هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

المقاصد الشرعية للزكاة

دراسة تأصيلية تطبيقية

عمر بن منير شاهد

المقاصد الشرعية للزكاة

دراسة تأصيلية تطبيقية

© هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ١٤٤٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
شاهد، عمر منير أحمد
المقاصد الشرعية للزكاة. / عمر منير أحمد شاهد.-
الرياض، ١٤٤٦هـ
٥٩٦ ص؛ ١٧×٢٤سم

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٣٨٦١
ردمك: ١-٠١-٨٤٦٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعــة الأولى ١٤٤٦هجري - ٢٠٢٤م

حقوق الطبع محفوظة

«يأتي هـذا المطبوع إثـراءً من هيئـة الـزكاة والضريبـة والجمارك للمحتوى الزكوي والضريبي، ولا يعدّ مستندًا نظاميًّا، وتعبر نصوصه عن وجهة نظر المؤلف وحده، ولا يعدّ محتواه ملزمًا للهيئة».

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

المملكة العربية السعودية - الرياض
شارع الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز
الرياض 12628
أبراج الضباب 5 & 6
الهاتف: 4349999 11 966+
الرقم الموحد: 19993
البريد الإلكتروني: info@zatca.gov.sa
حساب الهيئة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر: @Zatca_sa

ZATCA.GOV.SA
صندوق البريد : 6898
الرمز البريـدي : 11187

المقاصد الشرعية للزكاة

دراسة تأصيلية تطبيقية

تأليف

عمر بن منير شاهد

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمدُ لربي عَزَّوَجَلَّ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على مَنّه وتوفيقه ورحمته بعبده الضعيف، وتيسيره إتمام هذه الرسالة، فله الحمد في الأولى والآخرة، حمدًا كثيرا طيبًا مباركًا فيه، وله الحكم، وإليه المرجع والمصير. ثم الصلاة والسلام على قائدي الأعلى، وقدوتي المثلى، رسول الأنام صلى الله وسلم عليه وعلى أصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

ثم الشكر الجزيل لوالدي الحبيبين العظيمين اللَّذَين لطالما أحاطاني بالرعاية والتوجيه منذ نعومة أظفاري، وحملاني على يديهما المشفقة المحبة في كل أحياني، وحرصا كل الحرص على توجيهي إلى سبيل الله ودينه، ووقفا سدًّا حائلًا، وجبلًا شامخًا أمام كل ما يصرفني عن هذا السبيل، ولم يفتآ يدعوان الله لي، فأسأله -عزَّ اسمُه وتعالى جدُّه- أن يُقرَّ عَزَّوَجَلَّ أعينهما بابنهما في الدنيا والآخرة، وأن يجعل كل ما بذلاه في موازين حسناتهما يوم الدين، وأن يحفظهما بعينه التي لا تنام، وأن يطيل عمرهما على طاعته، وأن يجعلهما من السعداء في الأولى والآخرة.

ثم الشكر الجزيل إلى المشرف على هذه الرسالة فضيلة الشيخ أ.د. علي بن عبد العزيز المطرودي -حفظه الله- على حسن توجيهه وإرشاده وعنايته، فقد كان خير عون لي على إنجاز بحثي هذا على الوجه الأتم، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل له الأجر والمثوبة.

ثم الشكر والتقدير إلى مناقشَي هذه الرسالة: أ.د. وليد بن فهد الودعان، ود. وليد بن إبراهيم العجاجي اللذَين أكرماني بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتجشَّما العناء في سبيل مراجعتها، فلا حرمهما الله الأجر، ورفع درجاتهما في الدنيا والآخرة.

كما أتوجه بالشكر إلى مقام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في قسم أصول الفقه على ما يبذلونه من جهود عظيمة في خدمة العلم وأهله، فجزاهم الله عن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أخص بالشكر زوجتي وأبنائي الذين رافقوني خلال رحلتي في هذه الرسالة، فأسأل ربي عَزَّوَجَلَّ أن يبارك فيهم، وأن يقر عيني بصلاحهم، وأن يجعلهم من أهله وخاصته.

كما أتوجَّه بالشكر إلى إخواني وأخواتي فردًا فردًا الذين شدَّ الله بهم أزري، فقد كانوا خير معين لي على إتمام هذه الرسالة، فشكر الله لهم وجعل ما بذلوه في موازين حسناتهم، ووفقهم لخيري الدنيا والآخرة.

مُقَدِّمة

الحمد لله الذي أسعد وأشقى، وأمات وأحيا، وأضحك وأبكى، وأوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، ومنع وأقنى، وتفرَّد عن الخلق بوصف الغنى، وخصَّص بعض عباده بالحسنى، فأفاض عليهم من نعمه ما أيسر به من شاء واستغنى، وأحوج إليه من شاء من عباده وابتلى، ثم جعل الزكاة للدين أساسًا ومبنى، وبيَّن أنَّ بفضله تزكَّى من عباده مَن تزكَّى، ومن غناه زكَّى ماله من زكَّى، والصلاة على محمد المصطفى، سيد الورى، وشمس الهدى، وعلى آله وأصحابه ومن أثرهم اقتفى.

أما بعد:

فإن الله تعالى جعل الزكاة أحد مباني الإسلام، وأردف بذكرها الصلاة التي هي أعلى الأعلام، وما ذلك إلا لما لها من المنزلة العلية العظيمة.

ومما يزيد هذه الفريضة عظمةً وإعجازًا أنها فريضة تعبُّدية ماليَّة، فكما أنها تحوي في ثناياها جانبًا تعبُّديًّا عظيمًا؛ فإنها تشتمل كذلك على جانب ماليٍّ واقتصاديٍّ مهم، ولذا كانت عبادة جليلة تعدَّى نفعها إلى المسلمين أجمعين، فكانت لها تلك المكانة العليَّة على مرِّ التاريخ الإسلامي، وذلك الحضور البهيّ في شتى الأزمات والخطوب.

ولـمَّا كانت النفس البشرية مجبولة على الشغف بالمال، والمحبة له، والتعلق به؛ كانت الحاجة إلى بيان مقاصد الزكاة ماسَّة؛ إذ إنَّ من أهم ثمرات بيانها: تقوية اليقين في القلوب، وإعانتها على التكاليف الشرعية؛ فإن الطبيعة البشرية مجبولة على حبِّ ما ظهرت لها منفعته؛ وتبيَّنت لها مصلحته، فكان في بيانها ملامسة لشغاف القلوب، وحثٌّ لها على إخراج حق الله عَزَّوَجَلَّ بطيب نفس وفرح؛ ولذا اتَّسم الخطاب القرآني في الحث على الإنفاق بالمبالغة المشفقة، والحرص الرؤوف، خارجًا على ألطف لطف، فإنه عَزَّوَجَلَّ أمر نبيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأخذها مرغِّبًا في التزكية والتطهير بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[1]، ثم سماه قرضًا موعودًا له بإعطائه ورده أضعافه عليه بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾[2]، ثم سلَّى عما يخرجه بتعريف ما يعود إليه حال ملَّاك الأموال في العواقب، فقال: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[3]، ثم أخبر أن من بَخِل بها فقد بخل على نفسه، فإنَّ نَفْعَها راجعٌ إليه،

---

(١) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٢) الآية (١١) من سورة الحديد.
(٣) الآية (١٠) من سورة المنافقون.

ومولاه غنيٌّ عنه، فقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[1]، ثم أخبر أن الضنَّ بالمال غير مُسْتَحسن في العقل، وإن كان الطَّبع مائلًا إليه، فقال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2]. ثم أخبر أنه راضٍ منه في أدائها فضل المال فقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[3]، ثم أخبر أنها في الحقيقة تنزل منزلة الوقاية للمال، والتحصين له عن الآفات، فقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾[4]، فليت شعري أي خطاب أرحم من هذا الخطاب القرآني المليء بالاستقصاء البالغ في التنبيه على فوائدها، وحقائق عوائدها![5].

ومن وجه آخر، فإنه مع تقدُّم الزمان تكاثرت نوازل هذه الفريضة وتتابعت، واشتدَّت الحاجةُ إلى الاجتهاد، فكان من رحمةِ الله بهذه الأمَّة أن يسَّر لها كشف مقاصدَ تشريعاته، فجعلها روحًا للأعمال[6]، وقبلةً للمجتهدين، مَن توجَّه إلى جهةٍ منها أصاب الحق[7].

ولذا كانت أخطاء المجتهدين «أكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع»[8]، كما أن إغفالها يؤدي إلى شدَّة الخلاف، واستقراؤها والاعتماد عليها يضع بين أيدي المجتهدين مسلَّمات قطعيَّة لا يسعهم إلا الإذعان لها؛ فيقل خلافهم تبعًا لذلك[9].

وبعد أن تمهَّد بيان كون هذه العبادة الجليلة عبادة مالية لا بدنيَّة محضة؛ فإن حضور علم المقاصد فيها للناظرين ظاهر، وتعقُّل معانيها وأسرارها للمجتهدين ممكن؛ إذ إنَّ العبادات التي لا يُعقل معناها قد قيَّدها أهل العلم بالعبادات البدنية المحضة[10]، فمن تتبَّع النصوص الشرعية الواردة في شأن الزكاة وجد مراعاة الشارع التعليل فيها جليًّا، كما أن كلام أهل العلم واجتهادهم في غالب أحكامها مبني على معانٍ ومقاصد ظاهرة ومدركة، بخلاف العبادات البدنية المحضة.

يقول القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر جملة من معاني الزكاة: «ولهذه المعاني المفهومة حصل من العلماء الاتفاق على أن الزكاة لا تجب على الإطلاق، بل يتوقف وجوبها على شروط معتبرة بحال المالك والمملك والمملوك»[11].

---

(١) الآية (٣٨) من سورة محمد.
(٢) الآية (٩) من سورة الحشر، والآية (١٦) من سورة التغابن.
(٣) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.
(٤) الآية (٢٧٢) من سورة البقرة.
(٥) انظر: الإعلام بمناقب الإسلام، لأبي الحسن العامري (ص: ١٤٨).
(٦) انظر: الموافقات (٣/ ٤٤).
(٧) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض (ص: ١٨٢).
(٨) الموافقات (٥/ ١٣٥).
(٩) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥).
(١٠) انظر: البرهان في أصول الفقه (٢/ ٨٠).
(١١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٦٦).

وقد أثمرت هذه المعقولية الظاهرة في الكثير من أحكام الزكاة فتح باب الاجتهاد والقياس في مسائلها، حيث ظهرت الحكمة والعلة، وتبين المعنى.

وبناء على أهمية الموضوع وإلحاحه، فإني قد استخرت الله عَزَّوَجَلَّ في استقراء تلك المصالح واستنباطها من بطون الكتب، ومن ثم بيانها وبيان آثارها في هذا البحث الذي جعلت عنوانه: (**المقاصد الشرعيَّة للزكاة، دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة**). والله وحْدَه أسأل التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

١- عِظَمُ شأن الفريضة التي يتعلق بها البحث، فهي الركن الثالث من أركان الإسلام، ومن أهم الأدوات الاقتصادية والسياسية في النظام الإسلامي.

٢- تردُّدُ هذه العبادة بين الشقين؛ التعبدي والمالي، وهذا التردد قد انعكست آثاره على خلاف الفقهاء في أحكامها؛ ومن أهم العلوم التي تجلي الخلاف: علم مقاصد الشارع.

٣- كثرة النوازل في بابها، ومما لا شك فيه أن مما يعين المجتهد على تحري الصواب عند النظر في أحكام النوازل؛ العناية بالمقاصد.

٤- أن اعتبارنا للطبيعة المالية في الزكاة يؤثر تأثيرًا جوهريًّا على أحكامها، فإن الجانب التعبُّدي -كما هو معلوم- مبني على التوقيف، وأما الجانب المالي فإن الأصل في النظر فيه الالتفات إلى المعاني؛ كما في سائر المعاملات المالية الأخرى، وذلك بابتنائه على التعليل والمصلحة المقصودة للشارع.

٥- أن هذا الموضوع مع أهميته وشدة الحاجة إليه لم يحظَ -فيما أعلم- بجمع ودراسة، فقد تكاثرت البحوث في بحث فروع الزكاة ونوازلها، ولم يتعرض أحد لجمع المقاصد المتعلقة بالباب مع أهميتها.

٦- وقوع الخلط في بعض الأوساط العلمية بين مقاصد الزكاة وبين أهداف التنمية المستدامة الموضوعة من قِبل منظمة الأمم المتحدة، فكان الفصل والتمييز بين الأمرين لزامًا، بما يحفظ لهذه الفريضة العظيمة سماتها وماهيتها الشرعية الجليلة بعيدًا عن الاختلاط بغيرها مما ليس من شريعة الله جَلَّجَلَالُهُ.

أهداف الموضوع:

يهدف البحث في هذا الموضوع إلى ما يأتي:

١- استخراج مقاصد الزكاة وجمعها، وشرحها شرحًا وافيًا مع بيان أدلتها ووجه الاستدلال بها، وبيان وجه تأثيرها في الاجتهاد الفقهي، وتفصيل ذلك التأثير ببيان

تطبيقات لذلك من الفروع الفقهية، والنوازل المعاصرة.

٢- إثراء الساحة العلمية والعملية بمقاصد الشريعة في الزكاة وتطبيقاتها؛ إضافة للمكتبة الإسلامية، وإعانة للمجتهدين في النوازل المعاصرة في الزكاة.

٣- تمييز فريضة الزكاة وتجليتها عن الأنظمة الاقتصادية البشرية الموضوعة لعلاج الفقر، وذلك ببيان مقاصدها وفلسفتها بدراسة علمية تفصيلية دقيقة.

٤- بيان الإعجاز التشريعي لفريضة الزكاة، ولا سيما أن عصرنا الحاضر قد ظهرت فيه أنظمة مالية كثيرة لمحاربة الفقر، فكان من الأهمية بمكان تِبْيَان مقاصد الزكاة في الشريعة الإسلامية، وما تحويه في أكنافها من عمق وحكمة، وعدل وإحسان.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات العامة، وقواعد المعلومات المتاحة، ومحركات البحث، وسؤال أهل الاختصاص؛ لم أجد دراسات علمية متخصّصَة في ذات الموضوع المراد بحثه، وغاية ما وقفت عليه بعض الأبحاث والمقالات التي تطرقت للموضوع تطرقًا جزئيًّا، لا يعدو كونه بيانًا لبعض مقاصد الزكاة الإيمانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية دون بيانٍ للطرق المتبعة في استنباط المقاصد، أو شرح واستدلالٍ لها، أو ذكرٍ لتأثير هذه المقاصد في الفروع الفقهية، وأما هذا البحث فهو دراسة أصولية استقرائية تفصيلية تحليلية، تهدف إلى استخراج مقاصد الزكاة وجمعها في محاولة لتجلية مقاصد الشريعة في الزكاة من الناحية التأصيلية، مع بيان مفهومها، والاستدلال المفصل لها، ثم بيان تأثيرها في الفروع الفقهية.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة:

الدراسة الأولى: المقاصد الاقتصادية في تشريع الزكاة، للباحث د. عامر يوسف محمد العتوم، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية الصادرة عن جامعة القصيم، في عددها الأول، ويقع البحث في (٤٣) صفحة، وقد تطرق الباحث في المبحث الثالث لعدد من المقاصد الاقتصادية لتشريع الزكاة، وهي: مقصد الزكاة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل، ومقصد الزكاة في زيادة مستوى الاستهلاك الكلي، ومقصد الزكاة في حفظ المال وتنميته، ومقصد الزكاة في محاربة الاكتناز المحرم، ومقصد الزكاة في زيادة معدل التشغيل، مقصد الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي.

الدراسة الثانية: المقاصد العامة لفريضة الزكاة، للدكتور. أحمد العلوي، وهي مقالات في مجلة هدى الإسلام بالأردن، نشرت عام (٢٠٠٧)، وتقع في (١٧) صفحة، والدراسة مقالات مختصرة لبعض مقاصد الزكاة التربوية والاجتماعية والاقتصادية.

الدراسة الثالثة: مقاصد تشريع العبادات الأربع (الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج)، للباحث: إبراهيم طنطاوي إبراهيم، ونشر في مجلة البحث العلمي في كلية الآداب التابعة لكلية البنات، جامعة عين شمس في العدد السابع عشر، الجزء ٣، عام (٢٠١٦)، ويقع البحث في (٢٠) صفحة، وقد ذكر الباحث سبعة مقاصد للزكاة ذكرًا مقتضبا جدًّا.

الدراسة الرابعة: مصارف الزكاة ومصارف المال العام، المقاصد والعلاقات، للباحث أ.د. محمد نعيم ياسين، وقد نشر البحث في مجلة الشريعة والقانون الصادرة عن كلية القانون بجامعة الإمارات، في عددها (٦٠)، عام ١٤٣٥هـ، ويقع البحث في (٦٧) صفحة، وقد ذكر الباحث في المبحث الأول: مقاصد مصارف الزكاة ومقاصد مصارف المال العام، ولكنه تناولها تناولًا عرضيًّا في سياق المقارنة بينها وبين المال العام.

الدراسة الخامسة: تدخل الدولة في تنظيم الزكاة: الثمار والمقاصد، للدكتور. محمد عبد الحليم بيشي، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الإسلامية الصادرة عن جامعة الجزائر عام (٢٠١١م)، ويقع في (٢٤) صفحة، وقد تطرق فيه الباحث لبعض مقاصد تنظيم الزكاة باختصار.

إجراءات البحث:

أولًا: الإجراءات الخاصة:

١- ذكر المقصد كما ورد في كلام العلماء.

٢- توثيق المقصد من المراجع المختلفة من كتب الفقه وأصوله، وكتب القواعد الفقهية، وكتب التفاسير، وشروح الحديث، والفتاوى.

٣- بيان الألفاظ الأخرى التي عُبّر بها عن المقصد.

٤- بيان معنى المقصد.

٥- بيان الخلاف الوارد في المقصد -إن كان ثمة خلاف فيه-، ودراسته على ضوء منهج بحث المسائل الخلافية الآتي.

٦- ذكر الأدلة على المقصد، مع بيان وجه الاستدلال.

٧- بيان أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية والاجتهاد الفقهي، بذكر عدد من التطبيقات الفقهية، مختصرًا قدر الإمكان.

ثانيًا: الإجراءات العامة:

١- أقوم بالاستقراء التام لمصادر المسألة، ومراجعها المتقدمة والمتأخرة.

٢- أعتمد عند الكتابة على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها.

٣- أمهِّد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام لذلك.

٤- أتبع في دراسة التعريفات الداخلة في صلب البحث المنهج الآتي:

١- التعريف اللغوي: ويتضمن الجوانب الآتية: الجانب الصرفي، جانب الاشتقاق، جانب المعنى اللغوي للفظ.

٢- التعريف الاصطلاحي: ويتضمن ذكر أهم تعريفات العلماء والموازنة بينها وصولًا إلى التعريف المختار وشرحه، ويقتصر ذلك على التعريفات الداخلة في صلب البحث، وما عدا ذلك أعرف به تعريفًا موجزًا.

٣- أذكر المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

٥- المصطلحات غير الداخلة في صلب البحث أكتفي بتعريفها تعريفًا موجزًا.

٦- أتبع في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:

أ- تحرير محل الخلاف فيها.

ب-ذكر الأقوال في المسألة، من قال بكل قول، ويحدد الباحث الأسلوب الذي سيسلكه في ترتيب الأقوال، حسب طبيعة الخلاف في كل مسألة.

ج- ذكر الأدلة لكل قول، مع بيان وجه الدلالة من الدليل.

د- ذكر ما يرد على الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عنها.

هـ- ترجيح ما يظهر رجحانه، وبيان سبب الترجيح.

و- ذكر نوع الخلاف: أهو لفظي أم معنوي؟ وذكر ما يترتب عليه من ثمرة عملية إن كان معنويًّا.

ز- ذكر سبب الخلاف في المسألة، ما أمكن ذلك.

٧- أعتني بضرب الأمثلة، وأحرص على إضافة أمثلة جديدة غير الأمثلة المشهورة في كتب الأصول مع توجيه ذلك.

٨- تكون كتابة معلومات البحث بأسلوبي، لا بالنقل بالنص، ما لم يكن المقام يتطلب ذلك.

٩- أعترف بالسبق لأهله في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال أو ترجيح رأي... إلخ، وذلك بذكره في صلب البحث، أو الإحالة على مصدره في الهامش وإن لم آخذه بلفظه.

١٠- أبين أرقام الآيات وأعزوها لسورها.

١١- أتبع في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:

أ- أبين من أخرج الحديث أو الأثر بلفظه الوارد في البحث، فإن لم أجد الحديث أو الأثر بلفظه خرجته بنحو اللفظ الوارد في البحث، فإن لم أجد الحديث أو الأثر بلفظه ولا بنحوه فأذكر ما ورد في معناه.

ب- أحيل على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكورًا في المصدر.

ج- إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخريجه منهما.

د- إن لم يكن في أي منهما خرّجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

١٢- عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة، ولا ألجأ للعزو بالواسطة إلا عند تعذر الأصل.

١٣- أوثق نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

١٤- أوثق المعاني اللغوية من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة على معاجم اللغة بالمادة والجزء والصفحة.

١٥- أوثق المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات المختصة بها أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.

١٦- تكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى بذكر ذلك مسبوقًا بكلمة (انظر..).

تقسيمات البحث:

انتظمت خطة البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة وفهارس.

المقدمة: وفيها: الاستهلال، والإعلان عن الموضوع وحدوده، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وتقسيماته.

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان، وحجية المقاصد، ومسالكها.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المقاصد الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف الزكاة.

المبحث الثاني: حجية المقاصد.

المبحث الثالث: مسالك الكشف عن المقاصد.

الفصل الأول: المقاصد العامة المتعلقة بتشريع الزكاة.

وفيه ستة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: التعبُّد والتقرُّب.

المبحث الثاني: الزكاة مؤونةٌ ماليةٌ في مال الأغنياء للفقراء.

المبحث الثالث: حفظ الدين ومعونته.

المبحث الرابع: حفظ النفوس.

المبحث الخامس: حفظ الأموال.

المبحث السادس: حفظ العقول.

المبحث السابع: حفظ النَّسل والعرض.

المبحث الثامن: حفظ نظام الأمة وصلاحه.

المبحث التاسع: تهذيب النفوس.

المبحث العاشر: رفع الحرج.

المبحث الحادي عشر: الضبط والتوقيف.

المبحث الثاني عشر: إزالة الضرر.

المبحث الثالث عشر: فرض الزكاة في أكثر الأموال نفعًا للخلق، ومن كلِّ مالٍ في أشرفه وأعلاه.

المبحث الرابع عشر: العدل.

المبحث الخامس عشر: الرحمة والإحسان والمواساة.

المبحث السادس عشر: الاحتياط للحقوق.

الفصل الثاني: المقاصد الخاصة المتعلقة بتشريع الزكاة:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: المقاصد المتعلقة بالمكلف بالزكاة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تطهير المزكي وتزكيته.

المطلب الثاني: شكر نعمة الغنى.

المطلب الثالث: الرفق بالمالك، والتيسير عليه.

المبحث الثاني: المقاصد المتعلقة بالأمة:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقوية روابط الأخوة الإسلامية.

المطلب الثاني: تقوية روابط القرابة.

المطلب الثالث: منع كون المال دولة بين الأغنياء.

المطلب الرابع: منع الاكتناز.

المبحث الثالث: المقاصد المتعلقة بالأموال الزكوية:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تنمية المال وتطهيره.

المطلب الثاني: حكمة تشريع الزكاة في الأثمان والعروض: ماليَّتها وثمنيَّتها، وفيما سواها: النفع بعينها.

المطلب الثالث: مقصد تشريع الزكاة في الحبوب والثمار: تشارك الأقوات وتنمية الأرض.

المطلب الرابع: حكمة تفاوت مقدار الواجب: اعتبار الكلفة والمؤونة.

المبحث الرابع: المقاصد المتعلقة بمصارف الزكاة:

وفيه ثلاثة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: الإعانة على طاعة الله.

المطلب الثاني: مقصد الشريعة في مصارف: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ قضاء مصالح لا التمليك.

المطلب الثالث: إغناء الفقير وسد خلته.

المطلب الرابع: سدّ ذريعة المنة والتفضل على الفقير.

المطلب الخامس: مقصد الشريعة في مصرف العاملين: أجرة وتقوية.

المطلب السادس: مقصد الشريعة في مصرف المؤلفة قلوبهم: إعزاز الإسلام، والترغيب فيه، والتثبيت عليه.

المطلب السابع: مقصد الشريعة في مصرف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾: تحرير الإنسان من الرق والحبس.

المطلب الثامن: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لنفسه: استنقاذ المدين، وتأمين الناس ضد الآفات.

المطلب التاسع: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لغيره: التحريض على الإصلاح والبر.

المطلب العاشر: مقصد الشريعة في مصرف (في سبيل الله): نصرة دين الله وإعلاء كلمته.

المطلب الحادي عشر: مقصد الشريعة في مصرف (ابن السبيل): إعانة الغريب المنقطع، ومنشئ السفر المباح.

المطلب الثاني عشر: مراعاة الأحظ للفقير.

المطلب الثالث عشر: التمليك.

المبحث الخامس: المقاصد المتعلقة بجباية الزكاة وتوزيعها:

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ضبط جباية الزكاة وصرفها بالعدل.

المطلب الثاني: مقصد الشريعة في المصارف جملةً أن تُصرف إلى مُحتاجٍ من المسلمين، أو إلى من يحتاجُه المسلمون.

المطلب الثالث: أهل البلد أحقُّ بزكاتها.

المطلب الرابع: الجمع بين المصالح وبث المنفعة.

المطلب الخامس: مراعاة مصلحة المصارف في التوزيع.

المطلب السادس: إشراك الفقراء في عين مال المزكي.

المبحث السادس: المقاصد المتعلقة بزكاة الفطر:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كونها طهرة للصائم.

المطلب الثاني: كونها طعمة للمساكين وإغناء لهم يوم العيد.

المطلب الثالث: توسيع دائرة المكلفين بها.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات.

ثبت المصادر والمراجع

فهارس الموضوعات.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان.

المبحث الثاني: حجية المقاصد.

المبحث الثالث: مسالك الكشف عن المقاصد.

المبحث الأوّل

التعريف بمفردات العنوان

المطلب الأول: تعريف المقاصد الشرعية

أولًا: تعريفها باعتبارها مركبًا إضافيًّا:

المقاصد لغة: جمع مَقْصِد، والمقصد مصدر ميمي مأخوذ من الفعل (قَصَدَ)، يقال: قَصَدَ يقْصِد قصْدًا ومقصدًا. فالقَصْد والمقْصد بمعنًى واحد.

وقد ذكر علماء اللغة أن القصد يأتي في اللغة لمعان[(١)]:

المعنى الأول: الاعتماد، والأَمُّ، وإتيان الشيء، والتوجه. تقول: قصده، وقَصَد له، وقصد إليه إذ أمَّه، ومنه أيضًا: أقصده السهم إذا أصابه فقتل مكانه. «وكأنه قيل ذلك لأنه لم يحِد عنه»[(٢)].

المعنى الثاني: استقامة الطريق. ومنه قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[(٣)]. قال ابن جرير: «والقصد: من الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه»[(٤)].

المعنى الثالث: العدل والتوسط وعدم الإفراط. ومنه قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾[(٥)]، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**والقَصدَ القَصدَ تبلُغوا**»[(٦)]، وقول جابر بن سمرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**كنت أصلي مع رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فكانت صلاته قصدًا وخطبته قصدًا**»[(٧)].

المعنى الرابع: الكسر في أي وجهٍ كان. تقول: قصدتُ العود قصدًا كسرته.

قال ابن جني: «أصل مادة (ق صد) ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام، والتوجه، والنهود، والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جور. هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخصّ في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنك تقصد الجور تارة كما تقصد العدل أخرى، فالاعتزام والتوجه شامل لهما جميعًا»[(٨)].

---

(١) انظر مادة (قصد) في: كتاب العين (٥/ ٥٤)، لسان العرب (٣/ ٣٥٣)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٣٨).

(٢) مادة (قصد) في مقاييس اللغة (٥/ ٩٥).

(٣) الآية (٩) من سورة النحل.

(٤) تفسير الطبري (١٧/ ١٧٤).

(٥) الآية (١٩) من سورة لقمان.

(٦) أخرجه البخاري (٦٤٦٣).

(٧) أخرجه مسلم (٨٦٦).

(٨) المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ١٨٧).

فجعل ابن جني المعنى الأول هو الأصل، والمعنى الثاني والثالث داخلين فيه.

والمعنى الذي يتناسب مع المعنى الاصطلاحي هو المعنى الأول، ففيه الأم، والاعتماد، وإتيان الشيء، والتوجه، وأما المعنيان الثاني والثالث فغير خارجين عنه -كما سبق-، وأما المعنى الرابع فلا يتناسب مع المعنى الاصطلاحي[١].

وأما الشَّرعية فهي نسبة إلى الشّريعة، والشّريعة لغة: من شرَع يشْرَع شَرْعًا وشُرُوعًا، وتأتي لمعانٍ هي: الدين، والملة، والمنهاج، والطريقة، والسنة[٢].

وأصلها في لغة العرب تطلق على مَوْرِد الشَّاربة، واشتقَّ من ذلك الشِّرْعة في الدين والشّريعة، من حيث إن الشّريعة والطريقة الإلهية تروي الإنسان وتطهّره، كما أن الماء فيه من المنافع الريّ والتطهير[٣].

جاء في لسان العرب: «الشريعة والشراع والمشرعة: المواضع التي ينحدر إلى الماء منها.. والشِّرْعة والشريعة في كلام العرب: مَشْرَعةُ الماء وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون، وربما شرعوها دوابهم حتى تشرعها وتشرب منها.. والشريعة والشِّرعة: ما سن الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر، مشتق من شاطئ البحر؛ عن كُراع؛ ومنه قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾[٤]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[٥]»[٦]، «والشرعة والشريعة: الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها إلى النجاة. والشريعة: ما شرع الله لعباده من الدين.. وروي عن ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ سنة وسبيلا»[٧].

وأما في الاصطلاح الشرعي العام فتطلق الشريعة على «الدين والملة المتبعة»[٨]، فينتظم هذا اللفظ كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال[٩]، فالشريعة: ما سنه الله تعالى لعباده وشرعه وافترضه عليهم على لسان نبيه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعلى ألسنة الأنبياء عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ قبله[١٠].

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة، اليوبي (ص: ٢٨).
(٢) انظر: مادة (شرع) في مقاييس اللغة (٣/ ٢٦٢)، مختار الصحاح (ص: ١٦٣)، لسان العرب (٨/ ١٧٤).
(٣) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٦٢)، المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٥٠).
(٤) الآية (١٨) من سورة الجاثية.
(٥) الآية (٤٨) من سورة المائدة.
(٦) لسان العرب (٨/ ١٧٥-١٧٦).
(٧) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢١١).
(٨) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٣٤٨).
(٩) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٩).
(١٠) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ٤٦)، وانظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٦٠) بتصرف.

ثانيًا: تعريفها باعتبارها عَلَمًا على علم معيَّن:

لم يعرف المتقدمون (**مقاصد الشريعة**) تعريفًا واضحًا، بل غاية ما ذكروا هو التنصيص على بعض مقاصد الشريعة، أو التقسيم لأنواعها[١]، فنجد الغزالي -مثلاً- يذكر مقاصد الشريعة بقوله: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة»[٢].

وأما الشاطبي فلم يذكر تعريفًا للمقاصد مع كثرة عنايته بها، وذلك لأنه اعتبر الأمرَ واضحًا لا يستدعي التعريف، ولكونه كتب كتابه للعلماء الراسخين في علوم الشريعة، كما أنه لا يرى الإغراق في تفاصيل الحدود، بل يرى أن التعريف يحصل بالتقريب للمخاطب[٣].

ولكن جمعًا من الباحثين استنتجوا تعريف المقاصد من كلامه إذ قال في بيان مقاصد الشارع: «إن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية، وذلك على وجه لا يختلُّ لها به نظام، لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء»[٤]، ثم قال في بيان مقاصد المكلف: «المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه، حتى يكون عبد ا لله اختيارًا، كما هو عبدٌ لله اضطرارًا»[٥]. فركبوا من ذلك تعريفًا للمقاصد الشرعية عند الشاطبي بأنها: «إقامة مصالح المكلفين الدنيوية والأخروية على نظام يكونون به عبادًا لله اختيارًا كما هم اضطرارًا»[٦].

ولكن هذا التعريف المستنتج عند النظر لا يعدو كونه ذكرًا لبعض مقاصد الشريعة العامة.

وأما المتأخرون فقد اجتهدوا في تعريف مقاصد الشريعة فعرفوها بتعريفات متقاربة نذكر جملة منها:

- عرف ابن عاشور مقاصد التشريع العامة بقوله: «المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختصُّ ملاحظتُها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة»[٧]، ثم قال: «فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضًا معانٍ من الحِكم ليست

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة، اليوبي (ص: ٣٣).
(٢) المستصفى (ص: ١٧٤).
(٣) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة، اليوبي (ص: ٣٣).
(٤) الموافقات (٢/ ٦٢). (٥) المرجع السابق (٢/ ٢٨٩).
(٦) مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، د. عز الدين بن زغيبة (ص: ١٥).
(٧) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٦٥).

ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها»[١]. ولكن هذا التعريف خاص بالمقاصد العامة للشريعة، فلا يشمل جميع مستويات المقاصد على اختلاف رُتبها العامة والخاصة والجزئية.

- عرفها العلال الفاسي بقوله: «المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»[٢]، وهذا التعريف جامع للمقاصد بنوعيها: العامة والخاصة.
- عرفها الزحيلي بأنها: «المعاني والأهداف الملحوظة في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي: الغاية من الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»[٣].
- عرفها الخادمي بأنها: «المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حِكَمًا جزئيّة أم مصلحة كلية، أم سمات جمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو: تقدير عبودية الله، ومصلحة الإنسان في الدارين»[٤].

وتعريفات المعاصرين جمعيها متقاربة، ولذا فيمكننا أن نعرف مقاصد الشريعة بأنها[٥]:

الحِكَم والغايات والمعاني التي لاحظها الشارع في التشريع وراعاها عموما وخصوصًا، من أجل تحقيق المصالح.

المطلب الثاني: تعريف الزكاة

تعريف الزكاة لغة: اسم مصدر على وزن فَعَلة كصدقة، وأصلها زكَوَة؛ فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، وتجمع على زكوات، يقال: زكَّى يُزكّي زكاةً وتزكية[٦].

قال ابن فارس: «الزاءُ والكاف والحرف المعتل: أصل يدلُّ على نماء وزيادة ويقال: الطهارة زكاة المال.. فالأصل في ذلك كله راجع إلى هذين المعنيين، وهما النماء والطهارة»[٧].

فالزكاة إذن تأتي في اللغة لمعانٍ، منها:

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٦٥).
(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (ص: ٣).
(٣) أصول الفقه الإسلامي (٢/ ١٠١٧).
(٤) الاجتهاد المقاصدي حجيته وضوابطه، د. نور الدين الخادمي (ص: ٥٢).
(٥) وهو تعريف اليوبي لها في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة (ص: ٣٦)، بتصرف.
(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٠٧).
(٧) مادة (زكى) في مقاييس اللغة (٣/ ١٧-١٨).

- **النَّمـاء**. ومنه قولهم: زكا الـزرع يزكُو زُكُوًّا، وأزكى بالألف مثله، يقال: أزكى الزرعُ، فهو زاكٍ وزكيٌّ، وكلُّ شيء ينمو ويزداد حسًّا، فهو يزكو زكاءً بالمدِّ[١].
- **الطَّهارة**. ومنه: تزكيةُ النَّفس: إصلاحُها بزيادة الخيرات وتطهُّرها عن الرَّذائل، ومنه قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[٢]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[٣]. والطهارة وإن كانت في الأصل تنزُّهًا عن النقائص، إلا أنها زيادةٌ في المعنى، فناسَبَ اعتبارها فرعًا لأصل معنى النَّماء[٤].
- **البركة**[٥]. فبإخراجها يطرح الله البركة في المال، وفي مخرجه.

وأما في الاصطلاح الشرعي فإن الزكاة تطلق على معنى إيتاء المال على وجه القربة[٦]، وهذا المعنـى لم يكن معهودًا عند العرب، وإنما هو من المصطلحات الشـرعية، قال ابن فارس: «الزّكاة، لَمْ تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النَّماءِ، وزاد الشرع ما زاده فيها»[٧].

ويقول شـيخ الإسـلام ابن تيمية: «الزكاة هي: اسـم لمـا تَزكُو به النفـس؛ وزكاة النفس زيادة خيرها وذهاب شـرها، والإحسـانُ إلى النَّاس من أعظم ما تزكو به النفس.. وأصل زكاتها بالتوحيد وإخلاص الدين لله.. وقد بيَّن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مقدار الواجب وسماها الزكاة المفروضة؛ فصار لفظ الزكاة إذا عُرِّف باللام ينصرف إليها لأجل العهد»[٨].

ولفظ (الزكاة) من الأسـماء المشتركة بين الـمُخْرَج والفعل، فيطلق على العين وهو: طائفة المال المخرَج على وجه القُربة، وعلى المعنى وهي: التزكية والإخراج، يقال: زكَّى ماله تزكية: أدَّى عنه زكاته وزكَّاه، وتزكَّى: تصدَّق[٩].

وإطلاق الزكاة في اللغة على بذل المال على وجه القربة يتحقق من أوجه:

- **أما من حيث النماء والزيادة** فإنه يتحقق بإخراجها نماء من ستة أوجه:

الأول: أنه يرجى بها زكاء المال، وهو: زيادته ونماؤه؛ لقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾[١٠]، فالنقصان المحسوس بإخراج المتصدَّق عليه لا يكون نقصًا بما يحصل للمال من

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٧٥).
(٢) الآية (٩) من سورة الشمس.
(٣) الآية (١٤) من سورة الأعلى.
(٤) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ١٧-١٨).
(٥) انظر: لسان العرب (١٤/ ٣٥٨).
(٦) المغني (٢/ ٤٢٧).
(٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص: ٤٦).
(٨) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٩).
(٩) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٠٧)، لسان العرب (١٤/ ٣٥٨).
(١٠) الآية (٣٩) من سورة سبأ.

الزيـادة الحسـية والمعنوية التـي تبلغ به إلى ما كان عليه[١]، وهذا المعنى يناسـب مقصد تنمية المال وتطهيره[٢].

الثانـي: أنـه يرجى بها نمـاء أجرها[٣]، يدل عليه قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّـذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَـنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ﴾[٤]، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ما تصدقَ أحدٌ بصدقةٍ من طيبٍ، ولا يقبل اللـهُ إلا الطيـبَ، إلا أخذها الرحمنُ بيمينِه، وإن كانت تمرةً، فتربو في كفِّ الرحمنِ حتى تكون أعظـمَ مِنَ الجبلِ، كمـا يربِّي أحدُكم فَلُوَّهُ أو فَصِيلَه**»[٥]. وهذا المعنى يناسـب مقصد تطهير المزكي وتزكيته[٦].

الثالث: أنه يزكو بفعلها عند الله؛ أي: يرتفع حالُه، يشـهد له قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٧]، يقول ابن رشد: «وذلك بيِّنٌ ظاهر، ولم أره لمن تقدم، ممن على هذا المعنى تكلَّم»[٨]، وهذا المعنى يناسب كذلك مقصد تطهير المزكي وتزكيته[٩].

الرابع: أنها تنمي الفقير وتزيده. «قال الأزهري: سمِّيت زكاة لأنها تزكي الفقراء؛ أي: تنميهم. قال: وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[١٠] أي: تطهر المخرجين، وتزكي الفقراء»[١١].

الخامس: أنها لا تؤخَذ إلا من الأموال التي يبتغى فيها النماء، لا من العروض المقتناة[١٢].

السادس: «أن صاحبها ينمو عند المسلمين في الخير، وعند الولاة في الشهادة والإمامة، ومنه قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[١٣]»[١٤]، وهذا المعنى يناسب كذلك مقصد تطهير المزكي وتزكيته[١٥].

---

(١) انظر: المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٥).

(٢) وسوف يأتي بيانه في المبحث الثالث من الفصل الثاني ص٣٢٥.

(٣) انظر: شرح النَّووي على مسلم (٧/ ٤٨)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٤) الآية (١١) من سورة الحديد.

(٥) متفـق عليـه، صحيـح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسـب طيـب لقوله تعالى: ﴿وَيُرۡبِى ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾، (٢/ ١٠٨)، رقـم (١٤١٠)، صحيـح مسـلم، كتـاب الزكاة، بـاب قبول الصدقة من الكسـب الطيـب وتربيتها، (٢/ ٧٠٢)، رقم (١٠١٤).

(٦) وسوف يأتي بيانه في المبحث الأول من الفصل الثاني ص٢٦٥.

(٧) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

(٨) المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٩) وسوف يأتي بيانه في المبحث الأول من الفصل الثاني ص٢٦٥.

(١٠) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

(١١) المطلع (ص: ١٥٥).

(١٢) انظر: المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(١٣) الآية (١٤) من سورة الأعلى.

(١٤) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ٩)، ونسب هذا القول إلى ابن عرفة النحوي.

(١٥) وسوف يأتي بيانه في المبحث الأول من الفصل الثاني ص٢٦٥.

- **وأما من حيث الطهارة** فإنه يتحقق بإخراجها من وجهين:

الأول: أنها تزكية للنفس وتطهير لها؛ لقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[١]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٢].

الثاني: أنها تطهيرٌ لما بقي من المال، وتخليصٌ له من أن تكون فيه مظلمة[٣]، ويدل عليه قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إنما هي أوساخُ الناسِ**»[٤].

ومع أن كلا المعنيين مناسب للزكاة في الشريعة، إلا أن بعض المفسرين ذهب إلى أن معنى الطهارة أقرب، يقول الطبري: «وهذا الوجه أعجبُ إليّ -في تأويل زكاة المال- من الوجه الأوّل، وإن كان الأوّل مقبولًا في تأويلها»[٥]، ويقول ابن العربي عن معنى الطهارة: «والطهارة أَقْعَدُ بها من النَّماء، وإن كانا جميعًا فيها؛ لتمكُّن المعنى فيهما لغةً»[٦].

- **وأما من حيث البركة**، فإن الزكاة لا تخرج عن معنى النماء؛ فأصل الزكاة «النّموّ الحاصل عن بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك بالأمور الدّنيويّة والأخرويّة.. ومنه الزَّكاةُ: لما يخرج الإنسان من حقّ الله تعالى إلى الفقراء، وتسميته بذلك لما يكون فيها من رجاء البركة، أو لتزكية النّفس، أي: تنميتها بالخيرات والبركات، أو لهما جميعًا، فإنّ الخيرين موجودان فيها»[٧]، فبركة الله تعالى بإخراج الزكاة هي سبب النماء الذي يحصل في المال، سواء أكان نماء حسيًّا أم معنويًّا.

وعند التأمُّل نجد أن معنى الطهارة -الأقرب عند بعض أهل العلم كما سبق- قد يكون في عمومه مؤديًا للنماء، فيقع حينئذ موقع الوسيلة، ويكون معنى النَّماء هو الغاية، فبحصول التطهير للمزكي وماله يرتفع مانع النماء، وبارتفاع المانع؛ يحصل النماء لا محالة، وتحل البركة في المزكي وماله، فلا تعارض حينئذ.

ولذا يقول ابن تيمية في وجه الجمع في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾[٨]: «**فإن التزكي هو التطهر والتبرك بترك السيئات الموجب زكاة النفس**،.. ولهذا تفسر الزكاة تارة بالنماء والزيادة، وتارة بالنظافة والإماطة، والتحقيق أن الزكاة تجمع بين الأمرين؛ إزالة الشر وزيادة الخير، وهذا هو العمل الصالح وهو الإحسان، وذلك لا ينفع إلا بالإخلاص لله وعبادته وحده لا شريك له الذي هو أصل الإيمان، وهو قوله: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾[٩]، فهذه

---

(١) الآية (١٨) من سورة الليل.
(٢) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٣) انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٧٤).
(٤) أخرجه مسلم (١٠٧٢).
(٥) تفسير الطبري (١/ ٥٧٤).
(٦) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠).
(٧) المفردات في غريب القرآن (ص: ٣٨١).
(٨) الآية (١٣-١٤) من سورة الأعلى.
(٩) الآية (١٣) من سورة الأعلى.

الثلاث قد يقال: تشبه الثلاث التي يجمع الله بينها في القرآن في مواضع، مثل قوله في أول البقرة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[١]، ومثل قوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾[٢]، وقوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾[٣]»[٤].

وأما في الاصطلاح الفقهي فقد ذكر الفقهاء للزكاة تعاريف متقاربة، وسوف أكتفي بذكر تعريف واحد لكل مذهب فقهي.

فمن تعاريف الحنفية: «تمليك مال من مسلم فقير غيرِ هاشمي ولا مولاه، بشرط قطع المنفعَة عن المالك من كل وجه لله تعالى»[٥].

ومن تعاريف المالكية: «إخراجُ جزءٍ مخصوصٍ من مالٍ مخصوص بلغ نصابًا لمستحقه، إن تم الملك وحول، غير معدن وحرث»[٦].

ومن تعاريف الشافعية: «اسمٌ صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة»[٧].

ومن تعاريف الحنابلة: «حقٌّ واجبٌ في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص»[٨].

وتجتمع هذه التعاريف في أن الزكاة (قدر مخصوص، أو جزء مخصوص)، وهو المقدار الواجب إخراجُه في الزكاة، وأنها تجب في (مال مخصوص)، والمراد: ما تجب فيه الزكاة من الأموال، وأنها تجب (في وقت مخصوص) وهو الوقت الذي تجب فيه الزكاة، وتفصيل ذلك مشهور في كتب الفقه، و(الطائفة المخصوصة)، وهم أصناف الزكاة الثمانية.

وتتميز بعض المذاهب بذكر قيود مميزة، كما ذكر الحنفية قيد (التمليك) وقيد (فقير)؛ وذلك لأنهم يرون أن الزكاة إنما تستحق بصفة الفقر والحاجة في جميع المصارف، وإذا كانت كذلك، فإنه لا بد فيها من التمليك، بينما يرى الجمهور أنها تستحق بوصفين مختلفين هما: الحاجة والنفع، وعلى ذلك فلا يشترط التمليك على كل حال، بل إن بعض المصارف يعطون من الزكاة لقضاء مصالح لا تمليكًا، وذلك إذا كان ممن أعطي لنفعه، وحاجة المسلمين إليه[٩].

---

(١) الآية (٢-٣) من سورة البقرة.
(٢) الآية (٥) من سورة التوبة.
(٣) الآية (١١) من سورة التوبة.
(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٩٨-١٩٩).
(٥) البناية شرح الهداية (٣/ ٢٨٨).
(٦) منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٣).
(٧) الحاوي الكبير (٣/ ٧١).
(٨) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٤٢).
(٩) سوف يأتي بيان ذلك على التفصيل في بيان أن مقصد الشريعة في إعطاء بعض المصارف قضاء المصالح لا التمليك. انظر ص٤٦٧ وما بعدها من هذه الدراسة.

ومـن القيود التـي ذكرها الحنفية قولهم: (بشـرط قطع المنفعة عن المالـك عن كل وجه لله تعالى) ويظهر في ذلك تغليبهم لشائبة العبادة في الزكاة[١].

ومن القيود التي ذكروها كذلك قولهم: (عيَّنه الشارع) في تحديد تعلق الزكاة بعين المال.

ومـن القيـود المميِّزة ما ذكره الحنابلة مـن أن الزكاة (حق واجب)، وذلـك بناء على أصلهم تغليب شائبة الحق المالي في الزكاة[٢].

(١) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/ ٢٥٢)، ويأتي بيان ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٢) وسوف يأتي بيان تفصيل ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول، ص٧٣-٨٨.

المبحث الثاني

حجيَّة المقاصد

بادئ ذي بدء، نجد أن علماء الأصول المتقدمين لم يذكروا مقاصد الشريعة دليلًا من الأدلَّة الشرعيَّة المعتبرة بهذا التركيب، ولكنهم أوردوها في مواضع، منها:

الأول: في ثنايا حديثهم عن الاستصلاح أو المصلحة

وذلك باعتبار أن المصلحة هي: «المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق»[١]، أو كما عرَّفها الغزالي بأنها: «المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة، وإذا أطلقنا المعنى المخيل والمناسب في كتاب القياس أردنا به هذا الجنس»[٢].

ويلاحظ تقييد التعريف بكونها (مقصودة للشرع) للاحتراز عما إذا كان الأمر مصلحة في نظر الناس، وهو في نظر الشرع مفسدة، فإنه لا يُلتفت إلى هذه المصلحة؛ لمصادمتها للشرع، ولأن الباعث عليها في هذه الحال غالبًا: اتِّباع الهوى وتزيين النفس[٣]، ولذا قسم الأصوليون المصالح إلى مصالح معتبرة، وملغاة، ومرسلة.

فالمصالح المعتبرة هي: المصالح التي شهد الشرع باعتبارها[٤].

والمصالح الملغاة هي: المصالح التي شهد الشرع لها بالبطلان[٥].

وأما المصالح المرسلة فهي: أن يلائم المعنى تصرُّفات الشرع، وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة، بغير دليل معين[٦]. فلا بد أن تكون المصلحة المرسلة مستندة إلى دليل قد اعتبره الشارع، غير أنه لا دليل يتناولها بخصوصها، وإنما يتناول الجنس البعيد لها[٧].

---

(١) وهو تعريف الخوارزمي نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٨/ ٨٣).

(٢) المستصفى (ص: ١٧٤).

(٣) انظر: أصول فقه الإمام مالك وأدلته العقلية، فاديغا موسى (٢/ ٤٠٧).

(٤) انظر: المستصفى (ص: ١٧٤).

(٥) المرجع السابق.

(٦) الاعتصام (٣/ ١٢)، بتصرف يسير.

(٧) انظر: المرجع السابق (٣/ ٨).

ويتبيَّن من تعريف الأصوليين للمصلحة المعتبرة تلازُمها مع مقاصد الشريعة وعدم تصور انفكاكهما؛ لأن تحقيق المصلحة لمقصود الشرع -والذي يعرف بالكتاب والسنة والإجماع- شرط أساس في اعتبارها[١].

يقول الغزالي: «كل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصودٍ فُهم من الكتاب والسنة والإجماع، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع؛ فهي باطلة مطرحة، ومن صار إليها فقد شرّع»[٢]. ويقول الشاطبي: «المراد بالمصلحة عندنا: ما فُهم رعايته في حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفاسد على وجه لا يستقلّ العقل بدركه على حال، فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل بردّه؛ كان مردودًا باتفاق المسلمين»[٣].

فاستبان مما سبق أن العلاقة بين المصلحة والمقاصد علاقة وطيدة، فالمصلحة المعتبرة المقبولة هي التي تحقق مقصد الشارع، وتستمد حجيتها في تلك الحال من اعتبار الشرع لها بالأدلة الشرعية المختلفة -سواء كان دليلًا خاصًّا أو دلت عليه عموم الأدلة-.

ولذا يقول الجويني في استدلاله للشافعي في إثبات المصالح المرسلة المعتضدة بالأصول: «ومما يتمسك به الشافعي أن يقول: إذا استندت المعاني إلى الأصول فالتمسك بها جائز، وليست الأصول وأحكامها حججًا، وإنما الحجج في المعنى، **ثم المعنى لا يدل بنفسه حتى يثبت بطريق إثباته**، وأعيان المعاني ليست منصوصة، وهي المتعلق، فقد **خرجت المعاني عن ضبط النصوص، وهي متعلَّق النظر والاجتهاد**»[٤].

وقد نقل الجويني عن الإمام الشافعي منهجه في ترتيب الأدلة، فذكر منها كليات الشريعة ومصالحها العامة، وأنها مقدمة على القياس، فإذا وقعت واقعة فأحوج المجتهد إلى طلب الحكم فيها، فينظر أولًا في نصوص الكتاب، فإن وجد مسلكًا دالًّا على الحكم فهو المراد، وإن أعوزه انحدر إلى نصوص سنة رسول الله ﷺ، فإن عدم المطلوب؛ نظر في كليَّات الشرع ومصالحها العامة؛ تأسيًا بالصحابة -رضوان الله عليهم- في التعلق بالرأي الناشئ من قواعد الشريعة المنضبطة أصولها، ثم إذا لم يجد في الواقعة مصلحة عامة التفت إلى مواضع الإجماع، فإن وجدهم أطبقوا على حكم نصوا عليه فقد كفوه مؤنة البحث والفحص، فإن عدم ذلك خاض في القياس[٥].

---

(١) أصول فقه الإمام مالك وأدلته العقلية، فاديغا موسى (٢/ ٤٠٨).

(٢) المستصفى (ص: ١٧٩). (٣) الاعتصام (٣/ ٨).

(٤) البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٦٣).

(٥) انظر: البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٧٩)، وانظر: (٢/ ٢٠٥) (٢/ ١٦١).

يقول الجويني: «ومن تتبع كلام الشافعي لم يره متعلقًا بأصل، ولكنه ينوط الأحكام بالمعاني المرسلة، فإن عدمها التفت إلى الأصول»[١].

فاستبان مما سبق احتجاج الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكليات الشريعة ومصالحها العامة -وهي المقاصد الكلية- إذا لم يرد النص، وتقديمه لها على القياس.

ويمكن القول إذن بأن كل مقصود للشارع فهو مصلحة، والمصلحة تُستنبط من الكتاب والسنة والإجماع، فإذا تضافرت الأدلة عليه، كان مصلحة كلية، وأما إن كان مصلحة جزئية في حكم معين فيكون حكمة، وتضبط بالوصف المناسب المنضبط الذي هو العلة.

الثاني: في باب القياس، وذلك في ثنايا حديثهم عن الوصف المناسب

فالوصف المناسب هو: «ما تضمن تحصيل مصلحة، أو درء مفسدة»[٢]، أو هو: «وصف ظاهر منضبط يلزم من ترتيب الحكم على وفقه حصول ما يصلح أن يكون مقصودًا من شرع ذلك الحكم»[٣]، فإذا تجرد الوصف عن تحصيل المصلحة لم يعد مناسبًا.

وكما أن الوصف المناسب من مسالك التعليل فإنه كذلك من مسالك استنباط الحكمة، ولذا عرفوا الحكمة بأنها: «المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم»[٤].

ويظهر من تعريف الوصف؛ الارتباط الوثيق بين الوصف والمصلحة، فلا انفكاك لأحدهما عن الآخر، ولقوة الصلة بين المصلحة والوصف المناسب؛ ساغ لبعض الأصوليين أن يعبر عن الوصف المناسب بالمصلحة[٥].

وسبق كلام الغزالي في سياق كلامه عن المصلحة المعتبرة في الشريعة حيث قال: «وإذا أطلقنا المعنى المخيل والمناسب في كتاب القياس أردنا به هذا الجنس»[٦].

وكما قسَّم الأصوليون المصلحة، قسَّموا كذلك الوصف من جهة اعتبار الشارع له إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٦٣). (٢) شرح تنقيح الفصول (ص: ٣٩١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٧٠).

(٤) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٠٥٩).

(٥) انظر: المستصفى (ص: ١٧٤)، البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ٨٣)، وقد تنوعت؛ نظرًا لأن كل حكم يستند إلى المصلحة ينظر إليه من ثلاث جهات: من جهة المصلحة المترتبة عليه، ومن جهة الوصف الذي يستوجب ترتيب الحكم عليه تحقيق المصلحة، ومن جهة بناء الحكم على الوصف المناسب. فمن الجهة الأولى عبر بـ(المصلحة)، ومن الثانية عبر بـ(المناسبة)، ومن الثالثة (الاستصلاح).

(٦) المستصفى (ص: ١٧٤).

١- **المعتبر**. وهو: الوصف الذي دل دليل شرعي معين على رعايته واعتباره[١]، فهذا يصح التعليل به بالاتفاق[٢].

٢- **الملغى**. وهو: أن يقوم دليل على عدم اعتبار الشارع له لكونه مخالفًا للنص أو الإجماع[٣]، وهذا النوع من الوصف مردود بإجماع المسلمين[٤].

٣- **المرسل**. وهو: الوصف الذي لا يشهد له أصل معين من أصول الشريعة بالاعتبار ولا الإلغاء، وهو المسمى بالمصالح المرسلة[٥]، وقد سبق بيانه.

ومسلك المناسبة هو من المسالك المعتبرة في استنباط مقاصد الشريعة -ويأتي بيانه-.

الثالث: في كتاب الاجتهاد، وذلك في كلامهم عن شروط الاجتهاد -التي هي مظنّةٌ لذكر الأدلَّة التي لا يتحقق الاجتهاد إلا بإدراكها-

فقد نصوا على شرط رئيس ألا وهو فهم المجتهد لمراد الشارع ومقاصده وغاياته[٦].

يقول الجويني: «ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرةٍ في وضع الشريعة»[٧].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية نصوص كثيرة تؤكد أهمية المقاصد للمجتهد، ومنها قوله: «فمن فهم حكمة الشارع منهم، كان هو الفقيه حقًّا»[٨]. وعند ذكر تقي الدين السبكي لشروط المجتهد ختمها بقوله: «أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك، وما يناسب أن يكون حكمًا له في ذلك المحل وإن لم يصرح به»[٩].

وأما الشاطبي فقد اختصر شروط الاجتهاد في شرطين، وجعل الثاني كالخادم للأول، فقال: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكُّن من الاستنباط بناء على فهمه فيها.. وأما الثاني فهو كالخادم للأول.. وإنما كان الأول هو السبب في بلوغ هذه المرتبة لأنه المقصود، والثاني وسيلة»[١٠].

---

(١) انظر: المحصول للرازي (٥/ ١٦٣)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (٧/ ٢٧٥).

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٧/ ٢٧٨).

(٣) انظر: الاعتصام (٣/ ٨).

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨٤).

(٦) انظر: الموافقات (٥/ ٤١).

(٧) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٠١).

(٨) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ١٧٢).

(٩) الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٨).

(١٠) الموافقات (٥/ ٤٣).

وأما المعاصرون فقد ذهب بعضهم إلى إلحاق المقاصد بباب الاستصلاح، فجوَّزوا بناء الحكم عليها صراحةً إذا لم يرد النص، وجعلوه من الاحتجاج بالاستصلاح[١].

يقول د. جمال الدين عطية: «فما هي حقيقة إلا المصلحة المرسلة أو الاستصلاح، كدليل شرعي تكلم فيه الأصوليون منذ القدم، وما عملنا فيه إلا التطوير لما كتبوا، والبناء عليه»[٢].

وبعد أن أوردنا كلام المتقدمين والمعاصرين في حجية المقاصد نقول[٣]:

المقصد الشرعي كالحكم الشرعي؛ فكما أنه لا يجوز -باتفاق- وصف الحكم بأنه شرعي أو إضافته للشارع إلا بدليل، فكذلك المقصد الشرعي، فهو في حقيقته يستمد حجيته وقوته من الدليل الذي استند إليه، فليس دليلًا مستقلًّا في ذاته، بل يستند في حجيته إلى الدليل الشرعي، لذا تتفاوت قوة حجيته بحسب الدليل الذي استند إليه، والمسلك الذي اتبع في الكشف عنه، فيكون الحكم مستفادًا من المسلك المتبع في تقريره، والمسلك إنما يتعامل في الإثبات مع الكتاب والسنة والإجماع.

وأقوى المسالك التي تُبتنى بها المقاصد الكلية: مسلك الاستقراء، فيكون الحكم في حال ابتنائه عليه مبنيًّا على المقصد، والمقصد إنما كشف بمسلك الاستقراء، والاستقراء إنما هو في مصدره النهائي راجع إلى أدلة الكتاب والسنة، فتكون الحجة في هذه الحال مستمدَّةً من الدليل الشرعي، لا من ذات المقصد.

كما أننا لو استقرينا -مثلًا- عللًا كثيرة متماثلة في كونها ضابطًا لحكمة متّحدة أمكن أن نستخلص منها حكمةً واحدة، فنجزم بأنها مقصد شرعي،.. فالاستقراء يفيد القطع، ثم إن النصوص التي استُنبطت منها تلك العلل قطعية، فتكون حجة[٤].

وأما في المقاصد الجزئية[٥]، فإن المعنى إنما يُستنبط ويستفاد من الدليل، ففي حال ابتناء حكم على تلك الحكمة أو المعنى المستنبط، يكون الحكم -في الحقيقة- مستفادًا من الدليل مستندًا إليه، وإنما يفيد المقصد في فهم ذلك الدليل وتوجيهه، وبيان المعنى المراد منه، وتعتمد

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٤٥).

(٢) نحو تفعيل مقاصد الشريعة الإسلامية (ص: ١٩٧).

(٣) انظر: تعارض دلالة اللفظ والقصد في أصول الفقه والقواعد الفقهية، د. خالد آل سليمان (ص: ٢٨٠).

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥٦).

(٥) وهي مرادفة للحكمة الجزئية، ولذا يقول الونشريسي في المعيار المعرب: «والحِكْمة في اصطلاح المتشرعين هي المقصود من إثبات الحُكم أو نفيه، وذلك كالمشقة التي شرع القصر والإفطار لأجلها». المعيار المعرب (١/ ٣٤٩).

حجيته حينئذ على المسلك المتبع في الكشف عنه، هل هو نص صريح، أم علة استنباطية، وما نوع المناسبة في الاستنباط.

ومما يدل على عدم استقلال المقاصد في كونها دليلًا شرعيًّا:

١- أن المقصد الشرعي لم يُسَقْ لبيان الحكم الشرعي أصالة، وإنما لبيان الغاية من هذا الحكم، والنتيجة التي يهدف التكليف إلى تحقيقها، وفي ذلك تنبيه للمكلف بأن يكون قصده من الفعل موافقًا لمقصد الشارع من التكليف[١]، فلا يستقيم حينئذ استقلاله كدليل شرعي دال على الحكم ابتداءً.

٢- أنه لو جاز أن تستقل المقاصد الكلية في إثبات الحكم الشرعي لنتج عن ذلك ثلاثة لوازم باطلة[٢]:

- تحييد الأدلة التفصيلية عن أن تنهض بما وُضعت له، وهو بيان الحكم الشرعي.
- فتح السبل إلى تحصيل المصلحة بغير الطريق المشروع فيها، وهذا مناقض لمقصد الشارع؛ لأن المقصد الشرعي كما يرجع في تحديده إلى الشارع، فإن هذا المقصد لا يتحقق إلا بالسبل الموافقة للشرع.
- فتح طريق الاستحسان العقلي، واقتفاء حكمة الحكماء، فيعرفون من الشريعة مقاصدها الكلية، ثم يُعملون الرأي في تحديد ما يحققها، وهذا ذريعة إلى إبطال أبهة الشريعة.

٣- أن المقاصد الكلية لو استقلت في إثبات الحكم الشرعي، وساغ الاستغناء بها عن الأدلة التفصيلية التي تحدده؛ لنتج عن ذلك ضياع المقاصد الكلية نفسها، وذلك بسبب غموضها، والتباس حقيقتها على الناس، واختلافهم فيما يحققها.

٤- أن المقاصد الكلية فيها من العموم والاتساع ما يجعلها لا تستغني عن الأدلة التفصيلية.

٥- أن المقاصد الجزئية لا تستقل عن الأدلة التفصيلية لأمرين:

- أننا قد نعرف المقصد الجزئي بوجه مجمل، ولكن تبقى كثير من تفاصيله غائبة، فمثلًا: ندرك أن المقصد من رجم الزاني المحصن هو الزجر، ولكن «لا نعقل لماذا تعين هذا طريقًا للزجر، مع أنه كان يمكن الزجر بضرب العنق أو الجلد

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٢٣).

(٢) انظر: تعارض دلالة اللفظ والقصد في أصول الفقه والقواعد الفقهية، د. خالد آل سليمان (ص: ٢٨٢).

حتى يموت مثلًا، وهكذا، فهذا المقدار من العلم الإجمالي بالمصلحة لا يصح أن يُبنى عليه شيء قد يكون فيه إهدار الأمر والنهي»[١].

- أنا في بادئ النظر للأمر أو النهي كثيرًا ما نفهم منه معنى مصلحيًّا، ثم يتبين لنا خطأ هذا الفهم؛ بسبب وقوفنا على نص آخر، أو قاعدة من أحكام الكون نفهم بها مصلحة للحكم الشرعي غير ما كنا نفهمها[٢].

وبهذا يستبين أن المقاصد عند الاحتجاج بها يُنظر إلى مستندها الشرعي، فيكون الاحتجاج بها والاعتماد عليها نظرًا إليه، فإذا كانت ثابتة بالاستقراء؛ كانت حجة لكون الاستقراء حجة، وهو في حقيقته إنما هو استقراء لعموم الأدلة الشرعية، وأما إن كانت ثابتة بالاستنباط والنظر في علل الأمر والنهي واستنباط الوصف المناسب، فإنها كذلك تستمدُّ حجيتها في تلك الحال من مصادرها، ولكن تتفاوت قوتها بحسب نوع الاستنباط.

وأما في حال تعذُّر الدليل الشرعي التفصيلي المباشر فإن المجتهد يلجأ إلى توظيف المقاصد الكليَّة في إنشاء دليل الاستصلاح، فتكون المقاصد الكلية الوصل بينه وبين عموم الأدلة النقلية، فيدرك المجتهد أن ثمة مصلحة في شيء ما، ولكن لا شاهد لها بعينها من الكتاب أو السنة أو الإجماع، ولكنها منسجمة مع المقاصد الكلية المستفادة من استقراء عموم الأدلة، فيَبني الحكم على هذه المصلحة التي تشكل المقاصد الكلية الجامعُ والرابط بينها وبين الأدلة النقلية.

وهذا هو المفهوم الصحيح للمصلحة المرسلة، وهو أنها المصلحة التي لا يعتمد المجتهد في معرفتها على نص خاص، ولكن لا بد من ملاءمتها لتصرفات الشارع، وذلك بأن تدخل ضمن ما ورد في الشريعة من نصوص عامة تكون شاهدة لها، ومزكية لاعتبارها.

أو بعبارة أخرى: هي كل منفعة ملائمة لتصرفات الشارع، مناسبة لمقاصده، لا يشهد لها بالاعتبار ولا بالإلغاء دليل معين.

وبهذا التفسير يكون معنى الإرسال: عدم تقيد رعاية المصلحة -فيما جدَّ من الأعمال- بنظير منصوص على حكمه بدليل معين، وهذا مقبول باتفاق ولم يخالف فيه أحد من الأئمة[٣].

فالمصلحة المرسلة إذن حجة عند أهل العلم، وأما من مانع في اعتبارها فإنه يحتج بها كذلك، لا باعتبارها دليلًا مستقلًّا، وإنما باعتبارها ترجع إلى تحقيق مقصود الشرع، ومقصود الشارع إنما يُعرف بالكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) تعليق الشيخ عبد الله دراز على الموافقات (٣/ ٤٠٩).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٤١٠).

(٣) انظر: أصول فقه الإمام مالك وأدلته العقلية، فاديغا موسى (٢/ ٤٠٨-٤١٠).

ولـذا يقـول الغزالي: «فـإن قيل: فقد ملتـم في أكثر هذه المسـائل إلى القـول بالمصالح، ثم أوردتـم هـذا الأصل في جملـة الأصول الموهومـة، فليلحق هذا بالأصول الصحيحـة ليصير أصلًا خامسًا بعد الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

قلنا: هذا من الأصول الموهومة؛ إذ مَن ظن أنه أصل خامس فقد أخطأ؛ **لأنا رددنا المصلحة إلى حفظ مقاصد الشرع، ومقاصد الشرع تُعرف بالكتاب والسنة والإجماع.**

فـكل مصلحـة لا ترجع إلى حفظ مقصـود فُهم من الكتاب والسـنة والإجمـاع، وكانت من المصالـح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشـرع؛ فهي باطلة مطرحة، ومن صار إليها فقد شـرَّع كما أن من استحسن فقد شرَّع.

وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي عُلم كونه مقصودًا بالكتاب والسنة والإجماع، فليـس خارجًا من هذه الأصول، لكنه لا يسـمى قياسًـا بل مصلحة مرسـلة؛ إذ القيـاس أصل معين، **وكـون هذه المعاني مقصـودة عُرفت لا بدليل واحد، بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسـنة وقرائن الأحوال وتفاريق الأمارات تسـمى لذلك مصلحة مرسـلة،** وإذا فسـرنا المصلحة بالمحافظة علـى مقصود الشـرع فلا وجه للخلاف فـي اتباعها **بل يجـب القطع بكونها حجـة»**[1]. فيكون اتباع المصلحـة فيـه محافظة على مقصود الشـارع، وهـذا المقصود فُهـم من الكتاب والسـنة والإجماع بمسالك الكشف المعتبرة، فلم يخرج الحكم في حقيقته عن هذه الأدلة النقلية.

فخلاصة القول: أن المقاصد الشـرعيَّة حجةٌ شـرعًا، ولكنها ليسـت دليلًا مستقلًّا، بل تستمدُّ حجيتها -على مختلف رتبها- من حجية النصوص الشـرعية التي هي منبعها وموردها؛ لأنها -كما يقول الغزالي-: «تعرف بالكتاب والسنة والإجماع»[2].

كما أنه ينبغي أن يُعلم أن المقاصد ليست على رتبةٍ واحدةٍ من حيث قوَّة حجيتها، بل إنها تتفاوت من حيث قوة حجيتها باعتبارات، كنوع المسـلك المتبع في الكشـف عنها، وعدد المسالك المتبعة في الكشـف عنها، ونحو ذلك من الاعتبارات، فقد تتضافر -مثلًا- عدة مسـالك في تقرير مقصد، فيكون قد نُصَّ عليه في نصوص، ودلت عليه نصوص في مواضع أخر بمسالك أخرى، وثبت بالاستقراء التام كذلـك، فتصل حجيتـه في تلك الحال إلى أعلى درجـات القطعية، وذلك غالب فـي المقاصد الكلية؛ كالضروريات الخمس، ومقصد رفع الضرر، ومقصد رفع الحرج، ونحوها من المقاصد الكلية، فإنه قد اجتمع في الكشف عنها عدة مسالك، كالاستقراء التام القطعي، والاستنباط المباشر من النصوص، مما جعل ثبوتها يتبوأ مرتبة القطع. وفي مقابل ذلك نجد أن المقاصد الجزئية تكون حجيتها -في الغالب- أضعف؛ وذلك لكونها قد قررت عبر مسلك الاستنباط من نص واحد، أو عدد قليل من النصوص.

---

(١) المستصفى (ص: ١٧٩).

(٢) المرجع السابق.

المبحث الثالث

مسالك الكشف عن المقاصد

سوف أكتفي في هذا المبحث ببيان موجز لأهم المسالك المعتبرة في الكشف عن مقاصد الشريعة وغاياتها الكلية والجزئية، بسرد عدد من المسالك التي ذكرها أهل العلم:

المسلك الأول: استخلاص المقاصد من ظواهر النصوص الشرعية

ويراد به: «أن يُنظَر في ظاهر النصوص، فإذا وُجدت قرائن تصرف النص عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله صُرِف به، وإن لم يوجد شيء من ذلك فاللفظ باقٍ على ظاهره، ويكون ظاهره هو المعنى المقصود للشارع»[(١)].

ولهذا المسلك نماذج، منها:

١- استخلاص المقاصد من النص والظاهر[(٢)]:

ومثاله قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[(٣)]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[(٤)]، فإنهما يفيدان كون الشارع قاصدًا التيسير ورفع الحرج عن المكلَّفين، ولكن المقصود باليسر المطلوب والحرج المرفوع في الشرع، والمجالات التي يدخلها التيسير تحتاج في معرفة تفاصيلها وضوابطها إلى استقراء ما ورد في الموضوع من نصوص وأحكام أخرى لتحديد ذلك.

٢- دلالة الأمر والنهي الابتدائي التصريحي.

والأمر الصريح: ما كان بصيغة فعل الأمر؛ كقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[(٥)].

والنهي الصريح: ما كان بصيغة (لا تفعل)؛ كقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[(٦)].

---

(١) طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ٦١).
(٢) انظر: المرجع السابق (ص: ٦٣).
(٣) الآية (١٨٥) من سورة البقرة.
(٤) الآية (٧٨) من سورة الحج.
(٥) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.
(٦) الآية (١٥١) من سورة الأنعام.

ويقصد بالابتدائي: ما أُمرَ به أو نهي عنه ابتداءً لا لكونه وسيلة إلى غيره، أو جيء به تبعًا للأمر الأول، ولم يقصد بالقصد الأول[١].

فالأمر الصريح والنهي الصريح الابتدائيان كلاهما يفيد بظاهره قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر ونواهٍ، ولكنهما يدلان على مقاصد خطاب الشارع، لا مقاصد الشريعة وغاياتها.

المسلك الثاني: استخلاص المقاصد من خلال اعتبار علل الأمر والنهي

وذلك باستخراج المقصد عبر مسالك العلة، وهي: الطرق التي يتعرف المجتهد من خلالها على علل الأحكام الشرعية. وهذه العلل إما أن يكون الشارع قد نصَّ عليها صراحة في نصوصه وأحكامه، وإما أن يكون قد ترك استنباطها للمجتهد من خلال القرائن اللفظية والمعنوية والعقلية، والمناسبة.

يقول الشاطبي في بيان هذا المسلك: «والعلة إما أن تكون معلومة أو لا، فإن كانت معلومة اتُّبِعت، فحيث وُجِدت وُجِد مقتضى الأمر والنهي من القصد أو عدمه.. وتُعرف العلة هنا بمسالكها المعلومة في أصول الفقه، فإذا تعيَّنَت عُلِم أن مقصود الشارع ما اقتضته تلك العلل من الفعل أو عدمه، ومن التسبُّب أو عدمه. وإن كانت غير معلومة فلا بد من التوقُّف عن القطع على الشارع أنه قصد كذا وكذا»[٢].

وفيما يلي سوف أبين مسالك التعليل، وصلاحية كل مسلك للكشف عن المقاصد من عدمه:

أولًا: النص.

و«هو أن يذكر دليل من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف بلفظ موضوع له في اللغة، من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال»[٣].

وينقسم إلى قسمين[٤]:

١- ما يدلُّ على العليَّة دلالة قاطعة، كأن يقال: (لعلة كذا، أو لسبب كذا، أو لأجل كذا، وكي). فإذا صرَّح الشارع بصيغة من الصيغ الموضوعة للتعليل -والتي لا تحتمل غيره- بأن أمرًا ما يُعدُّ علّة تشريعِ حكمٍ من الأحكام كان ذلك دليلًا على أن ما في تلك العلة من حِكْمة هو مقصد من مقاصد الشارع، خاصة إذا علمنا أن أغلب ما صرح به الشارع من علل إنما هو من باب الحِكَم التي تُعدّ في ذاتها مقاصد للشارع من تلك الأحكام[٥].

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة، اليوبي (ص: ١٦٥).

(٢) الموافقات (٣/ ١٣٥). (٣) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٢٥٢).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٥٢)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣١٩).

(٥) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٥٤).

ومن أمثلته: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ**»، وذلك فيما أخرجه مسلم عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالت: دفَّ أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ادَّخروا ثلاثًا، ثم تصدّقوا بما بقي**»، فلما كان بعد ذلك قالوا: يا رسول الله، إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم، ويجملون منها الودك، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وما ذاك؟**» قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال: «**إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت، فكلوا وادخروا وتصدقوا**»[1].

فبيَّن فيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن مقصوده من نهي الصحابة عن ادخار لحوم الأضاحي في تلك السنة إنما كان لدفعهم إلى التصدق بما هو زائد عن حاجتهم اليومية؛ لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بإطعام الجائعين، وسدّ خلّة المحتاجين، وهو صريح في أن مساعدة المحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعي مقصد من مقاصد الشريعة ينبغي السعي إلى تحقيقه، ولو كان ذلك بفرض قيود على حقوق أصحاب الفضل ليعودوا بفضلهم على المحتاجين، وأنه لوليّ الأمر أن يفعل ذلك، ولكن شريطة أن يكون ذلك بالمعروف، وبما لا يخرق القواعد والأحكام الشرعية الأخرى التي تحفظ على الناس أموالهم وحقوقهم.

ومن أمثلته كذلك: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[2].

فهو نصٌّ في أن قصد الشارع في الأموال إشاعتها بين الناس وإعادة توزيع الثروة بما يمنع احتكارها في أيدي فئة محدودة من أفراد المجتمع.

٢- ما يدلُّ على العليَّة دلالة ظاهرة. كـ(اللام، والكاف، والباء..)، أو كل ما رتب على حرف من الحروف التي تفيد التعليل وكان ظاهرًا في التعليل.

والفرق بين القسم الأول والثاني: أن الأول لا يحتمل غير العلية، وأما الظاهر فهو الذي يحتمل غيرها احتمالًا مرجوحًا، وذلك لاستعمال تلك الحروف في معانٍ أخرى غير التعليل أحيانًا[3].

ومثال ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]، فالآية ظاهرة في أن المقصد من تكليف الرسل بتبليغ الوحي الإلهي للناس هو جعل ذلك الرسول وسيلة لبيانه.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧١).

(٢) الآية (٧) من سورة الحشر.

(٣) انظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣٢٠).

(٤) الآية (٤٤) من سورة النحل.

ثانيًا: الإيماء والتنبيه.

وضابطه: «الاقتران بوصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيدًا، فيُحْمَل على التعليل دفعًا للاستبعاد»[١]، وهو راجع -في الجملة- إلى القسمة العقلية، ومن طرقه: ترتيب الحكم على العلة بفاء التعقيب والتسبيب، أو أن يحكم الشارع على شخص بحكمٍ عقب علمه بصفة صدرت منه، فإنه يدل على كون ما حدث علة لذلك الحكم.. وغيرهما من الطرق.

فالإيماء نوع من التنبيه والإشارة إلى كون معنى من المعاني أو حِكْمة من الحِكَم هي مقصود الشارع من خطابه أو من تشريع حُكم من الأحكام، وأداة التنبيه في ذلك هي قرينة من القرائن، سواء كان ذلك حرف الفاء أو غيره[٢].

ومثال ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٣]، فهذا يدل على أن العلة السرقة؛ لأن الله رتب الحكم بالفاء على وصف مناسب وهو السرقة، وهذا يومئ إلى العلة وينبه عليها.

ثالثًا: الإجماع.

وهو: «أن يُذْكرَ ما يدلُّ على إجماع الأمة في عصر من الأعصار على كون الوصف الجامع علة لحكم الأصل: إما قطعًا، أو ظنًّا»[٤]. كإجماعهم على كون الصغر علة لثبوت الولاية على الصغيرة في المال، فيقاس عليه ثبوت الولاية عليها في النكاح.

والإجماع لا يُعدُّ مسلكًا مستقلًّا للكشف عن العلة، إذ الإجماع لا بُدّ له من مُسْتَنَد عرف المجمعون من خلاله العلة المجمع عليها، وهو إما النص، أو الإيماء والتنبيه، أو المناسبة، فالإجماع إنما يأتي مؤكدًا لعليّة ذلك الوصف أو لمقصدية حِكْمة من الحِكَم ليرتفع بها من مرتبة الظن إلى مرتبة اليقين، ومن ثَمَّ فهو لا يستحقّ أن يُبحث بوصفه مسلكًا مستقلًّا من مسالك الكشف عن المقاصد[٥].

رابعًا: المناسبة.

«ويعبر عنها بالإخالة، وبالمصلحة، وبالاستدلال، وبرعاية المقاصد»[٦].

---

(١) إرشاد الفحول (٢/ ١٢١).

(٢) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٥٩).

(٣) الآية (٣٨) من سورة المائدة.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٥١).

(٥) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٦٠).

(٦) إرشاد الفحول (٢/ ١٢٧).

وهـو: «الوَصـف الَّـذي يَحصلُ عَقلًا مِـن تَرْتيـبِ الحُكمِ عليه مـا يَصلُحُ أنْ يَكـونَ مَقْصودًا لِلشَّارعِ مِن دَفعِ المَفاسِدِ عن الخَلْقِ وجَلْبِ المصالِحِ لهم»[١].

وأضـاف بعض الأصوليين قيد الظهـور والانضباط فقالوا: (وصف ظاهر منضبط)[٢]، «وفيه نظر؛ لأن المناسـب قد يكون ظاهرًا منضبطًا وقد لا يكون؛ بدليل صحة انقسامه إليهما، حيث قالوا: إن كان ظاهرًا منضبطًا اعتُبر في نفسه، وإن كان خفيًّا أو غير منضبط اعتبرت مظِنته»[٣].

ومـا دام المناسـب هـو الوصـف الذي يترتـب على شـرع الحكم عنـده مصلحـة، وتحقيق المصلحـة مقصـد من المقاصد الأساسـية للشـارع، فإن المناسـب يكـون طريقًا إلـى التعرف على المقاصد الشرعية.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- **المناسـب المؤثر**. وهـو الذي دلّ النص أو الإجماع على مناسـبته، وصلاحيته لأن يكون علة تُبنى عليها الأحكام الشرعية.

ومـا يثبت من المقاصد بهذا الطريق يُعدُّ مـن المقاصد الثابتة بالنص أو الإجماع، وتكون إما مأخوذة من ظواهر النصوص مباشـرة أو بالاسـتعانة بما يحفّ بها من قرائن، وقد سـبق في مسـلك النـص والإيمـاء والتنبيـه. وإدراج هـذا النـوع من المناسـب ضمن مقاصد الشـارع متفـق عليه بين العلماء[٤].

ومثـال هذا النوع من المناسـب: النص من الشـارع على أن التيسـير والتخفيف هو المقصد الشـرعي مـن رخـص العبـادات والمعامـلات، وأن تطهيـر النفـوس مـن الشُّـحّ وتحقيـق التكافل الاجتماعي هو المقصد من تشريع الزكاة.

٢- **المناسـب الملغي**. وهو: أن يقوم دليل على عدم اعتبار الشـارع له لكونه مخالفًا للنص أو الإجماع[٥]، وهذا النوع من الوصف مردود بإجماع المسلمين[٦].

ومثاله: تحصيل الربح من طريق الفوائد الربوية، فمن المقاصد الشـرعية للمعاملات المالية تحصيـل الربـح؛ والتعامل الربوي -ولا شـك- محصل للربح بالنسـبة لصاحـب رأس المال، وقد

---

(١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٣/ ٢١)، وانظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣٢٥).

(٢) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣/ ١٠٨)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٠).

(٣) نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣٢٥).

(٤) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٧/ ٢٧٨).

(٥) انظر: الاعتصام (٣/ ٨).

(٦) انظر: المرجع السابق.

يحصل فائدة لبعض المقترضين، وقد يقول قائل -بناء على ذلك-: إن التعامل الربوي محقق لمقصد من مقاصد المعاملات المالية وهو الربح لرب المال، ودفع حاجة المقترض. وهذا غير صحيح؛ لأن الشارع قد ألغى هذه المناسبة والمصلحة بنصوص صريحة، ولما يترتب على ذلك من مفسدة أكبر، وكذلك يقال فيما قد يوجد من مصالح في الخمر والقمار وغيرهما من المحرمات[١].

٣- **المناسب المرسل**. والتعريف المختار له -كما سبق- أنه المصلحة التي اعتبر الشارع جنسها؛ فهو الوصف الذي لم يشهد له أصل معين، لكنه يشهد له أصل كلي، وهو تعريف الشاطبي، حيث عرَّفه بقوله: «أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين»[٢]. وقال عنه في الموافقات: «كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين، وكان ملائمًا لتصرفات الشرع، ومأخوذًا معناه من أدلته، فهو صحيح يُبْنَى عليه، ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعًا به.. ويدخل تحت هذا الضرب الاستدلال المرسل الذي اعتبره مالك والشافعي[٣]، فإنَّه وإن لم يشهد للفرع أصل معين، فقد شهد له أصل كلي، والأصل الكلي إذا كان قطعيًّا قد يساوي الأصل المعين، وقد يربى عليه بحسب قوة الأصل المعين وضعفه»[٤].

وبذلك يتبيَّن أن مجرّد المناسبة -أي: تلقي العقل السليم بالقبول لمصلحة من المصالح- وحدها لا تغني في عدِّ مصلحة من المصالح مقصدًا من مقاصد الشارع المعتبرة، كما أن الأصوليين لم يكتفوا بالمناسبة وحدها في الحكم على وصف من الأوصاف بكونه العلة، وإنما لا بُدّ أن ينضاف إلى المناسبة شهادةُ الشرع شهادةً خاصة بدلالة النص أو الإجماع على قبولها أو بملاءمتها لأحكام الشارع، أو شهادة عامةً بأن يشهد لجنسها -ولو العالي- شاهد من الشرع[٥].

ومن أمثلته:

- أن أصحاب رسول الله ﷺ اتفقوا على جمع القرآن في المصحف، وليس ثَمَّ نص على جمعه، بل قد قال بعضهم: كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ[٦]، ثم أجمعوا في عهد عثمان رضي الله عنه كذلك على نسخه[٧]، ولم يرد نص عن النبي ﷺ بما صنعوا من ذلك، ولكنهم رأوه مصلحة تناسب تصرفات الشرع قطعًا؛

---

(١) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٨٠).
(٢) الاعتصام (٣/ ١٢).
(٣) انظر: التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٤/ ١٤٥).
(٤) الموافقات (١/ ٣٣).
(٥) انظر: الاعتصام (٣/ ١٢)، المستصفى (ص: ١٧٩).
(٦) الحديث بطوله أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٨٦).
(٧) الحديث بطوله أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٨٧).

فإن ذلك راجع إلى حفظ الشريعة، والأمر بحفظها معلوم، وإلى منع الذريعة للاختلاف في أصلها الذي هو القرآن، وقد علم النهي عن الاختلاف في ذلك بما لا مزيد عليه[١].

- أن بيت المال إذا خلا عن المال، واحتاج الإمام إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فإن للإمام إذا كان عدلًا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيًا لهم في الحال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار أو غير ذلك، كيلا يؤدي تخصيص الناس به إلى إيحاش القلوب، وذلك يقع قليلًا من كثير، بحيث لا يجحف بأحد، ويحصل الغرض المقصود.

ووجه المصلحة هنا ظاهر؛ فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك لانحلَّ النظام، وبطلت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار[٢].

خامسًا: السَّبر والتقسيم.

السبر معناه الاختبار، والتقسيم هو: استقراء ما يحتمل أن يكون علَّةً لِشَرْعِ الحُكْم أو مقصدًا له، وهو عملية سابقة للسبر.

«ومعناه: أن الباحث على العلة يقسم الصفات التي يتوهم عليتها، بأن يقول: علة هذا الحكم إما هذه الصفة وإما هذه، يسبر كل واحدة منهما، أي: يختبره ويلغي بعضها بطريقة، فيتعين الباقي للعلية، فالسبر هو أن يختبر الوصف هل يصلح للعلية أم لا، والتقسيم وقولنا: العلة إما كذا وإما كذا»[٣]. وسمي بذلك لأن المستنبط يقسم بداية الأوصاف التي تحتمل العليّة، ثم يختبر كل واحد منها ليرى هل يصلح للعلية أم لا[٤].

والسبر والتقسيم في الحقيقة لا يمكن أن يكون مسلكًا مستقلًّا من مسالك الكشف عن العلة، وإنما هو وسيلة أو طريقة من الطرق المتبعة للتحقّق من عِلّيّة الوصف بناءً على مسلك من المسالك الحقيقية، وهي: النص، والإيماء والتنبيه، والمناسبة. فهو مركّب من التقسيم، وهو تجميع للأوصاف أو الحِكَم التي يحتمل كل منها أن يكون علة لحُكْم أو مقصدًا شرعيًّا له، ثُمّ بعد ذلك يكرُّ المجتهد على ما افترضه بالاختبار، فيلغي ما ألغاه الشارع ويستبعد ما عُهِد من الشارع استبعاده ليستقر في الأخير على ما كان مناسبًا منها لذلك الحُكْم أو ما عُهِد من الشارع اعتباره في جنس ذلك الحكم، وعماده في ذلك الاختبار: النص والإيماء والتنبيه والإجماع والمناسبة، فهي من

---

(١) الاعتصام (٣/ ١٥).
(٢) انظر: المرجع السابق (٣/ ٢٢-٢٣).
(٣) نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٣٣٤).
(٤) انظر: المرجع السابق.

الأدوات الكاشفة عن علّيّة الوصف أو مقصديّة الحِكْمَة، وإنما السبر والتقسيم طريقة لإعمال تلك الكواشف[١].

ومثال ذلك قول المعلل: حرمة الربا في البُر إما أن تكون معللة بالطُّعم، أو الكيل، أو القوت، أو المال، والكل باطل إلا الطعم، فيتعين التعليل به[٢].

سادسًا: الدَّوران.

وهو: «أن يحدث الحكم بحدوث وصف، وينعدم بعدمه»[٣].

ويمكن أن يكون الدوران مسلكًا من مسالك التعرف على كون حِكْمة من الحِكَم مقصدًا للشارع في أحكامه، فإذا رأينا تلازمًا بين نوعِ حِكْمةٍ من الحِكمِ أو جنسِها ونوعِ حُكْمٍ من الأحكام الشرعية أو جنسِه حيث يوجد الثاني بوجود الأول وينعدم بانعدامه؛ حصل لنا ظن راجح بأن الشارع قاصد إلى تحصيل تلك الحِكْمة.

ومثال ذلك: دوران الحُكم بالتيسير مع وجود المشقة، حيث يدلُّنا تَتَبُّعُ الأحكام الشرعية على أن الشارع ينحو منحى التيسير حيث توجد المشقة التي لا تُحْتَمل عادة، وهذا ثابت في رخص العبادات كما هو في رخص المعاملات[٤].

سابعًا: الشَّبه.

وهو: «تردُّد فرعٍ بين أصلين شبهه بأحدهما في الأوصاف أكثر»[٥].

والشبه خاص بالقياس؛ إذْ هو يدور حول إلحاق فرع بأشبه الأصول به، ومن ثَمّ فهو من أنواع القياس، وليس له علاقة بالكشف عن مقاصد الشارع[٦].

ومثاله: ترددهم في الوضوء بين أَن يكون عبادة محضة غير معقولة المعنَى يُقصد بها القربة فقط كالصَّلاة وغيرها، وبين أَن يكون عبادة معقولَة المعنَى كغَسل النّجاسة، فاختلفوا بناء على ذلك في حكم النية فيه[٧].

---

(١) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٦١).
(٢) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٧٥).
(٣) نهاية السول شرح منهاج الوصول (٣٣١)، وانظر: إرشاد الفحول (٢/ ١٤٠).
(٤) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٦١).
(٥) شرح الكوكب المنير (٤/ ١٨٧).
(٦) انظر: طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ١٦١).
(٧) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ١٥).

المسلك الثالث: الاستقراء

ويُعرف الاستقراء بأنه: «أن تتصفح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكمًا في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلي به»[١].

والاستقراء ينقسم إلى قسمين:

١- **استقراء تام**، وهو: «أن يستدل بجميع الجزئيات، ويحكم على الكل»[٢].

٢- **استقراء ناقص**، وهو: «أن يستدل بأكثر الجزئيات فقط، ويحكم من خلالها على الكل»[٣].

وقد اعتنى الشاطبي بهذا المقصد -وإن لم ينص عليه في بيان مسالك مقصد الشارع- حيث قال في إثبات (الضروريات والحاجيات والتحسينيات): «إن هذه القواعد الثلاث لا يرتاب في ثبوتها شرعًا أحد ممن ينتمي إلى الاجتهاد من أهل الشرع، وأن اعتبارها مقصود للشارع.

ودليل ذلك: استقراء الشريعة، والنظر في أدلتها الكلية والجزئية، وما انطوت عليه من هذه الأمور العامة على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة منضاف بعضها إلى بعض، مختلفة الأغراض، بحيث ينتظم من مجموعها أمرٌ واحدٌ تجتمع عليه تلك الأدلة، على حدّ ما ثبت عند العامَّة جود حاتم، وشجاعة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما أشبه ذلك، فلم يعتمد الناس في إثبات قصد الشارع في هذه القواعد على دليلٍ مخصوص، ولا على وجهٍ مخصوص، بل حصل لهم ذلك من الظواهر والعمومات، والمطلقات والمقيدات، والجزئيات الخاصة، في أعيان مختلفة، ووقائع مختلفة، في كل باب من أبواب الفقه، وكل نوع من أنواعه، حتى ألفوا أدلة الشريعة كلها دائرة على الحفظ على تلك القواعد، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من قرائن أحوال منقولة وغير منقولة»[٤].

ويقول في موضع آخر: «رفع الحرج في الدين -مثلًا- مفقود فيه صيغة عموم؛ فإنا نستفيده من نوازل متعددة خاصة، مختلفة الجهات، متفقة في أصل رفع الحرج، كما إذا وجدنا التيمم شرع عند مشقة طلب الماء، والصلاة قاعدًا عند مشقة القيام، والقصر والفطر في السفر، والجمع بين الصلاتين في السفر والمرض والمطر، والنطق بكلمة الكفر عند مشقة القتل والتأليم، وإباحة الميتة وغيرها عند خوف التلف الذي هو أعظم المشقات، والصلاة إلى أي جهة كانت لعسر استخراج القبلة، والمسح على الجبائر والخفين لمشقة النزع ولرفع الضرر، والعفو في الصيام عما يعسر الاحتراز منه من المفطرات، كغبار الطريق ونحوه، إلى جزئيات كثيرة جدًّا يحصل من مجموعها

---

(١) كشاف الاصطلاحات والفنون، التهانوي (١/ ١٧٢). تقديم وإشراف ومراجعة: الدكتور رفيق العجم، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦ م).

(٢) معيار العلم في فن المنطق (ص: ١٦٠). (٣) كشاف الاصطلاحات والفنون (١/ ١٧٢).

(٤) الموافقات (٢/ ٨١).

قصد الشارع لرفع الحرج؛ فإنا نحكم بمطلق رفع الحرج في الأبواب كلها، عملًا بالاستقراء، فكأنه عموم لفظي»[١].

وقد نص ابن عاشور على هذا المسلك، ورأى أنه أعظم الطرق الموصلة إلى مقاصد الشريعة، وبين أنه على نوعين:

الأول: «استقراءُ الأحكام المعروفة عللُها، الآيلُ إلى استقراء تلك العلل المثبتة بطرق مسالك العلة، فإن باستقراء العلل حصول العلم بمقاصد الشريعة بسهولة؛ لأننا إذا استقرينا عللًا كثيرة متماثلة في كونها ضابطًا لحكمة متّحدة أمكن أن نستخلص منها حكمةً واحدة، فنجزم بأنها مقصد شرعي، كما يُستَنتج من استقراء الجزئيات تحصيلُ مفهوم كلّي حسب قواعد المنطق»[٢]، والمقصد المستنبط بهذا المسلك قطعي، وإذا كان كذلك فيكون حجة[٣].

ومثاله: النهي عن أن يخطب المسلم على خطبة مسلم آخر، والنهي عن أن يسوم على سومه، فمعلوم أن علة ذلك هو ما في ذلك من الوحشة التي تنشأ عن السعي في الحرمان من منفعة مبتغاة، فنستخلص من ذلك مقصدًا هو: دوام الأخوة بين المسلمين، فنستخدم ذلك المقصد لإثبات الجزم بانتفاء حرمة الخطبة بعد الخطبة والسوم بعد السوم، إذا كان الخاطبُ الأول والسائمُ الأول قد أعرضا عما رغبا فيه[٤].

الثاني: «استقراء أدلة أحكام اشتركت في علّة، بحيث يحصل لنا اليقين بأن تلك العلّة مقصدٌ مرادٌ للشارع»[٥]، فنعمد إلى هذا المقصد فنجعله أصلاً.

مثاله: مقصد رواج الطعام وتيسيره، فإن هذا المقصد قد تقرر لنا بعد استقراء عدد من الأدلة المشتركة في علة، وهذه العلة المشتركة قد دلتنا على كونه مقصدًا، ومن تلك الأدلة:

النهي عن بيع الطعام قبل قبضه، علته: طلب رواج الطعام في الأسواق، والنهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئةً إذا حمل على إطلاقه عند الجمهور، علّتهُ: ألا يبقى الطعامُ في الذمة فيفوت رواجه، والنهي عن الاحتكار في الطعام، علته: إقلال الطعام من الأسواق.

فبهذا الاستقراء يحصل العلمُ بأن رواج الطعام وتيسيرَ تناوله مقصد من مقاصد الشريعة[٦].

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٥٨).
(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥٦).
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) انظر: المرجع السابق (٣/ ٥٩).
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر: المرجع السابق.

المسلك الرابع: سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المقتضي له وانتفاء المانع منه

وهو على ضربين[١]:

الأول: ما سَكت عنه الشارع لعدم وجود ما يقتضيه، وذلك كالنوازل التي حدثت بعد الرسول ﷺ، فإنها لم تكن موجودة ثم سكت عنها مع وجودها، وإنما حدثت بعد ذلك، فاحتاج أهل الشريعة إلى النظر فيها وإجرائها على ما تقرر من كلياتها. وما أحدثه السلف الصالح راجع إلى هذا القسم؛ كجمع المصحف، وتدوين العلم، وتضمين الصنَّاع.

الثاني: ما سُكت عنه مع قيام موجبه المقتضي له، فهذا الضرب السكوت فيه كالنص على أن قصد الشارع ألا يزاد فيه ولا ينقص؛ لأنه لما كان هذا المعنى الموجب لشرع الحكم العملي موجودًا ثم لم يشرع الحكم دلالة عليه؛ كان ذلك صريحًا في أن الزائد على ما كان هنالك بدعة زائدة ومخالفة لقصد الشارع؛ إذ فهم من قصده الوقوف عندما حَدَّ هنالك بدون زيادة أو نقصان.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الترك الراتب سنة، كما أن الفعل الراتب سنة، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتضٍ، أو فوات شرط، أو وجود مانع، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع، ما دلت الشريعة على فعله حينئذ، كجمع القرآن في المصحف، وجمع الناس في التراويح على إمام واحد، وتعلم العربية، وأسماء النقلة للعلم وغير ذلك مما يحتاج إليه في الدين، بحيث لا تتم الواجبات أو المستحبات الشرعية إلا به، وإنما تركه ﷺ لفوات شرطه أو وجود مانع.

فأما ما تركه من جنس العبادات، مع أنه لو كان مشروعًا لفعله أو أذن فيه، ولفعله الخلفاء بعده والصحابة، فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة، ويمتنع القياس بمثله، وإن جاز القياس في النوع الأول»[٢].

الخلاصة: أن «العُمْدة في التعرّف على مقاصد الشارع هي: نصوصُه، والمقصود بالنص هنا: معناه العام الذي يشمل منظوم النص ومنطوقه، وفحواه ومفهومه، ومعقوله المقتبس من روحه التي بُنِي عليها، وهي: العلل التي أُقيمت عليها الأحكام، فالنصوص هي الواسطة بين الشارع والعباد، وهي المعبّرة عمّا يريده منهم.

والقول بمرجعيّة النصّ يقتضي الأخذ بعين الاعتبار كلّ عنصر من العناصر أو عامل من العوامل المعينة على حسن فهمه، واستجلاء مكنونه، والتعرُّف على المقصود منه، فينبغي النظر

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ١٥٦).

(٢) القواعد النورانية (ص: ١٥٠).

في ظواهر النصوص، وعِلَلِها وحِكَمها، وأسباب نزولها إن كانت قرآنًا، وأسباب ورودها إن كانت أحاديث، والنظر في السياق الذي جاءت فيه -سواء السياق الخاص أو السياق العام الذي يتضمن مجموع النصوص الشرعية- والنظر في الملابسات والظروف التي صاحبت صدور النص الشرعي والقرائن التي حفّت به، وتحقيق المناط في الواقعة التي يُراد تطبيق النص عليها، والنظر في مآلات ذلك التنزيل هل تتفق مع ما قصده الشارع منها أم لا؟

كلّ هذا في منهج علميّ تكامليّ في سبيل البحث عن الحق مجرّدًا عن الهوى، واتباع الدليل الأقوى والأقرب إلى معهود الشارع»[1].

(١) طرق الكشف عن مقاصد الشارع (ص: ٣٣٣).

الفصل الأول

المقاصد العامة المتعلقة بتشريع الزكاة

يتضمن هذا الفصل سبعة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: التعبد والتقرب.

المبحث الثاني: الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء.

المبحث الثالث: حفظ الدين ومعونته.

المبحث الرابع: حفظ النفوس.

المبحث الخامس: حفظ الأموال.

المبحث السادس: حفظ العقول.

المبحث السابع: حفظ النسل والعرض.

المبحث الثامن: حفظ نظام الأمة وصلاحه.

المبحث التاسع: تهذيب النفوس.

المبحث العاشر: رفع الحرج.

المبحث الحادي عشر: الضبط والتوقيف.

المبحث الثاني عشر: إزالة الضرر.

المبحث الثالث عشر: فرض الزكاة في أكثر الأموال نفعًا للخلق، ومن كل مال في أشرفه وأعلاه.

المبحث الرابع عشر: العدل.

المبحث الخامس عشر: الرحمة والإحسان والمواساة.

المبحث السادس عشر: الاحتياط للحقوق.

تمهيد

تُعـرَّف المقاصد العامة للشـريعة على أنها: «المعاني والحِكَم الملحوظة للشـارع في جميع أحوال التشـريع أو معظمها، بحيث لا تختصّ ملاحظتُها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخـل فـي هذا أوصاف الشـريعة وغايتهـا العامة والمعانـي التي لا يخلو التشـريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضًا معان من الحِكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها»[1].

وعلى رأس المقاصد العامة المرعية في تشـريع الـزكاة: الضروريات الخمس الكبرى، وقد عرفها الشاطبي بأنها: «ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فُقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فسادٍ وتهارجٍ وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين»[2].

والكليَّـات الخمس هـي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقـل، وحفظ المال، وحفظ النسل، فكان من كمال تشريع الله عَزَّوَجَلَّ في الزكاة أن جاءت مراعية لهذه الضروريات كلها.

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية، لابن عاشور (٣/ ١٦٥).

(٢) الموافقات (٢/ ١٧).

المبحث الأوّل

التعبُّد والتقرُّب[١]

بيان المقصد:

العبادة لغة: مصدر عَبَد يعبُد عبادةً ومَعبدا ومَعْبَدَةً، فهو عبدٌ، أي: ذلّ وخضع، و«العبد ضدّ الحر، وجمعه عبيد.. وأصل العبودية: الخضوع والذُّل، والتعبيد: التذليل، والعبادة: الطاعة. والتعبُّد: التنسُّك»[٢].

وأما اصطلاحًا: فهي اسم جامع لكل ما يحبُّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. فالصلاة والزكاة والصيام والحج وأمثال ذلك كلها من العبادة[٣].

وبيَّن الشاطبي معنى التعبد بقوله: هو: الرجوع إلى الله في جميع الأحوال، والانقياد إلى أحكامه على كل حال[٤].

والمراد هنا: أن التنسُّك والتقرُّب إلى الله جَلَّجَلَالُهُ أجلّ مقاصد الزكاة وأعظمها، وقد اتفق الفقهاء على أن الزكاة -وإن كان يشوبها معنى سدّ الخلة- عبادةٌ من أجلّ العبادات، ولا أدلَّ على ذلك من اقترانها بالصلاة في اثنين وثمانين موضعًا في القرآن[٥].

وقد ظهر مراعاة المعنى التعبُّدي جليًّا في تعريف الفقهاء للزكاة، فعرَّفها الحنفية بأنها:

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٥٧)، المبسوط (٢/ ١٦١)، الحاوي الكبير للماوردي (٣/ ١٥٣)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٢-٢١٣)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٦)، المغني (٢/ ٤٧٠)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١١)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٥٣)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٦)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٤)، الموافقات (٢/ ٥١٨)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣)، الأشباه والنظائر، للسبكي (٢/ ٢٦٧).

(٢) انظر: مادة (عبد) في مختار الصحاح (ص: ١٩٨)، لسان العرب (٣/ ٢٧٢).

(٣) انظر: العبودية (ص: ٤٤).

(٤) الموافقات (٢/ ٢٩٠)، بتصرف يسير.

(٥) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢١٦). وقد أحصى أحد الباحثين المواضع التي ظهرت له فبلغت (٤٥) آية، ورأى أن العدد الذي أثبته المصنف يشمل اجتماعهما في الآيات المتعاقبة وليست الآية الواحدة. [بحث الاقتران بين الصلاة والزكاة، د. العباس الحازمي، مجلة الدراسات القرآنية ص(٢٧٠)، العدد (١٠)، ١٤٣٣هـ الجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه].

«تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه، بشرط قطع المنفعة عن المملِّك من كل وجه لله جَلَّ جَلَالُهُ»[١].

فقولهم: «بشرط قطع المنفعة عن المملّك من كل وجه لله جَلَّ جَلَالُهُ» تأكيد على أهمية تحقُّق العبودية الكاملة لله جَلَّ جَلَالُهُ، بأن تكون الزكاة مؤدَّاة على أعلى درجات العبودية لله، فلا يخدش نقاء التعبد شيء من حظوظ النفس أو الدُّنيا.

وفي تفسير معنى هذا المقصد يقول الزنجاني: «الزكاة وجبت عبادةً لله تعالى ابتداءً، وشُرعت **ارتياضًا للنفس بتنقيص المال، من حيث إن الاستغناء بالمال سببٌ للطغيان ووقوعه في الفساد**، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[٢]، والطغيان أثر في استحقاق العقاب في الآخرة، وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان»[٣].

ويقول السُّبكي: «المغلَّبُ فيها معنى العبادة والمواساة تبع، وجانب الأغنياء غالب، وهو المقصود بالذات؛ **رياضةً للنفس، لئلا تطغى بالمال وتجرها كثرته إلى ما لا ينبغي**»[٤].

ويفسّر الرازي معنى ترويض النفس الحاصل بإخراج الزكاة قائلًا: كثرة المال سبب لحصول الطغيان والقسوة في القلب، وسببه: أن كثرة المال سبب لحصول القدرة، والقدرة محبوبةٌ لذاتها، والعاشق إذا وصل لمعشوقه استغرق فيه، فالإنسان يصير غرقًا في طلب المال، فإن عرض له مانع يمنعه عن طلبه استعان بماله وقدرته على دفع ذلك المانع؛ **فإيجابُ الزكاة يقلّل الطغيان، ويرد القلب إلى طلب رضوان الرحمن**[٥].

وحقُّ التعبُّد المذكور هو الذي باعتباره صارت الزكاة قرينة للصلاة والحج في كونها من مباني الإسلام، فحظُّ الفقير مقصودٌ في سدِّ الخلة، وهو جليٌّ سابقٌ إلى الأفهام؛ ولكن التعبُّد في اتباع التفاصيل مقصود للشرع[٦].

والعبادة تتضمَّن معنيين رئيسين هما: الذُّل والمحبَّة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العبادة المأمور بها تتضمن **معنى الذُّل ومعنى الحب**، فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له.. يقال: تيَّم الله أي: عبد الله، فالمتيَّم: المعبَّد لمحبوبه، ومن خضع لإنسان مع بغضٍ له فلا يكون عابدًا، ولو أحبَّ شيئًا ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله، بل **يجب أن يكون الله أحبَّ إلى العبد من كل شيءٍ، وأن يكون الله عنده أعظم من كل شيء**»[٧].

---

(١) البحر الرائق (٢/ ٢١٦).
(٢) الآية (٦-٧) من سورة العلق.
(٣) تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني (١١٠-١١١).
(٤) الأشباه والنظائر، للسبكي (٢/ ٢٦٧).
(٥) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٧)، بتصرف يسير.
(٦) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٢).
(٧) العبودية (ص: ٤٨).

وكلا المعنيين السابقين يتجليان في تشريع الزكاة:

١ - **فالمحبة** تظهر من حيث إن المكلف يتخلى عن جزء من ماله محبةً لله، فيقدم محبته على محبة كل ما سواه؛ لكونه أحب إليه من كل شيء، ومن ذلك ماله الذي تعلَّقت به نفسه. قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾[١]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد: «على قلّته، وحبّهم إياه، وشهوتهم له»[٢]، فالزكاة علاج يطهّر القلب عن حب الدنيا والتعلق بها؛ لأن الاستغراق في حبِّ المال يُذهل النفس عن حبِّ الله وعن الآخرة؛ فاقتضت حكمة الشارع جَلَّ جَلَالُهُ تكليف مالك المال بإخراج طائفة منه من يده، ليصير ذلك الإخراج كسرًا من شدة الميل إلى المال، ومنعًا من انصراف النفس بالكلية إليه.

يقول الغزالي في بيان فهم وجوب الزكاة ومعناها ووجه الامتحان فيها ووجه جَعْلِها من مباني الإسلام مع أنها تصرف مالي وليست من عبادة الأبدان: «التلفُّظ بكلمتي الشهادة التزامٌ للتوحيد، وشهادةٌ بإفراد المعبود، وشرطُ تمام الوفاء به ألا يبقى للموحِّد محبوبٌ سوى الواحد الفرد، فإن المحبة لا تقبل الشركة، والتوحيد باللسان قليل الجدوى، وإنما يمتحن درجة المحب بمفارقة المحبوب، والأموال محبوبة عند الخلائق؛ لأنها آلة تمتُّعهم بالدنيا، وبسببها يأنسون بهذا العالم وينفرون عن الموت، مع أن فيه لقاء المحبوب! فامتحنوا بتصديق دعواهم في المحبوب، واستنزلوا عن المال الذي هو مرموقهم ومعشوقهم»[٣].

ويقول الرازي مؤكدًا هذا المعنى وموضحًا له:

المال محبوب بالطبع، والسبب فيه أن القدرة صفة من صفات الكمال، وهي محبوبة لذاتها،.. ولما كانت صفة الكمال محبوبة لذاتها، كانت القدرة محبوبة لذاتها، والمال سبب لحصول تلك القدرة، ولكمالها في حق البشر فكان أقوى أسباب القدرة في حق البشر هو المال، والذي يتوقَّف عليه المحبوب فهو محبوب، فكان المال محبوبًا، إلا أن الاستغراقَ في حبِّه يذهل النفس عن حبِّ الله وعن التأهب للآخرة؛ فاقتضت حكمة الشرع تكليف مالك المال بإخراج طائفة منه من يده، ليصير ذلك الإخراج كسرًا من شدة الميل إلى المال، ومنعًا من انصراف النفس بالكلية إليها، وتنبيهًا لها على أن سعادة الإنسان لا تحصل عند الاشتغال بطلب المال، وإنما تحصل بإنفاق المال في طلب مرضاة الله تعالى.

فإيجاب الزكاة علاجٌ صالحٌ متعيِّنٌ لإزالة مرض حب الدنيا عن القلب، فالله سبحانه أوجب

---

(١) الآية (٨) من سورة الإنسان.

(٢) تفسير القرطبي (١٩/ ١٢٨).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣).

الـزكاة لهـذه الحكمة. وهو المراد من قوله: ﴿خُـذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَـةً تُطَهِّرُهُـمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[١] أي: تطهرهم وتزكيهم عن الاستغراق في طلب الدنيا[٢].

٢- **وأما الذُّل** فيستبين في خضوعه واستسلامه لله جَلَّجَلَالُهُ بتخليه عن جزء مما ملَّكه الله إياه امتثالًا لأمره؛ كقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[٣].

وباجتماع المعنيين يتحقَّق المقصد الشرعي من وضع الشَّريعة بالنسبة للمكلفين، وهو -كما ذكره الشاطبي-: «إخراج المكلَّف عن داعية هواه؛ حتى يكون عبد الله اختيارًا، كما هو عبدٌ لله اضطرارًا»[٤]، كما تتم حقيقة العبادة بانقياد النفس الأمّارة لأحكام الله جَلَّجَلَالُهُ إسلامًا وإيمانًا وإحسانًا[٥].

ومن المعاني التعبُّدية في الزكاة -وهي مكمّلة للمعاني المذكورة آنفًا-:

أنها سـدّ لذريعة العبودية للمال، فالمال فتنة، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَـةٌ﴾[٦]، أي: أنهـا اختبـار وابتـلاء من اللـه لخلقـه[٧]. وقـال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لـكل أمةٍ فتنـةٌ، وفتنةُ أمَّتـي المالُ**»[٨]، والعبد معـرض للعبودية له، كما قال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تعِـس عبد الدينار، والدرهم، والقَطيفـة، والخَمِيصـة، إن أُعطِـيَ رضِي، وإن لم يُعطَ لم يرضَ**»[٩] فجاءت الشـريعة بتشـريع الزكاة سـدًّا لذريعة الخضـوع والتذلل له، وابتلاءً لصـدق العبد في توحيده لله بالمحبـة، وارتياضًا للنفس بالاستغناء عن المال.

ومن المعاني التعبدية في الزكاة: تعزيز اليقين باليوم الآخر في النفوس، وذلك أن الإحسـان إلـى الخلـق دون ترقُّب نفـعٍ أو مقابلٍ دنيوي لا يُقْـدِمُ عليه إلا من كان موقنًـا باليوم الآخر وحصول الجـزاء فيـه، ولذا كان منْعُ الصدقة والإحسـان إلـى الخلق دالًّا على نقيض ذلك مـن التكذيب بيوم الديـن، يقول اللـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّـذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّيـنِ﴾[١٠]، والمراد بالدين فـي الآية: «المعاد والبعث والجزاء»[١١]. ثم ذكر جَلَّجَلَالُهُ من صفات المكذبين بيوم الدين أنهم يمنعون الماعون فقال: ﴿وَيَمْنَعُـونَ ٱلْمَاعُـونَ﴾[١٢]، والماعون هو: الـزكاة في قول بعض المفسـرين[١٣]، قال عكرمة: «رأس

---

(١) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٢) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٧)، بتصرف يسير.
(٣) الآية رقم (٧) من سورة الحديد.
(٤) الموافقات (٢/ ٢٨٩).
(٥) انظر: روح المعاني (١/ ٩٢).
(٦) الآية (١٥) من سورة التغابن.
(٧) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٩).
(٨) أخرجه الترمذي (٢٣٣٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ١٣٩).
(٩) أخرجه البخاري (٢٨٨٦).
(١٠) الآية (١) من سورة الماعون.
(١١) تفسير ابن كثير (٨/ ٤٩٣).
(١٢) الآية (٧) من سورة الماعون.
(١٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٤٩٣).

الماعون: زكاة المال، وأدناه: المُنْخُل والدَّلو والإبرة»، يقول ابن كثير: «وهذا الذي قاله عكرمة حسن؛ فإنه يشمل الأقوال كلها، وترجع كلها إلى شيء واحد، وهو ترك المعاونة بمال أو منفعة»[(١)].

ولذا كان من مدلولات إطلاق لفظ (الصدقة) أنها تدل على صدق إيمان صاحبها ويقينه باليوم الآخر، وباعتباره استثنى الله الذين يصدقون بيوم الدين من الاتصاف بمنع الخير، فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٢٦﴾﴾[(٢)]، بل إنه جَلَّجَلَالُهُ -في سياق بيان صفاتهم- أعقب بيان صفة إخراج الحق المالي بصفة التصديق بيوم الدين في الآيات، وذلك دال على تأثير الإيمان باليوم الآخر في إخراج المال.

وفي موضع آخر قرن الله جَلَّجَلَالُهُ بين المنّ والأذى القادح في التعبُّد الحاصل بإخراج الصدقة، وبين الإيمان باليوم الآخر فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[(٣)]، فلما كان المنُّ بالصدقة دالاً على قدح في إخلاص مخرجها، شبَّه الله جَلَّجَلَالُهُ فاعله بمن يخرج ماله رياءً ولا يؤمن بالله واليوم الآخر، فدلَّ ذلك على أن التعبُّد الحقيقي الخالص في إخراجها إنما يكون ممن يوقن بالله واليوم الآخر، فيكون إخراجه لها معزّزًا ومقويًا لذلك الإيمان.

يقول ابن عاشور: «.. ولأنَّ الزكاة إنفاق المال، وهو عزيز على النفس، فلا **يبذله المرء في غير ما ينفعه إلا عن اعتقاد نفع أخروي**، لا سيما إذا كان ذلك المال ينفق على العدو في الدين، فلذلك عقب الأمر بالإيمان بالأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة؛ لأنهما لا **يتجشَّمهما إلا مؤمنٌ صادق**» بل ذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن في اقتران الصلاة والزكاة «دليلًا لما فعل أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من قتال مانعي الزكاة وإطلاق اسم المرتدين عليهم؛ لأن الله جعل الصلاة والزكاة أمارة صدق الإيمان»[(٤)].

ومن المعاني التي يتجلّى فيها مقصد التعبُّد: أن الزكاة وإن كانت من العبادات التي ثبت فيها اعتبار المعاني والمقاصد، إلا أن ذلك لا يعني الاستغناء عن اعتبار قصد التعبُّد والتقرب في أدائها، فحتى لو كان المقصود منها معقولًا، وهو: سد الخلة، ومعونة الإسلام، إلا أن قصد التعبُّد يبقى ركنها الأول، وأساسها الأعظم، فلا بد لفاعلها من النيَّة واستحضار التقرُّب إلى الله بذلك؛ لأن كل ما ثبت فيه اعتبار المعاني فلا بد فيه من اعتبار التعبد والتقرب، وقد نص الشاطبي على ذلك بقوله: «كلُّ ما ثَبَتَ فيه اعتبار التعبُّد فلا تفريعَ فيه، وكل ما ثَبَتَ فيه اعتبار المعاني دون التعبد، فلا بد فيه

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ٤٩٧).
(٢) الآيات (١٩-٢٦) من سورة المعارج.
(٣) الآية (٢٦٤) من سورة البقرة.
(٤) التحرير والتنوير (١/ ٤٧٢-٤٧٣).

من اعتبار التعبد»[١].

فالشق الثاني من القاعدة (وكل ما ثَبَتَ فيه اعتبار المعاني دون التعبد، فلا بد فيه من اعتبار التعبد) بيَّن فيه الشاطبي أن الأحكام معقولة المعنى التي ظهرت عللها ومقاصدها، لا بد فيها من اعتبار التعبد. ومراد الشاطبي باعتبار التعبُّد هنا ليس ما ذكره في الشق الأول من القاعدة -والذي هو بمعنى التوقيف-، وإنما مقصوده: أن يستشعر المكلف وهو يأتي بالتكاليف والأحكام معقولة المعنى حق الله تعالى ووجوب طاعته، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، فيأتي بها طاعة وامتثالًا وانقيادًا للأمر والنهي الإلهي[٢].

ويؤكد الغزالي هذا المعنى في الزكاة خاصة، وذلك في معرض حديثه عن أقسام واجبات الشرع حيث يقول: «والقسم الثالث هو: المركَّب الذي يقصد منه الأمران جميعًا، وهو حظ العباد وامتحان المكلف بالاستعباد، فهذا قسم في نفسه معقول، فإن ورد الشرع به وجب الجمع بين المعنيين، **ولا ينبغي أن ينسى أدقّ المعنيين وهو التعبُّد والاسترقاق بسبب أجلاهما، ولعل الأدقّ هو الأهم، والزكاة من هذا القبيل**»[٣].

ومما يدخل في مراعاة ذلك: الالتزام بالتوقيف في التعبُّدي من أحكامها، بل إن بعض أهل العلم -لأهميته- ذكروه كمقصد مستقل، كما يقول ابن القيم في بيان مقصدية ذلك: «المقصود في الزكاة أمور عديدة، منها: **التعبُّد بالوقوف عند حدود الله، وألا يُنْقَص منها ولا تُغيَّر**»[٤].

ومن المعاني التعبُّدية في الزكاة: الابتلاء والامتحان، وهذا عام في كل التكاليف التي كلَّف الله تعالى بها عباده، وفي كل الأوامر والنواهي، والمراد بالابتلاء إما الاختبار ليظهر محسنهم من مسيئهم، وطائعهم من عاصيهم، وإما البلوى بإتعاب البدن وتنقيص المال، والصبر على ذلك المعنى[٥].

وإن لرعاية مقصد التعبُّد أثرًا عامًّا وشاملًا في أحكام الزكاة ومسائلها، فالتعبُّد روح الزكاة التي لا يتصوَّر قيامها من دونه، ومن الكلمات المأثورة عن بعض العلماء المتقدمين والتي تبين أهمية استحضار التعبُّد والإخلاص في أحكامها ما نقله الإمام أحمد عن سفيان بن عيينة أنه كان يقول: «كان العلماء يقولون في الزكاة: لا يدفع بها مذمة، ولا يُحابى بها قريبٌ، ولا يَقي بها مالًا»[٦].

وأملى على ابنه عبد الله توضيحًا لها فقال: «لا يدفع بها مذمَّة، والمذمَّة: أن يعطيهم ويصلهم

---

(١) الموافقات (٢/ ٥٢٩).
(٢) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٥/ ٥٠٤).
(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٢).
(٤) أعلام الموقعين (٣/ ٤٧).
(٥) انظر: فتاوى السبكي (١/ ١٩٨).
(٦) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٠).

فهـذه لازمة، أو تكون بخدمة الرجل فيدفع بزكاتـه مذمته، ولا يجوز للرجل أن يدفع المذمة بالزكاة ولا تجزئـه، ولا يحابـى بهـا قريب، ولا يمنـع من بعيد، **وإنمـا الزكاة حق الله** عَزَّوَجَلَّ **فـي المال، فإذا** اسـتوت القرابة وغير القرابة في الفقر، فالقرابة أولى إذا لم يدفع بها عن نفسـه مذمة، ولا يجوز له أن يعطي ولده ولا ولد ولده ولا أباه ولا أمه ولا جده، ويعطي سوى ذلك من قراباته إذا كان لا يقي بها ماله»[1].

أدلة المقصد:

١- النصـوص الصريحـة الدالة على أن العباد خُلقوا للتعبد لله، والدخول تحت أمره ونهيه، **ومـن جملـة تلك الأوامر: الزكاة؛** كقولـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُـم مِّـن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيـدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧﴾[2]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَـآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُـدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[3]. ففي الآية الأولى بين جَلَّجَلَالُهُ القصد من خلق الخلق كلهم، وأنه ما خلقهم إلا لعبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وفي الآية الأخرى بيَّن جَلَّجَلَالُهُ أنه ما أمرهم في الشـرائع إلا بعبادته ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَـآءَ﴾، وبعد بيان أصل الدين أتبعـه بالفروع، فبدأ بأعظم الفروع المتعلقة بحـق الخالق ﴿وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ثم أتبعه بأعظم الفروع المتعلقة بحقوق المخلوقين ﴿وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[4].

٢- الآيات الكثيرة التي وردت في شأن الزكاة مقارنةً بالصلاة؛ وما ذلك إلا لاجتماعهما في معنى العبادة. **ومن تلك الآيات:**

قولـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَقِيمُـواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[5]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِـكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[6] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[7]، وقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[8]، وقوله: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾[9]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٤٩).

(٢) الآيتان (٥٦-٥٧) من سورة الذاريات. (٣) الآية (٥) من سورة البينة.

(٤) قـال الشـاطبي بعد ذكـر جملة من الآيات الدالـة على هذا المعنى: «فذلـك كلُّه راجعٌ إلى الرجـوع إلى الله في جميع الأحوال، والانقياد إلى أحكامه على كل حال، وهو معنى التعبد لله». الموافقات (٢/ ٢٩٠).

(٥) الآية (٤٣) من سورة البقرة. (٦) الآية (١١٠) من سورة البقرة.

(٧) الآية (٢٧٧) من سورة البقرة. (٨) الآية (٥٥) من سورة المائدة.

(٩) الآية (١١) من سورة التوبة.

أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[١]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[٤].

وقد تكلَّم أهل العلم في أوجه الجمع بين الصلاة والزكاة في القرآن الكريم، ورجوع ذلك إلى معنى التعبُّد القائم بهما؛ ومن المعاني التعبدية الجامعة التي ذكروها:

- **أنَّهما أشرف الطاعات، وجماعُ الدِّين العام، فمجموعهما التعظيم لأمر الله، والشفقة على خلق الله، والرحمة لهم.**

يقول الرَّازي: «وخصَّهما بالذكر لكونهما أشرف الطاعات؛ فالصَّلاةُ أشرف العبادات البدنية، وشُرعت لذكر الله تعالى، والزكَّاةُ أشرف العبادات المالية، **ومجموعهما التعظيم لأمر الله تعالى، والشفقة على خلق الله**»[٥]. فكما أن الصلاة ذات شرف عظيم في جانب خضوع البدن وتنسُّكه وتعظيمه لله عَزَّوَجَلَّ؛ فإن الزكاة كذلك في جانب المال، بتعظيم الله عَزَّوَجَلَّ في إخراجها تقرُّبًا إليه، وشفقةً على عياله.

وبنحو هذا جمع ابن تيمية بينهما، حيث قال: «وهذان الأصلان **هما جماع الدين العام** كما يقال: **التعظيم لأمر الله، والرحمة لعباد الله**، فالتعظيم لأمر الله يكون بالخشوع والتواضع وذلك أصل التقوى، والرحمة لعباد الله بالإحسان إليهم، **وهذان هما حقيقة الصلاة والزكاة**؛ فإن الصلاة متضمنة للخشوع لله والعبودية له والتواضع له والذل له.. والزكاة متضمنة لنفع الخلق والإحسان إليهم»[٦].

- **أن بهما يصلح حال الراعي والرعية، باجتماع القيام بحق الله، وحق خلقه.**

وقد ذكر هذا المعنى ابن تيمية، حيث يقول: «وأما قرنه بين الصلاة والزكاة في القرآن فكثير جدًّا، **فبالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصلح حال الراعي والرعية**، إذا عرف الإنسان ما يدخل في هذه الأسماء الجامعة، يدخل في الصلاةِ ذكرُ الله تعالى ودعاؤه وتلاوة كتابه وإخلاص الدين له والتوكل عليه، وفي الزكاةِ الإحسانُ إلى الخلق بالمال والنفع؛ من نصر المظلوم، وإغاثة الملهوف، وقضاء حاجة المحتاج»[٧].

---

(١) الآية (٧٣) من سورة الأنبياء.
(٢) الآية (٥٦) من سورة النور.
(٣) الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٤) الآية (٥) من سورة البينة.
(٥) مفاتيح الغيب (١١/ ٢٦٥) (٢٢/ ١٦١)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب (٧/ ١٣٠).
(٦) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١٤).
(٧) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٦٢).

- **أنهما يجتمعان في كونهما عمود الأفعال.**

يقول أبو حيان: «وجمع في أفعال الجوارح بين الصلاة والصدقة؛ لأنهما عمود الأفعال»[(١)].

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ﴾[(٢)]: «ثم نبه على أعظم الشعائر الإسلامية، وذلك إقامة الصلاة، وهي أفضل الأعمال البدنية، وإيتاء الزكاة وهي أفضل الأعمال المالية، وبهما تظهر القوة العملية»[(٣)].

ويقول في موضع آخر: «لما أمر بالعفو والصفح، أمر بالمواظبة على عمودي الإسلام: العبادة البدنية، والعبادة المالية؛ إذ الصلاة فيها مناجاة الله تعالى والتلذذ بالوقوف بين يديه، والزكاة فيها الإحسان إلى الخلق بالإيثار على النفس»[(٤)].

- **أنهما أُمَّا العبادات البدنية والمالية، والمعيار على غيرهما، والعنوان له.**

يقول العيني: «وإنما خصَّ الصلاة والزكاة بالذكر والمقاتلة عليهما بحق الإسلام؛ لأنهما أُمَّا العبادات البدنية والمالية، والمعيار على غيرهما، والعنوان له؛ ولذلك سمى الصلاة عماد الدين، والزكاة قنطرة الإسلام، وأكثر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من ذكرهما متقارنتين في القرآن»[(٥)].

وقد لاحظ العلماء عناية الشارع الحكيم بهاتين العبادتين على سبيل الخصوص في تشريعه، فذكروا لذلك توجيهات، منها ما ذكره ابن حجر، حيث بيَّن وجهين في حكمة اهتمام الشارع بهاتين العبادتين على سبيل الخصوص:

١- **أن الصلاة والزكاة مع الشهادة أصول، والصوم والحج متفرعان عليها.**

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن من الأركان الخمسة **اعتقادي** وهو: الشهادة، **وبدني** وهو: الصلاة، **ومالي** وهو: الزكاة، فاقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها **لتفرُّع الركنين الأخيرين عليها؛** فإن الصوم بدني محض، والحج بدني مالي»[(٦)].

٢- **أن الصلاة والزكاة مع الشهادة متقاربة من حيث المشقَّة، فإذا أذعن إليها كان ما سواها أسهل بالنسبة إليها.**

وفي بيان هذا المعنى يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكلمة الإسلام هي الأصل، وهي شاقَّةٌ على الكفار، والصلوات شاقَّة؛ لتكررها، والزكاة شاقَّة؛ لما في جِبِلَّة الإنسان من حب المال، فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها»[(٧)].

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٢٧١).
(٢) الآية (١١) من سورة التوبة.
(٣) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣٧٣).
(٤) المرجع السابق (١/ ٥٥٩).
(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٤٦).
(٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦١).
(٧) المرجع السابق.

وبنحو ذلك ذكر ابن عاشور، حيث بيَّن أن الصلاة تدل على تعظيم الخالق وخلع الآلهة، ومثل هذا الفعل شاقٌّ على المشرك؛ لأنه يغيظ آلهته، وعلى الكتابي؛ لأنه يخالف عبادته، وأما الزكاة فلأن إنفاق المال عزيز على النفس، فلا يبذله المرء في غير ما ينفعه إلا عن اعتقاد نفع أخروي، فالخلاصة أنه لا يتجشَّمُهما إلا مؤمن صادق[١].

٣- الأحاديث المستفيضة الواردة في شأن الزكاة، وقد انتظمت السنة كذلك في اطراد مقارنة الصلاة والزكاة في مواضع كثيرة؛ للمعنى التعبدي القائم بهما؛ كقوله ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**بُني الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أنْ لا إلـهَ إلا اللـهُ وأن محمدًا رسولُ الله، وإقام الصلاةِ، وإيتاء الزكاةِ، والحج، وصوم رمضانَ**»[٢]، ونحوه في حديث جبريل لما سأل النبي ﷺ عن الإسلام، فقال ﷺ: «**الإسلامُ أن تعبدَ الله ولا تُشرك به شيئًا، وتقيم الصلاةَ، وتؤدي الزكاةَ المفروضةَ، وتصوم رمضانَ**»[٣].

وجه الاستدلال: أنه ذكر الزكاة من ضمن العبادات التي بني الإسلام عليها، وقرنها بالصلاة والحج، وإذا كان الإسلام عبادة محضة كان ما يُبتنى عليه عبادة محضة[٤].

يقول السمعاني: «لما فسَّر الإسلام بالأوامر التي اشتملت على الزكاة وغيرها، فالمفسر والمفسر به يكون كله عبادة. يبينه: أنه لما كانت هذه الأشياء تفسير الإسلام، أو ما بُني عليه الإسلام يكون مشروعًا لما شرع له الإسلام، وإنما شرع ليكون حقًّا لله تعالى على الخلوص، كذلك هذه الأشياء تكون كذلك»[٥].

ونظير ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**أُمرتُ أن أقاتلَ الناس حتى يشهدوا أنْ لا إلـهَ إلا الله، وأن محمـدًا رسول الله، ويقيموا الصلاةَ، ويؤتوا الزكاةَ، فإذا فعلوا ذلك عَصَموا مني دماءَهم وأموالَهم إلا بحق الإسلام، وحسابُهم على الله**»[٦].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٤٧٢-٤٧٣). (٢) أخرجه البخاري (٨)، وأخرجه مسلم (١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠)، وأخرجه مسلم (٨).

(٤) انظر: الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٧)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠)، ويقول السرخسي: «الزكاة أحد أركان الدين، والمقصود من أصل الدين معنى العبادة، فكذلك ما هو من أركان الدين» المبسوط (٢/ ١٦٣).

(٥) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٧).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥)، وأخرجه مسلم (٢٠).

وحديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: «**بايعتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ والنصحِ لكل مسلمٍ**»(١).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، حيث قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ ابن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بعثه إلى اليمن: «**إنك ستأتي قومًا أهلَ كتابٍ، فإذا جئتَهم فادعُهم إلى أنْ يشهدوا أنْ لا إله إلا اللهُ وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبِرْهم أن الله قد فرَض عليهم خمسَ صلواتٍ في كل يومٍ وليلةٍ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبِرْهم أن الله قد فرض عليهم صدقةً تُؤخَذُ مِن أغنيائهم فتُرَد على فقرائهم...**»(٢).

فقرن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الصلاة والزكاة في جميع هذه المواضع، فدل على أنهما يشتركان في وصف كونهما عبادة.

٤- اشتمال الزكاة على معانٍ تعبُّدية عدة؛ كالصلاة، ومن تلك المعاني: شكر النعمة، والابتلاء، فوجود هذه المعاني دليل على كونها عبادة، يقول السمعاني: «النعمة نعمتان: نعمةٌ بدنيّة، ونعمةٌ ماليّة، فكما أن الصلاة وجبت شكرًا لنعمة البدن، فكذلك الزكاة وجبت شكرًا لنعمة المال، وشكر المنعم حق المنعم، فإذا كان أحدهما لله تعالى بوصف العبادة؛ فكذلك الآخر، وأيضًا فإنه يتحقق معنى الابتلاء في كل واحد منهما»(٣).

٥- وجوب النيَّة فيها، والنية لا تجب إلا في العبادات، فلو أخرجت بغير نية من المالك أو نائبه لم تقع الموقع؛ لعدم تحقق معنى التعبُّد، فدلَّ ذلك على كونها عبادة(٤).

٦- «أن المتصدق يجعل ماله لله تعالى، ثم يصرفه إلى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾(٥)، وقال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(٦)، **وبجعل المال له خالصًا يكون عبادة خالصة**، ولهذا يحصل به التطهير، وبه تبين أنه ليس فيه حقّ العباد؛ لأن الشركة تنافي معنى العبادة»(٧). فالزكاة قبل الأداء حق الله؛ لأنها عبادة

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧)، وأخرجه مسلم (٥٦).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، وأخرجه مسلم (١٩).
(٣) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٧).
(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٠).
(٥) الآية (١٠٤) من سورة التوبة.
(٦) الآية (٢٤٥) من سورة البقرة.
(٧) المبسوط (٢/ ١٦٣).

لا يستحقها غيره، والفقراء مصرفها، وإنما تصير حقًّا لهم بعد الدفع إليهم[١].

٧- **القياس على سائر العبادات (الصلاة، الصوم، الحج)**، فلا تجب إلا على من كان أهلًا؛ لأن العبادة ابتلاء من الله تعالى لعبده ليظهر من يطيعه ممن يعصيه، ولا يُتصور ابتلاء العبد إلا في فعل العبد، فأما الذي لا فعل للعبد فيه فلا يُتصور ابتلاؤه به؛ لأن الابتلاء اختبار وامتحان، والإنسان يُمتحن بما فعله، ولا يمتحن بما يفعله غيره[٢].

ونوقش: «أن شرائع الإسلام لا يقاس بعضها ببعض؛ لأنها أمهات، تمضي كل واحدة على فرضها وسنتها، وقد وجدناها مختلفة في أشياء كثيرة. ومما يباعد حكم الصلاة من الزكاة مثلًا: أن الصلاة إنما هي حق يجب لله عَزَّوَجَلَّ على العباد فيما بينهم وبينه، وأن الزكاة شيء جعله الله حقًّا من حقوق الفقراء في أموال الأغنياء، وإنما مثلها كالصبي يكون له المملوك، فتكون نفقة المملوك عليه في ماله إن كان ذا مال، كما تجب على الكبير،.. وكذلك لو ضيع لإنسان مالًا، أو خرق له ثوبًا، كان عليه دينًا في ماله؟ وأشباه لهذا كثيرة، فهذا أشبه بالزكاة من الصلاة؛ لأنهما جميعًا من حقوق الناس، وليست الصلاة كذلك، بل هي حق لله خالص»[٣].

٨- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤].

وجه الدلالة: أن في الآية ذمًّا لمن يخرج الزكاة دون استحضار قصد التعبُّد، وذلك أنه كان «من الأعراب من يعتقد أن الذي ينفقه في سبيل الله غرامة وخسران؛ وإنما كان يعتقد ذلك لأنه لا ينفق إلا تقية من المسلمين ورياء، لا لوجه الله وابتغاء ثوابه»[٥]، فذم الله عَزَّوَجَلَّ ذلك، مما يدل على وجوب استحضار التقرُّب إلى لله بأداء الزكاة، وأهمية ذلك.

٩- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٦].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ أثنى على الذي «يتصدق ويتزكى؛ لابتغاء وجه الله عَزَّوَجَلَّ على من ليس عنده نعمة ويد يجازيه به، وينفق عليه جزاءً لصنيع قد سبق منه في حقه؛

---

(١) انظر: الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة (ص: ٦٠).
(٢) انظر: الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤).
(٣) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٥٢).
(٤) الآية (٩٨) من سورة التوبة.
(٥) مفاتيح الغيب (١٦/ ١٢٦).
(٦) الآية (١٨-٢٠) من سورة الليل.

كأنه يقول: لا يعطي الزكاة أحدًا عن مجازاة لما سبق منه إليه من نعمة؛ إنما أعطاها له لا مجازاة، ولكن لله تعالى خالصًا، وفيه دليل ألا يعطي الرجل زكاة ماله مَن عنده له نعمةٌ أو منة؛ لأنه يخرج ذلك مخرج الإعطاء ببدل»[1]، فدل ذلك على جلالة الجانب التعبدي في الزكاة.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

سوف أبين أثر هذا المقصد في الفروع الفقهية بعد بيان المقصد الثاني (كون الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء)؛ مقارنًا للآثار المترتبة عن ترجيح أحد المقصدين على الآخر في النظر على خلاف الفقهاء في مسائل الزكاة.

(١) تفسير الماتريدي (١٠/ ٥٥٥).

المبحث الثاني

الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء[١]

بيان المقصد:

المؤونة لغة: «فَعُولة مِنْ مُنْتُه أَمُونُه مونًا، وهمزة مؤونة لانضمام واوها، وهذا حسن. وقال الليث: المائِنة اسمُ مَا يُمَوَّنُ أَي يُتكَلَّفُ من المَؤُونة.. وقال الفراء: مَفعُلة مِنَ الأَيْن وهو: التعب والشدة، والمعنى أنه عظيم التعب في الإنفاق على من يعول.. وقيل: هو مَفعُلةٌ مِنَ الأَوْن، وَهُوَ الخُرْجُ والعِدْلُ؛ لأَنه ثِقْلٌ على الإنسان»[٢].

واصطلاحًا: «اسمٌ لما يتحمَّله الإنسان من ثقل النفقة التي ينفقها على من يليه من أهله وولده»[٣].

والمراد بكون الزكاة مؤونة مالية: أنها حقٌّ ونفقةٌ ماليةٌ واجبة في مال الأغنياء للفقراء، فهي ما يستحقُّه الفقراء من مال الأغنياء[٤]، «فكأنه عَزَّوَجَلَّ أوجب على الأغنياء نفقة الفقراء بقرابة الإسلام»[٥].

وقد نص أهل العلم على هذا المقصد كثيرًا في باب الزكاة.

يقول الطوفي: فلله عَزَّوَجَلَّ في الزكاة حكمتان ظاهرتان:.. الثانية: في موردها، وهم الفقراء، **بإقامة أودهم من جهة الأغنياء، ولهذا يقال: الفقراء عيال الأغنياء.** وقال بعض الفضلاء: لما خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلقه على ضربين: غني وفقير، فرض للفقراء كفايتهم في مال الأغنياء، لكن الأغنياء ضيقوا على الفقراء، إما بمنع ما يجب، أو بأخذ ما لا يستحق[٦].

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٠٢)، الحاوي الكبير (٣/ ١٥٣)، الاستذكار (٣/ ١٥٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢)، قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٨٢)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٦)، المغني (٢/ ٤٦٥)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، (ص: ١١٠)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٥٣)، (٢/ ٧٧)، شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٢)، إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص: ٨٤).

(٢) مادة (مأن) في لسان العرب (١٣/ ٣٩٦). (٣) التعريفات (ص: ١٩٦).

(٤) انظر: البناية شرح الهداية (٨/ ٣٠١).

(٥) شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٢)، وانظر: فتاوى السبكي (١/ ١٩٩).

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٣)، بتصرف يسير، ويقول الجويني: «أجمع المسلمون على أن الصدقات وظائف موظفة في أموال الأغنياء ومن في معناهم، والغرض الكلي منها صرف قسط من أموال الأغنياء إلى محاويج المسلمين». نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٣٣).

ويقول ابن عبد البر: الزكاة حق المال، وليست كالصلاة التي هي حق البدن[١].

ويقول الجويني: «أجمع المسلمون على أن الصَّدقات وظائف موظفة في أموال الأغنياء ومَن في معناهم»[٢].

وقد ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنَّ هذا المعنى -أعني: كون الزكاة مؤونة مالية في الأغنياء للفقراء- هو المغلَّب في مقصد تشريعها، ومعنى العبادة إنَّما أثبته الشارع فيها تبعًا؛ ترغيبًا في أدائها، حيث كانت النفوس مجبولة على الضنة والبخل؛ فأمر بالتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بها؛ ليطمع في الثواب ويبادر إلى تحقيق المقصود؛ فهي إنما شُرعت لمصلحة شكر نعمة المال، كما وجبت الصلاة والصوم شكرًا لنعمة البدن، **وهذا الوجه أحد معاني العبادة في الزكاة، لكن هذا المعنى تبع، والأصل حقّ الفقراء؛ لأنها واجبٌ ماليٌّ**، والله تعالى خلق المال لنفع العباد، **وكل ما وجب في المال لا بد أن يبقى فيه المعنى الذي خلق له أصل المال، وذلك نفع العبد**؛ فلهذا أوجب الزكاة للفقراء نفعًا لهم، وإذا أوجب لنفعهم كان حقًّا لهم؛ وعلى هذا وقع الفرق بين هذا وبين العبادة البدنية؛ لأنها لم تجب لنفع أحد من الآدميين؛ فتمحَّض حقًّا لله تعالى[٣].

يقول العز بن عبد السلام: «جلب المصالح ودرء المفاسد فيما يتعلق بحقوق الخالق ثلاثة أقسام: **أحدها**: ما هو خالص لله، كالمعارف والأحوال المبنية عليها، والإيمان بما يجب الإيمان.

الثاني: ما يتركب من حقوق الله وحقوق عباده، كالزكاة والصدقات، فهي قربة إلى الله من وجه، ونفع لعباده من وجه، **ولكن الغرض الأظهر منها: نفع عباده وإصلاحهم** بما وجب من ذلك، أو ندب إليه، فإنه قربة لباذليه ورفق لآخذيه»[٤]، وأكد على المعنى ذاته في موضع آخر حيث يقول: «مصالح الآخرة لا تتم إلا بمعظم مصالح الدنيا، كالمآكل والمشارب والمناكح وكثير من المنافع، فلذلك انقسمت الشريعة إلى العبادات المحضة في طلب المصالح الأخروية، وإلى العبادات المتعلقة بمصالح الدنيا والآخرة، **وإلى ما يغلب عليه مصالح الدنيا؛ كالزكاة**»[٥].

وأما الجويني فقد نصَّ على أن المعنى الأصل في الزكاة هو: سدُّ الحاجة، وانضم إليه تعبدان هما: النيَّة، واتّباع النصوص، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الأصل في المعنى المعقول في الزكاة: أنه سدُّ حاجة**، ولكن انضم إلى هذا الغرض المعقول **تعبدان**: أحدهما: **النية**، فهي مرعية عند الإمكان، ولكن الزكاة قد تستقل بالغرض الظاهر، وهو سدّ الحاجة، ولذلك وجبت في مال الصبي، ويأخذها الإمام، من

---

(١) الاستذكار (٣/ ١٥٦) بتصرف يسير. (٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٣٣).

(٣) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٨٢)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١١-١١٢).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٥٣).

(٥) المرجع السابق (٢/ ٧٧).

الممتنع. والمعنى الثاني: **اتباع النصوص**»[١].

والـزكاة بهذا المعنى تقترب كثيرًا من معنى النفقة، ولذا يقول تقي الدين السـبكي: «الشـافعي غلَّب شوب النفقات، ويقول: إن الله تعالى فرض في أموال الأغنياء الزكاة لكفاية الفقراء، **فكما تجب عليه نفقة قريبه؛ تجب الزكاة**، وليست داخلة في خطاب التكليف الذي اقتضى الحديث رفعه»[٢].

ويختلف أهل العلم في التعبير عن هذا المعنى، ومن بين المصطلحات التي يطلقونها:

١- مصطلح (مؤونة)[٣].

٢- مصطلح (نفقة)[٤].

٣- مصطلح (حق أو استحقاق)[٥].

٤- مصطلح (مواساة)[٦].

٥- مصطلح (سد الحاجة)[٧].

٦- مصطلح (واجب مالي)[٨].

٧- مصطلح (وظيفة مالية)[٩].

٨- مصطلح (النفع)[١٠].

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٣/ ٢٠٢). (٢) إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص: ٨٤).

(٣) كقول الزنجاني: «معتقد الشافعي: أن الزكاة مؤونة مالية وجبت للفقراء على الأغنياء بقرابة الإسلام على سبيل المواساة، ومعنى العبادة تبع». تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠).

(٤) كقول الطوفي: «وأما شائبة النفقة المالية، فمن جهة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل مصرفها للفقراء والمساكين وغيرهما من الأصناف، فكأنه أوجب على الأغنياء نفقة الفقراء بقرابة الإسلام». شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٠).

(٥) كقـول شـيخ الإسـلام ابن تيمية: «بـل الزكاة من الحقـوق المالية كالعشـر وصدقـة الفطر، وهذا قـول جمهور الصحابة». منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٩).

(٦) كقـول السـبكي: «المغلب عند الشـافعي فـي الزكاة معنى المواسـاة، ومعنى العبـادة تبع له». الأشـباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧).

(٧) كقـول الجوينـي: «المعنـى المعقول في الزكاة سـدُّ الحاجة، ولا سـبيل إلـى جحد ذلك، ولكـن انضم إلى هذا الغرض المعقول تعبدان..». نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢).

(٨) كقول تقي الدين السبكي: «والأصل حق الفقراء؛ لأنها واجب مالي». إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص٨٤).

(٩) كقول الجويني: «أجمع المسلمون على أن الصدقات وظائف موظفة في أموال الأغنياء ومن في معناهم». نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٣٣).

(١٠) كقول السـمعاني: «والله تعالى خلق المال لنفع العباد، وكل ما وجب في المال لا بد أن يبقى فيه المعنى الذي خلـق لـه أصـل المال، وذلـك نفع العبد؛ فلهـذا أوجب الـزكاة للفقراء؛ نفعًا لهـم». قواطع الأدلـة في الأصول (٢/ ٣٨٢).

وهي في جانب تكييفها حقًّا تقارب سائر الحقوق الأخرى؛ كالديون، وأروش الجنايات، وقيم المتلفات التي قد يقررها الشارع على المكلف سلطة أو تكليفًا، ويكون التكليف بها حينئذٍ من قبيل ربط الأحكام بأسبابها. **ومعنى ربط الحكم بالسبب:** أن الشرع وضع أسبابًا تقتضي أحكامًا تترتب عليها، تحقيقًا للعدل في خلقه، ولمراعاة مصالحهم تفضُّلًا منه، لا يعتبر فيها تكليف ولا علم، حتى كأن الشرع قال: إذا وقع الشيء الفلاني في الوجود، فاعلموا أني حكمت بكذا، **وكذلك مال الزكاة، وضعه الشرع سببًا لتعلق الزكاة به**[(١)].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾[(٢)]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَفِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أنه عبر في الآية الأولى بلام التمليك، وفي الآية الأخرى بكلمة (حق) ولا كلمة أبلغ من هاتين الكلمتين في إثبات أنها حق الفقراء، وهو مثل قول القائل: (ثلث مالي بعد موتي للفقراء أو حق للفقراء)[(٤)].

٢- إيجاب الزكاة على الصغير والمجنون مع أنهما ليسا من أهل التكليف[(٥)].

٣- أن هذا القول هو قول جمهور الصحابة رضوان الله عليهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقال الجمهور، كمالك والشافعي وأحمد: بل الزكاة من الحقوق المالية، كالعشر وصدقة الفطر، وهذا قول جمهور الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»[(٦)].

٤- قياس الزكاة على حقوق الآدميّين الأخرى؛ كالدُّيون، ونفقات القرابات، وقِيَم المتلفات، وأُرُوش الجنايات[(٧)]، فكما أنها حقوق تجب حتى على غير المكلفين، فكذلك الزكاة.

٥- أن الواجب في الزكاة هو التَّمليك، والحق في التَّمليكات لمن يقع له الملك، كما في سائر التمليكات، فالتَّمليك من الله عَزَّوَجَلَّ لا يتصوَّر؛ لأن الأشياء لله عَزَّوَجَلَّ قبل

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٠). (٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٣) الآية (١٩) من سورة الذاريات.

(٤) انظر: الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤-٥٥)، بتصرف يسير.

(٥) انظر: الذخيرة (٣/ ٥٢)، وسوف يأتي بيان الخلاف في ذلك في بيان أثر المقصد في الفروع الفقهية.

(٦) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٩).

(٧) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٥٢) المغني (٢/ ٤٦٤) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٢٩) الذخيرة (٣/ ٥٣).

التمليك وبعد التمليك على وجه واحد[١].

٦- أن التّمليك هو: نقل الملك الذي للعبد في شيء إلى غيره، والملك الذي يكون للعبد لا يكون العبد من أهله بحال، وقد وجب التَّمليك في مسألتنا، وهو نقل الملك الذي للعبد، فإذا لم يتصور أن يكون من الله عَزَّوَجَلَّ علمنا قطعًا أنه حق العباد، وهم الفقراء[٢].

٧- أن الأملاك ثابتةٌ للعباد لنفع العباد، والنفع للفقراء في الصدقات، فيكون الحقُّ لهم، والله تعالى يجلُّ عن الانتفاع بشيء أو التضرُّر بشيء، فإذا وجب المال الذي يتطلب به النفع كان حقًّا لمن له النفع[٣].

أثر رعاية مقصد (التعبد والتقرب)، ومقصد (الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء) في الفروع الفقهية

سوف أبين في هذا الموضع خلاف العلماء في القصد الأول من الزكاة أهو كونها عبادة أم حقًّا ماليًّا، ثم أبين ما ترتب على هذا الخلاف من آثار فقهية، ثم أذكر عَقيب ذلك بعض الآثار العامة لكلا المقصدين.

أولًا: خلاف العلماء في القصد الأول من الزكاة:

لا خلاف بين أهل العلم أن الزكاة عبادة من العبادات، ولكن اختلفوا ما المعنى الغالب في تشريعها: أهو التعبد لله والتقرب إليه، أم كونها حقًّا ماليًّا في مال الأغنياء للمستحقين؟

يقول الطوفي: «ولا شك أن فيها الشائبتين، أما شائبة العبادة فبدليل أن النية تجب فيها، وأما شائبة النفقة المالية، فمن جهة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل مصرفها للفقراء والمساكين وغيرهما من الأصناف، فكأنه أوجب على الأغنياء نفقة الفقراء بقرابة الإسلام، وإذا ثبت تردد الزكاة بين العبادة والنفقة، فأبو حنيفة غلب معنى العبادة، وغيره غلب معنى النفقة»[٤].

فخلافهم في المسألة على قولين:

القول الأول: أن الزكاة عبادةٌ ماليَّةٌ محضة، والمغلَّب فيها معنى العبادة، والتكليف بها من

---

(١) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٥).

(٣) المرجع السابق. ويقول السمعاني بعد إيراد هذه الأدلة: «فهذه كلمات في نهاية الوضوح، وتبين أن الزكاة حق الفقراء، فصارت مؤنة مالية وجبت بملك المال، ومؤن المال يتبع وجوبها المال كسائر المؤن».

(٤) شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٢).

خطاب التكليف، وهو مذهب الحنفية[١].

وبيان قولهم: **أن الزكاة صارت قربة بواسطة الفقير الذي له ضرب استحقاق في الصرف إليه.** وذلك أن **المؤدي يجعل المال المؤدَّى خالصًا لله تعالى** في ضمن صرفه إلى المحتاج ليكون كفاية لـه من اللـه تعالى؛ فكانت الزكاة دون الصلاة بدرجة؛ لأن الخلـوص في الأولى أزيد منه في الثانية؛ فـكان معنـى العبادة فيها أكمل؛ لأنها به صـارت عبادة، قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[٢].

وفـي قولهم: (ضرب اسـتحقاق في الصرف) إشـارة إلى نفي قول الجمهـور **الذين يرون أن للفقير حقيقة استحقاق المال حتى صار المال بمنزلة المشترك بينه وبين الفقير؛ فأشاروا إلى أنه** ليس بمسـتحق له حقيقة، ولكن له صلاحية أن يصرف إليه ويسـتحق هذا القدر على صاحب المال، على معنـى أنـه إذا أراد الأداء يجب عليه أن يصرفه إلى الفقير دفعًـا لحاجته، ولا يقال لما وجب الصرف إليـه لفقـره: كان المال حقه، فيكون هو مسـتحقًّا له حقيقـة؛ فالله تعالى هو الـرزاق، وهو الذي أمر بصرف هذا الواجب إليه، **فلا يصير المال حقه قبل الصرف إليه، ولا تخرج الزكاة به عن كونها عبادة خالصة**[٣].

كمـا أنهم يـرون أن الزكاة وجبت عبادةً للـه تعالى ابتداءً، وشُـرعت ارتياضًا للنفس بتنقيص المال، من حيث إن الاسـتغناء بالمال سـببٌ للطغيان ووقوعه في الفسـاد، حيث يقول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾[٤]، والطغيان أثر في اسـتحقاق العقاب في الآخرة، وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان[٥].

القـول الثانـي: أن المغلب في الزكاة كونها حقًّا ماليًّا، والتكليف بها من خطاب الوضع، وأما معنى العبادة فهو تبع فيها، وهو مذهب المالكية[٦] والشافعية[٧] والحنابلة[٨].

---

(١) انظـر: المبسـوط (٢/ ١٦٣)، رؤوس المسـائل للزمخشـري (ص: ٢٠٨)، بدائـع الصنائـع (٢/ ٤-٦)، البحر الرائق (٢/ ٢١٧)، رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٢٥٨).

(٢) الآية (٥) من سورة البينة.

(٣) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٣٧).

(٤) الآية (٦-٧) من سورة العلق.

(٥) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٠-١١١).

(٦) انظر: الذخيرة (١٢/ ١٦).

(٧) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢) العزيز شرح الوجيز (٥/ ٥٢١)، (٥/ ٥٣١)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠).

(٨) انظر: المغني (٢/ ٥٠٩) المبدع في شرح المقنع (٢/ ٢٩٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٦٥).

وبيان قولهم: أن الزكاة مؤونة مالية وجبت للفقراء على الأغنياء بقرابة الإسلام على سبيل المواساة، حيث كانت النفوس مجبولة على الضنة والبخل؛ فأثبت معنى العبادة على سبيل التبعية، وأمر بالتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بها ليطمع في الثواب ويبادر إلى تحقيق المقصود[١].

فمبنى الخلاف بين الإمامين على أن المغلب عليها شائبة العبادة أو النفقة؛ فأبو حنيفة غلب شوب العبادة، والبقية غلبوا شوب النفقات، فقالوا: إن الله تعالى فرض في أموال الأغنياء الزكاة لكفاية الفقراء، فكما تجب عليه نفقة قريبه؛ تجب الزكاة، وليست داخلة في خطاب التكليف[٢].

مأخذ الخلاف بين الجمهور وأبي حنيفة:

١- تردد الزكاة بين كونها عبادة كسائر العبادات، أو مؤونة مالية كسائر النفقات.

ولا شك أن فيها الشائبتين، أما شائبة العبادة، فبدليل أن النية تجب فيها، وأما شائبة النفقة المالية، فمن جهة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل مصرفها للفقراء والمساكين وغيرهما من الأصناف، فكأنه أوجب على الأغنياء نفقة الفقراء بقرابة الإسلام. وإذا ثبت تردد الزكاة بين العبادة والنفقة، فأبو حنيفة غلب معنى العبادة، وغيره غلب معنى النفقة[٣].

٢- اختلافهم في خطاب الزكاة هل من قبيل خطاب الوضع أو خطاب التكليف.

فتغليب خطاب الوضع يستلزم أن يترتب عليها ما يترتب على سائر النفقات الأخرى، وأما تغليب خطاب التكليف فيستلزم ترتيب لوازم العبادات عليها كالتكليف، والنية وغيرها.

يقول القرافي: «فخطاب الزكاة عند الحنفية من خطاب التكليف، وعندنا خطاب وضع»[٤].

ثم بين سبب اشتراط النية مع أن الخطاب به خطاب وضع عنده فقال: «خطاب الوضع قد يجتمع مع خطاب التكليف ويغلب التكليف؛ كالنذور والكفارات. وقد يغلب خطاب الوضع ويكون التكليف تبعًا؛ وهاهنا كذلك بدليل أخذها من الممتنع منها مع عدم النية»[٥].

الآثار الفقهية للخلاف:

١- **الجانب المغلَّب فيها**. فتغليب معنى المواساة وكونها مؤونة مالية للفقراء يلزم منه أن يكون جانبهم غالبًا ويكون جانب الأغنياء مغلوبًا، وأما تغليب معنى العبادة فيلزم منه

---

(١) انظر: إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص: ٨٤)، وانظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١١٠-١١١).

(٢) انظر: إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص: ٨٤).

(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٥)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠-١١١)، شرح مختصر الروضة (١٨٢-١٨٣)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧).

(٤) الذخيرة (٣/ ٥٢).

(٥) الذخيرة (٣/ ٥٢).

أن يكون جانب الأغنياء غالبًا، وجانب الفقراء مغلوبًا[١].

٢- **اشتراط التكليف في وجوبها.** فذهب الحنفية إلى اشتراط ذلك[٢]؛ تغليبًا لشائبة العبادة، فلا تجب إلا على من كان أهلًا للتكليف، وذهب الجمهور إلى عدم اشتراطه؛ تغليبًا لمعنى المؤونة المالية، وكونها نفقة كسائر النفقات[٣].

وأظهر مسألة في ذلك: مسألة زكاة الصبي والمجنون، فذهب الحنفية إلى عدم وجوب الزكاة عليهما فيما سوى الخارج من الأرض[٤]؛ لعدم تكليفهما؛ كالصلاة، خلافًا للجمهور.

يقول ابن رشد: «وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة عليه أو لا: هو **اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية: هل هي عبادة كالصلاة والصيام؟ أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء؟** فمن قال: إنها عبادة اشترط فيها البلوغ، ومن قال: إنها حق واجب للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغًا من غيره»[٥].

فذهب الجمهور إلى أن **وجوب الزكاة والغرامات في مالهما ليس من باب التَّكليف الخطابي لهما،** إنما هو من **قبيل ربط الأحكام بأسبابها،** كما أن البهيمة إذا أتلفت زرعًا بالليل أو بالنهار بتفريط صاحبها، أو غير ذلك من صور الضمان بأفعال البهائم، ضمن صاحبها، مع أن البهيمة ليست مخاطبةً ولا مُكلَّفةً بالإجماع[٦]. وبذلك تخالف الزكاةُ الصلاةَ والصوم عندهم؛ لأن الصلاة والصوم مختصان بالبدن، وبنية الصبي ضعيفة عنهما، والمجنون لا يتحقق منه نيتهما، **وأما الزكاة فإنه حق يتعلق بالمال،** فأشبه نفقة الأقارب والزوجات، وأروش الجنايات، وقيم المتلفات[٧].

٣- **سقوط الزكاة بموت من هي عليه** بعد حولان الحول على ماله إذا لم يوص عند الحنفية[٨]؛ لأن الواجب عليه إيتاء الزكاة باختياره مع النية؛ **لأنها عبادة، والعبادة لا تتأدَّى إلا بالاختيار والنية**[٩]. وذهب الجمهور إلى عدم سقوطها؛ تغليبًا لكونها

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧). (٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤).

(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٥)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٢)، شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٢)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٨).

(٤) يرى الحنفية تغليب جانب المؤونة المالية في الخارج من الأرض، ولذا يرون وجوب الزكاة فيها على الصبي والمجنون.

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٥). (٦) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٨١).

(٧) المغني (٢/ ٤٦٤).

(٨) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٣)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٤).

(٩) بدائع الصنائع (٢/ ٥٣).

مؤونة مالية؛ كسائر المؤن والنفقات والديون التي لا تسقط بالموت[١] على خلاف بينهم في إلزام الورثة بإخراجها من عدمه، فذهب الشافعية والحنابلة إلى الإلزام بإخراجها من رأس المال؛ تشبيهًا لها بالدين[٢]، وجعلها المالكية من جنس الوصايا، فإذا أوصى بها أُخرِجت من الثلث، وإن لم يوص لم يلزمهم إخراجها، بل استحبَّ لهم ذلك، وجعلوها من جنس الوصايا لمعنى آخر وهو قوة التهمة في إرادة قصد المالك الانتفاع بماله وإخراجه بعد موته، فلو جعلت من رأس المال لما شاء أحد أن يؤذي ورثته إلا وصَّى بأن عليه زكاة[٣].

٤- **انقطاع الحول بموت المزكي في أثناء الحول** عند الحنفية[٤]؛ والكلام فيه مبني كذلك على تغليب شائبة العبادة؛ فيعتبر فيه جانب المؤدي وهو المالك، وقد زال ملكه بموته؛ فينقطع حوله[٥]، وهو قول المالكية[٦] والحنابلة[٧]، والوجه الأصح عند الشافعية[٨].

وذهب الشافعية في وجه إلى عدم انقطاعه[٩]، بل يبني الوراث على حول المورِّث؛ لأن الزكاة ليست بعبادة محضة، بل المغلب فيها كونها مؤونة الملك، فيعتبر قيام نفس الملك، وهو قائم؛ إذا الوارث يخلف المورث في عين ما كان للمورث[١٠].

٥- ذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا تأثير للدين على المدين مطلقًا؛ ومن المعاني التي اعتُبرت في المسألة: تغليب شوب العبادة؛ لوجود شرط التكليف، سواء كان عليه دين أو لم يكن، وأيضًا فإنه قد تعارض هنالك حقان: حق لله، وحق للآدمي، وحقُّ الله أحق أن يُقضى[١١].

---

(١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ١٢٢)، الحاوي الكبير (٣/ ٣٦٧)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ١٨٢)، الشرح الكبير على المقنع (٦/ ٣٨٤).

(٢) انظر: الوسيط في المذهب (٢/ ٤٣٤)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٦٣)، الشرح الكبير على المقنع (٦/ ٣٨٤).

(٣) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤١٨).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٣).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٣).

(٦) انظر: بلغة السالك لأقرب المسالك (١/ ٦٠٧).

(٧) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤/ ٢٢٨).

(٨) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٦٥)، الوسيط في المذهب (٢/ ٤٣٤)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٦٣).

(٩) انظر: المراجع السابقة.

(١٠) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٦٥).

(١١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٧)، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٣)، الأشباه =

وذهب الجمهور إلى تأثيره عليه[١]؛ ومما ذكروه في الاستدلال لذلك تغليب كونها حقًّا ماليًّا، فإذا كانت كذلك فإن حق صاحب الدين متقدّم بالزمان على حق المساكين، وهو في الحقيقة مال صاحب الدين لا الذي المال بيده[٢].

٦- **وجوب زكاة الحلي عند الحنفية؛ لأن حاجة التحلي لا تمنع من الوقوع في الطغيان، والحاجة إلى التحلي لا ينظر إلى مثلها الشارع، ولأن الحلي مال فاضل عن الحاجة الأصلية؛ إذ الإعداد للتجمل والتزين دليل الفضل عن الحاجة الأصلية؛ فكان نعمة لحصول التنعم به، فيلزمه شكرها بإخراج جزء منها للفقراء[٣].**

وذهب الجمهور إلى عدم وجوبها؛ لأن المواساة بالمال تتعلق بالفاضل عن الحاجة، والحلي من حاجات المالك، ففي إيجاب الزكاة فيه إبطال لمعنى المواساة؛ فلا مواساة مع الحاجة[٤].

٧- **وجوب زكاة المال المستفاد[٥] أثناء الحول حين حولان حول المالك دون استئناف حول له، عند الحنفية؛ تحقيقًا لمعنى الابتلاء والامتحان في العبادات[٦].**

وذهب الجمهور إلى عدم وجوب زكاة المال المستفاد أثناء الحول، بل يفرد ما ملكه أثناء الحول بحول مستأنف؛ تحقيقًا لمعنى الرفق بالمالك في المؤن المالية؛ إذ الوجوب في باب المؤن والنفقات إنما يتعلق بالفاضل من أصناف الحاجات وأنواع المهمات، على سبيل اليسر والسهولة، مقدرًا بقدر الضرورة، وفي تكليف الأداء قبل مظنة الاستنماء عسر وحرج[٧].

= والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩).

(١) على خلاف بينهم، فالحنفية على تأثيره في جميع الأموال إلا في المعشرات (انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٦)، والمالكية على تأثيره في الأموال الباطنة دون الظاهرة، وهي المواشي والحبوب والثمار (انظر: الشرح الكبير ١/ ٤٨٠)، والمشهور من مذهب الحنابلة تأثيره على جميع الأموال الزكاة (انظر: كشاف القناع ٤/ ٣٢٤).

(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٧)، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٣)، والأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٨).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٧)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤) وانظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩).

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤) وانظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٧٧).

(٥) المقصود بالمال المستفاد هنا إذا لم يكن نتاجًا أو ربحًا من جنس ما عنده، فإن ذلك النوع قد اتفق الفقهاء على عدم استئناف حول له.

(٦) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٣).

(٧) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٣).

٨- **ضم أحد النقدين إلى الآخر عند الحنفية؛** تحقيقًا لمعنى الابتلاء والامتحان، وتغليبًا لشائبة التعبد في الزكاة[١]، خلافًا للشافعية الذين رأوا عدم الضم؛ اتباعًا لقاعدة اليسر في المؤن والنفقات المالية؛ لأن الضم بالقيمة يتضمن عسرًا وحرجًا[٢].

٩- **عدم تأثير الخلطة في باب الزكاة عند الحنفية؛** لأن الزكاة عبادة، وهي وظيفة الغني، والركن فيها الشخص المتعبّد، فلا بد أن يكون غنيًّا بنصاب تام، فإذا لم يكن غنيًّا يملك النصاب؛ لم يكن من أهل هذه العبادة[٣].

وذهب الجمهور إلى القول بتأثيرها، وأنها تجعل المالين كالمال الواحد، بناء على تغليب كونها مؤونة مالية، والركن فيها المال، فلا ينظر إلى المالك بل إلى المال، ولأن للخلطة تأثيرًا في تخفيف المؤونة[٤].

١٠- **أحكام زكاة الزروع والثمار.** فمن غلب جانب التعبُّد يرى أن أحكام زكاة الزروع والثمار لا تخرج عن سائر أحكام الزكاة وشروطها من حيث اشتراط التكليف والنصاب[٥].

وأما من ذهب إلى تغليب الجانب المالي في أحكامها فجعله هو المقصود الأول؛ فقد قاسها على الخراج من حيث كونهما مؤونة الأرض، فلم يشترط فيها التكليف أو تعيين المالك أو النصاب في وجوبها[٦].

يقول الكاساني في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٧]: «في الآية دلالة على أن للفقراء حقًّا في المخرج من الأرض، حيث أضاف المخرج إلى الكل؛ فدل على أن للفقراء في ذلك حقًّا كما أن للأغنياء، فيدل على كون العشر حق الفقراء، ثم عرف مقدار الحق بالسُّنَّة»[٨].

---

(١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٥)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٩).

(٢) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٥)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٩)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٦٩).

(٣) انظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٣٠٢)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٥)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩).

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٥)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٤٦)، المغني (٢/ ٤٥٥).

(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٩)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ٢٤٢).

(٦) انظر: المبسوط (٣/ ٢)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ٢٤٢).

(٧) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة. (٨) بدائع الصنائع (٢/ ٥٤).

١١- **أن العشر يجب في كل خارج من الأرض** من الزروع والثمار عند أبي حنيفة؛ تغليبًا لجانب التعبد؛ مراعاة لمعنى الابتلاء والامتحان[١].

وذهب الشافعية إلى عدم وجوب العشر فيما عدا الأقوات؛ تغليبًا لمعنى سد الحاجة؛ لأن الزكاة إنما شُرعت لدفع الضرورات، والضرورات تتعلق بالأقوات فتتعلق بأعلى الأنواع من القوت؛ دون البقول والخضراوات[٢].

١٢- **وجوب النية في إخراج الزكاة**، فلا تجزئ الزكاة إلا بنية عند جماهير أهل العلم؛ لأنها عبادة مقصودة، فتجب لها النية؛ كالصوم والصلاة وسائر العبادات[٣].

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وجوبها؛ تغليبًا لشائبة الحق المالي.

فقد ذهب الأوزاعي إلى أن إخراج الزكاة لا يفتقر إلى نية؛ تغليبًا لشائبة الجانب المالي فيها؛ وذلك أن الزكاة **إذا وجبت صارت دينًا في الذمة، والديون في الذمم لا تفتقر إلى نية في الأداء**؛ كديون الآدميين[٤]. كما ذهب الشافعي إلى عدم وجوب النية فيها فيما لو أخذها الإمام منه قهرًا؛ لأن أخذ الإمام بمنزلة القسم بين الشركاء؛ فلم يحتج إلى نية[٥].

قال ابن مبارة المالكي: «الفعل ثلاثة أقسام:

الأول: قسم تمحَّض للعبادة؛ كالصلاة، والإجماع على وجوب النية فيه.

الثاني: مقابلُه؛ كإعطاء الديون ورد الودائع والغصوب، فالإجماع أنه لا تجب النية.

الثالث: ما اشتمل على الوجهين؛ كالزكاة؛ لأن الزكاة معناها معقول وهو رفق الفقراء وبقية الأصناف، ولكن كونها إنما تجب في قدر مخصوص لا يعقل معناه.. واختلف في وجوب النية فيه»[٦].

١٣- **اشتراط إمكان الأداء لوجوب الزكاة** عند جمع من أهل العلم؛ فلو أخَّر المكلَّف الزكاة ولم يتمكن من الأداء ثم تلفت؛ سقطت عنه؛ تغليبًا لجانب العبادة؛ لأن الزكاة

---

(١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٦).

(٢) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٦)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٠)، جامع الأمهات (ص: ١٦٦)، الحاوي الكبير (٣/ ١٧٨)، المغني (٢/ ٤٧٨).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٧٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٩٩).

(٥) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٠٣).

(٦) الدر الثمين والمورد المعين (ص: ١٥١). وقال ابن الحاجب المالكي: «والإجماع على وجوب النية في محض العبادة. وعلى نفي الوجوب فيما تمحض لغيرها كالديون والودائع، والغصوب، واختلف فيما فيه شائبتان كالطهارة والزكاة، والمذهب: افتقارها». جامع الأمهات (ص: ١٦٦).

عبادة، فيشترط لوجوبها إمكان أدائها كسائر العبادات[١].

وذهب الجمهور إلى عدم اشتراطه؛ فتجب الزكاة على المالك إذا حال الحول ولو لم يتمكن من الأداء، فلو أخرها ثم تلفت ضمن حتى لو لم يتمكن من الأداء.

ودليلهم في ذلك: تغليب الجانب المالي فيها؛ فإذا حال الحول ثبتت في ذمته؛ كالديون، ولا يستقيم قياسها على سائر العبادات، فتلك عبادات بدنية، يكلف فعلها ببدنه، فأسقطها تعذر فعلها، وهذه عبادة مالية، يمكن ثبوت الشركة للمساكين في ماله، والوجوب في ذمته مع عجزه عن الأداء، كثبوت الديون في ذمة المفلس وتعلقها بماله بجنايته[٢].

١٤- **لا يستحلف الناس على صدقاتهم** عند جمع من أهل العلم؛ تغليبًا لشائبة العبادة.

قال ابن قدامة: «قال أحمد في رواية صالح: (لا يُستحلف الناس على صدقاتهم)، فظاهر هذا أنه لا يُستحلف وجوبًا ولا استحبابًا؛ وذلك لأن الزكاة عبادة، فالقول قول من تجب عليه بغير يمين، كالصلاة والكفارات»[٣].

وذهب بعضهم إلى جواز الاستحلاف في الزكاة؛ قياسًا لها على سائر الديون[٤].

١٥- **أن المرتد تسقط الزكاة عنه فيما لو ارتد بعد الحول** عند الحنفية[٥] والمالكية[٦]؛ لأن المرتد ليس من أهل أداء العبادة؛ فلا يكون من أهل وجوبها؛ فتسقط عنه بالردة، ولأن من شرطها النية؛ كالصلاة[٧]. **وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها لا تسقط؛ لأن** الزكاة حق مال؛ فلا يسقط بالردة؛ كالدين[٨].

١٦- **عدم جواز تعجيل الزكاة قبل حولان الحول** عند مالك؛ تغليبًا لشائبة العبادة، واعتبارًا للعبادة المالية بالعبادة البدنية؛ لأن إخراجها قبل الحولان إخراجٌ لها قبل الوقت، والعبادة قبل الوقت لا تجزئ[٩].

وذهب الجمهور إلى جواز التعجيل لأنها حق مالي، فيجوز تعجيلها قياسًا على سائر الحقوق المؤجلة؛ لأن كل مال يحل بانقضاء مدة يجوز تقديمه قبل انقضاء تلك المدة كالديون

---

(١) انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٥٠٣). (٢) انظر: المغني (٢/ ٥٠٨).
(٣) المغني (٢/ ٤٧٠). (٤) انظر: البناية شرح الهداية (٣/ ٣٩١).
(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٢).
(٦) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٧٢).
(٧) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٢).
(٨) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٣٨)، المغني (٣/ ٧٤).
(٩) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦).

المؤجلة، ولأن الآجال إنما تثبت رفقًا بمن عليه الحق، فإذا أراد ألا يرتفق به ويؤدي الحق قبل أجله، فقد أسقط حق نفسه، وأرفق صاحب الحق به، فوجب أن يقع الإجزاء في موقعه[١].

١٧- أنه لو أخرج الزكاة إلى من ظنَّه فقيرًا فبان غنيًّا، وقد اجتهد في التحري عند الدفع فتجزئه عند أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم، وهي رواية عن أحمد؛ لأنها عبادة، فتقاس على الصلاة إلى غير القبلة[٢]. وذهب المالكية والشافعي في الجديد، وهي رواية عن أحمد، إلى أنها لا تجزئ؛ لأنها حق مالي، والخطأ في دفع الحقوق إلى غير مستحقيها لا يقتضي البراءة منها؛ كالودائع إذا دُفعت إلى غير أربابها، والديون إذا أُدِّيت إلى غير أصحابها[٣].

١٨- **لو عجّل الزكاة ثم نقص النصاب فلا يسترد من الفقير مطلقًا** عند الحنفية؛ تغليبًا لجانب العبادة؛ لأن المتصدق يجعل ما يؤديه لله تعالى خالصًا، ثم يصرفه إلى الفقراء ليكون كفاية لهم من الله تعالى، وقد تمَّ ذلك بالوصول إلى يد الفقير فلا يرجع عليه بشيء[٤].

وذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز الاسترداد من الفقير في هذه الحال؛ تغليبًا لشائبة الحق المالي؛ لأنه دفع عما يستقر في الثاني، فإذا طرأ ما يمنع الاستقرار ثبت له الرجوع؛ كما لو عجل أجرة الدار ثم انهدمت الدار قبل انقضاء المدة، ولأن الفقير ملكها بالنقص، فكان نقصها عليه، كالمبيع إذا نقص في يد المشتري، ثم علم عيبه[٥].

١٩- **المعتبر في إخراج الزكاة مكان المخاطب بالزكاة لا المال** عند بعض أهل العلم؛ تغليبًا لجانب تعبد المكلف وخطابه بالزكاة؛ لأن الإنسان هو المخاطب بإخراجها، فصار المال تبعًا له، فيجب أن يكون الحكم فيه بحيث المخاطب[٦].

وذهب آخرون إلى أن المعتبر هو مكان المال؛ تغليبًا لكونها حقًّا ماليًّا. «قال أحمد في رواية محمد بن الحكم: إذا كان الرجل في بلد، وماله في بلد، فأحب إليَّ أن تؤدَّى حيث كان المال»[٧].

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦)، الحاوي الكبير (٣/ ١٦١).

(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧١٦)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢)، الحاوي الكبير (١٠/ ٥٢٠)، المغني (٢/ ٤٩٨).

(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧١٦)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١/ ٥٠١)، الحاوي الكبير (١٠/ ٥٢٠)، المغني (٢/ ٤٩٨).

(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٨).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٤٩)، المغني (٢/ ٤٧٦).

(٦) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٧٦).

(٧) المغني (٢/ ٥٠٢).

٢٠- **أنه إذا أراد الفرار من الزكاة قبل حولان الحول لم تسقط الزكاة عنه؛ لأن الزكاة عبادة، والاحتيال لإسقاطها يناقض قصد التعبد وارتياض النفس بأدائها.**

قال محمد وأبو يوسف: «الزكاة عبادة محضة، والفرار من العبادة ليس من أخلاق المؤمنين»[١].

وذهب آخرون إلى جواز ذلك؛ تغليبًا للجانب المالي فيها؛ لأنه نقص قبل تمام حوله، فلم تجب فيه الزكاة، كما لو أتلفه لحاجته[٢].

٢١- **لا تجب الزكاة في المال المغصوب والضال** عند الحنفية[٣] وهو رواية عند الحنابلة[٤]؛ تغليبًا لشائبة العبادة؛ لأن هذا المال لا يصلح سببًا للطغيان؛ لأنه ليس في يده، ولأن المال إذا لم يكن مقدور الانتفاع به في حق المالك لا يكون المالك به غنيًّا، ولا زكاة على غير الغني[٥].

وذهب الشَّافعية في الأظهر[٦] وهو رواية عند الحنابلة[٧] إلى الوجوب؛ لأن الزكاة وظيفة الملك، والملك موجود فتجب الزكاة فيه، ولأنه مال له يملك المطالبة به، ويجبر من هو بيده على تسليمه، فهو كما لو كان في يد وكيله[٨].

٢٢- **لا تؤخذ الزكاة من الممتنع عن أدائها جبرًا، ولو أُخذت فلا تجزئ عند الحنفية؛ لأنها** عبادة، فلا بد من الأداء ممن عليه باختياره؛ حتى يتحقق معنى العبادة، ولأنها عبادة لا يصح أداؤها إلا بنية، ومع الإكراه لا تصح منه النية[٩].

«واختار أبو الخطاب وابن عقيل أنها لا تجزئ فيما بينه وبين الله تعالى إلا بنية رب المال، ولكن للإمام أن يأخذها منه قهرًا؛ لأن الزكاة عبادة تجب لها النية، فلا تجزئ عمن وجبت عليه بغير نية، إن كان من أهل النية كالصلاة، وإنما أُخذت منه مع عدم الإجزاء حراسةً للعلم الظاهر، كالصلاة يُجبر عليها ليأتي بصورتها، ولو صلى بغير نية لم يجزئه عند الله تعالى»[١٠].

---

(١) المبسوط (٢/ ١٦٦).
(٢) انظر: المغني (٢/ ٥٠٤).
(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٩).
(٤) انظر: المغني (٣/ ٧٢).
(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٩).
(٦) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ١٤٤).
(٧) انظر: المغني (٣/ ٧٢).
(٨) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ١٤٤).
(٩) انظر: تحفة الفقهاء (١/ ٣١٢).
(١٠) المغني (٢/ ٤٧٨).

وذهب مالك والشافعي إلى أنها تؤخذ منه جبرًا؛ لأنها حق من حقوق المال المحض، تصح النيابة فيه مع العجز والقدرة؛ فوجب أن يؤخذ جبرًا عند الامتناع؛ كديون الناس، ولأنه حق في عين مال جُعل إلى الإمام المطالبة به، فوجب أن يكون له إجبار من هو عليه إن امتنع من الأداء كالغصب والسرقة، ولأن ما جاز للإمام أخذه بالطلب والتضييق جاز أخذه قهرًا؛ كحقوق الآدميين[١].

وذهب بعض المالكية إلى أنه إذا لم يوجد المال وقد عُرف الشخص بمنع الزكاة فإنه يُسجن؛ لأنه حق من حقوق الآدميين؛ فجاز أن يُسجن في أدائه؛ كالديون[٢].

ولكنهم لم يغفلوا جانب التعبد تمامًا، بل رأوا أن نية الإمام في هذه الحال تقوم مقام نية من أُخذت منه؛ قياسًا على زكاة الصغير والمجنون وقيام نية الولي مقام نيتهما[٣].

٢٣- **مسألة ضمان الزكاة عن الغير.** فقد اختلف الشافعية فيها، فذهب بعضهم إلى عدم الجواز تغليبًا لشائبة كونها حقًّا لله تعالى[٤]، وذهب آخرون إلى جواز ذلك؛ قياسًا لها على الديون[٥].

٢٤- **الجهل بوجوب الزكاة يسقطها** عند بعض الحنفية؛ لأنها عبادة، وتوجه خطاب الشرع في العبادات يتوقف على البلوغ إلى المكلف؛ كما أن أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بعد تحول القبلة إلى الكعبة، وجوز لهم ذلك؛ لأنه لم يبلغهم، وهكذا شأن الزكاة إذا جهل بوجوبها[٦]. **وذهب الشافعية وبعض الحنفية إلى أنه لا يسقطها؛** لأن الحق الواجب لا يسقط بعد تقرر سببه؛ كما في سائر الحقوق[٧].

٢٥- **عدم جواز إخراج القيمة في الزكاة** عند جمهور أهل العلم[٨]؛ لأنه إذا أخرج القيمة فقد أتى بالعبادة على غير الوجه المأمور بها؛ فتكون فاسدة[٩].

---

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٤)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٩٠)، الحاوي الكبير (٣/ ١٨٥)، المغني (٢/ ٤٧٨).

(٢) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٤).

(٣) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٦١).

(٤) انظر: بحر المذهب (٣/ ١٩٥).

(٥) انظر: المرجع السابق (٣/ ١٩٥).

(٦) انظر: المبسوط (٢/ ١٨١)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧).

(٧) انظر: المبسوط (٢/ ١٨١)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧).

(٨) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢)، المغني (٣/ ٨٨).

(٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠).

يقول الغزالي: «ولا ينبغي أن ينسى أدق المعنيين، وهو التعبد والاسترقاق بسبب أجلاهما؛ ولعل الأدق هو الأهم والزكاة من هذا القبيل، ولم يَنتبه له غير الشافعي، فحظ الفقير مقصود في سد الخلة، وهو جلي سابق إلى الأفهام، وحق التعبد في اتباع التفاصيل مقصود للشرع، وباعتباره صارت الزكاة قرينة للصلاة والحج في كونها من مباني الإسلام»[١].

وذهب الحنفية إلى جواز إخراج القيمة في الزكاة؛ تغليبًا لشائبة المؤونة المالية؛ فالقصد الأول من الزكاة هو سد الحاجة؛ وذلك يحصل بإخراج القيمة، كما يحصل بإخراج العين، فلا فرق إذًا، فالعبرة بسد حاجة الفقير[٢].

٢٦- **إذا دفع الزكاة قبل وصول المصدق فإنه لا يُصَدَّق، وتؤخذ منه الزكاة عند الحنفية؛** لأن الزكاة محض حق لله جَلَّجَلَالُهُ، فإنما يستوفيه من يعين نائبًا في استيفاء حقوق الله جَلَّجَلَالُهُ، وهو الإمام، فلا تبرأ ذمته إلا بالصرف إليه. **وقال الشافعي: يُصَدَّق في ذلك؛** لأن الزكاة إنما وجبت لحق الفقراء، قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾[٣]،.. فإذا أوصل الحق إلى المستحق؛ والمستحق من أهل أخذ حقه؛ برئت ذمته[٤].

آثار فقهية لرعاية قصد التعبد[٥]:

١- **تفويض إخراج زكاة الأموال الباطنة إلى رب المال** عند عامة أهل العلم؛ مراعاة لمعنى التعبد في الزكاة؛ لأن المسلمين مؤتمنون عليه كما ائتمنوا على الصلاة[٦].

٢- **وجوب الزكاة على الفور** عند الجمهور؛ لأنها عبادة تتكرر، فلم يجز تأخيرها إلى وقت وجوب مثلها؛ كالصلاة والصوم[٧].

٣- **مراعاة النية في التوكيل في إخراج الزكاة؛** لأن الزكاة عبادة فلا بد لها من نية عند التوكيل كسائر العبادات. وتجزئه النية عند الدفع إلى الوكيل، أو عند دفع الوكيل[٨].

٤- **أنه يعتبر في التوكيل فيها كون الوكيل ثقة مسلمًا؛** لأنها عبادة، والكافر ليس من أهلها، وغير الثقة لا يؤمن عليها[٩].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٢).
(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠).
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٦١).
(٥) سوف أسوق هنا بعض الآثار الفقهية لرعاية قصد التعبد، وأما ما سبق بيانه من الآثار فهو متعلق بالخلاف بين الجمهور وأبي حنيفة في تردد الزكاة بين كونها مواساة للفقير، وبين كونها حقًّا ماليًّا.
(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٨٤).
(٧) المغني (٢/ ٥١٠).
(٨) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ١١٥)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٨).
(٩) انظر: المرجع السابق (٢/ ٢٦١).

٥- **أن الزكاة لا تجزئ إن نواها الإمام دون رب المال**، أو لم ينوها لا الإمام ولا رب المال؛ لعدم النية المعتبرة[١].

٦- **كره مالك أن يعطي الرجل صدقته الواجبة أقاربه**؛ لئلا يعتاض منهم الحمد والثناء، ويظهر منته عليهم ويكافئوه عليها، فلا تخلص لوجه الله تعالى، واستحب أن يعطيها الأجانب[٢].

٧- **استحب مالك أن يولي غيره تفريقها** إذا لم يكن الإمام عدلًا، لئلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المعطى[٣].

٨- **أن ما أُخذ من صدقات بني تَغلِبَ يوضع موضع الجزية** وإن سُميت صدقة؛ لأن الصدقة اسم لما يُتقرب به إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، وهو ليس بأهل لهذا التقرب، وهو جزية معنًى، فالجزية اسم لمال مأخوذ بسبب الكفر على وجه العقوبة والتضعيف عليهم بهذه الصفة حتى يسقط إذا أسلموا، فلهذا يوضع موضع الجزية[٤].

٩- **المنع من شراء ما أخرجه من الزكاة**. تحقيقًا لكمال التطهير للمزكي بالقطع التام بينه وبين ذلك المال؛ يقول ابن القيم مبينًا علة المنع: «**قطع طمع نفسه عن العَوْد في شيء أخرجه لله سبحانه بكل طريق**، فإن النفس متى طمعت في عوده بوجه ما فآمالُهَا بعدُ متعلقةٌ به، فلم تطب به نفسًا لله وهي متعلقة به، **فقطع عليها طمعها في العَوْد، ولو بالثمن، ليتمحص الإخراج لله سبحانه**، وهذا شأن النفوس الشريفة ذوات الأقدار والهمم، وأنها إذا أعطت عطاءً لم تسمح بالعود فيه بوجهٍ، لا بشراء ولا بغيره، وتعد ذلك دناءة، ولهذا مثل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ العائدَ في هبته بالكلب يعود في قيئه لخسته ودناءة نفسه وشحه بما قاءه أن يفوته؛ ولهذا منع من سُكنى بلاده التي هاجر منها لله وإن صارت بعد ذلك دار إسلام، كما منع النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المهاجرين بعد الفتح من الإقامة بمكة فوق ثلاثة أيام؛ لأنهم خرجوا عن ديارهم لله؛ **فلا ينبغي أن يعودوا في شيء تركوه لله، وإن زال المعنى الذي تركوها لأجله**»[٥].

---

(١) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٣١٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٩).

(٥) أعلام الموقعين (٥/ ٢٧٣).

١٠- **أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الغريم** عند جمهور أهل العلم[١]؛ لأنه يقصد بالدفع في الغالب إحياء ماله، أو استيفاء دينه؛ والزكاة لحق الله تعالى، فلا يجوز صرفها إلى نفعه[٢].

كما أن هذا مال تاوٍ غير موجود، قد خرج من يد صاحبه على معنى القرض والدين، ثم هو يريد تحويله بعدُ -التواءً- إلى غيره بالنية، فهذا ليس بجائز في معاملات الناس بينهم، حتى يقبض ذلك الدين، ثم يستأنف الوجه الآخر، فكيف يجوز فيما بين العباد وبين الله عَزَّوَجَلَّ؟[٣].

آثار فقهية لرعاية قصد كون الزكاة مؤونة مالية:

١- **إعمال المصلحة المرسلة في أحكامها.**

مثال ذلك: تفريق مالك بين التاجر المدير والمحتكر، فرأى وجوب الزكاة على التاجر المدير -الذي يكثر بيعه وشراؤه، ولا يقدر أن يضبط أحواله- كل عام، أما التاجر المحتكر -الذي يشتري السلعة ويتربص بها النفاق- فإنه ليس عليه إلا زكاة واحدة إذا باع[٤].

يقول ابن رشد في بيان سبب التفريق: «وهذا هو أن يكون شرعًا زائدًا أشبه منه بأن يكون شرعًا مستنبَطًا من شرع ثابت، ومثل هذا هو الذي يعرفونه بالقياس المرسل، وهو الذي لا يستند إلى أصل منصوص عليه في الشرع إلا ما يعقل من المصلحة الشرعية فيه، ومالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتبر المصالح وإن لم يستند إلى أصول منصوص عليها»[٥].

٢- **أن تغليب شائبة المؤونة المالية يترتب عليه مراعاة معنى الرفق بالمالك؛** لأن الوجوب في باب المؤن والنفقات إنما يتعلق بالفاضل من أصناف الحاجات والمهمات على سبيل اليسر والسهولة، مقدرًا بقدر الضرورة، وأما تغليب شائبة العبادة فيعني حضور معنى الابتلاء والامتحان، وعدم لزوم الرفق في جميع الفروع؛ إذ إن من أهم مقاصد العبادة هو ابتلاء المكلف وامتحانه[٦].

---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٧١)، المدونة (١/ ٣٤٧)، المجموع (٦/ ٢١٠)، المغني (٢/ ٤٨٧).

(٢) انظر: المغني (٢/ ٤٨٧).

(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٣٣).

(٤) انظر: المقدمات الممهدات (١/ ٢٨٥).

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣١).

(٦) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤).

٣- **أن تغليب شائبة المؤونة المالية يترتب عليه النظر إلى المال بالأولية، ثم إلى المالك**[١].

٤- **أن الزكاة لا تسقط بالتقادم؛ لأنها حق مالي، والحقوق لا تسقط بالتقادم**[٢].

٥- **جواز التوكيل في إخراج الزكاة؛ لأنها حق مال، فجاز أن يوكل في أدائها كديون الآدميين**[٣]. قال في كشاف القناع: «(ولا بأس بالتوكل في إخراجها) أي: الزكاة؛ لأنها عبادة مالية محضة، كتفرقة النذر والكفارة وذبح الأضحية»[٤].

٦- **أن الزكاة لا تسقط عنه بهلاك المال مطلقًا، تمكن من الأداء أو لم يتمكن**، وهو قول الشافعي في الجديد، وهو المشهور عن أحمد؛ قياسًا على حقوق الآدميين من حيث تميز الأداء عن الثبوت، وقد ثبت الحق بتجمع موجباتها من القدر، والجنس، ومضي المدة. كمن كان عليه دين، وهو غير ممتنع من أدائه، ومستحِقُّه غيرُ مطالبٍ به، فالدَّيْن ثابت، ولكن لا يتعين أداؤه ما لم يطلبه مستحقُّه، وقياسًا على أن الدَّين ثابت على المعسر في حياته وبعد مماته، حتى يجوز الضمان عنه وإن كان الأداء غير ممكن[٥].

٧- **وجوب الزكاة في الماشية والزروع إذا أثمرت في يد الوارث** حتى لو لم يعلم الوارث عند جمع من أهل العلم؛ تغليبًا لشائبة المؤونة المالية؛ لأن الخطاب بالزكاة خطاب وضع لا تكليف[٦].

---

(١) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٤٦)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٥)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٩)، المغني (٢/ ٤٥٥).

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧).

(٣) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٨)، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ١١٥)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٦١).

(٤) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٦١).

(٥) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢).

(٦) انظر: الذخيرة (٣/ ٣٨).

المبحث الثالث

حفظ الدين ومعونته[١]

بيان المقصد:

الدين لغة: من دَانَ بكذا دِيانة، وتَدَيَّنَ به فهو دَيِّنٌ ومُتَدَيِّنٌ، ويدور معناه في اللغة حول الانقياد والخضوع والطاعة، فـ«الدَّال والنُّون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذل، فالدين: الطاعة، يقال: دَانَ لَهُ يَدِينُ دِينًا، إِذَا أَصْحَبَ وَانْقَادَ وَطَاعَ. وَقَوْمٌ دِينٌ، أَيْ مُطِيعُونَ مُنْقَادُونَ،.. والمَدِينَةُ كَأَنَّهَا مَفْعلة، سُميت بذلك لأنها تقام فيها طاعة ذوي الأمر»[٢].

وأما اصطلاحًا فهو: «وضعٌ إلهيٌّ يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند رسول الله ﷺ»[٣].

وأما مقصد حفظ الدين فقد بين ابن عاشور معناه بقوله: «حفظ دين كل أحد من المسلمين أن يدخل عليه ما يفسد اعتقاده وعمله اللاحق بالدين، وحفظ الدين بالنسبة لعموم الأمة هو: دفع كل ما من شأنه أن ينقض أصول الدين القطعية، ويدخل في ذلك حماية البيضة والذب عن الحوزة الإسلامية بإبقاء وسائل تلقي الدين من الأمة حاضرها وآتيها»[٤].

وحفظ الدين هو المقصد الأول من المقاصد الضرورية التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، وهو أولى المقاصد بالتقديم، يقول الآمدي: «فما مقصوده حفظ أصل الدين يكون أولى نظرًا إلى مقصوده وثمرته من نيل السعادة الأبدية في جوار رب العالمين، وما سواه من حفظ الأنفس والعقل والمال وغيره فإنما كان مقصودًا من أجله على ما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٥]»[٦].

---

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٧٤)، روضة الناظر (١/ ٤٨١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٤)، الفروق، للقرافي (٤/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ٢٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٢٦٦)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٣)، التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٣٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٢٩).

(٢) مادة (دين) في مقاييس اللغة (٢/ ٣١٩).

(٣) التعريفات (ص: ١٠٥).

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٦).

(٥) الآية (٥٦) من سورة الذاريات.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ٢٧٥).

ويقول الماوردي: «اعلم أن ما به تصلُح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة، وأمورها ملتئمة، ستة أشياء هي قواعدها، وإن تفرعت، - وذكر القاعدة الأولى -: دين متبع»، ثم بيَّنها بقوله: «فلأنه يصرف النفوس عن شهواتها، ويعطف القلوب عن إرادتها، حتى يصير قاهرًا للسرائر، زاجرًا للضمائر، رقيبًا على النفوس في خلواتها، نصوحًا لها في ملماتها، وهذه الأمور لا يوصل بغير الدين إليها، ولا يصلح إلا عليها، **فكان الدين أقوى قاعدة في صلاح الدنيا واستقامتها**، وأجدى الأمور نفعًا في انتظامها وسلامتها.

ولذلك لم يخلِ الله تعالى خلقه مذ فطرهم عقلاء من تكليف شرعي، واعتقاد ديني ينقادون لحكمه، فلا تختلف بهم الآراء، ويستسلمون لأمره، فلا تتصرف بهم الأهواء»[(١)].

هذا، وإن الشارع قصد الحفاظ على الدين من جانبين:

من جانب الوجود: وهو ما به يتحقق وجود الدين بامتثال الناس به وانتشاره وقوته وتمكينه في الأرض، وذلك من خلال الطرق التي تتحقق بها مصالح الدين، كما في الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليم أحكام الشرع وأصوله، وتربية الناس عليها، والجهاد في سبيل الله لتبليغ الإسلام ونشر هديه ونوره في الأرض.

ومن جانب العدم: وهو ما به يمنع إفساد الدين وإنقاصه وتشويهه وتبديله؛ وذلك من خلال درء المفاسد التي يمكن أن تلحق به؛ كتحريم الردة، ومحاربة الابتداع في الدين، وتفنيد الشبهات التي توجه إليه.

وقد بيَّن الشاطبي أن هذين الطريقين هما اللذان تُحفظ بهما جميع الضروريات من الدين والنفس والنسل والعقل والمال، فقال: «والحفظ لها يكون بأمرين؛ أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود. والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم؛ فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان والنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج وما أشبه ذلك»[(٢)].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

مقصد حفظ الدين أسمى المقاصد التي يحققها تشريع فريضة الزكاة، على مستوى الفرد المكلف بالزكاة، وعلى مستوى الجماعة والأمة، ولا أدل على ذلك من أن جعلها الشارع عَزَّوَجَلَّ ركنًا من أركان الإسلام، ومبنى من مباني الدين العظام.

---

(١) أدب الدنيا والدين (ص: ١٣٣). (٢) الموافقات (٢/ ١٨- ١٩).

١- **فأما حفظ دين المكلف**: فإن الزكاة تعين على حفظ دينه وجودًا وعدمًا.

- **فمن جانب الوجود** تقوي دينه وتنميه، وترسخه في قلبه، ولذا كان إيتاؤها «من أعظم ما ترسخ به الطاعة في النفس؛ لأن المال ليس أمرًا هينًا على النفس»[(١)]، فالقيام بأدائها ركن عظيم، وتزيد في أجره وتنميه، قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾[(٢)]، ويقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما تصدق أحدٌ بصدقةٍ من طيبٍ، ولا يقبَلُ اللهُ إلا الطيبَ، إلا أخذها الرحمنُ بيمينِه، وإن كانت تمرةً، فتربو في كفِّ الرحمنِ حتى تكون أعظمَ مِنَ الجبلِ، كما يربي أحدكم فَلُوَّهُ أو فَصِيلَه**»[(٣)].
- **وأما من جانب العدم** فإنها تدرأ عنه ما يفسده من أمراض القلوب؛ كحب المال وعبادته، فإخراج المال شاقٌّ على النفس، فأوجب الله تعالى الزكاة لامتحان أرباب الأموال؛ ليتميز بذلك المطيع المخرج لها بطيب نفس من العاصي المانع لها.

ومن الأمراض التي تدرؤها الزكاة: تقديم مرضاة النفس وهواها على مرضاة الله سبحانه، والوقوع في الشح والبخل، وكفر النعمة، والفرح بالدنيا، والفخر بها، والحب لها، وغير ذلك من أمراض القلوب المفسدة لدين الإنسان، المهلكة له، فلا ريب إذًا أن من أخرج الزكاة فقد حفظ دينه وأرضى ربه[(٤)].

وقد اعتبر الله عَزَّوَجَلَّ ترك الإنفاق في سبيل الله من المهلكة، فقال: ﴿وَأَنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾[(٥)]. وقد ذهب كثير من السلف إلى أن المراد بالتهلكة هنا: «ترك الإنفاق في سبيل الله، وهو قول حذيفة والحسن وقتادة وعكرمة وعطاء. وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الآية: أنفق في سبيل الله وإن لم يكن لك إلا سهم أو مِشقَص، ولا يقولنَّ أحدكم: إني لا أجد شيئًا»[(٦)][(٧)].

٢- **حفظ دين عموم الأمة**: وذلك يتجلى للناظر في مصارف الزكاة، فإن حفظ الدين هو المقصد المشترك بينها جميعًا.

يقول الإمام الطبري: «إن الله جعل الصدقة في معنيين: أحدهما: سدُّ خَلَّة المسلمين،

---

(١) التحرير والتنوير (٣/ ٥١).
(٢) الآية (١١) من سورة الحديد.
(٣) سبق تخريجه (ص ٢٦).
(٤) انظر: الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (٨/ ١٠٧).
(٥) الآية (١٩٥) من سورة البقرة.
(٦) تفسير البغوي (١/ ٢١٥).
(٧) وقد سبق مزيد بيان للمعاني التعبدية في الزكاة في المبحث الأول: التعبد والتقرب، ص٥٥.

والآخر: **معونةُ الإسلام وتقويته**»[١]. فالزكاة شُرعت حفظًا لعموم دين الأمة من ناحيتين:

– **من ناحية الوجود**: بتقويته وتثبيت أركانه وأحكامه في الوجود الإنساني والحياة الكونية، وإعزازًا لشأنه، وترغيبًا فيه، وإعانة لنشره في أرجاء المعمورة، وإعانة للدعوة إليه والجهاد في سبيله؛ لإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

– **من ناحية العدم**: بدرء كل اختلال واقع أو متوقع فيه، فللفقر تأثير خطير في دين الإنسان وثباته، ولذا قرن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الكفر والفقر في دعائه فكان يقول: «**اللهمَّ إني أعوذُ بك مِنَ الكفرِ والفقرِ**»[٢].

يقول المُناوي في توجيه ذلك: «قرن الكفر بالفقر لأنه يجرُّ إليه، وذلك أنه يحمل على حسد الأغنياء، والحسد يأكل الحسنات، وعلى التذلل لهم بما يدنس به عرضه، ويلثم به دينه، وعلى عدم الرضا بالقضاء، وتسخط الرزق، وذلك إن لم يكن كفرًا فهو جارٍ إليه، ولذلك استعاذ المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الفقر. وقال سفيان الثوري: كاد الفقر أن يكون كفرًا؛ لأنه يحمل المرء على ركوب كل صعب وذلول، وربما يؤديه إلى الاعتراض على الله والتصرف في ملكه»[٣]. كما أن شدة الحاجة ومضرة المسكنة قد تحمل الفقراء على الالتحاق بأعداء المسلمين، فالزكاة تدرأ تلك المفاسد كلها، مما يعزز حفظ الدين وانتماء أهله إليه[٤].

ويقول الأبياري في أثر الزكاة في حفظ دين المحتاجين: وفيها مصالح ترجع إلى الآخذ: من سد خلته، ودفع حاجته، وتفريغ قلبه لعبادة ربه[٥].

ومن ناحيةٍ أخرى فإن الزكاة تحفظ دين عموم الأمة بحماية البيضة والذب عن الحوزة الإسلامية بإبقاء وسائل تلقي الدين من الأمة حاضرها ومستقبلها، فيصرف من الزكاة لدرء الاختلال الواقع أو المتوقع عن المسلمين[٦].

ولذا، لو تأمل الناظر في مصارف الزكاة لوجد أنها لا تخرج عن هذا النسق، فمصرف الفقير والمسكين والرقاب وابن السبيل القصد الأول إنما هو إعانتهم على طاعة الله بسد خلتهم ودرء

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٢)، وقال الألباني: حديث حسن الإسناد. [صحيح سنن أبي داود (٣/ ٢٥٠-٢٥١)].

(٣) فيض القدير (٤/ ٥٤٢).

(٤) اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٢).

(٥) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩-٦١٠). بتصرف يسير.

(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٦)، علم المقاصد الشرعية، د. نور الدين خادمي (ص٨١)، مقاصد الشريعة، محمد الزحيلي (ص٦٣٩).

الكفر عنهم[١]، والعاملون على الزكاة يستحقونها لكونهم وسيلة في تقوية هذه الفريضة وتعزيزها، والمؤلفة قلوبهم إنما يعطَون من الزكاة تأليفًا لقلوبهم وترغيبًا لها في دين الله جَلَّجَلَالُهُ، وإعزازًا له، وتثبيتًا لهم عليه، ومن هم في سبيل الله إنما يعطون من الزكاة إعلاء لكلمة الله وتقوية لدينه، ومعونةً له، وذودًا عن حياضه، فالجهاد من أهم وسائل حفظ الدين؛ لأن ترك الأقوال الباطلة، والمعتقدات الفاسدة، والأفكار المنحرفة، والمذاهب الهدَّامة تتسرب إلى عقول المسلمين دون إنكار ولا رد، فيه ضياع لهذا الدين، حيث سيدخل في الدين ما ليس منه، ويلبس الحق بالباطل[٢].

ولأهمية مقصد حفظ الدين ومكانته جُعل المعيار المعتبر في صرف الزكاة وتوزيعها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض حديثه عن ترتيب العطاء في الزكاة: «فإن العطاء إنما هو بحسب مصلحة دين الله، فكلما كان لله أطوع، ولدين الله أنفع؛ كان العطاء فيه أولى»[٣].

وثمة معانٍ أخرى تتجلى في الزكاة، وهي من مقاصد العبادات عمومًا، لكنها تصب في حفظ الدين وتقويته، ومن تلك المعاني:

التعظيم الظاهر، ومن أهم مقاصده: إظهار شعار أهل الإسلام؛ إذ البواطن لا يعلمها إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فلا يظهر الشعار إلا التعظيم الظاهر؛ فكان أصل الفرائض الإظهار، ولذا يقول أبو العباس القرطبي: «فأما الفرائض فالأولى إشاعتها وإظهارها؛ لتحفظ قواعد الدين، ويجتمع الناس على العمل بها، فلا يضيع منها شيء، ويظهر بإظهارها جمال دين الإسلام وتعلم حدوده وأحكامه»[٤]، والأثر الفقهي لمقصد تعظيم الظاهر في العبادات يظهر في الزكاة جليًّا، ولا سيما في جباية الزكاة وتوزيعها.

ومن المعاني المعينة على حفظ الدين وجودًا في الزكاة **تحصيل مصلحة المداومة على العبادة**، فللشارع الحكيم مقاصد أصلية في الدوام على العبادة، يتفرع عنها ما لا يحصر من المصالح، ومنها: الاتصال والتكامل، والاعتياد، والترابط، وعدم الرجوع في العبادة بعد أدائها.

ومن المعاني المرتبطة بمصلحة حفظ الدين: **تحقيق مقصد التنوع في العبادة**، ويظهر ذلك في الزكاة من حيث تنوع العبادة لتنوع الشكر، فالشكر فيها شكر من جنس النعمة التي تنعم بها الإنسان وهو الشكر المالي، ولذا تنوعت المقادير بناء على قوة النعمة.

---

(١) انظر: الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٥٤).

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، اليوبي (ص: ٢٠٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٠).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٧٦).

أدلة المقصد[١]:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٢].

وجه الدلالة: ذهب جماعة من المفسرين إلى أن المقصود بالصدقة هنا: الزكاة[٣].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ من الذنوب ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ تصلحهم»[٤].

فقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ إشـارة إلى مقام التخلية عن السـيئات، وقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ إشـارة إلـى مقام التحليـة بالفضائل والحسـنات، فالمعنى أن هـذه الصدقة كفـارة لذنوبهم ومجلبة للثواب العظيم، فالآية دالة على أن الزكاة تحفظ دين أفراد الأمة، بتطهيرهم من الذنوب والسيئات، وتحليتهم بالفضائل والحسنات[٥].

٢- قولـه جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٦].

وجـه الدلالـة: أن الآيـة تدل على أن المقصـد الأول في مصارف الزكاة هـو إعلاء كلمة الله سبحانه، وحفظ دينه؛ ولذا فقد رُوعي هذا المعنى في كل مصرف من مصارفها:

- **فالفقير والمسـكين والغارم لنفسـه وابن السـبيل:** إنمـا يعطَون من الـزكاة حفظًا لدينهم، وجودًا: بإعانتهم على طاعة الله؛ وعدمًا: بدرء الفقر والحاجة التي قد تضر بدينهم.
- **والعامل على الزكاة:** إنما يأخذ الزكاة أجرةً له على عمله وبذل نفسه لخدمة الفريضة.
- **والمؤلفـة قلوبهم:** إنما يعطَون من الزكاة إذا كانوا مسـلمين حفظًـا لدين الله وإعزازًا له، وحفظًـا لإيمانهـم وتقويةً له، وتثبيتًا لأنفسـهم علـى دين الله، وأما إذا كانـوا كفارًا فإنما يعطى من يرجى منهم إسـلامه؛ حفظًا لدين الله مـن جهة الوجود بترغيبهم في دين الله، وأما من جهة العدم فبإعطاء من يخشى شره منهم؛ دفاعًا عن حياض الإسلام والمسلمين.
- **وفـي الرقـاب:** إنما تدفع الزكاة فـكًّا لرقابهم من حبس الرق؛ إعانةً لهـم على طاعة الله، وفكًّا لرقاب الأسرى المسلمين من رق الكافر وذله؛ تقويةً لدين الله.
- **والغـارم لإصـلاح ذات البين** إنما يعطى حفظًا للدين مـن جانب العدم؛ لأن بإعطائه يدرأ الاختلال الواقع في المجتمع الإسلامي؛ والذي قد يضعف دينه.

---

(١) سوف يأتي بيان مزيد أدلة في أدلة بعض مطالب المبحث الرابع من الفصل الثاني.

(٢) الآية (١٠٣) من سورة التوبة. (٣) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ٢٤٤).

(٤) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٢٩٥). (٥) التحرير والتنوير (١١/ ٢٣) بتصرف.

(٦) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

- **ومن هم في سبيل الله**: يستحقون الزكاة حفظًا لدين الله وجودًا وعدمًا، وإعانة له وتقوية، وذلك بدعم المجاهدين لإعلاء كلمة الله ونشرًا لدينه في الآفاق[١].

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بعثه إلى اليمن: «**إنّك ستأتي قومًا أهلَ كتابٍ، فادعُهم إلى شهادةِ أنْ لا إله إلا الله وأني رسولُ الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلِمْهم أنَّ الله افترض عليهم خمسَ صلواتٍ في كل يومٍ وليلةٍ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلِمْهُم أنَّ الله افترضَ عليهم صدقةً تُؤخَذُ مِن أغنيائِهم فتُرَدُّ في فقرائِهم**»[٢].

وجه الدلالة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تؤخَذ من أغنيائِهم فتُرَد في فقرائِهم**» فيه دلالة على أن الزكاة لا تُصرف إلا إلى المسلمين؛ لأن أهم مقاصدها: حفظ الدين ومعونته، وفي صرفها إلى غير المسلمين مناقضة لهذا المقصد، فلا تُصرف إليهم إلا إذا كان في صرفها إليهم حفظ لدين الله وإعانة له؛ كما في مصرف المؤلفة قلوبهم[٣].

٤- حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسةٍ: لغازٍ في سبيلِ اللهِ، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ..**»[٤].

وجه الدلالة: أن الحديث دل على صرف الزكاة للغزاة والعاملين والغارمين لإصلاح ذات البين ولو كانوا أغنياء؛ لأن بهم يتحقق مَقصِد حفظ الدين وإعانته وإعلاء كلمته.

يقول الإمام الطبري: «جعل الله الصدقة في معنيين» ثم قال: «والآخر: معونة الإسلام وتقويته، فما كان في معونة الإسلام وتقوية أسبابه، فإنه يُعطاه الغني والفقير؛ لأنه لا يعطاه من يعطاه بالحاجة منه إليه، **وإنما يعطاه معونةً للدين**. وذلك كما يعطى الذي يُعطاه بالجهاد في سبيل الله، فإنه يعطى ذلك غنيًّا كان أو فقيرًا، للغزو، لا لسدّ خلته. وكذلك المؤلفة قلوبهم، يعطَون ذلك وإن كانوا

---

(١) يقول الإمام الطبري: «﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يعني: وفي النفقة في نصرة دين الله وطريقته وشريعته التي شرعها لعباده، بقتال أعدائه، وذلك هو غزو الكفار». تفسير الطبري (١٤/ ٣١٩).

(٢) سبق تخريجه (ص٦٥).

(٣) يقول الكاساني: «أمر بوضع الزكاة في فقراء من يؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون، فلا يجوز وضعها في غيرهم». بدائع الصنائع (٢/ ٤٩). ويقول القرطبي: «تظاهرت الأخبار في أن الصدقات تؤخذ من أغنياء المسلمين فترد في فقرائهم» تفسير القرطبي (٨/ ١٧٤).

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٣٥)، وأخرجه مالك (٦٠٤)، إلا أن عطاء يرفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدون ذكر أبي سعيد، وأيضا أرسله مالك عن زيد بن أسلم، لكن وصله الحاكم (١٤٨١) وقال: «هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يُرسل مالك في الحديث ويصله أو بسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده». وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٥٦). وقال الأرناؤوط في تحقيقه للمسند: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين.

أغنياء، استصلاحًا بإعطائهموه أمرَ الإسلام وطلبَ تقويته وتأييده. وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى من المؤلفة قلوبهم، بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا الإسلام وعز أهله»[١].

٥- قوله ﷺ في دعائه، فكان يقول: «**اللهمَّ إني أعوذ بك من الكفر والفقر**»[٢].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ قرن بين الكفر والفقر في دعائه؛ لأن الفقر يجر إلى الكفر، ففُرضت الشريعة الزكاة درءًا لمفسدة الفقر، وسدًّا لكونه ذريعة إلى الكفر ودواعيه[٣].

٦- الأدلة الإجمالية الدالة على كون الشريعة جاءت بالمحافظة على هذا المقصد، ومن أهم تلك الأدلة: **الاستقراء**، وهو من أهم المسالك المعتبرة في تقرير المقصد الشرعي.

يقول الشاطبي: «فقد اتفقت الأمة -بل سائر الملل- على أن الشريعة وُضعت للمحافظة على الضروريات الخمس -وذكر أولها: حفظ الدين- وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، **بل عُلمت ملاءمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد..**»[٤]، والزكاة من جملة الأدلة الدالة على ذلك.

٧- أن تشريع العبادات إنما جاء لإقامة مقصد حفظ الدين من حيث الوجود، والزكاة من أركان الدين، وفي ذلك يقول الشاطبي: «فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان والنطق بالشهادتين والصلاة **والزكاة** والصيام والحج وما أشبه ذلك»[٥].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية[٦]:

١- **عدم جواز الفرار من الزكاة أو التحايل لإسقاطها؛** لأن ذلك مناقض لمقصد حفظ الدين، فالله سبحانه قد فرض الزكاة حفظًا لدين الإنسان، وإصلاحًا له، والفرار من الزكاة يضادُّ ذلك[٧].

٢- **لا يجوز أن يستجر المزكي بزكاته حظًّا إلى نفسه**، ولذا فلا يجزئ دفع الزكاة إلى الوالدين أو إلى من تجب عليه نفقتهم؛ لأن ذلك مناقض لمقصد حفظ دين المرء وتزكية نفسه[٨].

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦). (٢) سبق تخريجه (ص٩٢).

(٣) وقد سبق كلام المناوي في وجه الجمع بين الكفر والفقر، وأن الفقر يجر إلى الكفر، فليرجع إليه، ص٩٢.

(٤) الموافقات (١/ ٣١). (٥) المرجع السابق (٢/ ١٨- ١٩).

(٦) سوف يأتي مزيد بيان لآثار رعاية مقصد حفظ الدين في بعض المقاصد الجزئية، كمقصد تطهير المزكي، وشكر نعمة الغنى، ومقصد الإعانة على طاعة الله، وغيرها من المقاصد التي تحقق حفظ الدين.

(٧) انظر: المغني (٢/ ٥٠٤).

(٨) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٣٤)، المبسوط (٣/ ١١)، المغني (٢/ ٤٨٤)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٩)، =

٣- **لا يجوز الإعطاء من الزكاة للكافر بإجماع أهل العلم**[١]؛ لأن الزكاة حفظ لدين المسلم وأمته، وبإعطاء غير المسلم لا يتحقق هذا المقصد، بل يحصل الضد من تقويته على طاعة الشيطان[٢]، وأما إعطاء الكافر في مصرف المؤلفة قلوبهم؛ فإنما مقصده حفظ الدين وجودًا أو عدمًا؛ ترغيبًا له في دين الله عَزَّوَجَلَّ، أو درءًا لشره عن الإسلام أو المسلمين.

٤- **ترجيح كون المقصود بمصرف (في سبيل الله): الجهاد دون الحج**؛ لأن دفعه إلى المجاهدين أولى؛ لما فيه من تقوية لدين الله، وإعلاء لكلمته، وأما الحج فإن نفعه مقصور على الفقير، والزكاة إنما تُصرف إلى أحد رجلين: محتاج إليها.. أو ممن يحتاج إليه المسلمون، والحج للفقير لا نفع للمسلمين فيه، ولا حاجة بهم إليه ولا حاجة به أيضًا، فتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف، أو دفعه في مصالح المسلمين أولى[٣].

٥- **جواز الإيتاء من الزكاة لعموم من ينتفع بإعطائه الإسلام والمسلمون**؛ كالعلماء والقراء والمعلمين والمؤذنين، ولو كانوا أغنياء عند جمع من أهل العلم. وذلك أن إعطاءهم من الزكاة ليس لحاجتهم، وإنما لحاجة دين الله إليهم، فبإيتائهم من الزكاة يعان دين الله ويُحفظ، وكل من كان يعطى من الزكاة لحاجة المسلمين إليه؛ فإنه يعطاها ولو كان غنيًّا.

يقول الخرشي: «﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يعني: المجاهد لإعلاء كلمة الله، وإنما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين؛ فيعطى المجاهد ولو كان غنيًّا كما ذكرناه في عموم النفع، وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذنون؛ **لأن في ذلك بقاء الإسلام وشهرته وتعظيمه وإراحة القلوب عليه**، فينخرط ذلك في سلك قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾. وقال اللخمي: العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا أغنياء»[٤].

٦- **أن من يأخذ من الزكاة للمنفعة والحاجة أحق بالزكاة وأولى بها ممن يعطى للحاجة فقط**؛ لأن في إعطائه حفظًا لدين الله، ونفعًا للمسلمين[٥].

= الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٩٩).

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٩)، البناية شرح الهداية (٣/ ٤٦١).

(٢) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/ ٣٠٠).

(٣) انظر: المغني (٦/ ٤٧).

(٤) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧٨). ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٨/ ٥٨٠): «ولما كان عام حنين قسم غنائم حنين بين =

٧- **أن ترتيب الأولوية في توزيع الزكاة وصرفها راجع إلى مصلحة دين الله تعالى**؛ فكلما كان لله أطوع، ولدين الله أنفع؛ فإن العطاء فيه أولى[١].

٨- **ذهب عامة أهل العلم إلى أن المقصود من تشريع سهم المؤلفة قلوبهم هو حفظ دين الله وإعلاء كلمته**، ولكن اختلفوا في بقاء السهم من زواله، ومستند الخلاف في ذلك هو الحاجة إلى بقاء السهم من عدمه بعد قوة الإسلام وإعزازه.

يقول أبو عبيد: «فإذا كان قوم هذه حالهم، لا رغبة لهم في الإسلام إلا للنيل، وكان في ردتهم ومحاربتهم إن ارتدوا ضرر على الإسلام، لما عندهم من العز والأنفة، فرأى الإمام أن يرضخ لهم من الصدقة، فعل ذلك لخلال ثلاث: إحداهن: الأخذ بالكتاب والسنة، والثانية: البقيا على المسلمين، والثالثة: أنه ليس بيائس منهم إن تمادى بهم الإسلام أن يفقهوه، وتحسن فيه رغبتهم»[٢].

ويقول ابن العربي: «الذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتيج لهم أعطوا سهمهم. كما كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعطيهم»[٣]. فعلق بقاء سهمهم من عدمه بمدى تحقق مقصد حفظ دين الله بإعطائهم، فإن كان ذلك يتحقق -لحاجة المسلمين إليهم- أعطوا من الزكاة، وأما إن قوي المسلمون فلا حاجة إلى إعطائهم.

٩- اختلف أهل العلم في تفسير المقصود من سهم المؤلفة قلوبهم: **أهو حفظ دين مجموع الأمة بإعانة المسلمين وإعزازهم فيعطون إن احتيج إليهم في معونة دين الله، أو أن المقصود حفظ دين أفراد المؤلفة قلوبهم** بترغيبهم في الإسلام ودعوتهم إليه فيعطون إن علم من حالهم التألف لدين الله[٤]؟ يقول الخرشي: «وانظر هل المراد بالحاجة: الحاجة إلى دخولهم الإسلام لإنقاذهم من الكفر، أو إلى إعانتهم لنا؟

= المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلقاء من قريش.. ولم يعط المهاجرين والأنصار شيئًا. أعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الإسلام وتأليفهم عليه **مصلحة عامة للمسلمين**. والذين لم يعطهم هم أفضل عنده وهم سادات أولياء الله المتقين وأفضل عباد الله الصالحين بعد النبيين والمرسلين، والذين أعطاهم منهم من ارتد عن الإسلام قبل موته، وعامتهم أغنياء لا فقراء. فلو كان العطاء للحاجة مقدمًا على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هؤلاء الأغنياء السادة المطاعين في عشائرهم، ويدع عطاء من عنده من المهاجرين والأنصار الذين هم أحوج منهم وأفضل».

(١) انظر: المرجع السابق (٢٨/ ٥٨٠).

(٢) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٢).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٠)، وانظر: مناهج التحصيل شرح المدونة (٢/ ٢٦٨).

(٤) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٧).

فعلى الثاني: لا يُعطَون إلا إن احتيج لإعانتهم في الخدمة، وعلى الأول: يُعطَون إن عُلم من حال المعطَى التألف للإسلام بالإعطاء»[١].

١٠- جواز الإعطاء من الزكاة لفكاك رقاب أسرى المسلمين عند الحنابلة؛ لأن فيه إعزازًا للدين وحفظًا له[٢].

(١) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٧).

(٢) انظر: المغني (٦/ ٤٧٩).

المبحث الرابع

حفظ النفوس[١]

بيان المقصد:

عرف ابن عاشور حفظ النفوس بأنه: «حفظُ الأرواح من التلف أفرادًا وعمومًا»[٢].

وذلك لأن العالَم مركَّب من أفراد الإنسان، وفي كل نفس خصائصُها التي بها بعضُ قِوام العالم.

والمرادُ بالنفوس: النفوس المحترمة في نظر الشريعة، وهي المعبَّر عنها بالمعصومة الدم بالإسلام، أو العهد، أو الأمان[٣]. ويلحق بحفظ النفوس من الإتلاف حفظُ بعض أطراف الجسد من الإتلاف، وهي الأطراف التي يُنزَّل إتلافُها منزلة إتلاف النفس في انعدام المنفعة بتلك النفس؛ مثل: الأطراف التي جُعلت في إتلافها خطأً الديةُ كاملة[٤].

وقد بين الشاطبي أن العادات راجعة إلى حفظ النفس؛ كتناول المأكولات والمشروبات، والملبوسات، والمسكونات، وما أشبه ذلك، والمعاملات كذلك راجعة إلى حفظها بواسطة العادات[٥].

وقد شرَّع الإسلام عدة وسائل للمحافظة على النفس:

---

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٧٤)، روضة الناظر (١/ ٤٨١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٤)، الفروق، للقرافي (٤/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ٢٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٢٦٦)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٣)، التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٣٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٢٩).
ويعبَّر عن هذا المقصد في باب الزكاة عند الفقهاء بـ(سد الخلة). انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦)، المبسوط (٢/ ١٨١)، شرح التلقين (١/ ٤٦٢)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠)، تفسير القرطبي (١٦/ ٣٠٢)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠)، نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٧٧٨)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٤٠٧)، الموافقات (٣/ ١٢١).

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٣) روضة الطالبين (٩/ ١٤٨).

(٤) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٧).

(٥) انظر: الموافقات (٢/ ١٩).

فمن جهة الوجود والاستمرار:

أوجب على الإنسان أن يمد نفسه بوسائل الإبقاء على حياته من تناول للطعام والشراب وتوفير اللباس والمسكن، فيحرم على المسلم أن يمتنع عن هذه الضروريات إلى حد الإهلاك، كما اعتبر الحصول على هذه الضروريات هو الحد الأدنى الذي يلزم المجتمع ممثلًا في الدولة بتوفيره للأفراد العاجزين عن توفيره لأنفسهم، بل أوجب على الإنسان -إذا خشي على نفسه الهلاك- أن يدفع ذلك عن نفسه بأكل مال غيره بقدر الضرورة.

وأما من جهة العدم:

فقد حرَّم كل ما يضرُّ بالنفس الإنسانية المحترمة، فحرَّم القتل وشرع العقوبات الزاجرة لمن يقدم عليه، وجوَّز تناول المحرمات عند الضرورة، كما شرع الجهاد؛ حفظًا للنفوس وحماية للمستضعفين.

ومقصد حفظ النفس مقدم في الترتيب على المقاصد الثلاث الأخرى -المال والعقل والنسل-؛ لأن وجودها متوقف على وجود النفس والحفاظ عليها؛ لأنه لو عدم المكلف لعدمت معه ضرورة النسل التي تتفرع عن الحفاظ على النفس وبقائها، ولعدم العقل الذي لا يقوم بغير نفس، ولعدمت أهمية المال الذي يكتسب قيمته من انتفاع الأنفس به وتموّلها له؛ فالمصالح الضرورية إنما تقوم وتتحقق إذا وُجدت النفس الإنسانية، وتحقق الحفاظ عليها[١].

بل إن بقيام النفس يقوم الدين كذلك ويُحفظ، فحفظ النفس يتضمن المصالح الدينية؛ لأنها إنما تحصل بالعبادات، وحصولها موقوف على بقاء النفس[٢]، ولو عدمت النفس لعدم من يتديَّن، وينهض بأصل الحفاظ على الدين.

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

عَنِيت الشريعة الإسلامية بالنفس عنايةً عظيمةً، فشرعت من الأحكام والتشريعات ما يجلب لها المصالح ويدفع عنها المفاسد؛ ويحفظها على الدوام، ومن أجلّ هذه التشريعات وأعظمها فريضة الزكاة، فإن المتأمّل في نصوصها وأحكامها ليجد أن من أظهر مقاصدها بعد حفظ الدين؛ حفظ النفوس بسدّ خلة المحتاجين.

وقد استفاضت نصوص العلماء في بيان هذا المقصد وتجليته حتى بلغ تقريرهم له مبلغ القطع، ويعبرون عنه في باب الزكاة في الغالب بـ(سد الخلة)[٣]، ومما ذكروه في ذلك:

---

(١) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٦٢٦/ ٣).

(٢) انظر: التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٣١)، تيسير التحرير (٤/ ٨٩).

(٣) سوف يأتي تفصيل هذا المقصد في المطلب الثالث من المبحث الرابع، من الفصل الثاني ص٣٧٥.

يقول الطبري: «إن الله جعل الصدقة في معنيين: أحدهما: **سدُّ خَلَّة المسلمين**، والآخر: معونة الإسلام وتقويته»[١]، ويقول السرخسي في معرض بيانه مقصود الزكاة: «**المقصود هو: سد خلة المحتاج**»[٢]، ويقول المازري: «الشرع جاء بإخراج الزكاة، **وعلَّم أن القصد بها: سد خلة المساكين**»[٣]، ويقول العز بن عبد السلام: **الغرض من الزكاة: سد الخلات ودفع الحاجات والضرورات**[٤]. ويقول القرطبي: «الزكاة عبادة مالية، وهي مطلوبة لمعنى مفهوم وهو: **سد خلة الفقير**»[٥]. ونحوه عن النووي[٦]، والقرافي[٧]، والأصفهاني[٨]، وابن الهمام[٩].

ويقول الشاطبي: «المقصود بمشروعيتها رفع رذيلة الشح، **ومصلحة إرفاق المساكين، وإحياء النفوس المعرضة للتلف**»[١٠]. ويقول في موضع آخر مبينًا ظهور حفظ الضروريات الخمس في تشريع العبادات: «فبالنسبة إلى الدين يظهر في مواضع شرعية الرخص في الطهارة؛ كالتيمم،.. **وبالنسبة إلى النفس أيضًا يظهر في مواضع منها مواضع الرخص**؛ كالميتة للمضطر، **وشرعية المواساة بالزكاة**»[١١].

فاستبان جليًّا من هذه النصوص الصريحة وأمثالها أن أهل العلم قد فقهوا أن إحياءَ النفوس المعرَّضة للتلف، وسدَّ خلة المسلمين روح هذه الفريضة العظيمة وجوهر مقاصدها.

كما أن للزكاة وجهًا آخر في حفظ النفس من ناحية العدم، وذلك أن الفقر يجر صاحبه إلى التعدي بالسرقة ونحوها لتحقيق كفايته، فإذا سُدَّت حاجات المجتمع وكُفِيت، فإن ذلك يفضي إلى تقليل الجرائم في المجتمعات المسلمة، فتُحفظ النفوس وتُصان[١٢].

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن من مصارفِها سهم **(في سبيل الله)**، فتُصرف الزكاة عبره في حماية حمى المسلمين والذبّ عن حياضهم، مما يحقق مصلحة حفظ نفوسهم، والدفاع عنها.

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦). (٢) المبسوط (٢/ ١٨١).

(٣) شرح التلقين (١/ ٤٦٢).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠) بتصرف يسير.

(٥) تفسير القرطبي (١٦/ ٣٠٢).

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠)، حيث يقول: «قال الإمام المعتمد: مقصود الزكاة سد خلة الفقير من مال الأغنياء شكرًا لله تعالى».

(٧) انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٧٧٨).

(٨) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٤٠٧).

(٩) انظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٠٠).

(١٠) الموافقات (٣/ ١٢١). (١١) الموافقات (٤/ ٣٥٠).

(١٢) سوف يأتي مزيد بيان لذلك في مقصد (حفظ نظام الأمة وصلاحه)، ص١٣٧.

لمحة: يلحظ المتأمِّل أن المقصدين الأُسَّين اللَّذَين يدور حول تحقيقهما تشريع الزكاة هما: حفظ الدين، وحفظ النفوس.

فأما حفظ الدين فلأنه غاية الغايات، فجميع الضروريات الأخرى إنما وُجدت لغاية حفظه، فتقع موقع الوسيلة إليه، فهو محفوظ عبر تشريع الزكاة من وجهين:

- **مباشَرة:** بتعبُّد المزكي وتطهيره، وإعانة المحتاجين على الطاعة، وإعزاز الدين وتقويته.
- **وسيلة:** عبر حفظ النفس والضروريات الأخرى الواقعة موقع الوسيلة إليه.

وأما مقصد حفظ النفس فلأنها أسُّ الضروريات الثلاث الأخرى، من حيث إنها تتوقف على بقاء النفس، فلو عدمت النفس لعدم النسل، والعقل، ولعدمت أهمية المال، فحرمته إنما جاءت من حيث كونه مادة البدن، فتبين أن بقاء النفس ركن أساس لتحقيق المصالح الضرورية، ومن ثَم تحقيق مقصد الوجود بحفظ الدين، ولذا كان من أجلّ معاني الزكاة ومقاصدها: حفظ هذين المقصدين وجودًا وعدمًا.

أدلة المقصد:

يعدُّ حفظ النفس من المعاني الكلية التي ثبتت باستقراء جزئيات كثيرة في الشريعة، منها:

١- النصوص المستفيضة الدالة على عصمة النفس الإنسانية، واستحقاقها للحياة والوجود، وتحريم قتلها أو الاعتداء عليها بغير حق، كقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[١]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾[٢]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[٣]، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كلُّ المسلمِ على المسلمِ حرامٌ، دَمُهُ ومالُهُ وعِرضُه**»[٤].

وجه الدلالة: أن هذه النصوص وغيرها قد دلَّت على تقرير عصمة النفس الإنسانية وحقها

---

(١) الآية (٣٢) من سورة المائدة. يقول ابن العربي: «أهمُّ قواعد الشرائع: حماية الدماء عن الاعتداء، وحياطته بالقصاص؛ كفًّا وردعًا للظالمين والجائرين، وهذا من القواعد التي لا تخلو عنها الشرائع والأصول التي لا تختلف فيها الملل» أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٨٨).

(٢) الآية (٣٣) من سورة الإسراء.

(٣) الآية (٦٨) من سورة الفرقان.

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

في الحياة، وتحريم قتلها بغير حق، ومن أعظم العبادات التي تُحفظ بها النفوس من الهلكة بسد الحاجات ودفع الأخطار: الزكاة.

٢- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٢].

وجه الدلالة: نبَّهت الآيتان الكريمتان على حرمة النفس الإنسانية وأهمية الحفاظ عليها في الاعتبار الشرعي، وذلك من وجهين:

الأول: تحريم المطعومات الضارة بالنفس الإنسانية؛ كالميتة والدم ولحم الخنزير وجميع القاذورات والمستخبثات، وجعل هذا التحريم هو الحكم الأصلي في الأحوال العادية.

الثاني: إباحة تناول هذه المحرمات من المطعومات إذا كان يتوقف على تناولها الحفاظ على الحياة ودفع حالة الضرورة عن الإنسان؛ لأن تحريمها كان في سبيل الحفاظ على النفس الإنسانية، فإذا تعينت طريقًا وحيدًا للحفاظ على حياة الإنسان؛ جاز تناولها للضرورة.

قال الجصَّاص: «والضرورة هي خوف الضرر بترك الأكل؛ إما على نفسه، أو على عضو من أعضائه، فمتى أكل بمقدار ما يزول عنه الخوف من الضرر في الحال؛ فقد زالت الضرورة»[٣].

فإذا كان الشارع قد جوَّز الأكل من الميتة للضرورة حفظًا للنفس من الهلاك، **فإن تشريع ما يحمي الإنسان من الوصول في المآل إلى تلك الحال متأكدٌ من باب أولى**، ومن الوسائل التي شرعها الله عَزَّوَجَلَّ لتحقيق تلك الحماية: فريضة الزكاة، فإنها تحفظ نفوس الفقراء، وتسد جَوْعتهم بالحلال الطيب مما أحلَّ الله.

٣- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٤]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾[٥]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبِرْهُم أن اللهَ قد فرض عليهم صدقةً تؤخذُ مِن أغنيائِهم فتُرَدُّ على فقرائهم...**»[٦].

---

(١) الآية (١٧٣) من سورة البقرة.
(٢) الآية (١٤٥) من سورة الأنعام.
(٣) أحكام القرآن للجصاص (١/ ١٥٩).
(٤) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٥) الآية (١٩) من سورة الذاريات.
(٦) سبق تخريجه (ص٦٥).

وجه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ ابتدأ آية المصارف بذكر الفقراء والمساكين، مما يدل على أن المقصد الأهم من تشريع الزكاة: سد حاجتهم، وحفظ أنفسهم. والفقير هو من لا يجد كفايته، وإذا لم يجد الإنسان كفايته أدى به ذلك إلى الهلاك، فكفل لهم الإسلام حفظ نفوسهم، ودفع الهلاك والحاجة عنهم بإيجاب حق معلوم يُؤخذ لهم من أموال الأغنياء.

يقول السرخسي: «ألا ترى أن الله تعالى ذكر الأصناف بأوصاف تنبئ عن الحاجة، فعرفنا أن المقصود سد خلة المحتاج»[(١)]، ويقول ابن قدامة: «فيعطى كل واحد منهما ما يتم به كفايته، وتنسد به حاجته؛ لأن المقصود: دفعها وإغناء صاحبها، ولا يحصل إلا بذلك»[(٢)].

وكذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ في الآية السابقة: ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن ابن السبيل هو المسافر الذي ليس عنده ما يرجع به إلى بلده، فحرصت الشريعة على حفظ نفسه عن الهلاك في تلك الحال، بأن خصَّصت له سهمًا من مصارف الزكاة، يعطى منه ما تُحفظ به نفسه، ويكفيه للعودة إلى بلده[(٤)].

٤- قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لقَبيصة بن مخارق رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: **«إن المسألةَ لا تحِل إلا لأحدِ ثلاثة..»** وذكر منهم: **«ورجل أصابته فاقةٌ حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحِجَا من قومه: لقد أصابتْ فلانًا فاقةٌ، فحلتْ له المسألةُ حتى يصيبَ قِوامًا مِن عيش»** أو قال: **«سِدادًا من عيشٍ»**[(٥)].

وجه الدلالة: دل الحديث على أن من أصابته فاقة فإنه يعطى من الزكاة حتى يصيب قِوامًا من عيش، وهو: ما يغني من الشيء وتسد به الحاجة، وفي ذلك حفظ لنفسه من الهلاك[(٦)].

٥- قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«واتقوا الشحَّ؛ فإن الشحَّ أهلَكَ مَن كان قبلكم، حملهم على أنْ سَفكُوا دماءَهم واستحَلوا مَحارِمَهم»**[(٧)].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على أن الشحَّ داءٌ مهلك للأمم، يحمل على سفك الدماء واستحلال المحارم، والزكاة من أعظم غاياتها: تطهير النفس منه، فتُحفظ النفوس من الهلكة المترتبة عليه.

---

(١) المبسوط (٣/ ١٠).
(٢) المغني (٦/ ٤٧٠).
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: المغني (٦/ ٤٨٤).
(٥) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠)، والنسائي (٢٥٩١، ٢٥٨٠).
(٦) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ١٣٣).
(٧) أخرجه مسلم (٢٥٧٨) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية[١]:

١- أن الزكاة تحل للفقير المحتاج الذي لا يجد كفايته وإنْ ملك نصابًا، وهو قول مالك والشافعي ورواية عن أحمد؛ لأن المقصود منها: حفظ النفس، ولا يتحقق إلا بكفاية المحتاج[٢].

٢- أنه لا يجزئ إعطاء الزكاة للأغنياء؛ لأن أخذ الغني منها يمنع وصولها إلى أهلها، ويخل بحكمة وجوبها، وهي: حفظ نفوس المحتاجين[٣].

٣- أنه لا يجزئ دفع القيمة في الزكاة؛ لأنه بدفعها لا تسد خلة الفقراء وحاجاتهم، فإن الحاجات متنوعة، فينبغي أن يتنوع الواجب؛ ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تندفع به حاجته، وبدفع القيمة يُحرم الفقير ذلك التنوع السادّ للحاجات المتنوعة للناس[٤].

٤- وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند الجمهور؛ لأن مقصود الزكاة حفظ نفوس الفقراء من مال الأغنياء؛ شكرًا لله تعالى، وتطهيرًا للمال، ومال الصبي قابلٌ لأداء النفقات والغرامات، فهو قابل لذلك[٥].

٥- أنه يجزئ في تقسيم الزكاة إيثار أهل الحاجة من صنف واحد ولا يجب التعميم؛ لأن المقصود بها حفظ النفوس وسد خلة المسلمين، وذلك يتحقق بإخراجها إلى صنف واحد[٦].

يقول السرخسي: «المقصود: إغناء المحتاج، وذلك حاصل بالصرف إلى واحد، وبه فارق أوامر العباد؛ لأن المعتبر فيها اللفظ دون المعنى، فقد تقع خالية عن حكمة حميدة بخلاف أوامر الشرع.. ألا ترى أن الله تعالى ذكر الأصناف بأوصاف تنبئ عن الحاجة فعرفنا أن المقصود سد خلة المحتاج»[٧]. ويقول ابن رشد: «والمعنى يقتضي أن يؤثر بها أهل الحاجة؛ إذ كان المقصود به سد الخلة»[٨].

---

(١) سوف يأتي مزيد بيان لآثار رعاية مقصد حفظ النفس في بعض المقاصد الجزئية؛ كمقصد إغناء الفقير وسد خلته، وغيرها من المقاصد التي تحقق مقصد حفظ النفس.

(٢) يقول ابن قدامة: «إن كان محتاجًا حلت له الصدقة، وإن ملك نصابًا، والأثمان وغيرها في هذا سواء». المغني (٢/ ٤٩٤).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/ ٤٩٣).

(٤) انظر: المرجع السابق (٣/ ٨٨).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠).

(٦) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٩)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦).

(٧) المبسوط (٣/ ١٠).

(٨) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦).

٦- أن الزكاة تجب على الفور؛ تحقيقًا لمقصد حفظ النفس وسد خلة الفقير؛ لأن حاجات الفقراء ناجزة، فوجب أن تخرج الزكاة على الفور، وتأخيرها يناقض هذا المقصد[١].

يقول العز بن عبد السلام: «الزكاة إنما وجبت على الفور؛ لأن الغرض منها سد الخلات ودفع الحاجات والضرورات، وهي محققة على الفور، وفي تأخيرها إضرار بالمستحقين، مع أن الفقراء تتعلق أطماعهم بها، ويتشوفون إليها، فهم طالبون لها بلسان الحال دون لسان المقال»[٢].

٧- يجوز إعطاء الزكاة للذمي عند زُفَرَ من الحنفية[٣]؛ لأنه يتحقق بإعطائه مقصود الزكاة من حفظ النفس وإغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب[٤].

ولكن لا يكفي اعتبار مقصد حفظ النفس دون اعتبار مقصد حفظ الدين، ولذا ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز إعطاء الكافر من الزكاة؛ لأنه لا يتحقق مقصد حفظ الدين بإعطائه بل يحصل نقيضه[٥].

٨- جواز نقل الزكاة عند الحنفية، خلافًا للشافعي؛ لأن المقصود بها مطلق سد الخلة وحفظ النفوس، وذلك حاصل بنقلها ما دامت تصل إلى مستحقيها. يقول السرخسي: «وتخصيص فقراء البلدة ليس لمعنى في أعيانهم، فلا يمنع جواز الصرف إلى غيرهم؛ لأن ما هو المقصود وهو سد خلة المحتاج قد حصل»[٦].

٩- جواز تقديم الزكاة قبل وقتها؛ لأن المقصود منها -وهو حفظ النفوس وسد خلة المحتاج- يحصل بتقديمها. يقول القرافي: «لأنا عقلنا معنى الزكاة، وهي أن المراد بها شكر نعم الله تعالى على الأغنياء، وسد خلة الفقراء، والمقصودان حاصلان بالمال المتقدم»[٧].

١٠- تقديم الأحوج في التوزيع؛ لأن مقصودها حفظ النفوس، فيقدم الأكثر حاجة[٨].

١١- جواز دفع الزكاة إلى الفقير مطلقًا، ولو كان قادرًا على الكسب عند الحنفية[٩]؛ لأن مقصودها حفظ النفوس، وهو أهل لذلك.

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٥١٠).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠).
(٣) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢).
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) سبق في بيان أثر المقصد في الفروع الفقهية لمقصد حفظ الدين، ص٩٧.
(٦) المبسوط (٢/ ١٨١).
(٧) الأمنية في إدراك النية، للقرافي (ص: ٥٣).
(٨) انظر: المغني (٢/ ٥٠٣)، البحر الرائق (٢/ ٢٦٩).
(٩) المبسوط (٣/ ١٤).

المبحث الخامس

حفظ الأموال[١]

بيان المقصد:

المقصود بالمال كما ذكر الشاطبي: «ما يقع عليه الملك، ويستبدُّ به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات»[٢].

وأما حفظ المال كمقصد من المقاصد العامة للشريعة فيراد به: «حفظُ أموال الأمة من الإتلاف، ومن الخروج إلى أيدي غير الأمة بدون عوض، وحفظُ أجزاء المال المعتبرة عن التلف بدون عوض»[٣].

والمال من المصالح التي لا قيام للأمور الدنيوية والأخروية إلا بها، فلو عدم وارتفع لم يبق عيش ولا بقاء[٤]، ولهذا كان يستمدَّ مكانته واعتباره من حيث كونه مادة الحفاظ على النفوس. قال ابن تيمية: «وإنما حُرمة المال لأنه مادة البدن»[٥].

ولهذا عُنيت الشريعة بالمال عناية عظيمة، وجعلت حفظه وجودًا وعدمًا من الضروريات التي لا قيام لمصالح الدنيا والآخرة إلا بها، فضرورات الحياة ومقوماتها الأساسيَّة؛ كطعام الإنسان وشرابه وملبسه ومسكنه وصحته وجميع مصالحه الدنيوية لا تقوم إلا به، فلو اختلَّ أمره لاختلَّ أمر الإنسان كله، ولألقى ذلك بظلال تأثيره على سائر الضرورات الأخرى، وفي مقدمتها دينه ونفسه.

ولذا عدَّ أهل العلم حفظ المال من الضرورات الخمس التي جاء الشرع بحفظها، يقول الغزالي: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكلُّ ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوّت هذه الأصول فهو

---

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٧٤)، روضة الناظر (١/ ٤٨١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٤)، الفروق، للقرافي (٤/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ٢٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٢٦٦)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٣)، التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٣٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٢٩).

(٢) الموافقات (٢/ ٣٢).

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٨).

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٣١).

مفسدة، ودفعها مصلحة»[١]، ونحوه عن الآمدي[٢]، وابن السبكي[٣].

والمال الذي قصد الشارع الحفاظ عليه، واعتبر حفظه من كليات الشريعة وأصولها ليس هو أموال آحاد الأفراد وممتلكاتهم الخاصة فحسب، وإنما أموال الأمة وثرواتها كذلك، بل إنها تأتي في المقام الأول، وقد نبه ابن عاشور إلى ذلك حين قال: «مال الأمة هو ثروتها، والثروة ما ينتفع به الناس آحادًا أو جماعات في جلب نافع أو دفع ضار في مختلف الأحوال والأزمان والدواعي، انتفاع مباشرة أو وساطة»[٤].

ولهذا المقصد ارتباط وثيق بمقصد (حفظ نظام الأمة وصلاحه)؛ لأن المال يرتبط بالحفاظ على وجود الأمة، وتقوية شوكتها، وتعزيز مكانتها بين الأمم، وتحقيق عمران الأرض وتنميتها، وتحقيق واجب الخلافة فيها، وليس هو مجرد الحفاظ على أموال آحاد الأفراد وأنفسهم ووجودهم المادي، وأكد ابن عاشور على هذا المعنى فقال: «ما يُظَنُّ بشريعة جاءت لحفظ نظام الأمة وتقوية شوكتها وعزتها إلَّا أن يكون لثروة الأمة في نظرها المكان السامي من الاعتبار والاهتمام، وإذا استقرينا أدلة الشريعة من القرآن والسنة الدالة على العناية بمال الأمة وثروتها، والمشيرة إلى أن به قِوامَ أعمالها وقضاءَ نوائبها، نجد من ذلك أدلة كثيرة تفيدنا كثرتُها يقينًا بأن للمال في نظر الشريعة حظًّا لا يستهان به»[٥]، ولذا كان «نظام الأموال وطرق دورانها هو معظم مسائل الحاجيات، كما أن معظم قواعد التشريع المالية متعلقة بحفظ أموال الأفراد، وآيلة إلى حفظ مال الأمة»[٦].

والحفاظ على مصلحة المال يكون عن طريقين:

من جانب الوجود: وهو ما به يتحقق وجود المال وزيادته واستثماره وتنميته، ويدخل في هذا جميع وسائل الكسب المشروع من التجارة والزراعة والصناعة، وجميع أنواع العقود المالية المشروعة؛ كالبيع والشركة والمزارعة والمساقاة وغيرها مما يتحقق به جلب المصالح المتعلقة بالمال.

ومن جانب العدم: وهو ما يمنع به إتلافه وتعطيله، ودرء المفاسد التي يمكن أن تتعلق به، ويدخل في هذا تحريم أكل أموال الناس بالباطل، وتحريم إضاعة المال، ومنع السفهاء من التصرف في المال، وإيجاب الضمان على متلف المال، وتشريع قطع يد السارق، وتحريم الكنز، وغيرها من الوسائل التي يصان بها المال وتُدفع عنه المفاسد الواقعة أو المتوقعة[٧].

---

(١) المستصفى (ص: ١٧٤).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٧٤).
(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥).
(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦٢).
(٥) المرجع السابق (٣/ ٤٥٢).
(٦) المرجع السابق (٢/ ٤٥١).
(٧) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٦٦٦/ ٣).

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

لفريضة الزكاة علاقة وطيدة بمقصد حفظ المال، بل إن فرض الزكاة في أصله دلالة على ما للمال من المكانة العليَّة في القيام بمصالح الأمة اكتسابًا وإنفاقًا، ولذا عُدَّت ركنًا من أركان الإسلام، وشعارًا من شعارات المسلمين. يقول ابن عاشور: «وما عَدُّ زكاة الأموال ثالثةً لقواعد الإسلام وجعلُها شعارَ المسلمين، وجعلُ انتفائها شعارَ المشركين في نحو قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[١]، ونحو قوله: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٢] إلَّا تنبيه على ما للمال من القيام بمصالح الأمة اكتسابًا وإنفاقًا»[٣].

وقد نصَّ أهل العلم على أن من مقاصد تشريع الزكاة: حفظ المال، يقول الباجي: «الصدقة لا تنقص المال؛ لأن ما ينفق في الصدقة فالعِوض عنه من الأجر، وهو مع ذلك سبب لتنمية المال وحفظه»[٤]، ويقول ابن القيم: «**المقصود في الزكاة أمور عديدة، منها:.. إحراز المال وحفظه** بإخراج هذا المقدار منه»[٥]، ويقول الونشريسي: **المقصود من الأخذ فيها: الإرفاق، وسد الخَلة، وحفظ المال**[٦].

وتسهم الزكاة في حفظ مال أفراد الأمة:

١- وجودًا: بتنميته وتطهيره وطرح البركة فيه، فالزكاة حفظ لمال المسلم من جهة نمو الجزء المخصوص عند الله جَلَّجَلَالُهُ، يقول جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[٧]، ويقول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ما تصدقَ أحدٌ بصدقةٍ مِن طيبٍ، ولا يقبَلُ اللهُ إلا الطيبَ، إلا أخَذَها الرحمنُ بيمينِه، وإن كانت تمرةً، فتربو في كفِّ الرحمنِ حتى تكون أعظمَ مِنَ الجبلِ، كما يربِّي أحدُكم فلُوَّه أو فَصِيلَهَ**»[٨]، ونموه كذلك حقيقة بالربح والولادة والإثمار؛ لأن الزكاة تدفع صاحبها إلى الاستثمار والإنتاج، وكذلك من جهة تطهير المال وحصول البركة فيه[٩]، «فالمال ينمو بإخراج الزكاة من حيث لا يُرى، وإن كان في الظاهر يُحسّ بالنقصان»[١٠].

---

(١) الآية (٥٥) من سورة المائدة، الآية (٧١) من سورة التوبة، الآية (٣) من سورة النمل، الآية (٤) من سورة لقمان.

(٢) الآيتان (٦-٧) من سورة فصلت.

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٥٢).

(٤) المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٣٢٤).

(٥) أعلام الموقعين (٣/ ٤٧).

(٦) عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق (ص: ٣٠٨) بتصرف يسير.

(٧) الآية (٢٧٦) من سورة البقرة.

(٨) سبق تخريجه (ص٢٦).

(٩) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٣).

(١٠) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢١/ ٣٥٨).

يقول السِّعدي: «تزكي المال المخرَج منه بحفظه من الآفات، واستخلاصه من مخالطة السحت الذي ينسحت ويسحت ما خالطه، ويبارك فيه، فإنه وإن نقصته الزكاة حسًّا فإنها زادته معنى؛ لأنه ذهب خبثه وكدره، وبقي صافيًا صالحًا للنمو، واستمرَّ على الدَّوام»(١).

٢- **وعدمًا**: بدرء الهلاك والفساد عنه؛ لأن المال إذا لم تؤدَّ زكاته كان ذلك سببًا في ارتفاع البركة عنه، ونزول السخط عليه، فيكون ذلك سببًا في تلفه ونقصانه، فتدرأ الزكاة بإخراج صاحبها لها تلك المفسدة، وتحل فيه البركة والنماء.

يقول ابن القيم: «فما زالت النعمة بالمال على من أدى زكاته، بل يحفظه عليه وينميه له، ويدفع عنه بها الآفات، ويجعلها سورًا عليه وحصنًا له وحارسًا له»(٢).

ومن وجوه حفظ المال بالزكاة عدمًا كذلك: درؤها لمفسدة فنائه؛ وذلك أن رب المال لو لم يستثمر ماله لتآكل ماله بالزكاة عامًا بعد عام، فيسارع لدرء مفسدة ذلك إلى استثماره فيما ينفعه وينفع أمته، فكانت الزكاة إحدى وسائل حفظ ماله بدرء مفسدة اكتنازه. وفي ذلك يقول الشاطبي: «وحفظ المال راجع إلى مراعاة دخوله في الأملاك، وكتنميته أن لا يفنى»(٣).

وأما حفظ مال مجموع الأمة فإن الزكاة تسهم في ذلك بضبط نظام إدارته بالإعانة على نمائه، وضبطه بأسلوب يحفظه موزعًا بين الأمة بقدر المستطاع، ومنع اكتنازه، فجاءت بتحريم كنز المال والوعيد لمن يفعل بالعقوبة، قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾(٤). فـ«المال الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان في بيته **بقي معطَّلًا عن المقصود الذي لأجله خلق المال، وذلك سعي في المنع من ظهور حكمة الله تعالى،** وهو غير جائز، **فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير، حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالكلية**»(٥).
يقول ابن عاشور: «فمن شأن الشريعة أن تضبط نظام إدارته بأسلوب يحفظه مُوزَّعًا بين الأمة بقدر المستطاع، وتعين على نمائه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفرادًا خاصة أو طوائف أو جماعات صغرى أو كبرى»(٦).

ومن وجوه حفظ مال مجموع الأمة: درء مفاسد السرقات والنهب والسطو، وقد شرع الشارع الحكيم لدرء ذلك العقوبات الرادعة والحدود المانعة(٧)، ولكن الزكاة شرعت لدرء ذلك

---

(١) إرشاد أولي البصائر والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب (ص: ١٢٧).
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥). (٣) الموافقات (٤/ ٣٤٨).
(٤) الآية (٣٤) من سورة التوبة. (٥) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩).
(٦) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).
(٧) انظر: الفروق للقرافي (٣/ ١٢١)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٠٩)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٤٢)، =

قبل وقوعه بتطهير النفوس من الغوائل والضغائن، وإشاعة المحبة والوئام بين أفراد الأمة. كما أنه إذا أُخرجت الزكاة على الوجه الصحيح؛ أدى ذلك إلى كفاية الفقراء حاجاتهم، والسرقة إنما تنشأ وتزداد مع ازدياد الحاجات غير المكفية في الأمة.

ومن وجوه حفظ مال مجموع الأمة: ما تحدثه الزكاة من آثارٍ اقتصادية نافعة؛ كعلاج الانكماش الاقتصادي، وتسريع دوران رأس المال، وتوزيع الدخل، والحد من الركود الاقتصادي، وعلاج التضخم الاقتصادي وغيرها من الأمور التي تعين الزكاة في حفظ المال بتحقيقها[1].

أدلة المقصد:

١- عناية الشارع البالغة بفريضة الزكاة، وعدها ركنًا من أركان الإسلام، دليل على دورها العظيم في حفظ مال الأمة، كما في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[3].

وجه الدلالة: أن عَدَّ زكاة الأموال ثالثة قواعد الإسلام، وجعلها شعار المسلمين في نحو قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[4]، وجعل انتفائها شعارَ المشركين في نحو قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[5] دليل على ما لها من أثر في حفظ المال الذي به تقوم مصالح الأمة اكتسابًا وإنفاقًا[6].

٢- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[7] وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ابتُغوا في مالِ اليتيمِ -أو في أموال اليتامى- لا تُذهِبها -أو لا تستهلكها- الصدقةُ**»[8]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما من صاحبِ كنزٍ لا يؤدي زكاته، إلا أُحمي عليه في نار جهنمَ، فيجعل صفائح فيُكوى بها جَنباه وجبينه**

= البحر المحيط في أصول الفقه (٧/ ١٥٩).

(١) انظر: بحث: أثر شرعة الزكاة في مقصد حفظ المال، د. أحمد محمد عزب موسى، ملتقى فقه الاقتصاد الإسلامي ٢٠١٧م، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

(٢) الآية (٥٥) من سورة المائدة، الآية (٧١) من سورة التوبة، الآية (٣) من سورة النمل، الآية (٤) من سورة لقمان.

(٣) الآيتان (٦-٧) من سورة فصلت.

(٤) الآية (٥٥) من سورة المائدة، الآية (٧١) من سورة التوبة، الآية (٣) من سورة النمل، الآية (٤) من سورة لقمان.

(٥) الآيتان (٦-٧) من سورة فصلت.

(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٥٢).

(٧) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

(٨) أخرجه البيهقي، كتاب الزكاة، باب من تجب عليه الصدقة، (٤/ ١٧٩)، رقم (٧٣٣٨) وقال: «هذا إسناد صحيح وله شواهد عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وقال النووي: «وقد أكد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مطلقًا، وبما رواه عن الصحابة في ذلك». المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٢٩).

حتى يحكم الله بين عبادِه، في يومٍ كان مقدارُه خمسين ألفَ سنةٍ، ثم يرى سبيله، إما إلى الجنةِ، وإما إلى النارِ»[(١)].

وجه الدلالة: أن اكتناز الأموال من أشد التصرفات الضارَّة بأموال الأفراد والأمة، فجاءت الشريعة بتشريع فريضة الزكاة لمنعه؛ وذلك بإجبار صاحبه على إخراجه واستثماره؛ لأن كنزه إتلاف لمنفعته وتعطيل لها، كما أنه يؤدي إلى تآكل المال يومًا بعد يوم بإخراج زكاته أو بنقص قيمته[(٢)].

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ما من يومٍ يُصبح العبادُ فيه، إلا مَلَكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعطِ منفِقًا خَلَفًا، ويقول الآخر: اللهم أعطِ مُمسِكًا تلفًا»**[(٣)].

وجه الدلالة: أن في قول الملك: «اللهم أعطِ ممسكًا تلفًا» دلالة على أنه إذا لم تخرج الزكاة من مال وجبت فيه، محقته وأتلفته بأن سلطت عليه الآفات؛ كسرقة وغصب وحرق، أو قلت بركته حتى لا ينتفع به وإن كان موجودًا، فهو حينئذٍ كالهالك المعدوم، فالزكاة إذن حفظ للمال من الآفات والمهلِكات، وسبب لجلب النماء والبركات[(٤)].

٤- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾[(٥)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إن الله كرِه لكم ثلاثًا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»**[(٦)].

وجه الدلالة: أن عدم إخراج الزكاة ومنعها عن مستحقيها هو من إضاعة المال، وذلك مناقض لمقصد حفظ المال الذي جاءت به الشريعة.

قال مالك -رَحِمَهُ اللَّهُ- مبينًا معنى الآية والحديث: «ومن إضاعة المال: منعه من حقه»[(٧)]. ويقول ابن رشد: «لأنه إذا حبسه ولم يؤدِّ منه حقًّا ولا فعل فيه خيرًا؛ فقد أضاعه؛ إذ لا منفعة فيه على هذا الوجه في دنيا ولا أخرى، فكان كالعدم سواء، بل يزيد على العدم بالإثم في منعه من حقه»[(٨)].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٠٢)، وأخرجه مسلم واللفظ له (٩٨٧)، كلاهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٠١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ومن الأحاديث الواردة في المعنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما خالطت الصدقة مالًا إلا أهلكته». أخرجه الشافعي (٦٠٧)، والبيهقي (٧٦٦٦)، وضعفه جمع من أهل العلم كالألباني [مشكاة المصابيح (١/ ٥٦٢)].

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (٥/ ٤٨٢)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٦٤).

(٥) الآية (٢٦) من سورة الإسراء.

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٧٧)، وأخرجه مسلم (١٧١٥).

(٧) البيان والتحصيل (١٨/ ٣٠٧).

(٨) المرجع السابق (١٨/ ٣٠٨).

٥- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾[١].

وجه الدلالة: قال بعض المفسرين في قوله: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾: «هو: منع الصدقة والحقّ الذي أمر الله ربَّ المال بإيتائه أهلَه بقوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾»[٢]، وهو رأي سعيد بن المسيب، ومحمد بن كعب[٣].

يقول الطبري: والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الله -تعالى ذكره- نهى بقوله: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾، عن جميع معاني (الإسراف)، ولم يخصص منها معنًى دون معنى.

وإذ كان ذلك كذلك، وكان (الإسراف) في كلام العرب: الإخطاء بإصابة الحق في العطية، إما بتجاوز حدّه في الزيادة، وإما بتقصير عن حدّه الواجب كان معلومًا.. أن المقصِّر في بذله فيما ألزمه الله بذله فيه، وذلك كمنعه ما ألزمه إيتاءه منه أهلَ سُهْمَان الصدقة إذا وجبت فيه؛ مسرفٌ داخل في معنى مَنْ أتى ما نهى الله عنه من الإسراف بقوله: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾[٤].

فدلت الآية على أن من مقاصد الزكاة: حفظ المال عن الإسراف.

٦- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خطبته للمهاجرين: **«يا معشر المهاجرين، خمسٌ إذا ابتُليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن: -وذكر منها- ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القَطْرَ مِن السماء، ولولا البهائمُ لم يُمطروا»**[٥].

وجه الدلالة: أن منع الزكاة مسبب لمنع القطر من السماء، وفي ذلك هلاك للأموال وضياع لها، فكانت الزكاة دارئة لهذه المفسدة.

٧- حديث عبيد الله بن عدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أخبرني رجلان أنهما أتيا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فينا البصر وخَفَضَه، فرآنا جَلْدَيْن، فقال: **«إن شئتما أعطيتُكما، ولا حَظَّ فيها لغني ولا لقوي مكتسِبٍ»**[٦].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أنه لا حظ في الزكاة للقادر على الكسب، وفي ذلك حفظ للمال بحث الفقراء على الكسب وتنمية مال الأمة عِوضًا عن أخذ الزكاة.

---

(١) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ١٧٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق (١٢/ ١٧٦-١٧٧)، بتصرف يسير.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه (٤٠١٩)، وصححه الألباني [سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢١٩)].

(٦) أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨)، وصححه النووي في المجموع (٦/ ١٨٩)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٨١).

٨- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**قال رجل: لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته، فوضعها في يدِ سارقٍ، فأصبحوا يتحدثون: تُصدق على سارقٍ، فقال: اللهم لك الحمد.. فأتي فقيل له: أما صدقتك على سارقٍ فلعله أن يستعفَّ عن سرقته**»(١).

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقته» دلالة على مقصد من مقاصد الزكاة، وهو إعفاف السارق عن السرقة، فإنه إذا أُعطي من الصدقة واستكفى بها امتنع عن السرقة، وفي ذلك حفظ لأموال مجموع الأمة بدرء السرقة.

٩- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾(٢).

يقول الغزالي في بيان معاني الزكاة: «المعنى الثالث: شكر النعمة، فإن لله عَزَّوَجَلَّ على عبده نعمة في نفسه وفي ماله؛ فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن، والمالية شكر لنعمة المال»(٣).

وجه الدلالة: أن الآية تدل على أن شكر النعمة مدعاة لزيادتها، وإخراج الزكاة شكر لنعمة المال، وفي ذلك حفظ للمال بتنميته وزيادته وبركته.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- العدل في تشريعات فريضة الزكاة، ومراعاة أرباب الأموال والتيسير عليهم، وفي ذلك حفظ لأموالهم، وتشجيع لهم على تنميتها واستثمارها؛ إذ إن عدم العدل في فرض الحقوق على أرباب الأموال من أشد ما يثبطهم عن الاستثمار، مما يعود بالمفسدة على أموال الأمة جمعاء.

٢- قصر وجوب الزكاة في الأموال النامية، فلا تجب في أموال القنية؛ حفظًا لمال المزكي من الاستهلاك والفناء -والذي هو من المعاني المقصودة بحفظ المال في الشريعة(٤)-، فلو أُوجبت الزكاة في أموال القنية لاستهلكتها، والزكاة إنما هي على سبيل المواساة في الأموال التي تمكن من تنميتها، فلا تفنيها الزكاة في الأغلب(٥).

٣- أن الأصل وجوب الزكاة في الأثمان مطلقًا، سواء نميت أو لم تنمَّ، أُعدت للتجارة أم لم تُعَد، كانت للنفقة أو لغيرها؛ تحقيقًا لمقصد الشريعة في حفظ المال بحثّ

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٢١)، وأخرجه مسلم (١٠٢٢).

(٢) الآية (٧) من سورة إبراهيم. (٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤).

(٤) يقول الشاطبي: «وحفظ المال راجع إلى مراعاة دخوله في الأملاك، وكتنميته ألا يفنى». الموافقات (٤/ ٣٤٨).

(٥) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٤).

أصحابه على إخراجه واستثماره حتى لا يفنى، ولأن الأثمان خُلقت لمنفعة التقلُّب والتصرف، معدة لذلك على أي صفة كانت[١].

يقول السرخسي: «وما كان من الدراهم والدنانير والذهب والفضة تبرًا مكسورًا أو حليًّا مصوغًا أو حلية سيف أو منطقة أو غير ذلك؛ ففي جميعه الزكاة إذا بلغ الذهب عشرين مثقالًا، أو من الفضة مائتي درهم، نوى به التجارة أو لم ينو، والأصل فيه قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٢]، والكنز: اسم لمال مدفون لا يراد به التجارة، وقد ألحق الله الوعيد بمانعي الزكاة منها، فذلك دليلٌ على وجوب الزكاة فيها بدون نية التجارة، ثم سائر الأموال مخلوقةٌ للابتذال والانتفاع بأعيانها، فلا تصير معدَّة للنماء إلا بفعل من العباد من إسامة أو تجارة، وأما الذهب والفضة فخُلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف، فكانت معدة للنماء على أي صفة كانت فتجب الزكاة فيها»[٣].

٤- وجوب الزكاة في عروض التجارة، سواء ربح أم لم يربح، حثًّا لصاحبه على بذل المزيد من الجهد في تثميره[٤]؛ حتى لا يتآكل ماله سنة بعد سنة بالزكاة، وتنمية المال أحد أهم وسائل حفظه؛ لأن العقل قاضٍ بأن المال النامي يظل في ازدياد وقوة متواصلة، والعكس صحيح[٥].

٥- وجوب زكاة الحلي عند الحنفية، تغليبًا لصفة كونها أثمانًا مقصودًا منها المعاملة، والأصل في الأثمان -كما سبق- النماء ووجوب الزكاة فيها؛ منعًا للاكتناز المعطل لمنافع المال[٦].

٦- وجوب إخراج الزكاة على الفور؛ درءًا لمفسدة الهلاك عن المال بمخالطة الزكاة له.

يقول البغوي: «قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تخالط الصدقة مالًا إلا أهلكته**»[٧] حثٌّ على تعجيل الزكاة وأدائها قبل أن تختلط بماله، فتذهب به»[٨].

٧- عدم وجوب الزكاة في الدين المؤجل لسنين إلا مرَّة واحدة حال قبضه عند المالكية؛

---

(١) المبسوط (٢/ ١٨٤).
(٢) الآية (٣٤) من سورة التوبة.
(٣) المبسوط (٢/ ١٩١).
(٤) المرجع السابق.
(٥) بحث: أثر شرعة الزكاة في حفظ المال (ص٣٤).
(٦) انظر: المبسوط (٢/ ١٩١)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٢).
(٧) أخرجه الشافعي في مسنده (٧٤٩)، وضعفه الألباني [انظر: ضعيف الجامع الصغير (ص: ٧٣١)].
(٨) شرح السنة للبغوي (٥/ ٤٨٢)، وانظر: الشافي في شرح مسند الشافعي (٢/ ١٦٢).

حفظًا لمال المزكي من الاستهلاك؛ لأنه لو أوجبت فيه الزكاة كل عام وهو بيد غيره، نماؤه له؛ لأدى ذلك إلى أن تستهلكه الزكاة[١].

٨- أنه لا يجوز لمن هو قادر على الكسب والعمل أخذ الزكاة عند الشافعية؛ حفظًا لمال مجموع الأمة، بحثه على العمل والاكتساب وتنمية المال[٢]، فلو أعطي من الزكاة لخشي تكاسله عن العمل، وفي ذلك تضييعٌ وهدرٌ للأموال والقدرات.

٩- عدم إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند الحنفية؛ حفظًا لماله بدرء مفسدة هلاكه وفنائه، فلو قلنا بإيجاب الزكاة عليه لأدى ذلك إلى فناء ماله وهلاكه، وذلك مناقض لمقصد حفظ المال[٣].

ونوقش: بأن الضياع إنما يحصل بعدم إخراج الزكاة؛ فإخراجها فيه مصلحة دنيوية وأخروية، أما الأخروية فظاهرٌ بالثواب، وأما الدنيوية فمنه ما يرجع إلى الدين بصلاح قلبه وبدنه وتوطن نفسه على ذلك، واطمئنانها إليه، ومنه ما يرجع إلى الدنيا؛ لأنه قد يكون ببركة إخراجها يحفظ الله ما بقي[٤].

١٠- أنه لا تجب الزَّكاة في أصول المستغلات[٥]؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى استهلاك مال المزكي بإخراجه كل عام؛ وذلك مناقض لمقصد الشريعة في حفظ المال.

١١- أن من ادَّان في تبذيرٍ؛ كرجل بذَّر في الشَّهوات واللذَّات، وأسرف في الصِّلات والهبات لا في بر ولا تقوى، فهذا لا يعطى من سهم الغارمين، وله ما يقدر على قضاء دينه منه من ناض أو عقار؛ لأنه ممنوع من التَّبذير، فلَأن يعود تبذيره على ماله أولى من أن يعود على مال الصدقات[٦].

---

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٤).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٠)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤١١).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥).

(٤) انظر: فتاوى السبكي (١/ ٢٠٠).

(٥) يراد بالمستغلات: الأموالُ التي لم تُعدَّ للبيع ولم تُتَّخذ للتجارة بأعيانها، وإنما أُعِدَّت للنَّماء، وأخذ منافعها وثمرتها، ببيع ما يحصُل منه من نتاج أو كِراءٍ [انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٢/ ٨٣)].

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٨).

المبحث السادس

حفظ العقول[١]

بيان المقصد:

العقل هو: «آلة الفهم، وحامل الأمانة، ومحل الخطاب والتكليف، وملاك أمور الدنيا، وأشرف صفات الإنسان»[٢]. وقد عُنِيت الشريعة به عناية عظيمة، وعدَّت حفظه من الضرورات الخمس -التي لا تخلو منها أي شريعة من الشرائع-، وجعلَته شرطًا في التكليف فهمًا وتنزيلًا، ومناطًا في التعامل مع أحوال النفس والكون، وأمرت الإنسان بالتفكير والتدبير والتأمل، وميَّزته بذلك عن كثير من المخلوقات، كما أثنى جَلَّجَلَالُهُ على أصحاب العقول السليمة من المجتهدين والمفكرين والمتدبرين، فكلُّ ذلك دليل على المكانة الجليلة التي يتبوؤها العقل في الإسلام[٣].

ومعنى حفظ العقل كما ذكر ابن عاشور: «حفظُ عقول الناس من أن يدخل عليها خلل؛ لأن دخول الخلل على العقل مؤدٍّ إلى فساد عظيم من عدم انضباط التصرف، فدخول الخلل على عقل الفرد مفضٍ إلى فساد جزئي، ودخوله على عقول الجماعات وعموم الأمة أعظم»[٤].

ونجد أن هذا البيان قد اقتصر على حفظ العقل من ناحية العدم، وذلك بدرء الاختلال الواقع أو المتوقع عن العقل.

ولكن انطلاقًا من أن حفظ المصالح يكون بمراعاتها من جانب الوجود ومن جانب العدم[٥] فإننا نقول: حفظ العقل من ناحية الوجود يكون بتحقُّق وجود العقل وزيادته وتنميته وتقوية مداركه وجلب مصالحه[٦].

---

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٧٤)، روضة الناظر (١/ ٤٨١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٤)، الفروق، للقرافي (٤/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ٢٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٢٦٦)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٣)، التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٣٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٢٩).

(٢) شفاء الغليل (ص١٦٠).

(٣) انظر: علم المقاصد الشرعية، د. نور الدين الخادمي (ص: ٧٢).

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٣٨).

(٥) انظر: الموافقات (٢/ ١٨).

(٦) انظر: المرجع السابق، ومعلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٦٤١/ ٣).

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن اعتبار العقل في التشريع يتسع لعناصر رئيسة ثلاثة هي:

١- **تنمية العقل**: وذلك بجعله في أحسن حالاته الممكنة، سواء من حيث قدرته على التفكير العلمي أو من حيث تدريب الملكة العقلية، أو من حيث تغذية العقل بالمعارف والمهارات، إلى غير ذلك مما يجعله أكثر قدرة على تأدية وظائفه.

٢- **حفظ العقل**: وذلك بالمحافظة على سلامة الحواس والجهاز العصبي والمخ، والمحافظة على قدرات العقل على تأدية وظائفه.

٣- **إعمال العقل**: وذلك بتفعيله وتشغيله، ومن أبرز وسائل ذلك العبادات العقلية، كالتفكر والتدبر والتبصر والاعتبار[١].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

تحقق الزكاة مقصد حفظ العقل لأفراد الأمة وجماعتها وجودًا وعدمًا:

فأما حفظ العقل وجودًا: فإن المزكي يُكسِبه أداءُ الزكاة رجاحةَ العقل والاتّصاف بالحكمة، حيث عقَّب الله عَزَّوَجَلَّ آيات الإنفاق بذكر الحكمة، يقول ابن عاشور في تفسير قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾[٢]: «هذه الجملة اعتراض وتذييلٌ لما تضمنته آيات الإنفاق من المواعظ والآداب، وتلبس الأخلاق الكريمة؛ **بما يُكسب العاملين به: رجاحة العقل واستقامة العمل**»[٣].

كما يتحقق نماء العقل والعلم وحلول البركة فيه من وجه آخر، وهو: النماء والتطهير والتزكية الشاملة التي تحصل لصاحبها بإخراجه للزكاة، فتحل البركة في جميع شؤونه وأموره[٤]، وذلك عام يشمل العقل.

وأما مستحق الزكاة: فإن حفظ العقل يتحقق له من جهة تنميته وتزكيته بالعلوم والمعارف؛ إما بصورة مباشرة بدفعها إلى طلاب العلم؛ إعانةً لهم على طلبه وتقويةً لهم، وإما بصورة غير مباشرة؛ بسد حاجات الفقراء الضرورية -والتي قد تستولي على عقولهم وأوقاتهم-، مما يدفع بهم إلى طلب العلم وتنمية عقولهم وتغذيتها بالعلوم والمعارف؛ لأن تنمية العقل وتغذيته بالمعارف والعلوم لا يتأتّى في الغالب، والمرء فقير لا يجد ما يسد حاجته، فالزكاة تعين على سد تلك الحاجات.

وأما مجموع الأمة: فإنه بتنمية عقل أفرادها ينتشر العلم والوعي والمعرفة في المجتمع، ويرتفع الجهل والكسل اللذان هما أساس كل تخلف وبلاء اقتصادي يحلُّ بالأمم، فإذا كفيت

---

(١) انظر: نحو تفعيل مقاصد الشريعة الإسلامية، د. جمال عطية، (ص١٣٦-١٣٧).

(٢) التحرير والتنوير (٣/ ٦٠). (٣) الآية (٢٦٩) من سورة البقرة.

(٤) انظر: مناهج التحصيل شرح المدونة (٢/ ١٧٩).

الحاجـات وعاش المجتمع رخاء معرفيًّا اقتصاديًّا، ألقى ذلك بظلاله على قوة الدولة بانتشـار العلم والعلماء.

ومن جهة أخرى، فإن المتأمل لتشـريعات الزكاة يجدها تدفع الإنسـان في اتجاه إعمال عقله وتفعيلـه، ولـذا راعى العلماء معنى القدرة على الكسـب والعمل في مسـتحق الـزكاة إذا كان فقيرًا، فلـم يجـز جماعة منهم الإعطاء من الزكاة للكسـوب القـادر على العمل، وفي ذلك تشـجيع وحث على إعمال العقل وتنميته[١]. ولذا اعتبر أهل العلم **القدرة على الكسـب نوعًا من أنواع الغنى**، يقول الشـافعي: «ولا فقير اسـتغنى بكسـبه؛ لأنه أحد الغناءين،.. فالغنى الأول الغنى بالمال الذي لا يضر معه ترك الكسب ويزيد فيه الكسب، هو الغنى الأعظم، والغنى الثاني: الغنى بالكسب»[٢].

وأما من ناحية حفظ العقل عدمًا: فالزكاة تدرأُ مفاسـد الجهل وذهاب العقل -وهي مفاسـد كثيـرة لا تُعد ولا تحصى- فبسـد الحاجـات الضرورية للفقراء والتفاتهم إلـى تنمية عقولهم؛ يرتفع الجهل والاتباع الأعمى المعطل للعقل عن أفراد الأمة وجماعاتها، وتحل المشكلات المتسببة عنه.

ومما تسـهم الزكاة في درئه: ما ذكره الفقهاء من أسـباب ذهاب العقل حسًّـا، ومثلوا لحفظه بالحد عليها[٣]؛ كشرب الخمر، فهي تسهم في منع هذه المفسدات قبل وقوعها بدرء السبل المفضية إليهـا، وعلـى رأس تلك السـبل: الفقـر والحاجة، والزكاة من أعظـم مقاصدها: درءُ ذلك كله بسـد حاجات المحتاجين.

أدلة المقصد:

١- قولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّـمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْـلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[٤]، وقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَـا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِـنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ﴾[٥]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْـمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٦].

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٠)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤١١).

(٢) الأم للشافعي (٢/ ٨٠).

(٣) انظـر: المسـتصفى (ص: ١٧٤)، الإحـكام فـي أصـول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٧٢)، شـرح مختصـر الروضة (٣/ ٢٠٩).

(٤) الآية (١٩٠-١٩١) من سورة آل عمران.

(٥) الآية (١٧٩) من سورة الأعراف.

(٦) الآية (٢٢) من سورة الأنفال.

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ مدح الذين يُعملون عقولهم بالتفكر والتدبر، وذمَّ الذين يعطلونها بالتقليد الأعمى والإعراض عن آيات الله، فدل ذلك على عناية الشريعة بحفظ العقل وإعماله، والزكاة تعين على ذلك بسد الحاجات ورفع الجهل ونشر العلم.

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[(١)]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[(٢)]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن الله أثنى على العلماء وبين شرفهم ومقامهم، ومن مقتضيات العلم إعمال العقل وتنميته، فلا حياة للعقل بدون علم، ولا يمكن تحصيل العلم من دون العقل، والزكاة تجمع بين حفظ العقل والإعانة على العلم.

٣- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**طَلَبُ العلمِ فريضةٌ على كل مسلم**»[(٤)]، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنةِ**»[(٥)]، وقوله: «**ما من خارجٍ يخرج من بيتِه يطلبُ العلمَ إلا وضعتْ له الملائكةُ أجنحتَها رضًا بما يصنَعُ**»[(٦)].

وجه الدلالة: أن الأحاديث حضَّت على طلب العلم، وبيَّنت شرف أهله وحمَلته، فطلب العلم وتحصيله من أعظم طرق الحفاظ على العقل وصونه من آفة الجهل التي تعطل عمل العقل، والزكاة تشجع على رفعه، وتصرف في بعض مصارفها إلى ما يعين العلم وأهله.

٤- في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَن شرِب الخمرَ في الدنيا لم يشرَبْها في الآخرةِ إلا أن يتوبَ**»[(٧)]، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كل مسكرٍ خمرٌ، وكل مسكرٍ حرامٌ**»[(٨)].

---

(١) الآية (٢٨) من سورة فاطر.

(٢) الآية (١١) من سورة المجادلة.

(٣) الآية (١٨) من سورة آل عمران.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في تخريج مشكلة الفقر (ص:٤٨).

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٦) أخرجه أحمد (١٨٠٩٣)، وقال عنه الألباني: حسن صحيح [التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/ ٢٠١)].

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٥٧٥)؛ ومسلم رقم: (٢٠٠٣/ ٧٦-٧٨) واللفظ له، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٨) أخرجه مسلم (٢٠٠٣/ ٧٣) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وجه الدلالة: أن الشريعة جاءت بتحريم كل ما يؤدي إلى فوات العقل وإضعافه، والزكاة تدرأ ذلك بسد الذريعة إليه، وذلك برفع الفقر المؤدي إلى انتشار المسكرات والمخدرات، ونشر العلم بالإعانة عليه، والعلم يرفع عن العقل حُجُب المعصية، والداعي إليها.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن من اشتغل بعلمٍ، والكسبُ يمنعه؛ حلَّت له الزكاة وإن كان قادرًا عليه عند بعض الشافعية؛ لأنَّ تحصيل العلم فرض كفاية، واشترطَ آخرون أن يكون نجيبًا يرجى تفقُّهه ونفع المسلمين بعلمه، وفي ذلك تحقيق لمقصد الشريعة في حفظ العقل وتنميته[١].

٢- يجوز الإعطاء من الزكاة لطالب العلم حتى يشتري بها كتبًا، وممن اختار هذا الرأي ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن في إعطائه لها نصرة للدين وتنمية لعقله وعلمه. يقول ابن مفلح: «وسئل شيخنا عمن ليس معه ما يشتري كتبًا يشتغل فيها، فقال: يجوز أخذه منها ما يشتري له به منها ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه ودنياه»[٢].

٣- شمول مصرف (وفي سبيل الله) للعلماء، فيجوز إعطاء الزكاة للعالم ولو كان غنيًّا في قول عند المالكية[٣]؛ لأن في إيتائها إياه إعانة له وتقوية على ما يقوم به من عمل جليل في حفظ عقول المسلمين، وتنميتها، وتزكيتها.

يقول القنوجي: «ومن جملة سبيل الله: الصَّرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية، فإن لهم في مال الله نصيبًا، سواء كانوا أغنياء أو فقراء، بل الصَّرف في هذه الجهة من أهم الأمور؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء، وحملة الدين، وبهم تُحفظ بيضة الإسلام وشريعة سيد الأنام، وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون إليه مع زيادات كثيرة يتفوَّضون بها في قضاء حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم، والأمر في ذلك مشهور، ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم، ومن جملة هذه الأموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة: الزكاة»[٤].

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩١)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٧٥).

(٢) الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٢٩٧)

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).

(٤) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/ ٢٠٧).

٤- منع الإعطاء من الزكاة للقادر على الكسب عند الشافعية[١]؛ لأنه مستديم القدرة على كفايته، فوجب أن تحرم عليه الزكاة؛ درءًا لمفسدة الكسل وفساد العقل المتوقعة من إعطائه من الزكاة.

٥- أن الشريعة قد جعلت من مصارف الزكاة العبيد والأرقاء ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[٢]؛ ومن المصالح التي تتحقق بإعتاقه من مال الزكاة حفظ عقله وتنميته؛ لأن في الرقّ والعبودية إضعافًا لعقل الإنسان وقدراته.

٦- جواز الإعطاء من الزكاة لمبتدئ السفر المباح عند الشافعية[٣]، ويشمل ذلك المسافرين في طلب العلم؛ لأن في سفرهم تنمية لعقولهم، وإعانة للإسلام والمسلمين.

(١) الحاوي الكبير (٨/ ٤٩١).

(٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤).

المبحث السابع

حفظ النسل والعرض[١]

النَّسلُ والعِرْض من الضروريات الجليلة التي حرصت الشريعة على حفظها أشدَّ الحرص، فجعلت حفظهما من المقاصد الخمس الكبرى، وشرعت من الأحكام ما يضمن صونها وجودًا وعدمًا. وهذا المبحث يجلي مكانة تشريع الزكاة في تحقيق ذلك.

وقد اتَّفق أهل العلم على عدِّ مقصد حفظ النسل من الضروريات، ولكن اختلفوا في مقصد حفظ الأعراض هل هو من الضروريات أم لا؟ فذهب جماعة إلى عدّه من الضروريات، يقول تاج الدين السبكي: «والضروري: حفظ الدين فالنفس فالعقل فالنسب فالمال والعرض»[٢].

ودأب آخرون كالغزالي[٣]، والآمدي[٤]، والشاطبي[٥]، وابن عاشور[٦] على عدم ذكره في الضروريات. يقول الشاطبي: «ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل»[٧]. ويقول ابن عاشور: «وأما حفظ العرض في الضروري فليس بصحيح، والصواب: أنه من قبيل الحاجي، وأن الذي حمل بعض العلماء مثل تاج الدين السبكي في جمع الجوامع على عَدِّه في الضروري هو ما رآه من ورود حد القذف في الشريعة، ونحن لا نلتزم الملازمة بين الضروري وبين ما في تفويته حد؛ ولذلك لم يعده الغزالي وابن الحاجب ضروريًّا»[٨].

وتشريع الزكاة قد جاء لحفظهما جميعًا، فيتحقق بها مقصد حفظ النسل، وحفظ الأعراض.

---

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٧٤)، روضة الناظر (١/ ٤٨١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٧٤)، الفروق، للقرافي (٤/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ٢٠)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ٢٦٦)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٣)، التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٣٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٢٩).

(٢) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٣/ ٢٩١).

(٣) انظر: المستصفى (ص ١٧٤).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٧٤).

(٥) انظر: الموافقات (٢/ ٢٠).

(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٤٠).

(٧) الموافقات (٢/ ٢٠).

(٨) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٤٠).

بيان المقصد:

يُقصد بحفظ النسل: حفظ الأنساب من التعطيل، وحفظ انتساب النسل إلى أصله[١].

والحفاظ على النسل وفق هذا المعنى هو من مقتضيات استقامة الحياة واستمرارها؛ إذ به تتحقق عمارة الأرض ونهضتها ونموها وازدهارها، وبه تعزز الأمم قوتها، وتحمي حقوقها، وتصون أعراضها وأموالها، وبه تستمرُّ الحياة وتدوم وتبقى، ولذا يقول الشاطبي: «ولو عدم النَّسل لم يكن في العادة بقاء»[٢].

ومن أجل ذلك اعتُبر الحِفاظ على النسل أحد المصالح الخمس الضرورية في الشريعة الإسلامية؛ لأن ضياعه يعني تناقص النوع الإنساني، ومن ثَمَّ فناؤه وانقراضه.

والنَّسل المعتبَر شرعًا هو النَّاشئ عن اتّصال الزوجين بواسطة عقدة النكاح المتقدمة، المنتفي عنها الشَّك في النسب[٣]، وقد شرع الشارع الحكيم النكاحَ لتحقيق مقصد حفظ النسل، فهو السبيل لامتداد النسل البشري وبقائه ودوامه واستمراره.

ولذا كان المقصد الأصليُّ للنكاح هو حفظ النسل، يقول الرازي: «واعلم أن لله تعالى في إيجاد حبّ الزوجة والولد في قلب الإنسان حكمة بالغة، فإنه لولا هذا الحبّ لما حصل التوالد والتناسل، ولأدَّى ذلك إلى انقطاع النسل، وهذه المحبة كأنها حالة غريزية، ولذلك فإنها حاصلة لجميع الحيوانات، والحكمة فيه ما ذكرنا من بقاء النسل»[٤].

ويقول الشاطبي: «الشارع قصد بالنكاحِ التناسلَ أولًا، ثم يتبعه اتخاذ السكن، ومصاهرة أهل المرأة لشرفهم أو دينهم أو نحو ذلك، أو الخدمة، أو القيام على مصالحه، أو التمتع بما أحل الله من النساء، أو التجمل بمال المرأة، أو الرغبة في جمالها، أو الغبطة بدينها، أو التعفف عما حرم الله، أو نحو ذلك حسب ما دلت عليه الشريعة»[٥].

هذا، وإن الشارع عَزَّوَجَلَّ قصد الحفاظ على النسل من جانبين:

من جانب الوجود: وهو ما به يتحقق وجود النسل وزيادته وتنميته، وجلب المصالح المتعلقة به، ويتمثل هذا بالزواج ومكملاته، كحسن المعاشرة، وكفاءة الزوج، وحضانة الأولاد، وجميع الأحكام الشرعية الأخرى التي نظمت عقد الزواج.

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٢٣٩)، بتصرف يسير. (٢) الموافقات (٢/ ٣٢).

(٣) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٣٦).

(٤) مفاتيح الغيب (٧/ ١٦٢).

(٥) الموافقات (١/ ٣٨٣).

ومن جانب العدم: وهو ما به يمنع تعطيل النسل وإفساده بعد وجوده، من خلال درء المفاسد التي يمكن أن تتعلق به؛ كتحريم الزنا ومنع قتل الأولاد ووأد البنات وتحريم الإجهاض[١].

وأما حفظ العِرض فقد عرَّفه ابن عاشور بأنه: «حفظ أعراض الناس من الاعتداء عليها»[٢].

والمقصود بالعِرض هنا: العرض بمفهومه العام، فيشمل كلَّ ما يُمدح به الإنسان أو يذم، يقول ابن الأثير في تعريف العِرض: «موضع المدح والذمّ من الإنسان، سواء كان في نفسه أو في سلفه، أو من يلزمه أمره. وقيل: هو جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه، ويحامي عنه أن ينتقص ويثلب»[٣].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

تسهم فريضة الزكاة بشكل بين وجلي في حفظ النسل وحفظ الأعراض.

فأما حفظ النسل وجودًا فإن الزكاة -بكونها سدًّا لخلة الفقراء- معينة لهم على الزواج؛ إذ إنَّ من أهم أسباب تأخُّره: انعدام قدرة الزوج المالية على القيام بأعباء الزواج والأسرة، فتصبح الحاجة حينئذ معطِّلًا للزواج الذي به يحصل حفظ النسل.

كما أن الزكاة تعين على استمرار الزواج وديمومته، فمن أسباب انهدام الأسر ووقوع الطلاق المؤثر في انقطاع النسل: قلة ذات يد الزوج ونقصان قدرته، وبكفايته حاجتَه من الزكاة يُعان على النفقة على عياله وأسرته، مما يسهم في استقرار الزواج.

وقد اعتبر كثير من الفقهاء المال واليسار في الكفاءة في النكاح[٤]؛ بأن يكون الزوج مالكًا للمهر وللنفقة أو قادرًا على التكسب[٥]؛ لأن المهر بدل البُضع فلا بد من إيفائه، وبالنفقة قِوام الازدواج ودوامه[٦]، ولأن على المرأة ضررًا في إعسار زوجها؛ لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها، كما أن ذلك معدود نقصًا في عرف الناس، يتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب وأبلغ[٧].

---

(١) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٦٥٢/ ٣).

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٤٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٢٠٩).

(٤) انظر: البناية شرح الهداية (٥/ ١١٦)، الحاوي الكبير (٩/ ١٠٦)، المغني لابن قدامة (٧/ ٣٧).

(٥) انظر: البناية شرح الهداية (٥/ ١١٦)، والمالكية لا يعتبرون اليسار في الكفاءة ولكن يرون للأم حقًّا أن ترفع للقاضي خصومة في ذلك إن لم يعتبرها الأب في تزويج ابنتها الموسرة، لينظر القاضي في الأصوب. انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٢/ ٢٤٩).

(٦) انظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٣/ ٣٠٠)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٣/ ٢١).

(٧) انظر: المغني لابن قدامة (٧/ ٣٧).

وأما حفظ النسل عدمًا فإن الزكاة تدرأ الحاجة التي هي أهم داعٍ إلى قتل النسل والإضرار به؛ فكثير من الناس يقدم على الإجهاض أو قتل الأولاد أو تحديد النسل بداعي الفقر والحاجة وعدم القدرة على الإنفاق وكفاية الحاجات، فجاءت فريضة الزكاة دارئة لهذه المفسدة سواءً كانت واقعة أو متوقعة.

ومن ناحية أخرى، فإن الزكاة تدفع مفسدة الزنا وتقللها، فإن الزنا هو أشد الفواحش ضررًا بالنسل؛ إذ إنه يؤدي إلى اختلاط الأنساب وضياعها، ولذا زجرت الشريعة عنه بتشريع حد الزنا -والذي يمثل أهل العلم لهذا المقصد به- فهو يحفظ النسل من ناحية العدم[١]، وإذا تأملنا في تشريع الزكاة وجدناها حافظة له كذلك، وذلك أن بعض النساء قد تضطر إلى الزنا والبغاء اضطرارًا؛ لأجل فقرها، فتعمل في البغاء لسد حاجتها، وكسب معيشتها، فتأتي الزكاة لتدرأ المفسدة قبل وقوعها بسد حاجات الفقراء وسدًّا لذريعة الوقوع في الفواحش المفسدة للأنساب.

وأما حفظ الأعراض فإن الزكاة تحفظ على الناس أعراضهم حتى ما كان منها على سبيل التحسيني، فتدفع مفسدة ذل الاضطرار لسؤال الناس، بأن كانت حقًّا ماليًّا متقررًا في مال الأغنياء للفقراء، فلا يحتاج الفقير والمحتاج أن يريق ماء وجهه، ويذل نفسه بالسؤال، بل حفِظ الله له عرضه، فتكفَّل له بحقه من مال الأغنياء وافيًا غير منقوص، ودون حاجة للذل والسؤال.

وأما الغني فإن الله حفظ عرضه كذلك عبر الزكاة؛ فلا ينقص جاهه برده للسائلين.

وفي بيان ذلك يقول الغزالي: «في السؤال إذلالُ السائل نفسه لغير الله تعالى، وليس للمؤمن أن يذلَّ نفسه لغير الله، بل عليه أن يذلَّ نفسه لمولاه، فإن فيه عزّه، فأما سائر الخلق فإنهم عِبادٌ أمثاله، فلا ينبغي أن يذلَّ لهم إلا لضرورة، وفي السؤال ذلٌّ للسائل بالإضافة إلى المسؤول.

ولا ينفك عن إيذاء المسؤول غالبًا؛ لأنه ربما لا تسمح نفسه بالبذل عن طيب قلب منه، وإن بذل حياء من السائل أو رياء فهو حرامٌ على الآخذ، وإن منع ربما استحيا وتأذَّى في نفسه بالمنع؛ إذ يرى نفسه في صورة البخلاء، ففي البذل نقصان ماله وفي المنع نقصان جاهه، وكلاهما مؤذيان، والسائل هو السبب في الإيذاء، والإيذاء حرام إلا بضرورة»[٢].

ويقول الرَّملي: «المزكي لا منَّة له على الفقير؛ لأنه إنما دفع له ما أوجبه الشرع عليه؛ فأشبه الديون»[٣]. فإذًا لم يعتبر الإسلام الزكاة إحسانًا مُذلاً، بل جعلها حقًّا واجبًا على الأغنياء يقبضها ولي الأمر بالنيابة عن الفقراء، ويوزعها عليهم بمقدار حاجته، ولقد همَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عام وفاته أن يمر على الأقاليم بنفسه ليوزع على الفقراء حقوقهم في بيت المال غير الزكاة، كل له عطاء بمقدار

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ٢٠٩). (٢) إحياء علوم الدين (٤/ ٢١٠).

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٧/ ٢١٩).

بلائه وعنائه في الإسلام[١].

ومن وجوه حفظ أعراض المسلمين بالزكاة: مصرف (في سبيل الله)، وأولى من يشملهم المصرف: الغزاة في سبيل الله، ومما لا شك فيه أن من أعظم ما تُحقن به دماء المسلمين وتُحفظ به أعراضهم: الجهاد في سبيل الله تعالى، فجاءت الزكاة داعمًا عظيمًا، ومصدرًا تمويليًّا جليلًا لمَن هم في سبيل الله.

ومن أوجه حفظ الزكاة لأعراض المسلمين: مصرف (ابن السبيل) لأن ابن السبيل يكون منقطعًا عن أهله لا زاد معه، ففرض الله له حقًّا معلوما في الزكاة؛ صيانة لكرامته من أن يمدّ يده إلى غيره من الناس، أو أن يستشعر أنه عالة على أحد.. الأمر الذي عافاه الله منه؛ إذ جعل إلى (بيت المال) كفالة هذا الإنسان، والبرّ به، والإحسان إليه[٢].

وكذا مصرف (العاملين)، فالعامل إنما يعمل على جمع الصدقة لصالح الدولة، فهو يجمع الصدقات ويعطيها للحاكم أو الوالي الذي يوزعها، وفي هذا مصلحة لمجتمع المسلمين كله، خصوصًا إن كانت الصدقة توزع من بيت المال، فلا يتعالى أحد على أحد، وفي هذا حفظ لكرامة المؤمنين؛ لأن من يأخذ من غير بيت المال سيعاني من انكسار يده السُّفْلى.

ومن يعطي لغير بيت المال قد يكون في عطائه لون من تعالي صاحب اليد العليا، وكذلك فإن أولاد الفقير لن يروا أباهم وهو ذاهب إلى رجل غني ليأخذ منه الصدقة، ويُصَاب بالذلة والانكسار، ولا يرى أولاد الغني هذا الفقير وهو يأتي إلى أبيهم ليأخذ منه الصدقة؛ فَيتعالَوْنَ على أبناء الفقير، فإن أخذ الفقراء الصدقة من بيت المال فيه صيانة لكرامة الجميع.

ومن وجوه حفظه كذلك: حفظ أعراض المسلمين بدرء مفسدة الزنا، إذ إن الزنا من أشد ما يفسد أعراض المسلمين ويوقع فيها الاضطراب والاختلاط، فبسد حاجة المرأة الفقيرة تنتفي حاجتها إلى الخروج والاختلاط الكثير بالأجانب لطلب الرزق، والذي قد يكون ذريعة إلى الزنا أو الاغتصاب، كما أنه بسد حاجتها تدفع مفسدة النساء اللاتي يدفعهن الفقر إلى التكسب بالزنا، والعياذ بالله.

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾[٤].

---

(١) انظر: شريعة القرآن من دلائل إعجازه، محمد أبو زهرة (ص: ١٤).

(٢) انظر: التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (٥/ ٨١٨).

(٣) الآية (١٥١) من سورة الأنعام. (٤) الآية (٣١) من سورة الإسراء.

وجـه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ نهى عن قتل الأولاد خشـية الإملاق، والإملاق: هو الفقر، فدل ذلك على أن الفقر والحاجة داع إلى قتل الأولاد، وفي ذلك تعطيل للنسل، فجاءت الشريعة بالنهي عـن ذلك، وعالجت الفقر المؤدي إلى ذلك بفرض الـزكاة حقًّا يؤخذ من الأغنياء فيرد على الفقراء تُقضى به حاجاتهم.

يقـول القرطبـي: «الإملاق: الفقـر: أي لا تئدوا بناتِكم خشـية العيلة، فإنـي رازقكم وإياهم، وقد كان منهم من يفعل ذلك بالإناث والذكور خشية الفقر، كما هو ظاهر الآية، أملق أي: افتقر»[(١)].

ويقـول ابن عاشـور: «لأنهم كانوا يئـدون بناتهم؛ إما للعجز عن القيام بهن، وإمـا لتوقُّع ذلك، وذكر البخاري أن أسماء بنت أبي بكر قالت: كان زيد بن عمرو بن نفيل يحيي الموءودة، يقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته: لا تقتلها، أنا أكفيك مؤونتها، فيأخذها، فإذا ترعرعت قال لأبيها: إن شئت دفعتها إليك، وإن شئت كفيتك مؤونتها[(٢)]»[(٣)].

٢- النصـوص التي حضَّت على النكاح ورغَّبت فيه، كقولـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾[(٤)]، وقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يا معشـرَ الشبابِ، مَنِ استطاعَ مِنكُمُ الباءةَ فلْيتزوَّجْ؛ فإنه أغضُّ للبَصَرِ وأحصَنُ للفَرْجِ، ومَن لم يستطِعْ فعليه بالصومِ**»[(٥)].

و«المراد هنا بالباءة: مُؤَن النكاح، سُـميت باسم ما يلازمها، وتقديره: مَن استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج»[(٦)].

وقال الغزالي في بيان فوائد النكاح: «الفائدة الأولى: الولد، وهو الأصل، وله وضع النكاح، والمقصود: إبقاء النسل، وألا يخلو العالم عن جنس الإنس»[(٧)].

وجه الدلالة: أن الشريعة جاءت بالحضِّ على النكاح والترغيب فيه، والمقصد الأصلي منه: حفظ النسل وتنميته، والزكاة تعين الراغب فيه بسدِّ حاجته حتى يستطيع الباءة ومؤن النكاح، فتدفعه للزواج، فيكثر النسل ويحفظ.

٣- قولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَـٰتِكُـمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًـا لِّتَبْتَغُواْ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[(٨)].

---

(١) تفسير القرطبي (٧/ ١٣٢).
(٢) أخرجه البخاري (٣٨٢٨).
(٣) التحرير والتنوير (٨-أ/ ١٠٠).
(٤) الآية (٣٢) من سورة النور.
(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٠٦٦) من حديث عبد الرحمن بن يزيد، وأخرجه مسلم (١٤٠٠).
(٦) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٧٣).
(٧) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٤).
(٨) الآية (٣٣) من سورة النور.

«والبغاء مصدر: باغت الجارية، إذا تعاطت الزنى بالأجر حرفة لها، فالبغاء: الزنى بأجرة»[١].

يقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير هذه الآية: «كانوا في الجاهلية يُكرهون إماءهم على الزنا، يأخذون أجورهن، فقال الله: لا تكرهوهنَّ على الزنا من أجل المنالة في الدنيا»[٢].

وجه الدلالة: أن الزنا والبغاء من أسباب اختلاط الأنساب وضياع النسل، فجاءت الشريعة بسد الذرائع المفضية إليه، ومن تلك الذرائع: التكسب المالي به، فكانت الزكاة سدًّا لتلك الذريعة بكفاية حاجات الفقراء والمحتاجين، فلا يضطر أحد إلى التكسب بالزنا.

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[٣].

يقول الرازي: «الزنا اشتمل على أنواع من المفاسد، أولها: اختلاط الأنساب واشتباهها، فلا يعرف الإنسان أن الولد الذي أتت به الزانية أهو منه أو من غيره، فلا يقوم بتربيته ولا يستمر في تعهده، وذلك يوجب ضياع الأولاد، وذلك يوجب انقطاع النسل وخراب العالم»[٤].

ويقول ابن الهمام: «المزاحمة على الأبضاع تفضي إلى اختلاط الأنساب، المفضي إلى انقطاع التعهد من الآباء، المفضي إلى انقطاع النسل، وارتفاع النوع الإنساني من الوجود»[٥].

وجه الدلالة: أن الزنا من أخطر الأفعال التي تتهدد مصلحة النسل، ومن الذرائع المفضية إليه: عدم القدرة على قضاء الشهوة بما أحل الله من النكاح لعدم القدرة عليه، فجاءت الزكاة سادَّة للحاجات، معينة على الزواج الذي تُدرأ به مفسدة الزنا وخراب النسل والعالَم.

٥- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[٦].

وجه الدلالة: أنه عَزَّوَجَلَّ قد حضَّ على مكاتبة العبيد، وقد ذهب جمع من أهل العلم -ورجحه الطبري- إلى أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ حثٌّ على إيتائهم من سهمان الصدقة ومصارف الزكاة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾[٧]؛ لأنه أمرٌ من الله جَلَّ جَلَالُهُ بإيتاء المكاتبين من ماله الذي آتى أهل الأموال، وأمر الله فرضٌ على عباده الانتهاء إليه، ما لم يخبرهم أن مراده الندب، والقصد من إيتائهم: إغناؤهم بتمكينهم من الاكتساب بعد تحريرهم، وإعفاف أنفسهم، وتحقيق مقصد الشريعة من بث الحرية في الأمة، وإكثار نسلها[٨].

---

(١) التحرير والتنوير (١٨/ ٢٢٢).
(٢) تفسير الطبري (١٩/ ١٧٥).
(٣) الآية (٣٢) من سورة الإسراء.
(٤) مفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٣٢).
(٥) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ١٤٤).
(٦) الآية (٣٣) من سورة النور.
(٧) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٨) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ١٧٣).

يقول ابن عاشور: «لما ذكر وعد الله من يزوج من العبيد الفقراء بالغنى، وكان من وسائل غناه أن يذهب يكتسب بعمله، وكان ذلك لا يستقل به العبد لأنه في خدمة سيده؛ جعل الله للعبيد حقًّا في الاكتساب لتحرير أنفسهم من الرق، ويكون في ذلك غنى للعبد إن كان من ذوي الأزواج. أمر الله السادة بإجابة من يبتغي الكتابة من عبيدهم؛ تحقيقًا لمقصد الشريعة من بث الحرية في الأمة، ولمقصدها من إكثار النسل في الأمة، ولمقصدها من تزكية الأمة واستقامة دينها»[١].

٦- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**قال رجل:.. لأتصدقنَّ بصدقةٍ، فخرج بصدقتِه فوضعها في يدي زانيةٍ، فأصبحوا يتحدثون: تُصُدق الليلةَ على زانيةٍ، فقال: اللهم لكَ الحمدُ، على زانيةٍ.. فأتي فقيل له:..، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها.. الحديثَ**»[٢].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وأما الزانية فلعلها أن تستعفَّ عن زناها**» دلالة على مقصد من مقاصد الزكاة وهو إعفاف الزانية عن الزنا وحفظ عرضها بإعانتها من مال الله، فإنها إذا أعطيت من الزكاة واستكفت بها امتنعت عن البغاء، وفي ذلك حفظ لعرضها.

٧- قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾[٣].

وجه الدلالة: أن الشريعة جاءت بحفظ أعراض الفقراء والمساكين، فنهت عن المِنة والأذى له بعد إيتائه من الزكاة؛ لأنه حق قرره الله عَزَّ وَجَلَّ له، فلا يجرؤ أحد على الامتنان عليه في حق له تحصله بإيتاء الله له.

وقد استدل جمهور العلماء بهذه الآية على أن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يمنُّ أو يؤذي بها لا تُقبل[٤]. فجعل الله الزكاة حافظًا لأعراض الفقراء والمساكين، فلم يقبلها ممَّن امتنَّ أو آذاهم بها. يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية: «جعل الله توزيع ما يتحصل من هذا المال لإقامة مصالح الناس وكفاية مؤن الضعفاء منهم، فصاروا بذلك ذوي حق في أموال الأغنياء، غير مهينين ولا مهددين بالمنع والقساوة»[٥].

وقد بين الغزالي أصل المن وسببه فقال: «المنُّ له أصل ومغرس، وهو من أحوال القلب وصفاته، ثم يتفرَّع عليه أحوالٌ ظاهرة على اللسان والجوارح، فأصله: أن يرى نفسه محسنًا إليه

---

(١) التحرير والتنوير (١٨/ ٢١٩). (٢) سبق تخريجه ص(١١٦).

(٣) الآية (٢٦٣-٢٦٤) من سورة البقرة.

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٣١١).

(٥) التحرير والتنوير (٣/ ٤٦).

ومنعمًا عليه، وحقُّه: أن يرى الفقير محسنًا إليه بقبول حق الله عَزَّوَجَلَّ منه الذي هو طهرته ونجاته من النار، وأنه لو لم يقبله لبقي مرتهنًا به، فحقه أن يتقلد منه الفقير إذ جعل كفه نائبًا عن الله عَزَّوَجَلَّ في قبض حق الله عَزَّوَجَلَّ»[١]. وهذا أبلغ ما يكون في حفظ أعراض الفقراء والمساكين، باعتبارهم هُم أصحاب المنة على الغني بقبولهم للزكاة وأخذهم لها!

٨- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[٢].

قال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حق المانعين للزكاة في عهده: «والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حقُّ المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقاتلتهم على منعها»[٣].

وجه الدلالة: أن الآية تدلُّ على أنَّ الزَّكاة حقٌّ فرضه المِلك عَزَّوَجَلَّ للمستحقين في أموال الأغنياء فرضًا، فلا وجه لهم للمنة عليهم بإيتائهم إياها، وفي ذلك حفظ لأعراضهم.

كما أن في قصة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دليلًا على مدى عناية الشريعة بأعراض الفقراء والمساكين، وذلك بإسناد جباية الزكاة إلى ولي الأمر، والقتال على منعها، فلا يضطر الفقراء والمساكين إلى الذلة ومطالبة الأغنياء بها، بل هو حق مكفول بقوة الدولة كذلك.

٩- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامةِ: المَنَّانُ الذي لا يعطي شيئًا إلا مِنَّةً، والمُنفِّق سلعته بالحلِفِ الفاجِر، والمُسْبِل إزاره»**[٤].

وجه الدلالة: أن الحديث جاء بالوعيد الشديد للمنَّان الذي يمُنُّ بماله؛ لأن في منَّه مفاسد، منها: الاعتداء على أعراض المحتاجين، فجاءت الشريعة بتحريمه.

١٠- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[٥]. فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن تفسير قوله: ﴿وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ أي: وهم خاشعون خاضعون لا يتكبرون، وقيل: هو حال من فاعل الزكاة. والمراد بالركوع هو المعنى المذكور، أي يضعون الزكاة في مواضعها غير متكبرين على الفقراء ولا مترفعين عليهم[٦].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٦).

(٢) الآية (١٩) من سورة الذاريات.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠)، كلاهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (١٠٦)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الآية (٥٥) من سورة المائدة.

(٦) انظر: فتح القدير للشوكاني (٢/ ٥٩).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- جواز الإعطاء من الزكاة لمن يريد الزواج ولا يجد كفايته، وفي ذلك إعانة له على الزواج، وإعفافًا لنفسه، فيتحقق بذلك مقصد حفظ النسل وجودًا بتكثير سواد الأمة المحمدية، وعدمًا بدرء مفسدة تعطيله واختلاطه بالزنا.

ولذا اعتبر أهل العلم الحاجة إلى النكاح من الحاجات التي يُشرع سدُّها بمال الزكاة، فاعتبروا ما يأخذه الفقير ليتزوج إن لم يكن له زوجة واحتاج إلى النكاح من تمام الكفاية[١]، ونصُّوا على أن الإمام يعطي من الزكاة مهرَ الزَّوجة -**إذا اتَّسع المال**- قال القرافي: «إن اتَّسع المال زاده ثمن العبد ومهر الزوجة»[٢]، وقال الشربيني الشافعي: «وفي فتاوى ابن البرزي: لو كان يكتسب كفايته من مطعم وملبس، ولكنه محتاج إلى النكاح، فله أخذها لينكح؛ لأنه من تمام كفايته»[٣]، وقال ابن قاسم الحنبلي: «ومن تمام الكفاية: ما يأخذه الفقير ليتزوَّج؛ إن لم يكن له زوجة واحتاج إلى النكاح»[٤].

ويقول ابن عثيمين: «لو وجدنا شخصًا يستطيع أن يكتسب للأكل، والشرب، والسكنى، لكنه يحتاج إلى الزواج وليس عنده ما يتزوج به، فهل يجوز أن نزوجه من الزكاة؟

الجواب: نعم يجوز أن نزوجه من الزكاة، ويعطى المهر كاملًا.

فإن قيل: ما وجه كون تزويج الفقير من الزكاة جائزًا ولو كان الذي يعطى إياه كثيرًا؟

قلنا: لأن حاجة الإنسان إلى الزواج ملحة، قد تكون في بعض الأحيان كحاجته إلى الأكل والشرب، ولذلك قال أهل العلم: إنه يجب على مَن تلزمه نفقة شخص أن يزوجه إن كان ماله يتسع لذلك، فيجب على الأب أن يزوج ابنه إذا احتاج الابن للزواج ولم يكن عنده ما يتزوج به»[٥].

وهذا المعنى الذي أشار له الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو من تغليب شائبة النفقة المالية في الزكاة، بجعلها حقًّا ونفقةً مالية واجبة يستحقها الفقراء من مال الأغنياء بقرابة الإسلام[٦]، «فكما تجب عليه نفقة قريبه؛ تجب الزكاة، وليست داخلة في خطاب التكليف الذي اقتضى الحديث رفعه»[٧]، يقول الطوفي: «ولهذا يقال: الفقراء عيال الأغنياء»[٨].

---

(١) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج (٤/ ١٧٥)، حاشية الروض المربع (٣/ ٣١١).
(٢) الذخيرة (٣/ ١٤٩).
(٣) مغني المحتاج (٤/ ١٧٤).
(٤) حاشية الروض المربع (٣/ ٣١١).
(٥) فتاوى أركان الإسلام (ص: ٤٤١).
(٦) انظر: البناية شرح الهداية (٨/ ٣٠١)، شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٢)، فتاوى السبكي (١/ ١٩٩).
(٧) إبراز الحكم من حديث رفع القلم (ص: ٨٤).
(٨) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٣).

٢- أن اليتيمة تُعطى من الزكاة ما تصرفه في ضروريات النكاح عند بعض المالكية، وذلك بأن لا يكون معها من الأمتعة والحلي ما هو من ضروريَّات النكاح[١]، فنجد عند التأمل أنهم لم يقصروا الإعطاء من الزكاة للمهر يعطى للزوج فحسب، بل عمموه حتى للزوجة إن احتاجت؛ تحقيقا لهذه المصلحة الجليلة، ولكنهم قيدوه بضروريَّات النكاح.

٣- ذهب جماعة من أهل العلم إلى جواز إعطاء المكاتب من الزكاة، وذلك استدلالًا بسياق قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[٢]، فقد جاء الأمر بإنكاح العبيد والإماء في قوله: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٣]، ثم أُعقب ذلك بقوله: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾، وتوجيه ذلك: أن الذي لا يجد ما يكفيه للنكاح لا يمكنه النكاح إلا باغتنائه، ولا يمكنه إغناء نفسه إلا بالكسب، ولا يمكنه الاكتساب ما دام في رق العبودية، ومن سُبُل تحصيل الحرية: المكاتبة، فكان قوله: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أمرًا بإعطائهم من الزكاة الواجبة من مصرف الرقاب، وذلك تحقيقًا لمصلحة نكاحهم بعد الاغتناء، وما يترتب على ذلك من حفظ للنسل وتكثير له[٤].

٤- الإعطاء من الزكاة لعلاج العقم لمن لا يجد الكفاية لذلك من ماله، وذلك إعانةً له على تحقيق مقصد تكثير النسل وحفظه.

٥- كره مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يعطي الرجل صدقته الواجبة أقاربه، وذلك حفظًا لأعراضهم، حيث إنه قد يظهر منته عليهم، واستحب لذلك أن يعطيها الأجانب[٥].

٦- استحب مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن يولي المكلف بالزكاة غيره لتفريقها إذا لم يكن الإمام عدلًا؛ حفظًا لأعراض المعطين، وسدًّا لذريعة المنة والأذى إذا ما باشر بنفسه المستحقين بالإعطاء[٦].

---

(١) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٣)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١/ ٤٩٣).

(٢) الآية (٣٣) من سورة النور. (٣) الآية (٣٢-٣٣) من سورة النور.

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ١٧٣)، تفسير الألوسي (٩/ ٣٤٩)، التحرير والتنوير (١٨/ ٢١٩).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٣١٢).

(٦) انظر: المرجع السابق.

٧- عدم قبول الزكاة باطنًا فيما بين صاحبها وبين الله إذا مَنَّ بها على الفقراء والمساكين. يقول القرطبي: «قال جمهور العلماء: إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يمُنُّ أو يؤذي بها فإنها لا تُقبل»[١].

٨- المنع من شراء الصدقة ممن أُديت إليه؛ «لأنه يتخذ ذَرِيعة وحيلة إلى استرجاع شيء منها؛ لأن الفقير يستحي منه فلا يُمَاكسه في ثمنها، وربما أَرْخَصَها ليطمع أن يدفع إليه صدقة أخرى، وربما علم أو توهم أنه إن لم يَبِعْهُ إياها استرجعها منه فيقول: ظَفَرِي بهذا الثمن خير من الحرمان»[٢]، ففي منع المزكي من شرائها حفظ لأعراض الفقراء.

٩- «إذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيرًا؛ لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة. قال الحسن: أتريد أن تقرعه؟ لا تخبره. وقال أحمد بن الحسين: قلت لأحمد: يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل، فيقول: هذا من الزكاة، أو يسكت؟ قال: ولِمَ يبكته بهذا القول؟ يعطيه ويسكت، وما حاجته إلى أن يقرعه؟»[٣]؛ حرصًا على حفظ عرض الفقير من الخدش.

١٠- أن ابن السبيل الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله، يعطى من الزكاة، ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف. «قال مالك في كتاب ابن سحنون: إذا وجد من يسلفه فلا يعطى. والأول أصح، فإنه لا يلزمه أن يدخل تحت منَّة أحد وقد وجد منَّة الله تعالى»[٤].

١١- أن من جاء وادعى وصفًا من أوصاف الحاجة، فإنه يكتفى بأن يشهد له ظاهر الحال، ويكتفى بذلك فيها، إلا الدين فإنه يُطلب منه إثباته[٥].

١٢- أن من قدر على كسب حرام أو كسب لا يليق بحاله ومروءته، فإن له الأخذ من الزكاة؛ لأنه كسب يخل بمروءته فكان كالعدم، وإطلاق الكسب في الحديث محمول على الكسب الحلال اللائق[٦]، وفي هذا مراعاة لحفظ عرضه ومروءته.

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٣١١).
(٢) أعلام الموقعين (٥/ ٢٧٢).
(٣) المغني (٢/ ٤٨٢).
(٤) المرجع السابق (٨/ ١٨٧).
(٥) انظر: المرجع السابق.
(٦) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٧٤).

المبحث الثامن

حفظ نظام الأمة وصلاحه[١]

بيان المقصد:

حفظ نظام الأمة مقصد له مكانته العلية بين مقاصد الشريعة، بل إن بعض المعاصرين -كابن عاشور والفاسي- اعتبروه المقصد العام للتشريعات كلها، يقول ابن عاشور في بيان هذا المقصد وأهميته: «إذا استقرينا موارد الشريعة الإسلامية الدالة على مقاصدها من التشريع استبان لنا -من كليات دلائلها، ومن جزئياتها المستقراة- **أن المقصد العام من التشريع فيها هو: حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه**، بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان، ويشمل: صلاحه، وصلاح عقله، وصلاح عمله، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه»[٢].

ويقول علال الفاسي: «**المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها** بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلِّفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع»[٣].

فالتشريعات الحكيمة إذا ما تأمل الإنسان في كنهها وأسرارها وجدها تدور حول جلب المصالح للإنسان، ودرء المفاسد عنه، وفي ذلك عنوان فلاحه ونعيمه في الدنيا والآخرة.

والمصالح التي يقصد التشريع الإسلامي تحقيقها قسمان[٤]:

١- **مصلحة عامة**: وهي ما فيه صلاحُ عموم الأمة أو الجمهور، ولا التفاتَ منه إلى أحوال الأفراد إلّا من حيث إنهم أجزاء من مجموع الأمة.

٢- **مصلحة خاصة**: وهي ما فيه نفع الآحاد باعتبار صدور الأفعال من آحادهم؛ ليحصل

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٦٢)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٨٤)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٧٥)، حجة الله البالغة (٢/ ٦١)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٩٤)، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها للفاسي (ص٤٢).

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٩٤).

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها للفاسي (ص٤٢).

(٤) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٢٠٢).

بإصلاحهم صلاح المجتمع المركب منهم. فالالتفات فيه ابتداء إلى الأفراد، وأما العموم فحاصل تبعًا.

ومن أعظم ركائز نظام الأمة التي توليها الشريعة عناية خاصة: حفظ الأمن(١).

ويعرَّف الأمن على أنه: «سكون قلب المكلف بما يحقق له مصالح الدنيا والدين»(٢).

وعرفه آخرون على أنه: «حالةٌ من الطمأنينة والاستقرار تسود في الدَّولة، لتتمكَّن من تحقيق مصالحها ومصالح أفرادها الضروريَّة والحاجيَّة التحسينيَّة»(٣).

فحفظ الأمن من الأمور التي أولاها الإسلام عناية كبيرة، بل جُعلت من المهمات الأساسية لولي الأمر في النظام الإسلامي، يقول الماوردي -وهو يعدد ما يلزم الخليفة من الأمور العامَّة-: «الثالث: حماية البيضة والذبّ عن الحريم؛ ليتصرف الناس في المعايش، وينتشروا في الأسفار آمنين من تغريرٍ بنفس أو مال... والخامس: تحصين الثغور بالعدَّة المانعة والقوَّة الدَّافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة، ينتهكون فيها محرمًا، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دمًا»(٤).

ويقول الجويني: «قيَّض الله السلاطين وأولي الأمر وازعين؛ ليوفروا الحقوق على مستحقيها، ويبلغوا الحظوظ ذويها، ويكفُّوا المعتدين، ويعضدوا المقتصدين، ويشيدوا مباني الرشاد، ويحسموا معاني الغي والفساد، فتنتظم أمور الدنيا ويستمد منها الدين الذي إليه المنتهى»(٥). وقال -مبينًا أثر الخوف واختلاف الأمن-: «لا تصفو نعمة عن الأقذاء، ما لم يأمن أهل الإقامة والأسفار من الأخطار والأغرار، فإذا اضطربت الطرق، وانقطعت الرفاق، وانحصر الناس في البلاد، وظهرت دواعي الفساد، ترتَّبت عليه غلاء الأسعار وخراب الديار، وهواجس الخطوب الكبار، **فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها**، ولا يهنأ بشيء منها دونها»(٦)، ثم عدَّ الأمن ضمن الكليات التي ينبغي على الإمام مراعاتها فقال: «وأما حفظ من تحويه الخطة، فينقسم إلى ما

---

(١) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ٤٠)، غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ٢٠٢)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ١٢٩)، الفوائد في اختصار المقاصد (ص: ٤١)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام (ص: ٩٤)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٢)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٩١)، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها للفاسي (ص: ٤٢).

(٢) بحث: حفظ الأمن بين المقصد والوسيلة، د. سعيد بن متعب القحطاني، مجلة البحوث الأمنية، العدد (٥٦)، ١٤٣٤هـ.

(٣) تدابير الأمن الداخلي وقواعده العامة في الدولة في ضوء مقاصد الشريعة، حسام إبراهيم حسين أبو الحاج (ص١٣)، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، أيار ٢٠٠٦م.

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ٤٠). (٥) غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ١٨٢).

(٦) غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ١٨٢).

يتعلق بمراتب الكليات، وإلى ما يتعلق بالجزئيات، فأما ما يتعلق بأمر كلي فهو نقض بلاد الإسلام عن أهل العرامة، والمتلصصين والمترصدين للرفاق، فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك حتى تنتفض البلاد عن كل غائلة، وتتمهد السبل للسابلة»[١].

وذكر العز بن عبد السلام الأمنَ على أنه قسمٌ من أقسام المصالح المقطوعة؛ لتعلق ضرورات المعاش به، ولتوقف كثير من الضَّرورات الدينية على توافره[٢].

وأما ابن عاشور فقد عدَّ حفظ الأمن ضمن تعريفه للمقصد العام من التشريع عنده، وهو حفظ نظام الأمة وصلاحه، فقال: «مقصد الشريعة من نظام الأمة: أن تكون قوية، مرهوبة الجانب، مطمئنة البال»[٣]، واطمئنان البال هو الأمن.

كما أن كثيرًا من المعاصرين عدَّ حفظ الأمن ضمن المقاصد الكبرى؛ كعلال الفاسي[٤]، ود. جمال الدين عطية[٥].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

إن فريضة الزكاة بتشريعها المعجز الشامل تحقّق هذا المقصد العظيم وتقرره، وذلك أن في تشريعها حفظًا للضروريات الخمس التي يقوم عليها صلاح الأفراد والمجتمعات، كما أنها من أهم دعائم تعزيز صلاح الأفراد والمجتمعات من شتى النواحي، فضًلا عن الجانب التعبدي في تشريعها، والذي لأجله قُرنت بالصلاة في شتى المواضع من الكتاب والسنة.

يقول ابن عاشور في سياق حديثه عن هذا المقصد: «ولقد علمنا أن الشارع ما أراد من الإصلاح المنوّه به مجرد صلاح العقيدة وصلاح العمل كما قد يتوهم، **بل أراد منه صلاح أحوال الناس وشؤونهم في الحياة الاجتماعية**»[٦]، وعلى رأس الأدوات المصلِحة لأحوال الناس وشؤونهم الاجتماعية: فريضة الزكاة، ولذا يقول في موضع آخر: «**وأما إيتاء المسكين فلمقصد انتظام المجتمع** بأن لا يكون من أفراده من هو في بؤس وشقاء»[٧]، فـ«**بالزكاة صلاح المجتمع** لكفاية عوز المعوزين»[٨].

---

(١) غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ٢٠٢). (٢) انظر: القواعد الصغرى (ص: ٤١).
(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٩١).
(٤) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، الفاسي (ص: ٤٢).
(٥) نحو تفعيل مقاصد الشريعة (ص: ١٢٧).
(٦) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٩٦).
(٧) التحرير والتنوير (١٥/ ٧٧).
(٨) المرجع السابق (١٧/ ١١١).

فالزكاة تجلب شتى أنواع المصالح للأمة؛ فهي من الناحية التعبُّدية تُصلِح نفس الإنسان وتنقِّيها مما قد يعلق بها من كدر التعلُّق بالدنيا وزهرتها، وما يقارن ذلك من أمراض قلبية قد تفتك بالمجتمعات إذا ما لم تعالَج بتلقين المسلم اتّقاء الشح، ومن الناحية الاقتصادية تقسم الثروات وتدفع تكدُّسَها في أيد قليلة، مما يمنع كون المال دُولَةً بين فئةٍ قليلة تستأثر به وتحرم منه بقية الأمة، كما تعمل على كفاية أهل الحاجات وإغنائهم، وأما من الناحية السياسية فإنها تساعد في تحقيق مهمة الاستخلاف في الأرض، وتحقيق تمكن الأمة الإسلامية في الأرض، كما تقوم من الناحية الاجتماعية على تحقيق مفهوم الأمة الواحدة وحمايتها، وتحقيق التكافل بين أبنائها.

يقول الشاطبي: «ومشروعية الزكاة مؤكد لمعنى إسقاط الاستبداد، والدخول في المواساة على سواء، وجميعه جارٍ على أصل مكارم الأخلاق، وهو لا يقتضي استبدادًا، وعلى هذه الطريقة لا يلحق العاملَ ضرر إلا بمقدار ما يلحق الجميع أو أقل، ولا يكون مُوقعًا على نفسه ضررًا ناجزًا، وإنما هو متوقع أو قليل يحتمله في دفع بعض الضرر عن غيره، وهو نظر من يعد المسلمين كلهم شيئًا واحدًا على مقتضى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **المؤمن للمؤمن كالبُنيانِ المرصوصِ يشُد بعضُه بعضًا**[(١)]»[(٢)].

كما أنه عدَّ الزكاة من قبيل «الضَّروريات التي ليس للمكلف فيها حظٌّ عاجلٌ مقصود، ولكنها **شُرعت لمصالح عامَّة، إذا فُرض عدمها أو ترك الناس لها؛ انخرم النظام**»[(٣)].

ويقول ابن عاشور: «**والزكاة وإيتاء المال أصل نظام الجماعة صغيرها وكبيرها**، والمواساة تقوى عندها الأخوة والاتحاد وتسدد مصالح للأمة كثيرة»[(٤)].

ويقول الدهلوي مبينًا مصلحة الأمة في تشريع الزكاة: المدينة تجمع لا محالة الضعفاء وذوي الحاجة، وتلك الحوادث تغدو على قوم وتروح على آخرين، **فلو لم تكن السنة بينهم مواساة الفقراء وأهل الحاجات لهلكوا، وماتوا جوعًا**، وأيضا فنظام المدينة يتوقف على مال يكون به قوام معيشة الحَفَظة الذابين عنها والمدبرين السائسين لها، ولما كانوا عاملين للمدينة عملًا نافعًا -مشغولين به عن اكتساب كفافهم- وجب أن يكون قوام معيشتهم عليها والإنفاقات المشتركة لا تسهل على البعض أو لا يقدر عليها البعض، فوجب أن تكون جباية الأموال من الرعية سنة، ولما لم يكن أسهل ولا أوفق بالمصلحة من أن تجعل إحدى المصلحتين مضمومة بالأخرى؛ أدخل الشرع إحداهما في الأخرى[(٥)].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) الموافقات (٣/ ٦٢). (٣) الموافقات (٢/ ٣٠٥).

(٤) التحرير والتنوير (٢/ ١٣٢)، وانظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٥٢).

(٥) حجة الله البالغة (٢/ ٦١) بتصرف يسير.

وأمـا من حيث تحقيق الزكاة لمقصد (حفظ الأمن) فإن إسـهام الزكاة في تحقيقه بين ظاهر، سواء أكان أمنًا داخليًّا أم خارجيًّا.

فأمـا من حيث الأمـن الداخلي: فإن الزكاة تعمل على تعزيزه وجودًا بنشـر المحبة والسـلام والوئـام بين أفـراد المجتمع، فتـزداد اللحمة المجتمعية تماسـكًا؛ فيعُم الاطمئنـان وراحة البال في الأرجـاء، كما تعمل على تعزيزه عدمًا بدرء مسـببات اختلال الأمن قبـل وقوعها، وعلى رأس تلك المسببات: الفقر؛ فإن الفقر قد يدفع صاحبه إلى كثير من الأعمال التي تخلُّ بأمن المسلمين؛ كالسرقة والنهبـة وغيرهما، فتأتي الزكاة سـدًّا لحاجات الفقـراء، وطهرةً لقلوبهم تجـاه الأغنياء؛ فيعم الأمن وينتشـر في أرجاء البلاد، وقد أثبتت إدارة الشـؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة العلاقـة الوطيدة بين انتشـار الفقر واختـلال الأمن، وأنه كلما ازدادت نسـبة الفقر فـي المجتمعات ازدادت نسبة الاضطرابات الأمنية فيها[١].

يقـول الماوردي: «فكان في إيجابها مواسـاةٌ للفقراء، ومعونةٌ لـذوي الحاجات، **تكفُّهم عن البغضـاء**، وتمنعهم مـن التقاطع، وتبعثهم على التواصل؛ لأن الآمل وَصـول، والراجي هائب، **وإذا زال الأمـل وانقطع الرجاء واشـتدت الحاجة؛ وقعت البغضاء واشـتد الحسـد؛ فحـدث التقاطع بين أربـاب الأموال والفقهاء، ووقعـت العداوة بين ذوي الحاجات والأغنياء، حتـى تفضي إلى التغالب علـى الأمـوال والتغريـر بالنفـوس**»[٢]. ويقـول ابن عـادل الحنبلي في معـرض بيانه لحِكَـم الزكاة: «ومنها: أنَّ الأغنياء لو لـم يقوموا بمهمَّات الفقراء **ربّما حملهم شـدَّة الحاجة ومضرَّة المسـكنة على الالتحاق بأعداء المسلمين**، أو على الإقدام على الأفعال المنكرة، كالسرقة وغيرها، **فإيجاب الزكاة يفيد هذه الفائدة**»[٣].

ولذا منع جمعٌ من الفقهاء نقل الزكاة من بلدها؛ لأن قلوب فقراء البلدة قد تعلقت بها، فنقلها قـد يـؤدي إلى بقاء الضغينة في قلوبهـم، وهذه الضغينة قد تكون ذريعة إلـى اختلال الأمن بحصول العـداوة بينهـم وبين الأغنياء. يقول الغزالي: «لا ينقل الصدقة إلى بلد آخر، فإن أعين المسـاكين في كل بلدة تمتدُّ إلى أموالها، وفي النقل تخييبٌ للظنون»[٤].

ومـن مصارف الـزكاة التي يتجلَّـى فيها مقصد حفظ الأمـن تجليًا واضحًا: مصـرف (الغارم لغيـره) وهـم: الذين يتحمَّلون في ذممهـم الديات ونحوها؛ لإصلاح ذات البيـن وتطفئة ثائرة الفتن

---

(١) انظـر: دراسـة الحالـة الاقتصاديـة والاجتماعية في العالـم، ص(١)، إدارة الشـؤون الاقتصاديـة والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٨م.

(٢) أدب الدنيا والدين (ص: ٩١)، ونحوه عن الرازي، انظر: مفاتيح الغيب (٣/ ٦٤٨).

(٣) اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٢).

(٤) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣).

المسببة لاختلال الأمن، فجعلت الشريعة لأولئك حقًّا معلومًا في الزكاة وإن كان أحدهم غنيًّا؛ تحريضًا لهم على نشر الأمن، بل ذكر الجويني أن المتحمّل كالمستناب من جهة الشرع في الاقتراض على الصدقة[١].

وأما من جهة الأمن الخارجي: فإن الزكاة تعدُّ من أهم الروافد الداعمة للغزاة الذي يتولَّون حماية البيضة، والذبَّ عن الحوزة الإسلامية، فهم المسؤولون عن حفظ أمنها، والدفاع عن أهلها، فلو وقع لهم الضعف والاختلال من أي جانب كان؛ لطمع في ديارهم الطامعون، ولاعتدى عليها المعتدون، ومعلوم ما يترتب على ذلك من اختلال للضروريات كلها.

وقد اتفق الفقهاء على أن الغزاة ممن يشملهم مصرف (في سبيل الله)[٢]، يقول ابن قدامة: «ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله؛ لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو»[٣].

وثمة مصرف آخر له أثر كبير في تحقيق مقصد حفظ الأمن الخارجي للمسلمين، وهو مصرف (المؤلفة قلوبهم)، فإنَّ ممن يشملهم سهم هذا المصرف: رؤساء أهل الحرب إذا كانت لهم غلبة يخاف على المسلمين من شرهم؛ فتعطى لهم؛ حفظًا لأمن المسلمين، ودفعًا لشرهم[٤]، وممن يشملهم كذلك: قوم في طرف بلاد الإسلام، إذا أُعطوا دفعوا عمن يليهم من المسلمين، وحفظوا أمن الدولة من الاختلال عبر الحدود[٥].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾[٦].

وجه الدلالة: أن في الآية إيماء إلى أن الشارع يقصد إلى حفظ نظام الأمة وصلاحه بتقسيم ثروات الأمة وعدم تركزها في أيدي الأغنياء، وأن يكون المال دُولة بين الأمة الإسلامية على نظام محكم في انتقاله، وفي الزكاة تدويلٌ لجزء معَّين من ثروات الأغنياء لصالح لفقراء وبعض مصالح الأمة العامة[٧]. يقول ابن عاشور: «نأخذ من قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾

---

(١) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٤-٥٥٦).

(٢) انظر: المبسوط (٣/ ١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٦)، الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٢٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٩)، الحاوي الكبير (٨/ ٥١١)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، المغني (٦/ ٤٨٢)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٥٨).

(٣) المغني (٦/ ٤٨٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).

(٥) انظر: المغني (٦/ ٤٧٧).

(٦) الآية (٧) من سورة الحشر.

(٧) انظر: التحرير والتنوير (٢٨/ ٨٥).

تفاصيل من علم الاقتصاد السياسي، وتوزيع الثروة العامة، ونعلل بذلك مشروعية الزكاة، على أن ذلك تومئ إليه الآية إيماء»[١].

٢- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[٢].

دلَّت الآية على أن للزكاة دورًا كبيرًا في دوام تمكين الأمة، وانتظام عقدها، وسلامة أمرها من الاختلال، ففيها تنبيه على أن الشكر على نعمة النصر إنما يكون بأن تأتي الجماعة بما أمر الله به من أصول الإسلام، فإن بذلك دوام نصرهم، وانتظام عقد جماعتهم، والسلامة من اختلال أمرهم، فإن حادوا عن ذلك فقد فرطوا في ضمان نصرهم وأمرهم إلى الله. فأما إقامة الصلاة فلدلالتها على القيام بالدين وتجديد مفعوله في النفوس، **وأما إيتاء الزكاة فهو ليكون أفراد الأمة متقاربين في نظام معاشهم**[٣].

٣- قول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«والله لأقاتلنَّ مَن فرَّق بين الصلاةِ والزكاةِ، فإن الزكاة حق المالِ، واللهِ لو مَنَعُوني عَنَاقًا كانوا يؤدونها إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقاتلتُهم على مَنعِها»**[٤].

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على مشروعية قتال مانعي الزكاة، فمن لم يذعن للشرع فيما يخاطبه به في دار الإسلام؛ يعد محاربًا لله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيجب على الإمام الذي يقيم العدل ويحفظ النظام أن يقاتله على ذلك، كما فعل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمانعي الزكاة، حتى يفيئوا ويرجعوا إلى أمر الله؛ **لأنهم مفسِدون لما صلح من أمور الناس في نظام الاجتماع وأسباب المعاش**[٥].

٤- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٦])، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تؤخَذُ مِن أغنيائِهم فتُرَدُّ في فُقرائِهم»**[٧].

وجه الدلالة: في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تؤخذ مِن أغنيائِهم»** دلالة على تفويض أمر الجباية إلى ولي الأمر؛ لكونه المسؤول الأول عن حفظ نظام الأمة، فأُسندت إليه جباية الأموال من الأغنياء والنظر فيها، حتى لا يختلَّ نظام الأمة بامتناع الأغنياء عن أداء الزكاة،

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٤٣).
(٢) الآيتان (٤٠-٤١) من سورة الحج.
(٣) انظر: التحرير والتنوير (١٧/ ٢٨٠).
(٤) سبق تخريجه (ص١٣٣).
(٥) انظر: تفسير المنار (٦/ ٢٩٥) بتصرف.
(٦) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٧) سبق تخريجه (ص٦٥).

أو خروج الفقراء للمطالبة بحقهم في أموال الأغنياء، والشريعة حريصة على سد ذرائع الفوضى والاضطراب(١).

٥- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾(٢).

وجه الدلالة: دلَّت الآية على تحريم كنز النقدين، وأوجبت الزكاة فيهما على أي حال كانت، وما ذاك إلا لأن كنزهما مفسِد لنظام الأمة المالي؛ فالنقدان وأشباههما من أشرف نعم الله تعالى على عباده؛ إذ بهما قِوام الدنيا، ونظام أحوال الخلق، فإن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضي بالنقدين بخلاف غيرهما من الأموال، فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها؛ كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس(٣).

٦- عن بَهْز بن حَكيم عن أبيه عن جده، قال: قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**مَن أعطاه مؤتجرًا فله أجره، ومَن منعها فإنا آخِذُوها وشَطْرَ مالِه، عَزمةً مِن عَزَماتِ ربِّنا، لا يحِلُّ لآلِ محمدٍ مِنها شيءٌ**»(٤).

وجه الدلالة: استدلَّ بعض أهل العلم بهذا الحديث على مشروعية تغريم مانع الزكاة بتغريمِه بزيادة الزكاة بمقدار نصف الواجب عليه؛ لما يجرُّه التساهل في إخراجها من فسادٍ لنظام الأمة(٥).

٧- أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بعث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ على الصدقة، فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس، فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**ما يَنقِمُ ابن جَميل إلا أن كان فقيرًا فأغناه الله، وأما خالدُ بنُ الوليد فإنكم تظلِمون خالدًا، فقد احتبس أدراعَه وأعْتُدَهُ في سبيلِ الله، وأما العباسُ عم رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ فهي عَلَيَّ ومِثلُها**» ثم قال: «**أما شعرتَ أن عم الرجل صِنْوُ الأبِ أو صِنو أبيه**»(٦).

---

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣)، البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٩٩).

(٢) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

(٣) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٧٥).

(٤) أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٢٠) رقم (٢٠٠١٦)، وأبو داود (٢/ ١٠١) رقم (١٥٧٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٨) رقم (٢٢٦٦)، والدارمي (٢/ ١٠٤٣) رقم (١٧١٩)، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد (٣٣/ ٢٢٠): «إسناده حسن، بهز بن حكيم وأبوه صدوقان»، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥/ ٢٩٦): «إسناده حسن، وصححه الحاكم والذهبي وابن الجارود».

(٥) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ٣٧).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على إجبار الممتنع عن الزكاة على دفعها، ورفع أمره لولي الأمر؛ حفظًا لنظام الأمة بدرء الفساد الحاصل بمنعها.

٨- قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**واتقوا الشُّحَّ؛ فإن الشحَّ أهلَكَ مَن كان قبلكم، حمَلَهم على أن سَفكوا دماءَهُم واستحلوا مَحارِمَهم**»[(١)].

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على أن الشُّحَّ سببٌ رئيس لاختلال نظام الأمم، والزكاة شُرعت تطهيرًا للنفس منه، فتشريعها حفظٌ لنظام الأمة من الاختلال.

٩- عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: إن ناسًا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، قال: فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أرضُوا مُصَدِّقِيكم**»، قال جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ما صدَر عنِّي مصدِّقٌ مُنذُ سمِعتُ هذا من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وهو عني راضٍ**»[(٢)].

وجه الدلالة: يقول العيني: «هذا حضٌّ على الطاعة، وترك المخالفة، وحضٌّ على الألفة، وأمرٌ بجمع الكلمة التي جعلها الله تعالى أصلًا لإصلاح الكافة، وعمارة هذه الدار، ونظام أمر الدنيا والآخرة»[(٣)]، فحضَّ على الطاعة وإن ظُلِم ربُّ المال؛ لأن مفسدة المخالفة أعظم من مفسدة وقوع العدوان في الجباية؛ ففي المخالفة اختلالٌ لنظام الجباية، وهي مفسدة متعدية إلى الأمة جميعها، وأما العدوان في الجباية فمفسدة خاصة برب المال.

١٠- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[(٤)]، ثم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[(٥)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ بيَّن في الآية أن كفر النعمة مما يجلب الخوف ويطرد الأمن والاطمئنان، ومن الأمور التي يتحقَّق بها شكرها إيتاءُ الزكاة، فإن شكر نعمة الغنى من أعظم مقاصدها[(٦)]، فكانت بذلك جالبةً للأمن والاطمئنان، حافظةً له.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٠٦).
(٢) أخرجه مسلم (٩٨٩).
(٣) شرح أبي داود، للعيني (٦/ ٢٨٤).
(٤) الآية (١١٢) من سورة النحل.
(٥) الآية (١١٤) من سورة النحل.
(٦) يقول الغزالي في بيان معاني الزكاة: «المعنى الثالث: شكر النعمة، فإن لله عَزَّوَجَلَّ على عبده نعمة في نفسه وفي ماله، فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن، والمالية شكر لنعمة المال». إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤)، ونحوه عن القرافي في الذخيرة (٣/ ٧)، وعن ابن قدامة في المغني (٣/ ٤٠). ويأتي بيانه مفصلًا في المبحث الأول من الفصل الثاني.

وفي قصة أصحاب الجنة[١] دليل جلي على أن من أسباب نزول العذاب وحصول الخوف كفر نعمة الله بمنع الصدقة. يقول ابن عاشور: أرسل الله إليهم عذابًا عقابًا لهم على عدم شكر النعمة،.. ويؤخذ من الآية موعظة للذين لا يواسون بأموالهم[٢].

١١- قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الصدقات: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[٤]، وعن قَبيصة بن المخارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تحملت حَمالةً، فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسأله فيها، فقال: **«أقِمْ حتى تأتينا الصدقةُ فنأمُر لك بها»**، قال: ثم قال: **«يا قَبيصةُ، إن المسألة لا تحِل إلا لأحدِ ثلاثةٍ»** -وذكر منهم-: **«رجل تحمَّل حَمالةً، فحلَّتْ له المسألةُ حتى يصيبها، ثم يُمسِك»**[٥].

وجه الدلالة: أن في الآية والحديث بيانًا لمصرف من المصارف التي شُرعت الزكاة لأجلها، وهو: مصرف الغارمين، ويشمل هذا المصرف: كلَّ من تحمَّل حَمالةً في صلاح وبِرٍّ لتسكين فتنة وقعت بين طائفتين[٦]، وفي ذلك دليل على أن من مقاصد تشريع الزكاة حفظ أمن المسلمين الاجتماعي، ودرء ما يسبب اختلاله.

يقول البهوتي: «والمعنى شاهد بذلك؛ لأنه إنما يلتزم في مثل ذلك المال العظيم الخطير، وقد أتى معروفًا عظيمًا، وابتغى صلاحًا عامًّا، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة، وتوفير ماله عليه؛ لئلا يجحف بمال المصلحين، أو يوهن عزائمهم عن تسكين الفتن وكفِّ المفاسد»[٧].

١٢- قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الصدقات: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٨].

وجه الدلالة: أن أهل العلم لم يختلفوا في أن الغُزاة تشملهم هذه الآية[٩]، وما جُعلوا من مصارف الزكاة إلا لما لهم من اليد الطولى في الدِّفاع عن ثغور المسلمين، والذبّ عن ديارهم، وما يترتب على ذلك من حفظٍ لأمن المسلمين المفضي إلى حفظ الضروريات كلها.

---

(١) الآيات (١٧-٣٣) من سورة القلم.
(٢) التحرير والتنوير (٢٩/ ٧٩-٨٢) بتصرف يسير.
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) الآية (١) من سورة الأنفال.
(٥) سبق تخريجه (ص١٠٦).
(٦) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٤)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، المغني (٦/ ٤٨٠)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٢٦).
(٧) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨١).
(٨) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٩) انظر: المبسوط (٣/ ١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٦)، الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٢٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٩)، الحاوي الكبير (٨/ ٥١١)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، المغني (٦/ ٤٨٢)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٥٨).

١٣- قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الصدقات: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[١].

وجه الدلالة: أن ممن يشملهم هذا المصرف: رؤساء أهل الحرب إذا كانت لهم غلبة يخاف على المسلمين من شرهم، وقوم في طرف بلاد الإسلام، إذا أعطوا دفعوا عمن يليهم من المسلمين، فدل ذلك على أن من معاني تشريع الزكاة درء الاختلال الأمني المتوقع قبل الواقع[٢].

١٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾[٣].

وجه الدلالة: ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾: «ولم يخلطوا إيمانهم بشيء من معاني الظلم، وذلك فعلُ ما نهى الله عن فعله، أو ترك ما أمر الله بفعله، وقالوا: الآية على العموم؛ لأن الله لم يخصَّ به معنًى من معاني الظلم»[٤]، والزكاة مما أمر الله بفعله، ففعلها جالب لوعد الله بالأمن في الدنيا والآخرة، وتركها جالب لضده من الخوف.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الزكاة مبنية على العدالة بين أرباب الأموال والمساكين، فشُرعت على وجه لا يضرُّ المخرج، وينفع الفقير، فروعي فيه حال صاحب المال وجانبه حق الرعاية، ورُوعي كذلك نفع آخذيه، والعدل في التشريعات من أهم ما يتحقق به صلاح نظام الأمة واستقامته[٥].

٢- أجمع الفقهاء على مشروعيَّة سلطة ولي الأمر في أخذ الزكاة وجبايتها، وأنها ولاية شرعيَّة قد جعلها الله إليه؛ إصلاحًا لنظام الأمة. قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن الزكاة كانت تدفع إلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعمَّاله، وإلى من أمر بدفعها إليه»[٦].

٣- أجمع العلماء على قتال مانعي الزكاة[٧]؛ إذ إنَّ في منعها إخلالاً بنظام الأمة، فوجب على الإمام قتالهم لدرء مفسدة ذلك.

٤- أجمع العلماء على أنَّ مَن منع الزكاة وهي في قبضة الإمام أُخِذت منه قهرًا[٨]؛ درءًا لمفسدة منعها في اختلال نظام الأمة.

---

(١) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥)، المغني (٦/ ٤٧٧).
(٣) الآية (٨٢) من سورة الأنعام.
(٤) تفسير الطبري (١١/ ٥٠٢).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٢)، الأموال لأبي عبيد (ص٧٠٦)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٦)، المغني (٣/ ٤١)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥).
(٦) الإجماع لابن المنذر (ص٤٦).
(٧) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٩١).
(٨) انظر: الاستذكار (٣/ ٢١٧).

٥- أنَّ مَن منع الزكاة وأخَّرها فإنها تُؤخذ منه وشطر ماله عند جماعة من أهل العلم، عقوبةً رادعة له؛ حفظًا لنظام الأمة من الاختلال[١].

٦- مشروعية استيعاب الأصناف الثمانية وتعميمها؛ جمعًا بين مختلف المصالح، وبثًّا للمنفعة وتوسيعًا لها، وفي ذلك إصلاح شامل لنظام الأمة[٢]. يقول العز بن عبد السلام: «أوجب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صرف الزكاة إلى الأصناف؛ لما فيه من دفع أنواع من المفاسد وجلب أنواع من المصالح»[٣].

٧- ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من الأصناف المشمولة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[٤] الغارم لغيره، وهو من تحمَّل حمالة لإصلاح ذات البين وإطفاء الثائرة، فما يقوم به ما هو إلا حفظٌ لأمن المسلمين ودرءٌ لمفسدة الفتنة والاقتتال، فيعطى من الزكاة وإن كان غنيًّا[٥].

٨- شُرع بعث السعاة لجباية الأموال الظاهرة؛ لأن الزكاة فيها أوكد، وتعلُّق أطماع الفقراء بها أكثر، فاعتنت الشريعة بجبايتها عناية ظاهرة؛ لأن اختلال جبايتها قد يؤدي إلى نشوء الضغينة في قلوب الفقراء، فيترتب على ذلك اختلالٌ للأمن[٦].

٩- المنع من نقل الزكاة من بلدها إلى آخر؛ لأن لفقراء بلد المزكي حكم القرب والجوار، وقد اطلعوا على أمواله وتعلقت بها أطماعهم[٧]، ففي نقلها إيغار لصدورهم، وقد يترتب على ذلك اختلال للأمن، فدرأت الشريعة ذلك بالنهي عن نقل الزكاة.

١٠- استمرار سهم (المؤلَّفة قلوبهم) وعدم نسخه، فيعطى منه كل من وجد فيه المعنى الذي له كان يعطي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٨]؛ لأن المسلمين قد يحتاجون إلى كفّ أذى الكفار؛ حفظًا لأمنهم.

---

(١) وهو قول الشافعي في القديم، انظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٣٤).

(٢) انظر: حاشية الصاوي (١/ ٦٦٥)، المغني (٢/ ٤٩٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٣).

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٣).

(٤) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، المغني (٦/ ٤٨٠)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٢٦).

(٦) انظر: المغني (٣/ ٦٨).

(٧) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣/ ٥٢).

(٨) الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٩٧).

١١- أن ممن يشمله سهم (المؤلَّفة قلوبهم): الكافر عند الحنابلة وبعض المالكية[١]، ومنهم: الكافر الذي يخشى شره، ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه، أو قوم في طرف بلاد الإسلام إذا أعطوا دفعوا عمن يليهم من المسلمين؛ لأنهم من المؤلفة قلوبهم، فيدخلون في عموم الآية[٢]، وفي الإعطاء لهم حفظ لأمن المسلمين.

١٢- دفع الزكاة للغازي في سبيل الله وإن كان غنيًّا عند الجمهور[٣]؛ لأن سبب استحقاقه حاجة المسلمين إليه، لا حاجته، ففي إعطائه تحريض وحث له، وتحقيق لمصلحة حفظ الأمن، والذب عن ديار المسلمين.

١٣- أن من شروط ولاية الإمام في أخذ الزكاة: حماية المكلفين، فإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل العدل فأخذوا منهم صدقة أموالهم، ثم ظهر عليهم الإمام لم يأخذ منهم ثانيًا؛ لأنه عجز عن حمايتهم، والمكلف يستحق الحماية مقابل الجباية، ولذا شُرعت الزكاة في الأموال الظاهرة عندهم؛ لاحتياج المكلف إلى حمايتها[٤].



(١) انظر: المغني (٦/ ٤٧٧)، الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٤٩٥).

(٢) انظر: المغني (٦/ ٤٧٧).

(٣) انظر: المدونة (١/ ٣٤٦)، البيان والتحصيل (٨/ ١١٨)، الأم (٢/ ٧٩)، الوسيط في المذهب (٤/ ٥٦٣)، المغني (٦/ ٢١)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ٢٤٠).

(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٨٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٣٦)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٤).

المبحث التاسع

تهذيب النفوس[١]

بيان المقصد:

التهذيب لغة: هَذَبَ الشيءَ يَهْذِبُه هَذْبًا، كلمة تدل على تنقية شيء مما يعيبه. يقال: شيء مهذب: منقًّى مما يعيبه، وهَذَّبه: نَقَّاه وأَخْلصه، وقِيلَ: أَصْلَحه. ورجلٌ مُهَذَّبٌ، أي مُطَهَّر الأخلاق، وأصل التهذيب: تنقية الحنظل، ومعالجة حبه، حتى تذهب مرارته، ويطيب لآكله[٢].

والمعنى الاصطلاحي المراد في هذا المقصد لا يخرج عن المعنى اللغوي، وهو التنقية والتطهير من سيئ الأخلاق، والإصلاح والتقويم للنفس البشرية.

ولقد عنيت الشريعة الغراء بتهذيب النفوس عناية عظيمة، يقول جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾[٣]. ومعنى زكاها: «زكاها بطاعة الله وطهَّرها من الأخلاق الدنيئة والرذائل»، قاله قتادة، ويروى نحوه عن مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير[٤]. وقد كان من دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم آتِ نفسي تقواها، وزكِّها أنتَ خير مَن زكاها، أنت وليها ومولاها**»[٥]. وقوله: زكِّها: أي طهِّرها[٦].

وإن من أجلِّ المقاصد التي شُرعت الزكاة لأجلها: تهذيب النفوس وتزكيتها، ولذا نصَّ عليه القرآن الكريم صراحةً في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٧]، ففي الزكاة تطهيرٌ شاملٌ لنفوس المكلفين بها، ونفوس المستحقين لها، فيتطهَّر المجتمع بأجمعه ويتهذَّب.

---

(١) انظر: أدب الدنيا والدين (ص: ٩١)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٣)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٨١)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩-٦١٠)، المغني (٢/ ٤٨٧)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص١١١)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٨)، مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١٤)، الموافقات (٣/ ٦٦)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢١)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٤٩٣)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٢)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥٠٩).

(٢) انظر: مادة (هذب) في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٣٧)، مقاييس اللغة (٦/ ٤٦).

(٣) الآيات (٧-١٠) من سورة الشمس.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٤١٢).

(٥) أخرجه مسلم (٢٧٢٢).

(٦) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٤١).

(٧) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

أمّا تهذيبها لأرباب الأموال: فإنّها تزكي نفوسهم من الرذائل، لا سيما رذيلتي البخل والشح[١]، وقد قيل: من أدّى زكاة ماله لم يسمَّ بخيلاً، بل إن من وجوه تسميتها (زكاة) أنها تزكي نفس صاحبها وتطهرها من أراذل الخُلُق[٢]. فالنفوس مجبولة على الضنِّ بالمال فتتعوَّد بإخراج الزكاة على السماحة، **ففي أدائها تمرين للنفس على السماحة المحمودة ومجانبة الشح المذموم؛** فترتاض لأداء الأمانات، وإيصال الحقوق إلى مستحقيها، والشحُّ يصد عنها، وما يبعث على أداء الحقوق فأَجْدِر به حمدًا، وما صدَّ عنها فأخْلِق به ذمًّا[٣].

وقد ذكر الغزالي هذا المعنى ضمن بيانه لمعاني الزكاة، حيث يقول: «المعنى الثاني: التطهير من صفة البخل، فإنه من المهلكات.. وإنما تزول صفة البخل بأن تتعوَّد بذل المال، فحبُّ الشيء لا ينقطع إلا بقهر النفس على مفارقته حتى يصير ذلك اعتيادًا؛ **فالزكاة بهذا المعنى طهرة، أي: تطهر صاحبها عن خبث البخل المهلك،** وإنما طهارته بقدر بذله، وبقدر فرحه بإخراجه واستبشاره بصرفه إلى الله تعالى»[٤].

ويقول الأبياري في بيان مصالح الزكاة العائدة إلى المزكي: «الطهارة من رذيلة البخل، فإن الإنسان إذا اعتاد الإمساك، استولى الشحُّ على قلبه، واستأنس بإمساك المال، فلا تهون على النفس مفارقته. **وإذا اعتاد إخراج الزكاة، كان ذلك سببًا لتعوُّد البذل،** والنفس بما عودتها تعودت، وقد قال الشاعر:

تحَلَّـمْ عن الأدنَين واستَبْقِ وُدَّهم ... ولن تستطيع الحلم حتى تحلَّما[٥]

يعني: أنَّ الخيرات تُكتسب بالتعوُّد، وحمل النفس عليها كرهًا، ثم يصير الخير عادة، والحلم بعد التحلم، والكرم بعد التكرم. وأظن أن هذا هو مقصود الآية بقوله تعالى: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٦]، **فقد ظهر في هذه العبادة صلاح في الدنيا والعقبى، وحمل النفس على مكارم الأخلاق، من**

---

(١) اختلف العلماء في الفرق بين الشح والبخل: فقال جماعة: الشح أشد البخل وأبلغ في المنع من البخل، وقيل: هو البخل مع الحرص، وقيل: البخل في أفراد الأمور والشح عام، وقيل: البخل في أفراد الأمور، والشح بالمال والمعروف. وقيل: الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده. (شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٣٤).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٥٧)، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار (٢/ ٧٩٦)، كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥/ ١٨٤)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٥/ ٨).

(٣) انظر: أدب الدنيا والدين (ص: ٩١)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٣).

(٤) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤).

(٥) البيت لحاتم الطائي. انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: ٤٦٦)، والفاضل لابن المبرد (ص: ٩٠).

(٦) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

الكرم والعطف على المحتاج»[١]، ونحوه عن أبي العباس القرطبي[٢].

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد بيَّن أن جماع الدين أصلان هما: التعظيم لأمر الله، والرحمة لعباد الله، وأن الزكاة تندرج في الأصل الثاني، فإيتاؤها من الإحسان الذي يضاد البخل.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التَّعظيم لأمر الله، والرَّحمة لعباد الله، هذان الأصلان هما جِمَاع الدين العام كما يقال، فالتَّعظيم لأمر الله يكونُ بالخشوع والتَّواضع، وذلك أصلُ التَّقوى، **والرحمة لعباد الله بالإحسان إليهم**، وهذان هما حقيقة الصَّلاة والزكاة، فإن الصلاة متضمنةٌ للخشوع لله والعبودية له والتواضع له والذل له، وذلك كله مضاد للخيلاء والفخر والكبر، **والزكاة متضمنة لنفع الخلق والإحسان إليهم، وذلك مضادٌّ للبخل**»[٣].

وقد عبَّر الشاطبي عن هذا المعنى بـ(إسقاط الاستبداد والدخول في المواساة على سواء)، وبين أن مشروعية الزكاة مؤيدة لهذا المعنى الجليل، وأن جميعه جارٍ على أصل مكارم الأخلاق، وهو لا يقتضي استبدادًا، فالزكاة تنفي معنى الفردية المطلقة، وتربي في النفس معنى المشاركة والمواساة للغير، والخروج عن مراعاة حظوظ النفس[٤] حيث يقول: «المقصود بمشروعيتها: رفع رذيلة الشح»[٥].

ولذا فإن روح الزكاة وقوام مصلحتها التي تجلبها لتهذيب النفس أن تُبذل برغبةٍ وسخاوة نفس، وكلما عَلَت هذه الرغبة والسخاوة في قلب المرء حين دفعها كان ذلك أدلَّ على تحقُّق هذا المعنى في نفسه[٦]، ودَرَأ ذلك مفسدة الشح الذي هو سرٌّ من أسرار هلاك الأمم.

وذلك أن «كثرة الأموال توجب القوة والقدرة والشدة، وتزايد تلك اللذات يدعو الإنسان إلى تحصيل الأموال المتزايدة، فتصير المسألة دورية لا مقطع لها ولا آخر، فأثبت الشرع لها مقطعًا وآخرًا، وهو صرف طائفة من المال في طلب مرضاة الله؛ ليصرف النفس عن ذلك الطريق الظلماني الذي لا آخر له، ويفضي في الأغلب إلى الطغيان وقساوة القلب»[٧].

يقول الدهلوي شارحًا معنى تهذيب النفس في الزكاة: «إنها أحضرت الشح، والشحُّ أقبح الأخلاق، ضارٌّ بها في المعاد، ومن كان شحيحًا فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقًا بالمال، وعُذِّب بذلك، **ومن تمرَّن بالزكاة، وأزال الشحَّ من نفسه؛ كان ذلك نافعًا له، وأنفع الأخلاق في المعاد بعد الإخبات**

---

(١) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩-٦١٠).

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١٤).

(٤) انظر: الموافقات (٢/ ٦٣-٦٤).

(٥) المرجع السابق (٣/ ١٢١).

(٦) انظر: حجة الله البالغة (٢/ ٦٣).

(٧) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٤٩٣).

لله تعالى هو: سخاوة النفس، فكما أن الإخبات يعد للنفس هيئة التطلع إلى الجبروت، فكذلك السخاوة تعد لها البراءة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية؛ وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البهيمية، وأن تكون الملكية هي الغالبة وتكون البهيمية منصبغة بصبغتها، آخذة حكمها، ومن المنبهات عليها بذل المال مع الحاجة إليه»[(١)].

وأما تهذيبها لنفوس المستحقين لها: فإن الزكاة مطهرة للمحتاجين من أخلاق ذميمة قد يتصفون بها لحاجتهم وفقرهم؛ كالحسد، والضغينة، والغل، سواء أكانت واقعة أو متوقعة، فتبدلها الزكاة محبة وطمأنينة، وأما (المؤلفة قلوبهم) فتُهذَّب نفوسُهم بها مما قد يصيبها من الحقد والكراهية ضد أهل الإسلام، ومَن (في الرقاب) يعانُون بها على نيل حرياتهم، فيتطهرون من صفات دنيئة قد تكتسبها نفوسهم بسبب الرق؛ كالذلة والمهانة، وأما (الغارمون لإصلاح ذات البين) فيعاونون من أموالها لتهذيب النفوس المتشاحنة، وتسكين العداوة والبغضاء.

يقول الماوردي مبيِّنًا ما تحدثه الزكاة في نفوس آخذيها: «فكان في إيجابها مواساةٌ للفقراء، ومعونةٌ لذوي الحاجات، **تكفُّهم عن البغضاء، وتمنعهم من التقاطع، وتبعثهم على التواصل**؛ لأن الآمل وَصول، والراجي هائب، وإذا زال الأمل وانقطع الرجاء واشتدت الحاجة؛ وقعت البغضاء واشتد الحسد؛ فحدث التقاطع بين أرباب الأموال والفقهاء، ووقعت العداوة بين ذوي الحاجات والأغنياء، حتى تفضي إلى التغالب على الأموال والتغرير بالنفوس»[(٢)].

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن في الآية دلالة على أن الزكاة تزكي نفس الإنسان وتطهرها، وذلك عام فيشمل تطهيرها من الذنوب، وتطهيرها من رذائل الأخلاق[(٤)]، فالنفس مجبولة على الشح والبخل وحبّ المال؛ فاقتضت حكمة الشرع تكليف مالك المال إخراجَ طائفةٍ منه من يده، ليصير ذلك الإخراج كسرًا من شدَّة الميل إلى المال، ومنعًا من انصراف النفس بالكليَّة إليها، وتنبيهًا لها على أن سعادة الإنسان لا تحصل عند الاشتغال بطلب المال، وإنما تحصل بإنفاق المال في طلب مرضاة الله تعالى، فأوجب الله الزكاة علاجًا لإزالة مرض حب الدنيا عن القلب، وهي الحكمة المقصودة من تشريعها، وهو المراد من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ أي:

---

(١) حجة الله البالغة (٢/ ٦٣).

(٢) أدب الدنيا والدين (ص: ٩١)، وانظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩)، واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢١).

(٣) الآية (١٠٣) من سورة التوبة. (٤) زهرة التفاسير (٧/ ٣٤٣٤).

تطهرهم وتزكيهم عن الاستغراق في طلب الدنيا[١]. وأي تهذيب للنفس وتربية لها أعظم من هذا!

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[٢].

وجه الدلالة: أن الاستغناء بالمال سبب للطغيان ووقوعه في الفساد، والطغيان أثر في استحقاق العقاب في الآخرة، وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان، ففيها تهذيب للنفوس المكلفة بها عن الوقوع في الطغيان[٣].

٣- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[٤].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ ذمَّ مِن الأعراب مَن يعتقد أن الذي ينفقه في سبيل الله غرامة وخسران ونقص، ولا يكاد يؤديها إلا كرهًا؛ لأن ذلك مناقض لما يريده الشارع من كمال تهذيب نفوسهم بإخراجها بطيب نفس وفَرَح، وتطهيرها من دَنَس البخل والشح[٥].

٤- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ثلاث من فعلهن فقد طَعِم طَعْم الإيمان: مَن عبَد الله وحدَه وأنه لا إله إلا الله، وأعطى زكاةَ مالِه طيبةً بها نفسُه، رافدةً عليه كل عام، ولا يعطي الهَرِمَة ولا الدَّرِنة ولا المريضة ولا الشَّرَط اللئيمة، ولكن من أوسط أموالكم، فإن الله لم يسألْكم خيره ولم يأمركم بشره، وزكى نفسَه»**[٦].

وجه الدلالة: أن في الحديث حثًّا على إخراج الزكاة بطيب نفس، وتجنُّب إخراج الرديء؛ لأن بإخراجها بطيب نفس يتحقق مقصد تهذيب نفس المكلف على الكمال والتمام، ويذوق المزكي طعم الإيمان ومحبة الله عَزَّوَجَلَّ.

يقول ابن رسلان: «إذا عرف الإنسان الله ذاق حلاوة عبادته، وطابت نفسه بتحمُّل المشاق والإعراض عن الدنيا بإخراج الزكوات منشرحًا بها صدره وكثرة الصدقات وأفعال الخير؛ طلبًا لما هو عند الله باقٍ (رافدة عليه) أي: **معينة له نفسه على أداء الزكاة، لا تحدّثه نفسه بمنعها، فهي ترفده وتعينه؛ لما رسخ في نفسه من محبة الله حين عرفه**»[٧].

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٧). (٢) الآية (٦-٧) من سورة العلق.

(٣) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١١).

(٤) الآية (٩٨) من سورة التوبة.

(٥) انظر: تفسير السعدي (ص ٣٤٩).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (١٥٨٢)، من حديث عبد الله بن معاوية الغاضري، وقال شعيب الأرناؤوط: «حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات» [تحقيق الأرناؤوط لسنن أبي داود (٣/ ٣٢)].

(٧) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٥١٧).

٥- عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: إن ناسًا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، قال: فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أرضوا مصدِّقيكم**»، قال جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ما صدَر عني مصدِّق منذ سمعت هذا من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وهو عني راضٍ**»[(١)].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بإرضاء السعاة، وذلك أن الحاجة مست إلى وصية الناس أن يؤدوا الصدقة إلى المصدق بسخاوة نفس، وذلك لتحقق المصلحة الراجعة إلى تهذيب النفس، وأراد أن يسد باب اعتذارهم في المنع بالجور[(٢)].

٦- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ نهى عن المن بالصدقة، وحقيقة المن كما ذكر بعض المفسرين: أن يذكرها ويظهرها ويتحدث بها، أو يتكبر على المعطَى لأجل عطائه، وفي ذلك تهذيب لنفوس الأغنياء، ونهي عن خدش صدقاتهم بأي من علل النفوس وأدوائها[(٤)].

٧- الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الشح والتحذير منه؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[(٦)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**واتقوا الشحَّ، فإن الشحَّ أهلَكَ مَن كان قبلكم، حَمَلهم على أن سَفكوا دِماءَهم واستحلوا مَحارِمَهم**»[(٧)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثلاث مهلِكاتٌ: شُحٌّ مُطاعٌ، وهوًى مُتبَع، وإعجاب المرءِ بنفسِه**»[(٨)].

وجه الدلالة: أن في الآيات والأحاديث تحذيرًا من داء الشح، وإخبارًا بأن الشح في كل أحد، وأن الإنسان لا بد أن يشح بحكم خلقته وجبلته[(٩)]، وأنه سبب من أسباب هلاك الأمم وفنائها، وأن من يوقى منه فهو الفائز الناجي، والزكاة من أعظم مقاصدها تهذيب النفس عن الشح، وذلك بمفارقة جزء من المال المحبوب للنفوس، فتعين بذلك على حفظ الأمة من الهلاك الناتج عن الشح.

---

(١) سبق تخريجه ص(١٤٥).
(٢) انظر: حجة الله البالغة (٢/ ٧٢).
(٣) الآية (٢٦٤) من سورة البقرة.
(٤) انظر: تفسير القاسمي (٢/ ٢١٦).
(٥) الآية (١٢٨) من سورة النساء.
(٦) الآية (٩) من سورة الحشر، والآية (١٦) من سورة التغابن.
(٧) سبق تخريجه ص(١٠٦).
(٨) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٤٥٢)، وحسنه الألباني. [سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٤/ ٤١٦)].
(٩) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٤٠٦).

٨- قولـه ﷺ: «**دبَّ إليكـم داءُ الأمم قبلكم: الحسـد والبغضاء، هـي الحالقةُ، لا أقولُ: تحلِقَ الشـعرَ، ولكن تحلق الدينَ، والـذي نفسُ محمدٍ بيدِه، لا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أنبئكم بشيءٍ إذا فعلتموه تحاببتُم، أفشُوا السلامَ بينكم**»[(١)].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ حذر من داء الحسـد والبغضاء، ومن أسـبابه الفقر وكون المال دُولة بين الأغنياء، والزكاة تهذب قلب الفقير من الحسد وتنقيه لما يجده من الكفاية والعناية.

٩- قـرن النبي ﷺ بين الكفر والفقر في دعائه فكان يقول: «**اللهم إني أعوذُ بك مِنَ الكفرِ والفقرِ**»[(٢)].

وجه الدلالة: أنه ﷺ قرن الكفر بالفقر؛ لأنه يجر إليه، وذلك أنه يحمل على حسـد الأغنياء، والحسد يأكل الحسنات، وعلى التذلل لهم بما يدنس به عرضه، ويلثم به دينه، وعلى عدم الرضـا بالقضاء، وتسـخط الرزق، وذلك إن لم يكـن كفرًا فهو جارٍ إليه، ولذلك اسـتعاذ المصطفى ﷺ مـن الفقـر، وقـال سـفيان الثـوري: كاد الفقـر أن يكون كفـرًا؛ لأنه يحمـل المرء على ركوب كل صعب وذلول، وربما يؤديه إلى الاعتراض على الله والتصرف في ملكه[(٣)]، والزكاة تسد الحاجات، فتسد ذريعة الوقوع فيما يدنس نفس الفقراء من آثار الفقر السيئة سالفة الذكر.

١٠- حديـث عبيد اللـه بـن عـدِي رضي الله عنه قـال: أخبرنـي رجـلان أنهمـا أتيا رسـول الله ﷺ وهـو يقسـم الصدقـة، فسـألاه منها، فرفـع فينا البصـر وخَفَضَـه، فرآنا جَلْدَيْن، فقال: «**إنْ شِئتما أعطيتُكما، ولا حَظَّ فيها لغنيٍّ ولا لقويٍّ مكتسِب**»[(٤)].

وجـه الدلالـة: أن في الحديـث دلالة على أنـه من كان من الفقـراء الذين لم تشـغلهم منفعة عامة للمسـلمين عن الكسـب، وكان قادرًا عليه؛ لم يجز أن يعطى من الزكاة، وهو مذهب الشـافعي وأحمد[(٥)]، وذلك من تهذيب النفوس وتربيتها.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- إنما كان التيسير في تشريعات فريضة الزكاة؛ لأن الشارع يقصد أن يصدر إيتاؤها من أرباب الأموال صدورًا لا تعقُبه ندامة، حتى لا يلحق المحسنَ ضرٌّ من جرَّاء إحسانه؛ فيحذر الناس فعل المعروف، فيُسِّـرت تشـريعاتها؛ حتى تصدُر بطيب نفس؛ فيتحقَّق

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده واللفظ له (١٤١٢)، والترمذي في سننه (٢٥١٠)، من حديث الزبير بن العوام، وحسنه الألباني والأرناؤوط [سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٢٩)، تحقيق مسند أحمد، الأرناؤوط (٣/ ٢٩)].

(٢) سبق تخريجه (ص٩٢).

(٣) انظر: فيض القدير (٤/ ٥٤٢).

(٤) سبق تخريجه (ص١١٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١).

تهذيبها على الكمال[١].

٢- تحريم التَّحايُل لإسقاط الزكاة؛ فذلك يناقض معنى تهذيب النفس المقصود بتشريع الزكاة، فيفضي إلى ضد ذلك؛ من تقوية الشح والبخل والتعلق بالدنيا.

يقول الشَّاطبي: «الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها أمور أخر هي معانيها، وهي المصالح التي شُرعت لأجلها؛ فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع المشروعات.. فمن وهب في آخر الحول ماله هروبًا من وجوب الزكاة عليه، ثم إذا كان في حول آخر أو قبل ذلك استوهبه؛ **فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإمداد له، ورفع لمصلحة إرفاق المساكين.. فتأمَّلْ كيف كان القصد المشروع في العمل لا يهدم قصدًا شرعيًّا، والقصد غير الشرعي هادم للقصد الشرعي**»[٢].

٣- عدم جواز إخراج القيمة في الزكاة عند الجمهور؛ لأن التكليف والابتلاء المحقق لكمال تهذيب النفس بإخراج الزكاة لا يتحقق بالإخراج من القيمة، بل بإخراج العين نفسها، ووجه ذلك: «أن المالك يريد أن يبقى ملكه بحاله، ويخرج من غيره عنه، فإذا مالت نفسه إلى ذلك، وعلقت به، كان التكليف قطع تلك العلاقة التي هي بين القلب وبين ذلك الجزء من المال، فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه»[٣].

٤- منع رب المال من شراء العين المخرَجة في الزكاة ممن أعطيت إليه؛ «لأن في شرائه لها وسيلة إلى استرجاع شيء منها؛ لأن الفقير يستحي منه، فلا يماكسه في ثمنها، وربما رخصها له»[٤]، ففي المنع سد لذريعة هدم مقصد تهذيب نفس الغني عن الشح، وتقوية للقطع التام للعلائق بينه وبين ما أخرجه لوجه الله عَزَّوَجَلَّ.

٥- أجمع أهل العلم على أن إخراج الزكاة إلى من تجب نفقته عليه لا يجزئ[٥]؛ لأن دفع زكاته إليهم يغنيهم عن نفقته، ويُسقطها عنه، ويعود نفعها إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، فلم تجز، وتمام الإيتاء يحصُلُ بانقطاع منفعة المؤدي عما أدى، فإذا أدَّاها لمن تجب نفقته عليهم؛ لم يتحقق مقصد تهذيب النفس بإخراجها، بل إن في ذلك تقوية للشح[٦].

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥٠٩)

(٢) الموافقات (٣/ ١٢٠). (٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠).

(٤) المغني (٢/ ٤٨٦). (٥) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

(٦) انظر: المبسوط (٣/ ١١)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٩)، المغني (٢/ ٤٨٤).

٦- ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز للزوجة أن تُعطي زوجها من الزكاة[١]؛ لأنه قد ينفقها عليها، فتعود منفعة زكاتها عليها، فلا يتحقق تمام الإيتاء بانقطاع المنافع، وإذا لم يتحقق تمام انقطاع المنافع؛ لم يتحقق مقصد تهذيب نفس المزكي على الكمال.

٧- ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يجوز أن يُعْتق رقبةً من الزكاة؛ لأن ذلك يجرُّ إليه الولاء، فينتفع حينئذ من زكاته، وتهذيب النفس من الشُّح؛ لا يتحقَّق إلا بالانقطاع التَّام للمنافع بين المزكي ومستحقّ الزكاة[٢].

٨- مشروعية إخراج الزكاة بطيب نفسٍ على الوجوب عند الحنفيَّة[٣]، والاستحباب عند الشَّافعية[٤]، فينبغي ألا يخالجه تردُّدٌ في إخراجها؛ لأنها من المعروف والسَّخاء، ولأن فيها إخراج جزء من المال المحبوب بدون عوض يخلفه، فتمحّض أن يكون قصد المتبرع: النفعَ العام والثوابَ الجزيلَ[٥].

٩- أنه لا يجوز دفع الزكاة لمن كان قادرًا على الكسب عند الشافعية والحنابلة، وفي ذلك تهذيب للفقراء، وتعويد لهم على العمل والاكتساب وعدم التواكل على غيرهم[٦].

١٠- أن الفقير المشتغل بنوافل العبادات وملازمة الخلوات في المدارس ونحوها لا يستحق الزكاة؛ لأن الكسب وقطع الطمع عما في أيدي الناس أولى من الإقبال على النوافل مع الطمع[٧].

١١- ذهب بعض الشافعية إلى أن أرباب البيوت الذين لم تجْرِ عادتهم بالكسب ليس لهم الأخذ من الزكاة عند الحاجة إلى الكسب والقدرة عليه؛ لأن تركه في هذه الحال «ضربٌ من الحماقة ورُعُونات النفس، فلا وجه للترفع عنه وأخذ أوساخ الناس، بل أخذها أذهب للمروءة من التكسُّب بالنسخ والخياطة»[٨].

١٢- ذهب بعض المالكية إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الغارم إلا إذا علم انجبار حاله بأخذها، وفساده بعدم إعطائه، وذلك بأن «تكون له أصول يستغلها؛ فيلجئه الدين

---

(١) انظر: التجريد للقدوري (٨/ ٤٢١٩)، الأموال لأبي عبيد (ص٧٠٠).
(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص٧٢٣). (٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١١).
(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٢).
(٥) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٥)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥٠٩).
(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١).
(٧) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٧٥).
(٨) انظر: المرجع السابق (٤/ ١٧٤).

إلى بيعها؛ فيفسد حاله؛ فيؤدي ذلك من الزكاة. وأما إن كان يتديَّن أموال الناس ليكون غارمًا فلا؛ لأن الدفع يديمه على عادته الردية، والمنع يردعه»[١]؛ فرعاية مقصد تهذيب نفسه يستدعي ألا يعطى منها، حتى لا تفسد عاداته.

١٣- أن من ادَّان في تبذير؛ كرجل بذَّر في الشهوات واللذات وأسرف في الصلات والهبات لا في برٍّ ولا تقوى؛ لا يعطى من سهم الغارمين، وله ما يقدر على قضاء دينه منه من ناضٍّ أو عقار؛ لأنه ممنوع من التَّبذير، فلأن يعود تبذيره على ماله أولى من أن يعود على مال الصدقات[٢].

١٤- اعتبار الغارمين لإصلاح ذات البين وإطفاء ثائرة الفتن ضمن مصارف الزكاة عند الشافعية والحنابلة، وفي إعطائهم تهذيب لنفوس الأمة[٣].

١٥- استمرار سهم (المؤلفة قلوبهم) وبقاؤه؛ لأنه قد تدعو الحاجة إلى تأليف القلوب أحيانًا، وفي ذلك تهذيب للنفوس واستمالة لها إلى الحق.

(١) الذخيرة (٣/ ١٤٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، المغني (٦/ ٤٨٠)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٢٦).

المبحث العاشر

رفع الحرج[١]

بيان المقصد:

الحرج لغة: (الحاءُ والرَّاء والجيم) أصلٌ واحد يدل على تجمع الشيء وضيقه، فهو يدل على الضيق[٢]. قال ابن الأثير: «الحرج في الأصل: الضِّيق.. وأحاديث الحرج كثيرة، وكلها راجعة إلى هذا المعنى»[٣].

الحرج اصطلاحًا: لم أجد للحرج تعريفًا عند العلماء المتقدمين، وقد وجدت للمعاصرين من العلماء عدة تعريفات للحرج في الاصطلاح، منها تعريف الدكتور يعقوب الباحسين، فقد عرفه بأنه: «ما أوقع على العبد مشقة زائدة عن المعتاد، على بدنه أو على نفسه، أو عليهما معًا في الدنيا والآخرة، أو فيهما معًا، حالًّا أو مآلًا، غير معارض بما هو أشد منه، أو بما يتعلق به حق للغير، مساوٍ له أو أكثر منه»[٤].

وأما تعريف (رفع الحرج) مركَّبًا فقد عرفه بأنه: «منع وقوع أو بقاء الحرج على العباد بمنع حصوله ابتداءً، أو بتخفيفه، أو تداركه بعد تحقق أسبابه»[٥].

ويعبر هذا المقصد عن أصل كبير من أصول الشريعة، ذي تأثير واسع في كافَّة أحكامها وأبوابها، وهو من أهم السمات التي تميزت بها هذه الشريعة المباركة، بل هو أول أوصاف الشريعة وأكبر مقاصدها[٦]. فقد ميَّز الله شريعة دين الإسلام باليسر والسهولة والسماحة في كافة تكاليفها، وملاءمتها الباهرة للقدرات البشرية التي فطر الله الإنسان عليها، فلم تكلِّفه فوق طاقته، بل إن كافة

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٧)، المحلى لابن حزم (٤/ ٦٧)، المستصفى (٣/ ٢٠٣)، المنخول (١/ ٧٩-٨١)، المحرر الوجيز (٤/ ١٣٥)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٨٠)، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص: ٢١٠)، مجموع الفتاوى (١٤/ ١٣٧-١٣٨)، الموافقات (٢/ ٢٣٥)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٨٢)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٩٢).

(٢) انظر: مادة (حرج) في مقاييس اللغة (٢/ ٥٠)، لسان العرب (٢/ ٢٣٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٦١-٣٦٢).

(٤) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، د. يعقوب الباحسين (ص: ٣٨).

(٥) المرجع السابق (ص: ٤٨).

(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٨٨).

أحكامها وتكاليفها جاءت مراعيةً لخلقته وطاقته المحدودة؛ ولا أدل على عناية الشريعة الشديدة بذلك من كثرة الأدلة الدالة على رفع الحرج في الشريعة حتى بلغت مبلغ القطع كما ذكر الشاطبي[١].

يقول العز بن عبد السلام: «اعلم أن الله شرع لعباده السعي في تحصيل مصالح عاجلة وآجلة تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، **ثم استثنى منها ما في ملابسته مشقة شديدة** أو مفسدة تربى على تلك المصالح، وكذلك شرع لهم السعي في درء مفاسد في الدارين أو في إحداهما تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة أو مصلحة تربى على تلك المفاسد، **وكل ذلك رحمة بعباده ونظر لهم ورفق**، ويعبر عن ذلك كله بما خالف القياس، وذلك جار في العبادات والمعاوضات **وسائر التصدقات**»[٢] ثم مثل على ذلك بعدة أمثلة في الزكاة.

ومرجع حكمة السماحة واليسر في الشريعة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمر جليل، وهو:

كون الشريعة هي دين الفطرة، وأمور الفطرة راجعةٌ إلى الجِبلَّة، فهي كائنة في النفوس سهل عليها قبولها، ومن الفطرة: النفور من الشدة والإعنات، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[٣]، وقد أراد الله تعالى أن تكون شريعة الإسلام شريعة عامة ودائمة، فاقتضى ذلك أن يكون تنفيذها بين الأمة سهلًا، ولا يكون ذلك إلّا إذا انتفى عنها الإعنات؛ فكانت بسماحتها أشد ملاءمة للنفوس؛ لأن فيها إراحة النفوس في حالي خويصتها ومجتمعها، وقد ظهر للسماحة أثر عظيم في انتشار الشريعة وطول دوامها؛ فعلم أن اليسر من الفطرة؛ لأن في فطرة الناس حب الرفق[٤].

وفي تقرير ذلك يقول الشاطبي مبينًا الحكمة والمقصد من رفع الحرج عن المكلفين في أحكام الدين: «الحرج مرفوع عن المكلفين لوجهين:

أحدهما: الخوف من الانقطاع في الطريق، وبُغضِ العبادة، وكراهة التكليف، وينتظم تحت هذا المعنى الخوفُ من إدخال الفساد عليه في جسمه أو عقله أو ماله أو حاله.

والثاني: خوف التقصير عند مزاحمة الوظائف المتعلقة بالعبد المختلفة الأنواع؛ مثل قيامه على أهله وولده، إلى تكاليفَ أُخَرَ تأتي في الطريق، فربما كان التوغل في بعض الأعمال شاغلًا عنها، وقاطعًا بالمكلف دونها، وربما أراد الحملَ للطرفين على المبالغة في الاستقصاء فانقطع عنهما»[٥].

---

(١) انظر: الموافقات (١/ ٢٣٥). (٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦١).

(٣) الآية (٢٨) من سورة النساء.

(٤) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ١٩٢).

(٥) الموافقات (٢/ ٢٣٣).

والمشقة المرفوعة في الشريعة: هي المشقة الخارجة عن المعتاد، وقد بيَّن الشاطبي ضابطها بقوله: «إن كان العمل يؤدي الدوام عليه إلى الانقطاع عنه، أو عن بعضه، أو إلى وقوع خلل في صاحبه، في نفسه أو ماله، أو حال من أحواله، فالمشقة هنا خارجة عن المعتاد. وإن لم يكن فيها شيء من ذلك في الغالب، فلا يعد في العادة مشقَّة، وإن سُميت كلفة، فأحوال الإنسان كلها كلفة في هذه الدار، في أكله وشربه وسائر تصرفاته، ولكن جعل له قدرة عليها بحيث تكون تلك التصرفات تحت قهره، لا أن يكون هو تحت قهر التصرفات، فكذلك التكاليف؛ فعلى هذا ينبغي أن يفهم التكليف وما تضمن من المشقة»[(١)].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

إن حضورَ مقصد (رفع الحرج) في تشريعات فريضة الزكاة وأحكامها جليٌّ واضحٌ، فهي داخلة فيه بعموم الأدلة الدالة على كون الشريعة جارية على الوسط الأعدل، وكون تشريعاتها مشتملة على اليسر والسهولة ومنع المشقة الخارجة عن المعتاد، بل إن ثمة مزيد مراعاة لهذا المعنى في تشريعها؛ لكونها شُرعت مواساة، والتكليف بما يشقُّ على المكلف إخلال بالمواساة؛ فلا تأتي به الشريعة[(٢)]، ولذا اشترطت القدرة الميسرة في وجوبها لا الممكنة[(٣)].

وبيان ذلك: أن إيتاء الزكاة واجبٌ ماليٌّ يستلزم أن يفارق الإنسان مرغوبًا قد فطر وجُبل على محبته، فإيتاؤها حقَّ الإيتاء أشقُّ على النفس من القيام بالواجبات البدنية المحضة؛ فاعتبرت الشريعة تلك المشقة النفسية في تشريع أحكامها، فجعلت أحكامها مرتبطة بقدرة المكلف الميسّرة، حتى يتمكَّن من إيتائها بطيب نفس، فيحصل المقصود الأعظم من فرضها -شكر نعمة الغنى- على التَّمام والكمال. ولو كان تشريعها شاقًّا على النفوس، غيرَ مراعٍ لمعنى محبة المال المزروع جبِلَّةً؛ لأدى ذلك إلى حرج مآلي، فيخرجها المكلفون من غير طيب نفس.

يقول علاء الدين البخاري: وأما الكامل من الشرط الذي يتوقف عليه الواجب، ويزداد حسنًا باشتراطه: القدرة الميسرة، وهذه زائدة على القدرة الممكنة بدرجة؛ لأن بها يثبت الإمكان ثم اليسر، وإنما شُرطت هذه القدرة في أكثر الواجبات المالية ولم تشترط في البدنية؛ لأن أداءها أشق على

---

(١) الموافقات (٢/ ٢١٤). (٢) انظر: المغني (٢/ ٤٤٩).

(٣) القدرة الميسرة: ما يوجب اليسر على الأداء، وهي زائدة على القدرة الممكنة بدرجة واحدة في القوة؛ إذ بها يثبت الإمكان ثم اليسر، بخلاف الأولى؛ إذ لا يثبت بها الإمكان، وشرطت هذه القدرة في الواجبات المالية دون البدنية لأن أداءها أشق على النفس من البدنيات؛ لأن المال شقيق الروح، والفرق بين القدرتين في الحكم: أن الممكنة شرط محض، حيث يتوقف أصل التكليف عليها، فلا يشترط دوامها لبقاء أصل الواجب، أما الميسرة فليست بشرط محض، حيث لم يتوقف التكليف عليها. [التعريفات للجرجاني (ص: ١٧٣)].

النفس من العبادات البدنية؛ لأن المال شقيق الروح، محبوب النفس في حق العامة، والمفارقة عن المحبوب بالاختيار أمر شاق.

ولذا وجبت الزكاة بصفة اليسر؛ فكان مبناها في الشرع على اليسر والسهولة؛ ولهذا وجب القليل من الكثير، ووجبت في النماء لا في أصل المال؛ تيسيرًا على أرباب الأموال، ولهذا شرط لتكرار الواجب تكرار الحول، وشرط القدرة يعني قدرة توجب هذا اليسر.

ولما ثبت أنها وجبت لمعنى إغناء الفقير، وشكرًا لنعمة الغناء؛ لأن المال نعمة عظيمة، به تعلق بقاء الأبدان، وبه نيط مقاصد الدنيا والآخرة؛ فوجب ألا يخلو عن شكر يجب لله عَزَّوَجَلَّ على سبيل العبادة كنعمة البدن، ولم يجب في المال عبادة محضة سوى الزكاة؛ فتعيَّنت لشكر نعمة المال. ثم الشُّكر يستدعي سببًا كاملًا ليؤثر في إيجاب الشُّكر من كل وجه؛ إذ لو لم يكن كاملًا كان ملحقًا بالعدم من وجه، والعدم لا يؤثر؛ فيمتنع وجوب الشكر من ذلك الوجه[١].

ويقول التفتازاني: «والأظهر أن يقال: يسر الأداء على العبد بعدما ثبت الإمكان بالقدرة الممكنة؛ كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة، ولهذا اشترطت في أكثر الواجبات المالية التي أداؤها أشق على النفس عند العامة، وذلك كالنَّماء في الزكاة، فإن الأداء ممكن بدونه إلا أنه يصير به أيسر حيث ينتقص أصل المال، وإنما يفوت بعض النماء»[٢]. ثم بيَّن أن من **خصائص القدرة الميسرة أنه يشترط دوامها؛ لأنها شرط فيه معنى العليَّة**؛ لأنها غيرت صفة الواجب من العسر إلى اليسر؛ إذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر، فأثرت فيه القدرة الميسرة وأوجبته بصفة اليسر؛ فيشترط دوامها نظرًا إلى معنى العليَّة؛ لأن هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها؛ إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة، والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر؛ لأنه لم يشرع إلا بتلك الصفة؛ فلهذا اشترط بقاء القدرة الميسرة[٣].

ويقول النَّووي: «الزكاة مبنيَّةٌ على الرفق والمساهلة، وتسقط بأشياء كثيرة للرفق؛ كالعلف في بعض الحول والعمل عليها وغير ذلك»[٤]. ويقول الماوردي: «أمر الزكوات مبنيٌّ على المعادلة بين المساكين، وأرباب الأموال، والرفق بهما»[٥].

---

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠١-٢١٠) بتصرف.

(٢) شرح التلويح على التوضيح (١/ ٣٨٤).

(٣) انظر: المرجع السابق، وانظر: أصول السرخسي (١/ ٦٨)، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (٢/ ٦٠).

(٤) المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٦٨)، وانظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٢/ ١٢٩)، وانظر: التجريد للقدوري (٣/ ١١٦٥)، كفاية النبيه في شرح التنبيه (٦/ ٦٠).

(٥) الحاوي الكبير (٣/ ٩٧).

وثمة معنى آخر للتيسير في تشريع الزكاة، وهو أن الشريعة حريصةٌ على دفع الأذى عن المحسنِ أن ينْجر له من إحسانه، لكيلا يكره الناسُ فعلَ المعروف، ولذا جاءت أحكامها مراعية لهذا المعنى[١].

ومن الأصول الجليلة التي يتعلق بها هذا المقصد: كون الشريعة أميَّة، وذلك يقتضي أن تكون تكاليفها الاعتقادية والعملية -كالزكاة- مما يسع الأمي تعقُّلها؛ ليسعه الدخول تحت حكمها، فلو لم تكن كذلك للزمه بالنّسبة إلى الجمهور تكليف ما لا يطاق، وهو غير واقع، فمن أوجه التيسير في العمليَّات لأجل هذا المعنى: مراعاة الأميَّة فيها، وذلك بإيقاع تكليفهم بالجلائل في الأعمال بالتقريبات في الأمور، بحيث يدركها الجمهور؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نحن أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نحسُب ولا نكتُب، الشَّهرُ هكذا وهكذا**»[٢]، وعدم المطالبة بحساب مسير الشمس مع القمر في المنازل لأن ذلك لم يكن من معهود العرب ولا من علومها، ولدقَّة الأمر فيه، وصعوبة الطريق إليه، **فأجريت غلبة الظن في الأحكام مجرى اليقين**، فلهذا المعنى بعينه وضعت العمليات على وجه لا تخرج المكلف إلى مشقةٍ يملُّ بسببها، أو إلى تعطيل عاداته التي يقوم بها صلاح دنياه، ويتوسع بسببها في نيل حظوظه، وذلك أن الأمي الذي لم يزاول شيئًا من الأمور الشرعية ولا العقلية ربما اشمأزَّ قلبه عما يخرجه عن معتاده، بخلاف من كان له بذلك عهد[٣].

واعتبار غلبة الظن في أحكام الزكاة وإجراؤها مجرى اليقين من أوضح الأمثلة الدالة على التيسير الذي يكتنف أحكامها، وفي بيان ذلك يقول العز بن عبد السلام: «لما كان يسعى العباد لجلب المصالح العاجلة والآجلة، ودفع المفاسد العاجلة والآجلة؛ جاءت الشريعة باتباع الظن في ذلك؛ لغلبة صدق الظن، وندرة كذبه، ولذلك لم تزل المصالح الغالبة خوفًا من مفاسد نادرة، **ولو اعتبر الشَّرع اليقين في العبادات والمعاملات وسائر التَّصرفات لفاتت مصالح كثيرة**؛ خوفًا من وقوع مفاسد يسيرة، بل في بعض المصالح ما لو بني على اليقين لهلك العباد وفسدت البلاد، وقد يكون الورع في ترك العمل بالظن عن ظهور احتمال المفاسد والمصالح، وكل احتمال يؤدي اعتباره إلى تعطيل المصالح المشروعة، أو جلب المفاسد المدفوعة، فهو مطرح؛.. **كالزَّكوات، لو اعتبر فيها اليقين لم تجب، ولفات أجر باذلها، ورفق آخذيها؛ إذ لا قطع بإيمان باذلها ولا آخذها**، ولا استحقاق الآخذ، ولا بملك النصاب، ولا بخلو عن موانع الزكاة، ولا عبرة باختلاف العلماء في ذلك، فإن ظهر الاحتمال في أوصاف الآخذ، فالورع أن تدفع إلى غيره.

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٥١٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠).

(٣) انظر: الموافقات (٢/ ١٤١-١٤٨).

فالـذي يجبُ علينا مـن الصَّلوات والزكـوات والكفارات هو المظنون، فنقـول: أوجب الله علينا تيقن الصلاة التي أجزأها بظننا وقوع أركانها وشرائطها، ومن إخراج الحقوق المالية فيما نظن أنه مملَّك لنا خَلِيٌّ من الموانع»[١].

أدلة المقصد:

١- الآيات القرآنية الدالَّة على رفع الحرج، والتيسير، والتخفيف، ونفي التكليف بما ليس فـي الوسـع؛ كقول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَـا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَـرَجٍ﴾[٢]، وقوله: ﴿مَـا يُرِيـدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّـنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِـمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْـكُرُونَ﴾[٣]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْـرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٤]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾[٥]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٦].

وجـه الدلالة من الآيات: أن هـذه الآيات تدل على أن الله عَزَّوَجَلَّ نفى الحرج عن الدين، ولم يُرد اللـه ليجعـل على عباده من حرج، وأنه يريد اليسـر بعباده، ويريد أن يخفِّـف عنهم، ولا يكلفهم إلا مـا في وسـعهم، وقد تضمَّنت الآيـات أن جميع ما كلَّفهم به أمرًا أو نهيًـا فهم مطيقون له قادرون عليـه، وأن اللـه لم يكلفهـم ما لا يطيقون، وأنهم في سـعة ومنحـة من تكاليفه، لا فـي ضيق وحرج ومشـقة؛ فإن الوسـع يقتضـي أن ما كلفهم به مقدور لهم، من غير عسـر لهـم ولا ضيق ولا حرج[٧]، والآيـات التـي تدل على ذلك أكثر مـن أن تحصر، قال الشـاطبي: «النصوص على رفـع الحرج فيه -أي: القـرآن- كافية»[٨]. ورفع الحرج في تكاليف الشـريعة «عام مطرد؛ لأن الله جَلَّجَلَالُهُ لم يشـرع حكمًا إلا وأوسع الطريق إليه، ويسَّره حتى لم يبق من دونه حرج ولا عسر»[٩]، فيشمل بعمومه جميع التكاليف الشرعية، ومن تلك التكاليف: الزكاة.

٢- الأحاديث النبوية الكثيرة الدالة على التيسـير والسـماحة، كقول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَحَـبُّ الدِّيـنِ إِلَى اللـهِ الحَنِيفِيَّـةُ السَّـمْحَةُ**»[١٠]، وعن أبي هريـرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْـرٌ، وَلَنْ يُشَـادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَـدِّدُوا وَقَارِبُوا،**

---

(١) شجرة المعارف والأحوال (٣٠٨-٣١١). (٢) الآية (٧٨) من سورة الحج.
(٣) الآية (٦) من سورة المائدة. (٤) الآية (١٨٥) من سورة البقرة.
(٥) الآية (٢٨) من سورة النساء. (٦) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ١٣٧). (٨) الموافقات (٤/ ٣٥٠).
(٩) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (ص٢١٠).
(١٠) أخرجه البخاري معلقًا، كتاب الإيمان، باب الدين يسر (١/ ١٦).

وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ»[١]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يسِّروا ولا تعسِّروا، وسكِّنوا ولا تنفِّروا»**[٢].

وجه الدلالة من الأحاديث: أن فيها بيان أن دين الله يسر، وأن أحبَّ الدين إلى الله الحنيفيَّة السمحة، فكل أوامره جَلَّ جَلَالُهُ يراعي فيها التوسيع على الأمة، ورفع المشقة، بل «عيَّنه في قوله: (الدين يسر) على سبيل المبالغة، فكأنه لشدَّة اليسر وكثرته نفس اليسر،.. واسم الدين واقع على الأعمال لقوله: (الدين يسر)، ثم بين جهة اليسر في الحديث بقوله: (سددوا)، وكلها أعمال»[٣]، والزكاة داخلةٌ في جملة الأعمال.

٣- إجماع علماء المسلمين منذ عهد الصحابة إلى يوم الناس هذا على أن الحرج مرفوع عن هذه الأمة، ولم يُعلم في ذلك مخالف[٤]، وهذا الإجماع عام في جميع العبادات ومنها الزكاة.

يقول الشاطبي: «الإجماع على عدم وقوعه وجودًا في التكليف، وهو يدل على عدم قصد الشارع إليه، ولو كان واقعًا لحصل في الشريعة التناقض والاختلاف، وذلك منفيٌّ عنها؛ فإنه إذا كان وضع الشريعة على قصد الإعنات والمشقة -وقد ثبت أنها موضوعة على قصد الرفق والتيسير- كان الجمع بينهما تناقضًا واختلافًا، وهي منزهة عن ذلك»[٥].

٤- أن العقل السليم مفطور على عدم التناقض، فلو كان الشارع قاصدًا للمشقة والحرج لما كان مريدًا لليسر والتخفيف، وذلك باطل عقلًا[٦].

هذه بعض الأدلة العامة على رفع الحرج، وإلا فالأدلة على رفعه عن هذه الأمة كثيرة، قال الشاطبي: «إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع»[٧].

وفيما يلي بعض الأدلة الخاصة على رفع الحرج في الزكاة على سبيل الخصوص:

٥- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أفضلُ الصدقةِ -أو خير الصدقةِ- عن ظهرِ غِنًى»**[٨]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لا صَدَقَةَ إلا عن ظهرِ غِنًى»**[٩].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩). (٢) أخرجه البخاري (٦١٢٥).
(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٣٥).
(٤) انظر: فواتح الرحموت (١/ ١٦٨)، الموافقات (٢/ ٢١٢)، رفع الحرج، الباحسين (ص٦٨).
(٥) الموافقات (٢/ ٢١٢). (٦) انظر: المرجع السابق.
(٧) الموافقات (١/ ٥٢٠). (٨) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٢٦)، ومسلم (١٠٣٤).
(٩) أخرجه البخاري تعليقًا، كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ﴾، وأحمد (٢/ ٢٣٠).

وجه الدلالة: أن الشريعةَ لم توجب الزكاة على كلّ مَن يملك مالًا، بل قصرت وجوبها على من تحقَّق فيه وصف الغنى بأن بلغ ماله نصابًا، وفي ذلك تيسير ورفع للحرج والمشقة بعدم إيجابها على كل أحد(١).

٦- الأدلة الدالة على اشتراط النصاب، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس فيما دون خمسِ أواقٍ صدقةٌ، وليس فيما دونَ خمسِ ذَودٍ صدقة، وليس فيما دونَ خمسِ أوسُقٍ صدقة**»(٢).

وجه الدلالة: أنها تدل على اشتراط النصاب، وأنه لا زكاة على من لم يبلغ ماله نصابًا، ومفهوم اشتراط النصاب هو الرفق والتيسير ورفع الحرج(٣).

٧- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس على المسلمِ في عبدِه ولا فرسِه صدقةٌ**»(٤)، وقوله: «**قد عفوتُ عن صدقةِ الخيلِ والرقيقِ، فهاتوا صدقةَ الرِّقَةِ: من كل أربعينَ درهمًا درهمًا**»(٥).

وجه الدلالة: أن في الحديثين دلالةً على عدم وجوب الزكاة في الأموال غير المعدة للنماء (أموال القنية)؛ لأن الشارع أفهم أنها إنما شرعت للمواساة، فجعلها في النامي من الأموال، تيسيرًا على المكلف؛ حتى يخرج من ربح ماله قليلًا من كثير(٦).

يقول الماوردي: «فأما ما لا يُرصَد للنماء، ولا هو نامٍ في نفسه؛ فلا زكاة فيه إجماعًا؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس على المسلمِ في عبدِه ولا فرسِه صدقةٌ**» فنصَّ عليها تنبيهًا على ما كان في معنى حكمها»(٧).

٨- الأدلة الدالة على اشتراط الحول، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول**»(٨).

وجه الدلالة: أن الحول شرط من شروط الزكاة، وإنما اعتُبِر ليُتمكَّن من تنمية المال

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٦٩)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩). كلاهما عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩).

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٢٢٧٣) كلاهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه الترمذي (٦٢٠) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني [صحيح وضعيف سنن الترمذي (٢/ ١٢٠)].

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٨٨).

(٨) أخرجه أبو داود (١٥٧٣)، وابن ماجه (١٧٨٢) وقد حسنه الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٣٢٨)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٢٥٤).

وتثميره[١]، ولأن الزكاة تتكرر في هذه الأموال، فلا بدَّ لها من ضابط، كي لا يفضي عدم ذلك إلى تكرُّر الوجوب في زمن واحد، فكان مضيٌّ حول هو المناسب لذلك؛ لأنه مظِنة نماء المال؛ ليكون إخراج الزكاة من الربح، فإنه أسهل وأيسر، ورفعًا للحرج عن المكلف[٢].

٩- الأدلة الدالة على مشروعية الخرص كحديث أبي حميد الساعدي، قال: غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ لأصحابه: «**اخرُصوا**»، وخرص رسول الله ﷺ عشرة أوسُقٍ، فقال لها: «**أحصِي ما يخرُجُ مِنها**»، فلما أتى وادي القرى قال للمرأة: «**كم جاء حديقتك**» قالت: عشرة أوسق، خرص رسول الله ﷺ[٣].

وحديث سهل بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ كان يقول: «**إذا خرصتُم فخُذوا ودعُوا الثلثَ، فإن لم تدعوا الثلثَ فدعوا الربعَ**»[٤].

وجه الدلالة: «أن السرَّ في مشروعية الخرص: **دفع الحرج عن أهل الزراعة**، فإنهم يريدون أن يأكلوا بُسرًا ورُطَبًا، وعِنبًا، ونِيئًا ونَضيجًا، **وعن المصدِّقين**؛ لأنهم لا يطيقون الحفظ عن أهلها إلا بشق الأنفس، ولما كان الخرص محل الشبهة، والزكاة من حقها التخفيف؛ أمر بترك الثلث أو الربع»[٥]. يقول العز بن عبد السلام في مشروعية الخرص: «لكنه جاز في الزكاة لمسيس الحاجة العامة، فإن الرطب والعنب إذا بدا صلاحهما ووجبت الزكاة فيهما؛ خرص على المالكين وضمنوا مقدار الزكاة بالخرص؛ لأنهم لو منعوا من التصرف فيه بالأكل والبيع والشراء؛ لتضرر الملاك والناس بمنعهم»[٦]، فرفعت الشريعة ذلك الحرج بمشروعية الخرص. ويقول المباركفوري: «وفائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها، والبيع من زهوها، وإيثار الأهل والجيران والفقراء؛ لأن في منعهم تضييقًا لا يخفى»[٧].

١٠- الأدلة الدالة على تأثير الكلفة والمؤونة في مقدار الزكاة؛ كقوله ﷺ: «**فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثَرِيًّا العُشر، وفيما سُقِي بالنضح نصف العشر**»[٨].

---

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز (٦/ ٩٢).
(٢) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٦/ ٣٥١).
(٣) أخرجه البخاري (١٤٨١).
(٤) أخرجه الترمذي (٦٤٣)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ٧٥)، وقال النووي في المجموع (٥/ ٤٧٩): إسناده حسن.
(٥) حجة الله البالغة (٢/ ٦٨).
(٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٧٠)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٢٦).
(٧) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ١٥٠).
(٨) أخرجه البخاري (١٤٨٣)، من حديث ابن عمر.

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على اعتبار الكلفة والمؤونة في مقدار الزكاة، «فمتى كثُرت المؤونة خفت الزكاة رفقًا بالعباد، ومتى قلت كثرت الزكاة؛ ليزداد الشكر؛ لزيادة النعم، ونظيره الزكاة في المعدن، والخمس في الركاز»[١].

١١- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن بلغت عنده من الإبل صدقة الجَذَعَةِ، وليست عنده جذعة، وعنده حِقَّةٌ، فإنها تُقبل مِنه الحقةُ، ويَجعل معها شاتينِ إنِ استيسرتا له، أو عشرين درهمًا، ومَن بلغت عنده صدقة الحِقةِ، وليستْ عنده الحقةُ، وعنده الجذعةُ، فإنها تُقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدِّقُ عشرين دِرهمًا أو شاتينِ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا بنتُ لَبُونٍ، فإنها تُقبل منه بنت لبون ويعطي شاتينِ أو عشرينَ دِرهمًا، ومَن بلغت صدقته بنتَ لبونٍ وعنده حِقة، فإنها تُقبل مِنه الحقةُ ويعطيه المصدِّقُ عشرين درهمًا أو شاتينِ، ومن بلغت صدقته بنت لَبونٍ وليست عنده، وعنده بنتُ مَخاضٍ، فإنها تُقبلُ منه بنتُ مخاضٍ ويعطي معها عشرين درهمًا أو شاتين**»[٢].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرشد مَنْ وجب عليه سن ولم يجده أن يخرج ما دونه، ثم جعل التخيير إليه في التعويض إما بشاتين أو عشرين درهمًا فقال: «إن استيسرتا له»، ولم يكلفه بشراء السن الواجب، فأثبت الشارع الجبران تخفيفًا وترفيهًا، حتى لا يحتاج ربُّ المال إلى شراء السن الذي هو واجب المال[٣].

١٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في خمس من الإبل شاة**»[٤].

وجه الدلالة: «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوجب الشاة في خمس من الإبل، على خلاف قاعدة الزكاة في الإخراج من كل مال من جنسه؛ رفقًا بأرباب الأموال؛ لأنه لو أوجب فيها بعيرًا لأضرَّ بهم»[٥].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن مقادير الزكاة قد جاءت على التيسير ورفع الحرج عن المكلف، وذلك بجعل المال المأخوذ على حساب التعب، فما وُجِد من أموال الجاهلية هو أقله تعبًا، ففيه الخمس، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس، وهو العشر فيما سقته السماء، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس، وهو نصف العشر فيما سقي

(١) الذخيرة (٣/ ٨٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٥٣).
(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).
(٤) أخرجه الترمذي (٦٢١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٤٩) وصححه، وقال: «هو على شرط الشيخين».
(٥) كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥/ ٢٦٧).

بالنضح، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثُمُن ذلك، وهو ربع العشر[١]، ولأن الكنوز أنفس المال فيتضررون بإنفاق المقدار الكثير منها، فمن حق زكاته أن تكون أخف الزكوات[٢].

٢- إثبات الخيار لرب المال في عدد من التصرفات في أحكام الزكاة، كالتخيير في تقويم عروض التجارة بالدراهم أو بالدنانير[٣]، وتخيير المزكي في الجبران بين الشاتين أو النقد[٤]، وتعيين المخرَج[٥]، والتخيير في اختيار المصرف[٦]، وإثبات الخِيرة إلى المعطي من مقتضيات التخفيف[٧].

٣- إيجاب الزكاة في الأموال النامية؛ تيسيرًا على أرباب الأموال ورفعًا للمشقة عنهم، ولو أوجبت في مال لا يزداد لانتقص، واحتمل استئصال أصل المال؛ فيتكاسلون عن أدائه، فكلف على وجه يسهل عليهم الأداء ليحمدوا بالأداء، ويرزقوا الخلف، ويكرموا الجزاء[٨]، «وليكون إخراج الزكاة من الربح؛ فإنه أيسر وأسهل»[٩].

وذلك: «أن مطلق المال ليس بسبب، إنما السبب المال النامي؛ لأن الزكاة وجبت بطريق التيسير بأداء عن نماء، ولهذا لم يجب القليل في القليل ولا الكثير في الكثير، ولم يجب مالًا، بل وجب القليل في الكثير، ووجب مؤجلًا لا حالًّا، وحتى التيسير إنما يتحقق بالأداء من نماء المال حتى يؤدي من عليه الواجب من النماء، ويبقى له أصل المال»[١٠].

ويقول ابن أمير حاج: «وشرط النماء في النصاب لوجوب الأداء؛ تيسيرًا للأداء، وتحقيقًا للغنى؛ لأن الحاجة إلى المال تتجدَّد زمانًا فزمانًا، وهو إذا لم يكن ناميًا تفنيه الحوائج قريبًا؛ فيكون الغنى بدون الاستنماء ناقصًا في معرض الزوال، وإذا كان ناميًا تعين صرف النماء إلى الحاجات المتجددة، فيبقى أصل المال فاضلًا عن الحوائج، فيحصل به الغنى، ويتيسَّر عليه منه الأداء»[١١].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨)، وانظر: حجة الله البالغة (٢/ ٦١).
(٢) انظر: حجة الله البالغة (٢/ ٦٧).
(٣) انظر: المبسوط (٢/ ١٩١).
(٤) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).
(٥) انظر: المغني (٢/ ٤٣٧).
(٦) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/ ٢٩٩).
(٧) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).
(٨) انظر: محاسن الإسلام، البخاري (ص١٧)، وسبق الكلام عليه في الأدلة.
(٩) المغني (٢/ ٤٦٧).
(١٠) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٣٩).
(١١) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٠٨).

٤- اشتراط النصاب لوجوب الزكاة، حتى يكون المال محتملًا للمواساة، فلا يشقُّ على المكلف إخراج الزكاة منه، فلو فُرضت على كل مال لأدى ذلك إلى الحرج والعنت[١].

٥- اشتراط الحول؛ وذلك لتمكين المكلف من تنمية المال وتثميره، فيخرجه حين اكتمال نمائه. وقد راعى الشارع في تحديده بالحول مصلحة رب المال، فلم يجعله قصيرًا يسرع دورانه، فتعسر إقامة الزكاة فيه[٢]. كما أن في التحديد بالحول درءًا لمشقة اعتبار حقيقة النماء في بعض الأموال؛ كعروض التجارة، فأقيم مظنة النماء مقام حقيقته، واكتفي به؛ دفعًا للحرج[٣].

٦- إقامة مظنَّة النماء مقام حقيقته، فأقيم السَّوم مقام حقيقة النماء، وجعل الحول مدةَ مظنَّة النماء، والإمساك بنية التجارة في عروض التجارة مظنة النماء؛ تيسيرًا لما في التعليق بحقيقة النمو من ضرب حرج، وذلك مدفوع[٤].

يقول المرغيناني: «**يسقط اعتبار حقيقة النماء، فإنه أمر خفي تتفاوت فيه أحوال الناس**، فأقيم الإسامة به حولًا في الحيوانات مقام حصول النسل؛ لأنه زمان النسل عادة، وأقيم الإمساك بنية التجارة حولًا في غيرها من الأموال سوى الأثمان مقام حصول النماء؛ لأنه زمان حصول النماء عادة، **إنما فعلنا ذلك دفعًا للحرج عن الناس**، والله أعلم»[٥].

٧- اعتبار الشرع لرفع الحرج في إيجاب غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من الإبل؛ لأن في الأخذ من الجنس منها مشقة وإضرارًا[٦].

٨- رفع الشرع للحرج بجعل الأوقاص[٧] في السائمة[٨].

٩- ضمُّ المال المستفاد من نماء أصل النصاب إليه واعتبار حوله بحوله؛ كربح مال التجارة ونتاج السائمة بلا خلاف؛ لأن في إفراد كل ربح بحول مشقة عظيمة لا يأتي

---

(١) سبق الكلام عليه في الأدلة.
(٢) انظر: حجة الله البالغة (٢/ ٦١).
(٣) سبق الكلام عليه في الأدلة.
(٤) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٣).
(٥) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٣٩).
(٦) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٧٥)، المغني (٢/ ٤٦٩)،
(٧) «الوقص، بالتحريك: ما بين الفريضتين، كالزيادة على الخمس من الإبل إلى التسع، وعلى العشر إلى أربع عشرة. والجمع: أوقاص». النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٢١٤).
(٨) انظر: المرجع السابق، الدر الثمين والمورد المعين (ص: ٤٣٥).

بمثلها الشارع[١].

١٠- مشروعية الجبران في الزكاة، ومثال ذلك: «إذا لم يكن في ماله بنت لبون، وكان في ماله بنت مخاض، فأخرجها، وأخرج معها شاتين، أو عشرين درهمًا، فهذا مقبول مجزئ، **ولا نكلفه أن يشتري بنتَ لبون، وإن كان ذلك ممكنًا متيسّرًا عليه**، وكذلك لو أراد مع عدم بنت اللبون أن يخرج من ماله حِقة ويسترد من الساعي شاتين، أو عشرين درهمًا، جاز ذلك»[٢].

١١- سقوط الزكاة عن المكلف بهلاك المال حتى لو تمكَّن من الأداء عند الحنفية؛ «لأن الزكاة عرف وجوبها على طريق اليسر وطيبة النفس بأدائها، ولهذا اختصَّ وجوبُها بالمال النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية، وشرط لها الحول وكمال النصاب، ومعنى اليسر في كون الواجب في النصاب يبقى ببقائه ويهلك بهلاكه»[٣]. واشترط الشافعي في القديم، وهي رواية عن أحمد اختارها ابن قدامة: التمكُّن من الأداء، فإذا تمكَّن ولم يؤد ضمن؛ لأن الوجوب قد تقرر عليه بالتمكن من الأداء[٤].

يقول الجويني: «من قال: **إن الإمكان شرطُ الوجوب احتج بأن التكليف شرطه الاستطاعة، والشريعة مبناها على امتناع تكليف ما لا يطاق**، فلا يستقيم إذن الحكم بالوجوب مع نفي الإمكان، والدليل عليه الحج مع الاستطاعة؛ فإنه لا يُقضَى بوجوبه دونها»[٥].

ويقول ابن قدامة: «**والصحيح -إن شاء الله- أن الزكاة تسقط بتلف المال**، إذا لم يفرط في الأداء؛ **لأنها تجب على سبيل المواساة**، فلا تجب على وجه يجب أداؤها مع عدم المال وفقر من تجب عليه، ومعنى التفريط: أن يتمكَّن من إخراجها فلا يخرجها. وإن لم يتمكَّن من إخراجها، فليس بمفرّط، سواء كان ذلك لعدم المستحق، أو لبعد المال عنه، أو لكون الفرض لا يوجد في المال، ويحتاج إلى شرائه، فلم يجد ما يشتريه، أو كان في طلب الشراء، أو نحو ذلك.

وإن قلنا بوجوبها بعد تلف المال، فأمكن المالك أداؤها أداها، وإلا أُنظِر بها إلى ميسرته، وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه؛ لأنه إذا لزم إنظاره بدين الآدمي

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٦٨)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٨٨). (٣) بدائع الصنائع (٢/ ٢٢).

(٤) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٦٣)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٣).

(٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢).

المتعين، فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى»[١].

وذهب الشافعي في الجديد وهو المشهور عن أحمد أن الزكاة لا تسقط عنه بهلاك المال مطلقًا، تمكن من الأداء أو لم يتمكن؛ تغليبًا لشائبة الحق المالي؛ «لأن ثبوت الزكاة ووجوبَها حقًّا لله تعالى متميز على أدائها وتفريقها على مستحقيها، ونحن نرى الزكاة في قاعدة القياس وموجب الشرع تستدعي قدرًا وجنسًا ومضيَّ مدة، وقد تجمعت هذه الخصال، **وتَمَّ ارتفاقُ المالك، أو تمكنُه من الارتفاق**، فينبغي أن يُقتضب من هذه الجهات ثبوت الزكاة حقًّا لله تعالى، وشكرًا لنعمائه. والأداء أمر متميز عن الثبوت، ومن كان عليه دين، وهو غير ممتنع من أدائه، ومستحِقُّه غيرُ مطالبٍ به، فالدَّيْن ثابت، ولكن لا يتعين أداؤه ما لم يطلبه مستحقُّه، كيف ونحن نحكم بأن الدَّين ثابت على المعسر في حياته وبعد مماته، حتى يجوز الضمان عنه، وإن كان الأداء غير ممكن»[٢].

١٢- جواز إخراج القيمة في الزكاة، وجعل الخيار في ذلك إلى المزكي عند الحنفية؛ لأن في ذلك تيسيرًا ورفعًا للحرج، وأما ما ورد في النصوص من التعيين فهو للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به، فإن أرباب المواشي تعزُّ فيهم النقود، والأداء مما عندهم أيسر عليهم، والشريعة جاءت بالتيسير ورفع الحرج[٣]، و«لأن صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الأموال، وإنما يتحقق ذلك إذا كان الخيار لصاحب المال»[٤].

١٣- أن الدَّين يمنع الزكاة عند أبي حنيفة، وهي رواية عن أحمد؛ وذلك لأن إيجاب الزكاة عليه إخلال بالمواساة، وتكليف بما يشق عليه، والشريعة جاءت برفع الحرج والتيسير، ولأن المدين محتاج، والصدقة إنما تجب على الأغنياء، والمدين ليس بغني[٥]، ولأن وجوب الزكاة في المال النامي بالإجماع، والإنماء لا يكون إلا بالقدرة على التصرف، ولا قدرة هاهنا، ولو زكى من أصل المال يلزمه استئصاله، وهو حرج، والحرج مرفوع؛ لقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[٦][٧].

---

(١) المغني (٢/ ٥٠٩).
(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢).
(٣) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٦).
(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٧).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٧)، المغني (٢/ ٥١٢).
(٦) الآية (٧٨) من سورة الحج.
(٧) انظر: الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة (ص: ٥٩).

يقول أبو عبيد: «ألا ترى أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إنما سنَّ أن تُؤخذ الصدقة من الأغنياء، فترد في الفقراء؟ وهذا الذي عليه دين يحيط بماله، ولا مال له، وهو من أهل الصدقة، فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهلها؟ أم كيف يجوز أن يكون غنيًّا فقيرًا في حال واحدة»[(١)].

ويقول البخاري: «لأن الدَّين ينافي الغنى واليسر؛ لأن الغنى إنما يحصل بما يفضل عن حاجته، وهذا المال مشغول بالحاجة الأصلية؛ إذ الحاجة إلى قضاء الدين أصلية، فلا يحصل الغناء بملك قدر الدين»[(٢)].

١٤- عدم وجوب الزكاة في المعلوفة عند جمهور أهل العلم[(٣)]؛ «لأن وجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤونة؛ فلا تجب عند كثرة المؤونة؛ لأن لخفة المؤونة تأثيرًا في إيجاب حق الله جَلَّجَلَالُهُ»[(٤)]، كما أن في إيجابها في المعلوفة حرجًا، وهو مدفوع.

١٥- إذا استفاد مالًا من جنس نصاب عنده قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل؛ فإنه يضمه إلى ما عنده في الحول؛ فيزكيهما جميعًا عند تمام حول المال الذي كان، عند أبي حنيفة؛ لأن إفراده بالحول يفضي إلى تشقيص الواجب في السائمة، واختلاف أوقات الواجب، والحاجة إلى ضبط مواقيت التملك، ومعرفة قدر الواجب في كل جزء ملكه، ووجوب القدر اليسير الذي لا يتمكَّن من إخراجه، ثم يتكرَّر ذلك في كل حول ووقت، وهذا حرجٌ مدفوعٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[(٥)][(٦)].

وخالف الحنابلة فرأوا أن التَّيسير إنما هو في إفراد ذلك المال بحول مستقل؛ يقول ابن قدامة: «**واليُسر فيما ذكرنا أكثر**؛ لأن الإنسان يتخيَّر بين التَّأخير والتَّعجيل، وما ذكروه يتعين عليه التعجيل، ولا شكَّ أن التخيير بين شيئين أيسر من تعيين أحدهما؛ لأنه مع التخيير، فيختار أيسرهما عليه، وأحبهما إليه، ومع التعيين يفوته ذلك. وأما ضمه إليه في النصاب، فلأن النصاب معتبر لحصول الغنى، وقد حصل الغنى

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص٦١٢).

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٧).

(٣) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٥)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ١٩٠)، المغني (٢/ ٤٣١).

(٤) المبسوط (٢/ ١٦٥).

(٥) الآية (٧٨) من سورة الحج.

(٦) انظر: الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة (ص: ٥٩).

بالنصاب الأول، والحول معتبر لاستنماء المال ليحصل أداء الزكاة من الربح، ولا يحصل ذلك بمرور الحول على أصله، فوجب أن يعتبر الحول له»[١].

١٦- مشروعية الخرص والتقدير تيسيرًا على أرباب الأموال، ورفعًا للحرج عنهم[٢].

يقول الرافعي: «من مقاصد الخَرْص وفوائده: التَّمكين من التَّصرف، شرع ذلك لما في الحجر على أصحاب الثمار إلى وقت الجفاف من الحرج العظيم»[٣].

١٧- أن من طلب زكاة، وعلم الإمام أو غيره ممن له ولاية استحقاقه لها أو عدمه، فإنه يجوز العمل بعلمه؛ وفارق القضاء «لأن أمر الزكاة مبناه على المساهلة وليس فيها إضرار بالغير»[٤].

١٨- أن المستحق إذا ادعى فقرًا أو مسكنةً وأنه غير كسوب ولم يعلم حاله؛ لم يكلَّف بينة لعسرها، فيُرفع عنه الحرج[٥].

١٩- أن إخراج زكاة الفطر على التخيير بين غالب أقوات البلد؛ «لأن زكاة الفطر مواساة، والتخيير فيها أيسر، والتسوية بين جميعها أرفق، فعلى هذا من أي قوت أخرجها أجزأه»[٦].

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٦٩).
(٢) سبق الكلام عليه في الأدلة.
(٣) العزيز شرح الوجيز (٣/ ٨٣).
(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٩).
(٥) انظر: المرجع السابق (٦/ ١٦٠).
(٦) الحاوي الكبير (٣/ ٣٧٨).

المبحث الحادي عشر

الضبط والتوقيف[١]

بيان المقصد:

الضبط: «الضاد والباء والطاء أصل صحيح، ضبط الشيء ضبطًا»[٢].

وهو: لزوم الشيء وحبسه، ضَبَطَ عليه وضَبَطَه يَضْبُط ضَبْطًا وضَباطةً، فضَبطُ الشَّيء حفظُه بالحزم، والرجل ضابط أي: حازم. ورَجُلٌ ضابِطٌ وضَبَنْطى: قويٌّ شديدٌ، وفي التهذيب: شديد البطش والقوة والجسم. رَجُلٌ أَضْبَطُ: يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا[٣].

فالاستعمالات اللغوية للضبط مدارها على صفات **الحزم والقوة والشدة والحفظ والاقتدار.**

وأما معنى (الضبط) الاصطلاحي المقصود في هذا المقام فهو: «تنظيم حياة الناس في تكاليفهم وتصرفاتهم وعلاقاتهم ومعاملاتهم، على نحوٍ محدَّد واضح معلوم، يحقق لهم الانتظام والارتقاء والتفاهم والتعايش، ويخرجهم من الحيرة والغموض والاضطراب والتنازع، فيكون الناس على هدى وعلى بينة مع ربهم، ومع أنفسهم، ومع من حولهم»[٤].

والضبط من المقاصد الشرعية العظيمة التي جاءت الشَّريعة الغراء لتحقيقها في حياة الأفراد والمجتمعات، ومن الأركان المتينة التي ابتنيت عليها تشريعاتها الحكيمة.

فمن وجه: نجد أن المقصد العام من الشريعة، والمصلحة الكلية في جميع أحكامها هو: **ضبط الخَلق وحفظهم حتى لا يكونوا مهمَلين متَّبعين للهوى،** مسترسلين استرسال البهائم من غير أن يزمَّهم لجام التكليف[٥]، بل يقصد الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ إلى إخراج المكلفين من دائرة

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٦٠)، المبسوط (٢/ ١٨٢)، محاسن الشريعة في فروع الشافعية (ص: ١٨٠)، الحاوي الكبير (٣/ ٧٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٨٦)، المستصفى (١/ ٣٧٤)، إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٨)، المغني (٣/ ١٧)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٦)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٧)، الموافقات (٢/ ٥٢٧) (٤/ ١٤)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٤٣).

(٢) مادة (ضبط) في مقاييس اللغة (٣/ ٣٨٦).

(٣) انظر: مادة (ضبط) في لسان العرب (٧/ ٣٤٠).

(٤) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٣/ ٤٢٧).

(٥) انظر: المستصفى (ص ٣٧٤).

الشهوانية والعشوائية إلى دائرة الضبط والعقلانية، فيخرجوا من داعية هواهم حتى يكونوا عبادًا له اختيارًا كما هم عباد له عَزَّوَجَلَّ اضطرارًا.

وقد بيَّن الشاطبي أن أحكام الشريعة تشتمل على مصلحةٍ كلية، ومصلحة جزئية، والمصلحة الكلية هي: «**أن يكونَ كلّ مكلف تحت قانُونٍ معيَّن من تكاليف الشرع**، في جميع حركاته وأقواله واعتقاداته، فلا يكون كالبهيمة المسيَّبة تعمل بهواها، حتى يرتاض بلجام الشرع»[(١)].

ومن وجه آخر: فإن تشريعات الدين قد جاءت منوطة بالضبط والتحديد، فلو ترك الناس في التشريعات والأحكام دون تحديد وضبط لانتشرت الأحكام واضطربت، ولشقَّ على الناس القيام بها، فسدت الذريعة باب ذلك كله بالضبط والإحكام لكافة الأحكام.

يقول ابن عاشور: «لما قصدت الشريعة التيسير على الأمة في امتثال الشريعة وإجرائها في سائر الأحوال، **عمدت إلى ضبطٍ وتحديدٍ يتبيّن به جليًّا وجودُ الأوصاف والمعاني التي راعتها الشريعة**، فبذلك قد نصبت للعلماء أمارات التشريع بالأوصاف والمعاني المراعاة في التشريع، ونصبت لِمَن دونهم حدودًا وضوابطَ تحتوي على تلك المعاني التي قد تخفى على أمثالهم،.. كما كانت الحدود والضوابط هاديةً لمن انحطَّ عن درجة العلماء إلى أن يرتقي قليلًا إلى فهم المعاني والأوصاف المقصودة من التشريع، فيما تحتويه تلك الضوابطُ من المعاني والأوصاف الخفية»[(٢)].

وقد عبر العلماء عن هذا المقصد بصيغ مختلفة، فعبر عنه الشاطبي بقوله: «ضبط الخلق إلى القواعد العامة»[(٣)]. وابن عاشور بقوله: «نوط التشريع بالضبط والتحديد»[(٤)].

ولقصد الضبط ومنع الانتشار والاضطراب؛ جاءت كثير من أحكام الشريعة توقيفية، ولا سيما في العبادات؛ لأن «الأصل فيها التوقيف»[(٥)] كما نص أهل العلم.

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

إن فريضة الزكاة بتشريعها وأحكامها لنموذج جليٌّ على ضبط الشريعة للخلق؛ وذلك أنها في سر تشريعها ضبطٌ أخلاقي مالي اقتصادي للمكلف والأمة جمعاء.

فالإنسان بفطرته مجبولٌ على حبّ المال والتعلُّق به، فلو تُرك على هواه لأدَّى به الحال إلى عبادة المال، والشح والبخل به، وكنزه وتعطيله، ولترتَّب على ذلك فساد عريض من حرمان للفقراء والمساكين والأمة جمعاء من ماله، **فأوجب الله** عَزَّوَجَلَّ **الزكاة ضابطةً لأهواء المكلفين**، تهذبهم

---

(١) الموافقات (٣/ ١٢٣).
(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٤٣).
(٣) الموافقات (٤/ ١٤).
(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٤٣).
(٥) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٢٠٠)، القواعد النورانية (ص: ١٦٤).

وتزكيهم وتطهرهم، وتحفظ عليهم أديانهم ونفوسهم وعقولهم وأموالهم ونسلهم؛ كما تضبط نظام الأمة من شتى الجوانب دينيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.. إلخ.

يقول ابن عاشور: «فمن شأن الشريعة **أن تضبط نظام إدارة المال بأسلوب يحفظه مُوزَّعًا بين الأمة بقدر المستطاع**، وتعين على نمائه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفرادًا خاصة أو طوائف أو جماعات صغرى أو كبرى»[(١)].

وقد سبق مزيد بيان لذلك في مباحث سابقة.

وأما من ناحية أحكامها وتشريعاتها: فإن الضبط والتحديد واضحٌ لا مرية فيه، ولذا جاءت بعض أحكامها مبنية على التوقيف لا مجال للاجتهاد فيها، والحكمة في ذلك: أن الشارع الحكيم يقصد فيها إلى ضبط وجوه المصالح؛ إذ لو ترك النظر إلى الناس لانتشر ولم ينضبط، وفي ذلك يقول الشاطبي: «وأما العاديات وكثير من العبادات أيضًا، **فلها معنًى مفهوم، وهو ضبط وجوه المصالح**؛ إذ لو ترك الناس والنظر لانتشر ولم ينضبط، وتعذَّر الرجوع إلى أصل شرعي، والضبط أقرب إلى الانقياد ما وُجد إليه سبيل، فجعل الشارع للحدود مقادير معلومة، وأسبابًا معلومة لا تُتعدى، كالثمانين في القذف،.. **والنصاب والحول في الزكوات**.. إلخ»[(٢)].

ويقول ابن عاشور: «**ولقد تنزَّهت الشريعة عن أن لا تكون منوطة بالانضباط**، فإن من صفات حكم الجاهلية الذي حذر الله منه بقوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[(٣)] عدم الانضباط، إذ كانت أمورهم تجري على خواطر تعرض عند وقوع الحوادث؛ كما كان حكم الطلاق والرجعة غير ذي نهاية، وذلك ما جاء القرآن بإنكاره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾[(٤)]، كذلك قسمة مال الميت»[(٥)].

ولقصد الضبط والإحكام خصَّ رسول الله ﷺ الزكاة بأن أودع فيها كتابًا في قراب سيفه ﷺ، يقول الماوردي: «**فإن قيل**: لم خص رسول الله ﷺ الزكاة بأن كتبها في صحيفة دون سائرها من الفروض، من الصلاة ومواقيتها، والصيام وأحكامه، والحج ومناسكه، ولا اقتصر على القول كما اقتصر على القول في غيره؟

قيل: يحتمل أن يكون فعل ذلك لأن الزكاة ونُصُبها ومقاديرها، والواجب فيها وأسنان المأخوذ منها، لما طال وصَعُب احتاج إليه بعض الناس دون سائرهم، في كل عام مرة، بخلاف الفروض المترادفة على الكافة، **أودع ذلك كتابًا ليكون أحفظ له وأضبط، فكانت نسخة ذلك في**

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).

(٢) الموافقات (٢/ ٥٢٧).

(٣) الآية (٥٠) من سورة المائدة.

(٤) الآية (٢٣١) من سورة البقرة.

(٥) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٤٣).

قراب سيف رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما قُبض رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقام بالأمر بعده أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أخذها من قراب سيفه فكان يعمل عليها مدة حياته، ثم مات رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فعمل بها عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مدة حياته»(١).

وقد عمدت الشريعة إلى وسائل لتحقيق الضبط والتحديد في تشريعاتها، ومن تلك الوسائل(٢):

- **الانضباط بتمييز المواهي والمعاني تمييزًا لا يقبل الاشتباه**، بحيث تكون لكل ماهيةٍ خواصُّها وآثارُها المرتبةُ عليها؛ كالأموال الزكوية؛ فإن الشريعة قد حصرتها وميزتها تمييزًا، وكمصارف الزكاة، فقد حصرتها الشريعة وميزتها بشكل جلي.
- **مجرد تحقّق مسمّى الاسم أو الوصف**: كتحقق اسم الفقر في مستحقي الزكاة بوصف الفقر.
- **التقدير**؛ كنُصُب الزكوات في الحبوب والنقدين.
- **التوقيت**؛ كمرور الحول في زكاة الأموال، وطلوع الثريا في زكاة الماشية.
- **الصفات المعيِّنة للمواهي**: كتحديد صفات المخرَج في زكاة الأنعام.
- **الإحاطة والتحديد**: كإحاطة وتحديد مكان توزيع الزكاة ببلد المزكي.

ومن الضبط كذلك: نوط بعض أحكام الزكاة **بمظانّ تحقُّق الحكم لا حقيقته**، ولأجل ذلك نجد الشريعة تَعْدِل عن المناطات الحقيقية للأحكام عند عدم انضباطها، إلى مناطات منضبطة، يسهل إدراكها والتعويل عليها، وهو ما عبَّر عنه الأصوليون بقاعدة: «مَظِنَّةُ الشيء تقوم مقام حقيقته»(٣)، فوجوب الزكاة مثلًا مبني على غنى المزكين، ولكن الغنى يصعب ضبطه بشكل ظاهر مستمر، فلذلك نيط وجوب الزكاة بالعلامات الظاهرة المنضبطة التي يكون الغنى متحققًا معها في غالب الأحيان، وهي النصاب وحَوَلان الحول، وحينما يُبنى الحكم الشرعي على المظان المنضبطة، فإنه يصبح دائرًا معها لا مع المناط الأصلي الحقيقي، فرغم أن الغنى هو المناط الحقيقي، فلا يقال لصاحب المال: أدِّ الزكاة فإنك غني، ولكن يقال له: أدِّ زكاة مالِكَ فقد بلغ النصاب، وقد حال الحول عليه(٤).

ولذلك قال ابن قدامة: «**ما اعتبرت مظنته لم يلتفت إلى حقيقته؛ كالحِكم مع الأسباب**»، وذلك في معرض بيانه للفرق بين ما يُعتبر له الحول من الأموال وما لا يُعتبر، فقال: «ما اعتبر له

---

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٧٦).

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٤٦-٣٤٩).

(٣) المغني (١/ ١٤١)، وأورده الغزالي بلفظ: [الشرع يقيم مظنة الشيء مقام نفس الشيء]. المستصفى (ص١٧٨).

(٤) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٣/ ٤٣٤).

الحـول مرصـد للنماء، فالماشـية مرصـدة للدر والنسـل، وعروض التجـارة مرصـدة للربح، وكذا الأثمـان، فاعتبر له الحول؛ فإنه مظنة النماء،..ولم نعتبـر حقيقة النماء لكثرة اختلافه، وعدم ضبطه، ولأن ما اعتُبرت مظِنته لم يُلتفت إلى حقيقته، كالحِكم مع الأسباب»[١].

ويقول الشـاطبي: «**أما كون الشـريعة علـى ذلك الوضع فظاهر**، ألا تـرى أن وضع التكاليف عـام؟ وجعل على ذلك علامة البلوغ، وهو مظنـة لوجود العقل الذي هو مناط التكليف؛ لأن العقل يكون عنده في الغالب لا على العموم؛ إذ لا يطرد ولا ينعكس كليًّا على التمام؛ لوجود من يتم عقله قبل البلوغ، ومن ينقص وإن كان بالغًا، إلا أن الغالب الاقتران.

وكذلك ناط الشـارع الفطر والقصر بالسـفر لعلة المشقة، وإن كانت المشقة قد توجد بدونها وقد تفقد معها، ومع ذلك فلم يعتبر الشارع تلك النوادر، بل أجرى القاعدة مجراها، **ومثله حد الغنى بالنصاب**»[٢].

ومن أوجه الضبط في أحكام الزكاة: التوقيف ولزوم اتباع النصوص في أحكامها.

وهي على ضربين:

الضـرب الأول: أحكام توقيفية غير معقولة المعنى علـى وجه الخصوص؛ كنصب الزكوات ومقاديرهـا ومواقيتهـا؛ فهـذا النوع من الأحكام قد ضبطته الشـريعة بأن اعتبرت في تشـريعها التعبُّد والتوقيف، فلا يحق لأحد أن يتعرض لها بتغيير أو تبديل؛ لأن تعريضها للتبديل والتغيير على حسب المصالـح والمعاني وترك تقديرها للناس؛ يؤدي إلى ضياعها مع مرور الزمان، وإلى جعل أحكامها رخوة مائعة؛ فسد الشارع باب ذلك بالتوقيف.

وفي مقصدية ذلك سـبق قول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن المقصود في الزكاة أمور عديدة، منها: **التعبد بالوقوف عند حدود الله وألا يُنْقَص منها ولا تُغيَّر**»[٣].

وقول الشاطبي: «كلُّ ما ثَبَتَ فيه اعتبار التعبد فلا تفريعَ فيه»[٤].

فبيَّـن الشـاطبي أن الأحـكام التعبديـة التوقيفيـة لا يدخلها القيـاس، فلا تفريـع عليها؛ لعدم وجود علة صالحة لأن تُتخذ أساسًا للقياس وتعدية الحكم من الأصل إلى الفرع للاشتراك في العلة الجامعة بينهما في الحكم؛ وذلك لأن العقل قد لا يدرك علتها؛ لدقتها أو خفائها أو لعدم انضباطها؛ ولهذا يمتنع فيها قياس التعدية، بأن يقاس غيرها عليها.

---

(١) المغني (٢/ ٤٦٧).
(٢) الموافقات (٤/ ١٤).
(٣) أعلام الموقعين (٣/ ٤٧).
(٤) الموافقات (٢/ ٥٢٩).

ومثالها في الزكاة: نُصُب الزكواتِ، فلا يقاس عليها غيرها؛ لأنها لا تعقل علتها.

الضرب الثاني: أحكام قد اختلف العلماء في توقيفها من عدمه؛ كإخراج القيمة من الزكاة، أو إخراجها قبل الحول، فهذه الأنوع قد اختلف نظر العلماء فيها ما بين مغلب لجانب التعبد والتوقيف، وما بين مغلب لجانب الاجتهاد في المعاني والمقاصد.

وقد سبق بيان اختلاف العلماء في كون الزكاة عبادة أو حقًّا ماليًّا[١]؛ والذي قد يسبق إلى الفهم أن من غلب جانب العبادة -كأبي حنيفة- اعتمد فيها التوقيف؛ لكون التوقيف واتباع النصوص هو الأصل في العبادات، ومن غلب شائبة الحق المالي -كالشافعي- راعى فيها جانب المصالح والمعاني، إلا أنه يظهر -عند التأمل والنظر- أن الفقهاء يراعون كلا الجانبين، ولا تلازم بين تغليبهم لإحدى الشائبتين ومراعاتهم للتعبد والتوقيف في الأحكام، فالشافعي يرى تغليب شائبة الحق المالي في الزكاة، إلا أن الأصل عنده في باب الزكاة اتباع النصوص؛ كما في مسألة إخراج القيمة من الزكاة، ولمعنى اتباع النصوص التحقت الزكاة عنده بالعبادات.

يقول الجويني: «المعنى المعقول في الزكاة سدُّ الحاجة، ولا سبيل إلى جحد ذلك، ولكن انضم إلى هذا الغرض المعقول تعبدان» وذكر منهما: «اتباع النصوص» ثم قال: «وحكم سدّ الحاجة يقتضي ما يصير إليه أبو حنيفة -من جواز إخراج القيمة في الزكاة-، ولكن يجب اتباع التعبد معه، كما تجب النية»[٢].

وأما الغزالي فقد سبق أنه ذكر الزكاة -في معرض حديثه عن أقسام واجبات الشرع- من قسم المركَّب الذي يُقصد منه حظ العباد وامتحان المكلف بالاستعباد، ثم بيَّن أن هذا القسم معقول المعنى، وأنه يجب فيه الجمع بين المعنيين، ولكن لا ينبغي أن ينسى أدق المعنيين، وهو التعبد والاسترقاق بسبب أجلاهما، بل إن الأدق لعله هو الأهم، والزكاة من هذا القبيل، ولم ينتبه له غير الشافعي، فحظ الفقير مقصود في سد الخلة، وهو جلي سابق إلى الأفهام، وحق التعبد في اتباع التفاصيل مقصود للشرع، وباعتباره صارت الزكاة قرينة للصلاة والحج في كونها من مباني الإسلام[٣].

ويقول في موضع آخر في معرض كلامه عن إخراج القيمة في الزكاة: «ومسلَّمٌ أن سد الخلة مقصود، لكن غير مسلم أنه كل المقصود، فلعله قصد مع ذلك التعبد بإشراك الفقير في جنس مال الغني، فالجمع بين الظاهر وبين التعبد، ومقصود سد الخلة أغلب على الظن في العبادات؛ **لأن العبادات مبناها على الاحتياط من تجريد النظر إلى مجرد سد الخلة**»[٤].

---

(١) سبق تفصيل ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢). (٣) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٢).

(٤) المستصفى (ص ١٩٨).

إلى أن قال: «فليس يبطل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا -يعني: إخراج القيمة في الزكاة- لانتفاء الاحتمال، لكن لقصور الدليل الذي يعضده، **ولإمكان كون التعبد مقصودًا مع سد الخلة**، ولأنه ذكر الشاة في خمس من الإبل وليس من جنسه حتى يكون للتسهيل. ثم في الجبران ردد بين شاة وعشرة دراهم ولم يردهم إلى قيمة الشاة، وفي خمس من الإبل لم يردد، **فهذه قرائن تدل على التعبد، والباب باب التعبد، والاحتياط فيه أولى**»[١].

وأما القرافي فقد أشار إلى أهمية التوقيف في باب الزكاة في مسألة تعجيل الزكاة عند من يقول به، حيث يقول: «لأنا عقلنا معنى الزكاة، وهي أن المراد بها: شكر نعم الله تعالى على الأغنياء، وسد خلة الفقراء، والمقصودان حاصلان بالمال المتقدم، بخلاف الصلاة، فإنا لم نعقل معناها فلم نتصرف فيها بإيقاعها قبل الزوال وغيره من أوقاتها، وإن كنا قد أهملنا ما في الزكاة من شائبة التعبد الموجودة في مقادير نصبها وتحديد الواجب فيها ونحو ذلك؛ فلم يجيزوا فيها كثرة التقديم بل بالشهر ونحوه»[٢].

أدلة المقصد:

١- الأدلة الدالة على اشتراط النصاب، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة، وليس فيما دون خمس ذَوْدٍ صدقة، وليس فيما دون خمس أوسُقٍ صدقة**»[٣].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حدد الأنصبة، ولم يترك أمر تعيينها إلى أحد، وهذا من ضبط وجوه المصالح في الشريعة؛ إذ لو ترك النظر إلى الناس لانتشر ولم ينضبط، ولولا التقدير لفرط المفرط، ولاعتدى المعتدي[٤]. ولذا فإن نصب النصاب لا يكون إلا بالتوقيف[٥].

كما أن في تحديد الأنصبة معنى آخر للضبط، وهو بإقامة مظِنة الغنى (النصاب) مقام حقيقته؛ لأن الزكاة إنما تجب شكرًا لنعمة الغنى، وحقيقة الغنى لا تنضبط؛ فأنيط وجوب الزكاة بالعلامة الظاهرة المنضبطة التي يكون الغنى معها متحققًا في الغالب، وهي النصاب.

٢- الأدلة الدالة على اشتراط الحول، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا زكاةَ في مالٍ حتى يَحُول عليه الحول**»[٦]، وقد انتشر اشتراط ذلك بين الصحابة وكان عليه العمل عندهم[٧].

---

(١) المستصفى (ص١٩٩). (٢) الأمنية في إدراك النية (ص٥٣).

(٣) سبق تخريجه (ص١٦٨).

(٤) انظر: القواعد للحصني (٤/ ٣٧)، حجة الله البالغة (٢/ ٦١).

(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٩٠). (٦) سبق تخريجه (ص١٦٨).

(٧) قال البيهقي: «والاعتماد في ذلك على الآثار الصحيحة فيه عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ». السنن الكبرى (٨/ ٥٠).

وجه الدلالة: أن الشريعة قد جاءت بتحديد المدة الزمانية لاستنماء المال؛ فلم تترك الأمر فيه سدًى، بل حددته بحول؛ سدًّا لذريعة عدم الضبط، وما يترتب عليها من الاضطراب.

ولذا فإن جمهور الفقهاء يشترطونه في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية؛ لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة، ولانتشاره في الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولانتشار العمل به، ولاعتقادهم أن مثل هذا الانتشار من غير خلاف لا يجوز أن يكون إلا عن توقيف(١).

كما أن الحول هو مظِنة نماء المال، فأقيم مقام حقيقة النماء؛ لأن الزكاة لا تجب إلا في المال النامي، وما لا يحصل نماؤه دفعة واحدة كعروض التجارة يصعب نيط الحكم فيه بحقيقة النماء، فأقيم مظنته -وهو الحول- مقام حقيقته.

٣- الأدلة الدالة على تحديد مصارف الزكاة؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾(٢)، وقول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «**فأخبِرْهم أن الله فرضَ عليهم صدقةً تؤخَذ مِن أغنيائِهم فترَد على فقرائهم**»(٣)، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ للرجل الذي أتاه فقال: أعطني من الصدقة: «**إن الله تعالى لم يرضَ بحكمِ نبي ولا غيرِه في الصدقاتِ، حتى حكم فيها هو، فجزأها ثمانيةَ أجزاءٍ، فإنْ كنتَ مِن تلك الأجزاء أعطيتُك حقكَ**»(٤).

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ لما أخبر عن المنافقين أنهم يلمزون الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في أخذ الصدقات، بيَّن صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه إنما يأخذها لهؤلاء الأصناف الثمانية، ولا يأخذها لنفسه ولا لأقاربه ومتصليه، فالشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ قد عيَّن مصارف الزكاة وحصرها بصيغة تفيد الحصر وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا﴾؛ فتدل على أنه لا حق في الصدقات لأحد إلا لهذه الأصناف الثمانية، وذلك مجمَع عليه، والمقصد في ذلك الضبط والإحكام، وسد ذريعة الاختلال فيه بأي وجه من الوجوه(٥).

وكذلك في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ترَد في فقرائهم**» وقوله: «**فجزَّأها ثمانية أجزاءٍ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتُك حقك**» دليل على اتسام توزيع الزكاة بالضبط.

---

(١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٢).

(٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٣) سبق تخريجه (ص٦٥).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى (٢/ ١١٧)، رقم (١٦٣٠)، وضعفه الألباني في الإرواء (٣/ ٣٥٣).

(٥) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٨١).

٤- الأدلة الدالة على تحديد أصناف أموال الزكاة ومقاديرها، ومنها:

- حديث أنس بن مالك أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: **«بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضةُ الصدقة التي فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمَن سُئِلَها من المسلمين على وجهها فلْيعطها، ومَن سُئل فوقها فلا يعطِ؛ في أربعٍ وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمسٍ شاة إذا بلغتْ خمسًا وعشرين إلى خمسٍ وثلاثين، ففيها بنت مَخاضٍ أنثى، فإذا بلغت ستًّا وثلاثين إلى خمسٍ وأربعين ففيها بنت لَبُون أنثى، فإذا بلغت ستًّا وأربعين إلى ستين ففيها حِقَّةٌ طَرُوقةُ الجَمَل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمسٍ وسبعين ففيها جَذَعَةٌ، فإذا بلغت يعني ستًّا وسبعين إلى تسعين ففيها بِنْتَا لَبُونٍ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائةٍ ففيها حِقَّتَانِ طَرُوقَتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائةٍ ففي كل أربعين بنتُ لَبُونٍ، وفي كل خمسين حِقةٌ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبلِ فليس فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسًا من الإبل ففيها شاة، وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائةٍ شاةٌ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتينِ إلى ثلاث مائةٍ، ففيها ثلاثُ شِيَاهٍ، فإذا زادت على ثلاث مائة، ففي كل مائةٍ شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصةً من أربعين شاة واحدة، فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربُّها، وفي الرِّقَةِ ربعُ العشرِ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء إلا أن يشاءَ ربها»**[(١)].

- وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فيما سَقَتِ السماء والعيون أو كان عَثْرِيًّا العشر، وفيما سُقِي بالنضحِ نصف العشر»**[(٢)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فهاتوا صدقة الرقة: من كل أربعين دِرهما درهمًا»**[(٣)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«وفي الرِّكاز الخمس»**[(٤)].

وجه الدلالة من الأحاديث: أنه يظهر منها حرصه الشديد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على تحديد أجناس أموال الزكاة ومقاديرها على وجه الضبط، وذلك من الإحكام التقديري في الشريعة.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (٢/ ١١٨)، رقم (١٤٥٤).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٩).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الذهب والورق (٢/ ٩)، رقم (٦٢٠) من حديث علي، وصححه الألباني [صحيح وضعيف سنن الترمذي (٢/ ١٢٠)].

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس (٣/ ١٢٠)، رقم (١٤٩٩)، وأخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، (٣/ ١٣٣٥)، رقم (١٧١٠).

يقول الشافعي: «فكان مخرج الآية عامًّا على الأموال، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض، فدلت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض، فلما كان المال أصنافًا، منه الماشية، فأخذ رسول الله ﷺ من الإبل والغنم، وأمر -فيما بلغنا- بالأخذ من البقر خاصة، دون الماشية سواها، ثم أخذ منها بعدد مختلف، كما قضى الله على لسان نبيه، وكان للناس ماشية من خيل وحمر وبغال وغيرها، فلما لم يأخذ رسول الله ﷺ منها شيئًا، وسن أن ليس في الخيل صدقة، استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمر بالأخذ منه، دون غيره.. إلخ»[١]، وهكذا في بقية الأموال. ويقول النووي: «الأصل أن لا زكاة إلا فيما ثبت الشرع فيه»[٢].

والأمر كذلك في المقادير، فـ«المقادير لا تُعرف إلا توقيفًا»[٣].

يقول العيني في شرح قوله ﷺ: **«فمن سئل الصدقة على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط»**: «فمن سئل الزكاة من المسلمين على حسب ما سن رسول الله ﷺ من فرض مقاديرها فليعطها، ومن سئل فوق الفريضة فلا يعط الزيادة على الواجب، وقيل: لا يعطي شيئًا من الزكاة لهذا المصدق؛ لأنه خان بطلبه فوق الواجب، فإذا ظهرت خيانته سقطت طاعته»[٤]. وهذا غاية ما يكون في الضبط والإحكام لعملية الجباية.

٥- قوله ﷺ: **«ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»**[٥]، وقوله: **«قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة: من كل أربعين درهمًا درهما»**[٦].

وجه الدلالة: أن الشريعة قد جاءت بضبط وتحديد صفة الأموال التي تجب فيها الزكاة، وهي الأموال النامية أو المعدة للنماء، وأما عروض القنية وما لا نماء فيه فلا تجب فيه الزكاة.

٦- قوله ﷺ: **«في صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة»**[٧]، وحديث سمُرة بن جُنْدَب رضي الله عنه قال: **«كان النبي ﷺ يأمرنا أن نخرِج الزكاة مما نعُده للبيع»**[٨].

---

(١) الرسالة للشافعي (١/ ١٨٧).
(٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٧).
(٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨).
(٤) شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٣٠).
(٥) سبق تخريجه ص(١٦٨).
(٦) سبق تخريجه ص(١٦٨).
(٧) سبق تخريجه ص(١٨٥).
(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب العروض إذا كانت للتجارة، (٣/ ١٠)، رقم: (١٥٦٢)، وأخرجه الدارقطني، كتاب الزكاة، باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق (٣/ ٣٩)، رقم (٢٠٢٧)، وحسَّن ابن عبد البر إسناده في الاستذكار، باب عروض التجارة (٣/ ١٧٠).

وجه الدلالة: أن الأحاديث تدل على إناطة وجوب الزكاة في المال النامي بأوصاف ظاهرة منضبطة، لا بحقيقة النماء نفسه، ففي صدقة الغنم أُنيطت بوصف السوم، وفي عروض التجارة بوصف الإعداد للبيع؛ وفي ذلك ضبط بإقامة مظِنة الشيء المنضبطة مقام حقيقته التي لا تنضبط[١].

٧- عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**غدوت إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعبد الله بن أبي طلحة ليحنِّكه، فوافيته في يده المِيسَم يسِم إبل الصدقة**»[٢].

وجه الدلالة: أن الحديث يدلُّ على استحباب وسم نعم الزكاة، «وهو مذهب الصحابة كلهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وجماهير العلماء بعدهم، بل نقل ابن الصباغ وغيره إجماع الصحابة عليه.. ووردت في ذلك آثار كثيرة عن عمر وغيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها، وفي ذلك بيان لنظر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مصالح المسلمين والاحتياط في حفظ مواشيهم بالوسم وغيره»[٣]، وهذا كله من ضبط المصالح وإحكامها.

٨- حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**استعمل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا من الأَسْدِ على صدقات بني سُليم، يدعى ابن اللُّتْبِيَّة، فلما جاء حاسَبه**»[٤].

وجه الدلالة: أن فيه دلالة على محاسبة الإمام للعمال، وذلك ليعلم ما قبضوه وما صرفوا، وذلك من ضبط أمور الجباية والتوزيع[٥].

٩- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**وتوقَّ كرائم أموال الناس**»[٦].

وجه الدلالة: أن في نهيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كرائم أموال الناس ضبطًا وتحديدًا لما يؤخذ في زكاة بهيمة الأنعام، فسد ذريعة الظلم والعدوان بعدم ترك الشأن في اختيار جودة المخرَج إلى شهوة العاملين.

١٠- عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له فيما فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ولا يُجمَع بين متفرِّقٍ ولا يفرَّق بين مجتمعٍ خشية الصدقة**»[٧].

---

(١) انظر: لتقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام (٣/ ٢٠٨).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده (٢/ ١٣٠)، رقم (١٥٠٢)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب جواز وسم الحيوان غير الآدمي في غير الوجه، وندبه في نعم الزكاة والجزية (٣/ ١٦٧٤)، رقم (٢١١٩)، كلاهما عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٠٠).

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٥٠٠)، وأخرجه مسلم (١٨٣٢)، كلاهما من حديث أبي حميد الساعدي.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ١٠٤).

(٦) أخرجه البخاري (١٤٥٨).

(٧) أخرجه البخاري (١٤٥٠).

وجه الدلالة: أن في النهي عن تجميع المتفرقِ وتفريق المجتمع ضبطًا وإحكامًا؛ سدًّا لذريعة الظلم والتحايل.

١١- حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفِطر صاعًا من تمرٍ، أو صاعًا من شَعيرٍ على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة**»[١].

وجه الدلالة: أن في الحديث ضبطًا وتحديدًا للأجناس التي تخرج منها زكاة الفطر، فلا يجوز العدول عنها؛ لأن ذكر الأجناس بعد ذكره الفرض تفسير للمفروض، فما أضيف إلى المفسر يتعلق بالتفسير، فتكون هذه الأجناس مفروضة فيتعيَّن الإخراج منها، فإذا أخرج غيرها عدل عن المنصوص عليه، فلم يجز؛ كإخراج القيمة[٢].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- عدم جواز تعجيل الزكاة عند المالكية؛ لأنها عبادة، والأصل في العبادات التوقيف، فيجب أن تؤدَّى في وقتها، فحقُّ توفيتها حقها في النظام وحسن الترتيب ألا تؤدى قبل وقتها، فغلبوا جانب التوقيف، وقد تبيَّن أن من مقاصده ضبط وجوه المصالح[٣].

٢- أنه لا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى، من بناء المساجد والقناطر والسقايات وإصلاح الطرقات، وسد البثوق، وتكفين الموتى، والتوسعة على الأضياف، وأشباه ذلك من القُرَب التي لم يذكرها الله جَلَّجَلَالُهُ[٤]. وذلك أن «إنما» للحصر والإثبات، تثبت المذكور، وتنفي ما عداه.

٣- أن الزكاة لا تجب في شيءٍ من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق عند جماهير أهل العلم، وفي ذلك ضبط وتحديد لتحقق الغنى بالنصاب[٥].

٤- ضبط النصاب في زكاة الزروع والثمار بالكيل، فإن الأوساق مَكِيلة، ونقلها إلى الوزن لتضبط وتحفظ وتنقل[٦].

٥- ضبط وجوب الزكاة في الحب باشتداده، وفي الثمرة ببدو صلاحها عند جماهير العلماء، فلو تصرَّف فيه قبل الوجوب فلا شيء عليه، وضبط استقرار وجوبه بجعل

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

(٢) انظر: المغني (٣/ ٨٥).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٦/ ٣٠٢).

(٤) انظر: المغني (٢/ ٤٩٧).

(٥) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٦)، الحاوي الكبير (٣/ ٢١٠)، المغني (٣/ ٧).

(٦) انظر: المغني (٣/ ١١).

الثمرة في الجَريب والزرع في البيدر، فلو تلف قبل استقرار الوجوب بغير إتلاف أو تفريط منه فلا زكاة عليه[١].

٦- ضبط الأجناس في الأموال الزكوية، فلا يضم جنس منها إلى آخر في تكميل النصاب؛ لأن لكل جنس مقصودًا مختصًّا به لا يحصل من الجنس الآخر، وكذلك أنواعها، فلا يحصل بإخراج غير الواجب من الحكمة ما يحصل بإخراج الواجب[٢].

يقول ابن قدامة: «لا خلاف بين أهل العلم -في غير الحبوب والثمار- أنه لا يضم جنس إلى جنس آخر في تكميل النصاب، فالماشية ثلاثة أجناس: الإبل، والبقر، والغنم، لا يضم جنس منها إلى آخر. والثمار لا يضم جنس إلى غيره، فلا يضم التمر إلى الزبيب ولا إلى اللوز والفستق والبندق، ولا يضم شيء من هذه إلى غيره، ولا تضم الأثمار إلى شيء من السائمة، ولا من الحبوب والثمار. ولا خلاف بينهم في أن أنواع الأجناس يضم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب.. وأما ما تقارب منها فيضم بعضه إلى بعض، وما لا فلا، وما شككنا فيه لا يضم؛ لأن الأصل عدم الوجوب فلا يجب بالشك»[٣]. **وهذا كله من ضبط الماهيَّات.**

٧- من آثار ضبط الأجناس في باب الزكاة أن جماعة من أهل العلم ذهبوا إلى أن الذهب والفضة لا يُضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب؛ لأنهما مالان يختلف نِصابهما؛ فلا يُضم أحدهما إلى الآخر[٤] ضبطًا للماهيات؛ إذ إن القول بالضم يفضي إلى الاضطراب والارتباك. ولذا يقول ابن رشد بعد أن سرد اختلاف القائلين بالضم في كيفية الضم:

«وسبب هذا الارتباك ما راموه من أن يجعلوا من شيئين نصابهما مختلفٌ في الوزن نصابًا واحدًا، وهذا كله لا معنى له، ولعل من رام ضم أحدهما إلى الآخر فقد أحدث حكمًا في الشرع حيث لا حكم؛ لأنه قد قال بنصاب ليس هو بنصاب ذهب ولا فضة، ويستحيل في عادة التكليف والأمر بالبيان أن يكون في أمثال هذه الأشياء المحتملة حكم مخصوص؛ فيسكت عنه الشارع حتى يكون سكوته سببًا لأن يعرض فيه من الاختلاف ما مقداره هذا المقدار، والشارع إنما بعث ﷺ لرفع الاختلاف»[٥]. ويقول أبو عبيد: «فكيف أجمع بينهما وأجعلهما جنسًا واحدًا وقد

---

(١) انظر: المغني (٣/ ١٢).
(٢) انظر: المغني (٣/ ٤١).
(٣) المغني (٣/ ٣٢-٣٣).
(٤) انظر: المغني (٣/ ٣٦).
(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩).

جعلهما رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جنسين؟»[١].

٨- ذهب بعض أهل العلم في زكاة الدين المرجوّ الذي للمزكي على المليء أنه يزكيه في كل عام مع ماله الحاضر؛ «لأن مَنْ ترك ذلك حتى يصير إلى القبض لم يكد يقف من زكاة دينه على حد، ولم يقم بأدائها، وذلك أن الدين ربما اقتضاه ربه متقطعًا كالدراهم الخمسة والعشرة، وأكثر من ذلك وأقل، فهو يحتاج في كل درهم يقتضيه فما فوق ذلك إلى معرفة ما غاب عنه من السنين والشهور والأيام، ثم يخرج من زكاته بحساب ما يصيبه، وفي أقل من هذا ما تكون الملالة والتفريط؛ فلهذا أخذوا له بالاحتياط»[٢].

٩- أن المعتمد عند مالك في ضم الأجناس اعتبار «اختلاف الأحكام حيث تختلف الأسماء، وتختلف الموجودات أنفسها، وإن كان قد يوهم اتحادهما اتفاق المنافع»[٣].

١٠- من آثار ضبط الأجناس في باب الزكاة انقطاع الحول بمبادلة المال من غير جنسه في بعض الأصناف -على تفصيل في محله-، كما في مبادلة النقدين بالسائمة ونحو ذلك[٤]، أو إذا كانت له إبل للتجارة فنوى بها السوم[٥].

١١- سعي بعض الفقهاء إلى الضبط الدقيق للغنى المانع من استحقاق الزكاة، كملك خمسين درهمًا عند سفيان[٦]، أو ملك مائتي درهم عند الحنفية[٧]، وكذلك الأمر في مقدار الإعطاء للفقير.

١٢- استقرار النصاب في زكاة بهيمة الأنعام على شيء واحد معلوم عند كثرة المال، وفي ذلك ضبط وتحديد، ومنع للارتباك. يقول السرخسي: «مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب على شيء واحد معلوم»[٨].

١٣- ضبط انقطاع الحول بضوابط؛ كنقصان النصاب أثناء الحول عند جماعة من أهل

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص٥١١).
(٢) الأموال لأبي عبيد (ص٥٣١).
(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٨).
(٤) انظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٩)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٦١).
(٥) المبسوط (٢/ ١٧٨).
(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٠).
(٧) انظر: المبسوط (٣/ ١٤).
(٨) المبسوط (٢/ ١٥٣).

العلم، وجعل السائمة علوفة أثناء الحول، ونحو ذلك[١].

١٤- ضبط مصارف الزكاة ضبطًا محكمًا، ولذا فإن ما أخذ من صدقات بني تغلب يوضع موضع الجزية وإن سُميت صدقة؛ لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله جَلَّجَلَالُهُ[٢].

١٥- ضبط تعجيل الزكاة عند القائلين به ببلوغ المال النصاب، فلو عجَّل الزكاة قبل بلوغ ماله النصاب لم تجزئه بالإجماع؛ لأنه تعجيلٌ للحكم قبل سببه[٣].

١٦- عدم إجزاء إخراج القيمة في الزكاة؛ لأن الأدلَّة قد نصَّت على الإخراج من عين المال، فيجب اتباع التعبُّد فيه[٤]. يقول ابن قدامة: «قال أبو طالب: قال لي أحمد: لا يعطي قيمته، قيل له: قوم يقولون: عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة، قال: يَدَعون قول رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ويقولون: قال فلان! قال ابن عمر: فرض رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. وقال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[٥]. وقال قوم يردون السنن: قال فلان، قال فلان. وظاهر مذهبه أنه لا يجزئه إخراج القيمة في شيء من الزكوات»[٦].

١٧- أنه لا تجب الزكاة في البقر حتى تبلغ ثلاثين، ولا يصح قياسها على الإبل؛ لأن النُّصُب إنما تثبت بالنص والتوقيف.

يقول ابن قدامة: «وحكي عن سعيد بن المسيب والزهري أنهما قالا: في كل خمس شاة لأنها عدلت بالإبل في الهدي والأضحيَّة كذلك في الزكاة. ولنا:.. **أن نُصُب الزكاة إنما تثبت بالنص والتوقيف**، وليس فيما ذكراه نص ولا توقيف»[٧].

١٨- ضبط تصرفات العاملين على الزكاة، كما لو أخذ الساعي الصدقة وتصرف فيها ببيع دون حاجة، فقد ذهب أهل العلم إلى أنه لا يجوز تصرفه، والبيع باطل، وعليه الضمان[٨].

١٩- استحباب وسم نعم الصدقة؛ لتتميز عن غيرها، وليُرُدَّها واجدها لو شردت أو ضلت فيكتب عليها ما يميزها عن غيرها[٩].

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٢).
(٢) انظر: المرجع السابق (٢/ ١٧٩).
(٣) المغني (٢/ ٤٧١)، وانظر: الفروق للقرافي (١/ ١٩٨).
(٤) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠).
(٥) الآية (٥٩) من سورة النساء.
(٦) المغني (٣/ ٨٧).
(٧) الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٤٩٨).
(٨) انظر: المغني (٢/ ٥٠٣).
(٩) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٤٠٤).

٢٠- أنه لا يؤخذ سن فوق سن في زكاة بهيمة الأنعام إلا ابن لَبُون مكان ابنة مَخاض عند مالك، ويرى أن الرخصة جاءت فيها خاصة، وأما غيرها فلا، يقول مالك: «فأما إذا وجبت في المال ابنة لبون، أو حقة، أو جذعة، فإن على رب المال أن يأتي بها. قال: ولا أحب أن يأخذ منه المصدق قيمتها. قال: وكذلك البقر والغنم.. **إن الصدقة حق من حقوق الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وليس حكمها كحقوق الناس التي تحول دينًا بعد أن كانت عينًا، وإنما هي مثل الصلاة التي لا يجري مكانها غيرها، إذا وُجد إليها سبيل**»[١].

٢١- أن الزكاة تجب على رب المال بما وجده المصدق في يده يوم يصدق ماله، فإن هلكت الماشية قبل ذلك لم يحتسب عليه مما هلك شيء، وكذلك إن نمت الماشية أخذه بجميع ما يكون عنده بعد الحول[٢]، وفي هذا ضبط وتيسير.

٢٢- أنه لا يؤخذ في الفصلان والعجاجيل والحملان واحدة منها، بل يجب أن يخرج الزكاة بحسب السن المعتبرة عند بعض الحنفية؛ «والمعنى فيه أن هذا حق الله جَلَّ جَلَالُهُ بأسنان معلومة، فلا مدخل للصغار فيها مقصودًا كالهدايا والضحايا، وهذا لأن الأسنان التي اعتبرها صاحب الشرع لا تؤخذ في الصغار، وبه فارق العجاف، فإن تلك الأسنان تؤخذ فيها مع العجف، وصاحب الشرع اعتبر السن في المأخوذ»[٣].



(١) الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٥٦).

(٢) قال أبو عبيد: «وقول مالك هذا أشبه عندي بسنة الصدقة؛ لأنها إنما جاءت مطلقة: في كذا وكذا من الإبل كذا وكذا. وهذا إنما يقع معناه على ما كان موجودًا في أيديهم، ولم يأتِ في شيء من كتب الصدقة أن أهل الماشية يحاسبون بما كانوا يملكونه قبل ذلك ثم هلك، ولا يسألون عما ضاع منها». المرجع السابق (ص: ٤٦٣).

(٣) المبسوط (٢/ ١٥٨-١٥٩).

المبحث الثاني عشر

إزالة الضرر[١]

بيان المقصد:

الضرر لغة هو: النقصان يدخل في الشيء، تقول: دخل عليه ضرر في ماله. وهو اسم من (الضر)، والضَّر والضُّر لغتان: ضد النفع. وقد ضَرَّه وضَارَّه بمعنًى. والاسم الضَّررَ[٢].

وفرق بعضهم بين (الضُّر) بضم الضاد وبين (الضَّر) بفتحها: فكل ما كان سوء حال وفقر وشِدَّة في بَدَن فهو (ضُر) بالضم، وما كان ضد النفع فهو بفتحها (ضَر)[٣].

وأما اصطلاحًا فلا يخرج معناهما عن أصلهما اللغوي وهو: (المفسدة وخلاف النفع)[٤].

وفي سياق هذا المقصد فإنه على التفريق بين ضم الضاد وفتحها يشمل الضرر كلا المعنيين؛ فيشمل إزالة الضرر بمعنى الفقر والشدة في البدن، والضرر بمعنى المفسدة التي هي خلاف النفع.

وهذا المقصد مع كونه مقصدًا من مقاصد الشريعة؛ هو قاعدة كبرى من القواعد الفقهية.

ويُقصد بها: «أن الضرر باعتباره مفسدة يجب رفعه وإزالته إذا وقع، كما يجب دفعه قبل وقوعه؛ لأن إبقاء الضرر إبقاءٌ للمفسدة، والشرع اعتنى بإزالة المفاسد أشد من اعتنائه بفعل المصالح»[٥]. وهي بذلك مرادفة لقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) في شمولها لدفع الضرر قبل وقوعه، ورفعه بعد وقوعه، كما ذهب إليه جمع من أهل العلم[٦].

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٦/ ٤٠١)، المغني (٨/ ٢٥٥)، الموافقات (٣/ ١٨٥)، الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ٤١)، العناية شرح الهداية (١٠/ ٤٩٨)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٧)، القواعد للحصني (١/ ٣٣٣)، المبدع في شرح المقنع (٧/ ١٧٨)، التحبير شرح التحرير (٨/ ٣٨٤٥)، حاشية البجيرمي على الخطيب (١/ ٣٢٦)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١/ ٣٩)، غمز عيون البصائر (١/ ٣٧).

(٢) انظر: مادة (ضر) في: العين (٧/ ٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧١٩)، لسان العرب (٤/ ٤٨٢).

(٣) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٣٦٠).

(٤) المعين على تفهم الأربعين (ص٢٧٨)، والمفصل في القواعد الفقهية، الباحسين (ص٣٣٢).

(٥) موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (٦/ ٢٥٩).

(٦) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٧).

وقد وردت بعدة صيغ، منها: «إزالة الضرر واجبة»[١]، «الضرر مرفوع»[٢]، «الضرر يزال بالإجبار»[٣]، «الضرر مزال»[٤].

وهذه القاعدة عامة يدخل فيها ما لا يُحصى من جزئيات الشريعة؛ فإن الشريعة ما جاءت إلا بجلب المصالح ودفع المفاسد، فهذه القاعدة تشمل (دفع المفاسد) فشملت نصف الشريعة. يقول المرداوي: «وهذه القاعدة فيها من الفقه ما لا حصر له، ولعلها تتضمَّنُ نصفه، فإن الأحكام إما لجلب المنافع أو لدفع المضار، **فيدخل فيها دفع الضروريات الخمس التي هي: حفظ الدين، والنفس، والنسب، والمال، والعرض.** وهذه القاعدة ترجع إلى تحصيل المقاصد وتقريرها؛ بدفع المفاسد أو تخفيفها»[٥].

ويقول الشاطبي: «إن الضرر والضرار مبثوث منعه في الشريعة كلها، في وقائع جزئيات، وقواعد كليات؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾[٦]، وقوله: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[٧]، وقوله: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[٨]. ومنه: النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض، وعن الغصب والظلم، وكل ما هو في المعنى إضرار أو ضرار، ويدخل تحته الجناية على النفس أو العقل أو النسل أو المال؛ فهو معنى في غاية العموم في الشريعة لا مراء فيه ولا شك، وإذا اعتبرت أخبار الآحاد وجدتها كذلك»[٩].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

تقدم كلام الشاطبي عن عموم المنع عن الضرر والضرار في الشريعة كلها، وإن تشريع الزكاة وأحكامها لمثال واضح على ذلك، فإن (إزالة الضرر) أصل حاضر في سر تشريعها، وفي جزئيات أحكامها.

فأما من حيث أصل التشريع: فإن إزالةَ الضرر من أعظم مقاصد تشريعها، وذلك بدفع الخلل الواقع أو المتوقع عن المزكي في دينه وماله، وعن أصناف أهل الزكاة في دينهم، ونفوسهم، وأموالهم، وعقولهم، ونسلهم[١٠]. وقد مثَّل الحصني لهذه القاعدة بإيجاب الزكاة؛ فقال: «**ومن ذلك**

---

(١) المغني (٨/ ٢٥٥)، المبدع في شرح المقنع (٧/ ١٧٨).
(٢) العناية شرح الهداية (١٠/ ٤٩٨).
(٣) الحاوي الكبير (٦/ ٤٠١).
(٤) القواعد للحصني (١/ ٣٣٣).
(٥) التحبير شرح التحرير (٨/ ٣٨٤٦).
(٦) الآية (٢٣١) من سورة البقرة.
(٧) الآية (٦) من سورة الطلاق.
(٨) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة.
(٩) الموافقات (٣/ ١٨٥).
(١٠) سبق بيان ذلك في مباحث الضرورات الخمس، فليرجع إليه، ص ٨٩-١٣٦.

إيجاب الزكاة لدفع ضرر حاجة الفقراء»[١].

فمصرف الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل في أخذهم من الزكاة رفعٌ للضُّر الواقع بهم بسبب الفقر، وفي إعطاء (المؤلفة قلوبهم) دفع لضرر متوقع قد يحل بالمسلمين من قِبَل أعدائهم، أو ضرر في دين المحتاج إلى التأليف، وأما (الغارم للغير) فإن في دفع الزكاة إليه رفعًا لضرر واقع جرَّاء فتنة أو محنة، وأما من هم (في سبيل الله) فإن في إيتائهم من الزكاة رفعًا ودفعًا للمفسدة والهلكة عن المسلمين أجمعين. كما أن الأمة جمعاء تُدفع عنها بفريضة الزكاة أضرار ومفاسد اقتصادية واجتماعية قد يؤدي إليها انتشار الحاجة والعوز والفاقة بين أبنائها، فجاءت الزكاة دافعة لها قبل وقوعها؛ كضرر سوء توزيع الثروة، أو الاكتناز، أو اختلال الأمن، أو انتشار العداوة والبغضاء بين الأغنياء والفقراء، ونحو ذلك من الأضرار العامة.

وبناء على هذا المعنى: فإن من منع الزكاة فإنه -بلا ريب- مشمول بنهيه ﷺ في قوله: «**لا ضرر ولا ضرار**»[٢]، فإنه يحدث ضررًا عظيما لنفسه وللمستحقين لها وللمسلمين أجمعين، فيكون سببًا في إنزال المفاسد العظيمة في دين الناس، ونفوسهم، وأموالهم، وعقولهم، وأعراضهم، ونسلهم.

ومن أوجه رفع الزكاة للضرر عن الأغنياء: أن في تشريعها سدًّا لباب السؤال، والسؤال لا ينفك عن إيذاء المسؤول غالبًا؛ لأنه ربما لا تسمح نفسه بالبذل عن طيب قلب منه،.. وإن منع ربما استحيا وتأذى في نفسه بالمنع؛ إذ يرى نفسه في صورة البخلاء، ففي البذل نقصان ماله، وفي المنع نقصان جاهه، وكلاهما مؤذيان، والسائل هو السبب في الإيذاء، والإيذاء حرام إلا بضرورة[٣].

وأما في جزئيات أحكامها: فإنها جاءت مراعية لإزالة الضرر عن كل من المالك والمستحق؛ ففُرضت على وجه عادل لا يضر برب المال ولا بمستحقها، وسوف يأتي بيان ذلك في أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية.

أدلة المقصد:

١- الأدلة العامة الدالة على النهي عن الضرر، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾[٤]، وقوله: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[٥]، وقوله: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ

---

(١) القواعد للحصني (١/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٤/ ١٠٧٨)، رقم (٢٧٥٨/ ٦٠٠)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه» [المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥٧)].

(٣) انظر: إحياء علوم الدين (٤/ ٢١٠).

(٤) الآية (٢٣١) من سورة البقرة.

(٥) الآية (٦) من سورة الطلاق.

بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[١].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ نهى عن الإضرار في هذه الآيات، مما يدل على أن منع المضارّةَ وما يؤدي إليها أصل من أصول الشريعة، ومما يدخل في الإضرار منع الزكاة.

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[٢].

قال أبو أمامة بن سهل بن حنيف في الآية: هو الجُعْرُور ولون الحُبَيق[٣]، فنهى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الرذالة[٤]. وعن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كتب له الصدقة التي أمر الله رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «**ولا يخرج في الصدقة هَرِمَةٌ ولا ذات عَوَارٍ، ولا تَيْس إلا ما شاء المُصدِّقُ**»[٥].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ نهى عن إخراج الخبيث من الأموال، والحديث كذلك يدل على النهي عن إخراج ذوات العيوب من النعم؛ لأن في ذلك إضرارًا بالمستحقين، فدل ذلك على النهي عن إلحاق الضَّرر بهم بأي وجه من الوجوه[٦].

٣- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا ضرر ولا ضرار**»[٧].

وجه الدلالة: أنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نهى عن الضرر والضرار، «وهو لفظ عام متصرف في أكثر أمور الدنيا، ولا يكاد أن يُحاط بوصفه»[٨]، فيشمل النهي عن الضرر بمنع الزكاة؛ فالمكلف بمنعه حق الله فيها يضرُّ بنفسه والمسلمين.

٤- الإجماع. يقول ابن العربي: «والضرر لا يحل بإجماع»[٩].

٥- الاستقراء، وقد سبق كلام الشاطبي في ذلك[١٠].

٦- الأدلة المستفيضة في النهي عن منع الزكاة والتهديد والوعيد في ذلك؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣٤ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ۝٣٥﴾[١١]، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تأتي الإبل على**

---

(١) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة. (٢) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.

(٣) «هما ضربان من التمر، أحدهما إنما يصير قشرًا على نوى، والآخر إذا أثمر صار حشفًا». (المغني ٣/ ١٩).

(٤) أخرجه النسائي (٢٤٩٢)، وصححه الألباني [صحيح وضعيف سنن النسائي (٦/ ١٣٦)].

(٥) أخرجه البخاري (١٤٥٥). (٦) انظر: تفسير السعدي (ص: ١١٥).

(٧) سبق تخريجه ص(١٩٥). (٨) الاستذكار (٧/ ١٩١).

(٩) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٦٢٨). (١٠) انظر: الموافقات (٣/ ١٨٥).

(١١) الآية (٣٤-٣٥) من سورة التوبة.

صاحبها على خير ما كانت، إذا هو لم يعطِ فيها حقها، تطَؤُه بأخفافها، وتأتي الغنمُ على صاحبها على خيرِ ما كانت إذا لم يعطِ فيها حقها، تطؤه بأظلافها، وتنطحه بقرونها»، ثم قال: **«ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يُعَارٌ، فيقول: يا محمد، فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد بلغتُ، ولا يأتي ببعير يحمله على رقبته له رُغاء فيقول: يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئًا، قد بلغت)**[1]، وقوله ﷺ: **«ما من صاحب كَنْزٍ لا يؤدي زكاته، إلا أُحمي عليه في نار جهنم، فيُجعل صفائح، فيُكوى بها جَنْباه وجَبينه حتى يحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار»**[2]، وقوله ﷺ: **«مَن آتاه الله مالًا فلم يؤدِّ زكاته، مُثل له ماله يوم القيامة شجاعًا أقرَعَ له زبيبتان يطوِّقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلِهْزِمَتَيه -يعني بشِدْقَيه- ثم يقول: أنا مالُكَ، أنا كَنزك»**، ثم تلا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾[3] الآيةَ[4].

وجه الدلالة: أن فيها دلالة على عِظَم وعيد مانع الزكاة؛ لأنه (لم يعطِ فيها حقَّها)، وذلك لما يسببه منعه من حقها من أضرارٍ ومفاسدَ تحُل بالممتنِع عنها والمستحقين لها، والمجتمع.

٧- الأدلة الدالة على أخذ الزكاة قهرًا من مانعها، وقتالهم إن نصبوا الحرب دونها، كقول أبي بكر رضي الله عنه: **«واللهِ لأُقاتلن مَن فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عَنَاقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتُهم على منعها»**[5]، وقد أجمع العلماء على مشروعية قتالهم[6].

وجه الدلالة: أن في منعهم للزكاة منعًا لحق المسلمين، وإضرارًا بهم، فوجب أخذها منهم قهرًا، بل وقتالهم إذا نصبوا الحرب دونها؛ إزالةً للضرر ورفعًا له، «والضرر الخاص يجب تحمله لدفع الضرر العام»[7].

٨- قول النبي ﷺ: **«واتقوا الشُّحَّ؛ فإن الشحَّ أهلَكَ مَن كان قبلكم، حمَلهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا مَحارِمَهم»**[8].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) سبق تخريجه ص(١١٤).
(٣) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.
(٤) أخرجه البخاري (١٤٠٣)، من حديث أبي هريرة.
(٥) سبق تخريجه ص(١٣٣).
(٦) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٩١)، الاستذكار لابن عبد البر (٣/ ٢١٤).
(٧) البحر الرائق (٨/ ٤٠٣).
(٨) سبق تخريجه ص(١٠٦).

وجه الدلالة: أن فيه أمرًا باتقاء الشح -ومنه الشح بالزكاة-؛ لأنه يُفضي إلى سفك الدماء واستحلال المحارم، فإخراج الزكاة تطهير من الشح، ورفع للضرر والبلاء العظيم الذي قد يحلُّ بالأمة جراء منعه.

٩- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**وتوقَّ كرائمَ أموالِ الناسِ**»[١].

وجه الدلالة: أن في الأخذ من كرائم الأموال إجحافًا وضررًا بأرباب الأموال، فجاءت الشريعة بإزالة ذلك الضرر بالنهي عن ذلك.

يقول ابن دَقيق العيد: «والحكمة فيه: أن الزكاة وجبت مواساة للفقراء من مال الأغنياء، ولا يناسب ذلك الإجحاف بأرباب الأموال؛ فسامح الشرع أرباب الأموال بما يضنون به، ونهى المصدقين عن أخذه. وفي الحديث: دليل على عظيم أمر الظلم، واستجابة دعوة المظلوم، وذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك عَقيب النهي عن أخذ كرائم الأموال؛ لأن أخذها ظلم. وفيه تنبيه على جميع أنواع الظلم»[٢].

١٠- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في خمسٍ مِنَ الإبل شاة**»[٣].

وجه الدلالة: أن الشارع قد فرض في خمس من الإبل شاة؛ رفعًا للضرر عن رب المال والفقراء؛ «لأنه لو أوجب فيها بعيرًا لَأَضَرَّ بهم، ولو أوجب فيها خُمسًا -كما هو القياس حيث أوجب في خمس وعشرين- لأضرَّ بالفريقين لعسر المشاركة والتشقيص، فجمع بإيجاب الشاة فيها بين المصلحتينِ، ونفى كلًّا من الضررين»[٤].

١١- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «**بسمِ الله الرحمن الرحيم، هذه فريضةُ الصدقةِ التي فرض رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمَن سُئلها من المسلمين على وجهها فلْيُعطِها، ومَن سئل فوقها فلا يعطِ**»[٥].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالةً على رفع الضرر عن أرباب الأموال، وذلك فيما لو خان الساعي بطلبه فوق الواجب، فلا يجب عليهم إعطاؤه الزيادة، وقيل: لا يعطه شيئًا، فإذا ظهرت خيانته سقطت طاعته[٦].

---

(١) سبق تخريجه ص(١٨٧).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٧)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٠).

(٣) سبق تخريجه ص(١٧٠).

(٤) كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥/ ٢٦٧).

(٥) سبق تخريجه ص(١٧٠).

(٦) انظر: شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٣٠).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن تشريع الحول جاء مراعيًا لرفع الضرر عن الفقراء والأغنياء، ولذا لم يكن طويلًا؛ فلا يدرّ على المحتاجين إلا بعد انتظار شديد، ولا قصيرًا يسرع دورانه؛ فتعسر إقامة الزكاة فيه[١].

٢- أنه يجوز إخراج القيمة في الزكاة في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجحة في رواية عند أحمد اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه قد يكون في إعطاء الفقير من العين ضرر في بعض الأحيان؛ فيرفع بإعطائه من القيمة. يقول شيخ الإسلام: «وهذا القول هو أعدل الأقوال، فإن كان آخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة، فاشترى رب المال له بها كسوة وأعطاه فقد أحسن إليه، وأما إذا قوَّم هو الثياب التي عنده وأعطاها، فقد يقوّمها بأكثر من السعر، وقد يأخذ الثياب مَن لا يحتاج إليها، بل يبيعها، فيغرم أجرة الدلال، وربما خسرت فيكون في ذلك ضرر على الفقراء»[٢]. ويمنع من ذلك مع عدم الحاجة أو المصلحة؛ لأن المالك قد يعدل إلى أنواع رديئة، وقد يقع في التقويم ضرر[٣].

٣- ذهب المالكية إلى أن التَّاجر المحتكر يزكي سلعته حين بيعها لسنة واحدة، وذلك أن الزكاة إنما شُرعت في الأموال النامية، فلو زكى السلعة كلَّ عام، وقد تكون كاسدة؛ نقصت عن شرائها، فيتضرر، فإذا زكيت عند البيع؛ فإن كانت ربحت فالربح كان كامنًا فيها، فيخرج زكاته، ويزول عنه الضرر، وأما التاجر المدير فإن إلزامه بضبط حول كل سلعة عَسِر؛ فيضرُّ به، وإن أسقطنا عنه الزكاة أضر ذلك بالفقراء، فالمصلحة الجامعة في أن يجعل لنفسه شهرًا يقوِّم فيه عروض التجارة فيزكي قيمتها مع عينه ودينه[٤]، وفي ذلك رفع للضرر عنه وعن الفقراء.

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخلطة غير مؤثرة في غير الماشية؛ لأنها في الماشية تؤثر في النفع تارَةً وفي الضرر أخرى، وأما لو اعتبرناها في غير الماشية لأثرت ضررًا محضًا برب المال[٥].

٥- أن رب المال إذا كانت عليه مضرة في تعجيل الإخراج فله تأخيرها؛ «كمن يحول حوله قبل مجيء الساعي، ويخشى إن أخرجها بنفسه أخذها الساعي منه مرة أخرى،

---

(١) انظر: حجة الله البالغة (٢/ ٦١).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٠).
(٣) انظر: المرجع السابق (٢٥/ ٨٢).
(٤) انظر: الذخيرة (٣/ ٢٠).
(٥) المغني (٢/ ٤٦٣).

فله تأخيرها. نص عليه أحمد. وكذلك إن خشي في إخراجها ضررًا في نفسه أو مال له سواها، فله تأخيرها؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا ضَرَرَ ولا ضِرار**»[1][2].

٦- الأوقاص في بهيمة الأنعام؛ لأن في تبعيضها ضررًا على رب المال، فدفع الضرر عدم وجوب الأشقاص فيها، وأما نصاب الحبوب والثمار فلا وقص فيه، بل مهما زاد على النصاب أخرج منه بالحساب؛ لأنه لا ضرر في تبعيضه، بخلاف الماشية، فإن فيها ضررًا[3].

٧- جواز إخراج أحد النقدين عن الآخر إذا لم يكن هناك ضرر على الفقير؛ لكونه أرفق بالمعطي والآخذ، ويندفع به الضرر عنهما، **فلو تعيَّن إخراج زكاة الدنانير منها؛ لاحتاج إلى التشقيص، ومشاركة الفقير له في دينار من ماله، أو بيع أحدهما نصيبه، فيستضرُّ المالك والفقير**، وإذا جاز إخراج الدراهم عنها، دفع إلى الفقير من الدراهم بقدر الواجب، فيسهل ذلك عليه، وينتفع الفقير من غير كلفة ولا مضرة. ولأنه إذا دفع إلى الفقير قطعة من الذهب في موضع لا يتعامل بها فيه، أو قطعة من درهم في مكان لا يتعامل بها فيه، لم يقدر على قضاء حاجته بها، وإن أراد بيعها بحسب ما يتعامل بها احتاج إلى كلفة البيع، وربما لا يقدر عليه، ولا يفيده شيئًا، والظاهر أنها تنقص عوضها عن قيمتها، فقد دار بين ضررين، وفي جواز إخراج أحدهما عن الآخر نفع محض، ودفع لهذا الضرر، وتحصيل لحكمة الزكاة على التمام والكمال، فلا حاجة ولا وجه لمنعه، وإن توهمت هاهنا منفعة تفوت بذلك، فهي يسيرة مغمورة، فيما يحصل من النفع الظاهر، ويندفع من الضرر والمشقة من الجانبين، فلا يعتبر.

وعلى هذا لا يجوز الإبدال في موضع يلحق الفقيرَ ضررٌ، مثل: أن يدفع إليه ما لا ينفق عوضًا عما ينفق؛ لأنه إذا لم يجز إخراج أحد النوعين عن الآخر مع الضرر، فمع غيره أولى. وإن اختار الدفع من الجنس، واختار الفقير الأخذ من غيره؛ لضرر يلحقه في أخذ الجنس، لم يلزم المالك إجابته؛ لأنه إذا أدى ما فرض عليه لم يكلف سواه[4].

٨- أن الأصل في أموال التجارة أن تؤخذ الزكاة منها أنفسها، ولكن لما كان في ذلك ضرر على المزكي من القطع والتبعيض، ترخص الفقهاء في القيمة[5].

---

(١) سبق تخريجه ص(١٩٥).
(٢) المغني (٢/ ٥١٠)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٦٩).
(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٢٨)، المغني (٣/ ١٢).
(٤) المغني (٣/ ٤١) بتصرف يسير.
(٥) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص ٥٢٤).

٩- جواز تأخير الزكاة «إذا رأى ذلك الإمام في صدقة المواشي، للأزمة تصيب الناس، فتجدب لها بلادهم، فيؤخرها عنهم إلى الخصب، ثم يقضيها منهم بالاستيفاء في العام المقبل، كالذي فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عام الرمادة. وقد يؤثر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث فيه حجة لعمر في صنيعه ذلك»[١].

١٠- عدم تقدير جبران القيمة ما بين السنين في زكاة الإبل بعشرين درهمًا، وإنما بحسب الغلاء والرخص؛ «لأنا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء؛ أدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بأرباب الأموال؛ فإنه إذا أخذ الحقة ورد شاتين؛ فربما تكون قيمتهما قيمة الحقة فيصير تاركًا للزكاة عليه معنى، وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد تكون قيمتهما مثل قيمة بنت اللبون؛ فيكون آخذًا للزكاة بأخذهما وبنت المخاض تكون زيادة، وفيه إجحاف بأرباب الأموال»[٢].

١١- أنه لا يجب في الحملان والفصلان والعجاجيل إذا لم يكن معها كبار إلا واحدة منها، ولا تجب فيها مسنة؛ لأن أخذ المسنة من الصغار يؤدي إلى الأخذ من كرائم أموال الناس؛ لأنه ربما تكون قيمة المسنة آتية على أكثر النصاب والواجب قليل من الكثير، فأخذ المسنة من الصغار فيه إجحاف بأرباب الأموال، بخلاف ما إذا كان فيها مسنة ولو واحدةً؛ لأنها تكون حينئذ هي الأصل والصغار تَبَع[٣]، كما أننا لا نقول بعدم وجوب الزكاة في الحملان والفصلان والعجاجيل إذا لم تكن معها كبار؛ لأن في ذلك إضرارًا بالفقراء[٤].

١٢- «إذا أخبر التاجر العاشر أن متاعه مَرْوِيّ أو هَرَوِيّ، واتهمه العاشر، وفي فتحه ضرر عليه، حلَّفه وأخذ الصدقة على قوله؛ لأنه ليس له ولاية الإضرار به، وقد نقل عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال لعماله: لا تفتشوا على الناس متاعهم»[٥].

١٣- أن المصدق يأخذ وسط المال؛ لأن أخذ الجيد إضرار برب المال، وأخذ الرديء إضرار بالفقراء، فقلنا بالوسط تعديلًا بينهما[٦].

١٤- إذا تصرف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه، بالبيع والهبة وأنواع التصرفات «فيحتمل أن يفسخ البيع في قدر الزكاة، وتؤخذ منه، ويرجع البائع عليه بقدرها؛

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص ٧٠٥)، وانظر: البيان والتحصيل (٢/ ٤٣٩).
(٢) المبسوط (٢/ ١٥٥). (٣) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٨).
(٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٩). (٥) المبسوط (٢/ ٢٠٠).
(٦) انظر: لاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٣).

لأن على الفقراء ضررًا في إتمام البيع، وتفويتًا لحقوقهم، فوجب فسخه؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **لا ضَرَرَ ولا ضِرار**»[١].

١٥- أن الزكاة تجب على الفور؛ لأن مطلق الأمر يقتضي الفور، ولأنه لو جاز التأخير هاهنا لأخره بمقتضى طبعه، ثقة منه بأنه لا يأثم بالتأخير، فيسقط عنه بالموت، أو بتلف ماله، أو بعجزه عن الأداء، فيتضرر الفقراء[٢]. يقول العز بن عبد السلام: «الزكاة إنما وجبت على الفور لأن الغرض منها سد الخلات ودفع الحاجات والضرورات، وهي محققة على الفور، **وفي تأخيرها إضرار بالمستحقين**»[٣].

١٦- أنه يكره للمسلم بيع أرضه من ذمي وإجارتها منه؛ لإفضائه إلى إسقاط عشر الخارج منها، فإذا باعها ضوعف عليهم في رواية عن أحمد، وهو قول مالك، فإن اشتروها ضوعف عليهم العشر، وأخذ منهم الخمس؛ لأن في إسقاط العشر من غلة هذه الأرض إضرارًا بالفقراء، وتقليلًا لحقهم، فإذا تعرضوا لذلك ضُوعف عليهم العشر، كما لو اتجروا بأموالهم إلى غير بلدهم، ضُوعفت عليهم الزكاة، فأخذ منهم نصف العشر[٤].

١٧- أنه يجوز إعطاء المحتاج من بني هاشم من الزكاة بعد انقطاع الخمس عنهم؛ لأن عوضهم وهو خمس الخمس لم يصل إليهم؛ «لإهمال الناس أمر الغنائم وقسمتها وإيصالها إلى مستحقها، وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوَّض، عملًا بمطلق الآية سالمًا عن معارضة أخذ العوض،.. ولأنه إذا لم يصل إليهم واحد منهما هلكوا جوعًا، فيجوز لهم ذلك؛ **دفعًا للضرر عنهم**»[٥].

قال ابن عرفة المالكي: «والأحسن عندي أن يُرتكب في هذا أخف الضررين، ولا ينظر في حفدة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى يموتوا جوعًا»[٦].

١٨- مشروعية الخرص في الثمار «حتى يتصرف أصحاب الثمار بالأكل والبيع وغير ذلك إن اختاروا، فحينئذ يضمنون حق الفقراء؛ **لأننا لو منعناهم من التصرف لحِقتهم المشقة والضرر، ولو أبحنا لهم التصرف نقص حق الفقراء**، فكان الحظ في خرصها عليهم ليعلم مقدار ما يجب للفقراء، فلو منع رب المال من الاستمتاع بماله؛ لأدى

---

(١) المغني (٢/ ٥٠٥-٥٠٦).
(٢) انظر: المغني (٢/ ٥١٠)، وانظر: المبسوط (٢/ ١٦٩).
(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠).
(٤) انظر: المغني (٣/ ٣١).
(٥) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢١).
(٦) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٥).

ذلك إلى الإضرار به، فكان في الخرص رفق برب المال والفقراء»[١].

١٩- تفويض زكاة الأموال الباطنة إلى أربابها؛ لأن في تتبعها زيادة ضرر بأربابها؛ ولذا لما كثرت الأموال في زمان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلم أن في تتبعها زيادة ضرر بأربابها؛ رأى المصلحة في أن يفوض الأداء إلى أربابها بإجماع الصحابة؛ فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام[٢].

٢٠- أن الزَّكاة لا تجب على الصبي والمجنون عند الحنفية، ولا يصح قياسها على الصلاة والصوم في صحتها منه؛ لأن الاختيار فيهما اختيار لا يستلزم ضررًا لعدم الوجوب عليه، وهذا الاختيار يستلزم الضرر فلا يكون مثل ذلك[٣].

٢١- أن زكاة الفطر لا تجب إلا إذا كان لا يلحقه ضرر بإخراجها من إفساد معاشه أو جوعه أو جوع عياله، وهو قول الشافعي وبعض المالكية[٤].

٢٢- أنه يبدأ في صرف الزكاة بابن السبيل قبل الفقير إذا كان يدركه في بقائه وتأخره ضرر، والفقير في وطنه أقل ضررًا[٥].

٢٣- أن الحلي الذي تجب زكاته تؤخذ منه الزكاة ولو كان مرصَّعًا بالجواهر، فإن نزع الجوهر منه بغير ضرر يحصل منه فساد ككسر بعض الجواهر أو غرم، فإنه ينزع منه ويزكى زنته. وأما إذا كان ذلك الجوهر لا ينزع من الحلي إلا بضرر يحصل فيه فإنه يتحرى ما فيه من العين ويزكي زنته كل عام[٦].

٢٤- إذا بدَّل المالك النصاب الزكوي في أثناء الحول في زكاة التجارة، فإن قيمة العروض فيها تبدل بالقيمة القائمة بأثمانها، ولا ينقطع الحول بذلك؛ تقديرًا لاستمرارها كي لا يتضرر الفقراء بذلك[٧].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٢٦).
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٧).
(٣) انظر: العناية شرح الهداية (٢/ ١٥٨).
(٤) انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٥٧).
(٥) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٢).
(٦) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ١٨٣).
(٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩)، بتصرف يسير.

المبحث الثالث عشر

فرض الزكاة في أكثر الأموال نفعًا للخلق، ومن كل مال في أشرفه وأعلاه[١]

بيان المقصد:

إن الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ قد شرع الزكاة جالبةً لمصالح عظيمة لعباده، ومن كمال حكمته عَزَّوَجَلَّ أن أودع فيها من المصالح أكملها وأعلاها وأكثرها نفعًا، ولذا كان من بديع حكمته عَزَّوَجَلَّ أن لم يفرض الزكاة على كل مال، بل اصطفى من الأموال ما كان أكثرها نفعًا للخلق، وأوسعها دورانًا بينهم، ثم من كل نوعٍ منها أشرفه وأعلاه.

يقول ابن القيم عن حكمة الله في الأموال الزكوية: «جعلها في أربعة أصناف من المال، **وهي أكثر الأموال دورانًا بين الخلق، وحاجتهم إليها ضرورية. أحدها**: الزرع والثمار. **الثاني**: بهيمة الأنعام: الإبل والبقر والغنم. **الثالث**: الجوهران اللذان بهما قوام العالم، وهما الذهب والفضة. **الرابع**: أموال التجارة على اختلاف أنواعها»[٢].

ويقول في موضع آخر: «وقصد إلى كل جنس من أجناس الأموال؛ فأوجب الزكاة في أعلاه وأشرفه. فأوجب زكاة العين في الذهب والورق دون الحديد والرصاص والنحاس ونحوها، وأوجب زكاة السائمة في الإبل والبقر والغنم دون الخيل والبغال والحمير ودون ما يقل اقتناؤه؛ كالصيود على اختلاف أنواعها، ودون الطير كله، وأوجب زكاة الخارج من الأرض في أشرفه وهو الحبوب والثمار دون البقول والفواكه والمقاثي والمباطخ والأنوار.

وغير خافٍ **تميُّز ما أوجب فيه الزكاة عما لم يوجبها فيه في جنسه، ووصفه، ونفعه، وشدة الحاجة إليه، وكثرة وجوده**، وأنه جارٍ مجرى الأموال لما عداه من أجناس الأموال، بحيث لو فقد

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص٥٧٤)، محاسن الشريعة في فروع الشافعية (ص: ١٨١)، المبسوط (٣/ ٣)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، بحر المذهب (٣/ ١١٦)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩)، الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٥)، الذخيرة (٣/ ٧٣)، كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥/ ٣٥٩)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥).

لأضرَّ فقده بالناس، وتعطل عليهم كثير من مصالحهم، **بخلاف ما لم يوجب فيه الزكاة، فإنه جارٍ مجرى الفضلات والتتمَّات التي لو فقدت لم يعظم الضرر بفقده**»[١].

ويقول السرخسي: «ما كان تافهًا عادةً يتيسر وجوده على الغني والفقير؛ فلا يجب فيه حق الله تعالى؛ كما لا تجب الزكاة في الصيود والحطب والحشيش، **وإنما يجب حق الله تعالى فيما يعز وجوده**؛ فيناله الأغنياء دون الفقراء؛ كالسوائم ومال التجارة»[٢].

ويقول الماوردي: «**الزكاة إذا وجبت في جنس تعلقت بأعلى نوعيه** وسقطت عن أدونهما؛ كالحيوان لم تجب الزكاة إلا في أعلى نوعيه وهو النعم السائمة، وكالمعادن لا تجب الزكاة إلا في أعلى نوعيها وهي الفضة والذهب، وكالعروض لا تجب الزكاة إلا في أعلى نوعها وهي عروض التجارات»[٣]. ويقول في موضع آخر: «إنما اختصَّت الزكاة بالأقوات لأنها مواساة، فاختصت بما عمَّ نفعها ودعت حاجة الكافة إليها»[٤].

ويقول القفَّال: «**خصَّ بذلك الأموال النفيسة العالية** التي لها الرياسة في جنسها»[٥].

وذكر ابن قدامة اعتبار **كثرة النماء والنفع** والدر والنسل في بهيمة الأنعام[٦].

فنستخلصُ مما سبق أن الشَّارعِ عَزَّوَجَلَّ أوجب الزكاة في بعض الأموال، واعتبر في المال الزكوي الأوصاف التالية:

- عمومُ النفع.
- وفرةُ الوجود.
- شدةُ حاجة الخلق إليه، **ويعني ذلك أنه في رتبة الضروري أو الحاجي، أما ما يقع في رتبة التحسيني من الأموال فلم توجب فيه الشريعة زكاة**؛ كما سبق في كلام الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما لم يوجب فيه الزكاة؛ فإنه جارٍ مجرى الفضلات والتتمَّات»[٧].
- كثرةُ دورانه بينهم.
- نماؤه.
- علو النوع وشرفه.
- ألا يكون تافهًا مما يناله الجميع.

---

(١) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥). (٢) المبسوط (٣/ ٣).
(٣) الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، وانظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه (٥/ ٣٥٩).
(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢٤٣). (٥) محاسن الشريعة في فروع الشافعية (ص١٨١).
(٦) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣). (٧) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥).

وهذا ما يُلحظ جليًّا في سائر أنواع الأموال الزكوية.

فالأثمان؛ كالنقدين وما يقاس عليهما: حاجة الناس إليها حاجة ضرورية عامة، ونفعها عام للبشرية، وهي مما يكثر دورانه بين الناس، وفي كنزها ضررٌ عامٌّ؛ فاقتضت حكمة الشارع أن يفرض فيها الزكاة.

يقول الرازي: «خلق الله جَلَّجَلَالُهُ الأموال، وليس المطلوب منها أعيانها وذواتها، فإن الذهب والفضة لا يمكن الانتفاع بهما في أعيانهما إلا في الأمر القليل؛ بل المقصود من خلقهما أن يتوسل بهما إلى تحصيل المنافع ودفع المفاسد،.. فإذا أمسكه الإنسان في بيته بقي معطلًا عن المقصود الذي لأجله خلق المال، وذلك سعي في المنع من ظهور حكمة الله تعالى، وهو غير جائز، فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير؛ حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالكلية»[(١)].

وأما بهيمة الأنعام -الإبل والبقر والغنم- فلا يحصى ما أودع الله فيها من المنافع العظيمة لبني آدم، فهي تمثل أعظم ثروة حيوانية على وجه الأرض، ولذا امتنَّ الله بها على عباده فقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾﴾[(٢)]، فبعد الامتنان بها أمر الله بشكرها، ومن شكرها: إخراج زكاتها؛ إذ إنَّ شكر نعمة الغنى من أعظم مقاصد الزكاة، ويقول جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾﴾[(٣)]، والأنعام المرادة في الآية هي: «الإبل والبقر والغنم»[(٤)]، فالمنافع التي ينتفع بها الخلق منها كثيرة، منها: «الركوب والحمل والألبان واللحوم والسمن، قاله مجاهد. وأفرد منفعة الأكل بالذكر؛ لأنها معظم المنافع»[(٥)].

فلما كانت تلك البهائم ذات نفع عظيم، وكانت حاجة الخلق إليها شديدة، افترض الله جَلَّجَلَالُهُ فيها صدقة معلومة تؤخذ من مُلَّاكها الأغنياء فترد على المحرومين الفقراء؛ فلا يستأثر بمنافعها أربابها ويُحرم المحتاجون، بل يعم الانتفاع مما أودع الله فيها من الفوائدِ الناسَ أجمعين.

ومن حكمته عَزَّوَجَلَّ أن لم يفرض الزكاة في مطلق الأنعام بل في أعلاها وهي: الإبل والبقر والغنم.

يقول أبو عبيد نقلًا عن بعض أهل العلم: «**فإنما وجبت الصدقة للفقراء على الأغنياء فيما لا حياة لهم -بعد الله- إلا به ليعيشوا معهم**؛ كالإبل والبقر والغنم التي خصَّها رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩).
(٢) الآيات (٧١-٧٣) من سورة يس.
(٣) الآيات (٥-٧) من سورة النحل.
(٤) تفسير القرطبي (١٠/ ٦٨).
(٥) المرجع السابق (١٠/ ٧٠).

بالصدقة من بين جميع سوائم الخيل والبغال والحمير، **فجعل الله** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ **ألبان تلك ولحومها معاشًا للناس دون هذه؛ فلذلك وجبت في تلك الصدقة دون الأخرى**»[(١)].

ويقول ابن قدامة في بيان شروط زكاة الحيوان: «أن تكون من بهيمة الأنعام؛.. لأن غيرها لا يساويها في كثرة نمائها ونفعها ودرّها ونسلها، واحتملت المواساة منها دون غيرها»[(٢)].

ويقول النووي: «فالإبل والبقر والغنم **تكثر منافعها، ويُطلب نماؤها بالكبر والنسل؛** فاحتملت المواساة في الزكاة»[(٣)].

وأما الزروع والثمار: فإنه لما كان جَلَّجَلَالُهُ المقيت الذي يعطي أقوات الخلائق[(٤)]، وكانت الزروع والثمار ذات مكانة علية في تحقيق الأمن الغذائي للناس؛ لكونها قوت الناس الذي يقتاتون عليه؛ عني جَلَّجَلَالُهُ بها عناية خاصة؛ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[(٥)].

يقول القرطبي: «في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس، والمكاسب التي يشتغل بها العمال، ولذلك ضرب الله به المثل فقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ الآية. وفي صحيح مسلم عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ما من مسلم يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة**)[(٦)]»[(٧)]. وما ذاك إلا لحاجة الخلق الشديدة إليها في قوام معيشتهم، وما فيها من المنافع العظيمة، والفوائد الجليلة.

ومن مظاهر اهتمام الشارع عَزَّوَجَلَّ بالزروع والثمار أن سخّر الأرض وجعلها ذلولًا وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها، وجعل فيها معايش لهذا النوع المكرَّم من الزروع والثمار: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[(٨)]. فبعد الامتنان بها عاتبهم على قلة شكرهم لها، وأولى مظاهر شكرها: أداء الزكاة مما خرج منها وفاءً ببعض حقه سبحانه، ومواساةً للمحتاجين من خلقه، وإسهامًا في نصرة دينه، وشكرًا لنعمة الغنى.

ولذا يقول ربنا عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[(٩)]، والمقصود بالحق: الزكاة الواجبة في أصح أقوال المفسرين[(١٠)].

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص٥٧٤).
(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣).
(٣) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧).
(٤) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ١٦٥).
(٥) الآية (٢٦١) من سورة البقرة.
(٦) أخرجه مسلم (١٥٥٢).
(٧) تفسير القرطبي (٣/ ٣٠٥).
(٨) الآية (١٠) من سورة الأعراف.
(٩) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(١٠) مفاتيح الغيب (١٣/ ١٦٤).

ومن منطلق هذه **الأهمية والحاجة والمنفعة** جاء التشريع الإلهي للزكاة في صنف الزروع والثمار، فسدَّت الشريعة بفرضها حاجات الفقراء والمحتاجين منها؛ حيث إنه لا غنى لهم عنها ألبتَّة، فهي ركن من أركان قوام معيشتهم، كما راعت الشريعة الغراء **وفرة وجودها**؛ فلا تخلو بقعة من الأرض من نوع من أنواع الزروع والثمار، وبفرض الزكاة فيها حلت الشريعة مشكلة نقص الغذاء التي يَرُدُّ علماء العصر الحديث سببها إلى اختلال التوزيع العادل للغذاء. يقول نورمان بورلوج: «إن العالم يُنتج ما يكفي لإطعام شعوبه بشكل جيد، لكن **المشكلة تكمن في التوزيع العادل للإنتاج الغذائي**»[(١)]. فالزكاة تعادل توزيع الإنتاج الغذائي في كل حصدةٍ من هذه الأقواتِ قد بلغت نصابًا، حتى لا يحرم منها المحتاجون، بل يحصل كل فرد على حصته منها.

ولم تفرض الشريعة الحكيمة الزكاة في كل خارج من الأرض[(٢)]، بل اقتصرت على أشرف الزروع وأعلاها، وهو ما تتمُّ منفعته؛ لأن المقصودَ من الزكاة سدُّ الخلة، وذلك لا يكون غالبًا إلا فيما فيه صفةٌ زائدةٌ على كونه نباتًا؛ بكونه قُوتًا أو مطعومًا أو مدخرًا -على تفصيل عند الفقهاء في محله-[(٣)]؛ لأن المقتات أنفس الزروع، والزكاة بأنفس الأجناس[(٤)]، «ولأن القوت وصفٌ مناسبٌ في الاقتيات من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة»[(٥)]، ولأنَّ «**الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونه؛ فلذلك أوجب الشارع فيه حقًّا لأرباب الضرورات، بخلاف ما يؤكل تنعمًا أو تفكهًا**»[(٦)]. والقوت هو: «**ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام**، قيل: سُمي بذلك لبقاء نفعه في المعدة»[(٧)].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(٨)].

---

(١) بحث منشور في الشبكة العنكبوتية بعنوان: «أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة»، للباحث: علي أحمد الصوري.

(٢) وهو قول جماهير أهل العلم؛ خلافًا لأبي حنيفة.

(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤).

(٤) انظر: بحر المذهب (٣/ ١١٦)، ويقول ابن الملقن: «واختصت بالقوت؛ لأنه أعلى النبات» (عجالة المحتاج ١/ ٤٧٧).

(٥) الذخيرة (٣/ ٧٣).

(٦) المراجع السابقة، وانظر: شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٤٩١).

(٧) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ١٦٥)، وانظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٢/ ٨١).

(٨) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

وجه الدلالة: أن الشريعة أوجبت الزكاة في الأثمان وحرمت اكتنازها؛ لحاجة الخلق الشديدة إليها، فهي وسيلة لقضاء حاجاتهم وضرورياتهم، ولها منافع عظيمة لا تحصى، كما أن في كنزها ضررًا عظيما على مصالح المسلمين.

٢- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعۡرُوشَٰتٍ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿١٤١﴾ وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرۡشًاۚ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾﴾[(١)]، والمقصود بالحق هنا: الزكاة الواجبة في أصح أقوال المفسرين[(٢)].

وجه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ خصَّ مما يخرج من الأرض ما يؤكل فقال: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾، وعلى هذا تكون الزكاة واجبة على كل خارج من الأرض مما يؤكل -وهو قول أبي حنيفة-، إلا أن الجمهور ذهبوا إلى تخصيصه ببعض الأصناف؛ كالمقتات المدخر عند المالكية والشافعية؛ لأنه جَلَّجَلَالُهُ خص منه ما يحصد فقال: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾، والذي يحصد هو: ما يكون قوتًا؛ لأنه هو الذي يعم به النفع، ويحتاج إليه الناس حاجةً ضرورية في قوام معيشتهم.

يقول ابن العربي: «فامتن الله تعالى على خلقه في إنبات الأرض، ثم قال لهم: كلوا مما أنعمت به عليكم، وآتوا حقه إذا جمعتموه بأيديكم وآويتموه إلى رحالكم، **فكما خَلَقه نعمة، ومكّن منه نعمة؛ أوجب فيه الحق.** قال مالك: «الحق هاهنا: الزكاة»، وصَدَق، ومن قال غير هذا فقد وهم، وتعين حمل هذا على عمومه إلا ما خصه دليل يصح تخصيصه. فأما من حمله على عمومه فاستثنى الحطب والقصب والحشيش فلا يقال: إنه تخصيص؛ لأنه قال: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾، فإنما أوجب إيتاء الحق فيما يوكل، وإلى هذا النحو أشار حماد، وعليه دار من قال: ماله ثمرة باقية، **ولكنه خصه بالمقتات بإشارة** قوله: ﴿يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾؛ **وكأنه أشار بيوم الحصاد إلى يوم الجرين**»[(٣)].

٣- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة**»[(٤)]، وقوله: «**قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة: من كل أربعين درهمًا درهمًا**»[(٥)].

---

(١) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(٢) مفاتيح الغيب (١٣/ ١٦٤).
(٣) عارضة الأحوذي (٣/ ١١٠).
(٤) سبق تخريجه ص(١٦٨).
(٥) سبق تخريجه ص(١٦٨).

وجه الدلالة: ذهب جمهور أهل العلم استدلالًا بهذه الأحاديث ونحوها إلى أنه ليس في الخيل زكاة؛ لأن المنافع التي فيها ليست مما يعظم نفعه للفقراء والمحتاجين؛ فهي ليست مما يُتخذ للأكل أو للدر والنسل أو للحمل عادة، بل هي من جنس آلات السلاح والحرب، كما أن حاجتهم إليها ليست كحاجتهم إلى الإبل والبقر والغنم؛ فلا تدخل في الضروريات.

يقول ابن رسلان: «في الحديث دليل على عدم وجوب الزكاة على الخيل والرقيق؛ لأنها تُقتنى غالبًا للزينة والاستعمال دون النماء؛ فلا تجب فيها للعقار والإناث، بخلاف النعم فإنها تُقتنى للدر والنسل فاحتملت المواساة، وسواء كانت الخيل إناثًا أم ذكورًا»[١].

٤- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس في الخضراوات صدقة**»[٢].

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على أنه ليس في الخضراوات صدقة؛ وذلك «لأنها لا تُقتات، والزكاة تختص بالقوت كما مر، وحكمته: أن القوت ما يقوم به بدن الإنسان؛ **لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها، فوجب فيه حق لأرباب الضرورات**»[٣]، ولأن الضرورات تتعلق بالأقوات فتتعلق بأعلى الأنواع من القوت؛ دون البقول والخضراوات[٤].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- وجوب الزكاة في عين المال عند الجمهور، حتى يحصل تنوع المعطى؛ فتسد الحاجة من كل جنس، ولا يقتصر على النقدين[٥]؛ إذ لو جوزنا القيمة لأفضى ذلك إلى انحصار الزكاة في النقدين، ويحرم الفقراء أعيان الأموال الزكوية الأخرى؛ كبهيمة الأنعام، والزروع والثمار، ولا يخفى ما في مشاركة عينها من تعميم للنفع، وسد للحاجات المخصوصة.

يقول ابن قدامة: «الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير،.. والحاجات متنوعة، **فينبغي أن يتنوع الواجب؛ ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تندفع به حاجته، ويحصل شكر**

---

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٩٨).

(٢) أخرجه الدراقطني (١٩٠٧)، وصححه الألباني [إرواء الغليل (٣/ ٢٩١)]. وروى الأثرم في سننه عن عطاء بن السائب قال: أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضراوات صدقة، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك، إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «ليس في ذلك صدقة». وهو مرسل قوي. (نيل الأوطار ٤/ ٤٦٩).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٦).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٦).

(٥) انظر: المغني (٣/ ٤٠).

النعمة بالمواساة من جنس ما أنعم الله عليه به»[١].

٢- عدم وجوب زكاة الحلي عند جمهور أهل العلم[٢]؛ لأنه قد انصرف باستخدامه للتحلي والتزين من كونه نقدًا ينتفع به الفقراء ويحتاجونه، إلى أمر في مقام التحسينيات، والزكاة إنما تجب في النقد؛ لأنه من الضروريات.

٣- عدم وجوب زكاة الخيل عند جمهور أهل العلم[٣].

يقول ابن القيم: «**لأنها تُراد لغير ما تراد له الإبل**؛ فإن الإبل تراد للدر والنسل والأكل وحمل الأثقال والمتاجر والانتقال عليها من بلد إلى بلد، وأما الخيل فإنما خُلقت للكر والفر والطلب والهرب، وإقامة الدين، وجهاد أعدائه، **وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها**، وترغيب النفوس في ذلك بكل طريق، ولذلك عفا عن أخذ الصدقة منها؛ **ليكون ذلك أرغب للنفوس فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها**، وقد قال الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[٤]. فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب، فلو كان عند الرجل منها ما عساه أن يكون، ولم يكن للتجارة؛ لم يكن عليه فيه زكاة، بخلاف ما أعد للنفقة؛ فإن الرجل إذا ملك منه نصابًا ففيه الزكاة، وقد أشار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هذا بعينه في قوله: «**قد عفوتُ لكم عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرِّقَة**»[٥]. أفلا تراه كيف فرَّق بين ما أُعد للإنفاق وبين ما أُعد لإعلاء كلمة الله ونصر دينه وجهاد أعدائه؟ فهو من جنس السيوف والرماح والسهام، **وإسقاط الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة وكمالها**»[٦].

٤- عدم قصر فرضية زكاة الزروع والثمار على الأصناف الأربعة «الشعير والحِنطة والزبيب والتمر» كما ذهب إليه جمع من أهل العلم[٧]، بل تجب الزكاة فيها وفيما شابهها في علة الاقتيات والادخار؛ لتحقق حكمة التشريع فيها[٨].

يقول الماوردي: «وإنما اختصت الزكاة بالأقوات لأنها مواساة، فاختصت بما عم

---

(١) المغني (٣/ ٨٨)، وانظر: المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٢٣).
(٢) انظر: الذخيرة (٣/ ٤٨)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٧١)، الإقناع (١/ ٢٧٣).
(٣) انظر: الذخيرة (٣/ ٩٤)، الحاوي الكبير (٣/ ١٩١)، الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣).
(٤) الآية (٦٠) من سورة الأنفال. (٥) سبق تخريجه ص(١٦٨).
(٦) أعلام الموقعين (٢/ ٦٨). (٧) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤).
(٨) انظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام، للمغربي (٤/ ٣٣٠).

نفعها، ودعت حاجة الكافة إليها»[١]. ويقول الرافعي: «ووجه وجوب الزكاة في هذه الأجناس: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ الزكاة في كثير منها، **وأُلحِقَ الباقي به؛ لشمول معنى الاقتيات لجميعها، وصلاحها للاقتناء والادخار، وعظم المنافع فيها**»[٢].

٥- عدم وجوب زكاة الخضراوات؛ «لأن الخضراوات والرياحين تافهة عادة»[٣]، «ولأن الخضراوات نبت لا يُقتات غالبًا؛ والزكاة إذا وجبت في جنس تعلقت بأعلى نوعيه وسقطت عن أدونهما،.. فاقتضى ذلك أن تكون زكاة الزروع متعلقة بأعلى نوعيه دون الآخر، وتحرير ذلك قياسًا: أنه جنس مال تجب فيه الزكاة، فوجب أن تختص الزكاة بأعلى نوعين من جنسه؛ كالحيوان»[٤].

٦- عدم وجوب الزكاة فيما سوى بهيمة الأنعام من الحيوان؛ كالحمير والبغال ونحوها[٥]؛ لاختصاص بهيمة الأنعام بسمات لا توجد في غيرها؛ كعموم النفع، وشدة حاجة الخلق إليها.

٧- أن زكاة المعادن لا تجب إلا في الذهب والفضة عند الشافعية والمالكية[٦]؛ لأن الزكاة تتعلق بأشرف أنواع الجنس، والذهب والفضة أشرف أنواع جنس المعادن، وأكثرهما نفعًا.

٨- عدم وجوب الزَّكاة في العسل عند المالكية والشافعية[٧]، وقد يُستدلُّ لهم من القياس بأن العسل ليس مما يعد في رتبة الضروريات أو الحاجيات، بل هو أقرب ما يكون إلى التتمات؛ والزكاة قد رُوعي في جنس أموالها شدة حاجة الناس إلى صنفها.

٩- وجوب الزكاة في الحناء عند أبي يوسف؛ «لأنه يُنتفع بها انتفاعًا عامًّا»[٨] خلافًا لمحمد بن الحسن؛ حيث يرى أنها من الرياحين ولا يُنتفع بها انتفاعًا عامًّا[٩].

١٠- وجوب الزكاة في اللؤلؤ عند أبي يوسف؛ لأن اللؤلؤ أشرف ما يوجد في البحر؛

---

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٢٤٣).
(٢) العزيز شرح الوجيز (٣/ ٥١).
(٣) المبسوط (٣/ ٣).
(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، وانظر: بحر المذهب (٣/ ١١٦).
(٥) المغني (٢/ ٤٦٣).
(٦) انظر: الشرح الكبير للدردير (١/ ٤٨٦)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٧٧).
(٧) الذخيرة (٣/ ٧٥)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٦).
(٨) المبسوط (٣/ ٣).
(٩) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٦٠).

فيُعتبر بأشرف ما يوجد في البر وهو الذهب والفضة[1].

١١- لا زكاة في الآس والورد والوسمة عند محمد بن الحسن؛ لأنها من الرياحين ولا يعم الانتفاع بها[2].

---

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٥).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٦٠).

المبحث السَّابع عشر

العَدْل[١]

بيان المقصد:

العـدل لغة: «عَـدَلَ يَعْدِلُ، فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ بلَفْظ الواحِدِ، وهذا اسـمٌ للجَمع»[٢]، قال ابن منظور: «العَدْل: ما قام في النفوس أنه مُسْتقيم، وهو ضِدُّ الـجَوْر.. وفي أَسماء الله سبحانه (العَدْل)، وهو الذي لا يَمِيلُ به الهوى فيَجور في الحكم»[٣]. وقيل: «هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط»[٤]. وقال ابن الَأعرابي: «العَدْلُ: الاستقامة»[٥].

فلفـظ العـدل في الاسـتعمال اللغوي يـدور حول معـانٍ عدة هي: الاسـتقامة، والمسـاواة، والتوسُّط بين الإفراط والتفريط، وعدم الجور وعدم الميل في الأحكام.

وأما اصطلاحًا فلا يخرج اسـتعماله عن المعنـى اللغوي، يقول الراغب: «العدالة والمعادلة لفظ يقتضي معنى المساواة.. فالعَدْلُ هو التّقسيط على سواء»[٦]. ويقول الماوردي: «العدل مأخوذ مـن الاعتدال، فما جاوز الاعتدال فهو خروج عن العدل»[٧]. ويقول الجرجاني: «العدل: عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط»[٨].

والعدل أسـاسٌ متينٌ، وركن ركين بُنيت عليه الشريعة المباركة، فالله عَزَّوَجَلَّ عدل، يعدل بين عبـاده غايـة ما يكون العـدل، يقول الغزالي في شـرح صفة الله (العدل): «هو الـذي يصدر منه فعل العدل المضاد للجور والظلم، ولن يعرف العادل من لم يعرف عدله، ولا يعرف عدله من لم يعرف

---

(١) انظـر: شـرح الرسـالة (٢/ ٦)، المعونـة على مذهـب عالـم المدينـة (ص: ٣٩٧)، الحاوي الكبيـر (٣/ ٩٧)، الاسـتذكار (٣/ ٢٠٠)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٢٥)، المبسـوط (٢/ ١٧٣)، شرح صحيح البخاري لابن بطـال (٣/ ٤٧٥)، المقصد الأسـنى (ص ٩٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٣٣)، الذخيـرة (٣/ ٢٠)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/ ٧٠)، الموافقات (٢/ ١٦٣)، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٢٤٥)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢)، حجة الله البالغة (٢/ ٦١)، التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).

(٢) انظر: مادة (عدل) في: القاموس المحيط (ص١٠٣٠).

(٣) لسان العرب (١١/ ٤٣٠).

(٤) تاج العروس (٢٩/ ٤٤٣).

(٥) لسان العرب (١١/ ٤٣٤).

(٦) المفردات في غريب القرآن (ص٥١١).

(٧) أدب الدنيا والدين (ص١٤١).

(٨) التعريفات (ص: ١٤٧).

فعله، فمن أراد أن يفهم هذا الوصف فينبغي أن يحيط علمًا بأفعال الله تعالى»[١].

وعدل الله تعالى في شرائعه وأحكامه، هو جزء من عدله العام في كل ما يصدر عنه عَزَّوَجَلَّ، وهو المشار إليه بقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[٢]، ومعناه: «أن الله صادق حكيم، لا يخبر إلا بصدق، ولا يأمر إلا بعدل»[٣]، يقول ابن كثير: «قال قتادة: عدلاً فيما حكم.. وعدلاً في الطلب.. فكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه»[٤]، فكل شرائع الله مشتملة على العدل، فجاءت مراعية لحالة الإنسان وضعفه وجميع أحواله.

ومن آثار عدل الله جَلَّجَلَالُهُ: أنْ فَطَرَ العباد على حب العدل والرغبة فيه، على غرار سائر القيم النبيلة والأخلاق الرفيعة، قال ابن القيم: «فإن الله عَزَّوَجَلَّ فطر عباده على استحسان الصدق والعدل والعفة والإحسان ومقابلة النعم بالشكر، وفَطَرهم على استقباح أضدادها»[٥].

بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة:

فريضة الزكاة بأحكامها قائمة على أساس العدل ومبنية عليه، فعدل الله جَلَّجَلَالُهُ يتجلى في فرضه لهذه الشعيرة العظيمة وجعلها مبنى من مباني الإسلام؛ فتشريعها -في أساسه- إنما يقصد إلى العدل بين أرباب الأموال وأرباب الضرورات في توزيع الأرزاق التي أنزلها الله جَلَّجَلَالُهُ، حتى لا تتركز في أيدي أقلية تستأثر به دون سائر الخلق؛ فيهلكون؛ فيحدث حينها ما لا تُحمد عقباه من فساد نظام الأمة، والعالم أجمع.

وفي ذلك يقول الماتريدي: «فأُمروا بالإخراج لله، مع ما إذ سخرت هذه الأَرض -بما فيها- لجميع البشر، **ألزم من ذلك صلةَ من لم يملك، ليستووا في الاستمتاع بالتسخير لهم**، من الوجه الذي عَلِم الله لهم في ذلك صلاح الدارين، ولا قوة إلا بالله»[٦].

ومن وجه آخر فإنا نجد العدل حاضرًا في كل حكمٍ من أحكام الزكاة، فتشريعها داخل في عموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[٧]، ومن معاني العدل في الآية أنه جَلَّجَلَالُهُ «لا يأمر إلا بعدل»[٨]. فتشريعاتها ملتزمة بالتوسط؛ فلا إفراط فيها ولا تفريط، كما أنها تراعي المساواة بين الأغنياء والفقراء، فلا تميل لجهة على حساب أخرى.

وقد استفاضت نصوص العلماء في التأكيد على هذا المقصد بعبارات مختلفة.

---

(١) المقصد الأسنى (ص ٩٨).
(٢) الآية (١١٥) من سورة الأنعام.
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/ ٧٠).
(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢).
(٥) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٢٤٥).
(٦) تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٨).
(٧) الآية (١١٥) من سورة الأنعام.
(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/ ٧٠).

يقول القاضي عبد الوهاب: «**الزكاة موضوعة على العدل بين الفقراء وأرباب الأموال**»[١]، ويقول في موضع آخر: «الزكاة موضوعة على النظر لأرباب الأموال والفقراء»[٢].

ويقول الماوردي: «**أمر الزكوات مبني على المعادلة بين المساكين وأرباب الأموال**، والرفق بهما»[٣]. ويقول ابن عبد البر: «ولم توضع الصدقة إلا رفقًا بالمساكين من حيث لا يضر بأرباب الأموال»[٤]. ويقول الباجي: «**الزكاة مبنية على التعديل في الأموال**»[٥]، ويقول في موضع آخر: «الزكاة مبنية على المعدلة بين أرباب الأموال والمساكين»[٦]. وفي موضع آخر: «**الزكاة مبنية على المساواة بين أرباب الأموال ومستحقي الزكاة**»[٧].

ويقول السرخسي في بيان حكمة عدم الأخذ من كرائم الأموال: «**ليعتدل النظر من الجانبين**»[٨]، ويقول: «**مراعاة النظر لصاحب المال والفقراء**»[٩]، ونحوه عن الكاساني[١٠].

ويعبرون عن هذا المقصد أحيانًا بـ«المصلحة الجامعة» كما عبَّر عنه القرافي[١١].

يقول ابن عاشور في بيان هذا المقصد: «قوام الأمة دوران أموالها بينها، **ومن أكبر مقاصد الشريعة الانتفاع بالثروة العامة بين أفراد الأمة على وجوه جامعة بين رعي المنفعة العامة ورعي الوجدان الخاص، وذلك بمراعاة العدل مع الذي كد لجمع المال وكسبه، ومراعاة الإحسان للذي بطأ به جهده، وهذا المقصد من أشرف المقاصد التشريعية.**

ولقد كان مقدار الإصابة والخطأ فيه هو ميزان ارتقاء الأمم وتدهورها، ولا تجد شريعة ظهرت ولا دعاة خير دعوا إلا وهم يجعلون لتنويل أفراد الأمة حظًّا من الأموال التي بين أيدي أهل الثروة..، إلا أنهم في ذلك متفاوتون بين مقارب ومقصر، غير أنك لا تجد شريعة سددت السهم لهذا الغرض.. مثل هذه الشريعة المباركة، فإنها قد تصرفت في نظام الثروة العامة تصرفًا عجيبًا **أقامته على قاعدة توزيع الثروة بين أفراد الأمة، وذلك بكفاية المحتاج من الأمة مؤونة حاجته، على وجوه لا تحرم المكتسب للمال فائدة اكتسابه وانتفاعه به قبل كل أحد**»[١٢].

وإن اعتبار القدرة الميسرة في تشريع الزكاة لأوضح دليل على مراعاة العدل في أحكامها؛ لأن أداءها أشقُّ على النفس من العبادات البدنية، فالمال شقيق الروح محبوب النفس، والمفارقة

---

(١) شرح الرسالة (٢/ ٦).
(٢) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٩٧).
(٣) الحاوي الكبير (٣/ ٩٧).
(٤) الاستذكار (٣/ ٢٠٠).
(٥) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٢٥).
(٦) المرجع السابق (٢/ ١٤٦).
(٧) المرجع السابق (٢/ ١٤٢).
(٨) المبسوط (٢/ ١٧٣) (٢/ ١٨٣).
(٩) المرجع السابق (٣/ ٢١).
(١٠) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣١،٣٣).
(١١) انظر: الذخيرة (٣/ ٢٠).
(١٢) التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).

عن المحبوب بالاختيار أمر شاق؛ فأوجبها الشارع مبنية على اليسر والسهولة(١).

وتحقيقًا للعدل في تشريع الزكاة؛ نجد الأموال الزكوية مثلًا قد بُنيت على مقصد العدل في تحديد ماهيتها، فلا إجحاف ولا عسر فيها على المالك، ولا هضم فيها لحقوق المحتاجين؛ فروعي فيها -كما سبق- نفع المحتاجين وحاجتهم الضرورية إليها، وفي مقابل ذلك: روعي وفرة وجودها فلا تكون مما يندر وجوده فيعسر على المالك إخراجه، وكذلك نلحظ أن مقادير الزكاة قد روعي في تقديرها العدل؛ كاعتبار التكلفة والمؤونة المبذولة في تحديد مقدارها، فكلما زادت المؤونة والكلفة قلَّ مقدار الزكاة، والعكس بالعكس.

يقول ابن القيم: «إذا تأمل العاقل مقدار ما أوجبه الشارع في الزكاة؛ وجده مما لا يضر المخرج فقده وينفع الفقير أخذه، ورآه قد راعى فيه حال صاحب المال وجانبه حق الرعاية، ونفع آخذيه»(٢).

وأما لو تأملنا في نُصُب الزكاة المحددة للغنى الموجب للزكاة لوجدناها تنطق بالعدل والقسطاس المستقيم. يقول ابن القيم: «ثم إنه لما كان لا يحتمل المواساة كل مال وإن قل، جعل للمال الذي تحتمله المواساة نصبًا مقدرة المواساة فيها، لا تجحف بأرباب الأموال، وتقع موقعها من المساكين»(٣)، وكذلك اشتراط النماء في الأموال الزكوية؛ فالشريعة بعدلها لم توجب الزكاة في كل مال، بل في المال النامي الذي لا يفنى بإخراج الزكاة منه، فيزيد ويتبارك، ويحض صاحبه بعد إخراج الزكاة منه على بذل المزيد والمزيد في تنميته، واشتراط الحول مراعاةً للمالك إنما يأتي في هذا السياق؛ لأنه لما كان اعتبار حقيقة النماء أمرًا عسِرًا على رب المال أناط الشارع ذلك بمظنته وهو حولان الحول على المال النامي، وبهذا لا تُفرض على المالك زكاة إلا بعد أن يبلغ وسعه في تنمية المال، فيخرج من نمائه نسبة ضئيلة، وهذا كله غاية ما يكون من العدل.

يقول ابن القيم: «ثم إنه أوجبها مرة كل عام، وجعل حول الزروع والثمار عند كمالها واستوائها، وهذا أعدل ما يكون؛ إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الأموال، ووجوبها في العمر مرة مما يضر بالمساكين، **فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة**»(٤).

ويقول الدهلوي: «مسَّت الحاجة تعيين المدة التي نجني فيها الزكوات، ويجب ألا تكون قصيرة يسرع دورانها، فتعسر إقامتها فيها، وألا تكون طويلة لا تنجع من بخلهم، ولا تدر على المحتاجين والحفظة إلا بعد انتظار شديد»(٥).

---

(١) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠١-٢١٠).

(٢) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٧).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٥).

(٥) حجة الله البالغة (٢/ ٦١).

وهكذا نجد معنى (العدل) قد رُوعي كذلك في المخرَج في الزكاة، فجاء مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وإياك وكرائمَ أموالِهم**»[١] مع نهيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن إخراج الرديء وسطًا عدلاً مراعيًا لأرباب الأموال، ولمصلحة الفقراء والمساكين.

ومن مظاهر رعاية الشريعة لهذا المعنى في الزكاة: منع تثنية الزكاة في عين واحدة، ويراد به: أخذ الزكاة مرتين[٢]، الشريعة تقصد إلى منع ثِنى الزكاة وتكرارها في المال الزكوي الواحد مرتين، فلا يجب بسبب ملك مال واحد حقان لله تعالى، ولا تؤخذ الصدقة في عام مرتين، ولا تضاعف على الناس[٣].

وقد عد السبكي والسيوطي منع الثِّنى ضابطًا من الضوابط الفقهية في باب الزكاة، يقول السبكي: «قاعدة: لا يجب في عين واحدة زكاتان»[٤]، ويقول السيوطي: «لا تجتمع زكاتان في مال»[٥].

واستثنيا من القاعدة ثلاث مسائل وهي: اجتماع زكاة الفطرة والتجارة في عبد التجارة، ومن له نصاب وعليه دين بمثله على القول بوجوب الزكاة عليه، وواجد اللقطة إذا تملكها بعد التعريف عليه زكاتُها، وعلى صاحبها زكاتها[٦].

ويعرف منع الثنى في دراسات الضريبة والمالية الحديثة باسم (منع ازدواج الضريبة).

وأما جانب الجباية فإن العدل أساس من أسسه، فلا بد من مراعاته في جباية الزكاة وتوزيعها[٧]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: **إن الله يأمر بالعدل والإحسان، والعدل واجب على كل أحد في كل شيء**، وكما أن النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم هو من أحسن أفعال ولاة الأمور وأوجبها؛ **فكذلك النظر في حال المرتزقين من أموال الصدقات والعدل بينهم**[٨].

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾[٩]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِ﴾[١٠].

---

(١) سبق تخريجه ص(١٨٧).
(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٢٤).
(٣) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٧).
(٤) الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ٢٢٥).
(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٤٤٤).
(٦) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ٢٢٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٤٤٤).
(٧) وسوف يأتي بيانه في المبحث السادس من الفصل الثاني.
(٨) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧٣) بتصرف.
(٩) الآية (٩٠) من سورة النحل.
(١٠) الآية (٢٩) من سورة الأعراف.

وجه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ أمر بالعدل، والعدل الذي أمر به يشمل العدل في حقه وفي حق عباده، فالعدل في ذلك: أداء الحقوق كاملة موفرة؛ بأن يؤدي العبد ما أوجب الله عليه من الحقوق المالية والبدنية والمركبة منهما في حقه وحق عباده(١). وأولى هذه الحقوق: الزكاة، فبأدائها يتحقق مقصد العدل الذي أمر الله عَزَّوَجَلَّ به.

يقول ابن عاشور: **العدل: إعطاء الحق إلى صاحبه**. وهو الأصل الجامع للحقوق الراجعة إلى الضروري والحاجي من الحقوق الذاتية وحقوق المعاملات، إذ المسلِم مأمورٌ بالعدل في ذاته، ومأمور بالعدل في المعاملة، وهي معاملته مع خالقه، وكذلك معاملته مع المخلوقات من أصول المعاشرة العائلية والمخالطة الاجتماعية، وذلك في الأقوال والأفعال، فالعدل هنا كلمة مجملة جامعة(٢).

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾(٣).

وجه الدلالة: أن قصر تداول الأموال بين الأغنياء من أوجه الظلم والعدوان؛ إذ إن فيه حرمانًا للفقراء والمحتاجين منه، فجاءت الشريعة برفع هذا الجور بفرض الزكاة في أموال الأغنياء؛ تحقيقًا للعدل(٤).

٣- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمعاذ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ حين بعثه إلى اليمن: «**فأخبِرْهم أن اللهَ قد فرَض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائِهم فترُد على فقرائِهم..**»(٥).

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمر معاذًا أن يأخذ صدقة من الأغنياء فيردها على المحرومين والفقراء؛ تحقيقًا للعدالة الاجتماعية عبر فريضة الزكاة.

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾(٦)، وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا زكاة في مالٍ حتى يحُول عليه الحول**»(٧).

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ أوجب الزكاة مرةً كل عام، وجعل حول الزروع والثمار عند كمالها واستوائها، «وهذا أعدل ما يكون؛ إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الأموال، ووجوبها في العمر مرة مما يضر بالمساكين، فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة»(٨).

يقول القاضي عياض: «قال الإمام: وكما فُهم عن الشريعة معنى تحديد النصاب، فُهم أيضًا

---

(١) انظر: تفسير السعدي (ص: ٤٤٧).
(٢) التحرير والتنوير (١٤/ ٢٥٤-٢٥٥) بتصرف يسير.
(٣) الآية (٧) من سورة الحشر.
(٤) انظر: التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).
(٥) سبق تخريجه (ص٦٥).
(٦) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(٧) سبق تخريجه ص(١٦٨).
(٨) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥).

أن ضرب الحول في العين والماشية عدلٌ بين أرباب الأموال والمساكين؛ لأنه أمد الغالب حصول النماء فيه، ولا يجحف بالمساكين الصبر إليه، ولهذا المعنى لم يكن في التمر والحب حول؛ لأن الغرض المقصود منه النماء، والنماء يحصل عند حصوله، ولهذه المعاني المفهومة حصل من العلماء الاتفاق على أن الزكاة لا تجب على الإطلاق، بل يتوقف وجوبها على شروط معتبرة بحال المالك والملك والمملوك»[(١)].

٥- قول معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأهل اليمن: «**ائتوني بعرض ثياب خَمِيص -أو لَبِيس- في الصدقة مكان الشعير والذرة أهونُ عليكم وخيرٌ لأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة**»[(٢)].

وجه الدلالة: أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخذ القيمة في الزكاة ليس مراعاةً لأرباب الأموال فحسب، بل لجانب المستحقين كذلك؛ وذلك عين العدل بالمساواة في النظر لكلا الجانبين.

٦- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يُجمع بين متفرِّقٍ ولا يُفرَّق بين مجتمعٍ خشيةَ الصدقةِ**»[(٣)].

وجه الدلالة: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن جمع المتفرق أو تفريق المجتمع بقصد الهرب من الزكاة من قِبل المكلف، أو زيادتها من قِبل الساعي؛ لأن ذلك خلاف العدل، فهو جور وظلم لمستحقي الزكاة، سواء أقلنا: إن الخطاب هنا لرب المال أو الساعي؛ يقول ابن قدامة: «الخشية هنا خشيتان: خشية رب المال من زيادة الصدقة، وخشية الساعي من نقصانها، فليس لأرباب الأموال أن يجمعوا أموالهم المتفرقة، التي كان الواجب في كل واحد منها شاة، ليقل الواجب فيها، ولا أن يفرقوا أموالهم المجتمعة، التي كان فيها باجتماعها فرض، ليسقط عنها بتفرقتها، وليس للساعي أن يفرق بين الخلطاء لتكثر الزكاة، ولا أن يجمعها إذا كانت متفرقة لتجب الزكاة»[(٤)].

٧- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ﴾[(٥)]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «**وتوقَّ كرائمَ أموالِ الناسِ**»[(٦)]، ووصية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للخليفة من بعده: «أن يؤخذ من حواشي أموالهم، ويرد على فقرائهم»[(٧)].

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٦٦).

(٢) أخرجه البخاري تعليقًا في كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة (٢/ ١١٦)، والدارقطني في سننه (١٩٣٠). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٣١٢): «هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاووس، لكن طاووس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع».

(٣) سبق تخريجه ص(١٨٧).

(٤) المغني (٢/ ٤٦٠).

(٥) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.

(٦) سبق تخريجه ص(١٨٧).

(٧) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).

وجه الدلالة: أن في الآية والحديث دليلًا على أن الزكاة إنما تؤخذ من وسط المال؛ لأن قوله: «حواشي أموالهم» أي: الوسط، ولأن أخذ الجيد إضرار برب المال، وأخذ الرديء إضرار بالفقراء، **فقلنا بالوسط؛ تعديلًا بينهما**(١).

٨- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في خمسٍ من الإبلِ شاةٌ**»(٢).

وجه الدلالة: أن الشارع أوجب في خمس من الإبل شاة، «والمعنى في ذلك: أن الواجب في كل مال من جنسه، فإن الواجب جزء من المال، إلا أن الشرع عند قلة الإبل أوجب من خلاف الجنس؛ **نظرًا للجانبين**، فإن خمسًا من الإبل مال عظيم، ففي إخلائه عن الواجب إضرار بالفقراء، وفي إيجاب الواحدة إجحاف بأرباب الأموال، وكذلك في إيجاب الشِّقْص»(٣)، فراعت الشريعة كلا الجانبين، وعدلت بين أرباب الأموال والمستحقين.

٩- عن عبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعثه مصدقًا، فكان يعد على الناس بالسَّخْل، فقالوا: أتعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئًا؟ فلما قدم على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر له ذلك فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نعم، نعدُّ عليهم بالسَّخْلة يحملها الراعي ولا نأخذها، ولا نأخذ الأكولة ولا الرُّبَّى ولا الماخِض ولا فحل الغنم، ونأخذ الجَذَعة والثَّنِيَّة، وذلك عدل بين غذاء(٤) الغَنَمِ وخيارِه»(٥).

يقول الباجي: «**الزكاة مبنية على المساواة بين أرباب الأموال ومستحقي الزكاة**، والنصاب لا يخلو في الغالب من الجيد والرديء والوسط، فلو كُلف رب الماشية أن يدفع من أفضلها؛ لأضر ذلك به، ولو أخذ منه من أردئها؛ لم ينتفع مستحقو الزكاة بما يدفع إليهم منها، ولا يصح أن يؤخذ من كل شاة بعضها؛ **فعدل بين الفريقين بأن يؤخذ من وسط الماشية**.

ولذلك بين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما ترك لهم من جيد الماشية ولم يأخذ منها؛ كالأكولة والربى والماخض وفحل الغنم، في جنب الرديء الذي لا يأخذ منه من السخلة وذات العوار، فكما يحسب الجيد ولا يأخذ منه؛ كذلك يحسب الرديء ولا يأخذ منه، ويأخذ الوسط من ذلك»(٦).

(١) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٣) بتصرف يسير.

(٢) سبق تخريجه ص(١٧٠).

(٣) المبسوط (٢/ ١٥٢).

(٤) غذاء: جمع غذِيّ، وهي السخلة الصغيرة. [النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٤٨)].

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٣٧٢)، رقم (٩٠٩). وصححه النووي في المجموع (٥/ ٤٢٧).

(٦) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٢-١٤٣).

١٠- الأدلة الدالة على منع ثِنى الزكاة؛ لأنه ليس من العدل، ومنها:

- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[١].

وجه الدلالة: يقول الشافعي: «فرض الله جَلَّجَلَالُهُ على من له مال تجب فيه الزكاة، أن يؤدي الزكاة إلى من جُعلت له، وفرض على مَن وَلِيَ الأمر أن يؤديها إلى الوالي إذا لم يؤدها، وعلى الوالي إذا أداها ألا يأخذها منه؛ لأنه سماها زكاة واحدة، لا زكاتين»[٢].

- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا ثِنى في الصدقة**»[٣]. قال أبو عبيد: «وأصل الثنى في كلامهم: ترديد الشيء وتكريره، ووضعه في غير موضعه»[٤]، فنفى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثنى الصدقة، وهو تكرار أخذ الصدقة في المال الواحد مرتين.

- عن ابن أبي ذباب: أن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أخر الصدقة عام الرمادة. قال: فلما أحيا الناس بعثني، فقال: اعقل عليهم عقالين، فاقسم فيهم عقالًا، وائتني بالآخر[٥].

وجه الدلالة: أن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أخذهم بصدقة عامين، وهو يعلم أن في مثل هذه المدة وأقل منها ما تكون الحوادث بالماشية من الزيادة والنقصان، فلم يشترط عليهم أن يحاسبوا بشيء مما تلف، فإذا تأخرت الصدقة عن قوم عامًا لحادثة تكون حتى تتلف أموالهم، لم تثن عليها في قابل صدقة العام الماضي، ولكنهم يؤخذون بما كان في أيديهم للعام الذي يصدقون فيه[٦].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أنه يؤخذ في الزكاة الوسط من المال؛ «لأن مبنى الزكاة على مراعاة الجانبين، وذلك في أخذ الوسط؛ لما في أخذ الخيار من الإضرار بأرباب الأموال، وفي أخذ الأرذال من الإضرار بالفقراء، **فكان نظر الجانبين في أخذ الوسط، والوسط هو أن يكون أدون من الأرفع، وأرفع من الأدون**»[٧].

٢- إذا كانت إبله صحاحًا لا يؤخذ منها مريضة، وإذا كانت إبله كلها مراضًا لم تؤخذ منها صحيحة؛ لأن في ذلك إضرارًا بالجانبين، والزكاة موضوعة على العدل بين الفقراء وأرباب الأموال[٨]. يقول الماوردي: «ولا تأخذ هَرِمة ولا ذات عَوَار؛ لأن

---

(١) الآية (١٠٣) من سورة التوبة. (٢) تفسير الإمام الشافعي (٢/ ٩٤٩).
(٣) أخرجه أبو عبيد (ص: ٤٦٥)، وابن أبي شيبة رقم (١٠٧٣٤)، كلاهما من حديث فاطمة.
(٤) الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٦٤). (٥) أخرجه أبو عبيد (ص:٤٦٥)،
(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٦٤-٤٦٥).
(٧) بدائع الصنائع (٢/ ٣٣). (٨) انظر: شرح الرسالة (٢/ ٦)، الاستذكار (٣/ ٢٠٠).

أمر الزكوات مبني على المعادلة بين المساكين وأرباب الأموال، والرفق بهما، فلما لم يأخذ من المعيب صحيحًا رفقًا برب المال، لم يأخذ من الصحيح معيبًا رفقا بالمساكين»[١].

٣- «أن الزكاة واجبة في أموال التنمية، ومنها العين، سواء صرفها أهلها بتنمية أو لم يصرفوا؛ لأن التنمية ممكنة فيها، وإن تجروا بها ونموها مرارًا فإن الزكاة لا تجب عليهم إلا مرة واحدة في الحول؛ لأن هذه المدة قد قدرها الشرع لتكامل النماء، وربما أمكن تنميتها في بعض العام وربما تعذر في بعضه؛ فقدر الشرع هذه المدة لتكامل النماء، **وذلك عدل بين من تجر في ماله مرارًا ومن لم يتجر به أصلًا**؛ كزكاة الماشية، إنما هي مرة في الحول، وإن كان من الماشية ما ينمو مرتين بالولادة ومنها ما لا يجب جملة، **فالزكاة مبنية على مثل هذا من التعديل في الأموال**»[٢].

٤- لا يجوز تفريق الأموال المجتمعة، أو جمع الأموال المتفرقة؛ بغية زيادة الزكاة أو نقصانها من قِبل رب المال أو الساعي؛ لأن هذا من الجور والظلم، وهو خلاف العدل[٣].

٥- أنه من وجبت عليه الزكاة يجوز له التصرف في النصاب ببيع ونحوه، ولكن الزكاة تبقى ثابتة في ذمته، فإذا تصرف في النصاب ببيع ونحوه، فإنه يكلَّف بإخراج الزكاة من غيره، وإن لم يكن له كُلف تحصيله، فإن عجز بقيت الزكاة في ذمته، كسائر الديون، **وهذا من العدل في مراعاة حقه بالتصرف في النصاب، ولكن بما لا يفوِّت حقوق الفقراء والمحتاجين**[٤].

٦- أنه لا يجوز للمكلف تأخير الزكاة، بل تجب على الفور؛ لأن في تأخيرها إضرارًا بالفقراء والمحتاجين، ولكن لو خشي ضررًا بإخراجها فإن له تأخيرها[٥]، وهذا من العدل.

٧- إن احتاج في الثمار إلى قطعها قبل كمالها، خوفًا من العطش، أو لضعف الجمار، جاز قطعها؛ لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق المواساة، فلا يكلف الإنسان من ذلك ما يهلك أصل ماله، وذلك من عدل الشريعة[٦].

---

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٩٧).
(٢) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٢٥).
(٣) انظر: المغني (٢/ ٤٦٠).
(٤) انظر: المرجع السابق (٢/ ٥٠٦).
(٥) انظر: المرجع السابق (٢/ ٥١٠).
(٦) المرجع السابق (٣/ ١٨).

٨- جواز إخراج أحد النقدين عن الآخر؛ لأن في ذلك عدلًا بين أرباب الأموال والفقراء، فذلك أرفق بالمعطي والآخذ، وأنفع لهما، ويندفع به الضرر عنهما، ولكن لا يجوز الإبدال في موضع يلحق الفقير ضرر فيه[١].

٩- جواز إخراج القيمة في الزكاة، ولكن مع مراعاة العدل في ذلك بأن يكون ذلك أرفق بالمأخوذ منه، وأصلح للمأخوذ له[٢].

١٠- عدم تقدير جبران القيمة ما بين السنين في زكاة الإبل بعشرين درهمًا، وإنما بحسب الغلاء والرخص؛ «لأنا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء؛ أدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بأرباب الأموال»[٣].

١١- عد الصغار والعجاف والسخال في زكاة الغنم دون أخذها، بل يؤخذ السن الواجب؛ «لأننا كما نظرنا لأرباب الأموال في ترك الأخذ من الكرائم، نظرنا للفقراء في ترك الأخذ من الصغار والعجاف مع عدها عليهم؛ ليعتدل النظر من الجانبين»[٤]، «وهذا هو العدل بينهم وبين أرباب المواشي، كما قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[٥].

١٢- مشروعية الأوقاص في زكاة النقدين عند أبي حنيفة؛ قياسًا على السوائم بعلة أن الزكاة واجبة في الكل على وجه يحصل به النظر للفقراء وأرباب الأموال[٦].

١٣- إن كان له مائة وخمسون درهمًا وخمسة دنانير ثمنها خمسون درهمًا، فإنه يؤدي من كل واحد منهما ربع عشره؛ لأن في أداء ربع العشر من كل نوع مراعاة النظر لصاحب المال والفقراء[٧].

١٤- مشروعية الخرص في الزكاة، عدلًا بين أرباب الأموال والمساكين؛ إذ إن الفقراء شركاء أرباب الأموال في الثمر، «فلو منع أرباب الأموال من حقوقهم ومن الانتفاع بها إلى أن تبلغ الثمرة غاية جفافها؛ لأضرَّ ذلك بهم، ولو انبسطت أيديهم فيها لأخل ذلك بحصة الفقراء منها؛ إذ ليس مع كل أحد من التقية ما تقع به الوثيقة في أداء الأمانة، فوضعت الشريعة هذا العيار ليتوصل به أرباب الأموال إلى الانتفاع، ويحفظ على المساكين حقوقهم»[٨].

---

(١) انظر: المرجع السابق (٣/ ٤١).
(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٦).
(٣) المبسوط (٢/ ١٥٥).
(٤) المرجع السابق (٢/ ١٧٣).
(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٧٥).
(٦) انظر: المبسوط (٢/ ١٩٠).
(٧) المرجع السابق (٣/ ٢١).
(٨) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ١٥٠)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٢٦).

١٥- تقويم عروض التجارة حال حولان الحول؛ «لأنه مع عدم التقويم على وجهين: إما أن يزكي على كل ما نضَّ له، فيكون قد زكَّى ماله في العام الواحد مرارًا، أو لا يزكي بحالٍ لعدم اجتماع نصاب في مرة واحدة، ولعدم معرفة الأحوال، فيكون قد أسقط فرضًا؛ **فكان التقويم عدلًا بينه وبين الفقراء**»[١].

١٦- أن تقويم عروض التجارة يكون بأن يجعل المكلف لنفسه شهرًا يقوم فيه العروض؛ «لأنه حينئذ فيما في يديه على وجهين: إما أن تكون عروضًا كلها؛ فلا زكاة في العروض، أو يكون بعضه ناضًّا دون نصاب؛ فلا زكاة في ذلك أيضًا، فلا يؤمر بالتقويم حينئذ؛ لأنه على يقين أنه لم تجب عليه زكاة جميع ذلك، فجاز له أن يؤخر التقويم عن رأس الحول؛ لأن في إلزامه التقويم حينئذ ظلمًا عليه، ولا يؤخر لحول آخر؛ لأنَّ في ذلك ظلمًا على المساكين، **فأمره أن يجعل لنفسه شهرًا يكون عدلًا بينه وبين المساكين**»[٢].

١٧- أن الزكاة لا تجب في العروض المحتكرة إلا مرة واحدة حين البيع؛ «لأن في إيجاب زكاتها قبل أن ينض ثمنها رفقًا بالمساكين وإجحافًا برب المال؛ لأنهم تعجلوا من زكاتها ما لم يتعجل المالك من ربحها، **وأصول الزكوات موضوعة على التسوية بين المساكين وبين رب المال في الارتفاق**»[٣].

- **ومن الفروع الفقهية التي رُوعي فيها معنى منع الثِّنى؛ لمناقضته قصد العدل:**

١٨- أنه إن حال الحول على سائمته، وعنده نصاب من الدراهم فزكى السائمة، ثم باعها بدراهم ثم تم الحول على الدراهم التي كانت عنده لم يزك معها أثمان الإبل عند أبي حنيفة؛ لأن إيجاب الزكاة في ثمنها في هذا الحول بعدما أدى الزكاة عن أصلها يؤدي إلى إيجاب الزكاة مرتين على مالك واحد في مال واحد في حول واحد، وهو الثنى المنفي في الصدقة[٤].

١٩- أنه لو جعل السائمة علوفة بعدما زكاها، ثم باعها؛ فإنه يضم ثمنها إلى ما عنده؛ لخروجها عن مال الزكاة، فصار كمال آخر فلم يؤد إلى الثنى[٥].

---

(١) التبصرة للخمي (٢/ ٨٩٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) الحاوي الكبير (٣/ ٢٨٣).
(٤) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٧)، البحر الرائق (٢/ ٢٣٩-٢٤٠).
(٥) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٤٠).

٢٠- أن من أدى زكاة نقوده ثم اشترى بها إبلًا أو غيرها من السوائم، وعنده سائمة من جنس السائمة التي اشتراها بذلك النقد المزكى، فلا يضمها إليها -أي لا يزكيها- عند تمام حول السائمة الأصلية؛ لأنها بدل مال أديت عنه الزكاة، فلا تجب مرة ثانية في الحول نفسه[١].

٢١- أن رب المال إذا أدى زكاة المال بنفسه فإن الوالي لا يأخذها منه مرة أخرى؛ لأن في ذلك تثنية للزكاة، يقول الشافعي: «على الوالي إذا أداها ألا يأخذها منه؛ لأنه سماها زكاة واحدة، لا زكاتين»[٢].

٢٢- أنه لا زكاة في البقر العوامل؛ إذ إن أخذ الزكاة منها يؤدي إلى التثنية، وذلك «أنها إذا كانت تسنو وتحرث، فإن الحب الذي تجب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودياسه بها، فإذا صدقت هي أيضًا مع الحب؛ صارت الصدقة مضاعفة على الناس»[٣].

٢٣- أنه إذا اجتمعت زكاة التجارة والماشية أو الزرع في نصاب فلا خلاف بين أهل العلم أنه لا يجب فيها زكاتان، بل فيها زكاة واحدة؛ لأن في إيجاب الزكاتين تثنية، والشريعة جاءت بمنع الثنى في الزكاة، ثم اختلفوا في أي الزكاتين تقدم: زكاة التجارة أم زكاة السوم أو الزرع؟[٤].

يقول السرخسي: «لا خلاف في أنه لا تلزمه الزكاتان جميعًا»[٥]. ويقول الماوردي: «الواجب فيها إحدى الزكاتين إجماعًا؛ لأن سبب وجوبها واحد»[٦]. ويقول ابن قدامة: «لا يمكن إيجاب الزكاتين بكمالهما؛ **لأنه يفضي إلى إيجاب زكاتين في حول واحد، بسبب واحد، فلم يجز**»[٧].

٢٤- أنه إذا تأخرت الصدقة عن قوم عامًا لحادثة تكون حتى تتلف أموالهم، لم تثن عليها في قابل صدقة العام الماضي، ولكنهم يؤخذون بما كان في أيديهم للعام الذي يصدقون فيه، وما لم يتلف منها فإنهم يؤخذون بصدقتها كلها وإن أتى عليها أعوام. وليس هذا حينئذ بثنى؛ لأنه حق يؤخذ من أعيان الماشية وهي قائمة في ملكهم، فكذلك يؤخذون بصدقة ما مضى[٨].

---

(١) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٢٨٨).
(٢) تفسير الإمام الشافعي (٢/ ٩٤٩).
(٣) الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٧٢).
(٤) انظر: المغني (٣/ ٦١-٦٢).
(٥) المبسوط (٢/ ١٧٠).
(٦) الحاوي الكبير (٣/ ٣٠٣).
(٧) المغني (٣/ ٦٢).
(٨) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٦٥).

٢٥- أنه لا تجب الزكاة في مال المدين؛ لأن إيجاب الزكاة في ماله يؤدي إلى تزكية مال واحد في حول واحد مرارًا، والشريعة جاءت بمنع الثنى[١]. ويقول الماوردي في بيان علة سقوط الزكاة عنه -في وجه-: «لأن الزكاة تجب على من له الدين لأجل المال الذي بيد من عليه الدين، فلو وجبت في الدين زكاة وفي المال زكاة، لوجبت زكاتان في مال، وذلك غير جائز، كزكاة التجارة والسوم»[٢]. ويقول النووي: «مستحق الدين تلزمه الزكاة، فلو أوجبنا على المديون أيضًا لزم منه تثنية الزكاة في المال الواحد»[٣].

٢٦- أنه إذا اشترى أرض عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة عند الحنفية؛ لأن العشر مؤنة الأرض النامية، ألا ترى أنه يقال: عشر الأرض، وكذلك الزكاة وظيفة المال النامي، وهي الأرض، فكل واحد منهما يجب حقًّا لله تعالى، فلا يجب بسبب ملك مال واحد حقان لله تعالى؛ كما لا تجب زكاة السائمة وزكاة التجارة باعتبار مال واحد[٤].

٢٧- أنه لا يجتمع العشر والخراج في أرض واحدة عند الحنفية؛ لأن «الخراج والعشر كل واحد منهما مؤنة الأرض النامية، ولا يجتمع المؤنتان بسبب أرض واحدة، وسببهما لا يجتمع، فإن سبب وجوب الخراج فتح الأرض عنوة وثبوت حق الغانمين فيها، وسبب وجوب العشر إسلام أهل البلدة طوعًا وعدم ثبوت حق الغانمين فيها، وبينهما تناف، فإذا لم يجتمع السببان لا يثبت الحكمان جميعًا»[٥]، ففي اجتماعهما ثنى.

٢٨- أنه إذا فرّق زكاة نفسه، ثم ظهر أن بعض من أخذ لم يكن مستحقًّا، فذهب الشافعي في القديم إلى أنه لا يلزمه تثنية الزكاة؛ لأن فيه عسرًا، ولا يمكن تكليفه باستقصاء البحث، وفي تثنيتها ثقل على أرباب الأموال[٦].

٢٩- أنه إذا كان عنده عبدٌ للتجارة فإنه لا تلزمه زكاة الفطر عنه عند الحنفية؛ لأنها زكاة، ولا تجب في مال واحد زكاتان، وقد وجبت فيهم زكاة التجارة، فيمتنع وجوب الزكاة الأخرى، كالسائمة إذا كانت للتجارة، والجمع بين زكاة المال وزكاة الرأس يكون ثُنيا في الصدقة[٧].

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٠).
(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٣١٠).
(٣) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٤٦).
(٤) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٧).
(٥) المرجع السابق (٢/ ٢٠٧).
(٦) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٦٤).
(٧) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٧١).

٣٠- أن واجد اللقطة إذا تملكها بعد التعريف عليه زكاتها، ولا تجب على صاحبها الزكاة؛ منعًا للتثنية، ولا يصح جعل هذه المسألة مستثناة من القاعدة عند من يقول بوجوب الزكاة فيها؛ لأن الخلاف فيها إنما في زكاة القيمة التي تعود إليه من الملتقط بناء على أنه مال ضال، ومعرض للسقوط فيما لو رد الملتقط اللقطة[١].

٣١- أن الشركة إذا قامت بتزكية موجوداتها فإنه لا يجب على المساهم فيها -فردًا كان أو شركة- إخراج زكاة أخرى عن أسهمه فيها -إذا لم تكن أسهمه للمتاجرة-؛ منعًا للازدواج.

٣٢- اعتبار حول الأصل في زكاة الرواتب، فإذا ملك الإنسان نصابًا في شهر من الشهور، ضم إليه ما يوفره في كل شهر، ثم يزكيه مرة واحدة عند حلول الحول على الأصل؛ فبهذا يحصل العدل بين المزكين والمستحقين، فيدفع عن المزكي الحرج، وهو الأحظ للمستحقين[٢].



(١) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ٢٢٥).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٥/ ٢١٢-٢١٣).

المبحث الخامس عشر

الرحمة والإحسان والمواساة[١]

بيان المقصد:

- **الرحمة لغة**: الراء والحاء والميم أصل واحد، يقال: رحمه رحمًا ورحمة ومَرْحَمة. وهي: الرقة، والمغفرة، والتعطف، والحنان[٢].

وأما اصطلاحًا فقد عرفها ابن عاشور بأنها: «رِقَّة في النفس، تبعث على سوق الخير لمن تتعدى إليه»[٣].

- **الإحسان لغة**: مصدر أحسن، وهو ضد الإساءة، أي: جاء بفعل حسن، والإحسان يكون لنفس الإنسان ولغيره[٤].

وأما اصطلاحًا فله معنيان: «أحدهما: الإنعام على الغير، يقال: أحسن إلى فلان. والثاني: إحسان في فعله، وذلك إذا علم علمًا حسنًا، أو عمل عملًا حسنًا»[٥]. وعرفه بعضهم بأنه: «بذل جميع المنافع من أي نوع كان، لأي مخلوق يكون»[٦].

---

(١) انظر: تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٧-٥٣٨)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٢٥)، المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٥)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦١٠)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠)، المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٤٣)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٧)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٣٨٧)، مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١٤) (٢٨/ ٣٦٢)، الموافقات (٣/ ٦٢)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٢/ ٣)، أعلام الموقعين (٢/ ٦٩)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧/ ١٦٦)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ١٩٧)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ١٥٥)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٥/ ٣٠٥-٣٠٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٩٦).

(٢) انظر: مادة (رحم) في: مقاييس اللغة (٢/ ٤٩٨)، لسان العرب (١٢/ ٢٣٠).

(٣) التحرير والتنوير (٢٦/ ٢٤).

(٤) انظر: مادة (حسن) في: الفروق اللغوية للعسكري (ص: ١٩٣)، القاموس المحيط (ص: ١١٨٩)، لسان العرب (١٣/ ١١٧).

(٥) المفردات في غريب القرآن (ص: ٢٣٦).

(٦) بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار (ص: ١٤٢).

- **المواساة لغة:** مصدر واسى من (وسى)، وقد ذكر أهل اللغة فيه ثلاثة أقوال:

«**أحدها:** ما يشارك فلان فلانًا، فالمواساة: المشاركة، يقال: آسى فلان فلانًا إذا شاركه فيما هو فيه. **وثانيها:** ما يصيبه بخير، من قول العرب: أُسْ فلانًا بخير، أي: أصبه به.

وثالثها: ما يعوضه -أي: يواسيه- من مودته ولا قرابته شيئًا، وهو مأخوذ من الأوس، وهو: العوض»(١).

وأما اصطلاحًا فقد تعددت تعريفات العلماء للفظة (المواساة):

عرفها ابن مسكويه بأنها: «معاونة الأصدقاء والمستحقين، ومشاركتهم في الأموال والأقوات»(٢). وعرفها ابن الأثير بأنها: «المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق»(٣).

وعرفها الجرجاني: «أن ينزل غيره منزلة نفسه في النفع له، والدفع عنه»(٤).

وعرفها ابن حجر: «أن يجعل صاحب المال يده ويد صاحبه في ماله سواء»(٥).

والتعريفات كلها متقاربة، حيث إنها تدل على معنى المشاركة والمساهمة في الأموال والأقوات والمعاش والرزق، وإنزال الغير منزلة النفس في النفع والضر.

والمعاني المقصودة في هذا الموضع لهذه الألفاظ الثلاثة لا تخرج عن المعاني الاصطلاحية المذكورة، وذلك أن المزكي يستشعر الرحمة والرأفة في إيتائه للزكاة إلى مستحقيها؛ إذ إنه يشاركهم شيئًا من أمواله التي آتاه الله إياها في عطف وحنان عليهم، ورقة تبعثه إلى سوق الزكاة بطيب نفس وفرح؛ بالإحسان إليهم ببذله النفع لهم، والإنعام عليهم مما جعله الله مستخلفًا فيه، فيواسيهم بمعاونتهم في شؤون الحياة ونوائب الدهر، ويشاركهم بمعاشه ورزقه وقوته، فيحقق لهم بذلك مصالح لا حصر لها ولا عد، ويدفع عنهم بذلك الكثير من المفاسد.

إن الرحمة والإحسان والمواساة لأصول عظيمة، ومقاصد جليلة في الدين الإسلامي، بُنيت عليها كثير من أحكامه وشرائعه، بل إن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتبر الرحمة لعباد الله مع التعظيم لأمر الله: الأصلين الجامعين لجماع الدين العام، وجعل الزكاة باشتمالها على الإحسان أُسًّا في أصل الرحمة لعباد الله(٦)، فهي تجمع في صورة باهرة كل هذه المقاصد العظيمة تحت ظلالها.

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٩٦).

(٢) تهذيب الأخلاق (١/ ٣١).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٥٠).

(٤) التعريفات (ص: ٢٣٦).

(٥) فتح الباري (٧/ ٢٥).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١٤).

وقد تعددت نصوص العلماء في ذكر هذه المقاصد وبيانها.

أما في معنى الرحمة في الزكاة فيقول الماتريدي: «كرر الله عَزَّوَجَلَّ الأَمر بإقامة الصلاة وإيتاءِ الزكاة في القرآن تكرارًا كثيرًا، حتى كانت لا تخلو سورة إلا وذكرهما فيها -في غير موضع- وذلك لعظم شأنهما، وأمرهما، وعلو منزلتهما عند الله، وفضل قدرهما -إلى أن قال:- والزكاةُ فيما بين العبد وبين الخلق؛ لتآلف القلوب واجتماعها، **وفيها إظهار الشفقة لهم والرحمة**»[١].

ويقول الأبياري في بيان المصالح التي تتحقق بإخراج الزكاة: «وفيه **أيضًا إدخال السرور على القلوب، وزيادة الإشفاق على الخلق**، فإن الإنسان إذا وجد رقة على ضعيف، فإن عمل بمقتضى تلك الرقة وأعطاه، **ازدادت رحمته له، وإشفاقه عليه**. فهذه الأعمال كالأغذية لمعاني القلوب، فإن المعاني تبدو في القلوب ضعيفة، فإن عمل بمقتضاها قويت، وإن عُطلت عن الأعمال انحلت وتصرمت، وإذا عمل بمقتضاها رجع أثرها على المعاني بالتوكيد والتقرير، فيكون كل واحد منهما ممدًّا لصاحبه»[٢].

وأما في معنى الإحسان فيقول ابن تيمية: «في الزكاة: **الإحسان إلى الخلق بالمال والنفع**: من نصر المظلوم، وإغاثة الملهوف، وقضاء حاجة المحتاج»[٣].

ويقول العيني في بيان حِكَم الزكاة: «**الإحسان إلى المحتاجين**، واسترقاق الأحرار، فإن الإنسان عبد الإحسان»[٤].

وأما معنى المواساة فإن العلماء قد أكثروا من ذكره والنص على كونه مقصدًا في الزكاة.

يقول الماوردي: «**المقصود بالزكاة: المواساة بالمال المنتفع به**»[٥].

ويقول المازري: «**وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة**»[٦].

ويقول النووي: «**والحكمة في الزكاة: مواساة المحتاج**»[٧].

ويقول الشَّاطبي: «ومشروعية الزكاة مؤكد لمعنى إسقاط الاستبداد **والدخول في المواساة على سواء**، وجميعه جارٍ على أصل مكارم الأخلاق»[٨].

---

(١) تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٧-٥٣٨).
(٢) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦١٠).
(٣) المرجع السابق (٢٨/ ٣٦٢).
(٤) شرح أبي داود للعيني (٦/ ١٩٧).
(٥) الحاوي الكبير (٣/ ٢٢٥).
(٦) المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٥).
(٧) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٤٣).
(٨) الموافقات (٣/ ٦٢).

ويقـول ابن الهمام: «**المقصود من شـرعية الزكاة مع المقصود الأصلي من الابتلاء: مواسـاة الفقـراء علـى وجه لا يصير هو فقيـرًا**»[١]. ونحوه عن ابن دقيـق العيد[٢]، وأبي العبـاس القرطبي[٣]، والزنجاني[٤]، وابن القيم[٥]، والكرماني[٦]، والزرقاني[٧].

يقول ابن القيِّم في كلام جامع عن هذه المعاني الثلاثة: «وأما حُسْـن الزكاة: **فما تضمنته من مواسـاة ذوي الحاجات والمسـكنة والخلة من عباد الله الذين يعجزون عن إقامة نفوسـهم**، ويخاف عليهـم التلف إذا خلاهم الأغنياء وأنفسـهم، **وما فيها من الرحمة والإحسـان والبـر والطهرة، وإيثار أهـل الإيثار**، والاتصـاف بصفة الكرم والجود والفضل، والخروج من سـمات أهل الشـح والبخل والدناءة؛ فأمر لا يسـتريب عاقل في حسـنه ومصلحته، وأن الآمر به أحكم الحاكمين، وليس يجوز في العقل ولا في الفطرة البتة أن ترد شريعة من الحكيم العليم بضد ذلك أبدًا»[٨].

وقـد اعتبـر بعض أهـل العلم معنى (المواسـاة) الحكمـة أو المصلحة المقصـودة من إيجاب الـزكاة، وفي ذلك يقول الطوفي: «الغنى مناسـب لإيجاب الزكاة مواسـاة للفقـراء، ودفعًا لضرر الفقر عنهـم، فالغنـى هـو الوصف، وإيجاب الـزكاة هو الحكم، **ومواسـاة الفقراء هي الحكمـة**، وكل حكم شرعي تعليلي فلا بد له من سبب مناسب يقتضيه، ومن حكمة هي الغاية المطلوبة منه تترتب عليه»[٩].

ويقول الرجراجي: «وإنما كانت المناسبة تدل على العلة؛ لأن الأصل في ورود الشرائع إنما هو لتحصيل المصالح ودرء المفاسـد؛ مثل المؤلـف الوصف المتضمن للمصلحة بالغنى، فإنه علة لوجوب الزكاة؛ لأن الغنى مناسب لوجوب الزكاة لما فيه من المواساة للفقراء، **فالمصلحة على هذا هي المواساة**»[١٠].

ولفرض الزكاة على سبيل المواساة والإحسان أثرٌ بينٌ على تشريعاتها، حيث ارتبط تشريعها بالرفق والتيسير، وهو ما يناسب مقصد المواساة؛ إذ لا يناسب تشريعها على سبيل المواساة التشديد

(١) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ١٥٥).

(٢) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥).

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٠).

(٥) انظر: أعلام الموقعين (٢/ ٦٩)، (٣/ ٣٣٣).

(٦) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧/ ١٦٦).

(٧) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٩٦).

(٨) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٢/ ٣).

(٩) شرح مختصر الروضة (٣/ ٣٨٧).

(١٠) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٥/ ٣٠٥-٣٠٦).

فـي أحكامهـا، فروعي هذا المقصد في كثير من أحكامها، وسـوف يأتي بيان ذلـك في الأدلة وتأثير المقصد في الفروع الفقهية.

يقـول الكرمانـي: «والغرض مـن إيجاب الزكاة مواسـاة الفقراء، **والمواسـاة لا تكون إلا مِن مـالٍ له بالٌ وهو النصاب، ثم جعلها الشـارع فـي الأموال النامية** من المعدنيـات والنبات والحيوان، أمـا المعدني: ففي جوهري الثمنية وهو الذهب والفضـة، وأما النباتي: ففي القوت، وأما الحيواني: ففـي النعـم، ورتب مقدار الواجب بحسـب المؤنة والنصـب، فأقلها تعبًا وهو الـركاز أكبرها واجبًا وفيه الخمس، ويليه النبات، فإن سُـقي بالسـماء ونحوه ففيه العشر وإلا فنصفه، ويليه النقد وفيه ربع العشر، ثم الماشية»[(١)].

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[(٢)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ ذكر مِن مصارف الزكاة (الفقراء والمسـاكين ومن هم في الرقاب والغارمين وابن السبيل)، وإنما يجمعهم وصف واحد وهو: حاجتهم للمواساة والرحمة والإحسان؛ فدل ذلك على أن مواساة ذوي الحاجات والضرورات ومعاونتهم ورحمتهم والإحسان إليهم أولى مقاصد الزكاة.

٢- قولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَـبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِـنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالإحسان بُعيد أمره بالإنفاق في سبيله، ونهيه عن إلقاء النفس إلى التهلكة، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن ذلك عام، فيشمل ترك الزكاة، فيكون أمره بالإحسان كذلك عامًّا يشمل الزكاة، فيدل على أنها إحسان[(٤)].

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧/ ١٦٦).

(٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة. (٣) الآية (١٩٥) من سورة البقرة.

(٤) يقول الطبري: «والصواب من القول في ذلك عندي أنْ يُقال: إنّ الله جل ثناؤه أمرَ بالإنفاق في سبيله، وسبيلُه: طريقه الذي شَرَعه لعباده وأوضحه لهم. ومعنى ذلك: وأنفقوا في إعزاز ديني الذي شرعتُه لكم، بجهاد عدوّكم الناصبين لكـم الحربَ على الكفر بي، فمعنى قوله: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾: ولا تستسـلموا للهلكة، فتُعطوها أزمَّتكم فتهلكوا.

والتارك النفقةَ في سبيل الله عند وجوب ذلك عليه، مستسلم للهلكة بتركه أداءَ فرضِ الله عليه في ماله. وذلك أن الله جل ثناؤه جَعل أحد سِهام الصدقات المفروضات الثمانية في سبيله، فمن ترك إنفاق ما لزمه من ذلك =

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم**»(١).

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصَّص مصرف الفقراء بالذكر، وفي ذلك دلالة على أن سدَّ حاجتهم من أهم مقاصد الزكاة، وما ذلك إلا لحاجتهم إلى الرحمة والمواساة والإحسان.

٤- الأدلة الدالة على فضل المواساة بشكل عام.

ومن ذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتٍ نَاقَةً، تَغْدُو بِعُسٍّ، وَتَرُوحُ بِعُسٍّ، إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ**»(٢). وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مثَلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم مثَلُ الجسد إذا اشتكَى منه عضوٌ تداعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَر والحُمَّى**»(٣).

ومنه حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: بينما نحن في سفر مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يمينًا وشمالًا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن كان معه فضلُ ظَهْرٍ، فلْيَعُدْ به على مَن لا ظَهْرَ له، ومَن كان له فضلٌ مِن زادٍ، فلْيَعُدْ به على مَن لا زادَ له**»، قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل(٤).

وجه الدلالة: أن في هذه الأحاديث دلالة على فضل المواساة، والزكاة أعظم مقاصدها بعد التعبد لله والتقرب إليه: مواساة الفقراء وذوي الحاجات، فتدخل في عموم هذه النصوص، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن كان معه فضلُ ظَهْرٍ، فلْيَعُدْ به على مَن لا ظهرَ له**» دليل على أن المواساة تكون في فضول الأموال، والزكاة إنما هي في فضول الأموال؛ إذ إنها لا تجب إلا فيمن تحقق فيه وصف الغنى بامتلاكه النصاب الدال على ذلك.

ولذا يقول النووي: «وفيه مواساة ابن السبيل والصدقة عليه إذا كان محتاجًا، وإن كان له راحلة وعليه ثياب، أو كان موسرًا في وطنه، ولهذا يعطى من الزكاة في هذه الحال»(٥).

٥- الأدلة الدالة على اشتراط النصاب، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقةٌ، وليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ، وليس فيما دون خمسِ أوسُقٍ صدقةٌ**»(٦).

= في سبيل الله على ما لزمه، كان للهلكة مستسلمًا، وبيديه للتهلكة ملقيًا. وأما قوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ فيعني: أحسنوا أيها المؤمنون في أداء ما ألزمتكم من فرائضي، وتجنُّب ما أمرتكم بتجنبه من معاصيَّ، ومن الإنفاق في سبيلي، وعَوْدِ القوي منكم على الضعيف ذي الخَلَّة، فإنّي أحبّ المحسنين في ذلك». تفسير الطبري (٣/ ٥٩٢-٥٩٤).

(١) سبق تخريجه (ص٦٥). (٢) أخرجه مسلم (١٠١٩).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٢٨). (٥) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٣٣).

(٦) سبق تخريجه ص(١٨٣).

وجه الدلالة: أن الزكاة لما فُرضت على سبيل المواساة والإحسان، لم توجبها الشريعة إلا فيما يحتمل المواساة من الأموال، وهو ما بلغ النصاب.

ويقول الخطابي: «هذا الحديث أصلٌ في بيان **مقادير ما يحتمل من الأموال المواساة، وإيجاب الصدقة فيها، وإسقاطها عن القليل الذي لا يحتملها؛ لئلا يجحف بأرباب الأموال ولا يبخس الفقراء**»[(١)]. ويقول الأبياري: «لا يلزم من عجز العقول عن تقدير نصب الزكاة، **أن نقف عن فهم معنى الزكاة، من مواساة الفقراء من أموال الأغنياء، فإلزام التعبد، بناءً على تعين الآلة، بعد فهم المعنى؛ غير صحيح**»[(٢)].

ويقول المازري: «وقد أفهم الشرع أنها شُرعت للمواساة، وأن المواساة إنما تكون فيما له مال من الأموال، فلهذا حدَّ النُّصُبَ كأنه لم يرَ فيما دونها محملًا لذلك، ثم وضعها في الأموال النامية: العين، والحرْث، والماشية. فمن ذلك ما ينمي بنفسه كالماشية والحرث، ومنها ما ينمي بتغيير عينه وتقليبه كالعين»[(٣)]. وعن أبي العباس القرطبي[(٤)]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[(٥)] نحوه.

٦- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**وتوقَّ كرائم أموال الناس**»[(٦)].

وجه الدلالة: أن الزكاة لما كان المقصود منها المواساة نُهي عن أخذ كرائم أموال الناس فيها، يقول ابن دقيق العيد: «يدل الحديث على أن كرائم الأموال لا تؤخذ من الصدقة، وهي التي تُحرز بالعين وترمق؛ لشرفها عند أهلها. **والحكمة فيه: أن الزكاة وجبت مواساة للفقراء من مال الأغنياء**، ولا يناسب ذلك الإجحاف بأرباب الأموال، فسامح الشرع أرباب الأموال بما يضنون به، ونهى المصدقين عن أخذه»[(٧)].

٧- الأدلة الدالة على تأثير الكلفة والمؤونة في مقدار الزكاة؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثْرِيًّا العشر، وفيما سُقِي بالنضح نصف العشر**»[(٨)].

وجه الدلالة: أن الشريعة راعت معنى المواساة في تحديد مقادير زكاة الزروع والثمار وغيرها من الأموال، فهذا الحديث يدل على أن ما خفت مؤنته، وعمت منفعته، وجب فيه العشر؛

---

(١) معالم السنن (٢/ ١٣).
(٢) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٤٨٧).
(٣) المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٥).
(٤) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨) (٦) سبق تخريجه ص(١٨٧).
(٧) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٦-٣٧٧).
(٨) سبق تخريجه ص(١٦٩).

لأنه أحمل على المواساة، وفيه توسعة على الفقراء، وأما ما كثرت مؤنته ففيه نصف العشر؛ رفقًا بأهل الأموال[١].

٨- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في خمس من الإبل شاة**»[٢].

وجه الدلالة: «أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل الغنم في أول صدقة الإبل؛ لضعف المال عن احتمال المواساة فيه»[٣].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

إن الأثر الفقهي الملحوظ لكون الزكاة شُرعت للمواساة يتلخص غالبًا في حضور التيسير في تشريعها؛ وذلك لأن المواساة لا يناسبها العسر والتشديد؛ ومن ذلك اشتراط النصاب، واشتراط تمام الملك، ووجوب الزكاة في الأموال النامية، واعتبار الكلفة والمؤونة في تحديد مقدار الزكاة، وقد سبق بيانه في الأدلة.

ومن الأمثلة الأخرى على حضور التيسير مراعاةً لكون الزكاة شرعت للمواساة:

١- اشتراط بلوغ مال الخلطاء النصاب، فإذا لم يبلغ مال أحد الشركاء نصابًا فلا تجب عليه الزكاة عند المالكية وإن بلغ مال مجموع الخلطاء النصاب، وذلك أن الزكاة مختصة بالأموال التي تحتمل المواساة، ومن شارك بمال لا يبلغ النصاب؛ لم يحتمل ماله المواساة أصلًا، فكيف تجب عليه الزكاة[٤]؟ فإيجاب الزكاة عليه مناقض لمقصد المواساة.

٢- أن صاحب الدين لا يزكيه إن أقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد إلا مرة واحدة حين قبضه، عند المالكية، «لأننا لو أوجبنا عليه فيه الزكاة في كل عام، وهو بيد غيره نماؤه له؛ لأدى ذلك إلى أن تستهلكه الزكاة؛.. والزكاة إنما هي على سبيل المواساة في الأموال التي تمكن من تنميتها فلا تُفِيتها الزكاة في الأغلب»[٥].

٣- «أن الزكاة مبنية على الصنف لتحتمل الأموال المواساة، فإن كان عنده جنسٌ من المال يحتمل المواساة أدى زكاته، وإذا قصُر عن ذلك لم يكن عليه زكاته؛ لضيق المال عن احتمال المواساة. فإن كانت الأموال التي عنده منفعتها واحدة ومعظم

---

(١) شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٥٣). (٢) سبق تخريجه ص(١٧٠).

(٣) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٩١).

(٤) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٩٤)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٠١).

(٥) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٤).

مقصودها سواء؛ احتملت المواساة من جميعها، ولم يضق ما يخرجه من الزكاة انتفاعه بذلك النوع من المال، ولا ضاق عليه جنس تلك المنفعة بمواساته منها، بل يبقى عنده من جنس تلك المنفعة ما يقوم به»[١].

يقول الزرقاني: «الزكاة مبنية على المواساة، فإذا قصر صنف عن احتمالها، وعنده صنف منفعته مع المقصر واحدة ومقصودهما سواء، وبلغا جميعًا قدرًا يحمل المواساة -وهو النصاب- جُمعا، واحتملا المواساة، ولا ينظر إلى اختلاف الأسماء مع اتفاق المنافع»[٢].

٤- عدم جواز أخذ كرائم الأموال في الزكاة؛ يقول ابن حجر: «والنكتة فيه: أن الزكاة لمواساة الفقراء؛ فلا يناسب ذلك الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك»[٣].

٥- وجوب الزكاة في مال الصبي عند الجمهور؛ قياسًا على وجوب نفقة الوالدين عليه باتفاق؛ بجامع أنهما كليهما مواساة، وهو من أهل المواساة؛ فتجب عليه.

يقول القاضي عياض: «ووجه الخلاف بيننا وبينه -يقصد أبا حنيفة- من جهة المعنى أن هذا فرع بين أصلين؛ أحدهما: نفقة الوالدين، وهي واجبة في ماله باتفاق. والثاني: الجزية، فإنها ساقطة عن الصغير الذمي باتفاق. فيرد ذلك أبو حنيفة إلى الجزية من جهة أنها شبيهة بما يؤخذ من الزكاة، ونرده نحن إلى نفقة الوالدين، **والشبه بينهما أنهما جميعًا من باب المواساة، فردُّ المواساة إلى المواساة أولى من ردها إلى ما هو علم على الذلة والصغار**، وهي تطهير وتزكية للأموال»[٤]. ويقول النووي: «الزكاة تراد لثواب المزكي ومواساة الفقير، والصبي والمجنون من أهل الثواب ومن أهل المواساة، ولهذا تجب عليهما نفقة الأقارب، ويعتق عليهما الأب إذا ملكاه؛ فوجبت الزكاة في مالهما»[٥].

٦- استقرار قاعدة الشارع على أن الانتقال من سن إلى أعلى في بهيمة الأنعام إنما يكون عند الانتقال من عدد إلى أكثر؛ لأن العدد الكثير أحمل للمواساة، فإذا زاد العدد زاد المقدار[٦].

٧- عدم وجوب الزكاة على الخيل والرقيق؛ لأنها تُقتنى غالبًا للزينة والاستعمال دون النماء، فلا تحتمل المواساة، بخلاف النعم فإنها تقتنى للدر والنسل؛ فاحتملت

---

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٦٧).
(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٩٦).
(٣) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٠).
(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٦٦).
(٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٦١).
(٦) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٣٢٩).

المواساة[١]، «فالإبل والبقر والغنم تكثر منافعها ويطلب نماؤها بالكبر والنسل؛ فاحتملت المواساة في الزكاة»[٢]، «وغيرها لا يساويها في كثرة نمائها ونفعها ودرّها ونسلها، واحتملت المواساة منها دون غيرها»[٣].

٨- عدم وجوب الزكاة في الحلي؛ «لأنه مصروف عن جهة النماء إلى جهة ابتذال مباح، فلا تجب فيه الزكاة كأموال التجارة إذا صُرفت إلى البذلة، بيانه: أن محل الزكاة مال نام للمواساة، وهذا لأن الزكاة وجبت بصفة اليسر، ولهذا اعتبر الحول والنماء بالتقلب»[٤].

٩- أنه لو كان النصاب غائبًا عن مالكه لا يقدر على الإخراج منه؛ لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الأداء منه؛ لأن الزكاة مواساة؛ فلا يلزم أداؤها قبل التمكن من الانتفاع بالمال المواسي منه[٥]، ومثاله: زكاة الدين الذي له عند الآخرين؛ فلا يلزمه زكاته عند الحنابلة حتى يستلمه، فإذا استلمه زكاه؛ «**لأن الزكاة تجب على طريق المواساة، وليس من المواساة أن يخرج زكاة مال لا ينتفع به**»[٦].

١٠- عدم وجوب الزكاة في المتولد بين الظباء والغنم عند الشافعي؛ «لأن الأصل عدم الوجوب، **ولأن المواساة معتبرة فيها، وليس من المواساة التغليظ**»[٧].

١١- اشتراط السوم في زكاة بهيمة الأنعام؛ لأن بالسوم تخف المؤونة، «وخفة المؤونة مناسبة للمواساة بالزكاة»[٨]، «وأما المعلوفة فإن مؤنتها لـمَّا لم تتوفر لم تحتمل المواساة»[٩].

١٢- عدم وجوب الزكاة إذا تلف المال بعد حولان الحول؛ «**لأن وجوب الزكاة لمواساة الفقراء، وبعد هلاك المال استحق المواساة معهم، فلا يلزمه أن يواسي غيره**، والواجب قليل من كثير على وجه لا يكون أداؤه ملحقًا الضرر به، ولهذا اختص بالمال النامي حتى ينجبر بالنماء ما يلحقه من الخسران بالأداء، وهذا لا يتحقق بعد هلاك المال، فلو استوفى كان المستوفي غير ما وجب»[١٠].

---

(١) انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٩٨).
(٢) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٧).
(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣).
(٤) تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة (٢/ ٦٤).
(٥) انظر: لقواعد لابن رجب (ص: ٣٧٣).
(٦) المغني (٣/ ٧١).
(٧) الجمع والفرق (٣/ ٥٣٧).
(٨) الفوائد السنية في شرح الألفية (٣/ ٤١).
(٩) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٣٦).
(١٠) المبسوط (٢/ ١٧٥)، وانظر: المغني (٢/ ٥٠٩).

١٣- إجزاء زكاة الدين بإسقاط قدرها عن المدين، إذا كان على من يستحق الزكاة.

يقول ابن تيمية: الأظهر الجواز؛ **لأن الزكاة مبناها على المواساة**، وهنا قد أخرج من جنس ما يملك. بخلاف ما إذا كان ماله عينًا وأخرج دينًا، فإن الذي أخرجه دون الذي يملكه، فكان بمنزلة إخراج الخبيث عن الطيب، وهذا لا يجوز[١].

١٤- عدم إجزاء إخراج القيمة في الزكاة إذا كان ذلك لغير حاجة ولا مصلحة راجحة، اختاره ابن تيمية؛ «لأن الزكاة مبناها على المواساة، وهذا معتبر في قدر المال وجنسه»[٢].

١٥- إذا بلغ ماله نصابًا وتلف منه شيء قبل مضي الحول؛ فلا تجب الزكاة حينئذ؛ لأن الزكاة مواساة من الأغنياء للفقراء، فإذا كان وقت الأخذ منه فقيرًا؛ لم تجب عليه مواساة[٣].

١٦- لا زكاة على مَن عليه دين يستغرِق النصاب عند جمع من أهل العلم؛ «لأن الزكاة مواساة من الأغنياء إلى الفقراء، ومن كان عليه دين يستغرق ما في يديه فهو فقير ممن تحل له الزكاة قبل أن تؤخذ منه»[٤]، وهو «محتاج إلى قضاء دينه كحاجة الفقير أو أشد، وليس من الحكمة تعطيل حاجة المالك لحاجة غيره، ولا حصل له من الغنى ما يقتضي الشكر بالإخراج»[٥].

١٧- «أن من وجبت الفريضة في ماله وليست عنده، فله الصعود في السن والأخذ أو النزول والرد؛ لأن أمر الزكاة مبني على المواساة والرفق برب المال والمساكين، فإذا لم يكن الفرض موجودًا في ماله جعل له الصعود والنزول تخفيفًا عليه ورفقًا به»[٦].

١٨- أن الزكاة تخرج من غالب ماله، جيدًا كان أم رديئًا؛ «لأن في إخراج الزكاة من سائر أنواعها مشقة لاحقة بأرباب الأموال، تخرج من موضوع المواساة»[٧]، «**ولأن حق الفقراء يجب على طريق المواساة، فهم بمنزلة الشركاء**، لا نعلم في هذا خلافًا»[٨].

١٩- أن زكاة الثمار تجب ببدو الصلاح؛ «لأن المقصود بالزكاة المواساة بالمال المنتفع به، وما لم يبد صلاحه لا ينتفع به غالبًا، فلم تجب فيه الزكاة»[٩].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٤) بتصرف يسير.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٢).
(٣) انظر: التبصرة للخمي (٢/ ٨٧٨-٨٧٩).
(٤) التبصرة للخمي (٢/ ٩٢٢).
(٥) المغني (٣/ ٦٧).
(٦) الحاوي الكبير (٣/ ٨٥).
(٧) الحاوي الكبير (٣/ ١٢٤).
(٨) المغني (٣/ ١٩).
(٩) الحاوي الكبير (٣/ ٢٢٥).

٢٠- اختصاص الزكاة بالأقوات؛ يقول الماوردي: «وإنما اختصت الزكاة بالأقوات؛ لأنها مواساة فاختصت بما عم نفعها، ودعت حاجة الكافة إليها»[١].

٢١- التخيير في إخراج زكاة الفطر من الأقوات بين جميعها؛.. «لأن زكاة الفطر مواساة، والتخيير فيها أيسر، والتسوية بين جميعها أرفق، فعلى هذا من أي قوت أخرجها أجزأه»[٢].

٢٢- إن أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح وخيف أن تهلك؛ جاز أن يقطع الثمار؛ لأن الزكاة تجب على سبيل المواساة، فلو ألزمناه تركها لحقِّ المساكين صار ذلك سببًا لهلاك ماله، فيخرج عن حد المواساة، ولأن حفظ النخيل أنفع للمساكين في مستقبل الأحوال[٣].

٢٣- «إن كانت ماشيته كلها ذكورًا، جاز إخراج الذكر في الغنم وجهًا واحدًا؛ لأن الزكاة وجبت مواساة، والمواساة إنما تكون بجنس المال»[٤]، «فلا يكلف المواساة من غير ماله»[٥].

٢٤- افتراق باب الزكاة عن باب الربا في مسألة إخراج الرديء عن الجيد من النقدين؛ فإنه لا يجزئ فيها؛ لأن الجودة متقومة، والقصد منها المواساة، وإغناء الفقير، وشكر نعمة الله تعالى، بخلاف باب الربا فإنهما سواء ولا تجوز التفرقة بينهما؛ لأنه من باب المعاوضات، والمساواة في المعيار الشرعي معتبرة فيه[٦].

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٢٤٣).
(٢) المرجع السابق (٣/ ٣٧٨).
(٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٨٦)، بتصرف.
(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٩٠).
(٥) المغني (٢/ ٤٤٤).
(٦) انظر: المغني (٣/ ٤٠).

المبحث السادس عشر

الاحتياط للحقوق[١]

بيان المقصد:

الاحتياط لغةً: من الفعل (احتاط) وأصل مادته الحاء والواو والطاء (حوط)، يقال: حاطه يحوطه حوطًا[٢].

ويطلق حقيقة على الجدار؛ لأنه يحوط ما فيه[٣]، ويطلق مجازًا على عدة معانٍ، منها: الأخذ بالحزم والثقة، يقال: احتاط في الأمر إذا أخذ بأوثق الوجوه، ويقال: احتاط لنفسه واحتاط للشيء، والاسم منه: حوطة وحيطة بالفتح والكسر، واستحاط في الأمر: بالغ في الاحتياط[٤]. وهذا المعنى الأخير هو الأقرب للمقصود الاصطلاحي في هذا الموضع.

وأما اصطلاحًا: فقد عرفه الجصاص بأنه: «الأخذ بالحزم والثقة فيما يحتمل وجهين»[٥].

وعرفه ابن حزم بأنه: «طلب السلامة»[٦].

وعرفه الفيومي بأنه: «طلب الأحوط الأحظ، والأخذ بأوثق الوجوه»[٧].

وعرفه المناوي بأنه: «الأخذ بالأوثق في جميع الجهات»[٨].

---

(١) انظر: الفصول في الأصول (٢/ ١٠١)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٦٦)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢/ ٦٣)، أصول السرخسي (٢/ ٢١)، المبسوط (١/ ٢٤٦)، المستصفى (ص: ١٩٨)، الشافي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٧٦)، المغني (٣/ ١٠)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٤)، الموافقات (٣/ ٨٥)، الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ١١١)، العناية شرح الهداية (١/ ١١٦)، طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٤٨)، اختلاف المذاهب للسيوطي (ص: ٥٠).

(٢) مادة (حوط) في مقاييس اللغة (٢/ ١٢٠).

(٣) انظر: مادة (حوط) في: لسان العرب (٧/ ٢٨٠).

(٤) انظر: مادة (حوط) في: مختار الصحاح (ص:٨٤)، وتاج العروس (١٩/ ٢٢٠).

(٥) الفصول في الأصول (٢/ ١٠٠).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤٥).

(٧) المصباح المنير (١/ ١٥٦).

(٨) التوقيف على مهات التعريف (ص:٤٠).

وهـذه التعاريف كلهـا لا تخرج عن المعنى اللغوي المجازي الذي سـبق ذكـره، وذلك بأن الاحتيـاط هـو: الأخذ بالحزم والثقة، وهو المراد بهذا المقصد، بـأن يؤخذ بالأوثق والأحظ؛ لخفاء الدليل أو عدم معرفة حكم المسألة ونحو ذلك، فهو مخرج من مخارج الاشتباه أو الالتباس المتعلق بالحكم أو المحكوم فيه، ومطلوب من المكلف سـواء كان مجتهدًا أو مقلدًا أن يزيل الشـبهات التي تحوم حول الأحكام[١].

والأخذ بالاحتياط قاعدة مهمة من قواعد التشريع الإسلامي، بنيت عليها الكثير من الأحكام الشـرعية، وفرع عليهـا كثير من الفروع الفقهية، ولقد نبه العلماء علـى أهمية هذه القاعدة ومكانتها. يقـول الجصاص: «**واعتبار الاحتيـاط والأخذ بالثقة أصلٌ كبيرٌ من أصول الفقه** قد اسـتعمله الفقهاء كلهم، وهو في العقل كذلك أيضًا؛ لأن من قيل له: إن في طريقك سبعًا أو لصوصًا كان الواجب عليه الأخذ بالحزم وترك الإقدام على سلوكها حتى يتبين أمرها»[٢].

ويقول السرخسي: «والأخذ بالاحتياط أصل في الشرع»[٣].

وقرر العز بن عبد السـلام أن الشـريعة كلها جلب مصلحة أو درء مفسـدة[٤]، وأن الاحتياط دائـر بينهمـا، فقال: «والشـرع يحتاط لدرء مفاسـد الكراهـة والتحريم، كما يحتـاط لجلب مصالح النـدب والإيجـاب»[٥]. ويقول الشـاطبي مقررًا منزلة الاحتياط في الشـريعة: «**والشـريعة مبنيَّة على الاحتياط**، والأخذ بالحزم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقًا إلى مفسدة»[٦].

ولعظم منزلة الاحتياط في الشريعة اعتبر العلماء قاعدة الاحتياط الأصل في العبادات، يقول السرخسي: «أبو حنيفة يقول: **الأخذ بالاحتياط في العبادات أصل**»[٧]. وليس ذلك لأبي حنيفة فقط، بل ذكره غير واحد من أهل العلم[٨]، وبه فضَّل السـيوطي مذهب الشـافعي على غيره فقال: «ومنها -أي: مرجحـات مذهب الشـافعي-: كثـرة الاحتياط في مذهبه، وقلته في مذهـب غيره»[٩]، ويقول الغزالي: «**العبادات مبناها على الاحتياط**»[١٠].

---

(١) انظر: أحكام الاشتباه الشرعية، يوسف أحمد البدري (ص:٥).
(٢) الفصول في الأصول (٢/ ١٠١). (٣) أصول السرخسي (٢/ ٢١).
(٤) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٤).
(٥) المرجع السابق (٢/ ٢٣). (٦) الموافقات (٣/ ٨٥).
(٧) المبسوط (١/ ٢٤٦).
(٨) انظر: شـرح صحيح البخاري لابن بطـال (٣/ ٤٦٦)، وطرح التثريب للعراقـي (٢/ ٤٨)، واختلاف المذاهب للسيوطي (ص: ٥٠).
(٩) اختلاف المذاهب (ص: ٥٠).
(١٠) المستصفى (ص: ١٩٨).

وإن من أجل مقاصد تشريع الاحتياط في الحقوق هو جلب المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتعطيلها، ولذا يقول السبكي مبينًا ذلك: «واعلم أن مسائل الاحتياط كثيرة يطول استقصاؤها، يرجع حاصلها إلى أن الاحتياط قد يكون لتحصيل منفعة، وقد يكون لدفع المفسدة»[١].

ولئن كان الاحتياط أصلًا في العبادات، فإن الزكاة تأتي في مقدمة تلك العبادات؛ إذ إن الأخذ به في تشريعاتها مقصد عظيم، لا سيما أنها ليست عبادة بدنية محضة، بل مركبة من معنى التعبد والحق المالي، وذلك يضفي مزيدَ احتياط في فروعها؛ فيلزم الاحتياط في مراعاة حقوق المكلف بها، وحقوق المستحق لها؛ لأن «الأصل في الأموال العصمة»[٢]، وأنها «محظورة محرمة إلا بنص»[٣]، كما هو متقرر عند أهل العلم. **فإذا كانت الشريعة تحتاط لحقوق العباد فيما دون العبادات، فكيف إذا كانت تلك الحقوق في عبادة مشتملة على حق لله** عَزَّوَجَلَّ، **فاجتمع فيها حقوق الخالق والمخلوق.**

ولذا يقول الشافعي فيما ينقله عنه ابن الأثير: «**والاحتياط في الزكاة أحبُّ إلي**»[٤].

وإن الاحتياط في باب الزكاة يأتي على عدة أوجه، منها:

- **الاحتياط لحق الله** جَلَّجَلَالُهُ. وذلك بمراعاة مقصد التعبد في الزكاة، فالزكاة عبادة، والأصل في العبادات الاحتياط في توقيف الأحكام فيها، واتباع النصوص فيها.

ومن أمثلة ذلك: مسألة إخراج القيمة في الزكاة، وقد سبق كلام الغزالي في معرض رده على أبي حنيفة في قوله بجواز إخراج القيمة في الزكاة واحتجاجه بأن المقصود سد الخلة، وذلك حاصل بإخراج القيمة كما يحصل بإخراج العين، حيث قال: «ومُسَلَّمٌ أن سد الخلة مقصود، لكن غير مسلم أنه كل المقصود، فلعله قصد مع ذلك التعبد بإشراك الفقير في جنس مال الغني، فالجمع بين الظاهر وبين التعبد ومقصود سد الخلة أغلب على الظن في العبادات؛ **لأن العبادات مبناها على الاحتياط من تجريد النظر إلى مجرد سد الخلة**»[٥]. إلى أن قال: «فليس يُبْطِل الشافعيُّ هذا -يقصد: إخراج القيمة-؛ لانتفاء الاحتمال، لكن لقصور الدليل الذي يعضده، ولإمكان كون التعبد مقصودًا

---

(١) الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ١١١).

(٢) الذخيرة (٦/ ٣٢٧). وقد ورد هذا الأصل بعدة صيغ في كلام أهل العلم، منها قولهم:
«الأصل عصمة المال إلا في المتيقن». [الذخيرة (٦/ ٣٤٣)].
«الأصل عصمة أموال العباد». [السيل الجرار، للشوكاني (ص: ٥٨٧)].
«الأصل في الأموال التحريم». [فتاوى السبكي (٢/ ٤٢١)، البحر المحيط، للزركشي (٨/ ١١)].

(٣) المحلى بالآثار (١١/ ١٧٨).

(٤) الشافي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٧٦).

(٥) المستصفى (ص: ١٩٨).

مع سد الخلة، ولأنه ذكر الشاة في خمس من الإبل وليس من جنسه حتى يكون للتسهيل. ثم في الجبران ردَّد بين شاةٍ وعشرة دراهم ولم يردهم إلى قيمة الشاة، وفي خمس من الإبل لم يردد، **فهذه قرائن تدل على التعبد، والباب باب التعبد، والاحتياط فيه أولى**»(١).

ويقول السرخسي نقلًا عن أبي بكر بن الأعمش: «أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة؛ لأنه أقرب إلى امتثال الأمر، وأبعد عن اختلاف العلماء؛ فكان الاحتياط فيه»(٢).

- **الاحتياط لحق الغني**. وذلك أن الزكاة حق مالي؛ فإيجابها يعني إشغال ذمة المكلف بها، **والاحتياط يكون بعدم إيجاب الزكاة عليه فيما لم يوجبه الله فيه**، فالأصل براءة ذمته، وعصمة ماله، فلا يُوجَب عليه شيء إلا بأمر من الشارع.

  يقول الجويني: «كل ما أشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه»(٣).

ويقول ابن عبد البر: «لا مدخل للاحتياط في إيجاب شيء لم يوجبه الله في ذمة بريئة، بل الاحتياط الكف عن إيجاب ما لم يأذن الله بإيجابه»(٤).

ويقول ابن قدامة: «وإذا قيل: تجب الزكاة احتياطًا وتغليبًا للإيجاب، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم والإحرام احتياطًا، لم يصح؛ **لأن الواجبات لا تثبت احتياطًا بالشك**»(٥)، ويقول في موضع آخر: «**الأصل عدم وجوب الزكاة، فلا تجب بالشك**»(٦).

ويقول العز بن عبد السلام: «ولو شك هل لزمه شيء من العبادات.. أو لزمه دين في ذمته، أو عين في ذمته،.. فلا يلزمه شيء من ذلك؛ لأن الأصل براءة ذمته، فإن الله خلق عباده كلهم أبرياء الذمم والأجساد من حقوقه وحقوق العباد إلى أن تتحقق أسباب وجوبها»(٧).

وأصلُ براءة الذمة يندرج تحت قاعدة فقهية كبرى وهي قاعدة: «**اليقين لا يزول بالشك**»؛ لأن فراغ ذمة الإنسان من حقوق الغير أمرٌ يقيني؛ فلا يمكن أن يزول هذا اليقين بمجرد الدعوى التي لا يسندها دليل؛ لأنها حينئذ بمثابة شك لا يؤبه به. وثمة أصل آخر قد يتعلق به وهو: بقاء ما كان على ما كان؛ لأن الإنسان يولد بريء الذمة عن أي حق للغير عليه، فتُستصحب في حقه هذه البراءة إلى أن يثبت ما يزيلها(٨).

---

(١) المستصفى (ص: ١٩٩).
(٢) المبسوط (٣/ ١٠٧).
(٣) الغياثي (ص: ٥٠٤).
(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢/ ٦٣).
(٥) المغني (٢/ ٤٤٦).
(٦) المرجع السابق (٣/ ١١).
(٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٥١).
(٨) انظر: موسوعة القواعد والضوابط الفقهية للندوي (١/ ١٦٣).

ومـن القواعـد التي لها علاقة بهذا الأصل قاعـدة (الأصل في الناس الفقـر)[١]، فيراعى هذا الأصل في الإنسان حتى يثبت ما يرفعه بيقين وهو ملكه للنصاب.

ويكون الاحتياط أحيانًا بإيجاب الزكاة عليه فيما اشتبه من الأموال؛ إبراءً لذمته.

- **الاحتياط لحق مستحق الزكاة؛** لأن الزكاة من أهم مقاصدها: سد خلته، فراعت الشريعة حقـه فـي ذلك، بالاحتياط له فـي كثير من الأحيان، وذلك بتحـري الأحوط والأحظ له، وسد ذرائع التحايل في باب الزكاة.
- **الاحتيـاط لحـق مجموع أصناف الزكاة.** وذلك بألا يأخذ من الزكاة إلا من كان مسـتحقًّا لها، محتاجًا إليها، واحتياط الساعي في جبايته للمال.

وفـي بيـان ذلك يقول الغزالي بعد أن بين بعض صور الحاجة المعتبرة في اسـتحقاق الزكاة: «وأمثـال هـذه الصور لا تنحصر، ولـم يُتعرض له في فن الفقه، وإنما أوردنـاه لعموم البلوى والتنبيه بحسـن هـذا النظر على غيره، فإن اسـتقصاء هـذه الصور غير ممكـن؛.. وليس لهـذه الأمور حدود محدودة ولكن الفقيه يجتهد فيها برأيه ويقرب في التحديدات بما يراه ويقتحم فيه خطر الشـبهات، والمتـورع يأخـذ فيه بالأحوط، ويـدع ما يريبه إلى ما لا يريبه، والدرجات المتوسـطة المشـكلة بين الأطراف المتقابلة الجلية كثيرة، ولا ينجي منها إلا الاحتياط، والله أعلم»[٢].

فنرى كيف جمعت الزكاة الاحتياط لحقوق الأطراف كلها في تشـريعها، وسـوف يأتي مزيد بيان لهذه الأوجه في بيان تأثير المقصد في الفروع الفقهية.

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[٣].

وجـه الدلالـة: أن فيها ذمًّا لمَن شـرع من الديـن ما لم يشـرعه الله جَلَّجَلَالُهُ، ويدخل في ذلك إيجـاب ما لم يوجبه جَلَّجَلَالُهُ، ولذا فالاحتيـاط في العبادات -ومنها الزكاة- هو التزام التوقيف فيها، وعدم إيجاب شيء إلا بإيجاب الله له. يقول ابن تيمية: «**فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمرُ بها إلا بالشـرع**؛.. لأن الأمر والنهي هما شـرع الله، والعبادة لا بـد أن تكـون مأمورًا بها، فما لم يثبـت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه عبـادة؟ وما لم يثبت من العبادات أنه منهي عنه كيف يحكم على أنه محظور؟ **ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث**

---

(١) انظـر: المبسـوط (٥/ ١٩٣)، الوسـيط في المذهـب (٤/ ١٨)، القبـس (٣/ ٩١٤)، المجموع شـرح المهذب (٦/ ١٧٧).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٢). (٣) الآية (٢١) من سورة الشورى.

يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى، وإلا دخلنا في معنى قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[1].

٢- حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«أُمرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أنْ لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عَصَمُوا مني دماءَهُم وأموالَهُم إلا بحقِّ الإسلامِ، وحسابُهُم على اللهِ»**[2].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما تُوفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أُمرت أن أقاتلَ الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمَن قالها فقد عصم مني مالَه ونفسه إلا بحقه، وحسابُه على الله»**؟ فقال: واللهِ لأقاتلنَّ مَن فرَّق بين الصلاةِ والزكاةِ، فإن الزكاةَ حق المالِ، والله لو منعوني عَناقًا كانوا يؤدونها إلى رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقاتلتُهم على منعها. قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فوالله ما هو إلا أنْ قد شَرَحض الله صدر أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعرفتُ أنه الحق[3].

وجه الدلالة: أن في الحديثين دلالة صريحة على عصمة مال المسلم، فلا يجوز أن يؤخذ إلا بحقه، وقد احتج به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رأيه في منع القتال أولًا -قبل أن ينظر في آخر الكلام ويتأمل شرائطه-، مما يدل على أن هذا الأصل كان متقررًا عندهم، فالأصل أن يحتاط لأموال المسلمين لعصمتها إلا بثبوت الحق فيها بيقين.

يقول النووي: «كان هذا من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تعلقا بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه، فقال له أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن الزكاة حق المال» يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال معلقة بإيفاء شرائطها، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم»[4].

كما أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إلا بحقها» دلالة على الاحتياط لحق الفقير، ولذا قاتل أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مانعي الزكاة؛ لأنهم لم يستوفوا شروط العصمة.

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كل المسلم على المسلم حرامٌ، دمه وماله وعِرْضه»**[5]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إن دماءَكُم وأموالكم حرامٌ، كحُرمة يومِكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»**[6].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/ ١٦-١٧).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٠)، كلاهما من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) سبق تخريجه ص(١٣٣).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٠٣).

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٢١٨).

وجه الدلالة: أن في الحديثين دلالة على حرمة مال المسلم، ويظهر منهما عناية الشارع بحفظه وحمايته والاحتياط لحقوقه، ويلزم من ذلك ألا يجب عليه شيء إلا بيقين.

يقول العز بن عبد السلام: «اتفق الحكماء وكذلك الشرائع على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض»[(١)]. ويقول الصنعاني: «في الحديث إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلومٌ من الشرع علمًا قطعيًّا»[(٢)].

٤- حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينما هو يومًا في بيتها وعنده رجال من أصحابه يتحدثون إذ جاء رجل، فقال: يا رسول الله، كم صدقة كذا وكذا من التمر؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كذا وكذا**»، قال الرجل: فإن فلانًا تعدى عليَّ فأخذ مني كذا وكذا، فازداد صاعًا، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فكيف إذا سعَى عليكم مَن يتعدى عليكم أشدَّ من هذا التعدي؟**»، فخاض الناس وبهرهم الحديث حتى قال رجل منهم: يا رسول الله، إن كان رجلًا غائبًا عند إبله وماشيته وزرعه، فأدى زكاة ماله فتعدى عليه الحق فكيف يصنع وهو عنك غائب؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن أدى زكاةَ مالِه طيب النفسِ بها، يريد وجهَ الله والدارَ الآخرة، لم يغيِّب شيئًا من مالِه، وأقام الصلاةَ، ثم أدى الزكاةَ، فتعدَّى عليه الحق، فأخذ سلاحه فقاتلَ فقُتل فهو شهيدٌ**»[(٣)].

٥- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الكتاب الذي كتب له أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما وجهه إلى البحرين، وفيه: «**هذه فريضةُ الصدقةِ التي فرَضَ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمينَ، والتي أمر اللهُ بها رسوله، فمَن سُئِلَها من المسلمين على وَجهِها فلْيُعْطِها، ومَن سُئل فوقها فلا يُعْطِ**»[(٤)].

وجه الدلالة من الحديثين: أن فيهما دلالة على تحريم التعدي في جباية الزكاة بغير حق؛ لأن الأصل في الأموال التحريم والعصمة، وذلك غاية ما يكون من الأخذ بالاحتياط والحزم؛ حفظًا لحقوق المسلمين وأموالهم.

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٥).

(٢) سبل السلام (٢/ ٦٧٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٥٧٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٣٦)، وأخرجه الحاكم (١٤٧٠) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وصححه الألباني [التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٥/ ١٤٤)].

(٤) سبق تخريجه ص(١٨٥).

٦- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى رجل من بني تميم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال:.. حسبي يا رسول الله، إذا أديت الزكاة إلى رسولك، فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«نعم، إذا أديتَها إلى رسولي، فقد برِئت منها، فلك أجرُها، وإثمُها على مَن بدَّلها»**[(١)].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إذا أديتها إلى رسولي، فقد برِئت منها»** دلالة على أن أداء الزكاة إلى الجابي كافٍ في إبراء ذمة المكلف، ويستبين من ذلك حرص الشريعة الغراء على الاحتياط لذمة المكلف، ولذا ذهب الجمهور إلى الإجزاء حتى لو كان السلطان جائرًا[(٢)].

٧- حديث عبيد الله بن عدِي قال: أخبرني رجلان أنهما أتيا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فينا البصر وخَفَضَه، فرآنا جَلْدَيْن، فقال: **«إنْ شِئتما أعطيتُكما، ولا حَظَّ فيها لغنيٍّ ولا لقويٍّ مُكتسِب»**[(٣)].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى الرجلين جلدين، فنبَّههما إلى الاحتياط في أخذ الزكاة؛ إذ إن مستحقيها هم أهل الحاجة ممن لا مال لهم ولا قوة، وبأخذ غير أهلها يَفُوت حق مستحقيها، فتقصر عنهم.

٨- حديث أبي سعيد المقبري قال: أتيتُ عمر بن الخطاب فقلت: يا أمير المؤمنين، هذه زكاة مالي -قال: وأتيته بمائتي درهم- فقال: «أعَتَقْت يا كيسان؟» فقلت: نعم، فقال: «فاذهب بها أنت فاقسِمْها»[(٤)].

٩- قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة»[(٥)].

وجه الدلالة: أن في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فاذهب بها أنت فاقسِمْها»، وقول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فتؤدون منها الزكاة» دلالة على أنه قد جعل إخراج الأموال الباطنة إلى المكلفين، وفي ذلك حصول لليقين، واحتياط للذمة[(٦)].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٣٩٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٦٦): رجاله رجال الصحيح، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند: رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٢) انظر: نيل الأوطار (٤/ ١٨٥)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٤/ ٤٨٢).

(٣) سبق تخريجه ص(١١٥).

(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٨٠٧).

(٥) سيأتي تخريجه (ص٢٩٢).

(٦) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٨)، الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٢٠).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

أولًا: الاحتياط لحق الله تعالى، باتباع النصوص والتزام التوقيف في تشريعات الزكاة؛ لأن الأصل في العبادات الاحتياط والتوقيف، فلا يُشرع فيها إلا ما كان نصًّا أو كان في معنى المنصوص عليه، ومثال ذلك: عدم إجزاء القيمة في الزكاة، والالتزام بالمقدرات الشرعية في الزكاة من الأنصبة والمقادير والحول، وعدم الخرص في غير النخل والكرم، وقد سبق بيان شيء من أمثلته في مقصد (الضبط والتوقيف)[1].

ثانيًا: الاحتياط لحق المكلف، تارةً بعدم إشغال ذمته البريئة شرعًا إلا بيقين، وترك الأخذ من ماله المعصوم نصًّا إلا بقطع، وفي ذلك احتياطٌ لحق الله عَزَّوَجَلَّ كذلك، وذلك بعدم إيجاب شيء لم يوجبه عَزَّوَجَلَّ، وتارةً يكون الاحتياط بالإيجاب عليه، وذلك كما لو تُيُقِّن من سبب الوجوب، وحصل الشك في وجود المسقط، فلا يرتفع الوجوب اليقيني بالمانع المشكوك فيه، أو الاحتياط في إبراء ذمة المكلف.

ومن أمثلة الاحتياط بعدم الإيجاب ما يلي:

١- التضييق في الأموال التي تجب فيها الزكاة؛ عملًا بهذا الأصل؛ لأن العبادات مبنية على الاحتياط، فلا تجب الزكاة إلا فيما ورد فيه نص صحيح صريح، كما أن في ذلك احتياطًا لحقوق الناس؛ إذ إن الأصل في أموالهم العصمة والتحريم، والأصل في ذممهم كونها بريئة، فلا يجوز الخروج عن هذين الأصلين إلا بنص صريح.

يقول ابن رجب: «لا إيجابَ ولا تحريمَ إلاَّ بالشَّرع،.. ويرجعُ هذا إلى **استصحاب براءةِ الذِّمَّةِ**، حيث لم يُوجَدْ ما يدلُّ على اشتغالها،.. **كما يقطع بانتفاء وجوب الزَّكاة في غير الأموال الزَّكويَّة**»[2].

وهذا الأصل هو سبب خلاف العلماء في إدخال صنف من الأصناف في الأموال الزكوية من عدمه، فاحتاط بعضهم فتوقف على ما ورد به النص ولم يُعَدّه، وذهب آخرون إلى تعديته إلى ما يقاس عليه ما بين مضيق وموسع، واختلفوا في العلة والمقيسات.

ومن أمثلته ما يلي:

١. ذهب جمع من أهل العلم إلى عدم وجوب الزكاة في الزروع والثمار إلا في أربعة أصناف، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، وما عداه فلا زكاة فيه، «لأن غير هذه الأربعة لا نص فيها ولا إجماع، ولا هو في معناها في غلبة الاقتيات بها، وكثرة

(١) انظر: (ص١٧٧-١٩٢).
(٢) جامع العلوم والحكم (٢/ ٨٣٥).

نفعها، ووجودها، فلم يصح قياسه عليها، ولا إلحاقه بها، فيبقى على الأصل»[١].

ويقول الصنعاني: «**الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم، ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع.. وأيضًا فالأصل براءة الذمة**، وهذان الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما، فليس محل الاحتياط إلا ترك الأخذ من الذرة وغيرها مما لم يأت به إلا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه»[٢].

ويقول العلامة ابن عثيمين: «ويرى بعض العلماء أنه حصر عين ويقول: إنه لا يجب أن نلزم الناس ونغرمهم في أموالهم بشيء ليس فيه دليل بيان؛ لأن أخذ المال كإسقاط المال، يعني: أخذ المال من الأغنياء وهو يجب عليهم، كإسقاطه عنهم وحرمانه الفقراء، **والأصل براءة الذمة؛ لأن هنا هل الاحتياط أن نلزِم بالزكاة احتياطًا لأهل الزكاة أو لا نلزم احتياطًا لحماية أموال الناس؟** فقد تعارض الاحتياطان، قالوا: وإذا تعارض الاحتياطان تساقطا ورجعنا إلى الأصل، وهو أن الأصل براءة الذمة، هذا وجه من رجح القول بأن هذا الحصر حصر أعيان»[٣].

٢. ذهب داود الظاهري إلى عدم وجوب الزكاة في عروض التجارة؛ «احتجاجًا ببراءة الذمة، وأنه لا ينبغي أن يجب فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بنص كتاب أو سنة أو إجماع وزعم أنها مسألة خلاف»[٤].

٣. ذهب مالك والشافعي إلى أنه لا زكاة إلا فيما كان قوتًا من الزروع والثمار؛ «لأن ما عداه لا نص فيه، ولا هو في معنى المنصوص عليه؛ فيبقى على النفي الأصلي»[٥].

٤. عدم وجوب الزكاة في الخيل؛ لأنه لم يرد في وجوب الزكاة فيها نص صحيح صريح، ولا هي في معنى المنصوص عليه، «ولا يصح قياسها على النعم؛ لأنها يكمل نماؤها، وينتفع بدرها ولحمها، ويضحى بجنسها، وتكون هديا، وفدية عن محظورات الإحرام، وتجب الزكاة من عينها، ويعتبر كمال نصابها، ولا يعتبر قيمتها، والخيل بخلاف ذلك»[٦]، فتبقى على النفي الأصلي.

٥. عدم وجوب الزكاة في العنبر؛ «لأنه قد كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه، فلم يأت فيه سنة عنه، ولا عن أحد من خلفائه من وجه يصح، ولأن الأصل

---

(١) المغني (٣/ ٤). (٢) سبل السلام (١/ ٥٣٠).
(٣) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٣/ ٧١).
(٤) الاستذكار (٣/ ١٦٩). (٥) المرجع السابق.
(٦) المغني (٢/ ٤٦٤).

عدم الوجوب فيه»[١]، والأصل في العبادات الاحتياط.

٦. عدم وجوب الزكاة في السمك؛ «لأنه لا نص ولا إجماع على الوجوب فيه، ولا يصح قياسه على ما فيه الزكاة، فلا وجه لإيجابها فيه»[٢]، والأصل في العبادات الاحتياط.

٧. عدم وجوب زكاة العسل؛ لأنه «لا يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب كبير شيء»[٣]، «والأصل براءة الذمة عن الإيجاب»[٤]، وبناء العبادات على الاحتياط.

٨. عدم وجوب الزكاة في المتولد من الظبي والغنم؛ «لأن الأصل انتفاء الوجوب، وإنما ثبت بنص أو إجماع أو قياس، ولا نص في هذه ولا إجماع، إنما هو في بهيمة الأنعام من الأزواج الثمانية، وليست هذه داخلة في أجناسها، ولا حكمها، ولا حقيقتها، ولا معناها.. وإذا قيل: تجب الزكاة احتياطًا وتغليبًا للإيجاب، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم والإحرام احتياطًا؛ لم يصح؛ **لأن الواجبات لا تثبت احتياطًا بالشك**»[٥].

٩. عدم وجوب الزكاة في المستغلات؛ لأنه لم يرد نص على وجوب الزكاة فيها مع توفرها وانتشارها في عصر النبوة، والأصل حرمة مال المسلم وعصمته.

يقول الشوكاني: «وهذه مسألة لم تطنّ على آذان الزمن، ولا سمع بها أهل القرن الأول، الذين هم خير القرون، ولا القرن الذي يليه، وإنما هي من الحوادث اليمنية، والمسائل التي لم يسمع أهل المذاهب الإسلامية على اختلاف أقوالهم، وتباعد أقطارهم، ولا توجد عليها آثار من علم، لا من كتاب ولا سنة ولا قياس، وقد عرفناك **أن أموال المسلمين معصومة بعصمة الإسلام، لا يحل أخذها إلا بحقها، وإلا كان ذلك من أكل أموال النَّاس بالباطل**»[٦].

١٠. عدم وجوب الزكاة في المعلوفة؛ «لأنه لا إيجابَ ولا تحريمَ إلا بالشَّرع،.. ويرجعُ هذا إلى استصحاب براءةِ الذِّمَّةِ حيث لم يُوجَدْ ما يدلُّ على اشتغالها،..كما يقطع بانتفاء وجوب الزَّكاة في غير الأموال الزَّكويَّة»[٧].

٢- تغليب إسقاط الزكاة فيما لو اجتمع العلف والسوم عند الشافعي؛ «لأن في السوم

---

(١) المغني (٣/ ٥٦).
(٢) المرجع السابق.
(٣) سنن الترمذي (٢/ ١٨).
(٤) التنوير شرح الجامع الصغير (٧/ ٥٣٧).
(٥) المغني (٢/ ٤٤٦)، وانظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٣٤).
(٦) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ص: ٢٣٧).
(٧) جامع العلوم والحكم (٢/ ٨٣٥).

إيجابًا، وفي العلوفة إسقاطًا، وهما إذا اجتمعا في الزكاة غلب حكم الإسقاط»[١].

٣- أن أجناس الحبوب والثمار يضم فيها ما تقارب بعضه إلى بعض، وما لا فلا، وأما ما شُكَّ فيه فلا يضم؛ لأن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب بالشك[٢].

٤- الاحتياط في الخرص بترك الثلث أو الربع، فيترك الساعي بعض ما أدى إليه اجتهادهم في التقدير مسامحة واحتياطًا؛ لئلا يكونوا قد جزفوا وزادوا في الخرص[٣].

ومن أمثلة الاحتياط بالإيجاب ما يلي:

١- إذا سقيت الزروع والثمار بعض العام بمؤونة وبعضه بغير مؤونة وجهل المقدار؛ «**فإنه يغلب إيجاب العشر احتياطًا**، نص عليه أحمد في رواية عبد الله؛ لأن الأصل وجوب العشر، وإنما يسقط بوجود الكلفة، فما لم يتحقق المسقط يبقى على الأصل، ولأن الأصل عدم الكلفة في الأكثر، فلا يثبت وجودها مع الشك فيه»[٤].

٢- الاحتياط بأداء زكاة الحلي؛ يقول الخطابي: «والاحتياط أداؤها، والله أعلم»[٥].

٣- أنه متى شك في وجوب الزكاة في ماله، ولم يجد مكيالًا يقدّر به، فالاحتياط الإخراج[٦].

٤- تعجيل زكاة المال المستفاد من غير جنس النصاب أثناء الحول مع الأصل إذا لم يتمكن من ضبط مواقيت التملك؛ أخذًا بالاحتياط؛ فيزكيه أجمع[٧].

يقول السمرقندي: «وقلنا نحن: هو أصل من هذا الوجه، ولكن تبع من حيث إن الأصل يتكثر به ويزداد، والزيادة تبع للمزيد عليه، فاعتبرنا جهة التبعية في حق الحول؛ احتياطًا لوجوب الزكاة»[٨]. ونحوه عن الكاساني[٩].

٥- ذهب بعض أهل العلم في زكاة الدين المرجوّ الذي للمزكي على المليء أنه يزكيه في كل عام مع ماله الحاضر؛ «لأن مَنْ ترك ذلك حتى يصير إلى القبض؛ لم يكد يقف من زكاة دينه على حد، ولم يقم بأدائها، وذلك أن الدين ربما اقتضاه ربه متقطعًا كالدراهم الخمسة والعشرة، وأكثر من ذلك وأقل، فهو يحتاج في كل درهم يقتضيه

---

(١) الحاوي الكبير (٣/ ١٩٠).
(٢) انظر: المغني (٣/ ٣٣).
(٣) الشافي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٦٣)، بتصرف يسير.
(٤) المغني (٣/ ١٠).
(٥) معالم السنن (٢/ ١٧).
(٦) المغني (٣/ ١١).
(٧) انظر: تحفة الفقهاء (١/ ٢٧٨)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٠٨)، والمغني (٣/ ٦٠).
(٨) تحفة الفقهاء (١/ ٢٧٨).
(٩) بدائع الصنائع (٢/ ١٤).

فما فوق ذلك إلى معرفة ما غاب عنه من السنين والشهور والأيام، ثم يخرج من زكاته بحساب ما يصيبه، وفي أقل من هذا ما تكون الملالة والتفريط؛ **فلهذا أخذوا له بالاحتياط**»[١].

٦- إخراج زكاة الفطر صاعًا؛ لأن رواية النصف صاع لا تثبت، **وفي الصاع احتياط للفرض**، ومعاضدة للقياس[٢].

٧- وجوب الزكاة على المدين المقر المفلس عند أبي حنيفة لتحقق الإفلاس، وقال به أبو يوسف وإن لم يكن يرى تحقق الإفلاس؛ «احتياطًا لأمر الزكاة، ورعاية لجانب الفقراء»[٣].

ومن أمثلة الاحتياط حرصًا على إبراء ذمة المكلف:

٨- استحباب أن يلي الإنسان تفرقة الزكاة بنفسه؛ ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة. «قال الإمام أحمد: أعجب إلي أن يخرجها، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز»[٤]، وذهب الشافعي إلى ذلك في الأموال الباطنة، قال الشافعي: «وأحب أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه؛ ليكون على يقين من أدائها عنه»[٥]؛ لأنه على يقين من فعل نفسه، وشك من فعل غيره، ففي دفعها بنفسه احتياط لبراءة ذمته بوصولها إلى مستحقيها.

٩- أنه «يجوز تصرف الآحاد في الأموال العامَّة عند تعذُّر قيام الأئمة بذلك»[٦]، وهي قاعدة فقهية ذكرها العز بن عبد السلام، فإذا تعذر قيام الأئمة في الزكاة بجباية الأموال الظاهرة وصرفها إلى مستحقيها على الوجه الصحيح، فإنه حينئذ يجب على المكلفين أن يجتهدوا في إخراجها؛ حتى تبرأ ذممهم، ولا تبقى مشغولة بحقوق المستحقين[٧].

ولذا ذهب جمع من أهل العلم إلى أنه لا يجوز أن يدفع الزكاة إلى السلطان الجائر الذي لا يضع الزكاة مواضعها[٨]؛ لأن دفعها إليه في تلك الحال قد يؤول إلى عدم

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص٥٣١).
(٢) انظر: المغني (٣/ ٨٢).
(٣) البناية شرح الهداية (٣/ ٣٠٨).
(٤) المغني (٢/ ٤٧٩).
(٥) الحاوي الكبير (٣/ ١٨٥).
(٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٨٢).
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٧-٥٨٩).
(٨) «قال الثوري: احلف لهم، واكذبهم، ولا تعطهم شيئًا، إذا لم يضعوها مواضعها، وقال: لا تعطهم. وقال عطاء: أعطهم إذا وضعوها مواضعها، فمفهومه أنه لا يعطيهم إذا لم يكونوا كذلك. وقال الشعبي وأبو جعفر: إذا رأيت الولاة لا يعدلون، فضعها في أهل الحاجة من أهلها». المغني (٢/ ٤٧٩).

وقوع الزكاة موقعها، والشريعة محتاطة لإبراء ذمة المكلفين.

١٠- أن «من ملك ذهبًا أو فضةً مغشوشةً أو مختلطًا بغيره، ولم يعلم قدر ما فيه منهما، وشكَّ هل بلغ نصابًا أو لا، خُيِّر بين سبكهما ليُعلم قدر ما فيه منهما، وبين أن يستظهر ويخرج، ليسقط الفرض بيقين.. فإن اختلف قدر ما فيها، أو لم يعلم، لم يجزه الإخراج منها، إلا أن يستظهره، بحيث يتيقن أن ما أخرجه من الذهب محيط بقدر الزكاة»[١]، وذلك من باب الاحتياط لإبراء ذمته على وجه الكمال والتمام.

١١- «إذا عجَّل الزكاة على ظنّ بقاء الفقر إلى الحول، فأخلف ظنه باستغناء الفقير؛ لم تسقط الزكاة بذلك، وله الرجوع باطنًا لخروج المقبوض عن كونه زكاة»[٢].

١٢- «إذا دفع الزكاة إلى من يظن سبب استحقاقه؛ كالفقر والغرم والكتابة؛ فأخلف ظنه؛ لم تسقط الزكاة عنه، ولا تجزئه، وله استرجاع ما دفعه»[٣]؛ لأن الخطأ ظهر له بيقين، ولأن المصرف في الصدقات الفقراء دون الأغنياء؛ فلا يجزئه ولا تبرأ ذمته إلا بوصولها إلى من يستحقها[٤]، و«لأن الخطأ في دفع الحقوق إلى غير مستحقها لا يقتضي البراءة منها؛ كالودائع إذا دُفعت إلى غير أربابها، والديون إذا أُديت إلى غير أصحابها»[٥].

وقد فصل الماوردي في ذلك تفصيلًا جيدًا فقال:

«إذا أعطى من الزكوات أو الكفارة من ظن أنه مستحق فبان غير مستحق:

فإن خرج من أهل الاستحقاق بكونه عبدا أو كافرًا، لم يجزه؛ لأن الرق والكفر أمارة ظاهرة قلَّ ما يخفيان معها، فإن الخطأ فيها لتقصير منه في الاستدلال عليها.

وإن خرج من أهل الاستحقاق لكونه غنيًّا:

فإن لم يجتهد فيه عند الدفع إليه، لم يجزه لتقصيره.

وإن اجتهد ففي إجزائه قولان:

أحدهما: قاله في القديم، وبه قال مالك وأبو حنيفة: يجزئه؛ لأنه يجوز أن يعمل على اجتهاده، فلم يلزمه الإعادة مع وجود الاجتهاد، ولأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للرجلين اللذين وقفا عليه وسألاه من مال الصدقة: «**إن شئتما فلا حظ فيها لغني ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**»[٦]، ثم أعطاهما رجوعًا إلى قولهما وعملاً على الظاهر من أحوالهما.

---

(١) المغني (٣/ ٣٨).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٦٥).
(٣) المرجع السابق.
(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (٣/ ١٢).
(٥) الحاوي الكبير (١٠/ ٥٢٠).
(٦) سبق تخريجه ص(١١٥).

والقول الثاني: وهو قوله في الجديد: إنه لا يجزئه؛ لأن الخطأ في المستحق يمنع من الإجزاء، كما لو بان عبدا أو كافرًا، ولأن الخطأ في دفع الحقوق إلى غير مستحقها لا يقتضي البراءة منها؛ كالودائع إذا دُفعت إلى غير أربابها والدُّيون إذا أُدِّيت إلى غير أصحابها»[١].

١٣- إذا دفع المزكي زكاته قبل وصول المصدِّق فإنه لا يُصَدَّق، وتؤخذ منه الزكاة عند الحنفية؛ لأن هذا حق مالي يستوفيه الإمام بولاية شرعية؛ فلا يملك من عليه إسقاط حقه في الاستيفاء؛ فالزكاة محض حق الله عَزَّوَجَلَّ، فإنما يستوفيه من يعين نائبًا في استيفاء حقوق الله عَزَّوَجَلَّ، وهو الإمام؛ فلا تبرأ ذمته إلا بالصرف إليه، كما لا يبرأ بالأداء إلى الفقير فيما بينه وبين ربه، وهو اختيار بعض الحنفية؛ لأن للإمام رأيًا في اختيار المصرف؛ فلا يكون له أن يبطل رأي الإمام بالأداء بنفسه[٢].

وقال الشافعي: تجزئه ويصدَّق في ذلك؛ لأن الزكاة إنما وجبت لحق الفقراء، قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾[٣]،.. فإذا أوصل الحق إلى المستحق؛ والمستحق من أهل أخذ حقه؛ برئت ذمته[٤].

«وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب: دفعها إلى الإمام العادل أفضل؛ لأنه أعلم بالمصارف، والدفع إليه أبعد من التهمة، ويبرأ بها ظاهرًا وباطنًا، ودفعها إلى أهلها يحتمل أن يصادف غير مستحقها فلا يبرأ بها باطنًا»[٥].

١٤- أنه إذا مر بماله على عاشر الخوارج فعشره؛ لم يحسبه له عاشر أهل العدل؛ لأن ذلك لا يجزئه من زكاته؛ لأنهم يأخذون الأموال بطريق الاستحلال لا بطريق الصدقة، ولا يصرفونه مصارف الصدقة، وصاحب المال هو الذي عرض ماله للأخذ بالمرور عليه، فلا يسقط به حق عاشر أهل العدل في الأخذ منه[٦].

١٥- أن ما يأخذه سلاطين الزمان من الظلمة من الزكاة فإنه يجب أداؤه ثانيًا فيما بينه وبين الله تعالى عند بعض أهل العلم؛ للعلم بأنهم لا يصرفون المأخوذ مصارف الصدقة[٧]، فلا تبرأ الذمة بإخراجها إليهم؛ لعدم وصول الزكاة إلى مستحقيها.

---

(١) الحاوي الكبير (١٠/ ٥٢٠).
(٢) المبسوط (٢/ ١٦١).
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٨٦).
(٥) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٢٠).
(٦) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢).
(٧) انظر: المرجع السابق (٢/ ١٨٠).

١٦- إذا تعطلت جباية الزكاة في بلدٍ ما، فإنه يجب على المكلفين حينئذ حسابها وإيصالها إلى مستحقيها؛ لأن في ذلك براءة لذممهم، وسلامة لها من البقاء مشغولة بحقوق المستحقين.

ثالثًا: الاحتياط لحق المستحقين؛ ولا يخلو ما سبق من أمثلة الاحتياط بالإيجاب من رعاية لحقهم إضافة إلى الاحتياط للمكلف، ومن الأمثلة كذلك:

١- أن العروض تصير إلى التجارة بمجرد النية في رواية عن أحمد؛ «لأن نية القنية بمجردها كافية، فكذلك نية التجارة، بل أولى؛ لأن الإيجاب يغلب على الإسقاط احتياطًا، ولأنه أحظ للمساكين»[١].

٢- وجوب الزكاة في عين المستغلات عند بعض المالكية؛ «ترجيحًا لنية التجارة؛ احتياطًا للفقراء»[٢].

٣- «أن السلع تقوم إذا حال الحول بالأحظ للمساكين، من عين أو ورق، ولا يعتبر ما اشتريت به. يعني إذا حال الحول على العروض وقيمتها بالفضة نصاب، ولا تبلغ نصابًا بالذهب؛ قومناها بالفضة؛ ليحصل للفقراء منها حظ، ولو كانت قيمتها بالفضة دون النصاب وبالذهب تبلغ نصابًا، قومناها بالذهب؛ لتجب الزكاة فيها»[٣].

ويقول المرغيناني: «يقومها بما هو أنفع للمساكين؛ احتياطًا لحق الفقراء»[٤].

٤- أن الأولى بالمزكي أن يخرج من النقد المستعمل في البلد؛ لأنه أحظ للمساكين[٥].

٥- إذا اشترى للتجارة نصابًا من السائمة، فحال الحول، والسوم ونية التجارة موجودان، زكاه زكاة التجارة عند الحنابلة؛ لأن التجارة أحظ للمساكين؛ لأنها تجب فيما زاد بالحساب[٦].

٦- أن الساعي يخير في الجبران بين الشاتين والقيمة بما كان أحوط للفقراء وأحظ لهم في قول للشافعية؛ «فلا يتخير تخير المتشهي بلا خلاف، بل يتعين عليه رعايةُ الغبطةِ والمصلحةِ للمساكين، فإنه فيما يخرجه يتصرف في أملاك المساكين، فيلزمه الاحتياط فيه»[٧].

---

(١) المغني (٣/ ٦٣).
(٢) البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤).
(٣) المغني (٣/ ٦٠).
(٤) البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤).
(٥) انظر: المرجع السابق، وانظر: المبسوط (٢/ ١٩١).
(٦) انظر: المرجع السابق (٣/ ٦١).
(٧) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).

٧- تشريع الخرص في التمر والعنب؛ احتياطًا لحقوق المستحقين. يقول الشافعي: «كثيرٌ من منفعة أهله به إنما يكون إذا كان رطبًا وعنبًا؛ لأنه أغلى ثمنًا منه تمرًا أو زبيبًا، ولو منعوه رطبًا أو عنبًا ليؤخذ عشره؛ أضرَّ بهم، ولو ترك خرصه ضيع حق أهل السهمان منه، فإنه يؤخذ ولا يحصى، فخرص -والله أعلم- وخلى بينهم وبينه؛ للرفق بهم، **والاحتياط لأهل السهمان**»[1].

٨- «لو أخذ العامل الزكاة باجتهاده، وعمل في وجوبها، وأسقطها على رأيه، وأدى اجتهاد رب المال إلى إيجاب ما أسقطه، أو الزيادة على ما أخذه، لزم رب المال فيما بينه وبين الله تعالى إخراج ما أسقطه من أصل أو تركه من زيادة؛ لأنه معترف بوجوبها عليه لأهل السهمان»[2].

وسوف يأتي مزيد بيان لهذا الوجه من الاحتياط في مقصد (مراعاة الأحظ للفقراء).

(١) الأم (٢/ ٣٤).

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٨٥).

الفصل الثاني

المقاصد الخاصة المتعلقة بتشريع الزكاة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: المقاصد المتعلقة بالمكلف بالزكاة.

المبحث الثاني: المقاصد المتعلقة بالأمة.

المبحث الثالث: المقاصد المتعلقة بالأموال الزكوية.

المبحث الرابع: المقاصد المتعلقة بمصارف الزكاة.

المبحث الخامس: المقاصد المتعلقة بجباية الزكاة وتوزيعها.

المبحث السادس: المقاصد المتعلقة بزكاة الفطر.

تمهيد

تطرقت في الفصل الثاني من هذا البحث إلى المقاصد الخاصة الملحوظة في تشريع الزكاة، وقد عرف ابن عاشور المقاصد الخاصة على أنها: «الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرّفاتهم الخاصة، كي لا يعود سعيُهُم في مصالحهم الخاصة بإبطال ما أُسِّس لهم من تحصيل مصالحهم العامة، إبطالًا عن غفلة أو عن استزلال هوًى وباطِلِ شهوةٍ»[1].

وعرفها اليوبي بأنها: «الأهداف والغايات والمعاني الخاصة بباب معين من أبواب الشريعة، أو أبواب متجانسة منها، أو مجال معين من مجالاتها»[2].

وقد قسمت هذه المقاصد على النحو الآتي:

المبحث الأول: المقاصد المتعلقة بالمكلف بالزكاة.

المبحث الثاني: المقاصد المتعلقة بالأمة.

المبحث الثالث: المقاصد المتعلقة بالأموال الزكوية.

المبحث الرابع: المقاصد المتعلقة بمصارف الزكاة.

المبحث الخامس: المقاصد المتعلقة بجباية الزكاة وتوزيعها.

المبحث السادس: المقاصد المتعلقة بزكاة الفطر.

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور (٣/ ٤٠٢)

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة، د. محمد اليوبي (ص: ٤١١).

المبحث الأوّل

المقاصد المتعلقة بالمكلف بالزكاة

المطلب الأول: تطهير المزكي وتزكيته[١]

بيان المقصد:

التطهير لغة من (طَهُر): نقيض الحيض والنجاسة، يقال: طَهُر يطْهُر طُهرًا وطهارَة، وطهرته أنا تطهيرًا، والتطهر: التنزه والكف عن الإثم، وفلان طاهر الثياب، أي: ليس بصاحب دنس في الأخلاق[٢]، وهو المعنى المراد في هذا الموضع.

التزكية لغة: مصدر من (زكا)، وهو: التطهير، والإصلاح، والنماء تقول: زكا زكاء وزكوًا وزكي وتزكى، وزكّى نفسه تزكية[٣]. ولا يخرج المعنى المقصود هنا عن المعنى اللغوي.

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تقصد إلى تنزيه المزكي وتطهيره من دنس الأخلاق والذنوب، وتنمية نفسه وإصلاحها، ورفع درجاته عند الله عَزَّوَجَلَّ، وتحليته بالفضائل والحسنات، وحمله على مكارم الأخلاق؛ كالعطف والجود والرحمة، وترك الشح والضن، إذ الأنفس مجبولة على الضن بالمال، فتتعود السماحة، وترتاض لأداء الأمانات، وإيصال الحقوق إلى مستحقيها.

ولعظم هذه المقصد وأهميته نص القرآن عليه صراحة في قوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٤]. فقد ذكر المفسرون أن المقصود بالتطهير هنا: تطهيرهم من دنس الذنوب،

---

(١) انظر: تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٨)، أحكام القرآن للجصاص (٤/ ٢٥٦)، التجريد للقدوري (٣/ ١٢٤٠)، الحاوي الكبير (٣/ ٣٥٩)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٨٧)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤)، المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١ - ٢٧٢)، بدائع الصنائع (٢/ ٣) (٢/ ٤٤)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩ - ٦١٠)، المغني (٣/ ٢٩)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٨)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥)، تفسير القرطبي (٨/ ٢٤٩)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٢٢)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٦٢)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٣٣)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٥/ ٣٠٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٣٧)، نيل الأوطار (٤/ ١٣٨)، رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٢٥٦)، التحرير والتنوير (١١/ ٢٣).

(٢) انظر: مادة (طهر) في: العين (٤/ ١٩)، لسان العرب (٤/ ٥٠٤)، والقاموس المحيط (ص: ٤٣٢).

(٣) انظر: مادة (زكا) في: لسان العرب (١٤/ ٣٥٨).

(٤) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

ومن دنس الشح والبخل الذي هو داء مهلك للأفراد والجماعات، وأما التزكية: فيقصد بها الإصلاح والتنمية، ورفع الدرجات والتحلية بالفضائل والحسنات.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ أي: من الذنوب، ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ أي: تصلحهم»[١].

ويقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية: «فقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ إشارة إلى مقام التخلية عن السيئات، وقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ إشارة إلى مقام التحلية بالفضائل والحسنات، ولا جرم أن التخلية مقدمة على التحلية؛ فالمعنى أن هذه الصدقة كفارة لذنوبهم ومجلبة للثواب العظيم، فالآية دالة على أن الصدقة تطهر وتزكي»[٢].

وقد نص العلماء على هذا المقصد في سياق بيانهم لمصالح الزكاة ومقاصدها.

فذكر الغزالي أن التطهير من صفة البخل من أعظم معاني الزكاة، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المعنى الثاني: التطهير من صفة البخل فإنه من المهلكات**... وإنما تزول صفة البخل بأن تتعود بذل المال، فحب الشيء لا ينقطع إلا بقهر النفس على مفارقته حتى يصير ذلك اعتيادًا؛ **فالزكاة بهذا المعنى طهرة، أي: تطهر صاحبها عن خبث البخل المهلك، وإنما طهارته بقدر بذله، وبقدر فرحه بإخراجه واستبشاره بصرفه إلى الله تعالى**»[٣].

ويقول الأبياري في بيان مصالح الزكاة العائدة إلى المزكي: وأما ما يرجع إلى المعطي، **فالطهارة من رذيلة البخل**، فإنّ الإنسان إذا اعتاد الإمساك، استولى الشح على قلبه، واستأنس بإمساك المال، فلا تهون على النفس مفارقته، وإذا اعتاد إخراج الزكاة، كان ذلك سببًا لتعود البذل، والنفس بما عودتها تعودت... فالخيرات تكتسب بالتعود، وحمل النفس عليها كرهًا، ثم يصير الخير عادة، والحلم بعد التحلم، والكرم بعد التكرم. وأظن أن هذا هو مقصود الآية بقوله تعالى: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾، فقد ظهر في هذه العبادة صلاح في الدنيا والعقبى، وحمل النفس على مكارم الأخلاق، من الكرم والعطف على المحتاج[٤]. ونحوه عن أبي العباس القرطبي[٥].

ويقول ابن القيم: «فإن الله سبحانه إنما أوجبها في أموال الأغنياء؛ طُهرةً لهم وزكاة»[٦].

ويقول ابن حجر: «ولها حُكم، وهو: سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الأخرى،

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٢٩٥).

(٢) التحرير والتنوير (١١/ ٢٣).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤).

(٤) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩ - ٦١٠)، بتصرف يسير.

(٥) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٥).

(٦) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٧٨٤).

وحِكْمَة، وهي: التطهير من الأدناس ورفع الدرجة»[١]. والتطهر من الأدناس يعم أدناس الذنوب والبخل[٢]. ونحوه عن الزرقاني[٣].

ومن مظاهر أهمية هذا المقصد وجلالته أن كان اسم الفريضة (زكاة) دالًّا عليه؛ فقد ذكر أهل العلم أن اشتقاق لفظ (الزكاة) إنما هو من معنيين هما: النماء، والتطهير.

أما الأول: فلأن إخراجها سبب لكثرة أجر مؤديها، وهو معنى التزكية.

وأما الثاني: فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل، ومن الذنوب[٤].

يقول النووي: «الزكاة هي في اللغة: النماء والتطهير... فهي مطهرة لمؤديها من الذنوب، وقيل: ينمى أجرها عند الله تعالى، وسميت في الشرع زكاة؛ لوجود المعنى اللغوي فيها، وقيل: لأنها تزكي صاحبها وتشهد بصحة إيمانه»[٥].

ويقول ابن دقيق العيد: أما الأول: فبمعنى.. تضعيف أجورها. وأما الثاني: فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل، أو لأنها تطهر من الذنوب. وهذا الحق أثبته الشارع لمصلحة الدافع والآخذ معًا. أما في حق الدافع: فتطهيره وتضعيف أجوره، وأما في حق الآخذ فلسد خلته[٦].

ومن معاني النماء التي تتجلى في الزكاة: أن فاعلها يزكو بفعلها عند الله، ويرتفع حاله، بذلك. يقول ابن رشد الجد: «والذي أقول به إنما سميت بذلك؛ لأن فاعلها يزكو بفعلها عند الله تعالى أي يرتفع حاله بذلك عنده، يشهد لهذا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٧]، وذلك بين ظاهر، ولم أره لمن تقدم، ممن على هذا المعنى تكلم»[٨].

كما أن لفظ (الصدقة) يدل على هذا المقصد كذلك، يقول القرطبي: «(صدقة) مأخوذ من الصدق؛ إذ هي دليل على صحة إيمانه، وصدق باطنه مع ظاهره، وأنه ليس من المنافقين الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات»[٩]، فدلالة الزكاة على صدق إيمان مؤديها دليل على طهارته من النفاق.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٦٢).
(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٣٣).
(٣) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٣٧).
(٤) انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٢٢)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٦٢)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٣٧)، نيل الأوطار (٤/ ١٣٨).
(٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٨).
(٦) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، بتصرف يسير.
(٧) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٨) المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١ - ٢٧٢).
(٩) تفسير القرطبي (٨/ ٢٤٩).

ومن مظاهر أهمية هذا المقصد أن عده بعض أهل العلم دليلًا عقليًّا على وجوب الزكاة، وفي ذلك يقول الكاساني: «وأما المعقول فمن وجوه... **الثاني**: أن الزكاة تطهر نفس المؤدي عن أنجاس الذنوب، وتزكي أخلاقه بتخلق الجود والكرم وترك الشح والضن؛ إذ الأنفس مجبولة على الضن بالمال، فتتعود السماحة، وترتاض لأداء الأمانات وإيصال الحقوق إلى مستحقيها، وقد تضمن ذلك كله قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[1]»[2].

كما أن بعض أهل العلم اعتبر وصف التطهير؛ المصلحة المقصودة في الزكاة، يقول الرجراجي في شرح الوصف المناسب: «ومعنى قولهم: المناسب، أي: المناسب لأن يترتب عليه الحكم،.. وإنما كانت المناسبة تدل على العلة؛ لأن الأصل في ورود الشرائع إنما هو لتحصيل المصالح ودرء المفاسد... » إلى أن قال في بيان مصلحة الزكاة: «وقيل: **المصلحة هي تطهير النفس من رذيلة البخل**؛ لأن المال محبوب بالطبع؛ فلا يبذله لله تعالى إلا من غلبت عليه محبة الله تعالى وخلص إيمانه»[3].

وما سبق بيانه يدل على جلالة هذا المقصد وأهميته، وأنه من أولى المقاصد التي ينبغي للمزكي أن يستحضرها ويعنى بها في حال أدائه للزكاة، حتى يتحقق مراد الله من فرض هذا الركن العظيم؛ فيخرجها بطيب نفس وفرح واستبشار بتطهير الله له من دنس الذنوب وسيئ الأخلاق، وتزكيته بفعلها عنده، وارتفاع حاله، وعلو درجته.

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[4].

وجه الدلالة: أن الآية تدل دلالة صريحة على أن التطهير والتزكية من مقاصد الزكاة وثمراتها سواء أقلنا أنهما صفة أو حال. يقول القرطبي: « ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ حالين للمخاطب، التقدير: خذها مطهرًا لهم ومزكيًا لهم بها. ويجوز أن يجعلهما صفتين للصدقة، أي صدقةً مطهرةً لهم مزكية»[5].

والمقصود بالصدقة هنا على الصحيح: الزكاة المفروضة. يقول الجصَّاص: «والصحيح أنها الزكوات المفروضات؛ إذ لم يثبت أن هؤلاء القوم أوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الأموال، وإذا لم يثبت بذلك خبر، فالظاهر أنهم وسائر الناس سواء في الأحكام والعبادات، وأنهم غير مخصوصين بها دون غيرهم من الناس. ولأنه إذا كان مقتضى الآية وجوب

---

(١) الآية (١٠٣) من سورة التوبة. (٢) بدائع الصنائع (٢/ ٣).

(٣) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٥/ ٣٠٦)، بتصرف يسير.

(٤) الآية (١٠٣) من سورة التوبة. (٥) تفسير القرطبي (٨/ ٢٤٩).

هـذه الصدقة على سـائر الناس لتسـاوي الناس في الأحكام إلا من خصه دليـل، فالواجب أن تكون هـذه الصدقـة واجبة على جميع الناس غير مخصوص بها قـوم دون قوم، وإذا ثبت ذلك؛ كانت هي الزكاة المفروضة، إذ ليس في أموال سائر الناس حق سوى الصدقات المفروضة»[١].

وأمـا معنـى قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ فإنه: «يعني: **إزالة نجس الذنوب بما يعطي من الصدقة**، وذلك لأنـه لمـا أطلق اسـم النجس على الكفر تشـبيهًا له بنجاسـة الأعيـان؛ أطلق في مقابلته وإزالته اسـم التطهيـر؛ كتطهيـر نجاسـة الأعيـان بإزالتها، وكذلـك حكم الذنوب فـي إطلاق اسـم النجس عليها وأطلق اسم التطهير على إزالتها بفعل ما يوجب تكفيرها»[٢].

وأمـا قولـه: ﴿وَتُزَكِّيهِـم بِهَا﴾: «فـإن التزكية لما كانـت معطوفة على التطهيـر وجب حصول المغايـرة، فقيـل: **التزكيـة مبالغة فـي التطهير**، وقيـل: **التزكية بمعنـى الإنماء**، والمعنـى: أن الصدقة تطهرهم عن نجاسـة الذنب والمعصية، والرسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يزكيهم ويعظم شأنهم ويثني عليهم عند إخراجها»[٣].

وقيـل أن التزكية بمعنى: **تزكية أخلاق المزكي بتخلق الجود والكرم وترك الشـح والضن**[٤]، وقيـل بمعنـى: **أن فاعلهـا يزكو بفعلهـا عند الله تعالى أي يرتفـع حاله بذلك عنـده**[٥]، وقيل: **ارتفاع الدرجة والقربة**[٦]، وقيل: **تضعيف الأجور، وتحليتهم بالحسنات**[٧].

والذي يظهر -والله أعلم- أنه **لا منافاة بين هذه المعاني كلها، واللفظة تحتملها كلها**، فتكون كلها مقصودة بقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾، وفضل الله جَلَّ جَلَالُهُ واسع.

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾[٨].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ نهى عن المنّ بالصدقة، وحقيقة المن كما ذكر بعض المفسرين: أن يذكرها ويظهرها ويتحدث بها، أو يتكبر على المعطى لأجل عطائه؛ لأن ذلك يناقض ما يريده الله للمسلم من التطهير والتنزيه من أراذل الخلق بالزكاة[٩].

---

(١) أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٩٠). (٢) المرجع السابق (٤/ ٢٥٥).
(٣) مفاتيح الغيب (١٦/ ١٣٦).
(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩ - ٦١٠).
(٥) انظر: المقدمات الممهدات (١/ ٢٧١ - ٢٧٢).
(٦) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٣٣).
(٧) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، التحرير والتنوير (١١/ ٢٣).
(٨) الآية (٢٦٤) من سورة البقرة.
(٩) انظر: تفسير القاسمي (٢/ ٢١٦).

٣- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٠ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۝٢١﴾(١).

وجه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ قد أثنى على (الأتقى) وبين أنَّ من صفاته أنه يقصد بما يُخرج تزكية نفسه وتطهيرها من الذنوب والعيوب، قاصدًا به وجه الله تعالى وحده لا شريك له، فدل ذلك على أن التزكية والتعبد مقصد للشارع في الصدقات عمومًا.

٤- الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الشح والتحذير منه؛ كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٣)، وقوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**واتقوا الشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلُّوا محارِمَهم**»(٤)، وقوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه**»(٥)، وما جاء في حديث عبد الله بن عمرو، قال: خطب رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقال: «**إياكم والشح، فإنما هلك من كان قبلكم بالشح، أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا، وأمرهم بالفجور ففجروا**»(٦).

وجه الدلالة: أن في الآيات والأحاديث تحذير من داء الشح، وإخبار بأن الشح في كل أحد، وأن الإنسان لا بد أن يشح بحكم خلقته وجبلته(٧)، وأنه سبب من أسباب هلاك الأمم وفنائها، فيحمل على الحرص على الأموال، فيمنع الشحيح منها حق الله عَزَّوَجَلَّ، كما يحمله على منع الإحسان إلى أقاربه فيقطع رحمه، ويحمله على ارتكاب المعاصي لجلب الأموال بالسرقة والغصب والقتل والكذب.. ونحو ذلك، فيفجر ويعصي الله عَزَّوَجَلَّ، والزكاة من أعظم مقاصدها تطهير النفس منه، بمفارقة جزء من المال المحبوب للنفوس، وترويضها بالاستغناء عنه، وتزكيتها وتحليتها بضدّه من فضائل الأخلاق؛ كالكرم والجود والعطف(٨).

٥- حديث أنس بن مالك، أنه قال: أتى رجل من بني تميم رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، إني ذو مال كثير، وذو أهل وولد، وحاضرة، فأخبرني كيف أنفق؟ وكيف أصنع؟ فقال رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تخرج الزكاة من مالك، فإنها**

---

(١) الآيات (١٧ - ٢١) من سورة الليل. (٢) الآية (١٢٨) من سورة النساء.

(٣) الآية (٩) من سورة الحشر، والآية (١٦) من سورة التغابن.

(٤) سبق تخريجه، ص١٠٦. (٥) سبق تخريجه، ص١٥٦.

(٦) أخرجه أبو داود، (٢/ ١٣٣)، رقم (١٦٩٨). وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٥٢١).

(٧) تفسير القرطبي (٥/ ٤٠٦).

(٨) انظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (١٠/ ١٦).

طهرة تطهرك، وتصل أقرباءك، وتعرف حق السائل، والجار، والمسكين»، فقال: يا رسول الله، أقلل لي، قال: (**فآت ذا القربى حقه، والمسكين، وابن السبيل، ولا تبذر تبذيرًا**) فقال: حسبي يا رسول الله، إذا أديت الزكاة إلى رسولك، فقد برئت منها إلى الله ورسوله، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نعم، إذا أديتها إلى رسولي، فقد برئت منها، فلك أجرها، وإثمها على من بدلها**»[(١)].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فإنها طهرة تطهرك**» دلالة على أنَّ من مقاصد الزكاة أنها تطهر مخرجَها عن دنس الذنوب وسيئ الأخلاق.

٦- حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، قال: اجتمع ربيعة بن الحارث، والعباس ابن عبد المطلب، فقالا: والله، لو بعثنا هذين الغلامين - قالا لي وللفضل بن عباس - إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكلماه، فأمرهما على هذه الصدقات، فأديا ما يؤدي الناس، وأصابا مما يصيب الناس، قال فبينما هما في ذلك جاء علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فوقف عليهما، فذكرا له ذلك، فقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تفعلا، فوالله، ما هو بفاعل، فانتحاه ربيعة بن الحارث فقال: والله، ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا، فوالله، لقد نلت صهر رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما نفسناه عليك، قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أرسلوهما، فانطلقا، واضطجع علي، قال: فلما صلى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظهر سبقناه إلى الحجرة، فقمنا عندها، حتى جاء فأخذ بآذاننا، ثم قال: «**أخرجا ما تصرران**»، ثم دخل ودخلنا عليه، وهو يومئذ عند زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال: فتواكلنا الكلام، ثم تكلم أحدنا، فقال: يا رسول الله، أنت أبر الناس وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح، فجئنا لتؤمرنا على بعض هذه الصدقات، فنؤدي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون، قال: فسكت طويلًا حتى أردنا أن نكلمه، قال: وجعلت زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تلمع علينا من وراء الحجاب أن لا تكلماه، قال: ثم قال: «**إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس**»... الحديث[(٢)].

وجه الدلالة: في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنما هي أوساخ الناس**» تنبيه على العلة في تحريم الزكاة عليهم، وأن ذلك لكرامتهم وتنزيههم عن الأوساخ، ومعنى ذلك: أنها تطهير لنفوس مخرجيها وأموالهم، كما قال الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[(٣)] فهي كغسالة الأوساخ[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه، ص٢٥٠.
(٢) سبق تخريجه، ص٢٧.
(٣) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ١٧٩).

٧- حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ، قال: أتى رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رجل فقال: يا رسول الله، أي الصدقة أعظم؟ فقال: «**أن تصدَّق وأنت صحيحٌ شحيحٌ، تخشى الفقر وتأمل الغنى، ولا تُمهِلْ حتَّى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلانٍ كذا، ولفلانٍ كذا، ألا وقد كان لفلان**»[١].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على عظم أجر الصدقة في حال الصحة، حينما يكون الشح غالبًا في النفس، وإن كان وصفًا لازمًا من قبيل الطبع، فإذا شح فيها وتصدق كان أصدق في نيته وأعظم لأجره[٢]، وهذا المعنى تحققه الزكاة الواجبة كذلك؛ إذ إن المقصد منها تطهير النفس من الشح، وبذلك تحصل التزكية والأجر العظيم له لمجاهدته نفسه من أجل ذلك، وتخليه عن محبوب النفس؛ لوجه الله جَلَّجَلَالُهُ.

٨- حديث عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ، قال: حملت على فرس في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص، فسألت النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «**لا تَشْتَرِهْ، ولا تَعُدْ في صدقتك، وإن أعطاكه بدرهم، فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه**»[٣].

كما ورد عن ابن عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ أنه قال: «**لا تشتر طهرة مالك**»[٤].

وعن جابر بن عبد الله رَضِوَاللَّهُعَنْهُ أنه كان يقول: «إذا جاء المصدق فادفع إليه صدقتك ولا تبتعها، فإنهم يقولون: ابتعها فأقول: لا، إنما هي لله»[٥].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نهى عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ عن شراء صدقته، وذلك عام، فيشمل شراء الزكاة بعد إخراجها إلى الفقير؛ يفسره نهي ابن عمر رَضِوَاللَّهُعَنْهُ: «لا تشتر طهرة مالك»؛ إذ إن الزكاة هي طهرة المال، كما يفسره نهي جابر بن عبد الله رَضِوَاللَّهُعَنْهُ فقد نهى عن ابتياع الزكاة من المصدِّق؛ لأنها لله سبحانه، فهذا الفعل ناقض لمقصد الشريعة من تطهير المزكي بإخلاص الإخراج لله عَزَّوَجَلَّ برجوعه في صدقته فيما قد يسامح فيه، وتعلق قلبه بما أخرج، والشارع عَزَّوَجَلَّ يريد قطع العلائق.

يقول النووي: «يكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يهبه أو يتملكه باختياره منه.. وقال جماعة من العلماء النهي

---

(١) أخرجه مسلم، (٢/ ٧١٦)، رقم (١٠٣٢). (٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ١٢٣).
(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري، (٢/ ١٢٧)، رقم (١٤٩٠)، وأخرجه مسلم، (٣/ ١٢٣٩)، رقم (١٦٢٠).
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٢/ ٤٠٩)، رقم (١٠٤٩٨).
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٢/ ٤٠٩)، رقم (١٠٤٩٩).

عن شراء صدقته للتحريم»[١]. ويقول ابن دقيق العيد: «في الحديث دليل على المنع من الرجوع في الصدقة والهبة، لتشبيهه برجوع الكلب في قيئه، وذلك يدل على غاية التنفير»[٢].

٩- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[٣]، قال أبو أمامة بن سهل بن حنيف في الآية: هو الجعرور ولون الحبيق، فنهى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الرذالة[٤]. وعن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كتب له الصدقة التي أمر الله رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار، ولا تيس إلا ما شاء المصدق**»[٥].

وجه الدلالة: أن في الآية والأحاديث نهي عن إخراج الخبيث الرديء في الزكاة؛ لأن الباعث على إخراجه -في الغالب- هو الشح والبخل، فإخراجه مناقض لمقصد التطهير والتزكية من دنسهما، بل فيه تقوية لذلك.

١٠- حديث أبي أمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يخطب في حجة الوداع فقال: «**اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، طيبة بها نفوسكم، وأطيعوا ذا أمركم تدخلوا جنة ربكم**»[٦].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**طيبة بها نفوسكم**» دلالة على عظم مراعاة طيبة النفس حين الإخراج، حتى يتم التطهير على الكمال؛ إذ لو أخرجها خبيثة بها نفسه لما تحقق التطهير الذي قصده الشارع.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- عدم وجوب الزكاة على الكفار. «قال أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ: ليس في أرض أهل الذمة صدقة، إنما قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٧]، فأيُّ طهرة للمشركين؟»[٨].

ويقول الباجي: «الزكاة إنما هي تطهير للمسلمين، يقول الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ فلا تعلق لها بالكفار؛ لأنها لا تطهرهم ولا تزكيهم»[٩].

---

(١) شرح النووي على مسلم (١١/ ٦٢).
(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٥٣).
(٣) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.
(٤) سبق تخريجه، ص١٩٦.
(٥) سبق تخريجه، ص١٩٦.
(٦) أخرجه الترمذي، (١/ ٧٥٥)، رقم (٦١٦) وقال: حديث حسن صحيح، وزيادة: «طيبة بها نفوسكم» أخرجها السيوطي في الجامع الصغير رقم (١٠٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٨٣).
(٧) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٨) المغني (٣/ ٢٩).
(٩) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٨٧).

٢- عـدم وجـوب الزكاة على الصبـي والمجنون عند الحنفية؛ لأنها طهـرة للمال، وهما ليسا من أهل الطهرة؛ لعدم تكليفهما، فلا يحتاجان إليها[١].

٣- عـدم وجوب الزكاة فـي الأرض الخراجية مطلقًـا عند الحنفيـة؛ لأن الخراج وجب عقوبة، والزكاة وجبت طُهرة وشكرًا، وهما متنافيان؛ فلا يجتمعان[٢].

٤- وجوب دعاء الإمام للمزكي إذا سئل، في وجه عند الشافعية؛ «ليقع بذلك الفرق بين الجزية المأخوذة صغارًا، وبين الزكاة المأخوذة تطهيرًا»[٣].

٥- تحريم التحايل لإسقاط الزكاة، لأن ذلك لا يحقق مقصد التطهير والتزكية، بل يحقق الضـدَّ من تقوية الشـح والبخل في النفس[٤]. يقول ابن القيم: «فإن الله سـبحانه إنما أوجبهـا في أمـوال الأغنيـاء طُهرةً لهـم وزكاةً، ورحمة للمسـاكين، وسـدًا لفاقتهم، **فالتحيل على منع وجوبها يعود على ذلك كله بالإبطال**»[٥].

٦- أن الـزكاة «لا تجـب على الأنبيـاء إجماعًا؛ لأن الـزكاة طُهرة لمن عسـاه أن يتدنس، والأنبياء مُبرَّؤون منه»[٦].

٧- أنه لا يجوز أخذ الهاشمي من الزكاة؛ «لأن الصدقة مطهرة لصاحبها؛ فتمكَّن الخبث في المال؛ فلا يباح للهاشمي؛ لشرفه؛ صيانةً له عن تناول الخبث؛ تعظيمًا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٧].

٨- سـقوط الزكاة عـن المرتد عند الحنفيـة؛ «لأن الزكاة وجبت على وجـه الطهرة، فإذا تعذر استيفاؤها على الوجه الذي وجبت عليه سقطت»[٨].

٩- عدم إجزاء القيمة في الزكاة عند الجمهور؛ «لأن الزكاة حقٌّ يخرج على وجه الطهرة فوجـب ألا تجزئ فيه القيمة. أصله: الرقبة في الكفـارة، لأنه لو تصدق بقيمة العين؛ لم يجزئه بالاتفاق»[٩]، والنكتة فيه: أنه بإخراج العين يحصل التطهير للنفس من دنس البخـل تامًّا؛ لأن المالك يريد أن يبقى ملكه بحالـه، فكان التطهير بقطع تلك العلاقة

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٣)، التجريد للقدوري (٣/ ١٢١٧).
(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٤٣). (٣) الحاوي الكبير (٨/ ٤٧٥).
(٤) انظر: الموافقات (٣/ ١٢٠). (٥) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٧٨٤).
(٦) رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٢٥٦). (٧) بدائع الصنائع (٢/ ٤٤).
(٨) التجريد للقدوري (٣/ ١٢٤٠).
(٩) شرح الرسالة (٢/ ١٦ - ١٧)، وانظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٨٠).

بين القلب وبين ذلك الجزء من المال، بإخراجه بعينه[١].

١٠- اعتبار النصاب في زكاة المعادن كزكاة النقدين أو الركاز، ولا يستقيم أن نقول بعدم اشتراط النصاب فيه قياسًا على خمس الفيء -وهو قول أبي حنيفة-؛ لأن «مال الفيء مأخوذ من مشرك على وجه الصغار والذلة، وهذا مأخوذ من مسلم على وجه القربة والطهرة، فلم يجز أن يجمع بينهما مع اختلاف أحكامهما وموجبهما»[٢].

١١- إجزاء الزكاة فيما لو نقلها عن البلد عند بعض أهل العلم؛ «لأن ما لزم إخراجه للطهرة؛ لم يختص ببلده؛ كالكفارة»[٣].

١٢- أن المأخوذ من الزرع والثمر كان يسمى عند الشافعي في القديم (عشرًا)، والمأخوذ من الماشية (صدقةً)، والمأخوذ من النقدين (زكاةً)، ولا تأثير لاختلاف الأسماء في اختلاف الأحكام. ثم رأى في الجديد أنه يجزئ إطلاق اسم (الزكاة) عليها جميعًا؛ لأن كل ما كان طهرة للمسلم في ماله كان زكاة لماله؛ كزكاة النقدين، فالأسماء مشتركة والأحكام متساوية[٤].

١٣- جواز إخراج المكلف زكاة المال الظاهر بنفسه؛ «لأنه مال مخرج على وجه الطهرة، فجاز أن ينفرد أربابه بإخراجه؛ كالكفارات»[٥].

١٤- أنه لا يجوز إخراج الزكاة إلى غير المسلم؛ لأنها مال يخرج على وجه الطهر، فلم يجز دفعه إلى من ليس من أهل الطهرة[٦].

١٥- أن حقيقة ما يؤخذ من نصارى بني تغلب جزية تؤخذ باسم الصدقة، فلا تأخذ أحكام الصدقة وإن سميت باسمها، وعلى هذا فلا تؤخذ ممن لا جزية عليه، كالنساء والصبيان والمجانين؛ «لأنه مال يؤخذ من أهل الكتاب؛ لحقن دمائهم ومساكنهم، فكان جزية، كما لو أُخذ باسم الجزية، يحققه أن الزكاة طهرة، وهؤلاء لا طهرة لهم»[٧].

١٦- المنع من شراء ما أخرجه من الزكاة، وذلك لتحقيق كمال التطهير للمزكي بالقطع التام بينه وبين ذلك المال؛ حتى يحصل كمال التنزه عن أراذل الخلق كالبخل

---

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠).
(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٣٣٧).
(٣) المرجع السابق (٨/ ٤٨٢).
(٤) انظر: المرجع السابق (٨/ ٤٧٥ - ٤٧٦).
(٥) المرجع السابق (٨/ ٤٧٢).
(٦) المرجع السابق (٨/ ٤٧١).
(٧) المغني (٩/ ٣٤٤).

والشح، وحتى يحصل كمال التزكية من الذنوب بخلوص التعبد بالإخراج[١].

١٧- أن إخراج الزكاة إلى من تجب نفقته عليه لا يجزئ[٢]؛ لأن دفع زكاته إليهم يغنيهم عن نفقته، فيعود نفعها إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، وتمام الإيتاء يحصل بانقطاع منفعة المؤدي عما أدى، فبدفعها إليهم لا يتحقق مقصد التطهير عن الذنوب؛ لأنه إنما يحصل بإخلاص العطاء لله عَزَّوَجَلَّ، ولا يتحقق التطهير عن رذائل الأخلاق، بل إن في ذلك تقويةً للشح[٣].

١٨- لا يجوز أن يغزو الرجل على الفرس الذى أخرجه من زكاة ماله؛ لأنه لا يجوز أن يجعل نفسه مصرفًا لزكاته، كما لا يجوز أن يقضي بها دينه[٤].

١٩- أن ما دفعه المزكي على صورة هدية أو عيدية ونواه زكاة، فإنه لا يجزئه؛ سدًّا لذريعة وقاية ماله عبر بالزكاة، وعدم تحقق التطهير والتزكية للمزكي بإخراجها، لما يشوبها في هذه الصورة من حظوظ النفس[٥].

المطلب الثاني: شكر نعمة الغنى[٦]

بيان المقصد:

الشُّكْر لغة مصدر من (شَكَر) وهو: عرفان الإحسان ونشره، يقال: شَكَره وشَكَر له يشكر

---

(١) انظر: أعلام الموقعين (٥/ ٢٧٣).

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

(٣) انظر: المبسوط (٣/ ١١)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٩)، المغني (٢/ ٤٨٤).

(٤) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٨).

(٥) انظر: الحيل في التهرب من الزكاة، د. عبد السميع القواسمة، (ص: ١٦٢).

(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٢٩)، تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٨)، أصول السرخسي (٢/ ٢٩١)، قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٨٢)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤)، إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص٣٩٩)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥١٩)، المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠ - ١١)، عارضة الأحوذي (٣/ ١١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٣)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩)، المغني (٣/ ٤٠)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨١)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦١)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠)، تفسير القرطبي (٨/ ١٦٧)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٠)، الذخيرة (٣/ ٧) (٣/ ٥٦) (٣/ ٤٣)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩ - ٢١٠) (٤/ ١٣٦)، الموافقات (١/ ٤٠٩)، فتاوى السبكي (١/ ١٩٩)، القواعد لابن رجب (ص: ٣٧١)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٠٧)، التحبير شرح التحرير (٣/ ١٠٧٣)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (١/ ٢٠٤)، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ١٥٩)، التحرير والتنوير (٢٢/ ٣٠٦).

شُكْرًا وشُكورًا وشُكْرانًا، وأصله من الظهور[١].

وأما اصطلاحًا فقد عرفه الأصفهاني بأنه: «تصوّر النّعمة وإظهارها،.. والشُّكْرُ ثلاثة أضرب: شُكْرُ القلب، وهو: تصوّر النّعمة، وشُكْرُ اللّسان، وهو: الثّناء على المنعم، وشُكْرُ سائر الجوارح، وهو: مكافأة النّعمة بقدر استحقاقه»[٢]. وعرفه ابن القيّم بأنه: «ظهور أثر نعمة الله على لسان عبده: ثناءً واعترافًا، وعلى قلبه: شهودًا ومحبةً، وعلى جوارحه: انقيادًا وطاعةً»[٣].

وقال المناوي: «الشكر شكران: شكر باللسان، وهو: الثناء على المنعم، وشكر بجميع الجوارح وهو مكافأة النعمة بقدر الاستحقاق»[٤].

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تقصد إلى أن يشكر العبد ربه جَلَّجَلَالُهُ الذي أنعم عليه بغنىً ماليّ بشكرٍ من جنس النعمة المالية التي أنعم بها عليه. فلما كانت النعمة في باب الزكاة مالية محسوسة كان شكرها من جنس تلك النعمة، وذلك بإظهار أثر النعمة المالية على المنعَم عليه بالاستغناء عن جزءٍ من ماله، خالصًا لوجهه جَلَّجَلَالُهُ وابتغاء مرضاته؛ انقيادًا وطاعةً.

يقول السرخسي: «الزكاة التي تؤدى بأحد نوعي النعمة وهو المال، فالنعم الدنيوية نعمتان: نعمة البدن، ونعمة المال، **والعبادات مشروعة لإظهار شكر النعمة بها في الدنيا**، ونيل الثواب في الآخرة. فكما أن شكر نعمة البدن بعبادة تؤدى بجميع البدن وهي: الصلاة، **فشكر نعمة المال بعبادة مؤداة بجنس تلك النعمة**»[٥].

ويقول ابن العربي: «إن الله -وله الحمد- أنعم على العبد نعمتين: نعمة في البدن، وجعل شكرها العبادات البدنية؛ كالصوم والصلاة. وأنعم أيضًا بنعمة المال، وجعل شكرها أداء الزكاة، فإذا قام العبد بالعبادات البدنية فقد أدى نعمة الله فيها، وإذا أدى الصدقة، فقد أدى نعمة الله عليه في المال، فصارت قسمين: زكاة أموال، وزكاة أبدان»[٦]، ثم بين الحكمة في الزكاة فقال: «**حكمتها: شكر نعمة الله في المال، كما أن حكمة الصلاة شكر نعمة البدن**»[٧].

ويقول علاء الدين البخاري: «ثبت أن **الزكاة وجبت لمعنى إغناء الفقير، وإنما ذلك شكرًا**

---

(١) مادة (شكر) في لسان العرب (٤/ ٤٢٣)، القاموس المحيط (ص: ٤١٩).
(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٦١).
(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ٢٣٤).
(٤) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٠٦).
(٥) أصول السرخسي (٢/ ٢٩١)، وانظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٣٦).
(٦) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠ - ١١).
(٧) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠ - ١١).

لنعمة الغناء؛ لأن المال نعمة عظيمة، به تعلق بقاء الأبدان، وبه نيط مقاصد الدنيا والآخرة؛ فوجب ألا يخلو عن شكر يجب لله جَلَّجَلَالُهُ على سبيل العبادة كنعمة البدن، **ولم يجب في المال عبادة محضة سوى الزكاة؛ فتعيَّنت لشكر نعمة المال**»[١].

وقد استفاضت نصوص العلماء في بيان مقصدية شكر نعمة الغنى في تشريع الزكاة.

يقول الماتريدي: «فَإِنْ قِيلَ: ما الحكمة في وجوبها؟

قيل: **إظهار ما أَنعم اللَّه على العبد من الأَموال والسعة فيها**، وما أعطاهم من سلامة الجوارح عن جميع الآفات، يخرج مخرج الأَمر بأَداءِ شكر ما أَنعم عليهم عَزَّوَجَلَّ... فبالأموال فضلوا -في هذه الدنيا- واستمتعوا بلذيذ العيش؛ فأمروا بالإخراج لله، مع ما إذ سخرت هذه الأَرض بما فيها لجميع البشر، ألزم من ذلك صلةَ من لم يملك، ليستووا في الاستمتاع بالتسخير لهم، من الوجه الذي عَلِم الله لهم في ذلك صلاح الدارين، ولا قوة إلا بالله»[٢].

ويقول الغزالي في بيان معاني الزكاة: «المعنى الثالث: **شكر النعمة**. فإن لله جَلَّجَلَالُهُ على عبده نعمة في نفسه وفي ماله، فالعبادات البدنية شكرٌ لنعمة البدن، والمالية شكرٌ لنعمة المال، وما أخسَّ من ينظر إلى الفقير وقد ضُيّق عليه الرزق وأحوج إليه، ثم لا تسمح نفسه بأن يؤدي شكر الله تعالى على إغنائه عن السؤال، وإحواج غيره إليه بربع العشر أو العشر من ماله»[٣].

ويقول ابن العربي: «إن الله بحكمته البالغة، وأحكامه الماضية العالية، خصَّ بعض الناس بالأموال دون البعض، نعمة منه عليهم، **وجعل شُكرَ ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى من لا مال له**، نيابة عنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيما ضمنه بفضله لهم في قوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ كُلٌّ فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٤]»[٥]، ونحوه عن القرطبي[٦].

ويقول الرازي في بيان حِكَم الزكاة: «شكر النعمة عبارة عن صرفها إلى طلب مرضاة المنعم، والزكاة شكر النعمة، فوجب القول بوجوبها لما ثبت أن شكر المنعم واجب»[٧].

ويقول ابن قدامة: «**والقصد من الزكاة**: المواساة، وإغناء الفقير، **وشكر نعمة الله تعالى**»[٨].

ويقول النووي: «قال الإمام: المعتمد أن **مقصود الزكاة** سد خلة الفقير من مال الأغنياء؛ **شكرًا لله تعالى**، وتطهيرًا للمال»[٩].

---

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩) بتصرف.
(٢) تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٨).
(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤).
(٤) الآية (٦) من سورة هود.
(٥) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥١٩).
(٦) تفسير القرطبي (٨/ ١٦٧).
(٧) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩).
(٨) المغني (٣/ ٤٠).
(٩) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠).

ويقول القرافي: «**مقصود الزكاة إنما هو: شكر النعمة، وسد الخلة**»[١]. ويقول: «وجوب الزكاة معلل بشكر النعمة على الأغنياء، وسد خلة الفقراء، فلا زكاة إلا وفيها هذان الوصفان»[٢].

ويقول ابن أمير حاج: «**سبب وجوب الزكاة: شكر نعمة المال الفاضل عن الحاجة اللازمة، ويقع به التنعم بالجاه وغيره في السنة**»[٣].

وإن من أهمِّ متمّمات مقصد شكر نعمة الغنى ومكملاته: تشريع الزكاة على وجه اليسر والرفق، ورفع الحرج فيها، وذلك أنها عبادة مالية، وأداء العبادة الماليَّة شاقٌّ على النفس؛ لأن المال شقيق الروح، محبوب النفس في حق العامَّة، والمفارقة عن المحبوب بالاختيار أمر شاق، فلو شرعت على وجه المشقَّة لما تحقق كمال طيب النفس بإخراجها؛ ولأثَّر ذلك على كمال شكر النعمة، إذ إن الشكر الكامل من كل وجه، يستدعي سببًا كاملًا؛ إذ لو لم يكن كاملًا كان ملحقًا بالعدم، فكانت حكمة الله جَلَّجَلَالُهُ أن شرع الزكاة بصفة اليسر؛ حتى يتحقَّق كمال الشكر، فيخرج المزكي زكاته بشكر كامل وفرح وثناء ومحبة للمنعِم لإنعامه[٤].

يقول المرداوي: «حكمة وجوب الزكاة في النصاب -الذي هو السبب- كثرته كثرة تحتمل المواساة منه، شكرًا على نعمة ذلك»[٥]. فالنصاب علامة على الغنى، وروعيت كثرته حتى يحتمل مال المكلف المواساة، فإذا احتمل المواساة، كان ذلك أدعى لوقوع شكر النعمة منه على التمام والكمال.

ويقول الشاطبي: «إن الحول أو إمكان النماء مكمل لمقتضى الملك أو لحكمة الغنى»[٦].

فإيجاب الزكاة في الأموال النامية واشتراط الحول لاستنمائها من أوجه التيسير في تشريع الزكاة، وذلك مكمل لحكمة الغنى التي أنيط بها الشكر، حتى يحصل الشكر على الكمال.

ولذا أنيط إخراج زكاة الزروع والثمار بالحصاد؛ لأن تمام النعمة فيه لا يحتاج إلى حول؛ إذ إن النعمة تتم بمجرد الحصاد؛ «فإذا طاب وحان الأكل الذي أنعم الله به؛ وجب الحق الذي أمر الله به؛ **إذ بتمام النعمة يجب شكر النعمة**، ويكون الإيتاء الحصاد لما قد وجب يوم الطيب»[٧].

---

(١) الذخيرة (٣/ ١٤٧). وانظر: (٣/ ٧، ٥٦).

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٧٧٨).

(٣) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٠٧).

(٤) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩ - ٢١٠).

(٥) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٠٧٣).

(٦) الموافقات (١/ ٤٠٩).

(٧) تفسير القرطبي (٧/ ١٠٤).

وقد رد علاء الدين البخاري على ما لو أورد مورد فقال: إن الله مدح أقوامًا على الإيثار مع مساس حاجتهم إلى ما آتوا بقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1]، فلم لا يبتلى بالزكاة كل الخلق حتى غير الغني منهم؟

فقال: «بناء الأحكام على الأمور الغالبة، والغالب من حال البشر عدم الصبر على الشدة وإظهار الجزع والضجر عند إصابة المكروه، قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾[2] فقلنا: **لم يحسن الإغناء من غير الغني؛ لئلا يؤدي إلى الأمر المذموم**، فأما من اختص بتوفيق من ربه، وأوتي قوة في دينه، حتى آثر مراد غيره على مراده، وصبر على الشدائد والمكاره؛ فحُسْن الإغناء منه لا يتوقَّف على الغنى الشرعي، بل هو أحسن من الإغناء الصادر عن الغنى، إلا أن هذا لما كان نادرًا؛ لم يصلح لبناء الحكم؛ فبُني على الأول»[3].

ولأهمية هذا المقصد عدَّه بعض أهل العلم دليلًا عقليًّا على وجوب الزكاة.

يقول الكاساني: «إن الله تعالى قد أنعم على الأغنياء وفضَّلهم بصنوف النعمة والأموال الفاضلة عن الحوائج الأصلية وخصهم بها، فيتنعمون ويستمتعون بلذيذ العيش، **وشكر النعمة فَرْض عقلًا وشرعًا، وأداء الزكاة إلى الفقير من باب شكر النعمة، فكان فرضًا**»[4].

وقد قرَّر الفقهاء ملك النصاب علةً ضابطةً لهذا المقصد، فبملكه يتحقق وصف الغنى الذي يستلزم الشكر؛ فهو دليل تحقق الغنى، والشكر إنما هو على الغنى المتحقق ببلوغ النصاب[5].

يقول الآمدي في بيان الحكمة اللازمة لضابطها والتي لا تكون ناشئة عنه، ولا يكون للوصف دلالة على الحاجة إليها: «**كما في ملك نصاب الزكاة؛ فإنه يناسب إيجاب الزكاة من حيث إنه نعمة، والنعمة تناسب الشكر**؛ لإفضاء الشكر إلى زيادة النعمة على ما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[6]، **والزكاة صالحة لأن تكون شكرًا لما فيها من إظهار النعمة، وإظهار النعمة في العرف يعد شكرًا**.

ولا يخفى أن مثل هذا المقصود -وهو زيادة النعمة- ملازم لترتيب إيجاب الزكاة على ذلك النصاب، وليس زيادة النعمة ناشئة عن نفس ملك النصاب، كما كانت المشقة ناشئة عن السفر، ولا لملك النصاب دلالة على الحاجة إلى زيادة النعمة كدلالة البيع على الحاجة إلى الانتفاع»[7].

---

(١) الآية (٩) من سورة الحشر. (٢) الآيات (١٩ - ٢١) من سورة المعارج.
(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٤).
(٤) بدائع الصنائع (٢/ ٣). (٥) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ١٥٩).
(٦) الآية (٧) من سورة إبراهيم.
(٧) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨١).

ويقـول ابن قدامـة: «والغنى المعتبر: ملك نصاب خال عن دين، فلا يجب على من لا يملك نصابًا»[١].

ومن أهم أوجه مراعاة الشريعة لهذا المقصد:

أنه كلما عظمت النعمة، قوي التكليف في الزكاة. ومن أمثلة ذلك:

- فـرض الـزكاة في أعلى الأموال وأنفسـها وأكثرهـا نفعًا للخلق؛ لأنه لمـا عظمت النعمة فيها؛ وجب الشكر بدفع الزكاة[٢].
- اعتبار الشـريعة المؤنة في مقادير الزكاة؛ «فإذا قلت المؤنة كثرت الزكاة؛ ليزداد الشـكر؛ لزيادة النعم، ونظيره الزكاة في المعدن، والخمس في الركاز»[٣].
- أنـه كلمـا زاد المال ازداد قدر الزكاة؛ «لأنه كلما عظمـت النعم وزاد المال؛ ينبغي الزيادة في القدر الواجب؛ تعظيمًا لشكر المنعم»[٤]. قال السرخسي: «زيادة الزكاة باعتبار زيادة الغنى»[٥].
- كلما كانت النعمة في المال الزكوي أتم؛ كانت الزكاة فيه أقوى.

يقـول القرافـي في علة عدم منـع الدين للزكاة فـي الأنعام والزروع والثمـار: «لأنهما ينميان بأنفسهما؛ فكانت النعمة فيهما أتم؛ فقوي إيجاب الزكاة شكرًا للنعمة؛ فلا يؤثر في سقوطها الدين، بخلاف النقد»[٦]، فيفهم مما سبق أن ازدياد النعمة يستلزم زيادة التكليف.

ولـذا رجح ابن العربي مذهب أبي حنيفة في عدم اشـتراط النصـاب في زكاة الزروع والثمار فقـال: «أقـوى المذاهب في المسـألة مذهب أبي حنيفة دليـلًا، وأحوطها للمسـاكين، **وأولاها قيامًا بشكر النعمة**، وعليه يدل عموم الآية والحديث»[٧].

وقد يكون هذا المعنى هو السر في قلة النصاب في زكاة الزروع والثمار مقارنة بنصاب بهيمة الأنعام؛ **لأن نعمة الله في إنبات الزرع أظهر وأتم**، وجهد الإنسان فيه أقل من جهده في غيره، فناسب ذلك زيادة التكليف بتقليل النصاب؛ لزيادة النعمة، واستلزامها المزيد من الشكر.

ومـن أوجـه مراعاته: اشـتراط الفقهـاء تمام الملك فـي الزكاة؛ لأنهـا وجبت شـكرًا للنعمة

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٨١). (٢) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٣).
(٣) المرجع السابق (٣/ ٨٢).
(٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤١).
(٥) المبسوط (٢/ ١٦٧). (٦) الذخيرة (٣/ ٤٣).
(٧) عارضة الأحوذي (٣/ ١١٠).

الكاملـة، وإنمـا تكمل النعمة بتمـام الملك، أما بنقصانـه فالنعمة غير تامة، فلا يقتضي ذلك الشـكر بالإخراج[١].

أدلة المقصد:

١- الأدلـة الدالـة على وجوب الشـكر، كقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾[٢]، وقوله: ﴿كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ﴾[٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾[٤]، وقولـه: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[٥]، وغيرها من الآيات الآمرة بالشكر.

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالشكر في هذه الآيات، و«مذهب أهل السنة أن الشكر يكون بالاعتقـاد والقول والعمـل»[٦]، وأعظم الأعمال التي يحصل بها الشـكر العبادات، فهي «مشـروعة لإظهار شـكر النعمة بها في الدنيا، ونيل الثواب في الآخرة، فكما أن شـكر نعمة البدن بعبادة تؤدى بجميـع البدن وهي الصلاة، فشـكر نعمـة المال بعبادة مـؤداة بجنس تلك النعمة، وهـي الزكاة»[٧]؛ «ليعـرف بـزوال المحبوب مـن المال المرغوب في اقتنائـه إلى من لا يصل إليه منـه نفع وبما يلحق طبيعة من المشقة في ذلك»[٨]، فعلم أن شكر النعمة من أعظم المقاصد فيها.

٢- قولـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ ٧١ وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ ٧٢ وَلَهُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۚ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ﴾[٩].

وقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ أَحۡيَيۡنَٰهَا وَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهَا حَبّٗا فَمِنۡهُ يَأۡكُلُونَ ٣٣ وَجَعَلۡنَا فِيهَا جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ وَفَجَّرۡنَا فِيهَا مِنَ ٱلۡعُيُونِ ٣٤ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ٣٥﴾[١٠].

---

(١) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٠)، وانظر: المغني (٣/ ٦٧).

(٢) الآية (١٣) من سورة سبأ. (٣) الآية (١٥) من سورة سبأ.

(٤) الآية (١٥٢) من سورة البقرة. (٥) الآية (٦٦) من سورة الزمر.

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ١٣٥).

(٧) أصول السرخسي (٢/ ٢٩١)، وانظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٣٦).

(٨) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٣٦).

(٩) الآيات (٧١ - ٧٣) من سورة يس.

(١٠) الآيات (٣٣ - ٣٥) من سورة يس.

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ بعد أن امتن على المشركين في الآيات في الموضع الأول بما خلقه لهم من الأنعام وما جعل لهم فيها من الملكية والتذليل والمنافع؛ كالأكل والركوب والمشارب، استنكر عليهم عدم شكرهم ذلك كله بصيغة الاستفهام التعجبي؛ لتركهم تكرير الشكر على هذه النعم؛ فلذلك جيء بالمضارع المفيد للتجديد والاستمرار؛ لأن تلك النعم متتالية متعاقبة في كل حين. وإذ قد عجب من عدم تكريرهم الشكر؛ كانت إفادة التعجب من عدم الشكر من أصله بالفحوى، فدل ذلك على وجوب الشكر، ومن وجوه شكر تلك النعم والمنافع والأموال للمسلمين؛ إخراج الزكاة من تلك الأنعام إذا تحقق وصف الغنى، حتى يتحقق إظهار الشكر من جنس المال[1].

وكذلك في الموضع الثاني امتن الله بنعمة الزروع والثمار، وما فيها من المنافع والنعم، ثم فرع عليه باستفهام الإنكار لعدم شكرهم، فدل ذلك على وجوب شكر تلك النعم، وشكرها يكون من جنسها، وذلك بإخراج زكاتها إذا تحقق وصف الغنى.

يقول ابن العربي: «كل ما امتن الله به من النعم؛ ففيه حق الصدقة بالشكر؛ فإن الله جعل الصدقة شكر نعمة المال، كما جعل الصلاة شكر نعمة البدن»[2].

٣- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾[3].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ ذمَّ الذين لا يشكرون الله على نعمته بإخراج الزكاة، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾. يقول السمرقندي: أي: «لا يشكرون على ما أعطاهم الله من نعمته، ولا يخرجون الزكاة»[4]، فدل ذلك على أن شكر النعمة مقصود الزكاة.

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾[5].

وجه الدلالة: أن الله أمر بإيتاء حق الواجب، و«حقّ الواجب يوم الحصاد إقامة الشكر، وشهود المنعم في عين النعمة أتمّ من الشكر على وجود النعمة»[6].

يقول القرطبي: «فإذا طاب وحان الأكل الذي أنعم الله به؛ وجب الحق الذي أمر الله به؛ **إذ بتمام النعمة يجب شكر النعمة**، ويكون الإيتاء الحصاد لما قد وجب يوم الطيب»[7].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٣/ ٦٩).
(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ٣٦١).
(٣) الآية (٣٧) من سورة النساء.
(٤) تفسير السمرقندي (١/ ٣٠٢).
(٥) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(٦) لطائف الإشارات للقشيري (١/ ٥٠٧).
(٧) تفسير القرطبي (٧/ ١٠٤).

٥- حديث المغيرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: قام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى تورمت قدماه، فقيل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: «**أفلا أكون عبدًا شكورا؟**»[١].

وجه الدلالة: أن الزكاة قرينة الصلاة في مواضع كثيرة من الكتاب والسنة، والصلاة قد شرعت شكرًا لنعمة البدن، كما في هذا الحديث يخبر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يصلي لله تعالى شكرًا على ما أنعم عليه، وكذا الزكاة يكون إخراجها وما يلحق ذلك من مشقة؛ شكرًا لله عَزَّ وَجَلَّ على نعمة المال من جنسه، بإخراج جزء منه لوجهه[٢].

يقول الماتريدي: «ثم الحكمة في: إيجاب الصلاة والزكاة، وغيرهما من العبادات أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ إذ عمهم بنعمه فيما فضلهم بالجوهر، وسخر لهم جميعَ ما في الأرض، وبسط عليهم النعم، حتى صار كل منهم لا يُبصر غير نعمه، من غير استحقاق منهم شيئًا من ذلك؛ لزمهم الشكر عليها»[٣]. ويقول أبو حيان في وجه اقترانهما في القرآن: «الصلاة شكر لنعمة البدن، والزكاة شكر لنعمة المال»[٤].

٦- الأدلة الدالة على التيسير في الزكاة[٥].

وجه الدلالة: أن هذه الأدلة قد دلت على أن الزكاة قد شرعت على سبيل اليسر، وذلك حتى يتحقق كمال الشكر في إيتائها؛ إذ إن تحقق كمال الشكر من كل وجه يستدعي سببًا كاملًا، فلو كان في تشريعها مشقة على النفس؛ لما تحقق الشكر الكامل.

٧- قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا صدقة إلا عن ظهر غنى**»[٦].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على أن الزكاة لا تجب إلا على من تحقق فيه وصف الغنى، ومناسبة ذلك: أن الغنى نعمة تستدعي شكرًا، فكان شكرها بإخراج الزكاة من جنس النعمة التي تمتع بها العبد، وهي المال.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- جميع مظاهر التيسير في الزكاة، وسبق بيان شيء من ذلك في مقصد (رفع الحرج) في الفصل الأول، ويأتي مزيد بيان لذلك في مقصد (الرفق بالمالك والتيسير عليه).

---

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري، (٦/ ١٣٥)، رقم (٤٨٣٦). وأخرجه مسلم، (٤/ ٢١٧١)، رقم (٢٨١٩).

(٢) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٣٦).

(٣) تفسير الماتريدي (١/ ٥٣٨)، وانظر: روح البيان (١/ ٢٠٤).

(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٦٩).

(٥) سبقت في مبحث (رفع الحرج) في الفصل الأول، وسوف يأتي شيء منها في المطلب الثالث.

(٦) سبق تخريجه، ص١٦٧.

٢- اشتراط النصاب في الزكاة؛ لأنه هو العلة المنضبطة في تحقق الغنى، والزكاة إنما وجبت شكرًا عليه؛ فكان النصاب هو الضابط لتحقق وجوب الشكر بإخراج الزكاة من عدمه.

٣- اعتبار خفة الكلفة والمؤونة في المقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار، والمعادن، والركاز «وذلك أنه متى كثرت المؤنة؛ خفت الزكاة؛ رفقًا بالعباد، ومتى قلت؛ كثرت الزكاة؛ ليزداد الشكر؛ لزيادة النعم»[١].

٤- أن علة وجوب الزكاة في زكاة الزروع والثمار هي الادخار للقوت عند الشافعية والمالكية؛ «لأنه وصف مناسب في الاقتيات من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة، وإذا عظمت النعمة؛ وجب الشكر بدفع الزكاة»[٢].

وناقش المخالفون الذي يرون وجوب الزكاة في كل خارج من الأرض بالمعنى نفسه، فذهبوا إلى أن التعليق بالقوت دعوى ومعنى ليس له أصل يرجع إليه؛ فإن الله عَزَّوَجَلَّ **ذكر النعمة في القوت والفاكهة، وأوجب الحق منها كلها**، فيما تنوع حاله كالكرم والنخيل، وفيما تنوع جنسه كالزرع، وفيما ينضاف إلى القوت من الاستسراج الذي به تمام النعمة في المتاع بلذة البصر إلى استيفاء النعم في الظلم، فالتخصيص بالقوت تحكم[٣]، بل الامتنان يوجب شكر الجميع.

٥- توسيع مصرف الرقاب عند بعض أهل العلم، اعتبارًا للعرف اللغوي؛ إذ إنه يشمل «المكاتب والمدبر والمعيب والأسير وعتق الإنسان عن نفسه، وإن كان الولاء له دون المسلمين؛ لأن مقصود الزكاة إنما هو شكر النعمة وسد الخلة وهذا حاصل»[٤].

٦- وجوب الزكاة على الصبي والمجنون عند الجمهور؛ لأن مقصود الزكاة سد خلة الفقير من مال الأغنياء شكرًا لله تعالى، ومالهما قابل لتحمل ذلك[٥].

وخالف أبو حنيفة احتجاجًا بالمقصد نفسه بأن «الزكاة أوجبت شكر نعمة المال كما أن الصلاة أوجبت شكر نعمة البدن، ولم يتعين بعد على الصبي شكر»[٦]. ورد الجمهور بأن «محل الصلاة يضعف عن شكر النعمة فيه، ومحل الزكاة -وهو المال- كامل لشكر النعمة»[٧].

---

(١) الذخيرة (٣/ ٨٢).
(٢) المرجع السابق (٣/ ٧٣).
(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٨٤).
(٤) الذخيرة (٣/ ١٤٧).
(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠).
(٦) تحفة الأحوذي (٣/ ٢٤٠).
(٧) المرجع السابق.

٧- أنه لا يجوز إخراج الرديء عن الجيد في النقدين؛ لأن الجودة متقومة، ولا يصح قياس ذلك على باب الربا؛ لأن المساواة في المعيار الشرعي إنما اعتبرت في المعاوضات، والقصد من الزكاة المواساة، وإغناء الفقير، وشكر نعمة الله تعالى، فلا تقاس بباب الربا الذي يميز فيه الرديء عن الجيد مع اتفاق الجنس[١].

٨- اشتراط النصاب في زكاة المعادن؛ لأنه وجب مواساة وشكرًا لنعمة الغنى، فاعتبر له النصاب كسائر الزكوات، وليس كالركاز؛ لأنه مال كافر أخذ في الإسلام، فأشبه الغنيمة[٢].

٩- عدم اجتماع زكاة السوم والتجارة؛ ولا يصح قياسها على اجتماع زكاة التجارة والفطر؛ لأنهما يجتمعان بسببين، فإن زكاة الفطر، تجب عن بدن الإنسان المسلم طهرة له، وزكاة التجارة تجب عن قيمته شكرًا لنعمة الغنى ومواساة للفقراء[٣].

١٠- أن الدين يمنع الزكاة في جميع الأموال عند الحنابلة والحنفية، لأن الزكاة إنما وجبت شكرًا لنعمة الغنى، والمدين ليس بغني، فلا زكاة عليه.

يقول ابن قدامة: «لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم، فأردها في فقرائكم**، فدل على أنها إنما تجب على الأغنياء، ولا تدفع إلا إلى الفقراء، وهذا ممن يحل له أخذ الزكاة، فيكون فقيرًا، فلا تجب عليه الزكاة؛ لأنها لا تجب إلا على الأغنياء، للخبر، ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا صدقة إلا عن ظهر غنى**»[٤]. ويخالف من لا دين له عليه، فإنه غني يملك نصابًا، يحقق هذا: **أن الزكاة إنما وجبت مواساة للفقراء، وشكرًا لنعمة الغنى، والمدين محتاج إلى قضاء دينه كحاجة الفقير أو أشد**، وليس من الحكمة تعطيل حاجة المالك لحاجة غيره، **ولا حصل له من الغنى ما يقتضي الشكر بالإخراج**»[٥]، «ولأن الملك ناقص؛ لأن للغريم أخذه منه بغير قضاء ولا رضا، **والزكاة وجبت شكرًا للنعمة الكاملة**»[٦].

وأما المالكية فإن الدين يمنع الزكاة عندهم في النقد دون الماشية والزروع والثمار؛ ولم تمنع فيهما «لأنهما ينميان بأنفسهما؛ فكانت النعمة فيهما أتم؛ **فقوي إيجاب الزكاة شكرًا للنعمة**؛ فلا يؤثر في سقوطها الدين، بخلاف النقد»[٧].

---

(١) انظر: المغني (٣/ ٤٠).
(٢) المغني (٣/ ٥٤).
(٣) المغني (٣/ ٦٢).
(٤) سبق تخريجه ص(١٦٧).
(٥) المغني (٣/ ٦٧).
(٦) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٠).
(٧) الذخيرة (٣/ ٤٣).

١١- وجوب الزكاة في المعلوفة والعوامل من بهيمة الأنعام عند مالك، لأن الزكاة إنما وجبت في الأموال النامية؛ شكرًا لنعمة النماء في الأموال، وذلك لا ينعدم بالعلف والاستعمال، بل يزداد، فالعلف يضاعف الجسد، والعمل يضاعف المنافع[١].

١٢- عدم وجوب الزكاة على المكاتب؛ لأن الزكاة وجبت شكرًا للنعمة الكاملة، وملك المكاتب غير تام، فهي نعمة ناقصة في حقه؛ فلا تجب عليه الزكاة[٢].

١٣- جواز تعجيل الزكاة؛ «لأنا عقلنا معنى الزكاة وهي أن المراد بها: شكر نعم الله تعالى على الأغنياء، وسد خلة الفقراء، والمقصودان حاصلان بالمال المتقدم، بخلاف الصلاة فإنا لم نعقل معناها، فلم نتصرف فيها بإيقاعها قبل الزوال وغيره من أوقاتها»[٣].

١٤- أن الزكاة تجب في النقدين إذا زاد عن النصاب مطلقًا عند الجمهور؛ خلافًا لأبي حنيفة في أنه لا يجب شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهمًا، وذلك لأن الزكاة وجبت شكرًا لنعمة المال، واشتراط النصاب في الابتداء لتحقق الغنى، ولا معنى لاشتراطه بعد ذلك فيما لا ضرر في تجزئته؛ لأن معنى النعمة يوجد في القليل والكثير[٤].

١٥- أن الزكاة لا تسقط عنه بهلاك المال بعد مضي الحول مطلقًا، تمكن من الأداء أو لم يتمكن، وهو قول الشافعي في الجديد وهو المشهور عن أحمد[٥]؛ لأن موجبات شكر النعمة من الغنى ومضي المدة الميسرة قد حصلت[٦]. يقول ابن رجب: «لأن وجوبها كان شكرًا لنعمة، ثم سببها وهو النصاب الباقي النامي، وشرطها وهو

---

(١) انظر: الذخيرة (٣/ ٩٧)، المبسوط (٢/ ١٦٥). (٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٠).

(٣) الأمنية في إدراك النية (ص: ٥٣).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٨)، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ١٥٩).

(٥) انظر: القواعد لابن رجب (ص: ٣٧١).

(٦) يقول الجويني: «لأن ثبوت الزكاة ووجوبها حقًا لله تعالى متميز على أدائها وتفريقها على مستحقيها، ونحن نرى الزكاة في قاعدة القياس وموجب الشرع تستدعي قدرًا، وجنسًا، ومضيَّ مدة، وقد تجمعت هذه الخصال، وتَمَّ ارتفاقُ المالك، أو تمكنُه من الارتفاق، فينبغي أن يُقتضب من هذه الجهات ثبوت الزكاة حقًا لله تعالى، **وشكرًا لنعمائه**. والأداء أمر متميز عن الثبوت، ومن كان عليه دين، وهو غير ممتنع من أدائه، ومستحِقُّه غيرُ مطالبٍ به، فالدَّيْن ثابت، ولكن لا يتعيَّن أداؤه ما لم يطلبه مستحقُّه، كيف، ونحن نحكم بأن الدَّين ثابت على المعسر في حياته، وبعد مماته، حتى يجوز الضمان عنه، وإن كان الأداء غير ممكن» نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢).

الحول؛ فاستقر وجوبها بتمام الانتفاع بهذا المال حولًا؛ كالأجرة المعينة المستقرة بانقضاء مدة الإجارة»[١].

١٦- جريان الخلطة في زكاة الزروع والثمار وبهيمة الأنعام دون النقدين؛ لأن الحكمة من جعل مال الخليطين كالمال الواحد في النصاب: أنه قد حصل لهما بالخلطة مزيد رفقٍ وتيسيرٍ وخفَّة في المؤن والتكاليف؛ فناسب ذلك مزيدًا من الشكر للنعمة؛ فكلما عظمت النعمة كلما قوي التكليف في الزكاة، وأما الدراهم والدنانير فإنه بالخلطة فيهما لا يحصل معنى خفة المؤنة؛ لأن دراهم كل واحد منهما مستقلة، يتصرف بانفراده كيف شاء لو أراد، ولا يمكن أحدهما أن يتصرف في مال صاحبه، ولكن يتحقق الارتفاق في الثمار والزروع وبهيمة الأنعام بما سبق؛ فافترقا[٢].

المطلب الثالث: الرفق بالمالك، والتيسير عليه[٣]

بيان المقصد:

الرفق لغة: من (رَفَقَ) ما استُعِين به، واللطف، والسهولة، وهو: ضد العنف. يقال: رَفَقَ بالأمر وله وعليه يرفُقُ رِفْقًا ورَفُقَ يَرْفُقُ ورَفِقَ: لطَفَ. ورفَقَ بِالرَّجُلِ وأَرْفَقه بِمَعْنًى. وَكَذَلِكَ تَرَفَّق بِهِ، والمصدر الرِّفاقة[٤].

---

(١) القواعد لابن رجب (ص: ٣٧١).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٥٧)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٠)، المغني (٢/ ٤٥٥).

(٣) انظر: المدونة (١/ ٣٧٦)، الأم (٢/ ٣٤)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٥٨)، معالم السنن (٢/ ٣٠)، أصول السرخسي (١/ ٦٨)، المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٩٨)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٢٦)، الحاوي الكبير (٣/ ١٢١)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٤٦٨)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٣)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١١)، التبصرة للخمي (٣/ ١٠٦٤)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٢)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٢)، المغني (٣/ ٤١)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤)، المغني (٢/ ٤٣٤، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٦٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٨٠، ٤١٩، ٤١٨)، الذخيرة (٣/ ٨٢)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨)، إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ١٨٨)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣)، الأشباه والنظائر لابن الملقن (٢/ ١٣٤)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٤٠)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٠٢)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٦٢)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٦٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٦٥)، سبل السلام (١/ ٥١٣).

(٤) انظر: مادة (رفق) في: مقاييس اللغة (٢/ ٤١٨)، لسان العرب (١٠/ ١١٨)، القاموس المحيط (ص: ٨٨٧).

وأما اصطلاحًا: فعرفه ابن حجر بأنه: «لين الجانب بالقول والفعل، والأخذ بالأسهل، وهو ضد العنف»[١]. وعرفه آخرون بأنه: «المداراة مع الرفقاء، ولين الجانب، واللطف في أخذ الأمر بأحسن الوجوه وأيسرها»[٢]. ومعنى (الرفق) المراد في هذا الموضع لا يخرج عن المعاني المبينة سابقًا، فيقصد به: اللطف، والسهولة، والتيسير على المالك.

المراد بهذا المقصد: أن الشريعة لم تُغفل في تشريع الزكاة قصد التيسير على المزكي واللطف به، والتسهيل عليه، والأخذ بالألين له، فتجنبت أن يكون في تكليفه ما فيه مشقة وعسر عليه، لا سيما أن الزكاة عبادة مالية، والاستغناء عن المال شاقٌّ على النفوس طبعًا وجبلّة؛ فكان الرفق الرباني بالمزكين عين الحكمة والعدل في تشريعها.

وهذا الوصف في التشريع إنما هو منطلق من اسم الله عَزَّوَجَلَّ (الرفيق)؛ ولذا «من تأمل ما احتوى عليه شرعه من الرفق، وشرع الأحكام شيئًا بعد شيء، وجريانها على وجه السعة واليسر ومناسبة العباد»[٣] وجد الحكمة الباهرة، والرحمة العظيمة.

وقد سبق بيان أن الزكاة قد ارتبطت بالقدرة الميسرة في أحكامها في مقصد: (رفع الحرج)؛ لأن إيتاءها واجبٌ ماليٌّ يستلزم أن يفارق الإنسان مرغوبًا قد فطر وجُبل على محبته، فإيتاؤها حقَّ الإيتاء أشق على النفس من القيام بالواجبات البدنية المحضة؛ فاعتبرت الشريعة تلك المشقة النفسية في تشريع أحكامها، فجعلت أحكامها مرتبطة بقدرة المكلف الميسرة، حتى يتمكن من إيتائها بطيب نفس، فيحصل المقصود الأعظم من فرضها -شكر نعمة الغنى- على التمام والكمال[٤].

وبتقرير هذا يتبين لنا أمر آخر -سبق بيانه في المقصد السابق (شكر نعمة الغنى)- وهو: أن هذا المقصد إنما يقع موقع المكمل لمقصد شكر النعمة؛ إذ إنه لولا التيسير لوقع شكر النعمة ناقصًا؛ ولذلك يقول الشاطبي: «إن الحول أو إمكان النماء مكمل لمقتضى الملك أو لحكمة الغنى»[٥]، ومعلومٌ أنَّ الحول وإمكان النماء إنما اشْتُرطا تيسيرًا على رب المال، وذلك مكمِّلٌ لحكمة الغنى حتى يقع الشكر لها على وجه التمام.

ويقول ابن أمير حاج: «وشرط النماء في النصاب لوجوب الأداء؛ تيسيرًا للأداء، وتحقيقًا للغنى؛ لأن الحاجة إلى المال تتجدد زمانًا فزمانًا، وهو إذا لم يكن ناميًا تفنيه الحوائج قريبًا؛ فيكون الغنى بدون الاستنماء ناقصًا في معرض الزوال، وإذا كان ناميًا تعين صرف النماء إلى الحاجات

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٤٩). (٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣١٧٠).
(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (ص: ٢٠٧).
(٤) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠١ - ٢١٠). انظر: (ص: ١٨٥).
(٥) الموافقات (١/ ٤٠٩). وانظر: (ص: ٣١٢).

المتجددة، فيبقى أصل المال فاضلًا عن الحوائج فيحصل به الغنى ويتيسر عليه منه الأداء»[(١)].

ومن لوازم ارتباط الزكاة بالقدرة الميسرة عند الحنفية، أن القدرة الميسرة شرط فيه معنى العلية؛ ولازم كونها علية اشتراط دوامها؛ نظرًا إلى معنى العلية، بخلاف القدرة الممكنة، فإن شروطها شروط محضة ليس فيها معنى العلية، فلا يشترط بقاؤها لبقاء الواجب؛ إذ البقاء غير الوجود، وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطًا للبقاء[(٢)].

وهنا يحسن التنبيه إلى أمر آخر وهو أن توقف وجوب الزكاة على شروط؛ كالنصاب والحول إنما كان لأجل تحقيق مثل هذه المعاني المفهومة. ولذا يقول القاضي عياض: «وكما فهم عن الشريعة معنى تحديد النصاب، فهم أيضًا أن ضرب الحول في العين والماشية عدل بين أرباب الأموال والمساكين؛ لأنه أمد الغالب حصول النماء فيه، ولا يجحف بالمساكين الصبر إليه؛ ولهذا المعنى لم يكن في التمر والحب حول؛ لأن الغرض المقصود منه النماء، والنماء يحصل عند حصوله ولهذه المعاني المفهومة حصل من العلماء الاتفاق على أن الزكاة لا تجب على الإطلاق، بل يتوقف وجوبها على شروط معتبرة بحال المالك والملك والمملوك»[(٣)].

وقد تعددت نصوص العلماء في بيان مراعاة هذا المقصد في باب الزكاة، ومن ذلك:

يقول الشيرازي: «**الزكاة موضوعةٌ على الرفق**»[(٤)].

ويقول أبو عبد الله البخاري: «فالشرع أوجب أداء اليسير من الكثير، في مدة طويلة، **بشرط اليسر والفضيلة**»[(٥)].

ويقول الكاساني: «الزكاة عرف وجوبها **على طريق اليسر وطيبة النفس بأدائها**»[(٦)].

ويقول النووي: «**الزكاة مبنيَّةٌ على المسامحة**»[(٧)]، ويقول في موضع آخر: «الزكاة مبنيَّةٌ على

---

(١) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٣/ ٢٠٨).

(٢) يقول التفتازاني: «القدرة الميسرة شرط فيه معنى العلية، لأنها غيرت صفة الواجب من العسر إلى اليسر، إذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر، فأثرت فيه القدرة الميسرة وأوجبته بصفة اليسر؛ فيشترط دوامها نظرًا إلى معنى العلية؛ لأن هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها؛ إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة، والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر؛ لأنه لم يشرع إلا بتلك الصفة؛ فلهذا اشترط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الأمر بالعكس؛ إذ الفعل لا يتصور بدون الإمكان ويتصور بدون اليسر». شرح التلويح على التوضيح (١/ ٣٨٤).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٦٦).

(٤) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١١).

(٥) محاسن الإسلام للبخاري (ص: ١٥).

(٦) بدائع الصنائع (٢/ ٢٢).

(٧) المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٨٠، ٤٨١).

الرفق والمساهلة»[١]، ونحوه عن ابن الملقن[٢]، والأنصاري[٣].

ويقول ابن القيم: «فرضها على أكمل الوجوه، وأنفعها للمساكين، **وأرفقِها بأرباب الأموال**»[٤].

وقد تتبعت كلام أهل العلم فوجدت أن استدلالهم بهذا المقصد في أحكام الزكاة كثير، وذلك بصيغ ومصطلحات متعددة؛ كمصطلح الرفق، والتيسير، ورفع المشقة، والمسامحة، والتوسعة، والمساهلة، والتخفيف، مما يدل على مراعاتهم الشديدة له في باب الزكاة؛ مراعاةً لتعاظم المشقة في إخراج المال أكثر من غيره[٥].

أدلة المقصد:

كل ما سبق الاستدلال به في مقصد (رفع الحرج) في المبحث الحادي عشر يستدل به على هذا المقصد الخاص، وهنا أذكر مزيدًا من الأدلة:

١- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله يحب الرِّفق في الأمر كله**»[٦]، وفي رواية مسلم: «**إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه**»[٧].

وجه الدلالة: أن فيه دلالة على رفق الله عَزَّوَجَلَّ بعباده في الأمر كله، ومن ذلك: رفقه بهم في

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٤٦٨)، (٦/ ٢٠٣).

(٢) حيث قال: «الزكاة مبنيةٌ على الرفق والمواساة». الأشباه والنظائر لابن الملقن (٢/ ١٣٤).

(٣) حيث قال: «الزكاة مبنية على التخفيف». الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٢/ ١٢٩).

(٤) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر: المدونة (١/ ٣٧٦)، الأم (٢/ ٣٤)، معالم السنن (٢/ ٣٠)، المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٩٨)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٢٦)، الحاوي الكبير (٣/ ١٢١)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٤٦٨)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٣)، التبصرة للخمي (٣/ ١٠٦٤)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩)، المغني (٣/ ٤١)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٤)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٤١٩)، الذخيرة (٣/ ٨٢)، إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ١٨٨)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٤٠)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٠٢)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٤٦٢)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٦٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٦٥)، سبل السلام (١/ ٥١٣).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري، (٨/ ١٢)، رقم (٦٠٢٤).

(٧) أخرجه مسلم، (٤/ ٢٠٠٣)، رقم (٢٥٩٣).

أحكامه وتشريعاته؛ وفي الزكاة يتبين للمتأمل في أحكامها ما اشتملت عليه من الرفق، وجريانها على وجه السعة واليسر ومناسبة العباد[١].

٢- قوله صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم**»[٢].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر السعاة أن يأتوا إلى الناس في مجمع مواشيهم؛ رفقًا بهم وتيسيرًا عليهم؛ لأن في مجيء المكلفين إليهم مشقة وعسرًا[٣].

٣- ما روي عن عمر رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ أنه كانت تأتيه من الشام نعم كثيرة من الجزية[٤].

وروي عن علي رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ أنه كان يأخذ الجزية من أصحاب الإبرِ الإبرَ، ومن أصحاب المسالِّ المسالَّ، ومن أصحاب الحبالِ الحبالَ[٥].

وجه الدلالة: قال أبو عبيد: «أراهما قد رخصا في أخذ العروض والحيوان مكان الجزية، وإنما أصلها الدراهم والدنانير والطعام، وكذلك كان رأيهما في الديات من الذهب والورق والإبل والبقر والغنم والخيل، **إنما أرادا التسهيل على الناس، فجعلا على أهل كل بلد ما يمكنهم.**

فالصدقة عندنا على هذا؛ أن الأسنان يؤخذ بعضها مكان بعض، إذا لم توجد السن التي تجب، على ما روي عن علي بن أبي طالب، وما كان يأخذ به سفيان؛ لأن فيه تيسيرًا على الذين تؤخذ منهم، ووفاء للذين تؤخذ لهم»[٦].

٤- قول عثمان رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ: «**هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة**»[٧].

وجه الدلالة: أنه رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ **كان يأمرهم بأداء الديون قبل حلول الزكاة؛ رفقًا بهم وإشفاقًا عليهم**، وإن كانت من الأموال الظاهرة -وهي الماشية-، فكان يأمرهم أن يؤدوا منها ما عليهم من

---

(١) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (ص: ٢٠٧).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٢٧٩)، رقم (٦٧٣١)، وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وصححه الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٤/ ٣٨١)).

(٣) انظر: المدونة (١/ ٣٧٦)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٩٢)، نيل الأوطار (٤/ ١٨٦).

(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٤٥٧)، رقم (٩٥٩).

(٥) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٤٥٧)، رقم (٩٦٠).

(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٥٧).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ، (٢/ ٣٥٥)، رقم (٨٧٣)، والشافعي في مسنده، (ص: ٩٧)، وقال الألباني: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين». [إرواء الغليل ٣/ ٢٦٠].

الدين من جنسها أو من غير جنسها ببيعها وأداء دينهم؛ لئلا تؤخذ منهم صدقاتها[١].

٥- أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الصدقة، فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما ينقم ابن جميل إلا أن كان فقيرًا فأغناه الله، وأما خالد بن الوليد فإنكم تظلمون خالدًا، فقد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس عم رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فهي علي ومثلها، ثم قال: أما شعرت أن عم الرجل صنو الأب أو صنو أبيه**»[٢].

وجه الدلالة: «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل الأدراع والأعبد عوضًا من الزكاة؛ لأن العبيد والدروع لا زكاة فيها، فقد علم أنه إنما أخذها مكان صدقة المواشي، أو غيرها؛ كأخذ المال مكان غيره من الصدقة والجزية؛ إذا كان ذلك أرفق بالمأخوذ منه، وأصلح للمأخوذ له»[٣].

٦- أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخر الزكاة عام الرمادة بسبب القحط[٤].

وجه الدلالة: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ راعى التيسير والرفق بأرباب الأموال فأخر الزكاة عام الرمادة بسبب القحط، فدل ذلك على ابتناء الزكاة على الرفق والتيسير، فيجوز للإمام والساعي تأخير الزكاة عند ربها فضلًا عن تأخيرها بعد قبضها، عند وجود المصلحة كقحط، ونحوه[٥].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية[٦]:

١- **اشتراط تمام الملك:** فإذا لم يكن ملك رب المال في ماله تامًّا فإن في إخراج الزكاة منه مشقة ظاهرة، وذلك مؤثر بالضرورة على وقوع شكر النعمة على التمام والكمال؛ فلا تجب الزكاة -مثلًا- في مال الضمار[٧]، ومال العبد، ومال المضارب، والدين على معسر، ونحو ذلك من الأموال التي لم يتحقق فيها تمام الملك.

٢- **إيجاب الشريعة الزكاة من جنس المال:** رفقًا بالمكلفين وتيسيرًا عليهم[٨]، وهذا المعنى هو الذي فهمه الحنفية لما رأوا جواز إخراج القيمة؛ فإذا كان تعيين الشريعة للمخرَج رفقًا بالمكلفين، فإن ذلك لا يعني عدم إجزاء غيره[٩].

---

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٣).
(٢) سبق تخريجه (ص١٤٤).
(٣) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٧).
(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٤٦٤).
(٥) انظر: الإنصاف مع الشرح (٧/ ١٤٢).
(٦) كل ما سبق بيانه من الآثار في مقصد (رفع الحرج) تذكر هنا. وهنا أذكر مزيدًا من الآثار.
(٧) هو كل مال لا يمكن الانتفاع به مع بقاء أصل الملك. (انظر: الدر المحتار ٢/ ٢٢٦).
(٨) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣١)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٤٠).
(٩) انظر: شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٤٠)

٣- **جواز إخراج أحد النقدين عن الآخر**: وذلك لكونه أرفق بالمعطي والآخذ وأنفع لهما، ويندفع به الضرر[١].

٤- **اعتبار تقويم عروض التجارة في آخر الحول فقط**: وذلك في قول للشافعي، وهو الصحيح عند أصحابه؛ لأن تقويم عروض التجارة يتعلق بالقيمة، وتقويم العرض في كل وقت يشق؛ فاعتبر حال الوجوب، وهو آخر الحول، بخلاف سائر الزكوات؛ لأن نصابها من عينه؛ فلا يشق[٢].

وذهب الحنفية وهو قول للشافعي إلى أنها تقوم في أول الحول وآخره؛ لأنه لما كان التقييم خلال الحول جالبًا للمشقة فحصل التيسير بجعله في آخر الحول، فإن أول الحول مثله؛ من حيث عدم حصول المشقة في التقويم فيه؛ فوجب أن يكون التقويم في أول الحول وآخره[٣].

٥- **أنه إذا كان الواجب على المكلف بنت مخاض فيجزؤه عنها ابن لبون ذكر**: ولا يلزمه شراؤها؛ لأن في ذلك حرج لا تأتي الشريعة بمثله، وكذلك لو كانت كلها ذكورًا أجزأ الذكر بكل حال؛ لأن الزكاة مواساة، فلا يكلف المواساة من غير ماله[٤].

وكذلك الحال مطلقًا في بقية الأسنان، خلافًا لقول مالك في أنه لا يؤخذ سن فوق سن إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض، وأن الرخصة جاءت فيها خاصة. يقول مالك: «فأما إذا وجبت في المال ابنة لبون، أو حقة، أو جذعة، فإن على رب المال أن يأتي بها. قال: ولا أحب أن يأخذ منه المصدق قيمتها. قال: وكذلك البقر والغنم»[٥]. يقول أبو عبيد مناقشًا: «وهذا الذي قال مالك مذهب، لولا المشقة التي فيه على الناس من تحريم الطلب، وتكلف ما ليس عندهم، وقد جاء الثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أمر معاذًا حين خرج إلى اليمن بالتيسير على الناس -ثم قال- **ولا أحب قوله هذا؛ لما ذكرنا من المشقة على الناس**»[٦].

٦- **أنه إذا كانت سائمته كلها مراضًا فلا يكلف بشراء صحيحة وإخراجها**: وذلك لأنّ مبنى الزكاة على المواساة والرفق، وتكليف الصحيحة عن المراض إخلال بذلك[٧].

---

(١) انظر: المغني (٣/ ٤١).
(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٥٥).
(٣) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٢).
(٤) انظر: المغني (٢/ ٤٣٤)، (٢/ ٤٤٤).
(٥) الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٥٦).
(٦) المرجع السابق (ص: ٤٥٧).
(٧) انظر: المغني (٢/ ٤٤٩).

٧- **أنه إذا كانت سائمته كلها ذكورًا، أجزأ الذكر فيها بكل حال**: وذلك لأن الزكاة مواساة، فلا يكلف المواساة من غير ماله[١].

٨- **أن السُّعاة يبعثون قبل الصيف**: وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم إلى مياههم. قال مالك: «سنة السعاة أن يبعثوا قبل الصيف وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم إلى مياههم، قال مالك: وعلى ذلك العمل عندنا؛ **لأن ذلك رفقٌ بالناس** في اجتماعهم على الماء، وعلى السعاة لاجتماع الناس»[٢].

٩- **جواز تعجيل الزكاة**: لأن الحول إنما حدد رفقًا بالمزكي، «والوقت إذا دخل في الشيء رفقًا بالإنسان، كان له أن يعجله ويترك الإرفاق بنفسه»[٣].

١٠- **أنه إذا «احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها خوفًا من العطش، أو لضعف الجمار، جاز قطعها**: لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق المواساة، فلا يكلف الإنسان من ذلك ما يهلك أصل ماله»[٤].

١١- **أنه يشترط في تأثير الخلطة عند مالك أن يكون مال كل واحد من الخلطاء قد بلغ نصابًا**؛ خلافًا للشافعي، لأنه «لما كان مفهوم اشتراط النصاب إنما هو الرفق، فواجب أن يكون النصاب من شرطه أن يكون لمالك واحد»[٥].

١٢- أن ما زاد عن النصاب لا تجب فيه الزكاة عند أبي حنيفة حتى يبلغ أربعين درهمًا فيكون فيها درهم، ثم في كل أربعين درهمًا درهم، ولا شيء فيما بينهما؛ «لأنه يفضي إلى الحرج بحساب ربع عشر الذرة والحبة والدانق والدرهم وغير ذلك، والحرج مدفوع»[٦].

١٣- **جواز أداء الزكاة من مال آخر غير النصاب الذي وجبت فيه الزكاة**: لبناء الزكاة على الرفق، فجاء ذلك توسعة على المالك؛ لكونها وجبت مواساة[٧].

١٤- **جواز بيع المال الزكوي بعد وجوب الزكاة فيه عند الحنفية**: «**لأن الزكاة إنما وجبت بصفة اليسر**، واليسر في الأداء من نماء المال ولا نماء إلا بالتصرف، لو صار وجوب الزكاة مانعًا من التصرف لصار مانعًا من الأداء من نماء المال، فصار مانعًا من الأداء

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٤٤).

(٢) المدونة (١/ ٣٧٦)، وانظر: نيل الأوطار (٤/ ١٨٦)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٩٢)، المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٩)، بحر المذهب (٣/ ٦٩)، الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٢٧١).

(٣) المغني (٢/ ٤٧١).

(٤) المغني (٣/ ١٨).

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩).

(٦) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١١).

(٧) انظر: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢/ ٢٠٢).

بصفة اليسر، فيعود إلى موضوعه بالنقض، وإنه لا يجوز»[١].

١٥- «إذا قلنا بملك الفقراء الزكاة بحول الحول فنفقة نصيبهم على المزكي، وهذا مستثنى من إيجاب نفقة الملك على المالك، وللمالك إبدال ما ملكوه من الزكاة بمثله أو أفضل منه، وهذا مستثنى من التصرف في الملك بغير إذن المالك، **لكنه جاز رفقًا بأرباب الأموال** فيما لا ضرر فيه على الفقراء؛ إذ لا يجوز إبداله إلا بمثله وأفضل منه»[٢].

١٦- **إذا أعطى الزكاة من يظنه فقيرًا فبان غنيًا؛ فتجزئه عند جمع من أهل العلم:** وذلك لأن الفقر والغنى مما يعسر الاطلاع عليه؛ فاكتفي بظهور الفقر، ولأنه لا يمكن الوقوف على الحقيقة، وفي ذلك رفق وتيسير بالمزكي[٣].

١٧- **أن الله عَزَّوَجَلَّ رتب للعاملين على الزكاة أجورهم من أموال الزكاة؛ رفقًا بأرباب الأموال، حتى لا يؤخذ منهم سواها:** يقول الماوردي: «جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة؛ لئلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها»[٤].

١٨- **أن المكلف إذا أخَّر الزكاة بعد الوجوب وبعد تمكُّنه من الأداء، فتلف المال فذهب الحنفية إلى سقوط الزكاة عنه:** لأن الزكاة عرف وجوبها على طريق اليسر وطيبة النفس بأدائها، ولهذا اختص وجوبها بالمال النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية وشرط لها الحول وكمال النصاب، ومعنى اليسر في كون الواجب في النصاب يبقى ببقائه ويهلك بهلاكه[٥].

١٩- **اعتبار السَنَة الشَّمسيّة في حساب الشركات في حال تعذر مراعاة السنة الهجرية:** فأجازت المجامع الفقهية والفقهاء المعاصرون -درءًا للمشقة- اعتبار السنة الميلادية في ذلك الحال؛ وذلك بإضافة الأيام الزائدة في السنة الشمسية وهي (١١) يومًا، حتى لا تضطر الشركات إلى تسوية حسابها مرتين في العام الواحد؛ إحداها قمريًّا لغاية حساب الزكاة -حيث إن عدد أيام السنة القمرية (٣٥٤) يوم-، ومرة أخرى ميلاديًّا لغاية تبيان الوضع المالي -حيث إن عدد أيام السنة الشمسية (٣٦٥) يوم-، ولا يخفى ما في ذلك من عنت ومشقة[٦].

---

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٥٩). (٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٦٩).

(٣) انظر: المغني (٢/ ٤٩٨)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢).

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٩٦). (٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٤).

(٦) انظر: محاسبة الزكاة مفهومًا ونظامًا وتطبيقًا، د. حسين شحاته (ص: ١٠٣)، دليل الإرشادات لحساب زكاة الشركات (ص: ١١)، الزكاة تطبيقاتها المعاصرة وآثارها الاقتصادية (ص: ١٦).

المبحث الثاني

المقاصد المتعلقة بالأمة

المطلب الأول: تقوية روابط الأخوة الإسلامية[١]

بيان المقصد:

إنَّ من أعظم المصالح الاجتماعية التي تُحققها فريضة الزكاة: تقوية روابط الأخوة الإسلامية وتعزيزها، فبكفاية حاجات الفقراء والمحرومين من مال الأغنياء، تُدفع مفسدة الغل والحسد التي قد تسكن في نفس المحتاج؛ لفقره وحاجته، ومعلومٌ ما يترتب على تلك الأمراض المتغلغلة في النفوس المحرومة من المهالك العظيمة من التقاتل والتقاطع والتحزُّب، وبدرء تلك المفاسد تنتشر المحبة والوئام والرحمة في الأرجاء، فالغني يرحم الفقير ويعطف عليه، والفقير يشعر بالعناية والاهتمام من قِبَل مَن أغناه الله، فيذهب عن نفسه ما يجده، وتعم الرحمة والأخوة المجتمع كله.

يقول الماوردي: «فكان في إيجابها مواساةٌ للفقراء، ومعونةٌ لذوي الحاجات، **تكفُّهم عن البغضاء، وتمنعهم من التقاطع، وتبعثهم على التواصل**؛ لأن الآمل وصولٌ، والراجي هائب، وإذا زال الأمل، وانقطع الرجاء، واشتدت الحاجة؛ وقعت البغضاء، واشتد الحسد، فحدث التقاطعُ بين أرباب الأموال والفقراء، ووقعت العداوة بين ذوي الحاجات والأغنياء، حتى تُفضي إلى التغالب على الأموال والتغرير بالنفوس»[٢]، والحسد مفضٍ إلى التنازع والتقاتل[٣].

ويقول الرازي في بيان حكم الزكاة ومصالحها: أن الخلق إذا علموا في الإنسان كونه ساعيًا في إيصال الخيرات إليهم، وفي دفع الآفات عنهم؛ **أحبوه بالطبع، ومالت نفوسهم إليه لا محالة**.. فالفقراء إذا علموا أن الرجل الغني يصرف إليهم طائفة من ماله، وأنه كلما كان ماله أكثر كان الذي

---

(١) انظر: معالم السنن (٢/ ٦٧)، أدب الدنيا والدين (ص: ٩١) (ص: ١٠٣)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٦)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣ - ٢١٦)، مفاتيح الغيب (٣/ ٦٤٨) (١٦/ ٧٨)، المغني (٣/ ١٩) (٣/ ٦٨)، العزيز شرح الوجيز (٧/ ١٣٩)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢)، الذخيرة (٣/ ٨٢)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣/ ٥٢)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٣٧)، التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).

(٢) أدب الدنيا والدين (ص: ٩١).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب (٣/ ٦٤٨).

يصرفه إليهم من ذلك المال أكثر، أمدوه بالدعاء والهمة، وللقلوب آثار، وللأرواح حرارة؛ فصارت تلك الدعوات سببًا لبقاء ذلك الإنسان في الخير والخصب.. **فإيجاب الزكاة يوجب حصول الألف بالمودة بين المسلمين، وزوال الحقد والحسد عنهم، وكل ذلك من المهمات**[١]. ويقول القرافي: «أوجب الله تعالى الزكاة شكرًا للنعمة على الأغنياء، وسدًّا لخلة الفقراء وكمل هذه الحكمة بتشريكه بين الأغنياء والفقراء في أعيان الأموال بحسب الإمكان؛ **حتى لا تنكسر قلوب الفقراء باختصاص الأغنياء بتلك الأموال ومتعلقاتها**»[٢].

ويقول ابن عاشور: «والزكاة وإيتاء المال أصل نظام الجماعة صغيرها وكبيرها، **والمواساة تقوى عنها الأخوة والاتحاد**، وتسدد مصالح للأمة كثيرة»[٣].

فيستبين مما سبق كمال هذه الشريعة وجمالها في تشريعها للزكاة، وما يحصل منها من نشر للمحبة والرحمة والبركة، وتقوي أواصر الأخوة بين المجتمع كافة.

ومن مظاهر عناية الشريعة بتحقيق هذا المقصد: مراعاة الشريعة للجانب النفسي في تشريعات الزكاة وأحكامها، ففرضت الزكاة على وجه العدل بين أرباب الأموال وبين مستحقيها؛ وفي ذلك تقوية لأواصر الأخوة؛ إذ لو كانت الزكاة مائلة إلى جانب دون آخر؛ لأدى ذلك إلى إيغار الصدور، ولكنها فرضت الزكاة على وجه عادل بين الطرفين؛ فكانت مبنية على اليسر للمزكي، ومراعاة الأحظ لحق الفقير[٤]؛ ولذا سدت الشريعة ذريعة المشقة على المزكي؛ فجعلت الزكاة مرتبطة بالقدرة الميسرة؛ حتى يخرج الزكاة بطيب نفس ومحبة؛ إذ إن مفارقة المال شاق على النفوس، كما سدت ذريعة الإضرار بحق الفقير حتى لا ينكسر قلبه أو يخدش عرضه[٥]، وبمراعاة الجانبين هذه المراعاة العظيمة؛ يتحقق هذا المقصد على وجه الكمال والتمام.

ومن لطيف عناية الشريعة بهذا المقصد: أن عد أهل العلم الفقير شريكًا للغني في مقدار الزكاة، وأنهم بمنزلة الشركاء في ذلك، وفي ذلك تعزيز جميل لمشاعر الأخوة بينهما؛ إذ يشعر الفقير بأنه شريك للغني في مقدار الزكاة؛ من حيث تنمية الغني له وكونه سببًا في حصوله له؛ فيشكر الله جَلَّجَلَالُهُ على منّه ورحمته في أن جعل أخاه الغني سببًا في هذا المال المشترك بينهما[٦].

---

(١) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٨ - ٧٩) بتصرف يسير.

(٢) الذخيرة (٣/ ٨٢).

(٣) التحرير والتنوير (٢/ ١٣٢).

(٤) للمزيد يرجع إلى المبحث الخامس عشر من الفصل الأول.

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).

(٦) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩)، المغني (٣/ ١٩).

ومن أوجه عناية الشريعة بهذا المقصد: حرصها على حفظ مال الغني عن الهلاك أو الفناء؛ لأن في حفظ ماله حفظًا للفقراء وحقوقهم وحاجاتهم، وفي استشعار الغني لذلك تقوية لطيفة لأواصر الأخوة، إذ يستشعر الحرص على حفظ ماله، والسعي لنمائه؛ لأجل إغناء إخوانه الفقراء وسد حاجاتهم منه؛ ففي هلاك ماله أو نقصانه؛ إضرار بالفقراء[١].

ومن متمِّمات هذا المقصد: استشعار الغني حين أدائه الزكاة أن «الفقير محسن إليه بقبول حق الله جَلَّجَلَالُهُ منه الذي هو طهرته ونجاته من النار، وأنه لو لم يقبله لبقي مرتهنًا به، فحقه أن يتقلد منه الفقير؛ إذ جعل كفه نائبًا عن الله جَلَّجَلَالُهُ في قبض حق الله جَلَّجَلَالُهُ»[٢]، فلا يشعر الغني حينها بأي حسرة على ما أخرج، أو أنه محسن ومتفضل على أخيه، بل يعتقد أن الفضل للفقير أن كان سببًا بقبوله للزكاة فيما يحصل له بإخراج الزكاة من التطهير والتزكية والرفعة، وحصول الأجر والثواب، وعلو الدرجات.

ومن المصارف التي يتجلى فيها هذا المقصد: مقصد (الغارم لغيره)، فإن الشريعة قد شرعت دفع الزكاة إلى من يعمل على إطفاء ثائرة الفتن؛ لما لها من تأثير مهلك على تماسك الأمة وترابطها، فكان في إعانته من الزكاة درء لشر ذلك.

يقول الجويني: «للشرع على الحَمالات حث ظاهر، لصلتها بالمصالح العامة، حتى كأن المتحمل مستناب من جهة الشرع في الاقتراض على الصدقة»[٣].

أدلة المقصد:

يستدل لهذا المقصد بالأدلة الدالة على أن الزكاة مبنية على العدل بين أرباب الأموال والمستحقين، فلو لم تكن مبنية على ذلك؛ لما تحقق بإخراجها مقصد تحقيق روابط الأخوة، كما يستدل له كذلك بأدلة مقصد الرفق بالمالك والتيسير عليه؛ إذ إن التيسير في الزكاة مدعاة لأن يخرجها المكلف بطيب نفس وفرح واستبشار، وبذلك ترتفع الحسرة التي قد تلحقه فيما لو لم يكن في تشريعها مراعاة لحال نفسه وتعلقها بالمال، وبفرحه واستبشاره يتحقق الترابط والتآخي بين الأمة.

ويستدل له كذلك بأدلة مقصد رفع الضرر عن الفقير؛ إذ لو أديت له الزكاة مع إضرار أو هضم لحقه لما انطفأت ثائرة الحسد في داخله، فلم يتحقق التآخي على الكمال.

---

(١) انظر: المغني (٣/ ١٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٦).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٦).

ومن الأدلة كذلك:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[١].

وجه الدلالة: أن في الزكاة تطهير وتزكية للغني من صفات البخل والشح، وهي الصفات التي يصدر عنها البغض والشحناء والبغي في المجتمع، وتضعف أواصر الأخوة فيه؛ لأن النفس إذا حضرها الشح دعاها ذلك إلى النزاع والاختلاف، والزكاة تُطَهّرها من تلك الصفات المهلكة، وتعوّدها الجُودَ والكرم؛ فتتقوى روابط الأخوة، وتنتشر مكارم الأخلاق؛ كالجود والإيثار في الأمة. يقول الزرقاني في بيان حكمة الزكاة: «التطهير من الأدناس، ورفع الدرجة، واسترقاق الأحرار»[٢]، فبما في الزكاة من الإحسان؛ يسترقُّ الإنسان قلوب الفقراء والمحتاجين.

٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تُؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم»**[٣].

وجه الدلالة: أنَّ في الحديث دلالة على أن الزكاة توزع في فقراء البلد الذي قد أخذت من أغنيائه؛ وذلك لرؤيتهم إياها، وتعلُّق أطماعهم بها، وفي نقلها تخييب لظنونهم، وكسر لقلوبهم، وذلك ذريعة إلى فساد الروابط الأخوية في تلك البلد وضعفها، فتُدرء تلك المفسدة المتوقعة بمنع نقل الزكاة من بلد المزكي إلى بلد آخر[٤].

٣- قول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حق المانعين للزكاة في عهده: **«والله لأُقَاتِلَنَّ مَن فرَّق بين الصَّلاة والزكاة، فإنَّ الزكاةَ حقُّ المال، والله لو مَنَعُوني عَناقًا كانوا يؤدُّونها إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لقاتلتهم على منعها»**[٥].

وجه الدلالة: أنَّ فيه دَلالةً على أنَّ مانعَ الزكاة تُؤخذ منه قهرًا ويُقاتَل على منعها؛ لأنَّ من مفاسد منعهم تأثيرها السلبي على تماسك الأمة الإسلامية ووحدتها، وتهديد الروابط الأخوية الجامعة للأمة.

٤- حديث قبيصة بن مخارق الهلالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسأله فيها، فقال: **«أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها»**، قال: ثم قال: **«يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك»**[٦].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر لقبيصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من مال الصدقة، وجعل له حظًّا

---

(١) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ١٣٧).
(٣) سبق تخريجه، (ص٦٥).
(٤) انظر: المغني (٢/ ٥٠١).
(٥) سبق تخريجه، (ص١٣٣).
(٦) سبق تخريجه، (ص١٠٦).

فيهـا، وفـي ذلك حث ظاهر له ولأمثاله على تحمل الحمـالات؛ إطفاءً لثائرة الفتن، لما في ذلك من تحقيق مصلحة تقوية روابط الأخوة الإسلامية ودرء كل ما يفسدها.

يقـول الخطابي: «فهذا الرجل صنع معروفًا وابتغـى بما أتاه صلاحًا، فليس من المعروف أن تـورّك الغرامـة عليه في ماله، ولكـن يُعانُ على أداء ما تحمله منه، ويعطى مـن الصدقة قدر ما يبرأ به ذمته، ويخرج من عهدة ما تضمنه منه»[١].

ويقـول الجوينـي في بيان مقصد هذا المصرف: «تحريضًا لسـادات القبائـل على تطفئة ثائرة الفتن؛ فإنه تكثر منهم، فلذلك لا يكلّفون بقضائها من أموالهم»[٢].

٥- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ﴾[٣]، قال أبو أمامة بن سـهل بن حنيف في الآية: هو الجعرور ولون الحبيق، فنهى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن الرذالة[٤].

وعـن أنـس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أن أبا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ كتـب له الصدقة التي أمر الله رسـوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار، ولا تيس إلا ما شاء المصدق»**[٥].

وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: **«وإياك وكرائم أموالهم»**[٦].

وجه الدلالة: أنَّ في إخراج الرديء كسرًا لقلوب الفقراء، كما أنَّ في أخذ كرائم أموال الأغنياء كسرًا لقلوبهم، فراعت الشريعة كلا الجانبين بالأخذ من الوسط؛ لأن الشريعة إنما تقصد إلى تطهير القلوب وجمعها وتأليفها، وذلك يتحقق بإخراج الوسط.

٦- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾[٧].

وجـه الدلالـة: أن في المن علـى الفقير وتأذيته هـدم لهذا المقصد، من حيـث إن ذلك يوغر صدره، ولا يتحقق به مقصد تطهير قلبه، فنهى الله جَلَّجَلَالُهُ عن ذلك؛ بل جعله مبطلًا لأجر الصدقة.

٧- قـول النبـي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«واتقوا الشـح، فإن الشـح أهلك مـن كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»**[٨].

وجـه الدلالـة: أن في الحديث دلالة على أن الشـح مهلك للأمم، يحمل على سـفك الدماء واسـتحلال المحـارم، والـزكاة تطهر النفس منـه وتزكيها، ففـي إخراجها تقوية لروابـط الأخوة في الأمة، ودرء لمفسدة ما يضاد ذلك من التقاطع والبغضاء الباعثة على الدمار.

---

(١) معالم السنن (٢/ ٦٧).
(٢) المرجع السابق. (١١/ ٥٥٤).
(٣) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.
(٤) سبق تخريجه، ص(١٩٦).
(٥) سبق تخريجه، ص(١٩٦).
(٦) سبق تخريجه، ص(١٨٧).
(٧) الآية (٢٦٤) من سورة البقرة.
(٨) سبق تخريجه، ص(١٠٦).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- مراعاة الأحظ للفقير، ورفع الضرر عنه في تشريع الزكاة؛ إذ لو وصله حقه مقرونًا بإضرار؛ لما تحققت المؤاخاة بينه وبين الغني على وجه الكمال(١).

٢- مشروعية جباية الأموال الظاهرة وإرسال السعاة لأخذ صدقتها من أربابها؛ لأن ظهورها داعٍ لتعلق قلوب الفقراء بها؛ فشرعت الجباية تطهيرًا لقلوبهم، وتقويةً لروابط الأخوة في المجتمع بين الأغنياء والفقراء(٢).

٣- أن الدين لا يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة في رواية عن أحمد؛ لأن تعلق الزكاة بها أوكد؛ لتعلق قلوب الفقراء بها؛ لرؤيتهم إياها، وفي القول بمنع الدين للزكاة إيغار لصدورهم، وتثبيط للأخوة الإسلامية(٣).

٤- قتال مانعي الزكاة؛ رعاية لقلوب الفقراء؛ إذ إنهم لو لم يؤطر الأغنياء على دفعها لأدى ذلك إلى إيغار صدور الفقراء، وتعاظم الحسد والغل فيها تجاههم، وفي ذلك اختلال للأخوة الإسلامية، وتباغض للقلوب، وتدابر للنفوس(٤).

٥- استحباب شكر قابض الزكاة للمعطي، ودعائه له، وثنائه له. فيدعو له بقوله: «**آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أنفقت، وجعله لك طهورًا**»، وفي ذلك توثيق لأواصر الأخوة، وتطييب لقلب الغني فيما أخرج من المال(٥). يقول الغزالي: «يشكر المعطي، ويدعو له، ويثني عليه، ويكون شكره ودعاؤه بحيث لا يخرجه عن كونه واسطة ولكنه طريق وصول نعمة الله سبحانه إليه، وللطريق حق من حيث جعله الله طريقًا وواسطةً، وذلك لا ينافي رؤية النعمة من الله سبحانه»(٦).

٦- إذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيرًا، لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة؛ لأنه قد يكون في ذلك تقريعًا أو تبكيتًا أو إذلالًا له، وقد ينجم عن ذلك إخلال بمقصد تقوية روابط الأخوة الإسلامية، بأن يشعر الفقير بالإذلال أو الحرج؛ فلا يذهب ما في قلبه.

«قال الحسن: أتريد أن تقرعه؟ لا تخبره. وقال أحمد بن الحسين: قلت لأحمد: يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل، فيقول: هذا من الزكاة أو يسكت؟ قال: ولم يبكته

---

(١) تراجع كذلك الآثار الفقهية في المبحث الثالث عشر من الفصل الأول (إزالة الضرر)، كما سوف يأتي مزيد بيان لذلك في الآثار الفقهية للمطلب الثاني عشر من المبحث الرابع من هذا الفصل.

(٢) انظر: المغني (٣/ ٦٨).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/ ٥١٢)

(٤) انظر: المرجع السابق (٣/ ٦٨).

(٥) انظر: المرجع السابق (٢/ ٤٨١).

(٦) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٣).

بهذا القول؟ يعطيه ويسكت، وما حاجته إلى أن يقرعه؟»[١].

٧- وجوب الزكاة في كل ما كان اتخاذه محرمًا من الأثمان؛ لأن في اتخاذه كسرًا لقلوب الفقراء، فناسب ذلك التغليظ على صاحبه بالإخراج منه؛ درءًا لمفسدة اتخاذه، وحفظًا للأخوة الإسلامية[٢].

٨- المنع من نقل الصدقة من مكانها إلى بلد آخر؛ لأن في نقلها كسرًا لقلوب فقراء تلك البلدة، وإضعافًا لأواصر الأخوة بين أغنيائها وفقرائها، ففقراء بلده أولى بزكاته بحكم القرب والجوار، وقد اطلعوا على ماله، وتعلقت بها أطماعهم؛ فهم أولى بها من غيرهم[٣].

يقول الغزالي: «لا ينقل الصدقة إلى بلد آخر فإن أعين المساكين في كل بلدة تمتد إلى أموالها، وفي النقل تخييب للظنون»[٤].

٩- «أنه إن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها، خوفًا من العطش، أو لضعف الجمار، جاز قطعها؛.. لأن حفظ الأصل أحفظ للفقراء من حفظ الثمرة، لأن حقهم يتكرر بحفظها في كل سنة، فهم شركاء في النخل»[٥]، وهذا عام في حفظ كل أصل مال يحصل منه نفع للفقراء، فيستشعر الغني الحرص على حفظ ماله لأجل الفقراء وما يحصل لهم من النفع منه.

١٠- إخراج الزكاة من وسط المال؛ والمنع من إخراج الرديء؛ لأن الفقراء بمنزلة الشركاء فيعطون من وسط المال، وقد راعت الشريعة المشاعر النفسية لكلا الطرفين، ففي إيجاب الكريمة إيغار لصدر الغني، وفي الرديء كسر لقلب الفقير، فكان الواجب وسطًا بينهما[٦].

١١- تحريم منع الزكاة، أو التحايل في الهرب منها؛ سدًا لذريعة وقوع الشحناء والتقاطع في المجتمع؛ لأن في منعها تقويةٌ لوصف الشح في القلب، وبقاء دنسه، المؤدي إلى التنافر.

---

(١) المغني (٢/ ٤٨٢). (٢) المرجع السابق (٣/ ٤٧).

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣/ ٥٢).

(٤) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣).

(٥) المغني (٣/ ١٨).

(٦) انظر: المرجع السابق (٣/ ١٩).

المطلب الثاني: تقوية روابط القرابة[١]

بيان المقصد:

يأتي هذا المقصد من منطلق حِرْص الإسلام على تكوين المجتمع الإسلامي القوي المترابط، وتعتبر الأسرة اللبنة الأولى في البنيان الاجتماعي المرصوص، فبترابطها يقوى تماسك المجتمع كله، وبتفككها يتضعضع ذلك التماسك ويتفكك. كما أنَّ هذا المقصد يأتي من أهميَّة صلة الرحم في الإسلام، فلها مكانة عليَّة في الدين، وقد وردت نصوص كثيرة في بيان أهميتها، والوعيد الشديد لقاطعها.

ولـمَّا كان المال من أهم العوامل المؤثرة على ترابط الأسر وقوة أواصرها؛ حرص الإسلام على تسخيره كوسيلة من وسائل تعزيز أواصر القرابة، وصلة الرحم، وذلك باعتبار القرابة وصفًا مؤثرًا في أولوية استحقاق الزكاة، فبُوأ القريب المحتاج -ممن لا تجب على الشخص نفقته- منزلة مقدمة في استحقاق زكاته؛ لأنَّ في دفعها إليه مصلحة زائدة على مصالح الزكاة الأخرى، وهي ما يضفيه ذلك الإحسان المالي من القوة والثبات في العلاقة بين الأغنياء والفقراء في الأسرة الواحدة، ومن التعميق لمفهوم المحبة والألفة بينهم، ومن تعظيم الأجور بالجمع بين سد الخلة وصلة الرحم في آن واحد. وإذا كانت الزكاة لها الأثر العميق في تقوية أواصر الأخوة في المجتمع كله -كما سبق بيانه في المقصد السابق- فكيف يكون الأمر إذا كان ذلك الإحسان والرحمة والمواساة داخل الأسرة الواحدة؟

وقد ذكر الغزالي في خصوص الصفات المرعية في آخذ الزكاة: «أن يكون من الأقارب وذوي الأرحام، فتكون صدقة وصلة رحم، وفي صلة الرحم من الثواب ما لا يحصى»[٢].

أدلة المقصد:

١- **الأدلة العامة الدالة على تفضيل الأقربين وأولي الأرحام في الاستحقاقات الشرعية؛** كالمواريث وغيرها، أو الدالة على فضل الإحسان المالي إليهم؛ أو الدالة على كون الصدقة عليهم أعظم أجرًا.

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٨٠٧، ٦٩٤)، المبسوط (٢/ ١٨١)، إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٠)، تفسير الزمخشري (١/ ٢١٩)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٠)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٩٠)، المغني (٢/ ٥٠٣، ٥١٢، ٣/ ٤٧٩)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٢١)، التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣٤٥)، الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٣٥٣)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨/ ١١٧)، البناية شرح الهداية (٣/ ٤٨٠)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٨٠)، البحر الرائق (٢/ ٢٦٩)، النهر الفائق شرح كنز الدقائق (١/ ٤٦٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٠).

- كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾[١].
- وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[٢].
- وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾[٣].
- وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآية[٤].
- وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ الآية[٥].
- وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٦].
- وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا»**، يقول: فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك[٧].
- وحديث ميمونة بنت الحارث رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أنها أعتقت وليدة في زمان رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فذكرت ذلك لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقال: **«لو أعطيتها أخوالك، كان أعظم لأجرك»**[٨].

وجه الدلالة من الآيات والأحاديث: أن فيها دلالة على أن أقارب الإنسان لهم حق عليه، وأن لهم مزيد استحقاق في ماله؛ إذ خصَّهم الله جَلَّجَلَالُهُ بالذكر في الآيات في جملة المستحقين لفضل الإنسان في عدة مواضع من كتابه، بل وقدَّمهم على غيرهم في الذكر؛ لبيان أولويتهم وأنهم أحق[٩]، وفي ذلك دليل على مراعاة الشريعة وعنايتها بتقوية روابط القرابة في الأمة عبر الواجبات المالية -ومنها: الزكاة-، ولا سيما أنهم في استحقاقهم للزكاة يجمعون بين وصفين: الحاجة والقرابة، وفي إعطائهم حصول لأجرين: أجر الزكاة، وأجر صلة الرحم.

---

(١) الآية (٧٥) من سورة الأنفال، والآية (٦) من سورة الأحزاب.
(٢) الآية (٢١٥) من سورة البقرة.
(٣) الآية (٨) من سورة النساء.
(٤) الآية (٣٦) من سورة النساء.
(٥) الآية (٨٣) من سورة البقرة.
(٦) الآية (٣٨) من سورة الروم.
(٧) أخرجه مسلم، (٢/ ٦٩٢)، رقم (٩٩٧).
(٨) أخرجه مسلم، (٢/ ٦٩٤)، رقم (٩٩٩).
(٩) انظر: تفسير الزمخشري (١/ ٢١٩)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ١٢١).

٢- مجموعة الأحاديث الدالة على فضل الصدقة على الأقارب ومنها:

- حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أضحى أو فطر إلى المصلى، ثم انصرف، فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة، فقال: «**أيها الناس، تصدقوا**)، فمر على النساء، فقال: «**يا معشر النساء، تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار**» فقلن: وبم ذلك يا رسول الله؟ قال: «**تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أذهب للب الرجل الحازم، من إحداكن، يا معشر النساء**» ثم انصرف، فلما صار إلى منزله، جاءت زينب امرأة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تستأذن عليه، فقيل: يا رسول الله، هذه زينب، فقال: «**أي الزيانب؟**» فقيل: امرأة ابن مسعود، قال: «**نعم، ائذنوا لها**» فأذن لها، قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي لي، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود: أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم**»[(١)].

- وفي رواية للبخاري ومسلم أنها قالت لزوجها عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيجزي عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فانطلقت إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوجدت امرأة من الأنصار على الباب، حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقلنا: سل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيجزي عني أن أنفق على زوجي، وأيتام لي في حجري؟ وقلنا: لا تخبر بنا، فدخل فسأله، فقال: (**من هما؟**) قال: زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال: «**أي الزيانب؟**» قال: امرأة عبد الله، قال: «**نعم، لها أجران، أجر القرابة وأجر الصدقة**»[(٢)].

- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كان أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثر أنصاري بالمدينة مالًا، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما نزلت هذه الآية: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[(٣)] قام أبو طلحة إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء، وإنها صدقة لله، أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها، يا رسول الله، حيث شئت، قال

---

(١) أخرجه البخاري، (٢/ ١٢٠)، رقم (١٤٦٢).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري، (٢/ ١٢١)، رقم (١٤٦٦)، وأخرجه مسلم، (٢/ ٦٩٤)، رقم (١٠٠٠)، من حديث زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الآية (٩٢) من سورة آل عمران.

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت فيها، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين**» فقسمها أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أقاربه وبني عمه)[1].

- قولـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة**»[2].
- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح**»[3].

وجـه الدلالة من الأحاديـث: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن فيها أفضليـة الصدقة على الأقارب، وعظـم أجرهـا. والمراد بالصدقـة هنا: مطلق الصدقة، فتشـمل الزكاة، ولو قيل: إنـه أريد بها صدقة التطـوع. فـلا مانـع من قياس الـزكاة عليها، فصدقـة التطوع على الأقارب لـمَّـا لـم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معًا؛ كانت صدقة الواجب كذلك.

يؤيـده: حديـث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما فهمه من الآيـة، فإنه النفقة في قولـه: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟﴾ أعـم مـن أن يكون واجبًا أو مندوبًا، فعمل بهـا أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فرد من أفراده، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته، ولا يعارضها قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ الآيـة[4]؛ لأنهـا تدل على حصـر الصدقة الواجبة فـي المذكورين، وأما صنيـع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوي القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم[5].

ولذا أورد البخاري هذه الأحاديث في كتاب الزكاة، وعَنون لها: «باب الزكاة على الأقارب».

لمـا تقـرر هذا، فإن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لزينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**زوجك وولدك أحقُّ من تصدقت به عليهم**». وقوله لأبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وإني أرى أن تجعلها في الأقربين**» دليلٌ على أولوية الأقارب فـي اسـتحقاق الـزكاة، وأنهم أولى بـزكاة قريبهـم الغنى من غيرهم مـن الأجانب. كمـا أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عـن زينـب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**لهـا أجران، أجر القرابـة وأجر الصدقـة**»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الصدقـة علـى المسـكين صدقة، وهي علـى ذي الرحم ثنتـان: صدقة وصلة**» دليل علـى عظم أجر الـزكاة علـى القريـب؛ لأن في ذلك أجر الـزكاة وأجر صلة الرحـم، فاجتمع الأجـران العظيمان في عمـل واحـد؛ فكان الإخراج إليهم أولـى. وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أفضـل الصدقة على ذي الرحم الكاشح**»، ففيه دلالة على أن الزكاة عليه أفضل.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، (٢/ ١١٩)، رقم (١٤٦١)، وأخرجه مسلم، (٢/ ٦٩٤)، رقم (٩٩٨).

(٢) أخرجه الترمذي، (٢/ ٤٠)، رقم (٦٥٨)، من حديث سلمان بن عامر، وقال: (حديث حسن).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده رقم: (٢٣٥٧٧)، وصححه النووي في المجموع (٦/ ٢٢٠).

(٤) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٢٥ - ٣٢٦).

وما هذا الحث النبوي في مواقع عدة على الصدقة على الأقارب إلا لما في ذلك -إضافةً إلى أجر الزكاة وتحقيق مقاصدها العظيمة- من تحقيق لمقصد سام قد عنيت به الشريعة عناية عظيمة ألا وهو: تقوية أواصر القرابة وتنميتها وتزكيتها وتطهيرها من الشوائب، ولا يخفى ما لصلة الرحم من مكانة جليلة في الشريعة.

٣- **حديث** عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: خطب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**إياكم والشح، فإنما هلك من كان قبلكم بالشح، أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا، وأمرهم بالفجور ففجروا**»(١).

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حذر من الشح وبين أنه يحمل على قطيعة الرحم، وإخراج الزكاة يشفي الإنسان من داء الشح، فإخراجها يدرأ قطيعة الرحم، بل يعين على ضده من صلة الرحم وتقويتها(٢).

٤- قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لا تخرج الزكاة من بلد إلا لذي قرابة**»(٣).

وجه الدلالة: أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جوز إخراج الزكاة من البلد لذي القرابة، مما يدل على عناية الشريعة بذوي القرابة، لما في إعطائهم من الزكاة من تقوية لأواصر القرابة.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن رب المال إذا تولى إخراج الزكاة بنفسه فإنه يستحب أن يبدأ بأقاربه الذين يجوز دفع الزكاة إليهم؛ فيبدأ بالأقرب فالأقرب منهم(٤)، واستثنى الحنابلة فيما لو كان الأبعد أحوج فإنه يقدم حينئذ(٥). روى أبو عبيد عن عطاء قال: «إذا لم يكن ذو قرابته من عياله الذين يعول؛ فهم أحق بزكاته من غيرهم، إذا كانوا فقراء»(٦).

ويقول النووي: إن كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم؛ **استحب أن يخص الأقرب بالاتفاق**. قال أصحابنا: يستحب في صدقة التطوع وفي الزكاة والكفارة صرفها إلى الأقارب إذا كانوا بصفة الاستحقاق، وهم أفضل من الأجانب.

قال أصحابنا: والأفضل أن يبدأ بذي الرحم المحرم؛ كالإخوة والأخوات، والأعمام والعمات، والأخوال والخالات، ويقدم الأقرب فالأقرب، وألحق بعض أصحابنا

---

(١) سبق تخريجه، (ص٢٧٠).
(٢) انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨/ ١١٧).
(٣) أخرجه الدارقطني موقوفًا، (٣/ ٧٥)، رقم (٢٠٦٢).
(٤) المغني (٢/ ٥١٢)، الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٣٥٣).
(٥) انظر: الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٣٥٣).
(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٤).

الـزوج والزوجـة بهـؤلاء لحديث زينـب، ثم بذي الرحـم غير المحـرم كأولاد العم وأولاد الخال، ثم المحرم بالرضاع، ثم بالمصاهرة، ثم المولى من أعلى وأسفل، ثم الجار[١].

٢- أنه لو كان للمزكي جيران أجانب، وأقارب أباعد فإن الأقارب يقدمون[٢].

٣- أنـه يجوز نقـل الزكاة خارج البلد إذا كان ذلك إلى قرابة[٣]؛ «لأن المقصود منها سـد خلـة المحتاج، **وفـي القريب جمع بين الصلة والصدقـة**»[٤]. «ولأن في الإخراج إلى ذوي قرابتـه مراعاة حق القرابة، وفي عدم الإخراج مراعاة حق الجوار، ولا شـك أن مراعاة حق القربة أولى»[٥]. واشترط بعضهم ألا يتجاوز النقل مسافة القصر[٦].

روى أبو عبيـد عـن إبراهيم أنـه «كان يكره أن تخرج الزكاة من بلـد إلى بلد، إلا لذي قرابة»[٧]. «وروي عن أبي العالية أنه كان يحمل زكاته إلى المدينة. قال أبو عبيد: ولا نراه خصَّ بها إلا أقاربه أو مواليه»[٨]. ويقول السرخسـي نقلاً عن أبي حنيفة أنه: «إذا كان لصاحـب المـال قرابة محتاجون فـي بلدة أخرى؛ فلا بأس بـأن يصرف الصدقة إليهم، وهو أفضل له؛ لما فيه من صلة الرحم مع إسقاط الفرض عن نفسه»[٩].

٤- أن الأولى أن يخرج زكاة الأموال الظاهرة والباطنة بنفسه؛ لأنه يمكنه بذلك إعطاؤها للأولى بها؛ من محاويج أقاربه، وذوي رحمه، وصلة رحمه بها، فكان أفضل[١٠].

٥- أنـه لا يجـوز دفـع الزكاة إلى من تجـب عليه نفقتهـم، وقد نعلل لذلـك -إضافة إلى العلـل الأخـرى- بأنه قد يكون في إعطائهم من الزكاة ذريعة له في التهرب من النفقة الواجبة عليهم، وذلك مدعاة للخلاف، وإضعاف أواصر القرابة.

---

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٠)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: المرجع السابق، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج (٣/ ١١٥٧).

(٣) انظـر: البحـر الرائـق (٢/ ٢٦٩)، المجموع شـرح المهـذب (٦/ ٢٢٠)، عجالـة المحتاج إلى توجيـه المنهاج (٣/ ١١٥٧)، المغني (٢/ ٥٠٣).

(٤) النهر الفائق شرح كنز الدقائق (١/ ٤٦٩). (٥) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٩٠).

(٦) انظر: المغني (٢/ ٥٠٣).

(٧) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٨).

(٨) المرجع السابق (ص: ٧١٢).

(٩) المبسوط (٢/ ١٨١).

(١٠) انظر: المغني (٣/ ٤٧٩).

المطلب الثالث: منع كون المال دُولة بين الأغنياء[١]

بيان المقصد:

تعريف (دُولة) لغة: من دَوَلَ، تقول دَوَل يَتَدَاول دُوْلةً، يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، وهو: العُقْبة فِي الْمَالِ والحَرْب سواء، فالدَّوْلة، بِالْفَتْحِ، فِي الْحَرْبِ أَن تُدال إِحدى الْفِئَتَيْنِ عَلَى الأُخرى، يُقَالُ: كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِمُ الدَّوْلة، وَالْجَمْعُ الدُّوَلُ، والدُّولة، بِالضَّمِّ، فِي الْمَالُ؛ يُقَالُ: صَارَ الْفَيْءُ دُولة بَيْنَهُمْ يَتَداوَلونه مَرَّة لِهَذَا وَمَرَّةً لِهَذَا، وَالْجَمْعُ دُولات ودُوَلٌ، وقال أبو عبيدة: الدُّولة بالضم: اسم للشيء الذي يُتَداول به بعينه، فهو ما يُتَداول من المال فيكون لقوم دون قوم[٢].

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي، وذلك أن المال قد يصبح دُولة بين الأغنياء؛ يتعاقبونه بينهم، ويتحول بين أيديهم، دون أن يخرج إلى الفقراء.

والمراد بهذا المقصد: أنَّ الشريعة تقصد بفرض الزكاة على الأغنياء إلى منع أن يُصبح المال دُولَةً بين الأغنياء ومحتكرًا في أيديهم؛ يتعاقبون عليه ويتداولونه، ويستأثرون به دون الفقراء والمحتاجين، فأوجبت عليهم إخراج جزء من أموالهم إلى المحتاجين والمحرومين حتى يصبح المال دُولَةً بين الأمة كلها لا محصورًا في قوم دون آخرين.

ومن المعلوم أن من أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني العالم في عصرنا الحاضر بسبب استشرائها أن المال دولة بين الأغنياء، إذ إنه بحسب تقارير اقتصادية متعددة يمتلك نسبة قليلة من أثرياء العالم الجزء الأكبر من ثروات الأرض، ففي تقرير لمنظمة أوكسفام لعام ٢٠١٧م بينت فيه أن ٨٢٪ في المئة من الثروات التي تحققت في العام الماضي تدفقت على أكثر سكان العالم ثراء البالغ عددهم ١٪ فيما لم يشهد نصف الفقراء أي زيادة تذكر.

وفي تقرير آخر لها لعام ٢٠١٩ م، بينت المنظمة أن ستة وعشرين شخصًا من أثرياء العالم يملكون ما يملكه نصف فقراء العالم -٨ , ٣ مليار نسمة-، بل إن عدد هؤلاء الأغنياء قد انخفض إلى ستة وعشرين شخصًا بعد أن كان اثنين وأربعين شخصًا في عام ٢٠١٨م. ودعت المنظمة إلى فرض المزيد من الضرائب على هؤلاء الأغنياء. وأوضحت المديرة التنفيذية لـ(أوكسفام إنترناشونال) ويني بيانيما أن «الهوة التي تتسع بين الأثرياء والفقراء تنعكس على مكافحة الفقر، وتضر بالاقتصاد،

---

(١) انظر: تفسير الزمخشري (٤/ ٥٠٢)، المغني (٣/ ٤٠)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥)، التحرير والتنوير (١/ ٤٣، ٣/ ٤٤، ٢٨/ ٨٥)، مقاصد الشريعة الإسلامية (٣/ ٤٦١)، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية لابن زغيبة (ص: ٢٥٣).

(٢) انظر: مادة (دول) في: مقاييس اللغة (٢/ ٣١٤)، لسان العرب (١١/ ٢٥٢).، القاموس المحيط (ص: ١٠٠٠).

وتؤجج الغضب في العالم»[١].

وقد حرص الإسلام على درء ذلك كله بتشريع الزكاة، فقد كان من أجلّ المصالح التي سعى إلى جلبها بفرضها تضييق الهوَّة بين الأغنياء والفقراء، والحيلولة دون أن يكون المال محصورًا بين الأغنياء دولة بينهم.

وممن تحدث عن هذا المقصد باستفاضة وتفصيل ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث بيَّن أن من **شأن الشريعة -في الجملة- أن تضبط نظام إدارة المال بأسلوب يحفظه مُوزَّعًا بين الأمة بقدر المستطاع**، وتعين على نمائه في نفسه أو بأعواضه بقطع النظر عن كون المنتفع به مباشرة أفرادًا خاصة، أو طوائف، أو جماعات صغرى أو كبرى.

وأما على وجه التفصيل فإنها تنظر إلى كل جزء منه باعتباره حقًّا راجعًا لمكتسبه ومعالجه من: أفراد، أو طوائف، أو جماعات معيّنة أو غير معيّنة، أو حقًّا لمن ينتقل إليه من مكتسبه. وهو بهذا النظر ينقسم إلى مال خاص بآحاد وجماعات معيّنة، وإلى مال مرصود لإقامة مصالح طوائف من الأمة غير معيّنين. فالأول من هذا النظر هو الأموال الخاصة المضافة إلى أصحابها. والثاني هو المسمّى في اصطلاح الشريعة بمال المسلمين أو مال بيت المال، ومن تلك الأموال: أموال الزكاة[٢].

كما بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنَّ قوام أيّ أمَّة هو دوران أموالها بينها، وأن من أكبر مقاصد الشريعة الانتفاع بالثروة العامة بين أفراد الأمة على وجوه جامعة بين رعي المنفعة العامة ورعي الوجدان الخاص**، وذلك بمراعاة العدل مع الذي كدَّ لجمع المال وكسبه، ومراعاة الإحسان للذي بطأ به جهده، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهذا المقصد من أشرف المقاصد التشريعية، ولقد كان مقدار الإصابة والخطأ فيه هو ميزان ارتقاء الأمم وتدهورها**، ولا تجد شريعة ظهرت ولا دعاة خير دعوا إلا وهم يجعلون لتنويل أفراد الأمة حظًّا من الأموال التي بين أيدي أهل الثروة وموضعًا عظيمًا من تشريعهم أو دعوتهم، إلا أنهم في ذلك متفاوتون بين مقارب ومقصر أو آمل ومدبر، **غير أنك لا تجد شريعة سددت السهم لهذا الغرض، وعرفت كيف تفرق بين المستحب فيه والمفترض، مثل هذه الشريعة المباركة**، فإنها قد تصرفت في نظام الثروة العامة تصرفًا عجيبًا، أقامته على قاعدة توزيع الثروة بين أفراد الأمة، وذلك بكفاية المحتاج من الأمة مؤونة حاجته، على وجوه لا تحرم المكتسب للمال فائدة اكتسابه وانتفاعه به قبل كل أحد»[٣].

---

(١) انظر: *https://www.theguardian.com/business/2019/jan/21/world - 26 - richest - people - own - as - much - as - poorest - 50 - per - cent - oxfam - report*

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).

(٣) التحرير والتنوير (٣/ ٤٤).

ثـم بيَّـن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من **مقاصد الشـريعة ألا تبقى الأمـوال متنقلة في جهة واحـدة أو عائلة أو قبيلة من الأمة، بل المقصد دورانها**، فعمدت إلى الانتزاع من المال انتزاعًا منظمًا فجعلت منه انتزاعًا جبريًّا بعضه في حياة صاحب المال وبعضه بعد موته؛ فالذي في حياته هو الصدقات الواجبة، ومنها الزكاة، وهي في غالب الأحوال عشر المملوكات أو نصف عشرها أو ربع عشرها.

وقـد بيـن النبـي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وجه تشـريعها بقوله لمعاذ بـن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حين أرسـله إلى اليمـن: «**فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم**»[١]، وجعل توزيع ما يتحصل من هذا المال لإقامة مصالح الناس وكفاية مؤن الضعفاء منهم، فصاروا بذلك ذوي حق في أموال الأغنياء، غير مهينين ولا مهددين بالمنع والقساوة. والتفت إلى الأغنياء فوعدهم على هذا العطاء بأفضل ما وُعِد به المحسنون، من تسميته قرضًا لله تعالى، ومن توفير ثوابه[٢].

وثمت مقصد من مقاصد الشريعة في الأموال يندرج تحت هذا المقصد العظيم وهو مقصد رواج الأموال وتداولها، وقد عرف ابن عاشـور الرواج بأنه: «دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن مـن النـاس بوجه حـق»[٣]، ثم بين أنه مقصد شـرعي عظيم دل عليـه الترغيب فـي المعاملة بالمال، ومشـروعية التوثـق في انتقال الأموال من يد إلى أخـرى، وأن من معانيه المقصودة انتقالُ المال بأيد عديـدة فـي الأمـة على وجه لا حـرج فيه على مكتسِبِه، فأبيح لمالـك المال مدة حياتـه تصرفه فيه، واختصاصـه بـه؛ حثًّا للناس على السـعي في الاكتسـاب لتوفير ثروة الأمة وإبعاد المفسـدات عنها، فلـم تجعـل عليه في مدة حياة مكتسـبه إلا حق الله فيه وهو الزكاة علـى اختلاف أحوالها، وتخمس المغانم.

وبتحقيـق مقصـد الـرواج والتداول منعت الشـريعة أن يكـون المال دولة بين فئـة من الناس يتلقـاه الفـرع عن الأصل؛ **لأن انحصار حركة الأموال في دائرة أيادي معينة لا يخدم المصلحة العامة المرجـوة من وراء ذلك التداول، ولا يتماشـى ومقاصد التشـريع ومبادئه**؛ لما فيـه من لحوق الضرر بالفقراء والمحتاجين، وإفضائه إلى الاختلال الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وهذا ما يحاربه الإسـلام بكل الوسـائل؛ لأنه مضادٌّ لمصالح الدين ومنافع الأمة، ويهدم كيانها ومقوماتها، ومن هنا جاء تحريم الربا؛ لكونه يؤدي إلى جعل الأموال دُوْلَة بين فئة قليلة من الناس وعائقًا في وجه التداول الشامل والعام والذي تنشده الشريعة.

وبناء على هذا يرى بعض المعاصرين **أن المال وإن كانت ملكيته لصاحبه فإن حركته ودورانه يعد مشـتركًا بينه وبين الجماعة، وحق الجماعة فيها غالب**؛ لأنها تسـتفيد من حركة المال مهما كان

---

(١) سبق تخريجه، (ص٦٥). (٢) انظر: المرجع السابق (٣/ ٤٦).

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٧١).

نوعها ومجالها، وإذا قصد صاحب المال بماله تلك المصالح والمنافع لأمته، فيعد هذا من الإنفاق في سبيل الله ولو بطريق غير مباشر(١).

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾(٢).

معنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ كما قال الزمخشري: «كيلا يكون الفيء الذي حقه أن يعطى الفقراء ليكون لهم بلغة يعيشون بها جَدًّا(٣) بين الأغنياء يتكاثرون به. أو كيلا يكون دُولة جاهلية بينهم. ومعنى الدولة الجاهلية: أن الرؤساء منهم كانوا يستأثرون بالغنيمة؛ لأنهم أهل الرياسة والدولة والغلبة، وكانوا يقولون: من عزَّ بزّ. والمعنى: كيلا يكون أخذه غلبة وأثرة جاهلية»(٤).

وجه الدلالة: أن من مقاصد الشريعة دوران المال، وإخراجه عن أن يكون قارًّا في يد واحدة، وقد فهمت الإشارة إليه من الآية(٥)، فالله عَزَّوَجَلَّ بين الحكمة من قسمة الفيء، وهي أن ذلك راجع إلى منع أن يكون حق الفقراء -الذي قرره الله لهم- بين الأغنياء يتكاثرون به، وهذا المعنى موجود في الزكاة؛ إذ إن فيها حقًّا للفقراء والمحتاجين، فإذا لم يخرجه الغني إلى مستحقه فإنه بذلك يناقض المقصد الشرعي من تداول المال؛ فيحرم الفقراء حقهم المقرر لهم من قبل الشارع عَزَّوَجَلَّ.

يقول ابن عاشور: «نأخذ من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾، **تفاصيل من علم الاقتصاد السياسي وتوزيع الثروة العامة، ونعلل بذلك مشروعية الزكاة والمواريث** والمعاملات المركبة من رأس مال وعمل، على أن ذلك تومئ إليه الآية إيماء»(٦).

ويقول في موضع آخر: «**وقد بدا من هذا التعليل أن من مقاصد الشريعة أن يكون المال دولة بين الأمة الإسلامية على نظام محكم في انتقاله من كل مال لم يسبق عليه ملك لأحد؛ مثل: الموات، والفيء، واللقطات، والركاز، أو كان جزءًا معيَّنًا مثل: الزكاة**»(٧).

---

(١) انظر: مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، ابن زغيبة (ص: ٢٥٩).

(٢) الآية (٧) من سورة الحشر.

(٣) من الجَدّ: أي: الغنى والرزق. انظر: لسان العرب (٣/ ١٠٧).

(٤) تفسير الزمخشري (٤/ ٥٠٢).

(٥) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٧٥).

(٦) التحرير والتنوير (١/ ٤٣)

(٧) التحرير والتنوير (٢٨/ ٢٥).

٢- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم**»(١).

وجه الدلالة: قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**فتردُّ في فقرائهم**» يدلُّ على أنَّ من مقاصد تشريع الزكاة تداول المال ورده على الفقراء؛ إذْ لو ترك في أيدي الأغنياء دون أن يؤخذ منه جزء للمحتاجين؛ لأصبح دولة بينهم، يتعاقبون عليه، فجاء الأمر النبوي بأن يؤخذ من الأغنياء جزء فيرد على الفقراء؛ تحقيقًا للتداول.

٣- الأدلة العامة الدالة على مقصد الرواج والتداول كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَا﴾(٢)، فهذه الآية قد نبهت المسلمين إلى أهمية إدارة التجارة وتحريك الأموال في نظر الشريعة، حتى إنها رخصت في ترك التوثيق المطلوب طلبًا حثيثًا، حرصًا منها على إزالة كل العوائق التي قد تعطل رواج الأموال وتداولها(٣).

وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا يحتكر إلا خاطئ**»(٤).

وكان عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ يسقط نصف العشر عن بعض السلع لكي يكثر رواجها في أسواق المدينة، فعن عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: «كان عمر يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر؛ لكي يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطينة العشر»(٥).

وجه الدلالة: أن هذه الأدلة قد دلت على حرص الشريعة على رواج الأموال وتداولها، ونهيها عن ضد ذلك، وهذا المعنى نفسه هو ما يقصد إليه تشريع الزكاة، وذلك بأن يتحقق تداول المال بين الأغنياء والمحتاجين من المجتمع؛ حتى لا يتضرر المحتاجون باحتكار الأغنياء للمال بينهم دون سائر الأمة.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- تشريع الزكاة في أكثر الأموال دورانًا بين الخلق وأشرفها وأنفعها، درءًا لمفاسد تركزها في أيدي الأغنياء، وحرمان المحتاجين منها.

يقول ابن القيم: «وغير خافٍ تميز ما أوجب فيه الزكاة عما لم يوجبها فيه في جنسه

(١) سبق تخريجه (ص٦٥). (٢) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
(٣) انظر: مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية لابن زغيبة (ص: ٢٥٣).
(٤) أخرجه مسلم، (٣/ ١٢٢٨)، رقم (١٦٠٥).
(٥) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٦٦)، القبس (٢/ ٨٣٨).

ووصفه ونفعه وشدة الحاجة إليه وكثرة وجوده، وأنه جارٍ مجرى الأموال لما عداه من أجناس الأموال، بحيث لو فقد لأضر فقده بالناس، وتعطل عليهم كثير من مصالحهم، بخلاف ما لم يوجب فيه الزكاة فإنه جار مجرى الفضلات والتتمات التي لو فقدت؛ لم يعظم الضرر بفقده»[١].

٢- وجوب الزكاة في عين المال، حتى يتحقق تداول أعيان الأموال المتنوعة مع الفقراء ومستحقي الزكاة؛ فتُسدُّ الحاجة من كل جنس، ولا تقتصر على النقدين[٢]؛ إذ لو جوزنا القيمة؛ لأفضى ذلك إلى انحصار الزكاة في النقدين، ويحرم الفقراء أعيان الأموال الزكوية الأخرى؛ كبهيمة الأنعام، والزروع والثمار، ولا يخفى ما في مشاركة عينها من تعميم للنفع، وسد للحاجات المخصوصة، فالحاجات متنوعة، فينبغي أن يتنوع الواجب؛ ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تندفع به حاجته[٣].

٣- مشروعية تعميم النفع وبث المنفعة في الزكاة بقدر المستطاع، وذلك باستيعاب الأصناف الثمانية وجوبًا عند الشافعية، واستحبابًا عند آخرين، ومن ثمرات ذلك تحقق تداول أموال الزكاة على الشمول والعموم مع فئام عديدة من المجتمع من محتاج، ومحتاج إليه[٤].

المطلب الرابع: منع الاكتناز[٥]

بيان المقصد:

الاكتناز لغة من (كَنَزَ) يدل على تجمُّعٍ في شيء، وهو: اسم للمال إذا أُحرِزَ في وعاء، ولما يحرز فيه، وقيل: الكنز المال المدفون، وجمعه كنوز، كَنَزَه يكْنِزُه كنزًا واكتَنَزَه، والفعل الاكتناز[٦].

---

(١) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥). (٢) انظر: المغني (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: المغني (٣/ ٨٨)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٢٣).

(٤) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٨٩)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٤)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٣).

(٥) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٤٢٥)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٤٤٤)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٠٠)، الحاوي الكبير (٣/ ٧٢)، الاستذكار (٣/ ١٧٢)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٢٥)، المبسوط (٢/ ١٩١)، تفسير الزمخشري (٢/ ٢٦٧)، بدائع الصنائع (٢/ ٢)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٠)، تفسير البيضاوي (٣/ ٧٩)، تفسير ابن كثير (٤/ ١٢٢)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٧٥)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٢/ ٣٩٨).

(٦) انظر: مادة (كنز) في: مقاييس اللغة (٥/ ١٤١)، لسان العرب (٥/ ٤٠١).

يقول الطبري: «الكنز في كلام العرب كل شيء مجموع بعضه إلى بعض، في بطن الأرض كان أو على ظهرها»[١]. ويقول الرازي: «أصل الكنز في كلام العرب هو الجمع، وكل شيء جمع بعضه إلى بعض فهو مكنوز، يقال: هذا جسم مكتنز الأجزاء إذا كان مجتمع الأجزاء»[٢].

وأما اصطلاحًا، فقد اختلف العلماء في تعريفه[٣].

القول الأول: أنه كل مال وجبت فيه الزكاة، فلم تؤدَّ زكاته. وأما ما أديت زكاته فلا يسمى كنزًا، بالغًا ما بلغ[٤]. وهو قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: «كل مال أديت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز، وكل مال لا تؤدي زكاته فهو كنز، وإن كان ظاهرًا على وجه الأرض»[٥]، وهو قول جمهور أهل العلم. قال ابن عبد البرّ: «فجمهورهم على ما قاله ابن عمر، وعليه جماعة فقهاء الأمصار»[٦] وقال في موضع آخر: «وسائر العلماء من السلف والخلف على ما قاله ابن عمر في الكنز»[٧].

واحتجوا بأدلة منها:

الأول: عموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٨] فإن ذلك يدل على أن كل ما اكتسبه الإنسان فهو حقه، وكذا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْئَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾[٩].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نعم المال الصالح للرجل الصالح**»[١٠].

الثاني: أنه كان في زمان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جماعة من الأغنياء كعثمان وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعدهم من أكابر المؤمنين.

الثالث: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ندب إلى إخراج الثلث أو أقل في المرض، ولو كان جمع المال محرمًا لكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقر المريض بالتصدق بكله، بل كان يأمر الصحيح في حال صحته بذلك[١١].

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٢٢٥). (٢) مفاتيح الغيب (١٦/ ٣٥).
(٣) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٢١٧ - ٢٢٥). (٤) انظر: المرجع السابق (١٤/ ٢١٧).
(٥) أخرجه البيهقي في سننه، (٤/ ١٣٩)، رقم (٧٢٣٠)، وصححه موقوفًا عن ابن عمر.
(٦) الاستذكار (٣/ ١٧٢). (٧) الاستذكار (٣/ ١٧٤).
(٨) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.
(٩) الآية (٣٦) من سورة محمد.
(١٠) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/ ٢٩٩)، رقم (١٧٧٦٣)، وقال الأرناؤوط في التعليق عليه: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٨/ ٦)، رقم (٣٢١٠).
(١١) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٣٦).

الرابع: دليل الخطاب من حديثين:

قولـه ﷺ: «**مـن آتاه الله مالا، فلم يؤد زكاته مثل له ماله يوم القيامة شـجاعًا أقرع له زبيبتـان يطوقـه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه -يعني بشـدقيه- ثم يقول أنا مالـك أنا كنزك**»، ثم تلا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾... الآية[1]»[2].

وقولـه ﷺ: «**مـا مـن صاحـب كنز لا يـؤدي زكاته، إلا أحمـي عليه في نـار جهنم، فيجعـل صفائح فيكـوى بها جنباه، وجبينه حتـى يحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خمسـين ألف سنة، ثم يرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار**»[3].

يقـول القرطبي: «فدل دليل خطاب هذين الحديثين على صحـة ما ذكرنا»[4]. أي: إن مفهوم المخالفة من هذين الحديثين يدل على أن من أدى زكاة ماله؛ لم يكن ماله كنزًا، فلا يستحق الوعيد.

الخامس: حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت ألبس أوضاحًا من ذهب فقلت: يا رسول الله أكنز هو؟ فقال: «**ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز**»[5].

وجـه الدلالـة: أن قوله ﷺ: «**ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز**» دليل على أن الكنز هو ما لم تؤدى زكاته، وأما ما أديت زكاته فلا يسمى كنزًا بالغًا ما بلغ.

السـادس: حديث خالد بن أسـلم، قال: خرجنا مع عبد الله بـن عمر رضي الله عنه، فقال أعرابي: أخبرنـي عـن قول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[6] قـال ابن عمـر رضي الله عنه: «من كنزها، فلـم يؤد زكاتها، فويـل له، إنما كان هـذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال»[7].

القـول الثانـي: أن الكنز هو كل ما فضل من المال عن حاجة صاحبه إليه[8]، وهو قول أبي ذر رضي الله عنه، وجماعة من أهل العلم[9].

---

(١) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.
(٢) سبق تخريجه، (ص١٩٧).
(٣) سبق تخريجه، (ص١١٤).
(٤) تفسير القرطبي (٨/ ١٢٥).
(٥) أخرجه أبو داود، (٢/ ٩٥)، رقم (١٥٦٤)، وصححه الألباني (سلسـلة الأحاديث الصحيحة وشـيء من فقهها وفوائدهـا (٢/ ١٠٣)). وأخرجـه الحاكم، (١/ ٥٤٧)، رقم (١٤٣٨)، وقال: «هذا حديث صحيح على شـرط البخاري، ولم يخرجاه».
(٦) الآية (٣٤) من سورة التوبة.
(٧) أخرجه البخاري، (٢/ ١٠٦)، رقم (١٤٠٤).
(٨) تفسير الطبري (١٤/ ٢٢٠).
(٩) انظر: المرجع السابق.

واحتجوا بأدلة منها:

الأول: «عموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[1]، «ولا شك أن ظاهرها دليل على المنع من جمع المال، فالمصير إلى أن الجمع مباح بعد إخراج الزكاة ترك لظاهر هذه الآية، فلا يصار إليه إلا بدليل منفصل»[2].

الثاني: الأحاديث الدالة على ذم جمع المال والاستزادة منه عما فضل عن حاجة الإنسان، كحديث عبد الله بن أبي الهذيل قال: حدثني صاحب لي، أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**تبًّا للذهب والفضة**»، قال: فحدثني صاحبي أنه انطلق مع عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله، قولك: «**تبًّا للذهب والفضة**» ماذا؟ فقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لسانًا ذاكرًا، وقلبًا شاكرًا، وزوجة تعين على الآخرة**»[3].

وحديث الأحنف بن قيس، حدثهم قال: جلست إلى ملأ من قريش، فجاء رجل خشن الشعر والثياب والهيئة، حتى قام عليهم فسلم، ثم قال: بشر الكانزين برضف يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفه، ويوضع على نغض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه، يتزلزل، ثم ولى، فجلس إلى سارية، وتبعته وجلست إليه وأنا لا أدري من هو؟ فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت، قال: إنهم لا يعقلون شيئًا، قال لي خليلي، قال: قلت: من خليلك؟ قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**يا أبا ذر أتبصر أُحُدًا؟**» قال: فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يرسلني في حاجة له، قلت: نعم، قال: «**ما أحب أن لي مثل أُحُدٍ ذهبًا، أنفقه كله، إلا ثلاثة دنانير**» وإن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون الدنيا، لا والله، لا أسألهم دنيا، ولا أستفتيهم عن دين، حتى ألقى الله[4].

الثالث: «أنه تعالى إنما خلق الأموال ليتوسل بها إلى دفع الحاجات، فإذا حصل للإنسان قدر ما يدفع به حاجته ثم جمع الأموال الزائدة عليه فهو لا ينتفع بها؛ لكونها زائدة على قدر حاجته، ومنعها من الغير الذي يمكنه أن يدفع حاجته بها، فكان هذا الإنسان بهذا المنع مانعًا من ظهور حكمته ومانعًا من وصول إحسان الله إلى عبيده»[5].

والراجح –والله أعلم– هو القول الأول، أن الكنز هو المال الذي لم تؤدَّ زكاته، فأما ما أديت زكاته فليس بكنز، حتى لو كان كثيرًا فاضلًا عن حاجة الإنسان. وقد رجحه عدد من أهل العلم،

---

(١) الآية (٣٤) من سورة التوبة. (٢) مفاتيح الغيب (١٦/ ٣٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٨/ ١٨٩)، رقم (٢٣١٠١)، وقال الأرناؤوط في التعليق عليه: «حسن لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح غير سلم».

(٤) أخرجه البخاري، (٢/ ١٠٧)، رقم (١٤٠٧). (٥) مفاتيح الغيب (١٦/ ٣٦).

كالشافعي[١]، والطبري[٢] والقرطبي[٣].

يقول الطبري بعد أن ذكر هذه الأقوال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصحة، القولُ الذي ذكر عن ابن عمر: من أن كل مالٍ أدّيت زكاته فليس بكنز يحرُم على صاحبه اكتنازُه وإن كثر، وأنّ كل مالٍ لم تُؤَّد زكاته فصاحبه مُعاقب مستحقٌّ وعيدَ الله، إلا أن يتفضل الله عليه بعفوه وإن قلّ، إذا كان مما يجبُ فيه الزكاة»[٤].

وقد وجه القرطبي القول الثاني توجيهًا لطيفًا فقال: «يحتمل أن يكون **مجمل ما روي عن أبي ذر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في هذا، ما روي أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عن كفايتهم، ولم يكن في بيت المال ما يسعهم**، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن إمساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت. فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم أوجب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مائتي درهم خمسة دراهم، وفي عشرين دينارًا نصف دينار، ولم يوجب الكل، واعتبر مدة الاستنماء، فكان ذلك منه بيانًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٥]. وأما ابن عبد البر فقد صرح بأن الأحاديث المروية في تحريم الكنز مطلقًا منسوخة بقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٦][٧].

وبعد أن رجحنا المقصود بالكنز، وأنه المال الذي لم تؤدَّى زكاته **فإن المراد بهذا المقصد:**

أن الشريعة بتشريعها للزكاة قد قصدت إلى منع اكتناز الأموال واحتباسها؛ لما في ذلك من ضرر عام ومفاسد كبرى، ففرضت على المكلف إخراج جزء من ماله لمستحقي الزكاة حتى لا يكون ماله كنزًا فيستحق الوعيد الشديد المترتب على الكنز.

كما أنها بتشريع الزكاة درأت الاكتناز من وجه آخر، وذلك بدفع المكلف إلى استثمار ماله حتى لا تأكله الزكاة، فجعلت الأصل في الأثمان كونها زكوية على كل حال، فلا يتمكن المكلف حينئذ من اكتنازها البتة.

يقول الرازي: «المال الفاضل عن الحاجات الأصلية إذا أمسكه الإنسان في بيته بقي معطلًا عن المقصود الذي لأجله خلق المال، وذلك سعي في المنع من ظهور حكمة الله تعالى، وهو غير جائز، فأمر الله بصرف طائفة منه إلى الفقير حتى لا تصير تلك الحكمة معطلة بالكلية»[٨]. ويقول زكريا الأنصاري: «والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده، إذ بهما قوام الدنيا، ونظام أحوال

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٧٢).
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٢٢٣).
(٣) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٢٥).
(٤) تفسير الطبري (١٤/ ٢٢٣).
(٥) تفسير القرطبي (٨/ ١٢٥ - ١٢٦).
(٦) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٧) الاستذكار (٣/ ١٧٦).
(٨) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٩).

الخلق، فإن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضي بالنقدين، بخلاف غيرهما من الأموال، **فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها**؛ كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس»[(١)].

وقد جاء توعُّد الكانزين الشديد مناسبًا لعظيم فعلهم وخطورة جرمهم؛ فإن كنز الأموال وسحبها من مجال التداول وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وحرمان المحتاجين والمحرومين من منافعها؛ من شأنه أن يفسد التوازن الاقتصادي والتجاري، الذي يفضي بدوره إلى اختلال كبير في التوازن الاجتماعي، ويؤدي هذا الفساد العام إلى وقوع أفراد الأمة في محظورات ومفاسد، فوجب منعها من الوقوع، ودفع المتوقع منها بحسم أسبابه، عملًا بأصل سد الذرائع.

وبناء على هذا يرى بعض المعاصرين أن مسألة كنز الأموال ليست مسألة شخصية، ولا جريمة ذاتية يحاسَب عليها الفرد فيما بينه وبين الله، بل تصبح مسألة تشريعية تطالب الدولة بمنعها عن طريق التشريع، وعن طريق التنفيذ؛ تحقيقًا لمقصد الرواج، وصيانة له من الانخرام[(٢)].

وما تشريع السلطة لولي الأمر في جباية الزكاة، وإجبار الممتنع عنها قهرًا ومقاتلته إلا جزءًا من ذلك؛ إذ لو لم يؤخذ على أيدي الممتنع عن الزكاة؛ لأدى ذلك إلى مفاسد عظيمة جراء اكتناز الأموال واحتباسها.

والكنز عام في جميع الأموال، وليس خاصًا بالذهب والفضة، فأيُّ مال كنز وجمع ولم تؤدَّ زكاته فهو كنز؛ فإذا لم تؤدَّ زكاة الزروع والثمار فإن ذلك يعدُّ من كنز الأقوات، ومن ارتكبه فقد شابه محتكر الأقوات، وكذلك من لم يؤد زكاة بهيمة الأنعام أو المعادن فإنه يعد مكتنزًا ويدخل في الوعيد. وسوف يأتي مزيد بيان لذلك في أدلة المقصد.

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ۝٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ۝٣٥﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ ذمَّ الذين يكنزون الذَّهب والفِضَّة وتوعَّدهم بالعذاب الشديد، وهم الذي لا يخرجون زكاتها على الراجح، فدلَّ ذلك على أن من المصالح المقصودة للشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ في تشريع الزكاة منع كنز الأموال.

(١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، ابن زغيبة (ص: ٢٦٨).

(٣) الآية (٣٤ - ٣٥) من سورة التوبة.

والآية عامة وليست خاصة بأهل الكتاب على الصحيح؛ «لأنه لو أراد أهل الكتاب خاصة لقال: ويكنزون، بغير (والذين). فلما قال: (والذين) فقد استأنف معنى آخر يبين أنه عطف جملة على جملة، فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ كلام مستأنف، وهو رفع على الابتداء»[١].

كما أن الكنز على الصحيح ليس خاصًا بالذهب والفضة المذكورين في الآية، بل يعم كل مال زكوي لم تؤدَّ زكاته، على أي هيئة كان، وذلك أن كل مال مجموع بعضه إلى بعض يسمى كنزًا، ولا يختص بالذهب والفضة على الصحيح. يقول الطبري: «الكنز: كل شيء مجموع بعضه إلى بعض، في بطن الأرض كان أو على ظهرها»[٢].

ويقول الزمخشري في تفسير الآية: «فإن قلت: لم خُصَّا بالذكر من بين سائر الأموال؟ قلت: لأنهما قانون التمول وأثمان الأشياء، ولا يكنزهما إلا من فضلا عن حاجته، ومن كثرا عنده حتى يكنزهما لم يعدم سائر أجناس المال، **فكان ذكر كنزهما دليلًا على ما سواهما**»[٣].

٢- **الأدلة الدالة على ذم الكنز والوعيد عليه في السنة، ومنها:**

- قوله ﷺ: «**ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته، إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه، وجبينه حتى يحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ثم يرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار**»[٤].
- قوله ﷺ: «**من آتاه الله مالًا، فلم يؤد زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعًا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه -يعني بشدقيه- ثم يقول أنا مالك أنا كنزك**، ثم تلا: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾... الآية»[٥])[٦].
- حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت ألبس أوضاحًا من ذهب فقلت: يا رسول الله أكنز هو؟ فقال: «**ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز**»[٧].
- حديث خالد بن أسلم، قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٨]؟ قال ابن عمر رضي الله عنه: «**من كنزها فلم يؤد زكاتها، فويل له، إنما كان هذا قبل**

---

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٢٣).
(٢) تفسير الطبري (١٤/ ٢٢٥).
(٣) تفسير الزمخشري (٢/ ٢٦٨). وقال القرطبي: «وخص الذَّهب والفضة بالذكر؛ لأنه مما لا يطلع عليه، بخلاف سائر الأموال» تفسير القرطبي (٨/ ١٢٣).
(٤) سبق تخريجه، (ص١١٤).
(٥) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.
(٦) سبق تخريجه، (ص١٩٧).
(٧) سبق تخريجه، (ص٣١٧).
(٨) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال»[١].

وجـه الدّلالة: أن فيها ذمًّا للكنز، ووعيدًا شـديدًا لفاعله، وفيها بيـان أن من أخرج الزكاة فإنه لا يُعدُّ كانزًا، مما يدل على أن الزكاة إنما شرعت منعًا للكنز وتطهيرًا للمال منه، وأن من أخرج زكاة ماله فقد حقق قصد الشارع بتطهير ماله من وصف الكنز المذموم.

٣- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦ تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٧ وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾[٢].

وجـه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ توعَّد في الآيات بالنار ﴿تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٧ وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾، وذكر المفسرون في معنى الآية أنه «جمع مالًا فجعله في وعاء، ومنع حق الله منه، فلم يزكّ ولـم ينفق فيمـا أوجب الله عليه إنفاقه فيه»[٣]، بل «كنزه ولـم ينفـع به المحاويج»[٤]، فدلَّ ذلك على عظم جرم الكنز عند الله جَلَّجَلَالُهُ، وأن من مقاصد الإنفاق والبذل في الزكاة منعه ودرءه.

٤- قولـه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«ابتغـوا في مال اليتيـم -أو في أموال اليتامـى- لا تذهبها -أو لا تستهلكها- الصدقة»**[٥].

وجـه الدلالة: أن فـي الحديث دليلًا على وجـوب الزكاة في مال اليتيـم، وحثًّا على الاتجار فيـه؛ منعًا لاسـتهلاكه؛ وفي ذلك منع للكنز، إذ لو لـم تجب الزكاة في ماله؛ لكان ذلك مدعاة للكنز، فأوجبت الشريعة الزكاة في ماله، ثم حثت الأولياء على الاتجار فيه؛ تحقيقًا لمقصد الشريعة تدويل المال، وإذا كان ذلك في أموال الغير فإن مال المرء نفسه أولى بالاستثمار والتنمية.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أنَّ الأصـلَ وجوب الزكاة في الأثمان مطلقًا سـواء نميت أو لـم تنمّ، أعدت للتجارة أم لـم تعد، كانت للنفقة أو لغيرها؛ سـدًّا لذريعةِ اكتِنَازها، وحثًّا لأرباب الأموال على إخراجهـا واسـتثمارها؛ لأن الأثمـان خلقت لمنفعـة التقلُّب والتصـرف، فهي معدَّة لذلك على أي صفة كانت[٦]، فالأصل فيها النماء.

يقـول السرخسـي: «وما كان من الدراهـم والدَّنانير والذهب والفضة تبرًا مكسـورًا، أو حُليًـا مصوغًـا، أو حليـة سـيف، أو منطقـة، أو غير ذلـك، ففي جميعه الـزكاة إذا بلـغ الذهب عشـرين مثقالًا، أو مـن الفضة مائتي درهـم، نوى به التجـارة أو لم ينو،

---

(١) سبق تخريجه، (ص٣١٧).
(٢) الآيات (١٥ – ١٨) من سورة المعارج.
(٣) تفسير الطبري (٢٣/ ٦١٠).
(٤) التحرير والتنوير (٢٩/ ١٦٦).
(٥) سبق تخريجه، (ص١١٣).
(٦) المبسوط (٢/ ١٨٤).

والأصل فيه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، والكنز: اسم لمال مدفون لا يراد به التجارة، وقد ألحق الله الوعيد بمانعي الزكاة منها؛ فذلك دليل على وجوب الزكاة فيها بدون نية التجارة، ثم سائر الأموال مخلوقةٌ للابتذال والانتفاع بأعيانها، فلا تصير معدة للنماء إلا بفعل من العباد من إسامة أو تجارة. **وأما الذَّهب والفضة فخُلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلُّب والتصرف، فكانت معدة للنماء على أي صفة كانت، فتجب الزكاة فيها»**[2].

ويقول في موضع آخر: «صاحب الشرع ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم العين وصفًا آخر لإيجاب الزكاة، فعلى أي وجه أمسكهما المالك للنفقة أو لغير النفقة تجب عليه الزكاة»[3].

٢- وجوب الزكاة في عروض التجارة، سواء أربح صاحبها أم لم يربح؛ حثًّا له على بذل المزيد من الجهد في تثميره، وسدًّا لذريعة فنائه أو كنزه وتجميده[4]، فالزكاة تعمل على تسريع دوران رأس المال، بتشجيع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق الربح فيؤدي منه الزكاة، فيستفيد صاحب المال من استثماره بالربح، ويستفيد المجتمع بكفاية حاجات المحرومين، ونفع المسلمين، وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال وتحريكه، ولما كان الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

٣- وجوب زكاة الحلي مطلقًا عند الحنفية، تغليبًا لكونها أثمانًا مقصودها المعاملة، والأصل في الأثمان -كما سبق- النماء ووجوب الزكاة فيها، حفظًا للمال بمنع الاكتناز المعطل لمنافعه[5].

٤- أنه لا يعتبر في نصاب الذهب صفة زائدة على كونه ذهبًا، فتجب الزكاة في المضروب والتبر والمصوغ؛ لأن الأدلة الدالة على وجوب الزكاة فيها كقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ

---

(١) الآية (٣٤) من سورة التوبة.
(٢) المبسوط (٢/ ١٩١).
(٣) المرجع السابق (٢/ ١٩٢).
(٤) المرجع السابق.
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٩١)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٢). ويقول الكاساني: «ألحق الوعيد الشديد بكنز الذهب والفضة وترك إنفاقهما في سبيل الله من غير فصل بين الحلي وغيره. وكل مال لم تؤد زكاته فهو كنز فكان تارك أداء الزكاة منه كانزًا، فيدخل تحت الوعيد، ولا يلحق الوعيد إلا بترك الواجب» بدائع الصنائع (٢/ ١٧).

يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١] تقتضي الوجوب في مطلق الذهب. وكذا حكم الدنانير التي يغلب عليها الذهب كالمحمودية والصورية ونحوهما، وحكم الذهب الخالص سواء[٢].

٥- وجوب الزكاة فيما لو اتُخِذَ حُليًّا، ولم يُقصد به استعمالًا محرمًا، ولا مكروهًا، ولا مباحًا، بل قُصِد كنزُه واقتناؤُه عند الجمهور، مع أنهم يقولون بعدم وجوب الزكاة في الحلي المستعمل؛ لتحقق الكنز فيه[٣].

٦- وجوب الزكاة في الحلي المكسور إذا كان قد كسر كسرًا كبيرًا لا يصلح حتى تعاد صياغته عند الشافعية[٤]؛ لأنه يصير كنزًا بعدم صلاحيته للاستعمال.

٧- وجوب الزكاة في الحلي المحبوس لأجل الصداق، أو لمن حبسه لابنة له لتلبسه إذا كبرت عند جمع من أهل العلم. يقول اللخمي: «والقول أن الزكاة واجبة في السؤالين جميعًا أحسن؛ لأن الوجه الذي يوجب سقوط الزكاة لم يكن، **وهو الآن كنز**.. وأن تجب أصوبُ»[٥].

٨- تشديد مالك في زكاة الحلي، فأسقط الزكاة بشرطين: الصياغة المباحة، ونية اللبس المباح، فإن تخلف أحد الشرطين، عاد الحكم إلى الأصل من وجوب الزكاة[٦]؛ سدًّا لذريعة الكنز.

٩- أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة؛ بناء على أن الكنز المذموم هو منع الزكاة، فكل مال لم تؤدَّ زكاتُه فهو الكنز المراد، وأما ما أدي زكاته فلا يسمى كنزًا[٧].

---

(١) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٨). ويقول القاضي عبد الوهاب: «ولا فرق بين أنواع الجنس من ذلك من كونه جيدًا أو رديئًا، أو كون الذهب أحمر أو أصفر، ولا بين أنواع صفاته من التبر، والنقار، والمضروب، والصحاح، والغلة، والمصوغ، والمكسور، إلا أن يكون حُليًّا للبس على الوجه المباح». المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٦٢).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦).

(٤) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٠٣).

(٥) التبصرة للخمي (٢/ ٨٦٩).

(٦) انظر: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/ ٢٢٤).

(٧) انظر: الاستذكار (٣/ ١٧٣).

المبحث الثالث

المقاصد المتعلقة بالأموال الزكوية

المطلب الأول: تنمية المال وتطهيره[١]

بيان المقصد:

لما كانت الزكاة حقًّا في المال، فقد كان للشارع الحكيم في تشريعها حكم وأسرار جليلة تتعلق بالمال نفسه، ومن أجلّ هذه المقاصد تنمية المال وتطهيره، **والمراد به:**

أن الشريعة تقصد بالزكاة إلى نموّ مال المزكي وزيادته في الدنيا، وحصول التطهير والبركة فيه، ووقايته من الآفات والنقصان من جهة، ونمو الجزء المخصوص الذي أخرجه عند الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة من جهة أخرى؛ ولذا كانت مناسبة تسمية هذه الفريضة باسم (الزكاة) شاملًا من حيث دلالته على الطهرة والنماء؛ للمال نفسه.

يقول الطبري: «وإنما قيل للزكاة (زكاة)، وهي مالٌ يخرجُ من مال، **لتثمير الله -بإخراجها مما أخرجت منه- ما بقي عند ربِّ المال من ماله.** وقد يحتمل أن تكون سُمِّيت زكاة، **لأنها تطهيرٌ لما بقي من مال الرجل**، وتخليص له من أن تكون فيه مَظْلمة لأهل السُّهْمان»[٢].

ويقول الماوردي: «وأما الزكاة: ففي تسمية صدقة الأموال بها قولان: **أحدهما: أنه من تثمير**

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٧٤)، تفسير الماتريدي (٥/ ٢٥٠)، الحاوي الكبير (٣/ ٣٥٩)، تفسير الماوردي (١/ ١١٣)، الاستذكار (٨/ ٦١٢)، التفسير الوسيط للواحدي (١/ ١٢٩)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٨٧)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٤)، تفسير الزمخشري (١/ ٣٢١)، تفسير ابن عطية (٣/ ٧٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٦٦)، بدائع الصنائع (٢/ ٧)، أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ١٩٢)، المغني (٣/ ٢٩)، محاسن الإسلام للبخاري (ص: ١٥)، المجموع شرح المهذب (٥/ ١٩٧)، شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٤١)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨). زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥). أعلام الموقعين (٣/ ٤٧)، تفسير ابن كثير (٤/ ١٢٢)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٦٢)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨/ ٥٣ - ٥٤)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٣٣)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٢)، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ١١٣)، فيض القدير (٣/ ١٧٨)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢٠٨)، الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٤٣٠)، نيل الأوطار (٤/ ١٩٦)، منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٣)، إرشاد أولى البصائر والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب (ص: ١٢٧).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٥٧٤).

المال وزيادته... **والقول الثاني: أنَّها مأخوذة من التطهير، ومنه قوله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾[1] **أي: طاهرة من الذنوب. وفيما يُطهَّر قولان: أحدهما: أنه تطهير المال حتى صار بأداء الحقِّ منه حلالًا ولولاه لخَبُثَ. الثاني: تطهير نفس المزكي، كأن المزكي طهَّر نفسه من الشُّحِّ** والبخل»[2].

ويقول الواحدي: «الزكاة: **تطهير للمال وإصلاح له وتثمير ونماء**، كل ذلك قد قيل، وأصلها: من الزيادة، يقال: زكا الزرع يزكو زكاء... وسمي ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة؛ **لأنها تزيد المال الذي يخرج منه، وتوفره، وتقيه الآفات**»[3]، ونحوه عن ابن حجر[4]، والعيني[5]، والقسطلاني[6].

ويقول ابن عُلَيْش المالكي: (مناسبة الشرعي اللغوي من جهة: نمو الجزء المخصوص عند الله تعالى لحديث: «**ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا كأنما يضعها في كف الرحمن فيربيها له كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله حتى تكون كالجبل**»[7]، ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه، ونموه بالربح والولادة والإثمار)[8].

وقد تعددت نصوص العلماء في بيان هذا المقصد.

يقول الرازي: «الفقراء إذا علموا أن الرجل الغني يصرف إليهم طائفة من ماله، وأنه كلما كان ماله أكثر كان الذي يصرفه إليهم من ذلك المال أكثر، أمدوه بالدعاء والهمة، وللقلوب آثار، وللأرواح حرارة **فصارت تلك الدعوات سببًا لبقاء ذلك الإنسان في الخير والخصب**، وإليه الإشارة بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[9]»[10].

ويقول ابن تيمية: «نفس المتصدق تزكو، **وماله يزكو ويطهر ويزيد في المعنى**»[11].

ويقول ابن القيم: «جعلها الله عَزَّوَجَلَّ **طهرةً للمال ولصاحبه**، وقيَّد النعمة بها على الأغنياء، فما زالت النعمة بالمال على من أدى زكاته، بل **يحفظه عليه وينميه له، ويدفع عنه بها الآفات،**

---

(١) الآية (٧٤) من سورة الكهف. (٢) تفسير الماوردي (١/ ١١٣).
(٣) التفسير الوسيط للواحدي (١/ ١٢٩). (٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٦٢).
(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٣٣).
(٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٢).
(٧) سبق تخريجه، (ص٢٦).
(٨) منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٣)، وانظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ١١٣).
(٩) الآية (١٧) من سورة الرعد. (١٠) مفاتيح الغيب (١٦/ ٧٨).
(١١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨).

ويجعلها سورًا عليه، وحصنًا له، وحارسًا له»[١].

ويقول السعدي: «**تزكي المال المخرج منه بحفظه من الآفات**، واستخلاصه من مخالطة السحت الذي ينسحت ويسحت ما خالطه، **ويبارك فيه، فإنه وإن نقصته الزكاة حسًّا فإنها زادته معنى؛** لأنه ذهب خبثه وكدره، وبقي صافيًا صالحًا للنمو واستمر على الدوام»[٢].

ومن معاني تنمية المال الحاصل بالزكاة: تحفيز المكلف على تنمية المال وتثميره حتى لا تستهلكه الزكاة، وقد سبق بيان ذلك في مقصد منع الاكتناز.

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[٣].

وجه الدلالة: أن في الآية دلالة على أن الله عَزَّوَجَلَّ يربي المال الذي أخرجت منه الزكاة وذلك من وجهين:

الأول: نمو المال الذي أخرجت منه الزكاة وإثماره وزيادته وحصول البركة فيه.

الثاني: نمو الجزء المخرج عند الله من حيث مضاعفة أجر الصدقة وزيادته[٤].

يقول الزمخشري في تفسير الآية: «**يضاعف عليه الثواب، ويزيد المال الذي أخرجت منه الصدقة ويبارك فيه**»[٥].

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٦].

وجه الدلالة: أن في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ دليل على أن الصدقة تنمي المال وتطرح فيه البركة وتطهره، إذ إن معاني التزكية النماء والبركة والتطهير[٧]. وقد ذكر الزمخشري من معاني التزكية في هذه الآية بأنه: «**الإنماء والبركة في المال**»[٨].

٣- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله**»[٩].

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥)، وانظر: أعلام الموقعين (٣/ ٤٧).
(٢) إرشاد أولى البصائر والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب (ص: ١٢٧).
(٣) الآية (٢٧٦) من سورة البقرة.
(٤) انظر: تفسير الماوردي (١/ ٣٥١).
(٥) تفسير الزمخشري (١/ ٣٢١).
(٦) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٧) انظر: تفسير السعدي (ص: ٣٥١).
(٨) تفسير الزمخشري (٢/ ٣٠٧).
(٩) سبق تخريجه، (ص٢٦).

وجـه الدلالـة: أن الحديث يدل علـى النمو العظيم لما يخرجه المزكـي عند الله في الآخرة، وهـو مـن أوجه الزيادة والنمـاء الحاصلة بالزكاة[١]، «لأنه يعـود على المال بالبركـة والتنمية باعتبار الأرباح»[٢].

٤- عـن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾... الآية، كبر ذلك على المسلمين، وقالوا: ما يستطيع أحد منا أن يترك لولده ما لا يبقى بعده. فقال عمر: أنا أفرج عنكم. فانطلق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واتبعه ثوبان، فأتـى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا نبي الله، إنه قد كبر على أصحابك هذه الآية. فقال نبي اللـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيـب بها ما بقي من أموالكم، وإنمـا فـرض المواريث من أموال تبقى بعدكم**». قـال: فكبر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال له النبـي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا أخبـرك بخير ما يكنـز المرء؟ المرأة الصالحـة التي إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته**»[٣].

وجـه الدلالة: أن فـي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله لم يفرض الـزكاة إلا ليطيب بها ما بقي من أموالكـم**» بيـان صريح أن من حِكـم فرض الله عَزَّ وَجَلَّ للـزكاة تطييب الأموال وتخليصها من الشـبه والرذائـل التـي فيها، من طاب الدين إذا خلص؛ ولذا كبَّر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تعظيمًا لله تعالى لما مَنَّ مِنْ فضله ورحمته من تطييب الأموال بالزكاة[٤]. وإذا طاب المال وطهر؛ تزكى ونما وتبارك.

٥- قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[٥].

وجه الدلالة: أن فيها دلالة على أن الله عَزَّ وَجَلَّ يخلف على من أنفق، ويزيده ويبارك في ماله، يقـول ابن كثيـر: «صاحب الزكاة والإنفاق موعودٌ بالزيادة في الدنيا علـى ما أنفَق؛ كما وعد الله» ثم ذكر هذه الآية.

٦- وبنحـو ذلـك قولـه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ﴾[٦].

يقـول الماتريدي: «أخبر أن ما أنفقوا في سـبيل اللَّه يوفى إليهـم ذلك، إما الخلف في الدنيا؛

---

(١) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٣).
(٢) الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٤٣٠).
(٣) أخرجه أبو داود، (٢/ ١٢٦)، رقم (١٦٦٤). وقال الحاكم (المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥٦٧)): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».
(٤) انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨/ ٥٣ - ٥٤).
(٥) الآية (٣٩) من سورة سبأ.
(٦) الآية (٦٠) من سورة الأنفال.

كقوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾[١]، وإما في الآخرة الثواب»[٢].

٧- ومما جاء في هذا المعنى قوله ﷺ: «**ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا**»[٣].

٨- قوله ﷺ: «**ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزًا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله**»[٤].

وجه الدلالة: أن في الحديثين دلالة على أن الصدقة لا تنقص من المال، بل إن «**المال ينمو بإخراج الزكاة من حيث لا يُرى، وإن كان في الظاهر يُحسّ بالنقصان**»[٥]، فتدفع عنه المضرات، وتحل فيه البركة.

يقول ابن عبد البر: «أي: لا تنقص الصدقة المال؛ **لأنه مال مبارك فيه إذا أديت زكاته وتطوع منه صاحبه**؛ لأن الصدقة تضاعف إلى سبعمائة ضعف، ويجدها صاحبها وقت الحاجة إليها كجبل أحد مضاعفة أضعافًا كثيرة، فأي نقصان مع هذا؟»[٦].

ويقول الباجي: «الصدقة لا تنقص المال؛ لأن ما ينفق في الصدقة فالعوض عنه من الأجر **وهو مع ذلك سبب لتنمية المال وحفظه**»[٧].

ويقول النووي: «ذكروا فيه وجهين:

أحدهما: معناه أنه يبارك فيه ويدفع عنه المضرَّات؛ فينجبر نقص الصورة بالبركة الخفية، وهذا مدرك بالحس والعادة.

والثاني: أنه وإن نقصت صورته؛ كان في الثواب المرتب عليه جبرٌ لنقصه، وزيادة إلى أضعاف كثيرة»[٨].

٩- حديث خالد بن أسلم، قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٩]، قال ابن عمر رضي الله عنه: «من كنزها فلم يؤد زكاتها، فويل له،

---

(١) الآية (٣٩) من سورة سبأ.
(٢) تفسير الماتريدي (٥/ ٢٥٠).
(٣) سبق تخريجه، (ص١١٤).
(٤) أخرجه مسلم، (٤/ ٢٠٠١)، رقم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢١/ ٣٥٨).
(٦) الاستذكار (٨/ ٦١٢).
(٧) المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٣٢٤).
(٨) شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٤١).
(٩) الآية (٣٤) من سورة التوبة.

إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال»[١].

وجـه الدلالة: في قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جعلها الله طُهرًا للأموال» **دلالة على أن الزكاة قد** شرعت مطهرة للمال، فإذا أخرجت حصل الطهر للمال، وذهب شره[٢].

١٠- قولـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يا معشـر التجار إن هـذا البيع يحضره اللغو والحلف، فشـوّبوه بالصدقة**»[٣].

وجـه الدلالة: أن فيه دلالة على أن مشـروعية الصدقة لتطهير المـال مما قد يقارفه التاجر من المحظورات في تجارته، وذلك عام في الزكاة وصدقة التطوع.

١١- الأدلـة الدالـة على منع الاكتنـاز[٤]؛ إذ إن من مقاصد ذلك المنـع حث المكلف على تثميـر المـال حتى لا يفنـى رأس المـال، أو يكون الربـح قليلًا في عـروض التجارة فتستهلكه الزكاة، وفي ذلك تنمية للمال وتكثير له.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- قصـر وجوب الزكاة في الأمـوال النامية، فلا تجب في أموال القنية، لأن إيجابها فيها يسـتلزم فناءها وهلاكها سـنة بعد سـنة بالزكاة، وذلـك مناقض لمقصـد تنمية المال بالزكاة[٥].

٢- أن المكلف إذا لم يخرج زكاة ماله فإنه يلزم من ذلك أن يصبح ماله كله غير مطهر.

يقـول الحافظ العراقي في شـرح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا مـا رب النعم لم يعط حقها تسلط عليه يوم القيامة فتخبط وجهه بأخفافها**»[٦]: «فإن قلت: حقُّ الفقراء إنما هو في القـدر الواجـب دون جميع المال، فمقتضى هذا أنه لا يعاقب إلا بخبط قدر الواجب خاصة. قلت: **قد أمر بتطهير ماله بالزكاة، فلما لم يخرجها كان المال كله غير مطهر، ولم يؤد حق الله في جميعه، والفقراء ليس لهم شيء معين بل حقهم في جميع المال.** ولو اعتبرنا ذلك؛ لزم أن مانع زكاة ما دون خمس وعشرين من الإبل لا يعاقب بخبط

(١) سبق تخريجه، (ص٣١٧).

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٥٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦/ ٥٨)، رقم (١٦١٣٥)، من حديث قيس بن أبي غرزة، وصححه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٣٢٠).

(٤) سبقت في المطلب الرابع من المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٥) يقول الباجي: «أبطلنا الزكاة في أموال القنية؛ لأنا لو أوجبنا فيها الزكاة لاستهلكتها، والزكاة إنما هي على سبيل المواساة في الأموال التي تمكن من تنميتها فلا تفنيها الزكاة في الأغلب». المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٤).

(٦) أخرجه البخاري، (٩/ ٢٣)، رقم (٦٩٥٧).

شيء منها، إذ الواجب ليس منها وإنما هو من الغنم»[١].

٣- وجوب إخراج الزكاة من عين المال؛ لأن تطهير المال لا يتحقق إلا بالإخراج من عين المال نفسه لا من قيمته[٢].

٤- وجوب الاجتهاد في حساب الزكاة وإخراجها على الفور، وعلى وجه الكمال والتمام، حتى لا يبقى في المال شيء منها؛ فيكون عرضةً للهلاك والنقص وارتفاع البركة.

يقول البغوي: (قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تخالط الصدقة مالا إلا أهلكته**»[٣] حثٌّ على تعجيل الزكاة وأدائها قبل أن تختلط بماله، فتذهب به)[٤].

٥- وجوب الزكاة في الأثمان مطلقًا سواء أُنمِّيت أم لم تنمّ، أعدت للتجارة أم لم تعد، كانت للنفقة أو لغيرها؛ حثًّا لأرباب الأموال على إخراجها واستثمارها؛ لأن الأثمان خلقت لمنفعة التقلب والتصرف على أي صفة كانت[٥]، فالأصل فيها النماء، وفي تقرير هذا الأصل نماء للمال.

٦- وجوب الزكاة في عروض التجارة سواء ربح صاحبها أم لم يربح، حثًا له على بذل المزيد من الجهد في تثميره[٦]، وفي ذلك تسريع لدوران رأس المال، وزيادة لنمائه.

٧- عدم إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند الحنفية، حفظًا لماله بدرء مفسدة هلاكه وفنائه، فلو قلنا بإيجاب الزكاة عليه لأدى ذلك إلى فناء ماله وهلاكه، وذلك مناقض لمقصد تنمية المال[٧].

٨- عدم وجوب الزكاة في الدين المؤجل لسنين إلا مرة واحدة حال قبضه عند المالكية، حفظًا لمال المزكي من الاستهلاك؛ لأنه لو أوجبت فيه الزكاة كل عام وهو بيد غيره، نماؤه له؛ لأدى ذلك إلى أن تستهلكه الزكاة[٨]، وذلك مناقض لمقصد تنمية المال.

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٤/ ٢).
(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧).
(٣) سبق تخريجه، (ص١١٧).
(٤) شرح السنة للبغوي (٥/ ٤٨٢).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٨٤).
(٦) المرجع السابق.
(٧) بدائع الصنائع (٢/ ٥).
(٨) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١١٤).

المطلب الثاني: حكمة تشريع الزكاة في الأثمان والعروض: ماليتها وثمنيتها، وفيما سواها: النفع بعينها[١]

بيان المقصد:

يراد من هذا المقصد بيان حكمة تشريع الزكاة في الأثمان وعروض التجارة.

والأثمان لغة: جمع ثَمَن، وهو: عوض ما يباع، كقولهم: بعت كذا وأخذت ثمنه[٢]، و«ما تستحق به الشيء، والثمن: ثمن البيع، وثمن كل شيء قيمته، وشيء ثمين أي: مرتفع الثمن»[٣].

وأما اصطلاحًا فيراد بها هنا: «النقدان؛ أَي: الذَّهب والفضَّة مَضْرُوبًا أَو لَا»[٤].

وأما العروض لغةً فهي جمع (عَـرْض) بسكون الراء لا بتحريكها: «ما خالف الثمنين الدراهم والدنانير من متاع الدنيا وأثاثها، وجمعه عروض... والعَرْض: خلاف النقد من المال؛ قال الجوهري: العرض المتاع، وكل شيء فهو عَرْض، سوى الدراهم والدنانير فإنهما عين. قال أبو عبيد: العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانًا ولا عقارًا، تقول: اشتريت المتاع بعرض أي بمتاع مثله، وعارضته بمتاع أو دابة أو شيء معارضة إذا بادلته به»[٥].

وأما اصطلاحًا فلا يخرج المراد بها عن المعنى اللغوي وهو: «ما كان من غير الذهب والفضة اللذين هما ثمن كل عَرْض، وبهما تقوَّم الأشياء المتلفة»[٦].

والعروض المقصودة في هذا الموضع ليست مطلق العروض وإنما عروض التجارة؛ إذ إن العروض تنقسم إلى قسمين: عروض تجارة، وعروض قنية.

وعروض التجارة هي: «ما أعدَّ لبيع وشراء لأجل ربح، سمي بذلك؛ لأنه يعرض ليباع ويشترى، أو لأنه يعرض ثم يزول»[٧].

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي (١/ ١٩١)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٤٣)، المعونة على مذهب عالم المدينة (ص٣٦٣)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٦٨)، المبسوط (٢/ ١٩٣) (٣/ ٢٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٨)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٧٦)، بدائع الصنائع (٢/ ١٩)، المغني (٢/ ٥٠٣) (٣/ ٤٠)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥)، مناهج التحصيل شرح المدونة (٢/ ١٨٧)، تفسير القرطبي (٨/ ١٢٧)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١١)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٤٦١)، الذخيرة (٣/ ١٣)، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٥٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٤٨٨)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ١٥٥).

(٢) مادة (ثمن) في مقاييس اللغة (١/ ٣٨٦) بتصرف يسير. (٣) مادة (ثمن) في لسان العرب (١٣/ ٨٢).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٦)، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي الأحمد نكري (١/ ٢٥٩).

(٥) مادة (عرض) في لسان العرب (٧/ ١٧٠).

(٦) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (ص: ١٠٩). (٧) الروض المربع بشرح زاد المستنقع (١/ ٥٤٩).

والمراد بهذا المقصد على سبيل الإجمال:

أن سرَّ تشريع الزكاة في الأثمان -وهما الذهب والفضة- ما اشتملا عليه من معنى الثمنيَّة؛ أي: كونهما ثمنًا للعُروض والأشياء، وما اشتملا عليه من معنى المالية؛ أي: كون الأموال تقوَّم بهما، فهما قيم الأشياء وبهما تعرف خيرة الأموال ومقاديرها، وكذلك الحال في عروض التجارة فإن تشريع الزكاة فيها إنما هو باعتبار قيَمها لا باعتبار أعيانها، وقيمها هي الأثمان، فصارت الثمنية هي المعتبرة في زكاتها.

وقد عبر العلماء عن هذا المقصود بوصفي (الثمنية) و(المالية) وأوصاف أخرى تعود في مجملها إلى الوصفين المذكورين، وفيما يلي بيان لبعض نصوصهم في ذلك:

- **وصف الثمنية:** كقول الشافعي: «وفرض رسول الله في الوَرِق صدقةً، وأَخَذَ المسْلمون في الذهب بعده صدقةً، إمَّا بخبر عن النبي لمْ يَبْلُغْنا، وإما قياسًا على أن الذهب **والورِق نَقْدُ الناس الذي اكْتَنَزُوه وأجازوه أثْمَانًا على ما تَبَايَعوا به في البلدان قَبْل الإسلام وبعده**»[(١)].

ويقول أبو عبيد في بيان دليل من قال بضم الذهب والفضة في الزكاة: «وأما الذي ذهب إلى ضم الأقل إلى الأكثر، فإنه يجعلهما مالًا واحدًا يقول: **رأيت الدراهم والدنانير ثمنًا للأشياء**، ولا تكون الأشياء ثمنًا لهما»[(٢)]. ويقول القاضي عبد الوهاب عن الذهب والفضة: «**متفقان في المقصود منهما في كونهما أصولًا للأثمان**»[(٣)].

ويقول ابن قدامة: «**الزكاة إنما وجبت في الأثمان لكونها ثمنًا**، وهذا المعنى يشملها، بخلاف غيرها»[(٤)]. ويقول في موضع آخر: «**والمقصود منهما جميعًا الثمنية والتوسل بها إلى المقاصد**، وهما يشتركان فيه على السواء»[(٥)].

- **وصف المالية:** كقول السرخسي: «الذهب والفضة وإن كانا جنسين مختلفين صورة ففي حكم الزكاة هما جنس واحد، حتى يتفق الواجب فيهما، فيتقدر بربع العشر على كل حال، ووجوب الزكاة فيهما **باعتبار معنى واحد وهو المالية القائمة باعتبار أصلهما**»[(٦)].
ويقول في موضع آخر: «فإن الأموال أجناس باعتبار أعيانها، جنس واحد باعتبار صفة المالية فيها»[(٧)].

---

(١) الرسالة للشافعي (١/ ١٩١).
(٢) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥١٢).
(٣) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٦٣).
(٤) المغني (٢/ ٥٠٣).
(٥) المرجع السابق (٣/ ٤٠ - ٤١).
(٦) المبسوط (٢/ ١٩٣).
(٧) المرجع السابق.

ثم بين المراد بالمالية بقوله: «فإن الذهب والفضة، وإن كانا جنسين صورة، في معنى المالية هما جنس واحد؛ على معنى أنه تقوم الأموال بهما، وأنه لا مقصود فيهما سوى أنهما قيم الأشياء، وبهما تعرف خيرة الأموال ومقاديرها، **ووجوب الزكاة باعتبار المالية** قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥﴾[1]»[2].

ويقول أبو الفضل الموصلي: «والزكاة تعلقت بهما باعتبار الماليّة والثمنيّة»[3].

- **وصف (القيمة)**: كقول القاضي عبد الوهاب عن الذهب والفضة: «**متفقان في المقصود منهما في كونهما قيمًا للمتلفات**»[4]. وقول ابن رشد في بيان سبب اختلافهم في مسألة ضم الذهب والفضة في الزكاة: «وسبب اختلافهم: هل كل واحد منهما يجب فيها الزكاة لعينه أم لسبب يعمهما، وهو كونهما كما يقول الفقهاء **رؤوس الأموال وقيم المتلفات؟**»[5].

وقول ابن قدامة: «نفعهما واحد، **والمقصود منهما متحد، فإنهما قيم المتلفات**، وأروش الجنايات، وأثمان البياعات.. والمقصود منهما جميعا الثمنية والتوسل بها إلى المقاصد، وهما يشتركان فيه على السواء».[6]

- **وصف (المعاملة)**: كقول ابن رشد في توجيه قول القائلين بوجوب الزكاة في الحلي: «ومن شبهه بالتبر والفضة التي **المقصود فيها المعاملة** بها أولًا قال: فيه الزكاة» ثم قال: «وأعني بالمعاملة: كونها ثمنًا»[7].
- **وصف كونها (رؤوس أموال)**: كقول ابن رشد في بيان سبب الاختلاف في مسألة ضم الذهب والفضة في الزكاة: «وسبب اختلافهم: هل كل واحد منهما يجب فيها الزكاة لعينه أم لسبب يعمهما، وهو كونهما كما يقول الفقهاء **رؤوس الأموال**..»[8].
- **وصف (الصلاحية للإنفاق)**: كقول أبي عبيد: «العين والورق لا يصلحان لشيء من الأشياء، إلا أن يكونا ثمنًا لها، ولا ينتفع منهما بأكثر من **الإنفاق لهما**»[9].
- **وصف (الإعداد للتقلب والتصرف)**: كقول السرخسي: «الدرهم **مخلوق للتقلب**

---

(١) الآيتان (٢٤ – ٢٥) من سورة المعارج.
(٢) المبسوط (٣/ ٢٠).
(٣) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١١).
(٤) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٦٣).
(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٨).
(٦) المغني (٣/ ٤٠ – ٤١).
(٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١١ – ١٢).
(٨) المرجع السابق (٢/ ١٨).
(٩) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٤٣).

والتصرف، معد له[١].

- **وصف (الإعداد للتجارة بأصل الخلقة)**: كقول الكاساني: «هما مالان متحدان في المعنى الذي تعلق به وجوب الزكاة فيهما، وهو **الإعداد للتجارة بأصل الخلقة والثمنية** فكانا في حكم الزكاة كجنس واحد»[٢]، ويقول ابن قدامة: «الأصل وجوب الزكاة فيها، لكونها **مخلوقة للتجارة**، والتوسل بها إلى غيرها»[٣].

ويقول ابن الهمام مبيّنا هذا المعنى: «وقولهم في النقدين خلقا للتجارة معناه: **أنهما خلقا للتوسل بهما إلى تحصيل غيرهما**، وهذا لأن الضرورة ماسة في دفع الحاجة، والحاجة في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وهذه غير نفس النقدين، وفي أخذها على التغالب من الفساد ما لا يخفى، **فخلق النقدان لغرض أن يستبدل بهما ما تندفع الحاجة بعينه، بعد خلق الرغبة بهما فكانا للتجارة خلقة**»[٤].

- **وصف (الإعداد للنماء)**: كقول السرخسي: «وأما الذهب والفضة فخلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف؛ **فكانت معدة للنماء** على أي صفة كانت؛ فتجب الزكاة فيها»[٥].

والوظائف التي ذكرها الفقهاء للأثمان قريبة من الوظائف التي ذكرها الاقتصاديون، حيث نصُّوا على أن من وظائف النقود: كونها وسيطًا للمبادلات، ومقياسًا للقيم، ومخزنًا لها[٦].

وأمَّا عروض التجارة فإن الزكاة تتعلق فيها بقيمتها لا بعينها، وقيمتها هي الأثمان، وقد استفاضت نصوص الفقهاء في بيان ذلك.

يقول أبو عبيد: «**فزكاة التجارات على القيم**»[٧].

ويقول السرخسي: «**وجوب الزكاة في عروض التجارة باعتبار ماليتها دون أعيانها**»[٨].
ويقول في موضع آخر: «المعتبر في مال التجارة صفة المالية دون العين حتى يعتبر النصاب من قيمته»[٩].

---

(١) المبسوط (٢/ ١٨٤). بتصرف.
(٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩).
(٣) المغني (٣/ ٤٧).
(٤) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ١٥٥).
(٥) المبسوط (٢/ ١٩١).
(٦) انظر: أساسيات في النقود والبنوك، د. عزت قناوي (ص: ١٤).
(٧) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٢٥).
(٨) المبسوط (٢/ ١٩١).
(٩) المرجع السابق (٢/ ١٦٦).

ويقول الجويني: «العروض التحقت بالأموال النامية، بسبب التجارة، من حيث إنها مُكسِبةٌ لتحصيل نماء الناميات.. **فالمعتبر المالية في جهة التجارة**»[١].

ويقول الكاساني: «وجوب الزكاة في أموال التجارة يتعلق بمعنى المال وهو المالية والقيمة»[٢].

ويقول ابن قدامة: «الزكاة تجب في قيمة العروض، لا في نفسها، والقيمة هي الأثمان، فكانا جنسًا واحدًا»[٣]. ويقول: «مال التجارة إنما تتعلق الزكاة بقيمته، وقيمته هي: الأثمان نفسها»[٤].

فنستبين مما سبق أن مبنى زكاة النقدين على ثمنيتها، ومبنى زكاة عروض التجارة على قيمها، وقيمها إنما هي الأثمان.

وأما ما سوى النقدين وعروض التجارة من الأموال الزكوية فإن الزكاة فيها متعلقة بأعيانها لا بقيمها؛ كزكاة بهيمة الأنعام، وزكاة الزروع والثمار.

يقول السرخسي: «**وجوب الزكاة في السائمة باعتبار العين** حتى يعتبر نصابه من العين والنماء فيه مطلوب من العين»[٥]. ويقول أبو الفضل الموصلي: **السوائم تعلقت الزكاة بها باعتبار العين والصورة**[٦].

ومما يبين الفرق بين النقدين وبين سائر الأموال الأخرى قول ابن تيمية: «والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا؛ **بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها**؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت»[٧].

أدلة المقصد:

١- الاقتران بين زكاة الذهب والفضة في الكتاب والسنة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ٣٥﴾[٨]. وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ما من صاحب ذهب ولا**

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٩٦).
(٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٥)، وانظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥).
(٣) المغني (٢/ ٥٠٤).
(٤) المرجع السابق (٣/ ٦١).
(٥) المبسوط (٢/ ١٦٦).
(٦) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١١) بتصرف يسير.
(٧) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٥٢).
(٨) الآية (٣٤ - ٣٥) من سورة التوبة.

فضة، لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار»[١].

وجه الدلالة: أن الذهب والفضة قد جاءا مقترنين في الأدلة السابقة، وكما أن الكنز من الأوصاف الجامعة بينهما، فكذلك وصف الثمنية، بل إن اتصافهما بالثمنية أدعى لكنزهما؛ لما تتسم به الأثمان من خصائص تبعث النفس على ذلك، بخلاف غيرها من الأموال.

يقول الزمخشري في تفسير الآية: «فإن قلت: لم خُصَّا بالذكر من بين سائر الأموال؟ قلت: لأنهما قانون التمول وأثمان الأشياء، ولا يكنزهما إلا من فضلا عن حاجته»[٢].

كما ذكر المفسرون من أوجه الإفراد في قوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ مع أن الضمير يعود إلى اثنين (الذهب والفضة): «الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى»[٣]، والمعنى الجامع بينهما هو الكنز، وكونهما أثمانًا مفضٍ إلى كنزهما، فعلم من ذلك أن الثمنية هي العلة الجامعة بينهما.

ويقول الشافعي: «فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الوَرِق صدقةً، وأَخَذَ المسلمون في الذهب بعده صدقةً، إمَّا بخبر عن النبي لمْ يَبْلُغْنا، وإما قياسًا على أن الذهب والورِق نَقْدُ الناس الذي اكْتَنَزُوه، وأجازوه أثْمَانًا على ما تَبَايَعوا به في البلدان قَبْل الإسلام وبعده»[٤].

ويقول الماوردي في الآية: «قال: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ وذلك راجع إليهما، فلو لم يكونا في الزكاة واحدًا لكانت هذه الكناية راجعة إليهما بلفظة التثنية فيقول: (ولا ينفقونهما)، **فلما كنى عنهما بلفظ الجنس الواحد ثبت أن حكمهما في الزكاة واحد، ولأنه لما كان حكمهما واحدًا في كونهما أثمانًا وقيمًا** وإن قدر زكاتهما ربع العشر وجب أن يكون حكمهما واحدًا»[٥].

ويقول السرخسي: «إن الذهب والفضة، وإن كانا جنسين صورة، في معنى المالية هما جنس واحد على معنى أنه تقوم الأموال بهما، وأنه لا مقصود فيهما سوى أنهما قيم الأشياء وبهما تعرف خيرة الأموال ومقاديرها، ووجوب الزكاة باعتبار المالية قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ۝٢٥﴾[٦]»[٧].

---

(١) سبق تخريجه، (ص١١٤).
(٢) تفسير الزمخشري (٢/ ٢٦٨).
(٣) تفسير القرطبي (٨/ ١٢٧).
(٤) الرسالة للشافعي (١/ ١٩١).
(٥) الحاوي الكبير (٣/ ٢٦٨).
(٦) الآية (٢٥) من سورة المعارج.
(٧) المبسوط (٣/ ٢٠).

٢- أن الربا يجرى فيهما، لاتصافهما بالثمنية على قول جمع من أهل العلم[١]، كما تدل على ذلك الأدلة، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدينار بالدينار لا فضل بينهما، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما**»[٢]، فيكون وجوب الزكاة كذلك فيهما لعلة الثمنية، يقول أبو عبيد نقلًا عن الشعبي والأوزاعي قولهم: «رأيت الدراهم والدنانير ثمنًا للأشياء، ولا تكون الأشياء ثمنًا لهما، ورأيتهما مع هذا لا يحل بيع أحدهما بالآخر نَسْئًا، فدلني ذلك على أنهما نوع واحد»[٣].

وإذا كانت الحكمة في منع الربا فيهما في باب الربا كما ذكر ابن القيم: «أن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يُعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع؛ لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تُعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تُقوَّم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يُقوم هو بغيره؛ إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف ويشتد الضرر»[٤]، فإنه يمكننا القول بأن **الزكاة كذلك تحافظ على استقرار ثمنية النقود وتضمن رواجها وتداولها بمنع اكتنازها، كما حرم عبر منع الربا فيهما**.

٣- حديث حماس قال: كنت أبيع الأدم والجعاب فمر بي عمر بن الخطاب فقال لي: «**أدِّ صدقة مالك**»، فقلت: يا أمير المؤمنين إنما هو في الأدم، قال: «**قوِّمْهُ ثم أخرج صدقته**»[٥].

وجه الدلالة: أن في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**قوِّمْهُ ثم أخرج صدقته**» دلالة على أن المعتبر في عروض التجارة هو القيمة، وقيمها إنما هي الأثمان، فكانت الثمنية هي العلة المعتبرة.

٤- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة**»[٦]. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ: «**خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم،**

(١) مذهب الشافعية والمالكية على اتصافهما بغلبة الثمنية. قال الغزالي في الوسيط (٣/ ٤٦): «والربا في النقدين عندنا معلل بكونهما جوهري الأثمان»، وقال ابن رشد في بداية المجتهد (٣/ ١٤٩): «وأما العلة عندهم في منع التفاضل في الذهب والفضة فهو الصنف الواحد أيضا مع كونهما رؤوسا للأثمان وقيما للمتلفات».

(٢) أخرجه مسلم، (٣/ ١٢١٢)، رقم (١٥٨٨).

(٣) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥١٢).

(٤) أعلام الموقعين (٣/ ٤٠٢).

(٥) أخرجه الدراقطني في سننه، (٣/ ٣٥)، رقم (٢٠١٨)، وأخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٥٢٠)، وقال شعيب الأرناؤوط: «سنده حسن».

(٦) سبق تخريجه، (ص١٨٥).

والبعير من الإبل، والبقر من البقر»[١]. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فيما سقت السماء والعيون أو كانَ عَثَرِيًّا العشر، وفيما سُقِي بالنضح نصف العشر»**[٢].

وجه الدلالة: أن فيها دلالة على وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام والزروع والثمار في عينها؛ إذ إن النفع فيها إنما يحصل في الإخراج من عينها.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الأصل في الأثمان النماء، فوجبت زكاتها على كل حال فيما لو بلغت النصاب، منعًا لكنزها؛ لأن كنزها يؤثر على استقرار الأثمان، فكانت الزكاة محفزًا على إخراجها واستثمارها؛ لكونها مهيأة للنماء معدة له.

يقول الباجي: «الأموال على ضربين:

مال أصله التجارة؛ كالذهب والفضة، فهذا على حكم التجارة حتى ينتقل عنه.

ومال أصله القنية؛ كالعروض والثياب وسائر الحيوان والأطعمة، فهذا على حكم القنية حتى ينتقل عنه. فما كان أصله التجارة لم ينتقل إلى القنية إلا بالنية والعمل، والعمل المؤثر في ذلك الصياغة، وما كان أصله القنية لم ينتقل إلى التجارة إلا بالنية والعمل، والعمل المؤثر في ذلك الابتياع، فمن اشترى عرضًا ولم ينو به تجارة، فهو على القنية، حتى يوجد منه نية التجارة»[٣].

٢- ضم عروض التجارة إلى الأثمان؛ بلا خلاف بين أهل العلم؛ لأن مقصد التشريع منها واحد، وهو اتفاقها في علة الثمنية.

يقول ابن قدامة: «عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه، لا نعلم فيه اختلافًا. قال الخطابي: لا أعلم عامتهم اختلفوا فيه؛ وذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوم بكل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما»[٤].

٣- ضم الذهب والفضة واعتبارهما جنسًا واحدًا في باب الزكاة عند جمع من أهل العلم؛ لاتفاقهما في صفة الثمنية؛ فهما وإن كانا جنسين مختلفين صورة ففي حكم الزكاة هما جنس واحد حتى يتفق الواجب فيهما فيتقدر بربع العشر على كل حال،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، (٢/ ١٠٩)، رقم (١٥٩٩)، وأخرجه الحاكم في مستدركه، (١/ ٥٤٦)، رقم (١٤٣٣)، وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

(٢) سبق تخريجه، (ص١٦٩).

(٣) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٢٠).

(٤) المغني (٣/ ٣٦)، معالم السنن (٢/ ١٦).

ووجوب الزكاة فيهما باعتبار معنى واحد وهو المالية القائمة باعتبار أصلهما[١]، ولأن الزكاة تجب في الأموال بوصف النماء، والنماء في الذهب والفضة بصفة الثمنية، وصفة الثمنية صفة منمية؛ لأنها صفة التجارة وطريق التوصل إلى الأشياء، والذهب والفضة من حيث الثمنية في حكم مال واحد، لأنهما خلقا ثمنًا للأشياء، فوجب ضم بعضه إلى البعض، كما وجب ضم أموال التجارة بعضها إلى بعض[٢].

يقول ابن قدامة: «لأن نفعهما واحد، والمقصود منهما متحد. فإنهما قيم المتلفات، وأروش الجنايات، وأثمان البياعات، وحُلِيٌّ لمن يريدهما لذلك، فأشبها النوعين»[٣].

٤- عدم ضم الأجناس في بهيمة الأنعام بعضها إلى بعض؛ لأن الحكم فيها متعلق بالصورة والمعنى، وهما مختلفان صورة ومعنى، فتعذر تكميل نصاب أحدهما بالآخر[٤].

٥- عدم انقطاع الحول باستبدال الدراهم أو الدنانير ببعضها عند الحنفية[٥]، والحنابلة[٦]؛ لأنهما جنس واحد من حيث اتفاقهما في علة الثمنية.

٦- انقطاع الحول باستبدال السائمة بجنسها أو بخلاف جنسها عند الحنفية[٧] والشافعية[٨]؛ لأن زكاة السائمة تجب باعتبار العين، ولا يراعى فيها القيمة، وكان انعقاد الحول عليها باعتبار العين، والعين الثانية غير الأولى حقيقة، فقد تبدل ما انعقد عليه الحول، فيبطل حكم الحول ضرورة[٩]، ولأن مقصود أصحاب السوائم استبقاؤها في ملكهم عادة، وذلك ينعدم بالاستبدال فيكون نظير ترك الإسامة فيها؛ فينقطع الحول فيها[١٠]، ولا يصح قياسها على الأثمان؛ «لأن الزكاة إنما وجبت في الأثمان لكونها ثمنًا، وهذا المعنى يشملها، بخلاف غيرها»[١١].

٧- إجماع الفقهاء على أن استبدال المال في زكاة التجارة لا يقطع الحول[١٢].

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٩٣).

(٢) انظر: الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٩٧).

(٣) المغني (٣/ ٣٦).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٩).

(٥) انظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥).

(٦) انظر: المغني (٣/ ٦١).

(٧) انظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥).

(٨) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٩)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٦١).

(٩) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥).

(١٠) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٩).

(١١) المغني (٢/ ٥٠٣).

(١٢) حكى الإجماع السيوطي في شرح التنبيه (١/ ٢٤١)، وانظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٦٥)، =

٨- إجماع الفقهاء على أن الحول لا ينقطع فيما لو أبدل الأثمان بعروض التجارة، أو العكس[١]؛ «لأن الزكاة تجب في قيمة العروض، لا في نفسها، والقيمة هي الأثمان، فكانا جنسًا واحدًا»[٢].

٩- أنه لو أخرج في زكاة النقدين عن الصحاح مكسرة، وزاد بقدر ما بينهما من الفضل، جاز عند الشافعية والحنابلة؛ لأنه أدى الواجب عليه قيمة وقدرًا، ولا يجزئ ذلك في زكاة بهيمة الأنعام الزروع والثمار؛ كما لو أخرج في الماشية رديئتين عن جيدة، أو أخرج قفيزين رديئين عن قفيز جيد. **والفرق بين الأثمان وغيرها: أن القصد من الأثمان القيمة لا غير، فإذا تساوى الواجب والمخرج في القيمة والقدر، جاز، وسائر الأموال يقصد الانتفاع بعينها**، فلا يلزم من التساوي في الأمرين الإجزاء؛ لجواز أن يفوت بعض المقصود[٣].

١٠- جواز إخراج أحد النقدين عن الآخر؛ يقول ابن قدامة: «وهو أصح، إن شاء الله؛ لأن المقصود من أحدهما يحصل بإخراج الآخر، فيجزئ، كأنواع الجنس، وذلك لأن المقصود منهما جميعًا الثمنية والتوسل بها إلى المقاصد، وهما يشتركان فيه على السواء، فأشبه إخراج المكسرة عن الصحاح، بخلاف سائر الأجناس والأنواع، مما تجب فيه الزكاة، فإن لكل جنس مقصودًا مختصًّا به، لا يحصل من الجنس الآخر، وكذلك أنواعها، فلا يحصل بإخراج غير الواجب من الحكمة ما يحصل بإخراج الواجب، وها هنا المقصود حاصل، فوجب إجزاؤه، إذ لا فائدة باختصاص الإجزاء بعين، مع مساواة غيرها لها في الحكمة»[٤].

١١- وجوب الزكاة في الحلي عند الحنفية؛ تشبيهًا له بالأثمان التي المقصود منها المعاملة أي: الثمنية؛ لأن النقدين خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة التقلب والتصرف، على أي صفة كانا؛ فتجب الزكاة فيها[٥]. ويقول ابن رشد: «والسبب في اختلافهم: تردد شبهه بين العروض، وبين التبر والفضة اللتين المقصود منهما المعاملة في جميع الأشياء»[٦].

= نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٩)، المغني (٣/ ٦١).

(١) حكاه ابن الهمام في فتح القدير (٢/ ٢٢١).
(٢) المغني (٢/ ٥٠٤).
(٣) انظر: المغني (٣/ ٤٠).
(٤) المغني (٣/ ٤١)، وانظر: المبسوط (٢/ ١٩٣).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٩١).
(٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١١).

١٢- أن الحلـي إذا انكسـر كسـرًا يمنـع الاسـتعمال فذهب بعـض الفقهـاء القائلين بعدم وجوب زكاة الحلي إلى وجوب الزكاة فيه حينئذ؛ لأنه يعود إلى أصل الثمنية، فارتفع المانع الذي سقطت الزكاة لأجله وهو الاستعمال(١).

١٣- تقويـم عـروض التجـارة بالنقديـن؛ لأنه لـم يرد الشـرع بنصـاب مقدر فيهـا فيرجع إلـى القيمـة، وإذا قومت بأحـد النقدين صـار المعتبر القيمة فتضم إلـى التقدير؛ لأن الوجوب باعتبار المالية، والتقويم يعرف المالية(٢).

١٤- وجوب الزكاة في الأوراق النقدية؛ لكونها أثمانًا؛ فتلحق بالذهب والفضة.

فـإن «الـذي يفهم مـن روح الشـريعة، ونصوصها أنها لـم توجب الـزكاة في الذهب والفضّـة لمحـض ماليّتهمـا، إذ لـم توجب الـزكاة في كلّ مـال، بل في المـال المعدّ للنماء، والذهب والفضّة إنما اعتبرهما الشارع مالًا معدًّا للنماء من جهة أنهما ثمنان للأشـياء، وقِيَمٌ لهـا، فالثمنيّة مراعاة مع الماليّة أيضًا، ولهـذا كان عنوان زكاة الذهب والفضة في كثير من الكتب (زكاة الأثمان)، أو (زكاة النقدين).

ومن أجل هذا لا يسوغ أن يقال للناس: إن بعض المذاهب لا يرى إخراج الزكاة عن هـذه الأوراق، وينسـب ذلك إلى مذهب أحمـد، أو مالك، أو الشـافعيّ، أو غيرهم. فالحقّ أن هذا أمر مسـتحدثٌ، ليس له نظير فـي عصر الأئمّة المجتهدين حتى يقاس عليه، ويُلحق به»(٣).

١٥- أن «كل مـا كان اتخـاذه محرمًـا من الأثمـان؛ لم تسـقط زكاته باتخـاذه؛ لأن الأصل وجوب الزكاة فيها، لكونها مخلوقة للتجارة، والتوسـل بها إلى غيرها، ولم يوجد ما يمنع ذلك، فبقيت على أصلها»(٤).

المطلب الثالث: مقصد تشريع الزكاة في الحبوب والثمار تشارك الأقوات وتنمية الأرض(٥)

بيان المقصد:

لقد كان للشارع عَزَّوَجَلَّ الحكمة البالغة في اصطفاء الأصناف التي أوجب فيها الزكاة، تحقيقًا للمقصد الأسمى من تشريعها من سد خلة المسلمين وكفاية ضرورياتهم، ومن الأصناف التي تتبوَّأ

---

(١) انظر: المغني (٣/ ٤٣). (٢) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٢)، بتصرف يسير.

(٣) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ١٦٩). (٤) المغني (٣/ ٤٧).

(٥) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٧١)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، المبسوط (٣/ ٢)، أصول السرخسي =

منزلة علية بين سائر الأموال الزكوية الحبوب والثمار؛ إذ إنها تمثل القوام المعيشي لكثير من البشر، فبسد حاجاتهم منها تُحفظ أجسادهم، فيقومون بما خلقوا من أجله من عبادة الله عَزَّوَجَلَّ حق القيام.

ولذا كان من أجل مقاصد الشارع من فرض الزكاة فيها: تشارك الناس في الأقوات، وتنمية الأرض. والقوت: «ما يقوم به بدن الإنسان»[١]؛ وعرفه بعضهم بأنه: «ما تقوم به البنية الآدمية»[٢].

وقد تمهد فيما سبق أن الشارع الحكيم فرض الزكاة في أكثر الأموال دورانًا بين الخلق والتي تشتد حاجتهم إليها، ويعم نفعها، ويتضررون بفقدها، والأقوات في مقدمة تلك الأموال؛ لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها، فأوجب فيه الشارع حقًّا لأرباب الضرورات[٣]. يقول الماوردي: «إنما اختصت الزكاة بالأقوات، لأنها مواساة، فاختصت بما عمَّ نفعها، ودعت حاجة الكافة إليها»[٤]. وكما حرص الشارع على سد خلة المسلمين في هذا الصنف فقد حرص على استقراره بسد الذرائع المفضية إلى اضطرابه، فحرَّم الربا فيه -على خلاف بين أهل العلم في علة الربا فيه- وحرَّم احتكاره.

وقد اختلف أهل العلم في الحكمة من فرض الزكاة في الحبوب والثمار على قولين:

القول الأول: تشارك الأقوات التي بها قوام أبدان الناس التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة، وهو مذهب جمهور أهل العلم من المالكية[٥]، والشافعية[٦]، والحنابلة[٧].

= (١/ ٦٩)، بحر المذهب (٣/ ١٦)، بدائع الصنائع (٢/ ٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤)، المغني (٣/ ٤)، العزيز شرح الوجيز (٥/ ٥٦١)، مناهج التحصيل شرح المدونة (٢/ ٣٨٥)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٦)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٢)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٣)، الذخيرة (٣/ - ٧٣ - ٧٤)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٥٤)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/ ٢٥٣)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥)، التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣١٩)، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج (١/ ٤٧٨)، البناية شرح الهداية (٣/ ٢٩٨)، شرح زروق على متن الرسالة (٢/ ٧٢٣)، شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٤٩١)، التحرير والتنوير (٨ - أ/ ١٢٢).

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٦)، ويقول الحضرمي: «لأن الاقتيات ضروري للحياة، فأوجب فيه الشارع شيئًا لأرباب الضرورات، بخلاف ما يؤكل تنعمًا أو تأدمًا». شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٤٩١).

(٢) شرح زروق على متن الرسالة (٢/ ٧٢٣).

(٣) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٦)، ويقول الحضرمي: «لأن الاقتيات ضروري للحياة، فأوجب فيه الشارع شيئًا لأرباب الضرورات، بخلاف ما يؤكل تنعمًا أو تأدمًا». شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٤٩١).

(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢٤٣).

(٥) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٣).

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٢).

(٧) انظر: المغني (٣/ ٣).

واختلف أصحاب هذا القول في المناط، فذهب المالكية والشافعية إلى أنه الادخار للقوت غالبًا، أو «المقتات المدخر للعيش غالبًا»[١] وذهب الحنابلة إلى أنه الكيل واليبس والبقاء.

ومع اتفاق المالكية والشافعية على المناط إلا أنهم اختلفوا في تحقيقه في بعض الصور.

يقول ابن رشد: «والذين اتفقوا على المقتات اختلفوا في أشياء من قبل اختلافهم فيها، هل هي مقتاتة أم ليست بمقتاتة؟ وهل يقاس على ما اتفق عليه أو ليس يقاس؟ مثل اختلاف مالك والشافعي في الزيتون، فإن مالكًا ذهب إلى وجوب الزكاة فيه، ومنع ذلك الشافعي في قوله الأخير بمصر. وسبب اختلافهم: هل هو قوت أم ليس بقوت؟ ومن هذا الباب اختلاف أصحاب مالك في إيجاب الزكاة في التين أو لا إيجابها»[٢].

وأما الكيل فقد ناقش ابن تيمية اعتباره بأنه تقدير محض، فلا يستقيم اعتباره في باب الزكاة؛ **وأن الكيل والوزن إنما اعتبر في الربويات لأجل التماثل المعتبر**، وهو غير معتبر في باب الزكاة، ورجح أن المعتبر هو الادخار لا غير؛ لوجود المعنى المناسب فيه[٣].

وثمت جمع من أهل العلم ذهبوا إلى قصر وجوب الزكاة على الحنطة والشعير والتمر، ونجد أنهم كذلك بنوا قولهم على هذه الحكمة، يقول أبو عبيد في بيان دليلهم: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما حكم على العرب في صدقاتها بما يعرف من أقواتها مما هو طعام لها في حاضرتها وباديتها، فلم تكن إلا هذه الأصناف الثلاثة، فكانت الحنطة والشعير لأهل المدر، وكان التمر لأهل الوبر، وخرج الزبيب من هذا المعنى. يقولون: فإنما وجبت الصدقة للفقراء على الأغنياء فيما لا حياة لهم بعد الله إلا به، ليعيشوا معهم، كالإبل والبقر والغنم التي خصها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصدقة من بين جميع سوائم الخيل والبغال والحمير، فجعل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ألبان تلك ولحومها معاشًا للناس دون هذه؛ فلذلك وجبت في تلك الصدقة دون الأخرى. **فيقولون: فكذلك هذه الأصناف الثلاثة من الطعام: البر، والشعير، والتمر، هي قوت الناس ومعاشهم عند العرب**»[٤].

القول الثاني: أن الحكمة من ذلك: تنمية الأرض وإصلاحها؛ لأنها سبب الحياة ومنشأ الأقوات، فتجب الزكاة في كل خارج من الأرض مما يقصد بزراعته نماء الأرض، وتستغل الأرض به عادة؛ قياسًا لها على الخراج، وهو قول أبي حنيفة[٥].

يقول السرخسي عن أبي حنيفة: «كان يقول: العشر مؤنة الأرض النامية كالخراج، فكما أن هذا كله يعد من نماء الأرض في وجوب الخراج؛ فكذلك في وجوب العشر»[٦].

---

(١) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣١٩).
(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤).
(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧١).
(٤) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٧٤ - ٥٧٥).
(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٨).
(٦) المبسوط (٣/ ٢).

ومعنى كون العشر مؤنة الأرض: «أن العشر للمحتاجين كفاية لهم؛ لأنهم هم الذابُّون عن حريم الإسلام معنًى؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم بدر: «**إنكم تنصرون بضعفائكم**»[(١)]، **فكان الصرف إليهم صرفًا إلى الأرض وإنفاقًا عليها، فهذا هو معنى المؤنة فيه**»[(٢)].

ولقد كان لقياس أبي حنيفة زكاة الزروع والثمار على الخراج أثرًا كبيرًا في أحكامها، ومن آثاره أن الحنفية اعتبروا زكاة الزروع والثمار مؤونة فيها معنى العبادة وميزوها باسم (العشر) بخلاف زكاة الأصناف الأخرى فاعتبروها عبادة محضة[(٣)].

يقول البابرتي: «سمي العشر زكاة كما سمي المصدق عاشرًا مجازًا، وتأخير العشر عن الزكاة لأنها عبادة محضة، **والعشر مؤنة فيها معنى العبادة**، والعبادات الخالصة مقدمة على غيرها»[(٤)].

وقد ذكروا سبب هذا التفريق بأن «الأراضي لا تكون محفوظة على ملاكها إلا بحفظ الإمام وحمايته، فكأن الله تعالى فرض العشر للعبادة كمؤنة أوجبها عليهم للمقاتلة تارة وللفقراء تارة؛ لتصير محفوظة بالإمام على صاحبها، وتسلم له منافعها، ولم يمكن إيجابها على طريق التعبد المحض ابتلاء واختبارًا، **وأما سائر الأموال فمحفوظة بأيدي أربابها، فلا يحتاج إلى مؤنة يلتزمها** ليحفظها الإمام عليه؛ فكان إيجاب الزكاة محض تعبد على وصف الابتلاء»[(٥)].

وسوف يأتي بيان مزيد آثار لذلك في بيان أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية.

وفيما يلي أستعرض أدلة الفريقين.

أولًا: الأدلة على كون الحكمة من فرض زكاة الزروع والثمار تشارك الأقوات.

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[(٦)]، والمقصود بالحق هنا: الزكاة الواجبة في أصح أقوال المفسرين[(٧)].

وجه الدلالة: أن الله جَلَّ جَلَالُهُ خص مما يخرج من الأرض ما يؤكل فقال: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾، ثم خصص منه ما يحصد فقال: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾، **والذي يحصد هو: ما يكون قوتًا؛ لأنه هو الذي يعم به النفع، ويحتاج إليه الناس حاجة ضرورية في قوام معيشتهم.**

---

(١) أخرجه البخاري، (٤/ ٣٦)، رقم (٢٨٩٦). (٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٥٤).

(٣) وقد سبق بيان الخلاف بين الحنفية والجمهور في: هل الزكاة عبادة محضة أم مؤونة مالية؟

(٤) العناية شرح الهداية (٢/ ٢٤٢).

(٥) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤).

(٦) الآية (١٤١) من سورة الأنعام. (٧) انظر: مفاتيح الغيب (١٣/ ١٦٤).

يقول ابن العربي: «خصه بالمقتات بإشارة قوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾؛ وكأنه أشار بيوم الحصاد إلى يوم الجرين»[١]، ويقول ابن عاشور: «وإنما أوجب الله الحق في الثمار والحب يوم الحصاد: **لأن الحصاد إنما يراد للادّخار، وإنما يدَّخر المرء ما يريده للقوت، فالادّخار هو مظنة الغنى الموجبة لإعطاء الزكاة، والحصاد مبدأ تلك المظنة**»[٢].

وناقش ابن العربي دليل من خصص الآية بالمقتات فقال: «وأما التعليق بالقوت فدعوى، ومعنى ليس له أصل يرجع إليه؛ وإنما تكون المعاني موجبة لأحكامها بأصولها على ما بيناه في كتاب القياس. وكيف يذكر الله سبحانه النعمة في القوت والفاكهة، وأوجب الحق منها كلها فيما تنوع حاله كالكرم والنخيل، وفيما تنوع جنسه كالزرع، وفيما ينضاف إلى القوت من الاسترسال الذي به تمام النعمة في المتاع بلذة البصر إلى استيفاء النعم في الظلم»[٣] ثم قال: «فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾[٤]، والذي يحصد الزرع؟

قلنا: جهلتم؛ بل هو عام في كل نبت في الأرض. وأصل الحصاد إذهاب الشيء عن موضعه الذي هو فيه؛ قال تعالى: ﴿مِنۡهَا قَآئِمٞ وَحَصِيدٞ﴾[٥]. وقال: ﴿حَتَّىٰ جَعَلۡنَٰهُمۡ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾[٦]. وقال: ﴿فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ﴾[٧].. فإن قيل: هذا مجاز؛ وأصله في الزرع. قلنا: هذا كله حقيقة؟ وأصلها الذهاب»[٨].

٢- قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**ليس في الخضروات صدقة**»[٩].

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على أنه ليس في الخضروات صدقة، وذلك «لأنها لا تقتات، والزكاة تختص بالقوت، وحكمته: أن القوت ما يقوم به بدن الإنسان؛ لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها، فوجب فيه حق لأرباب الضرورات»[١٠]، ولأن الضرورات تتعلق بالأقوات فتتعلق بأعلى الأنواع من القوت؛ دون البقول والخضروات[١١].

---

(١) عارضة الأحوذي (٣/ ١٠٩). وتمام كلامه: «فامتنَّ الله تعالى على خلقه في إنبات الأرض، ثم قال لهم كلوا مما أنعمت به عليكم، وآتوا حقه إذا جمعتموه بأيديكم وأويتموه إلى رحالكم، فكما خَلَقه نعمة، ومكَّن منه نعمة؛ أوجب فيه الحق. قال مالك: الحقُّ ها هنا الزكاة. وصَدَق، ومن قال غير هذا فقد وهم... وإنما أوجب إيتاء الحق فيما يوكل... وعليه دار من قال: ماله ثمرة باقية، ولكنه خصه بالمقتات بإشارة قوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾؛ وكأنه أشار بيوم الحصاد إلى يوم الجرين».

(٢) التحرير والتنوير (٨ – أ/ ١٢٢).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٨٤).

(٤) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.

(٥) الآية (١٠٠) من سورة هود.

(٦) الآية (١٥) من سورة الأنبياء.

(٧) الآية (٢٤) من سورة يونس.

(٨) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٨٥).

(٩) سبق تخريجه، (ص٢١١).

(١٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٦).

(١١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص: ١١٦).

وناقشه ابن العربي: «لو لم تكن الفاكهة الخضرية أصلًا في اللذة وركنًا في النعمة ما وقع الامتنان بها في الجنة. ألا تراه وصف جمالها ولذتها، فقال: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[١]، فذكر النخل أصلًا في المقتات، والرمان أصلًا في الخضراوات.

أولا ينظرون إلى وجه امتنانه على العموم لكم ولأنعامكم بقوله: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝٢٥ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ۝٢٦ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝٢٧ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝٢٨ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۝٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ۝٣٠ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾[٢]»[٣].

٣- دليل القياس: «أن الزكاة إنما المقصود منها سد الخلة، وذلك لا يكون غالبًا إلا فيما هو قوت»[٤]. يقول القرافي: «لأنه وصف مناسب في الاقتيات من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة، وإذا عظمت النعمة وجب الشكر بدفع الزكاة»[٥].

٤- القياس على الأموال الزكوية الأخرى كالنقدين وبهيمة الأنعام والعروض، فإن الزكاة إذا وجبت في جنس تعلقت بأعلى نوعيه وسقطت عن أدونهما، كالحيوان لم تجب الزكاة إلا في أعلى نوعيه وهو النعم السائمة، وكالمعادن لا تجب الزكاة إلا في أعلى نوعيها وهي الفضة والذهب، وكالعروض ولم تجب الزكاة إلا في أعلى نوعها وهي عروض التجارات، فاقتضى أن تكون زكاة الزروع متعلقة بأعلى نوعيه دون الآخر، وتحرير ذلك قياسًا أنه جنس مال تجب فيه الزكاة، فوجب أن تختص الزكاة بأعلى نوعين من جنسه كالحيوان»[٦].

ثانيًا: الأدلة على كون الحكمة من فرض زكاة الزروع والثمار تنمية الأرض.

١- عموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٧]، وعموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[٨]، وعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر**»[٩].

---

(١) الآية (٦٨) من سورة الرحمن.
(٢) الآية (٢٥ - ٣١) من سورة عبس.
(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٨٥).
(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤).
(٥) الذخيرة (٣/ ٧٣).
(٦) الحاوي الكبير (٣/ ٢٣٩). ويقول الروياني ردًا على قول من قال بالتعميم: «وهذا كله غلط؛ لأن أنفس الزروع القوت، والزكاة بأنفس الأجناس؛ كما في الجواهر». بحر المذهب (٣/ ١١٦).
(٧) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة.
(٨) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(٩) سبق تخريجه (ص١٦٩).

وجه الدلالة: يقول الكاساني: «في الآية دلالة على أن للفقراء حقًّا في المخرج من الأرض، حيث أضاف المخرج إلى الكل؛ فدل على أن للفقراء في ذلك حقًّا كما أن للأغنياء، فيدل على كون العشر حق الفقراء، ثم عرف مقدار الحق بالسُّنَّة»(١).

كما أن الآيتين والحديث يدلان على الإخراج من (ما) أخرج الله من الأرض، ومن (ما) سقت السماء، و(ما) من صيغ العموم، فيعم ما هو قوتًا وما ليس بقوت، مما يدل على أن الحكمة من الوجوب هو: مطلق تنمية الأرض واستغلالها؛ إذ إن معنى قوله: «**سقت السماء**»؛ أي: إذا سقت السماء نمت الأرض(٢).

يقول ابن العربي -وهو ممن نصر قول أبي حنيفة في التعميم-: (وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق، وقال: إن الله أوجب الزكاة في المأكول قوتًا كان أو غيره وبين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك في عموم قوله: «فيما سقت السماء العشر»)(٣).

وناقش الماوردي دعوى التعميم في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ فقال: «أما الآية فهي عامة ولا بد من دعوى الإضمار فيها، فأما أبو حنيفة يقول إلا الفضة ونحن نقول إلا ما يقتات، وليس أحد الإضمارين أولى من الآخر فتعارضا»(٤).

وناقش استدلالهم بقوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ بجوابين:

الأول: أنه محمول على غير الزكاة من صدقة يتطوع بها يوم الحصاد لأمرين:

أحدهما: أنه أمر بإيتاء حقه، ولم يقل حق الله منه، وليس لشيء مما ذكر حق، وإنما الحق لله تعالى علينا.

والثاني: أنه أمرنا بإخراجه يوم حصاده، والزكاة لا يجب إخراجها يوم الحصاد إلا بعد الجز والدياس فبهذين الأمرين سقط الاستدلال بظاهر الآية، فهذا أحد الجوابين.

والجواب الثاني: أنه محمول على الزكاة إلا أنه علق الزكاة بما كان منه محصودًا، والحصاد غير مستعمل في الأشجار والقثاء والخيار.

فإن قيل: الحصاد هو الاسئصال، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾(٥)، وإذا كان الحصد هو الاستئصال صار تقدير الآية: وآتو حقه يوم استئصاله، وهذا لا يختص بزرع من غيره، قيل: عن هذا جوابان:

---

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٥٤).
(٢) انظر: المبسوط (٣/ ٢).
(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٨٣).
(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢٤٠).
(٥) الآية (١٥) من سورة الأنبياء.

أحدهما: أن حقيقة الحصاد في الزروع، وقد يستعمل مجازًا في غيره، يقال: حصد الزرع، وجذَّ التمر، وقَطَفَ العنب، وجَدَّ البقل، وجَنَى الفاكهة.

والجواب الثاني: إننا وإن سلمنا أن الحصاد هو الاستئصال فلا دلالة في الآية؛ لأن الثمار لا تستأصل، بل تترك أصولها وتجنى ثمارها، وإذا لم يكن ظاهر الآية مستعملًا تكافأ النزاع فيها، وسقط الاحتجاج بها[١].

٢- القياس على الخراج، والخراج يجب بمطلق الخارج فكذا العشر[٢].

يقول علاء الدين البخاري: «**وكل واحد من العشر والخراج شرع مؤونة لحفظ الأرض وإنزالها**، إلا أن صاحب الشرع جعل في العشر معنى العبادة كرامة للمسلمين، وجعل في الخراج معنى العقوبة إهانة للكافرين، وإنزال الأرض ريعها وما يحصل منها جمع نزل وهو الزيادة والفضل. وذكر في الأسرار أن الخراج في الأراضي أصل؛ لأنه كان موجودًا قبل الإسلام، لكن الشرع نقل عنه إلى العشر في حق المسلمين، وأوجب الصرف إلى مصارف الزكاة ليصير به نوع عبادة تكرمة للمسلمين»[٣].

وقد يناقش: بأن هذا قياس مع الفارق، فإن الشارع قد فرض الخراج متضمنًا معنى العقوبة للكافر والإذلال له، والزكاة قد شرعت تكرمة وتعبدًا، فافترقا.

كما أن وجوب الزكاة في الزروع والثمار تعلَّق بالنماء الحقيقي، أما الخراج فقد تعلق وجوبه بالنماء التقديري، فلا يصح قياس أحدهما على الآخر، «فالخراج واجب في رقبة الأرض وجدت المنفعة أو فقدت، والعشر واجب المنفعة، ويسقط بفقد المنفعة»[٤]، فأرض الخراج إذا لم يزرعها وعطلها؛ وجب الخراج؛ لأن انعدام النماء كان لتقصير من قبله فيجعل موجودًا تقديرًا، وأما العشر فإنه لا يجب بدون الخارج حقيقة؛ لأنه متعين ببعض الخارج فلا يمكن إيجابه بدون الخارج[٥]، فافترقا.

٣- أن العشر حق مالي وجب لله تعالى، فوجب أن يكون سبب وجوبه مالًا ناميًا، والخارج غير موصوف بصفة النماء، بل معد للانتفاع والإتلاف، إنما الأرض هي الموصوفة به[٦].

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٢٤٠). (٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٣).
(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٤/ ١٤٠).
(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٢٥٣).
(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٧).
(٦) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٥٤).

٤- أن العشر والخراج يضافان إلى الأرض، والإضافة تدل على السببية فثبت أن سبب الوجوب فيهما هو الأرض النامية[١].

والراجح -والله أعلم- هو قول الجمهور لقوة أدلتهم.

ومن أسباب ترجيح قول الجمهور: أن تنمية الأرض وسيلة للقوت، والقوت هو المقصد، والمقصد مقدَّم على الوسيلة.

يقول القرافي: «تنمية الأرض وسيلة للقوت، والمقصد مقدم على الوسيلة، ويبقى الادخار وهو داخل فيما ذكرناه وسيلة للقوت، والمقصد مقدم على الوسيلة فيرتجح ما ذكرناه على ما ذكروه»[٢].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- عدم وجوب الزكاة في الخضروات والفواكه عند الجمهور؛ لأنها ليست قوتًا، ولا تتحقق فيها علة الادخار للاقتيات، وهي العلة المناسبة؛ لأنه وصف مناسب في الاقتيات من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة[٣].

يقول الرافعي: «ووجه وجوب الزكاة في هذه الأجناس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ الزكاة في كثير منها، وألحِقَ الباقي به؛ لشمول معنى الاقتيات لجميعها، وصلاحها للاقتناء والادخار، وعظم المنافع فيها. وأما ما سوى الأقوات فلم يختلف قول الشَّافعي في معظمها أنه لا زكاة فيه سواء كان من الثِّمَار أو الحُبُوب أو الخضروات»[٤].

وذهب الحنفية إلى وجوب الزكاة فيها، وفي كل ما يستنبت في الجنان، ويقصد به استغلال الأراضي؛ لأنه يتحقق فيها معنى نماء الأرض[٥].

ومن أسباب الخلاف بينهم: «معارضة القياس لعموم اللفظ.

أما اللفظ الذي يقتضي العموم فهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر**»[٦]. وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[٧].

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٧).
(٢) الذخيرة (٣/ ٧٤).
(٣) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٣).
(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣/ ٥١).
(٥) انظر: المبسوط (٣/ ٢)، العناية شرح الهداية (٢/ ٢٤٥).
(٦) سبق تخريجه (ص١٦٩).
(٧) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.

وأما القياس: فهو أن الزكاة إنما المقصود منها سد الخلة، وذلك لا يكون غالبًا إلا فيما هو قوت، فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة مما عدا المقتات، ومن غلب العموم أوجبها فيما عدا ذلك، إلا ما أخرجه الإجماع»[١].

٢- أنه إذا كانت الأرض خراجية فلا يجب فيها إلا الخراج عند الحنفية؛ لأن سبب وجوبهما واحد وهو: الأرض النامية، فلا يجتمعان في أرض واحدة؛ كما لا يجتمع زكاتان في مال واحد وهي: زكاة السائمة والتجارة[٢].

وذهب الشافعي إلى وجوب الخراج ووجوب الزكاة؛ لأنهما حقَّان مختلفان ذاتًا ومحلًّا وسببًا فلا يتدافعان. أما اختلافهما ذاتًا فلا شك فيه، وأما المحل فلأن الخراج يجب في الذمة، والعشر يجب في الخارج، وأما السبب فلأن سبب وجوب الخراج الأرض النامية، وسبب وجوب العشر الخارج حتى لا يجب بدونه، والخراج يجب بدون الخارج، وإذا ثبت اختلافهما ذاتًا ومحلًّا وسببًا، فوجوب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر[٣].

٣- أنه لا عشر في الحطب والحشيش والقصب الفارسي؛ لأن هذه الأشياء لا تستنمى بها الأرض، ولا تستغل بها عادة؛ لأن الأرض لا تنمو بها بل تفسد، فلم تكن نماء الأرض[٤].

٤- أنه لا يجوز تعجيل العشر عند الحنفية؛ لأنه حينئذ قبل السبب، والسبب هو الأرض النامية تحقيقًا، وقبل خروجه لم يتحقق السبب[٥].

٥- أنه لا معتبر بالمالك في العشر عند الحنفية؛ لأن تعلقه إنما هو بالأرض وسبب وجوبه هو نماء الأرض فلم يكن للمالك فيه اعتبار؛ كالخراج، ومن آثار ذلك:

- أنه لا يشترط النصاب في زكاة الزروع والثمار، بل تجب في قليله وكثيره؛ لأن النصاب إنما هو لتحقيق صفة الغنى في المالك؛ وفي زكاة الزروع والثمار لا عبرة بالمالك؛ بل العبرة بنماء الأرض، وباعتبار الخارج -قلَّ أو كثر- تصير الأرض نامية؛ فيجب العشر، فلا حاجة إلى تحقق الغنى ببلوغ النصاب فيه[٦]، «ولأن العشر مؤونة الأرض؛ كالخراج، والخراج يجب

---

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤). (٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٧).
(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (٣/ ٥٧). (٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٨)، العناية شرح الهداية (٢/ ٢٤٥).
(٥) انظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٤٤).
(٦) انظر: المبسوط (٣/ ٣)، بدائع الصنائع (٢/ ٦).

بمطلق الخارج؛ فكذا العشر»[١].

- أنه لا يعتبر في العشر أصل الملك؛ ولذا يجب في الأراضي الموقوفة، وأرض المكاتب؛ لأن تعلقه إنما هو بالأرض لا المالك[٢].
- أنه يجب على الصبي والمجنون، خلافًا لقول الحنفية في الزكاة في عدم وجوبها عليهم؛ لأن العشر متعلق بالأرض، ولا عبرة فيه بالمالك[٣].
- أنه يجوز للإمام أن يمد يده إليه فيأخذه جبرًا، ويسقط عن صاحب الأرض كما لو أدى بنفسه، إلا أنه إذا أدى بنفسه يقع عبادة فينال ثواب العبادة، وإذا أخذها الإمام كرهًا لا يكون له ثواب فعل العبادة، وإنما يكون ثواب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بمنزلة ثواب المصائب كرهًا، بخلاف الزكاة فإن الإمام لا يملك الأخذ جبرًا، وإن أخذ لا تسقط الزكاة عن صاحب المال[٤].
- أن العشر إن كان الخارج قائمًا لا يسقط بالموت عندهم، خلافًا للزكاة فإنها تسقط؛ وذلك لأن العشر متعلق بالأرض، ولا عبرة فيه بالمالك[٥].

٦- اختلاف الجمهور القائلين بأن العلة هي الادخار والاقتيات في دخول بعض الجزئيات من عدمه، وخلافهم إنما يعود إلى تحقيق المناط في بعض المواضع مع اتفاقهم عليه[٦]؛ كخلافهم في وجوب الزكاة في التين والزيتون[٧].

٧- عدم وجوب الزكاة في العسل عند المالكية والشافعية؛ لأنه ليس بقوت[٨]، وأوجبها الحنفية إلحاقًا للعسل بنماء الأرض؛ «لاعتبار الناس إعداد الأرض له، ولأنه يتولد من أنوار الشجر فكان كالثمر»[٩].

٨- ضم أصناف الحبوب كلها بعضها إلى بعض، فإذا بلغت معًا خمسة أوسق زكاها عند مالك. قال: وكذلك الحنطة، والشعير -وأحسبه قال: والسلت أيضا- يضم بعض تلك إلى بعض. فجعل مالك هذه الثلاثة نوعًا واحدًا؛ لاتفاقها في المعنى والمنفعة، وهو كونها قوتًا للناس، وكذلك الحبوب جعلها كلها نوعًا واحدًا[١٠].

---

(١) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٣).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٦).
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) انظر: تحفة الفقهاء (١/ ٣١١).
(٦) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٣).
(٧) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٤).
(٨) انظر: الذخيرة (٣/ ٧٣)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٢).
(٩) بدائع الصنائع (٢/ ٦٢).
(١٠) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٧١).

٩- أنه «لا يكفي في وجوب الزكاة كون الشيء مقتاتًا على الإطلاق، بل المعتبر أن يقتات في حالة الاختيار، وقد يقتات الشيء للضرورة، فلا زكاة فيه، ومثله الشَّافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالغثِّ، وحب الحَنْظَل، وسائر البذور البريّة، وشبهها بالظِّبَاء، وبقر الوَحْش، لا زكاة فيهما؛ لأن الآدميين لا يَسْتَبِيحُونَها ولا يتعهدونها»[١].

المطلب الرابع: حكمة تفاوت مقدار الواجب: اعتبار الكلفة والمؤونة[٢]

بيان المقصد:

المؤونة لغة: التعب والشدة والثقل[٣]، والمعنى الاصطلاحي المقصود هنا لا يخرج عن المعنى اللغوي: وهو الثقل والتعب والجهد.

والمراد بالمقصد إجمالًا: أن الشريعة قد راعت في تشريع الزكاة في الأموال التعب والجهد والثقل الذي تجشمه ربها في كسبها تثقيلًا وتخفيفًا، فما زادت فيه الكلفة والتعب خَفَّفت فيه مقدار الزكاة أو أسقطتها بالكلية، وما قلت فيه التكلفة أوجبت فيه الزكاة، وزادت فيه المقدار؛ مراعاة لزيادة النعمة المستدعي لزيادة الشكر بتثقيل التشريع، كما أن زيادة الكلفة يلزم منه تقليل النماء، فأثر ذلك في تقليل الواجب.

يقول القفال: «**الجعول تختلف بالمال على حسب ما يلزم فيها من المؤن والكلف**، حتى يفرق بين السائمة من المواشي والمعلوفة منها، وبين المصوغ من الذهب والفضة واقعًا بالتجارات التي قد يتكلف أصحابها قطع المسافات، واحتمال المخاطرات بركوب البوادي والبحار.... ونحو هذا مما لابد من مقاساته وممارسته في التجارة. فلما كانت هذه كلها شاقة يلزم صاحبها مؤن كثيرة خفف عنهم في مقدار الحق الواجب للمواساة، فجعل ذلك ربع العشر، ولما كان ما يحصل من الزرع بما يقع به من الكلفة والمؤن ما يقع في التجارات زيد في مقدار الحق الواجب فيما

---

(١) العزيز شرح الوجيز (٣/ ٥٤).

(٢) انظر: محاسن الشريعة في فروع الشافعية (ص: ١٨٠)، معالم السنن (٢/ ٣٠)، المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٣٧٩)، الحاوي الكبير (٣/ ٢٥٠)، المبسوط (٢/ ١٥٤، ١٦٥)، الوسيط في المذهب (٢/ ٤٩٠)، العزيز شرح الوجيز (٣/ ١٣٠)، المغني (٢/ ٤٥٥، ٣/ ٩)، تفسير القرطبي (٣/ ٣٢٢ - ٣٢٣)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٠٨)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٥)، الذخيرة (٣/ ٨٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/ ٨)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣ - ٣٣٤)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥ - ٦)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٧، ١١٢٦) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤١).

(٣) انظر: مادة (مأن) في لسان العرب (١٣/ ٣٩٦)، وقد سبق تعريفه في المبحث الثاني من الفصل الأول (ص٦٩).

يخرج منها من النماء، فجعل ذلك الحق بعضه، ونصف عشر في بعضه، والعشر فيما تسقيه السماء والعيون، وذلك فيما لا مؤونة على الإنسان فيه، ونصف العشر فيما يساق إليه بالنواضح والاستقاء من الآبار، وفي ذلك تكلف ومؤونة، فجعل الحق فيه على النصف من الحق في الضرب الأول الذي لا كلفة فيه ولا مؤونة.

ثم لما كان الأمر في زكاة النقود على جملة ما يكون منها في الزرع؛ كان الحق منها على الربع من الحق في الزرع، يلزم فيه مؤن وكلف، وإذا رأيت هذا على أن يكون الأصل من النقود من الذهب والفضة جاء أوضح، وهو يقال: إما يلزم من الكلف فيما يحصل من النماء على ثلاث مراتب:

١- **عالية شاقة،** وهي التجارة.

٢- **متوسطة،** وهو الزرع الذي ينمو بالنواضح والقرب.

٣- **متدنية،** وهو الزرع الذي ينمو بماء السماء والعيون.

فالحق في العالي ربع العشر، وفي المتوسط نصف العشر، وفي الداني: العشر.

وهذا كما ترى مطرد على المعاني التي قلنا»[(١)].

ويقول ابن تيمية: «**جُعل المال المأخوذ على حساب التعب،** فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعبًا: ففيه الخمس، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقته السماء، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس وهو نصف العشر فيما سقي بالنضح، وما فيه التعب في طول السنة كالعين، ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر»[(٢)].

---

(١) محاسن الشريعة في فروع الشافعية (ص:١٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨) ويقول تلميذه ابن القيم: «إنه فاوت بين مقادير الواجب بحسب سعي أرباب الأموال في تحصيلها، وسهولة ذلك ومشقته، فأوجب الخمس فيما صادفه الإنسان مجموعًا محصلًا من الأموال وهو الركاز. ولم يعتبر له حولًا، بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به. وأوجب نصفه وهو العشر فيما كانت مشقة تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك، وذلك في الثمار والزروع التي يباشر حرث أرضها وسقيها وبذرها، ويتولى الله سقيها من عنده بلا كلفة من العبد، ولا شراء ماء، ولا إثارة بئر ودولاب.

وأوجب نصف العشر فيما تولى العبد سقيه بالكلفة والدوالي والنواضح وغيرها. وأوجب نصف ذلك وهو ربع العشر فيما كان النماء فيه موقوفًا على عمل متصل من رب المال بالضرب في الأرض تارة، وبالإدارة تارة، وبالتربص تارة، ولا ريب أن كلفة هذا أعظم من كلفة الزرع والثمار، وأيضا فإن نمو الزرع والثمار أظهر وأكثر من نمو التجارة، فكان واجبها أكثر من واجب التجارة، وظهور النمو فيما يسقى بالسماء والأنهار أكثر مما يسقى بالدوالي والنواضح، وظهوره فيما وجد محصلًا مجموعًا كالكنز، أكثر وأظهر من الجميع» زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥ – ٦).

وهـذا المقصد يرتبـط بمقاصد عامة؛ كمقصد العدل؛ فإن مراعاة الجهد الذي بذله الإنسـان في تنمية ماله وتحصيله من عدل هذه الشـريعة، كما أنه يرتبط بمقصد شـكر نعمة الغنى، فكلما قلت الكلفـة والتعب وازداد النماء؛ ازدادت النعمة، وازياد النعمة يسـتدعي زيادة الشـكر بزيادة المقدار، ولـه كذلـك صلة بمقصد رفع الحرج والرفق بأصحاب الأموال؛ إذ إن الشـريعة راعت الحرج الذي يلحق المزكي.

يقـول الخطابـي: «وإنمـا كان وجـوب الصدقة مختلفـة المقادير في النوعيـن؛ لأن ما عمَّت منفعتـه وخفت مؤونته؛ كان أحمل للمواسـاة فأوجب فيه العشـر توسـعة على الفقـراء، وجعل فيما كثرت مؤنته نصف العشر؛ **رفقًا بأهل الأموال**»[١].

ويقـول القرافي مبينًـا معنى التفاوت في زكاة الزروع والثمار: «ومعناه أنه متى كثرت المؤنة؛ خفـت الزكاة؛ **رفقًا بالعباد**، ومتى قلت؛ كثرت الزكاة؛ **ليزداد الشـكر لزيـادة النعم**، ونظيره الزكاة في المعدن والخمس في الركاز»[٢].

ويقـول النفراوي: «كلمـا عظمت النعمة وزاد المال ينبغي الزيادة في القدر الواجب؛ **تعظيمًا لشكر المنعم**»[٣].

وهذا المعنى ملحوظ في سائر أصناف الأموال الزكوية:

ففي زكاة بهيمة الأنعام: قسـمها الشارع إلى: سائمة، ومعلوفة، فأوجبت الزكاة على السائمة التي ترعى بغير كلفة ولا مشقة، وأعفت المعلوفة من الوجوب؛ لما فيها من الكلفة والمؤونة. يقول السرخسي: «وجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤونة فلا تجب عند كثرة المؤونة؛ لأن لخفة المؤونة تأثيرًا في إيجاب حق الله تعالى»[٤]. ويقول ابن القيم: «فقسـم الشـارع المواشـي إلى قسمين: سـائمة؛ ترعى بغير كلفة ولا مشـقة ولا خسـارة؛ **فالنعمة فيها كاملةٌ، والمنَّةُ فيها وافرةٌ، والكلفة فيها يسيرة، والنَّماء فيها كثير**؛ فخص هذا النوع بالزكاة، وإلى معلوفة بالثمن... فلم يجعل في ذلك زكاة، لكلفة العلوفة»[٥].

وأما في الزروع والثمار: فقد ظهر اعتبار الكلفة والمؤونة في تفاوت مقاديرها، فقسّم الشارع الزروع والثمار إلى قسـمين: قسـمٌ يجري مجرى السـائمة من بهيمة الأنعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشـقة: فأوجب فيه العشـر، وقسم يُسـقى بكلفة ومشقة: فلم يوجب فيه زكاة ما شَرِب بنفسه، ولم يسقط زكاته جملة واحدة، فأوجب فيه نصف العشر[٦].

---

(١) معالم السنن (٢/ ٣٠). (٢) الذخيرة (٣/ ٨٢).
(٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤١).
(٤) المبسوط (٢/ ١٦٥). (٥) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).
(٦) انظر: أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).

يقول الدهلوي: «فيما سقت السماء والعيون العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر، فإن الذي هو أقل تعانيًا وأكثر ريعًا أحقُّ بزيادة الضريبة، والذي هو أكثر تعانيًا وأقل ريعًا أحقُّ بتخفيفها»[١].

وسرُّ تخفيف الزكاة في المسقيّ بمؤونة من الزُّروع والثمار وعدم إسقاطه بالكلية؛ كالمعلوفة: أن كلفة المسقي بمؤونة دون كلفة المعلوفة بكثير؛ إذ تلك تحتاج إلى العلف كل يوم، أما المسقي بمؤونة فهو في مرتبة بين مرتبة السائمة والمعلوفة، فلم يوجب فيه زكاة ما شَرِب بنفسه، ولم يسقط زكاته جملة واحدة[٢].

وأما زكاة عروض التجارة: فقد راعى الشَّارع ما تحتاجه من جهد ومشقة، فجعل المقدار فيها ربع العشر؛ لأن حصول النماء فيها من أشق الأشياء وأكثرها معاناة وعملًا؛ فناسب ذلك حصول التخفيف فيها، خلافًا للزروع والثمار التي تكون مشقة حصول النماء فيها -حتى بسقي الإنسان- أقل من التجارة.

يقول ابن القيم: «لما كان حصول النماء والربح بالتجارة من أشق الأشياء وأكثرها معاناة وعملًا؛ خفَّفها بأن جعل فيها ربع العشر»[٣].

وأما الركاز فجعل فيه الخمس؛ لأن كلفة تحصيله قليلة جدًا، يقول ابن القيم: «لما كان الرِّكازُ مالًا، مجموعًا محصلًا، وكلفَة تحصيله أقل من غيره، ولم يحتج إلى أكثر من استخراجه كان الواجب فيه ضعف ذلك -يقصد العشر- وهو الخمس»[٤].

وقد استشكل السرخسي هذا المقصد، فبين أن نوط تفاوت مقادير الزكاة في الزروع والثمار بقلة المؤونة وكثرتها ليس قويًا، مستدلًا بأن الشارع أوجب الخمس في الغنائم، والمؤنة فيها أعظم منها في الزراعة، ثم قال: «ولكن هذا تقدير شرعي فنتبعه ونعتقد فيه المصلحة وإن لم نقف عليه»[٥].

وقد يناقش: بأن الزكاة تفارق الجهاد باشتمالها على معنى الحقِّ المالي وكونها مواساة، وذلك يستلزم التيسير ومراعاة حال المكلف بها؛ ولذا جاءت الشريعة مراعِيَةً لذلك المعنى باعتبار الكلفة والمؤونة في تحديد المقدار الواجب؛ وأما الجهاد فإن طبيعة التعبد فيه تختلف عنها في الزكاة، فشوب التعبد فيه أعلى وأتم.

أدلة المقصد:

١- قوله ﷺ: **«فيما سقت السماء والعيون أو كانَ عَثَرِيًّا العشر، وفيما سُقِي بالنضح نصف العشر»**[٦].

---

(١) حجة الله البالغة (٢/ ٦٧).
(٢) انظر: الأم (٢/ ٢٥)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).
(٣) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المبسوط (٢/ ١٦٥).
(٦) سبق تخريجه (ص١٦٩).

وجـه الدلالة: أن الحديث يدل على اعتبار الكلفـة والمؤونة في مقدار زكاة الزروع والثمار، فلمـا كانت الكلفة والتعب والجهد في سـقيها بالنضح أكثر؛ كانت الزكاة فيها أقل (نصف العشـر)، ولما كان الجهد والمؤنة في سـقيها بالسـماء والعيون أقل، كانت الزكاة فيها أكثر (العشـر) فتبين أنه «متى كثرت المؤونة خفت الزكاة رفقًا بالعباد، ومتى قلت كثرت الزكاة؛ ليزداد الشكر؛ لزيادة النعم، ونظيره الزكاة في المعدن والخمس في الركاز»[١].

يقول الماوردي مستدلًا لهذا التفاوت من القياس: «وأما العبرة فما تقرر من أصول الزكوات أن مـا كثـرت مؤنته؛ قلت زكاته، وما قلت مؤنتـه؛ كثرت زكاته، ألا ترى الركاز لما قلت مؤنته وجب فيه الخمس، وأموال التجارات لما كثرت مؤنتها وجبت فيها ربع العشر، فكذا الزروع المسقية بغير آلة لما قلت مؤنتها وجب فيها العشر، والمسقية بآلة لما كثرت مؤنتها وجب فيها نصف العشر»[٢].

ويقول ابن قدامة: «لأن للكلفة تأثيرًا في إسـقاط الزكاة جملة، بدليل المعلوفة، فبأن يؤثر في تخفيفهـا أولـى، ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي، وللكلفة تأثيـر في تقليل النماء، فأثرت في تقليل الواجب فيها»[٣].

٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**في صدقة الغنم في سـائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة**»[٤].

وجـه الدلالة: أن في تقييد وجـوب الزكاة في بهيمة الأنعام بـ(السـائمة) دليل على أن الزكاة إنمـا تجـب في بهيمة الأنعام إذا كانت متصفة بالسـوم، ومفهوم المخالفة منه يدل على عدم وجوبها في المعلوفة؛ لأن في العلف مؤنة وكلفة، وهو قد يذهب بالنماء أو يقارب، فناسـب ذلك التخفيف في زكاتها بالإسقاط؛ والمؤنة فيها كبيرة؛ إذ إنها تحتاج إلى تعليفها كل يوم، ولذا جاء التشريع مناسبًا لذلك فأسـقط عنها الزكاة. يقول الشـافعي: «فأما إن علفت؛ **فالعلف مؤنـة تحيط بكل فضل لها، أو تزيد، أو تقارب**»[٥].

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وفي الرقة ربع العشر**»[٦].

وجه الدلالة: أن فيه دلالة على أن الواجب في زكاة الفضة -وما يُقَوَّم بها كعروض التجارة- ربع العشر، وما تقليل مقدار الزكاة فيها إلا لما في كسبها من المؤونة والتعب والجهد، فإن حصول النماء والربح بالتجارة من أشـق الأشـياء وأكثرها معاناة وعملًا؛ فخفَّفها الشـارع بأن جعل فيها ربع

---

(١) الذخيرة (٣/ ٨٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨)، معالم السنن (٢/ ٣٠).
(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٢٥٠).
(٣) المغني (٣/ ٩).
(٤) سبق تخريجه (ص١٨٥).
(٥) الأم (٢/ ٢٥).
(٦) سبق تخريجه (ص١٨٥).

العشر[١]، فدل ذلك على أن الكلفة والمشقة معتبرة في باب الزكاة.

٤- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وفي الركاز الخمس**»[٢].

وجه الدلالة: أن في الحديث دليل على أنه يجب في الركاز الخمس، فالواجب فيه هو الأكثر من بين سائر الأموال الزكوية الأخرى؛ لأنه مال مجموع محصَّل، وكلفة تحصيله أقل من غيره، ولم يحتج إلى أكثر من استخراجه؛ فكان الواجب فيه أكثر؛ اعتبارًا لقلة الكلفة والمؤونة فيه[٣].

يقول الدهلوي مبينًا تفاوت مقادير الزكاة بحسب نوع المال: «**والثالث:** أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس من غير تعب كدفائن الجاهلية وجواهر العاديين؛ **فإنها بمنزلة المجان يخف عليهم الإنفاق منه**»[٤]؛ ولذا جعل فيها الخمس.

٥- عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له التي فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع؛ خشية الصدقة**»[٥].

وجه الدلالة: أن في هذا الحديث دليلًا على اعتبار الخلطة، وسبب اعتبارها: خفة التكلفة والمؤونة الحاصل باتحاد الماشية في المرعى والمراح وغير ذلك، مما يؤدي لخفة المؤونة على المالك، وذلك يستدعي التثقيل في التكليف[٦]، مما يدل على اعتبار الكلفة في مقادير الزكاة.

يقول ابن قدامة: «للخلطة تأثيرًا في تخفيف المؤنة، فجاز أن تؤثر في الزكاة كالسوم والسقي»[٧].

٦- أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال في عشور العسل: ما كان منه في السهل ففيه العشر، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر[٨].

وجه الدلالة: أن فيه دلالة على تفاوت مقدار الواجب في العسل بحسب الكلفة والمؤونة والتعب، فما كان منه في السهل كان استخراجه أيسر، فناسب ذلك تكثير المقدار الواجب فيه، وما كان منه في الجبل كان استخراجه أشق، فناسب ذلك تقليل المقدار الواجب فيه، وفي ذلك دلالة على اعتبار الكلفة والمؤونة في باب الزكاة.

---

(١) انظر: أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٤). (٢) سبق تخريجه (ص١٨٥).

(٣) انظر: أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٤).

(٤) حجة الله البالغة (٢/ ٦٢).

(٥) سبق تخريجه (ص١٨٧).

(٦) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٠)، المغني (٢/ ٤٥٥).

(٧) المغني (٢/ ٤٥٥).

(٨) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٥٩٨)، رقم (١٤٩٠).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- عدم اعتبار النصاب في زكاة الركاز، بل تجب الزكاة في قليله وكثيره؛ لأنه مال ظهر بغير جهد ومؤونة، فلم يحتج إلى التخفيف بإعفاء القليل منه. يقول الماوردي: «وأما الركاز فالمعنى فيه: **إنه مأخوذ بغير عوض ولا تعب، فلم يعتبر فيه النصاب**»[١].

٢- ذهب جمع من أهل العلم -القائلين بوجوب الزكاة في العسل- إلى أن القدر الواجب فيه يتفاوت بحسب الكلفة والمؤنة، فما كان منه في السهل ففيه العشر، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر؛ مراعاة للكلفة والمؤنة[٢].

٣- أن الواجب في زكاة المعادن يتفاوت بحسب الكلفة والمؤنة المتجشمة في تحصيلها عند المالكية في رواية[٣]، وهو قول عند الشافعية[٤]، فجعلوا المعادن على ضربين:

الأول: ما كان يتكلف فيه مؤونة وعملًا: فهذا يجب فيه ربع العشر.

الثاني: ما كان لا يتكلف فيه: ففيه الخمس.

يقول الغزالي في بيان هذا القول: «ما يصادفه قليلًا مع كثرة العمل: ربع العشر، وما يصادفه مجموعًا كثيرًا بالإضافة إلى العمل: ففيه الخمس. ومعنى كثرة العمل: أن يكون النيل بالإضافة إليه قليلًا في العادة، فإن عد زائدًا على المعتاد فالمقدار اللاحق بالمعتاد فيه ربع العشر والزائد عليه يخص»[٥]. ويقول الرافعي مدللاً على هذا القول: «أن ما ناله من غير تعب ومؤنة فيه الخمس؛ وما ناله بالتعب والمؤنة ففيه ربع العشر جمعًا بين الأخبار، وأيضًا فإن الواجب يزداد بقلة المؤنة، وينقص بكثرتها، ألا ترى أن الأمر كذلك في المسقي بماء السماء والمسقي بالنضح؟.. ثم الذي اعتمده الأكثرون في ضبط الفرق على هذا القول النظر إلى الحاجة إلى الطحن والمعالجة بالنار والاستغناء عنهما، فما يحتاج إلى الطحن والمعالج: ففيه ربع العشر، وما يستغنى عنهما، ويؤخذ مجموعًا خالصًا، ففيه الخمس، ولم ينظروا إلى قلة الموجود وكثرته، وحكى الإمام مع هذا طريقة أخرى وهي عد الاحتفار من جملة العمل المعتبر، والنظر إلى نسبة النيل إلى العمل، أي عمل كان من الحفر والطحن وغيرهما، فإن لم يعد كثيرًا بالإضافة إلى العمل أو مقتصدًا، ففيه ربع

---

(١) الحاوي الكبير (٣/ ٢١١).
(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٩٨).
(٣) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٨١).
(٤) انظر: الوسيط في المذهب (٢/ ٤٩٠).
(٥) المرجع السابق.

العشر، وإن عد كثيرًا ففيه الخمس»[١].

٤- اعتبار الخلطة في بهيمة الأنعام عند الجمهور؛ لأن لها تأثيرًا في تخفيف المؤنة والكلفة، قياسًا على السوم والسقي[٢]. «**فبسبب الخلطة تخف المؤنة على كل واحد منهما، ولخفة المؤنة تأثير في وجوب الزكاة**؛ ولهذا وجبت في السائمة دون العلوفة، وأوجب صاحب الشرع فيما سقت السماء العشر، وفيما يسقى بالغرب والدالية نصف العشر»[٣].

٥- اعتبار الخلطة في جميع الأموال عند الشافعية؛ لأن سبب تأثيرها في بهيمة الأنعام خفة المؤونة الحاصل باتحاد الماشية، وذلك لا يختص بها، بل هو عام في الخلطة في جميع الأموال[٤]. يقول ابن قدامة في بيان دليلهم: «لأن المؤونة تخف إذا كان الملقح واحدًا، والصعاد، والناطور، والجرين، وكذلك أموال التجارة؛ الدكان واحد، والمخزن والميزان والبائع، فأشبه الماشية»[٥].

٦- عدم اشتراط النية في الخلطة؛ لأن المقصود بالخلطة خفة المؤنة والكلفة، وذلك يحصل بوقوعها، دون الحاجة إلى النية، فإنه لا تأثير لوجودها في الخلطة، كما لا تتغير نية السوم في الإسامة، ولا نية السقي في الزرع والثمار[٦]. يقول الشيرازي: «الخلطة إنما أثرت في الزكاة للاقتصار على مؤنة واحدة وذلك يحصل من غير نية»[٧].

٧- أن بهيمة الأنعام لو كانت سائمة عند صاحبها، معلوفة عند غاصبها ففيها الزكاة عند بعض أهل العلم؛ لأن العلف إنما أسقط الزكاة لما فيه من المؤنة، وها هنا لا مؤنة عليه[٨].

٨- أنه إذا اجتمع السوم والعلف فإن العبرة بالأكثر عند الحنفية[٩] والحنابلة[١٠]؛ «لأن السوم إنما أوجب الزكاة لحصول النماء وخفة المؤونة، ويتحقق ذلك إذا كانت تسام

---

(١) العزيز شرح الوجيز (٣/ ١٣٠).
(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٠)، المغني (٢/ ٤٥٥).
(٣) المبسوط (٢/ ١٥٤).
(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٤٥٠)،
(٥) المغني (٢/ ٤٦٢).
(٦) انظر: المغني (٢/ ٤٥٦).
(٧) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٧٩).
(٨) انظر: المغني (٣/ ٧٣).
(٩) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٥).
(١٠) انظر: المغني (٢/ ٤٣١).

أكثر المدة؛ أما إذا علفت، فالمؤونة تكثر، وكثرتها تؤثر في إسقاط الزكاة؛ كالمعلوفة دائمًا»[١].

وأما إذا لم تعلف أكثر الحول فذهب الشافعية -في قول- إلى أنها إن علفت قدرًا تعيش بدونه بلا ضرر بين؛ وجبت زكاتها؛ لخفة المؤنة، وإن كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه، أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيها زكاة؛ لظهور المؤنة، والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالبًا. وذهبوا في قول إلى أنها إن علفت قدرًا يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة، وإن كان حقيرًا بالإضافة إليه وجبت، وفسر الرفق بدرها ونسلها وصوفها ووبرها[٢].

٩- أن الأنعام لو أسيمت في كلأ مملوك -كأن نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه- فالأصح عند الشافعية أنها سائمة؛ لأن قيمة الكلأ تافهة غالبًا، ولا كلفة فيه، وأناطه السبكي بقيمة الكلأ فرجح أنها سائمة إن لم يكن للكلأ قيمة، أو كانت قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نمائها، وإلا فمعلوفة[٣].

(١) الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٠٥).
(٢) انظر: نهاية المحتاج شرح المنهاج (٣/ ٦٦ - ٦٧).
(٣) انظر: المرجع السابق (٣/ ٦٧).

المبحث الرابع

المقاصد المتعلقة بمصارف الزكاة

المطلب الأول: الإعانة على طاعة الله[١]

بيان المقصد:

الإعانة لغة: من (عون)، وهو «الظَّهير على الأمر.. تقول: أَعَنْتُه إِعَانَةً واسْتَعَنْتُه واستَعَنْتُ بِهِ فأَعانَني.. قال الليث: كل شيء أعانك فهو عونٌ لك، كالصَّوم عونٌ على العبادة»[٢].

والمراد بهذا المقصد: أن من مقاصد الشارع في فريضة الزكاة أن تكون معينًا لمستحقيها على طاعة الله جَلَّجَلَالُهُ وعبادته، والقيام بفرائضه؛ إذ إن الفقر والحاجة والانشغال بمصالح الأمة قد يحولان بين الإنسان وبين طاعة الله جَلَّجَلَالُهُ، مما قد يلهيه عن القيام بواجب الطاعات على أتم وجه، فكانت الزكاة كفاية له من الله حتى يتقوى على أداء ما افترضه الله عليه من التوحيد والعبادات.

ومن وجه آخر فإنها تدرأ عن المحتاجين المفاسد التي قد يسببها الفقر على إيمانهم وتقواهم، فالفقر قد يجرُّ إلى الكفر؛ ولذا قرن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بينهما في الاستعاذة منهما، فإن الفقر يحمل على حسد الأغنياء، والتذلُّل لهم بما يدنس به عرض المرء، ويثلم به دينه، ويحمل على عدم الرضا بالقضاء، وتسخُّط الرزق[٣].

وقد نص على هذا المقصد عدد من أهل العلم.

يقول الغزالي: «**أوجب صرف الزكاة إليه ليكفي همه ويجعل همومه همًّا واحدًا، فقد**

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٣١٧)، الأم (٢/ ٩٣)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٣)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٩)، تفسير البغوي (٢/ ٣٦١)، ميزان الأصول في نتائج العقول (١/ ١٨٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٣)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩ - ٦١٠)، المغني (٦/ ٤٨٠)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٣/ ٧٣)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٨)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٧٠٠)، الذخيرة (٣/ ١٤٩)، الاختيارات الفقهية لابن تيمية (ص: ١٨٩)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٣)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٢٦)، المنثور في القواعد الفقهية (١/ ٤٣٤)، فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٠٨)، نيل الأوطار (٤/ ١٩٩).

(٢) مادة (عون) في لسان العرب (١٣/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، وانظر: الصحاح (٦/ ٢١٦٨).

(٣) انظر: فيض القدير (٤/ ٥٤٢).

تعبد الله عَزَّوَجَلَّ الخلق بأن يكون همهم واحدًا وهو الله سبحانه واليوم الآخر.. ولكن لما اقتضت الحكمة أن يسلط على العبد الشهوات والحاجات، وهي تفرق همه، **اقتضى الكرم إفاضة نعمة تكفي الحاجات.. لتكون آلة لهم في دفع حاجاتهم، ووسيلة لتفرغهم لطاعاتهم**.. فيتجردون لعبادة الله والاستعداد لما بعد الموت، فلا تصرفهم عنها فضول الدنيا، ولا تشغلهم عن التأهب الفاقة، وهذا منتهى النعمة... فليأخذ ما يأخذه من الله سبحانه رزقًا له **وعونًا له على الطاعة، ولتكن نيته فيه أن يتقوى به على طاعة الله**، فإن لم يقدر عليه فليصرفه إلى ما أباحه الله عَزَّوَجَلَّ، فإن استعان به على معصية الله؛ كان كافرًا لأنعم الله عَزَّوَجَلَّ، مستحقًّا للبعد والمقت من الله سبحانه»[١].

ويقول السمرقندي: «وإنما ثبت حسنه **لكونه مواساة للفقير المحتاج إلى القوت؛ ليعبد الله تعالى**. ثم مواساة الفقير ليس بمقصود بنفسه أيضًا، بل المقصود هو التقرب إلى الله تعالى وطلب مرضاته بإيصال النفع إلى من يقوم بعبادة الله تعالى وخدمته»[٢].

ويقول الكاساني في بيان الأدلة العقلية لوجوب الزكاة: «أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف، وإغاثة اللهيف، **وإقدار العاجز وتقويته على أداء ما افترض الله جَلَّجَلَالُهُ عليه من التوحيد والعبادات**، والوسيلة إلى أداء المفروض مفروض»[٣].

ويقول الأبياري في بيان مصالح الزكاة: وفيها مصالح ترجع إلى الآخذ من سد خلته، ودفع حاجته، **وتفريغ قلبه لعبادة ربه**[٤].

ويقول ابن تيمية: «**إن الله تعالى فرضها معونة على طاعته**»[٥]. ويقول في موضع آخر: «العطاء إنما هو بحسب مصلحة دين الله، فكلما كان لله أطوع ولدين الله أنفع كان العطاء فيه أولى»[٦].

ولذا كان من وظائف المزكي -كما ذكر الغزالي- أن يطلب لصدقته من تزكو به الصدقة، بأن يقدم في الإعطاء من تتحقق فيه صفات منها:

١- أن يطلب الأتقياء المعرضين عن الدنيا، المتجردين للآخرة؛ لأن التقي يستعين به على التقوى، فيكون شريكًا في طاعته بإعانته إياه.

وكان بعض العلماء يؤثر بالطعام فقراء العُبَّاد دون غيرهم، فقيل له: لو عممت بمعروفك جميع الفقراء لكان أفضل. فقال: لا. هؤلاء قوم همهم لله سبحانه، فإذا

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٢ - ٢٢٣). (٢) ميزان الأصول في نتائج العقول (١/ ١٨٠).

(٣) بدائع الصنائع (٢/ ٣).

(٤) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٦٠٩ - ٦١٠). بتصرف يسير.

(٥) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٧٣). (٦) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٠).

طرقتهم فاقة تشتّت هم أحدهم، فلأن أرد همة واحد إلى الله عَزَّوَجَلَّ أحب إليَّ من أن أعطي ألفًا ممن همته الدنيا[١].

٢- أن يقدّم أهل العلم خاصة. فإن ذلك إعانةٌ لهم على العلم، والعلم أشرف العبادات مهما صحت فيه النية.

وكان ابن المبارك يخصص بمعروفه أهل العلم، فقيل له: لو عمَّمت؟ فقال: إني لا أعرف بعد مقام النبوة أفضل من مقام العلماء، فإذا اشتغل قلب أحدهم بحاجته لم يتفرغ للعلم، ولم يقبل على التعلم، فتفريغهم للعلم أفضل[٢].

٣- أن يكون صادقًا في تقواه وعلمه بالتوحيد. وتوحيدُه: أنه إذا أخذ العطاء حمد الله جَلَّجَلَالُهُ وشكره، ورأى أن النعمة منه، ولم ينظر إلى واسطة، فهذا هو أشكر العباد لله سبحانه وهو أن يرى أن النعمة كلها منه[٣].

وهذا المعنى الجليل -عند التأمل والنظر- موجود في مصارف الزكاة جميعها، فالقصد الأولي من دفع الزكاة إلى مصرف الفقير والمسكين والرقاب والغارم وابن السبيل: إعانتهم على طاعة الله بسد خلتهم ودرء الكفر عنهم، والعاملون على الزكاة استحقاقهم إنما هو لأجل إعانتهم على الطاعة وهي خدمة الزكاة ومستحقيها، والمؤلفة قلوبهم إنما يعطون من الزكاة تأليفًا لقلوبهم وترغيبًا لها في دين الله جَلَّجَلَالُهُ وطاعته، وتثبيتًا لهم، والغارمون للإصلاح والبر إنما يعطون لما في عملهم من الطاعة والبر، ومَنْ هم في سبيل الله إنما هم في طاعة من الجهاد والتضحية لدين الله، فيعطون من الزكاة لأجل ذلك.

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾[٤].

وجه الدلالة: أن الله جَلَّجَلَالُهُ أمر بالإعانة على البر والتقوى ونهى عن المعاونة على الإثم والعدوان، والزكاة تدخل في عموم الإعانة على البر والتقوى، فيعطى من الزكاة من يستعين بها على ذلك، ولا يعطى منها من يستعين بها على الإثم والعدوان.

٢- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«فأخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم»**[٥].

---

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٩).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) الآية (٢) من سورة المائدة.
(٥) سبق تخريجه، (ص٦٥).

وجه الدلالة: أن في قوله ﷺ «**في فقرائهم**» دلالة على أن الزكاة لا تصرف لغير فقراء المسلمين؛ لأنه أمر بوضع الزكاة في فقراء من يؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون، فلا يجوز وضعها في غيرهم[١]، وفي ذلك دلالة على أن الإيمان مقصود في الزكاة، لا مجرد سد الخلة[٢].

يقول القرطبي: «تظاهرت الأخبار في أن الصدقات تؤخذ من أغنياء المسلمين فترد في فقرائهم»[٣].

٣- قول معاذ بن جبل رضي الله عنه لأهل اليمن: «**ائتوني بعرض ثياب خميص -أو لبيس- في الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة**»[٤].

وجه الدلالة: أن معاذًا رضي الله عنه نقل الزكاة إلى المدينة، وما ذاك إلا مراعاة لشرف فقرائها، وما ميزهم الله به من الهجرة والنصرة والعلم، فدلَّ ذلك على أن الإعانة على طاعة الله مقصد من مقاصد الزكاة. يقول السرخسي: «وإنما كان ينقل إلى المدينة؛ لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا أوطانهم، وهاجروا لنصرة رسول الله ﷺ، وتعلم أحكام الدين»[٥].

٤- قوله ﷺ: «**لا تصاحب إلا مؤمنًا، ولا يأكل طعامك إلا تقي**»[٦].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ وجَّه إلى ألا يأكل من طعام الإنسان إلا التقي؛ وذلك لأن التقي يستعين به على طاعة الله، فدلَّ ذلك أن التقوى معتبرة في صرف الزكاة، وأن التقي أولى بها من غيره[٧]. يقول ابن رسلان: («**ولا يأكل طعامك إلا تقي**» ليكون ما تطعمه إياه عونًا له على الطاعة)[٨].

٥- قوله ﷺ في دعائه: «**اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر**»[٩].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ قرن بين الكفر والفقر في دعائه؛ لأن الفقر يجر إلى الكفر، ففرضت الشريعة الزكاة درءًا لمفسدة الفقر، وسدًّا لكونه ذريعة إلى الكفر ودواعيه[١٠].

٦- أن عمر رضي الله عنه ميز الناس في العطاء بحسب الأولوية في الهجرة والنصرة، ومما ميز به أنه «فرض للناس على منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم»[١١] مما يدل على

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٩).
(٢) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢).
(٣) تفسير القرطبي (٨/ ١٧٤).
(٤) سبق تخريجه، (ص٢٢١).
(٥) المبسوط (٢/ ١٨١).
(٦) أخرجه أبو داود، (٤/ ٢٥٩)، رقم (٤٨٣٢)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٩٧).
(٧) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٩).
(٨) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٨/ ٥٢٤).
(٩) سبق تخريجه (ص٩٢).
(١٠) انظر: فيض القدير (٤/ ٥٤٢).
(١١) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٣/ ٢٧٧).

أن للتقـوى والإيمان أثرًا في أولوية اسـتحقاق العطاء، فإذا كان ذلك في العطاء، فإن الزكاة كذلك، يراعى فيها ذلك المعنى.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- إجماع أهل العلم على اشـتراط أن يكون مسـتحق الزكاة مسلمًا، وأنه لا يصح دفعها إلـى الكافـر[١]؛ لأنهـا إعانـة على طاعة اللـه، والكافر لا يسـتعين بها علـى ذلك، بل يحصل من إعطائه الضد من تقويته على طاعة الشيطان[٢].

٢- جـواز نقل الـزكاة إلى الأورع والأصلح عند الحنفية؛ لاتصافـه بأمر زائد على مجرد الحاجة، وهو الصلاح والتقوى، ففي نقلها إليه مزيد إعانة له على طاعة الله[٣].

٣- أنـه «لا ينبغـي أن يعطى الزكاة لمن لا يسـتعين بهـا على طاعة اللـه، فإن الله فرضها معونـة على طاعتـه؛ كمن يحتاج إليها مـن المؤمنين -كالفقـراء والغارمين- أو لمن يعاون المؤمنين، فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئًا، حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة»[٤]. بل ذهب بعض المالكية والشافعية إلى أن إعطاءها لتارك الصلاة؛ لا يجزئ[٥].

٤- أنـه لا يجزئ إعطاء الـزكاة لأهل الأهواء المضلة؛ كالقدرية والخوارج وما أشـبههم عند من كفرهم، وأما من لم يكفرهم فأجاز أن يعطوا من الزكاة إذا نزلت بهم حاجة، وأما البدع التي لا خلاف في كفر صاحبها، فلا يجوز إعطاؤهم من الزكاة مطلقًا[٦].

يقـول ابن تيميـة: «مـن كان منافقًـا أو مظهرًا لبدعـة تخالف الكتاب والسـنة من بدع الاعتقـادات والعبادات؛ فإنه مسـتحق للعقوبة، ومن عقوبته أن يحـرم -من الزكاة- حتى يتوب»[٧].

---

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٩)، المغني (٢/ ٤٨٧)، فيما سوى (المؤلفة قلوبهم) فقد اختلفوا في حكم إعطاء الكافر منهم.

(٢) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/ ٣٠٠).

(٣) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٦٩)، النهر الفائق شرح كنز الدقائق (١/ ٤٦٩).

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٣).

(٥) انظـر: مواهـب الجليل في شـرح مختصر خليـل (٢/ ٣٤٤)، مغني المحتـاج إلى معرفة معانـي ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٣).

(٦) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٤).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧٠).

٥- أنه لا يجوز إعطاء الزكاة لأهل المجون والمعاصي إذا غلب على الظن أنهم يصرفونها حيث لا ترضى، ولا تجزئ من أعطاهم عند بعض المالكية؛ لأنه يتوصل بذلك إلى المعصية، ولا يحل ما أمَر الله به ما نهى عنه[١]، ولا يعان بمال الله على معصية الله.

٦- أنه إن استوت الحاجة فإنه يؤثر بالزكاة الأدين، ولا يحرم غيره.

يقول القرافي: «إن استوت الحاجة: يؤثر الأدين ولا يحرم غيره، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤثر أهل الحاجة، ويقول: الفضائل الدينية لها أجور في الآخرة، والصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤثر بسابقة الإسلام والفضائل الدينية؛ **لأن إقامة بنية الأبرار أفضل من إقامة بنية غيرهم لما يترتب على بقائها من المصالح**»[٢].

٧- وكما يقدم الأدين، فإنه من باب أولى يقدم الأعلم، فمن كان مميزًا بعلم فإنه يقدم في الزكاة على غيره؛ لأن في ذلك إعانةً له على العلم، والعلم أشرف العبادات مهما صحت فيه النية، ولأنه إذا اشتغل قلب أحدهم بحاجته لم يتفرغ للعلم، ولم يقبل على التعلم، فتفريغهم للعلم أفضل[٣]. يقول ابن تيمية: «**من كان مميزًا بعلم أو دين كان مقدمًا على غيره**»[٤].

٨- أن من ادَّان في معصية فلا يعطى من سهم الغارمين قبل أن يتوب؛ لأنه إعانة المعصية، وإنما يعطون إذا ادانوا في حمل دية، أو أصابتهم جائحة، أو كان دَينهم في غير فسق ولا سرف ولا معصية[٥].

٩- أن من ادَّان في معصية ثم تاب منها فقد اختلف أهل العلم في حكم إعطائه من سهم الغارمين، فرأى بعضهم أنه يدفع إليه؛ لأن إبقاء الدَّين الذي في الذمة ليس من المعصية، بل يجب تفريغها، والإعانة على الواجب قربة لا معصية، فأشبه من أتلف ماله في المعاصي حتى افتقر، فإنه يدفع إليه من سهم الفقراء. وذهب آخرون إلى أنه لا يدفع إليه؛ لأنه استدانه للمعصية، فلم يدفع إليه، كما لو لم يتب، ولأنه لا يؤمن أن يعود إلى الاستدانة للمعاصي، ثقة منه بأن دينه يقضى، بخلاف من أتلف ماله في المعاصي، فإنه يعطى لفقره، لا لمعصيته[٦].

١٠- أن ابن السبيل لا يعطى من الزكاة إذا كان سفره لمعصية، كأن يريد قتل نفس أو هتك

---

(١) انظر: المرجع السابق.
(٢) الذخيرة (٣/ ١٤٩).
(٣) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٦٩).
(٥) الأم (٢/ ٩٣)، المغني (٦/ ٤٨٠).
(٦) انظر: المرجع السابق.

حرمة؛ لأن في ذلك إعانة له على معصية الله، وتسبب إليها، والزكاة إنما فرضت إعانة على طاعته، فيشترط كون السفر مباحًا؛ إما قربةً كالحج والجهاد وزيارة الوالدين، أو مباحًا كطلب المعاش والتجارات[١].

كما لا يعطى منها ما يستعين به على الرجوع إلا أن يكون قد تاب[٢]؛ «لأن رجوعه ليس بمعصية، فأشبه رجوع غيره، بل ربما كان رجوعه إلى بلده تركًا للمعصية، وإقلاعًا عنها؛ كالعاق يريد الرجوع إلى أبويه»[٣]. وألحق الشافعية بسفر المعصية السفر لا لقصد صحيح؛ كسفر الهائم؛ فلا يعطى من الزكاة[٤].

١١- أن المرأة إذا سافرت بغير إذن زوجها فإنها لا تعطى من سهم ابن السبيل؛ لأنه سفر معصية، فلا تعان بمال الله على معصيته[٥].

١٢- ذهب جمع من أهل العلم إلى إعطاء المؤلفة قلوبهم ولو كانوا كفرة؛ لأن في ذلك إعانة لهم على الدخول إلى دين الله، وإعانة لهم على طاعة الله وترك طاعة الشيطان والطاغوت، فيعطون إن علم من حالهم التألف للإسلام بالإعطاء؛ إنقاذًا لهم من الكفر[٦].

١٣- ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يجوز دفع زكاة الفطر إلى الكافر[٧]، خلافًا لأبي حنيفة[٨]؛ «لأن من لا يجوز دفع زكاة المال إليه؛ لا يجوز دفع زكاة الفطر إليه؛ ولأن من نقص بالكفر؛ حرم دفع الزكاة إليه»[٩].

المطلب الثاني: مقصد الشريعة في مصارف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ قضاء مصالح لا التمليك[١٠]

بيان المقصد:

إن المتأمل لمصارف الزكاة الثمانية يجد بينها تقاربًا من نواح وتباينًا من نواح أخرى، ولكنها

---

(١) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٢)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤)، المغني (٦/ ٤٨٨، ٤٨٥).

(٢) انظر: الشرح الكبير للدردير (١/ ٤٩٨)، المغني (٦/ ٤٨٦).

(٣) انظر: المغني (٦/ ٤٨٦).

(٤) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٢).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٣٦).

(٦) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٧).

(٧) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٧٦)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٧١)، المغني (٣/ ٩٨).

(٨) المبسوط (٣/ ١١١).

(٩) الحاوي الكبير (٨/ ٤٧١).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٢)، تفسير الزمخشري وكذلك =

تنقسم -في الجملة- من حيث القصد من دفع الزكاة إليهم إلى قسمين:

١- المستحقون الذين تقصد الشريعة إلى تمليكهم ملكًا مستقرًا دائمًا.

٢- المستحقون الذين تقصد الشريعة إلى قضاء مصالح تتعلق بهم أو بغيرهم لا تمليكهم.

أما النوع الأول فيشمل أربعة مصارف وهي: مصرف الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، فإن هذه المصارف الأربعة تهدف الشريعة إلى تملكيها ما تعطاه من الزكاة ملكًا ذاتيًّا دائمًا مستقرًا لا يجب عليهم ردها بحال من الأحوال، ولا تراعى حالهم بعد الدفع إليهم.

وأما النوع الثاني فيشمل أربعة مصارف كذلك وهي: مصرف الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فهؤلاء يأخذون من الزكاة إما لقضاء مصالح تتعلق بهم؛ كما في مصرف الرقاب، والغارم لنفسه، وابن السبيل، وإما لقضاء مصالح المسلمين؛ كما في مصرف الغارم لغيره، وفي سبيل الله. وهذا الصنف يأخذ الزكاة أخذًا مراعىً: فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها وإلا استرجعت منهم الزكاة.

وسبب التفرقة بين النوعين: أن النوع الأول قد حصل المقصود بإعطائهم، من الإغناء في الفقراء والمساكين، وإعطاء الأجرة للعاملين عليها، وتأليف قلوب المؤلفين، وأما النوع الثاني فإن المقصود بإعطائهم أسباب ومصالح؛ كفك الرقبة في مصرف الرقاب، وسداد الدين أو الإصلاح والبر في مصرف الغارمين، وتقوية الدين وإعلاء كلمته وإعانة الغزاة في مصرف (في سبيل الله)، وإعانة الغريب المنقطع للعودة إلى دياره في مصرف (ابن السبيل)، فيعطون على الوجه الذي يحقق المصلحة المقصودة، ففي الرقاب والغارمين يعطى المال لتخليصهم من الرق والدَّين، وفي سبيل الله يعطى لإعداد ما يحتاج إليه في الغزو، وأما ابن السبيل فيعطى ما يحقق مصلحة بلوغه دياره فحسب، كما أنهم إذا لم ينفقوه في المصلحة التي أعطوا لأجلها استرد منهم.

وثمَّت سببٌ آخر ذكره الزمخشري وهو: أن النوع الثاني أرسخ في استحقاق الزكاة؛ فهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقة، ويجعلوا لها مظنة ومصبًّا[1].

= الحاشية (٢/ ٢٨٣)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٦ - ٨٧)، المغني (٢/ ٥٠٠)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤)، الذخيرة (٣/ ١٤٨)، تفسير البيضاوي (٣/ ٨٦)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٦)، تفسير النيسابوري (٣/ ٤٩١)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ٢٤٣)، جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي (٢/ ٧٦)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٥٧)، البحر الرائق (٢/ ٢٥٩)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٥٩)، حاشية البجيرمي (٢/ ٣٥٩)، رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٤١)، التحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٦).

(١) انظر: تفسير الزمخشري (٢/ ٢٨٣).

وقد فصَّل ابن قدامة ذلك تفصيلًا بديعًا فقال: «**وأربعة أصناف يأخذون أخذًا مستقرًا، فلا يراعى حالهم بعد الدفع**، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملون، والمؤلفة، فمتى أخذوها ملكوها ملكًا دائمًا مستقرًا، لا يجب عليهم ردها بحال.

وأربعة منهم وهم: الغارمون، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل؛ **فإنهم يأخذون أخذًا مراعى**، فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، وإلا استرجع منهم.

والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها، أن هؤلاء أخذوا لمعنى لم يحصل بأخذهم للزكاة، والأولون حصل المقصود بأخذهم، وهو غنى الفقراء والمساكين، وتأليف المؤلفين، وأداء أجر العاملين. وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها، وفضل معهم فضل، ردوا الفضل»[1].

وذهب الحنفية إلى أن جميع من يأخذ الزكاة إنما يأخذها بوصف الحاجة والفقر، وذلك يقتضي تمليكه إياها تمليكًا مستقرًا، فلم يفرقوا في مصارف الزكاة بين محتاجٍ ومحتاج إليه، بل جعلوا وصف الحاجة الأصل في جميع المصارف؛ ولذا ذهبوا في مصرف (الرقاب) إلى عدم جواز شراء الرقاب وعتقها؛ بل جعلوا الدفع فيه إلى المكاتب؛ لاشتراطهم التمليك، وذلك لا يتحقق في شراء الرقبة وعتقها؛ إذ إن العبد ليس أهلًا للتمليك، كما اشترطوا في الغارم الفقر، ولم يروا أن يعطى الغارم للإصلاح إذا كان غنيًّا؛ وأما ابن السبيل فرأوا أنه فقير في الحال، فجوزوا الدفع إليه وإن كان غنيًّا في بلده، وأما العاملون عليها فإنهم يأخذون ما يستحقونه بطريق العمالة لا بطريق الزكاة، فكأنما وقعت الزكاة أصالة في يد الإمام فأعطاهم منها، وهكذا في سائر المصارف الأخرى.

يقول الجصاص: (**وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فإنما يأخذها صدقة بالفقر**، والمؤلفة قلوبهم، والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المؤلفة منها لدفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضًا من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم. وإنما قلنا ذلك لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم**»، فتبين أن الصدقة مصروفة إلى الفقراء، **فدل ذلك على أن أحدًا لا يأخذها صدقة إلا بالفقر، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا بيانًا لأسباب الفقر**)[2].

أدلة المقصد:

١- **قوله** جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3].

---

(١) المغني (٢/ ٥٠٠).
(٢) أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٦٥).
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

وجه الدلالة: أنه جَلَّجَلَالُهُ أثبت الصدقات للأصناف الأربعة الذين تقدم ذكرهم بلام التمليك وهو قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾، ولما ذكر الرقاب أبدل حرف (اللام) بحرف (في) الظرفية فقال: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾، فلا بد لهذا الفرق من فائدة، وتلك الفائدة هي: أن تلك الأصناف الأربعة المتقدمة مُلَّاك لما يُدفع إليهم من الصدقات، يأخذونه ملكًا مستقرًّا دائمًا، يُصرف إليهم فيتصرفون فيها كما شاؤوا، فكان دخول اللام لائقًا بهم.

وأما الأصناف الأربعة الأخيرة فلا يملكون ما يصرف نحوهم، بل ولا يصرف إليهم، ولكن في مصالح تتعلق بهم، فيُصرف إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا سهم الزكاة، فإذا لم يصرفوها في تلك المصالح استرجع منهم؛ ولذا كانت التعدية فيها بـ(في) مقدرة بالصرف. فقوله: (في الرقاب) يوضع نصيبهم في تخليص رقبتهم عن الرق، ولا يدفع إليهم ولا يمكنوا من التصرف في ذلك النصيب كيف شاؤوا، بل يوضع في الرقاب بأن يؤدى عنهم، وكذا القول في الغارمين، يصرف المال في قضاء ديونهم، وفي الغزاة يصرف المال إلى إعداد ما يحتاجون إليه في الغزو، وابن السبيل كذلك، فهم مَحالٌّ لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به.

والحاصل: أن في الأصناف الأربعة الأول يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاؤوا، وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم، بل يصرف إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا سهم الزكاة[1].

٢- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغازٍ في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارمٍ**»[2].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على جواز أخذ بعض المصارف -الغازي في سبيل الله والعامل والغارم- مع الغنى؛ لأن مقصود إعطائهم قضاء مصالح المسلمين من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، لا حاجتهم وفقرهم، فناسب ذلك استحثاثهم لقضاء تلك المصالح بإعطائهم من أموال الزكاة، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء.

٣- الأدلة الدالة على اشتراط تحقق التمليك للمصارف الأربعة الأولى في الآية[3].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن المصارف الأربعة الأخيرة في الآية -الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٦ - ٨٧)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٦)، تفسير النيسابوري (٣/ ٤٩١)، الانتصاف من الكشاف (٢/ ٢٨٣)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٢/ ٣٥٩).

(٢) سبق تخريجه ص(٩٥).

(٣) سوف يأتي بيانها في المطلب الثالث عشر، مقصد (التمليك)، ص٤٨١، وما بعدها.

السبيل- يأخذون الزكاة أخذًا مراعى، ولا يصرف المال إليهم بل إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا الزكاة، فإن صرفوها في تلك الجهات وإلا استرجع منهم[١]، خلافًا للأربعة الأولى في الآية -الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم- فإنهم يأخذون الزكاة على وجه التمليك أخذًا مستقرًّا دائمًا[٢]، فلا يراعى حالهم بعد الدفع إليهم، ولا يجب عليهم ردُّها بحال[٣]؛ لأن المقصود يحصل بأخذهم.

٢- أن المصارف الأربعة الأخيرة المعداة بحرف (في) أرسخ في استحقاق الزكاة من الأولى عند بعض أهل العلم؛ وذلك لما في فك الرقاب من الكتابة أو الرق أو الأسر، وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والإنقاذ، ولجمع الغازي الفقير أو المنقطع في الحج بين الفقر والعبادة، وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال، بل إن مصرفي ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ مرجحان على غيرهما لتكرار (في) قبلهما[٤].

٣- أن ما يدفع للمكاتب من الزكاة لفك رقبته لا يكون ملكًا له، بل يملكه السادة، فيدفع إليهم لا إليه، وكذلك ما يدفع إلى الغارمين إنما يدفع إلى رب الدين لا إلى الغريم نفسه[٥]؛ لأن المقصد هو قضاء مصالحهم بوضع الزكاة في تخليصهم.

٤- أن كل صنف من الأصناف الأربعة الأخيرة يدفع إليه ما تندفع به حاجته، من غير زيادة؛ فالغارم والمكاتب يعطى كل واحد منهما ما يقضي به دينه وإن كثر، وابن السبيل يعطى ما يبلغه إلى بلده، والغازي يعطى ما يكفيه لغزوه، والعامل يعطى بقدر أجره. قال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: يحمل في السبيل بألف من الزكاة؟ قال: ما أعطى فهو جائز، ولا يعطى أحدًا من هؤلاء زيادة على ما تندفع به الحاجة؛ لأن الدفع لها، فلا يزاد على ما تقتضيه[٦].

٥- أنه لا يجوز للمصارف الأربعة الأخيرة صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لأجلها؛ لأنهم لا يملكونها، وإنما دفعت إليهم مخصوصة بمصالح تقضى بها، فلا

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٦)، المغني (٢/ ٥٠٠)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٢/ ٣٥٩)، البحر الرائق (٢/ ٢٦٠).

(٢) سوف يأتي مزيد بيان لذلك في المطلب الثالث عشر من هذا الفصل (التمليك).

(٣) انظر: المغني (٢/ ٥٠٠).

(٤) انظر: تفسير الزمخشري (٢/ ٢٨٣).

(٥) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٥٩).

(٦) المغني (٢/ ٥٠٠). بتصرف يسير.

يجوز لهم العدول بها إلى غير ما صرفت له[١].

٦- «أن الغارم -على أي وجه كان- يستحق الأخذ من الصدقة بسبب الغرم، فلو أخذ الصدقة ثم أبرأه غريمه، فحكمه في رد ما أخذه إن كان تلف، حكم المكاتب إذا قبض حصته، ثم أُعتق أو أبرئ»[٢].

٧- جواز قضاء دين الميت من الزكاة عند بعض أهل العلم؛ لأن الغارم لا يشترط تمليكه، فلا دعوى لمن منع من ذلك بحجة أنه لا يمكن تمليكه والزكاة تمليك، وعلى هذا فيجوز الوفاء عنه من الزكاة[٣].

٨- أن الغازي إذا أخذ من سهم (سبيل الله) ولم يخرج إلى الغزو استرجع منه، وكذا لو مات في الطريق أو امتنع الغزو بسبب آخر استرد ما بقي معه، وكذا لو غزا ورجع وبقي معه شيء من النفقة، ولم يقتر على نفسه وكان الباقي قدرًا صالحًا؛ استرد منه[٤].

٩- أن الغازي يعطى من الزكاة إذا حضر وقت الخروج ليهيئ به أسباب سفره؛ لأن إعطاءه لمصلحة لا تمليكًا، فيعطى قرب وقتها[٥].

١٠- ذهب الشافعية والمالكية إلى أن ابن السبيل إذا دفع إليه ما يحتاج إليه، فلم يسافر؛ استرجع منه؛ وكذا لو سافر المنشئ للسفر -يشمله السهم على رأي الشافعية- فقتر على نفسه في النفقة، فرجع من سفره وقد بقي معه بقية مما دفع إليه؛ استرجع منه؛ لأن مقصود إعطائه هو قضاء المصلحة لا التمليك، فلما لم يعد محتاجًا إلى قضاء تلك المصلحة استرد منه المال[٦].

١١- أن ابن السبيل إذا أخذ نفقة سفره إلى غاية فسافر شطرها ثم قطع، فإنه ينظر في نفقته، فإن كان أنفق في شطر المسافة جميع نفقته نظر:

فإن كان قد فعل ذلك لغلاء سعر أو زيادة مؤنة: لم يسترجع منه.

وإن كان لسرف في شهوة وإكثار استرجعت منه نفقة الباقي من سفره كما لو لم يسافر، وأنفق في ذلك في مقامه استرجع منه جميعًا؛ لأنه أخذها ليستقبل بها ما لم

---

(١) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٦٠). (٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٢).

(٣) انظر: الذخيرة (٣/ ١٤٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٥).

(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤). (٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٩)، ومنح الجليل (٢/ ٩٢).

يفعلـه[١]؛ لأن إعطاءه من الزكاة ليـس من باب التمليك، بل لحاجته إلى ذلك، فيقدر بقدرها[٢].

المطلب الثالث: إغناء الفقير وسد خلته[٣]

بيان المقصد:

الإغنـاء لغـة: من (غَنِيَ)، ويأتي بمعنيين: الكفاية، والآخـر صوت، والأول هو المقصود في هـذا الموضـع. وهو: الغنى في المال، يقـال: غَنِي يَغْنَى غنىً، والغَنَاء بفتـح الغين مع المد: الكفاية، يقال: لا يغني فلان غناء، أي: لا يكفي كفايته[٤].

ومـن شـواهده في القـرآن قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿لِكُلِّ ٱمْـرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَـأْنٌ يُغْنِيـهِ﴾[٥] أي: يكفه ويكفيـه، وقولـه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**خير الصدقة ما كان عن ظهر غنـى**»[٦] أي: ما فضل عن قوت العيال وكفايتهم، فإذا أعطيتها غيرك أبقت بعدها لك ولهم غنى، وكانت عن استغناء منك ومنهم عنها[٧].

كما أن من أسـماء الله جَلَّجَلَالُهُ الغني أي: أنه لا يحتاج إلى أحد في شـيء، وكل أحد يحتاج إليـه، وهـذا هو الغنى المطلق، ولا يشـارك الله تعالى فيـه غيره. ومن أسـمائه عَزَّوَجَلَّ (المغني) وهو الذي يغني من يشاء من عباده[٨].

فالإغناء لغة: كفاية المعطى فيستغني بما أعطي.

وأمـا فـي اصطلاح الفقهاء: فإنـه لا يخرج عن المعنـى اللغوي -في الجملـة- من حيث أنه إعطـاء الفقير كفايته بما يسـتغني به عن سـؤال الناس والحاجة إليهم، وسـوف يأتـي مزيد بيان لحد الإغناء المقصود وخلاف العلماء فيه.

---

(١) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤).
(٢) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣).
(٣) انظـر: الأمـوال لأبـي عبيـد (ص: ٦٧٦)، الحـاوي الكبيـر (٨/ ٥٢١)، نهايـة المطلـب فـي درايـة المذهـب (١١/ ٥٣٣)، المبسوط (٢/ ١٥٧)، إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤)، رؤوس المسائل للزمخشري (ص: ٢١١)، تقويـم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٨٩)، أحـكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٨)، مفاتيح الغيب (٢٣/ ٢٥٩)، المغني (٣/ ٤٠)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠)، تفسـير القرطبي (٨/ ١٩٠)، المجموع شـرح المهـذب (٦/ ١٩٣ - ١٩٤)، الاختيـار لتعليـل المختـار (١/ ١١٩)، الأمنيـة في إدراك النيـة (ص: ٥٣)، درء القول القبيح بالتحسـين والتقبيح (ص: ١٢٩)، كشف الأسرار شـرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩)، الاختيارات الفقهية لابن تيمية (١/ ٢٨٥)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧/ ٢٥٦)، أسـنى المطالب في شـرح روض الطالب (١/ ٣٥٩).
(٤) انظر: مادة (غني) في مقاييس اللغة (٤/ ٣٩٨).
(٥) الآية (٣٧) من سورة عبس.
(٦) سبق تخريجه (ص١٦٧).
(٧) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٩١).
(٨) انظر: المرجع السابق (٣/ ٣٩٠).

تعريف الفقير لغة: من (فقر): يدور مفهوم الفقر في اللُّغة حول الحاجة، والعوز، فالفقير هو المحتاج. والفقر ضدَّ الغِنَى، والفقير: مكسور فقار الظَّهر، وهو مشتقٌّ من انفقار الظَّهر، أي انكسار فقاره، فكأنَّ الفقير مكسور الظَّهر من شدَّة حاجته(١).

وقد اختلف أهل اللغة في الفرق بين الفقير والمسكين:

«قال ابن السكيت: الفَقيرُ الذي لـه بُلْغَةٌ من العيش، والمسكين الذي لا شيء له. وقال الأصمعي: المسكين أحسن حالًا من الفقير. وقال يونس: الفقير أحسن حالًا من المسكين. وقال ابن الأعرابي: الفقير الذي لا شيء له، والمسكين مثله»(٢).

وأما في الاصطلاح: فالفقر والمسكنة اسمان يشتركان من وجه ويفترقان من وجه، فأما الوجه الذي يشتركان فيه فهو الضعف، وإن كل واحد منهما إذا أفرد بالذكر شاركه الآخر فيه، وأما الوجه الذي يفترقان فيه فهو: أنه إذا جمع بينهما تميزا.

ثم اختلف في تميزهما عند الاجتماع، هل يكون التمييز بينهما باختلافهما في الحاجة أو باختلافهما في الصفة على قولين:

القول الأول: تميزهما بالاختلاف في الصفة مع تساويهما في الضعف والحاجة، ومن قال بهذا اختلفوا في الصفة التي بها وقع التمييز بينهما على أربعة أقاويل:

أحدها: إن الفقير هو المحتاج المتعفف عن السؤال، والمسكين هو المحتاج السائل. وهذا قول ابن عباس والحسن والزهري.

والثاني: إن الفقير هو ذو الزمانة، والمسكين هو الصحيح الجسم من أهل الحاجة. وهذا قول قتادة.

والثالث: إن الفقراء هم المهاجرون، والمساكين غير المهاجرين. وهذا قول الضحاك بن مزاحم وإبراهيم النخعي.

والرابع: إن الفقراء من المسلمين، والمساكين من أهل الكتاب، وهذا قول عكرمة.

القول الثاني: أن تمييزهما بالاختلاف في الضعف والحاجة وإن تساويا في الصفة، وأن أحدهما أسوأ حالًا من الآخر، فبذلك تميز عنه(٣).

---

(١) انظر: مادة (فقر) في مقاييس اللغة (٤/ ٤٤٣)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧٨٢).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧٨٢).

(٣) انظر: تفسير الماوردي (٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٨ - ٤٨٩).

ثم اختلفوا في أيهما أسوأ حالًا من الآخر:

فذهب الحنفية إلى أن الفقير أفضل حالًا من المسكين، فهو من يملك شيئًا دون النصاب الشرعي في الزكاة، أو يملك ما قيمته نصاب أو أكثر من الأثاث والأمتعة والثياب والكتب ونحوها، مما هو محتاج إليه لاستعماله والانتفاع به في حاجته الأصلية، وأما المسكين فهو من لا يملك شيئًا؛ فليس له شيء يسكن إليه[١].

وذهب الجمهور إلى أن الفقير أسوأ حالًا من المسكين، فهو من ليس له مال ولا كسب حلال لائق به يقع موقعًا من كفايته، من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ولمن تلزمه نفقته، من غير إسراف ولا تقتير؛ لأن الحاجة قد كسرت فقاره؛ كمن يحتاج إلى عشرة دراهم كل يوم ولا يجد إلا أربعة أو ثلاثة أو اثنين.

والمسكين من قدر على مال أو كسب حلال لائق يقع موقعًا من كفايته وكفاية من يعوله، لكن لا تتم به الكفاية؛ كمن يحتاج إلى عشرة فيجد سبعة أو ثمانية، وإن ملك نصابًا أو نصبًا، فهو عنده ما لا يكفيه لكن يسكن إليه[٢].

وحدد بعضهم ما يقع موقعًا من كفايته بالنصف فما فوقه؛ فالمسكين هو الذي يملك نصف الكفاية فأكثر، والفقير هو الذي يملك ما دون النصف[٣].

والراجح هو قول الجمهور، وعليه يدل الاشتقاق اللغوي للكلمة، فالفقر إما مشتق من انكسار الفقار -وهو الظهر- الذي لا تبقى معه قدرة.

وقال آخرون: هو مشتق من الفاقة، ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[٤]، وفي تأويل (فاقرة) ثلاثة تأويلات: **أحدها**: أنها الداهية العظمى، وهو قول مجاهد. **والثاني**: أنه الهلاك المستأصل، وهو قول السدي. **والثالث**: أنه الشر، وهو قول قتادة. وعلى أي التأويلات كان فهو للمبالغة في سوء الحال، مما يدل على أنه أسوأ حالًا من المسكين[٥].

والخلاف لا ثمرة له في باب الزكاة عند من يجوز صرفها إلى صنف واحد -وهم الجمهور- يقول السرخسي: «وفائدة هذه الخلاف إنما تظهر في الوصايا والأوقاف، أما الزكاة فيجوز صرفها إلى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف»[٦].

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٣).
(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٠)، المغني (٦/ ٤٧٠).
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) الآية (٢٥) من سورة القيامة.
(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٩ - ٤٩٠)، وفيه مزيد تفصيل في المسألة.
(٦) المبسوط (٣/ ٩)، وانظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٦).

وأما من يرى وجوب التسوية -وهم الشافعية- فللخلاف عنده ثمرة من حيث أنه لا يكفي إعطاء صنف دون الآخر بل لا بد من إعطاء الفقراء وإعطاء المساكين؛ لأنهما صنفان مختلفان[١].

ثم اختلفوا في تحديد وصف الفقر الذي يحل به أخذ الزكاة على أربعة أقوال:

القول الأول: أنَّ الفقر هو عدم ملك نصاب الزَّكاة؛ وهو قول أبي حنيفة[٢].

دليلهم: أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سمَّى مَنْ ملك النِّصاب غنيًّا، وذلك في قوله لمعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**»[٣].

ووجه استدلالهم: أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قسم الناس قسمين: الأغنياء والفقراء، فوصف الَّذين تؤخذ منهم الزَّكاة بالغِنَى، ومَنْ تُدْفع إليهم الزَّكاة بالفقر، ومن المعلوم أنَّ الزَّكاة لا تجب إلَّا على مَنْ ملك النِّصاب، فإذا كان الأغنياء هم أهل النِّصاب؛ وجب أن يكون الفقراء ضدَّهم[٤].

ونوقش: بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قصد بذلك أن ما يأخذه من صدقاتهم ليس يأخذه لنفسه وأهله، وإنما يرده على فقرائهم من ذوي الحاجات، فلا دلالة فيها على كونهما متقابلين من حيث حد الغنى والفقر[٥].

كما نوقش بالإجماع على أن من ملك خمسة أوسق من شعير قيمتها خمسة دراهم أو نحوها مما لا يكون غنى عند أحد، وكان ملكه إياها بزرعه لها في أرضه، ولم يملك من حصاده غيرها أن الصدقة عليه فيها، وإن لم يملك شيئًا سواها، وهذا عند جميعهم فقير مسكين غير غني، وقد وجبت عليه الصدقة وهذا ينقض ما أصلوه[٦].

القول الثاني: تحديد القدر الَّذي يوصف معه الغنيُّ بالغِنى، والفقير بالفقر، واختلفوا في تحديده على رأيين:

الأول: أن لا يكون للشَّخص خمسون درهمًا، أو قيمتها من الذَّهب، وحد الغنى أن يكون للمرء خمسون درهمًا، أو قيمتها من الذَّهب، وهو قول أحمد في رواية، والثوري، والنخعي، وابن المبارك[٧].

---

(١) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٢).

(٢) بدائع الصنائع (٢/ ٤٨).

(٣) سبق تخريجه، (ص٦٥).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٨).

(٥) الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١).

(٦) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/ ١١٩).

(٧) انظر: المغني (٢/ ٤٩٣).

واستدلُّوا بحديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: **«من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش، أو خدوش، أو كدوح، قيل: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: خمسون درهمًا، أو قيمتها من الذهب»**[١].

ونوقش: بأن الحديث فيه ضعف[٢]، ولو سلمنا بصحته فهو لم يقصد به تحديد الغنى في جميع الناس، وإنما أراد به من كانت كفايته خمسين درهمًا، بدليل ما روى أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«من سأل الناس وله قيمة أوقية فقد ألحف»**[٣] يعني لمن كان مكتفيًا بها[٤].

الثاني: أنَّ حدَّ الفقر شرعًا ألَّا يملك الإنسان أربعين درهمًا، أو قيمتها من الذَّهب، وهو قول الحسن البصري وأبي عبيد[٥].

واستدلَّ بما روى أبو سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف»**[٦]. وكانت الأوقية على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعين درهما[٧].

ونوقش بما نوقش به التحديد السابق.

القول الثالث: أنَّ حدَّ الفقر شرعًا هو أن يكون الإنسان محتاجًا، فلا يملك ما يكفيه، وحدَّ الغنى عكس ذلك، وهو أن يملك ما تحصل به الكفاية، وهو قول مالك والشافعي ورواية عن أحمد[٨].

قال الخطابي: **«لا حد للغنى معلوم، وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه وطاقته، فإذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة، وإذا احتاج حلت له»**[٩].

واعتبر الشافعي القدرة على الكفاية غنى، حتى لو لم يملك مالًا، وهذا بناء على قوله في أن القادر على الكسب لا يستحق الزكاة إذا كان قادرًا على كسب يكفيه ويليق بحاله[١٠].

---

(١) أخرجه الترمذي، (٣/ ٣٢)، رقم (٦٥٠)، وقال: حديث حسن.

(٢) انظر: المغني (٢/ ٤٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود، (٢/ ١١٦)، رقم (١٦٢٨)، وصححه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٧٧).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١).

(٥) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٦٤)، المغني (٢/ ٤٩٤).

(٦) انظر: الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة.

(٧) انظر: المغني (٢/ ٤٩٤).

(٨) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٣)، الحاوي الكبير (٨/ ٥١٩)، المغني (٢/ ٤٩٤).

(٩) معالم السنن (٢/ ٥٦).

(١٠) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٠).

يقـول: «ولا فقير اسـتغنى بكسـبه؛ لأنه أحـد الغناءين، ولكنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فـرق الكلامين؛ لافتـراق سـبب الغناءيـن، فالغنـى الأول: الغنـى بالمال الـذي لا يضرُّ معـه ترك الكسـب ويزيد فيه الكسب، هو الغنى الأعظم، والغنى الثاني: الغنى بالكسب»[١].

كما أنه لو ملك من غير الأثمان ما يقوم بكفايته فليس له الأخذ من الزكاة[٢].

يقول الماوردي: «**مذهب الشـافعي أن الغنى غير معتبر بالمال، وإنما هو القدرة على الكفاية الدائمـة لنفسـه ولمن تلزمه نفقته** إما بضاعةً أو تجـارةً أو زراعةً، وبيان ذلك أن الناس أربعة أصناف: صناع، وتجار، وأصحاب عقار، وأصحاب مواشي.

فأمـا الصنـاع فكالفلاحين والملاحيـن والنجارين والبنائين، فإن كان الواحد منهم يكتسـب بصناعتـه قـدر كفايته على الدوام لنفسـه ولمن تلزمه مؤنته؛ حرمت عليه الـزكاة وإن لم يملك دينارًا ولا درهمًا، وإن كان لا يكتسب بصناعته قدر كفايته على الدوام حلت له الزكاة وأن يأخذ منها تمام كفايته.

وأما التجار فهم الذي يستمدون أرباح بضائعهم، فإن كانت بضاعة الواحد منهم تربحه غالبًا قـدر كفايتـه كان غنيًّـا تحرم عليه الـزكاة، وإن لم يملك نصابًـا، وإن كانت لا تربحه قـدر كفايته كان فقيـرًا وإن ملـك نصابًـا، وحل له أن يأخـذ من الزكاة، ما إذا ضمـه إلى بضاعته ربح بهـا قدر كفايته، وذلـك يختلف بحسـب اختلافهم في متاجرهـم، وكذلك القول في أصحاب العقار والمواشـي إن كان يسـتغل منها قدر كفايته حرمت عليه الزكاة، وإن كان لا يسـتغل منها قدر كفايته حلت له الزكاة أن يأخذ منها ما يشتري به من العقار والمواشي ما إذا ضمه إلى ماله اكتفى بغلته على الدوام»[٣].

وللمالكية تفصيل قريب من هذا في بعض مواضعه، يقول اللخمي:

- «من كانت له صناعة فيها كفاية لمؤنته، ومؤنة عياله؛ لم يُعطَ، ولا فرق بين أن يكون غنيًّا بمال، أو صنعة يقوم منها عيشُه فيها كفاية.
- وإن لم تكن فيها كفاية؛ أُعطي ما يكون تمام الكفاية إلى ما يجد.
- وإن كسدت صناعتُه؛ كان كالزَّمِنِ.
- وإن لم تكن له صناعة، ولا يجد في الموضع ما يحترف فيه، أُعطي الزكاة.
- وإن كان يجـد مـا يحتـرفُ فيه لـو تكلف ذلـك، كان موضـع الخلاف، فأجيـز له الأخذ بالقرآن؛ لأنه فقير، ومُنع للحديث»[٤].

---

(١) الأم (٢/ ٨٠).
(٢) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢١٥).
(٣) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٩ - ٥٢٠).
(٤) التبصرة للخمي (٣/ ٩٦٨).

واستدلوا بقوله ﷺ لقبيصة بن المخارق: «**لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: قد أصابت فلانًا فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش، أو سدادًا من عيش**»[١].

وجه الدلالة: «أنه مد إباحة المسألة إلى وجود إصابة القوام أو السداد، ولأن الحاجة هي الفقر، والغنى ضدها، فمن كان محتاجًا فهو فقير يدخل في عموم النص، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة»[٢].

يقول الماوردي: «دل نص هذا الخبر على أن الصدقة تحل بالحاجة، وتحرم بإصابة القوام من العيش، وهو: الكفاية على الدوام، من غير أن يعتبر النصاب، ولأن من عجز عن الكفاية الدائمة زال عنه حكم الغنى كالذي لا يملك نصابًا»[٣].

والمراد الإجمالي بهذا المقصد: أن مقصد الشريعة في مقصدي الفقير والمسكين هو إغناؤهما وكفايتهما الحاجة والعوز والشدة، بأن يعطوا من مال الله الذي جعله حقًّا لهما في مال الأغنياء ما يستغنون به عن الخلق، ولا يحتاجون معه إلى أحد، فيرتفع عنهم به وصف الحاجة والفقر، وتحصل لهم به الكفاية والاستغناء.

وقد استفاضت نصوص العلماء في بيان هذا المقصد[٤]:

يقول الجويني: «وأجمع المسلمون على أن الصدقات وظائف موظفة في أموال الأغنياء ومن في معناهم، **والغرض الكلي منها: صرف قسط من أموال الأغنياء إلى محاويج المسلمين**»[٥].

ويقول الدبوسي: «**ما شرعت إلا لإغناء الفقير** وكفاية المحتاج»[٦]. ويقول ابن العربي: «**فإن الغرض إغناء الفقير**، حتى يصير غنيًّا»[٧]. ويقول ابن قدامة: «**والقصد من الزكاة المواساة وإغناء الفقير**»[٨]. ويقول القرافي مبينًا معنى الزكاة: «**عقلنا معنى الزكاة وهي أن المراد بها** شكر نعم الله تعالى على الأغنياء **وسد خلة الفقراء**»[٩]. ويقول الطوفي: «والتحقيق في الزكاة أن لله سبحانه في إيجابها حكمتين، -وذكر الحكمة الثانية-: في موردها، **وهي إغناء الفقراء ونفعهم**. ولهذا قيل: (الفقراء عالة الأغنياء)»[١٠].

---

(١) سبق تخريجه، (ص١٠٦).
(٢) المغني (٢/ ٤٩٤).
(٣) الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١).
(٤) سبق شيء من بيانها في المبحث الخامس من الفصل الأول (حفظ النفوس وسد خلة المسلمين).
(٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٣٣).
(٦) تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٨٩).
(٧) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٨).
(٨) المغني (٣/ ٤٠).
(٩) الأمنية في إدراك النية (ص: ٥٣).
(١٠) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (ص: ١٢٩).

ونحوه عن السرخسي[١]، والزمخشري[٢]، والرازي[٣]، والعز بن عبد السلام[٤]، وعلاء الدين البخاري[٥]، وزكريا الأنصاري[٦].

ومع اتفاق أهل العلم على مقصد الإغناء إلا أنهم اختلفوا في حدوده وضوابطه، وسوف يأتي بيان ذلك في تأثير المقصد في الفروع الفقهية.

أدلة المقصد:

١- قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقبيصة بن مخارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة..**» وذكر منهم: «**ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانًا فاقةٌ، فحلتْ له المسألة حتى يصيبَ قِوامًا من عيش**» أو قال: «**سِدادًا من عيش**»[٧].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أن من أصابته فاقة فإنه يحل له المسألة والأخذ من الصدقة، وقد حدَّد ما يجوز له أخذه أنه القِوام أو السِّداد، والقِوام والسِّداد بكسر السين بمعنى واحد، وهو: ما يغني من الشيء، وما تسد به الحاجة، وما تحصل به البُلغة والكفاية، مما دل على أن المقصود من الزكاة هو إغناء الفقير حتى يرتفع عنه وصف الفاقة، وتحصل له به الكفاية[٨].

يقول الخطابي: «وفيه: أن الحدّ الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة هو الكفاية التي تكون بها قوام العيش وسداد الخلة، وذلك يعتبر في كل إنسان بقدر حاله ومعيشته، ليس فيه حد معلوم يحمل عليه الناس كلهم مع اختلاف أحوالهم»[٩].

١- حديث عبيد الله بن عدي قال: أخبرني رجلان أنهما أتيا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فينا البصر وخَفَضَه، فرآنا جَلْدَيْن، فقال: «**إن شئتما أعطيتكما، ولا حَظَّ فيها لغني ولا لقوي مكتسب**»[١٠].

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٧).
(٢) انظر: رؤوس المسائل للزمخشري (ص: ٢١١).
(٣) انظر: مفاتيح الغيب (٢٣/ ٢٥٩).
(٤) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٥٠).
(٥) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩).
(٦) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٥٩).
(٧) سبق تخريجه، (ص١٠٦).
(٨) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٦١٠)، شرح النووي على مسلم (٧/ ١٣٣).
(٩) معالم السنن (٢/ ٦٨).
(١٠) سبق تخريجه، ص١١٥.

وجه الدلالة: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أنه لا حظ للغني في الزكاة، مما يدل على المقصود منها إنما هم أهل العوز والحاجة؛ إغناءً لهم بها وسدًّا لخلتهم؛ «لأن أخذ الغني منها يمنع وصولها إلى أهلها، ويخل بحكمة وجوبها، وهو إغناء الفقراء بها»[١].

٢- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كان أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثر أنصاريٍّ بالمدينة مالًا، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فلما نزلت هذه الآية: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[٢] قام أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء، وإنها صدقة لله، أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها، يا رسول الله، حيث شئت، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت فيها، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين**» فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه[٣].

وفي رواية قال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فجعلها لحسان وأُبيّ، وأنا أقرب إليه ولم يجعل لي منها شيئًا»[٤].

وجه الدلالة: أن أبا طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل بئر بيرحاء بين حسان وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأقره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك، وحائط من نخل لرجلين مغنٍ، فدل على أن الإغناء مقصود في الإعطاء شرعًا[٥].

قال أبو عبيد: «الحائط هو: المخرف ذو النخيل والشجر والزرع، فكم ينبغي أن يكون أدنى قيمة مثل هذا؟ وقد أشفق أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ألا يستطيع أن يخفيه من شهرته وقدره، ثم لم يجعله إلا بين رجلين، لا ثالث لهما.

فهذه الصدقة، وإن كانت نافلة، فما سبيلها وسبيل الفرض إلا سواء؛ لأن الصدقة إذا كان يحرم كثيرها على الأخذ في الواجب الذي جعله الله حتمًا للفقراء في أموال الأغنياء؛ إنه عليهم في التطوع الذي لم يوجبه لهم عليهم لأضيق وأشد تحريمًا، ولئن كان لهم حلالًا، وكان المعطي في النافلة محسنًا بارًا، إنه في أداء الفريضة لأكثر إحسانًا»[٦].

---

(١) المغني (٢/ ٤٩٣).
(٢) الآية (٩٢) من سورة آل عمران.
(٣) سبق تخريجه، (ص٣٠٧).
(٤) أخرجه البخاري، (٦/ ٣٧)، رقم (٤٥٥٤).
(٥) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤).
(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧١ - ٦٧٤)..

٣- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفطر، وقال: (**أغنوهم في هذا اليوم**)[١].

وجه الدلالة: «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصَّ على معنى الإغناء، ولكن الحكم يثبت في الزكاة بطريق الدلالة؛ لأن الإغناء لما وجب في صدقة الفطر لسد خلة الفقير مع قصور صفة الغناء فيها لقصور النصاب؛ فلأن يجب في الزكاة لهذا المعنى مع كمال صفة الغناء فيها كان أولى»[٢].

٤- عن عمر بن دينار قال: قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا أعطيتم فأغنوا»[٣].

وجه الدلالة: أن فيه دلالة أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يأمر بالإغناء في الإعطاء، مما دل على أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يعمل على إغناء الفقير بالزكاة، لا مجرد سد جوعته بلقيمات أو إقالة عثرته بدريهمات.

٥- عن جراد بن شبيط، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، فأتاه رجل مسمن مخصب في العين، فقال: يا أمير المؤمنين، هلكت وهلك عيالي... فقال عمر: أعطوه ربعة من نعم الصدقة. قال: فخرجت يتبعها ظئران لها. قال: فما حسدت أحدًا ما حسدت ذلك الرجل ذلك اليوم[٤].

وجه الدلالة: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعطى الرجل ثلاثًا من إبل الصدقة -وهو كثير-؛ إغناءً له عن العيلة، مما يدل على أن مقصد الزكاة هو إغناء الفقير.

قال أبو عبيد: «فأرى عمر هاهنا قد أعطى رجلًا واحدًا ثلاثًا من الإبل، وهذه لا تكون إلا ثمن مال، وإنما فعله ليغنيه من العيلة، حين ذكر هلكة عياله، وكذلك كان رأيه الإغناء»[٥].

٦- عن عمرو بن مرة، عن مرة، قال عمر للسعاة: «كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل». وفي رواية: «لأكررنَّ عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل»[٦].

وجه الدلالة: أن في فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دلالة على أن مقصود صرف الزكاة إلى الفقراء والمحتاجين هو التوسعة عليهم في الإعطاء، وإغناءهم.

---

(١) أخرجه الدارقطني، (٢/ ٨٩)، رقم (٢١٣٣)، وضعفه الزيلعي وغيره كما في نصب الراية: (٢/ ٤٣٢) وقال عنه: غريب. ومدار الحديث على أبي معشر، وضَعَّفه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٣٢)، رقم (٨٤٤).

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٨).

(٣) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٦٧٦)، رقم (١٧٧٨).

(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٦٧٤)، رقم (١٧٧٦).

(٥) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٦).

(٦) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٦٧٤)، رقم (١٧٧٩ - ١٧٨٠).

قال أبو عبيد: أراد أن يعطى منها الفقير، وإن كان ما يعطيه المصدق يبلغ مائة من الإبل، يروح بها عليه. فأرى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد توسع في الإعطاء حتى بلغ المائة، وهذا من نفس الفريضة، وليس لأحد أن يتوهم أنه نافلة؛ لأنه من صدقات المواشي. وقد كان بعض التابعين يأخذ بنحو هذا، ويؤثر الإكثار على الإقلال[١].

٧- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أعتق من زكاة مالك». وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان لا يرى بأسًا أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج، وأن يعتق منه الرقبة[٢].

وجه الدلالة: أن أدنى ما يكون قيمة الرقبة أكثر من مائتي درهم، وقد أرخص ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يجعلها من زكاته لواحد، وذلك كثير مما يدل على أن المقصد الإغناء والكفاية[٣].

قال أبو عبيد بعد أن ساق هذه الآثار:

فكل هذه الآثار دليل على أن مبلغ ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت محظور على المسلمين أن لا يعدوه إلى غيره، بل فيه المحبة والفضل؛ كرجل رأى أهل بيت من صالح المسلمين أهل فقر ومسكنة، وهو ذو مال كثير، ولا منزل لهؤلاء يؤويهم ويستر خلتهم، فاشترى من زكاة ماله مسكنًا يكنهم من كلب الشتاء وحر الشمس... هذه الخلال وما أشبهها التي لا تنال إلا بالأموال الكثيرة، فَلَمْ تسمح نفس الفاعل أن يجعلها نافلة، فجعلها من زكاة ماله، أمَا يكون هذا مؤديًا للفرض؟ بلى، ثم يكون إن شاء محسنًا. وإني لخائفٌ على من صدَّ مثله عن فعله؛ لأنه لا يجود بالتطوع، وهذا يمنعه بفتياه من الفريضة، فتضيع الحقوق، ويعطب أهلها[٤].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية[٥]:

١- اختلف أهل العلم في ضابط الإغناء للفقير في الزكاة:

القول الأول: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة أقل من النصاب -مائتي درهم- **فإن أعطي** قدره أو أكثر جاز مع الكراهة، وهو المذهب عند الحنفية[٦].

واستدلوا بأن إعطاء الفقير نصابًا أو أكثر يصيره غنيًّا[٧].

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٦ - ٦٧٧)، بتصرف يسير.

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال، (ص: ٦٧٦ - ٦٧٧)، رقم (١٧٨٥ - ١٧٨٦).

(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٧).

(٤) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٨)، بتصرف.

(٥) سبق بيان شيء من آثار هذا المقصد في المبحث الرابع من الفصل الأول، فليرجع إليه.

(٦) بدائع الصنائع (٢/ ٤٨).

(٧) المرجع السابق.

ويناقش: بعدم التسليم بحصول الإغناء بهذا المقدار، ثم لو حصل فإنه لا يتحقق غناه إلا بعد القبض، وأما قبله فهو فقير، ولا مانع من إغنائه عن الفقر من الزكاة[١].

القول الثاني: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما يبلغ به أدنى الغنى، وهو ما يكفيهما ويكفي من يعولون سنة كاملة، وهو المذهب لدى المالكية[٢]، وقول للشافعية[٣]، ومذهب الحنابلة[٤]. وقد رجح الغزالي هذا القول فقال: «والأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة، فما وراءه فيه خطر، وفيما دونه تضييق، وهذه الأمور إذا لم يكن فيها تقدير جزم بالتوقيف، فليس للمجتهد إلا الحكم بما يقع»[٥].

واستدلوا بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم[٦]، فادخر لهم قوت سنة، مما دل على أن السنة هي المعتبرة.

ولأن وجوب الزكاة يتكرر كل حَوْل، فينبغي أن يأخذ ما يكفيه إلى مثله[٧].

القول الثالث: إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى وتحصل به الكفاية على الدوام، والمذهب لدى الشافعية[٨]، ورواية عند الحنابلة[٩]، ورجحه أبو عبيد[١٠]، وابن تيمية[١١].

واستدلوا بالأحاديث والآثار السابقة التي سبق بيانها في أدلة المقصد، كما استدلوا بأن القصد إغناؤه من الفقر، ولا يحصل إلا بذلك[١٢]، كما استدلوا بقياس الزكاة على صدقة التطوع؛ فإذا استوى أمر الصدقة في الفرض والنافلة في مَخرجهما، فكذلك يجوز إعطاء الكثير من الزكاة، كما يجوز إعطاؤه من التطوع[١٣].

القول الرابع: أنه ليس في ذلك حد معلوم، وإنما مرجعه الاجتهاد وحسن النظر، وهو قول مالك[١٤].

---

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٤٨). (٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٨).

(٣) الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١)، المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٤).

(٤) شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٥٣). (٥) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤).

(٦) أخرجه البخاري، (٧/ ٦٣)، رقم (٥٣٥٧). (٧) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٤).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١)، المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٣).

(٩) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧/ ٢٥٦).

(١٠) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٤).

(١١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧/ ٢٥٦).

(١٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٤).

(١٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٤).

(١٤) انظر: المرجع السابق (ص: ٦٧١).

والراجح -والله أعلم- أن المحتاج إن كان يحسن التجارة أو صنعة أو حرفة فيعطى مالًا يتجر به وتحصل له به الكفاية على الدوام، أو يعطى ما يشتري به آلة أو أصلًا يستغله، فيغتني به، وأما إن لم يكن قادرًا على الكسب، فيقام له قائم يتجر له، وأما إن تعذر ذلك كله، فإن القول الثاني أقرب، فيعطى كل سنة ما يكفيه إلى عام، وبذلك يتحقق معنى الإغناء له بما لا يتنافى مع مقصد تهذيبه وحثه على العمل والكسب، ودرء ذريعة الكسل.

يقول الجويني: «والقريبُ من الفقه: إن كان يحسن التجارة، ملكناه مالًا يردُّ عليه التصرفُ فيه ما يكفيه، ولا يحطّه من الكفاية شيئًا، بل يكتفي بما هو أدنى درجات الكفاية.

وإن لم يحسن التجارة، فقد نقيم له قائمًا يتَّجر له، وإن عسر ذلك، قال: فالظاهر عندي أنه لا يزاد على نفقة سنة؛ فإنه لا ينضبط، **وللسنة اختصاص بالزكاة؛ فإنها تجب في السنة مرة، فنزلت في كفاية المحتاجين منزلة النفقة الخاصة في كفاية من ينفق عليه**»[(١)].

٢- ذهب القائلون إلى إغناء الفقير بإعطائه كفاية العمر إلى تفصيل ذلك بحسب حال المحتاج، مع مراعاتهم لتحقيق هذا المقصد في كل حال، فذهبوا إلى أن المحتاج[(٢)]:

- إن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبًا تقريبًا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص.
- وأنَّ من كان تاجرًا أو خبازًا أو عطارًا أو صرافًا أعطي بنسبة ذلك، ومن كان خياطًا أو نجارًا أو قصارًا أو قصابًا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله.
- وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام.
- فإن لم يكن محترفًا، ولا يحسن صنعة أصلًا، ولا تجارة، ولا شيئًا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده.

٣- أنه لا يجزئ إعطاء الزكاة للأغنياء؛ لأن أخذ الغني منها يمنع وصولها إلى أهلها، ويخل بحكمة وجوبها، وهو إغناء الفقراء بها[(٣)].

٤- أن ضابط الكفاية في الإغناء هو: «المطعم والملبس والمسكن، وسائر ما لا بد

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٥). (٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٤).
(٣) انظر: المغني (٢/ ٤٩٣).

لـه منـه، على مـا يليق بحاله، بغير إسـراف ولا إقتـار، لنفس الشـخص ولمن هو في نفقتـه»[١]. واعتبر بعضهم النكاح في الحاجات كذلـك، فقال: «ومن تمام الكفاية ما يأخـذه الفقير ليتزوج، إن لـم يكن له زوجة، واحتاج إلى النـكاح»[٢]، وقال القرافي: «إن اتسع المال زاده ثمن العبد ومهر الزوجة»[٣].

٥- وجـوب الزكاة في مـال الصبي والمجنون عنـد الجمهور؛ لأن مقصـود الزكاة إغناء الفقير، ومال الصبي قابل لذلك[٤].

٦- أنـه يجزئ في تقسـيم الزكاة إيثار أهل الحاجة من صنـف واحد، ولا يجب التعميم؛ لأن المقصود بها إغناء الفقراء، وذلك يتحقق بإخراجها إلى صنف واحد[٥].

يقول السرخسـي: «**والمقصود إغنـاء المحتاج، وذلك حاصـل بالصرف إلى واحد،** وبـه فارق أوامر العباد؛ لأن المعتبر فيها اللفظ دون المعنى فقد تقع خالية عن حكمة حميدة بخلاف أوامر الشرع.. ألا ترى أن الله تعالى ذكر الأصناف بأوصاف تنبئ عن الحاجة فعرفنا أن المقصود سد خلة المحتاج»[٦].

٧- يجـوز إعطاء الـزكاة للذمي عند زفر؛ لأنـه يتحقق بإعطائه مقصود الـزكاة وهو إغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب[٧].

٨- جـواز نقل الـزكاة عند الحنفيـة؛ خلافًا للشـافعي؛ لأن المقصود بها مطلق سـد خلة المحتـاج، وذلك حاصل بنقلها ما دامت تصل إلى مسـتحقيها، وأما تخصيص فقراء البلدة فليس لمعنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف إلى غيرهم[٨].

٩- جـواز دفع الزكاة إلى الفقيـر مطلقًا ولو كان قادرًا على الكسـب عند الحنفية[٩]؛ لأن مقصـود الـزكاة إغناء الفقـراء، وهو أهل لذلك مـا دام لا يملك مالًا، ولـو كان قادرًا على الكسـب الكافي، وسـبب الخلاف: إناطتهم وصف الفقر بملك النصاب، وأما الشـافعية -القائلون بعدم جواز دفع الزكاة إلى القادر على الكسـب- فقد ذهبوا إلى إناطة الفقر بالحاجة، وجعلوا الحاجة أعم من عدم ملك الأثمان فأضافوا إليه شـرط العجز عن التكسب[١٠].

---

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩١).
(٢) حاشية الروض المربع (٣/ ٣١١).
(٣) الذخيرة (٣/ ١٤٩).
(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٣٠).
(٥) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦)، وانظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٩).
(٦) المبسوط (٣/ ١٠).
(٧) انظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢).
(٨) انظر: المرجع السابق (٢/ ١٨١).
(٩) انظر: المرجع السابق (٣/ ١٤).
(١٠) انظر: البيان في مذهب الإمام الشـافعي (٣/ ٤١١)، يقول العمراني: «إذا كانت له حرفة يكتسب بها ما يمونه =

١٠- أنـه لا يجـوز إخراج الرديء عن الجيد فـي النقدين؛ لأن الجـودة متقومة، ولا يصح قيـاس ذلك علـى باب الربـا؛ «لأن المسـاواة في المعيار الشـرعي إنمـا اعتبرت في المعاوضات، والقصد من الزكاة المواساة، وإغناء الفقير، وشكر نعمة الله تعالى»[١].

١١- أنـه لا يجـزئ في الزكاة مجـرد إباحة المنفعة، بل لا بد من تمليـك العين؛ لأن الزكاة وجبت لمعنى الإغناء، ولا يتأدى الإغناء إلا بتمليك عين متقومة. فلو أسـكن الفقير داره سـنة بنية الزكاة لا يجزيه؛ لأن المنفعة ليست بعين متقومة، وكذا لو أباحه طعامًا بنيـة الـزكاة فأكلـه الفقيـر لا يجزيـه عن الـزكاة؛ لأنه أكل مـال الغير، وبـه لا يحصل الغنى[٢].

١٢- أنه لو عجل الزكاة ودفعها إلى فقير واستغنى الفقير قبل الحول فإنه ينظر:

فإن كان اسـتغناؤه بما دفع إليه أجزأه؛ لأن القصد من الدفع إليه إنما هو اسـتغناؤه به، فلا يجوز أن يكون غناه به مانعًا من الإجزاء.

وأما إن حصل له الغنى من غيره؛ لم يجزئ عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانيًا[٣].

المطلب الرابع: سدُّ ذريعة المِنَّة والتفضُّل على الفقير[٤]

بيان المقصد:

المنة لغة من (مَنَّ) وهو لغة أصلان: أحدهما يدل على اصطناع خير، والثاني يدل على قطاع وانقطاع. يقال: منَّ عليه منًّا ومنينا.

فالمعنى الأول تقول: مَنَّ، أي: أنعم، واصطنع عنده صنيعة ومنة، امتن.

وأمـا الثانـي فمنه قولهم: منَّ بيد أسـداها، إذا قرع بها، وهذا يدل على أنه قطع الإحسـان[٥]. والمعنى اللغوي المراد هنا هو المعنى الثاني.

= ويمون عياله على الدوام.. فإنها تجري مجرى الغنى في المال في أنه لا تحل له الزكاة».

(١) انظر: المغني (٣/ ٤٠).

(٢) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢٠٩).

(٣) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٧).

(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤١٠)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٦ - ٢١٧)، المغني (٢/ ٤٨٥)، تفسير القرطبي (٣/ ٣١١)، أعلام الموقعين (٥/ ٢٧٢)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٢)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٩٩)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٧/ ٢١٩)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٥٩)، التحرير والتنوير (٣/ ٤٦).

(٥) انظر: مادة (منن) في: مقاييس اللغة، (٥/ ٢٦٧)، القاموس المحيط (ص: ١٢٣٥).

وأما اصطلاحًا فيراد بها كما يقول الأصفهاني: «النّعمة الثّقيلة، ويقال ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك بالفعل، فيقال: منَّ فلان على فلان، إذا أثقله بالنّعمة، وعلى ذلك قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1]، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[2]، وذلك على الحقيقة لا يكون إلاّ لله تعالى.

والثاني: أن يكون ذلك بالقول، وذلك مستقبح فيما بين الناس إلّا عند كفران النّعمة، ولقبح ذلك قيل: «**المِنَّةُ تهدم الصّنيعة**»[3]»[4]. والمعنى الثاني هو المراد في هذا الموضع.

والمراد الإجمالي بهذا المقصد: أن النفس لما كانت داعية إلى المنِّ والتفضل على من أحسَنَت إليه، جاءت الشريعة بسد ذرائع ذلك في باب الزكاة، وذلك بأمور منها:

- بيان أن المنة بالزكاة يناقض مقصد التعبد، فإنَّ مَن مَنَّ بها لم يكن مخلصًا في أدائها، وذلك مبطلٌ لأجره، وماحقٌ لثوابه.
- بيان حقيقة المال الذي في يد الغني بأنه ليس ماله، وإنما هو مال الله عَزَّوَجَلَّ، ولا مِنَّة للإنسان في الإخراج من مال غيره.
- اعتبار الزكاة حقًّا في مال الغني؛ كالدَّين، ولا مِنَّة للإنسان في أداء حق واجب عليه، وفي ذلك مراعاة لقصد كون الزكاة مؤنة في مال الأغنياء للفقراء.
- النهي الصريح عن المن والأذى، وترتيب الوعيد الشديد عليه في الآخرة، وعده من كبائر الذنوب[5].
- سد الذرائع المؤدية إليه؛ كالنهي عن شراء الصدقة.

فإذا انتفى المنُّ تم إخلاص المزكي في إخراجه لزكاته لله عَزَّوَجَلَّ، وسكنت نفس الفقير واطمأنت، عالمةً حقيقة ما تأخذ أنه إنما هو من مال مولاها عَزَّوَجَلَّ؛ فالغني قد أخرجها من ماله إلى مال الله عَزَّوَجَلَّ، فلا وجه له أن يمُنَّ بصدقته ألبتة؛ فإنما هو حق قد قرره المغني جَلَّجَلَالُهُ في ماله وذمته، ولا وجه للفقير أن يشعر بالذلة والحرج في أخذ حقه، فإنما يأخذ من حق قد قرره الله له.

والمنُّ له أصلٌ ومغرس، وهو من أحوال القلب وصفاته، ثم يتفرع عليه أحوال ظاهرة على اللسان والجوارح.

---

(١) الآية (١٦٤) من سورة آل عمران. (٢) الآية (٩٤) من سورة النساء.

(٣) مجمع الأمثال (٢/ ٢٨٧).

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٧٧).

(٥) انظر: الكبائر للذهبي (ص: ١٥١).

فأصله: أن يرى نفسه محسنًا إلى الفقير ومنعمًا عليه، وحقُّه: أن يرى الفقير محسنًا إليه بقبول حق اللـه عَزَّوَجَلَّ منه الذي هـو طهرته ونجاته من النار، وأنه لو لم يقبله لبقي مرتهنًا به، فحقه أن يتقلد منه الفقير إذ جعل كفه نائبًا عن الله عَزَّوَجَلَّ في قبض حق الله عَزَّوَجَلَّ.

ومن عرف المعاني الثلاثة التي شرعت لأجلها الزكاة؛ لم ير نفسه محسنًا إلا إلى نفسه؛ إما ببذل ماله إظهارًا لحب الله تعالى، أو تطهيرًا لنفسه عن رذيلة البخل، أو شكرًا على نعمة المال؛ طلبًا للمزيد.

ومتى جهل هذه المعاني فرأى نفسه محسنًا إلى الفقير **تفرع منه على ظاهره ما ذكر في معنى المـن وهو**: التحدث به وإظهاره، وطلب المكافأة منه بالشكر والدعاء والخدمة والتوقير والتعظيم والقيام بالحقوق، والتقديم في المجالس، والمتابعة في الأمور فهذه كلها ثمرات المنة ومعنى المنة في الباطن ما ذكرناه.

وأما باطن الأذى ومنبعه فأمران:

أحدهما: كراهيته لرفع اليد عن المال وشدة ذلك على نفسه، فإن ذلك يضيق الخلق لا محالة، وذلـك حمـق؛ لأنه إنما يبذل المال لطلب رضا الله عَزَّوَجَلَّ والثواب في الدار الآخرة، وذلك أشـرف مما بذله أو يبذله لتطهير نفسـه عن رذيلة البخل أو شـكرًا لطلب المزيـد، وكيفما فرض فالكراهة لا وجه لها.

والثاني: رؤيته أنه خير من الفقير، وأن الفقير لسبب حاجته أخس منه، وهذا جهل منه.

وأمـا ظاهره: فالتوبيخ والتعيير، وتخشـين الـكلام، وتقطيب الوجه، وهتك السـتر بالإظهار وفنون الاستخفاف.

وللمن دواء، فله دواء باطن ودواء ظاهر.

فأما الباطن: فالمعرفة بالحقائق التي سـبقت في فهم الوجوب، وأن الفقير هو المحسـن إليه فـي تطهيـره بالقبول. **وأما الظاهـر** فالأعمال التي يتعاطاها متقلد المنة، فـإن الأفعال التي تصدر عن الأخلاق تصبغ القلب بالأخلاق[1].

يقول القرطبي: «المنُّ غالبًا يقع من البخيل والمعجب، فالبخيل تعظم في نفسه العطية، وإن كانت حقيرة في نفسـها، والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسـه بعين العظمة، وأنه منعم بماله على المعْطَى، وإن كان أفضل منه في نفس الأمر، وموجب ذلك كله الجهل ونسـيان نعمة الله فيما أنعم به عليه، ولو نظر مصيره لعلم أن المِنَّةَ للآخذ؛ لما يترتب له من الفوائد»[2].

---

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢١٦ - ٢١٧). (٢) نقله عن ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٢٩٩).

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾﴾[(١)][(٢)].

وجه الدلالة: أن الشريعة جاءت بسد ذريعة المنة والتفضل على الفقراء، فنهت عن المنة والأذى له بعد إيتائه من الزكاة؛ لأنه حق قرره الله عَزَّوَجَلَّ له.

يقول ابن حجر: «وجه الاستدلال من الآية: **أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو إتباعها بذلك بإنفاق الكافر المرائي** الذي لا يجد بين يديه شيئًا منه، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء، وأولى أن يشبه بإنفاق الكافر المرائي في إبطال إنفاقه.. ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضًا؛ **لأن حال المانّ شبيه بحال المرائي؛ لأنه لما مَنَّ ظهر أنه لم يقصد وجه الله، وحال المؤذي يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين؛ لأن من يعلم أن للمؤذَى ناصرًا ينصره؛ لم يؤذه**»[(٣)].

ويقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية: «جعل الله توزيع ما يتحصل من هذا المال؛ لإقامة مصالح الناس وكفاية مؤن الضعفاء منهم، **فصاروا بذلك ذوي حق في أموال الأغنياء، غير مَهِينين ولا مُهدَّدين بالمنع والقساوة**»[(٤)].

وقد شدد الشارع عَزَّوَجَلَّ في سدَّ ذريعة المنة في الزكاة، وذلك بعدم قبولها ممن امتن بها أو آذى المحتاجين بها. يقول ابن بطال: «المن والأذى يبطلان الصدقة؛ لأن المنان بها لم يتق الله فيها، ولا أخلصها لوجهه تعالى، ولا ينفع عمل بغير نية»[(٥)]. ويقول القرطبي: «قال جمهور العلماء في

---

(١) الآية (٢٦٢ - ٢٦٤) من سورة البقرة.

(٢) اختلفوا في المراد بـ(المنّ والأذى):«فقيل: المنّ أن يذكرها، والأذى أن يظهرها. وقال سفيان: من مَنَّ فسدت صدقته. فقيل له: كيف المن؟ فقال: أن يذكره ويتحدث به. وقيل: المن أن يستخدمه بالعطاء، والأذى أن يعيره بالفقر. وقيل: المنّ أن يتكبر عليه لأجل عطائه، والأذى أن ينتهره أو يوبخه بالمسألة» إحياء علوم الدين (١/ ٢١٦).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٧٧)، وهذا الكلام نقله ابن حجر عن الزين بن المنير وابن رشيد.

(٤) التحرير والتنوير (٣/ ٤٦).

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤١٠).

هذه الآية: إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يمن أو يؤذي بها فإنها لا تقبل»[١].

كما أنه عَزَّوَجَلَّ أكد ذلك بقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾: فأخبر عَزَّوَجَلَّ عن غناه المطلق أنه غني عن صدقة العباد، وإنما أمر بها ليثيبهم، وعن حلمه بأنه لا يعاجل بالعقوبة من مَنَّ وآذى بصدقته[٢].

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[٣].

قال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حق المانعين للزكاة في عهده: «**والله لأقاتلنَّ من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لقاتلتهم على منعها**»[٤].

وجه الدلالة: أن الآية تدل على أن الزكاة حق فرضه الله عَزَّوَجَلَّ فرضًا للمستحقين في أموال الأغنياء، ولازم ذلك أنه لا وجه لأحد أن يَمُنَّ بها، فإنما هو حقٌّ يُدفع إلى مستحقه، ومن أدى إلى أحد حقه لم يكن من العقل أن يَمُنَّ بدفعه إليه.

كما أن في حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دليل على مدى عناية الشريعة بحقوق الفقراء والمساكين وأعراضهم، بإسناد جباية الزكاة إلى ولي الأمر، والقتال على منعها، حتى لا يضطر المحتاجون إلى التذلل للأغنياء ومطالبتهم بها، بل هو حق مكفول جعله الله في مال الأغنياء لهم.

٣- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[٥].

وجه الدلالة: أن معنى قوله: ﴿وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾؛ أي: **وهم خاشعون خاضعون لا يتكبرون**، وقيل: هو حال من فاعل الزكاة. والمراد بالركوع هو المعنى المذكور؛ **أي: يضعون الزكاة في مواضعها غير متكبرين على الفقراء ولا مترفعين عليهم**، وفي ذلك سد لذريعة المنة والتفضل على الفقير[٦].

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾[٧].

وجه الدلالة: أن من معاني إضافة الإقراض إليه عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ ألّا يمن الغني على الفقير فيما يتصدق به عليه؛ لأن الفقير معاون له في تلك القربة فلا تكون له عليه منة، بل المنة للفقير عليه[٨].

---

(١) تفسير القرطبي (٣/ ٣١١).
(٢) انظر: المرجع السابق (٣/ ٣١٠).
(٣) الآية (١٩) من سورة الذاريات.
(٤) سبق تخريجه (ص١٣٣).
(٥) الآية (٥٥) من سورة المائدة.
(٦) فتح القدير للشوكاني (٢/ ٥٩).
(٧) الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٨) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد صديق خان (١٤/ ٣٩٧).

٥- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[(١)]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: أن في هذه الآيات وأمثالها تنبيه وإشارة للأغنياء من المسلمين وغيرهم إلى أن ما في أيديهم من مال؛ هو مال الله الذي رزقهم إياه وجعلهم مستخلفين فيه؛ ليكون في ذلك تلقين جليل أنهم وكلاء على هذا المال، وأن صاحبه الأصلي هو الله عَزَّوَجَلَّ وهو الذي يأمرهم بالإنفاق منه، فليس لهم من جهة منة على أحد فيما ينفقون، وليس لهم من جهة أخرى حق في الامتناع عن الإنفاق[(٤)].

٦- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئا إلا منة، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر، والمسبل إزاره**»[(٥)]. وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يدخل الجنةَ منَّانٌ، ولا عاقٌّ والديه، ولا مدْمِنُ خَمْرٍ**»[(٦)].

وجه الدلالة: أن الأحاديث تدل على الوعيد الشديد للمنان، وأن المن من كبائر الذنوب[(٧)]، والمنان في الحديث: «هو الذي يكثر المنة على غيره لإحسانه إليه. **والمنة لا تليق إلا بالله** عَزَّوَجَلَّ؛ **إذ هو الملك الحقيقي، وغيره يعطي من ملك غيره، فلم يجز له المنّ، فإذا مَنَّ كأنه ادعى لنفسه الملك والحرية وانتفى من العبودية**، ونازع الله صفات رب البرية؛ فلا ينظر إليه»[(٨)]، وفي ذلك عناية بالغة بسد باب المنة والتغليظ فيه.

٧- حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: حملت على فرس في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص، فسألت النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «**لا تشتره، ولا تعد في صدقتك، وإن أعطاكه بدرهم، فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه**»[(٩)].

---

(١) الآية (٧) من سورة الحديد.
(٢) الآية (٣٣) من سورة النور.
(٣) الآية (٢٥٤) من سورة البقرة.
(٤) انظر: التفسير الحديث (١/ ٤٣٢).
(٥) سبق تخريجه (ص١٣٣).
(٦) أخرجه أحمد (٦/ ٣٥٩)، وصححه الألباني [صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٢٧٠)].
(٧) انظر: الكبائر للذهبي (ص: ١٥١).
(٨) فيض القدير (٣/ ٣٣١).
(٩) سبق تخريجه (ص٢٧٢).

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن شراء الصدقة ممن أعطاها له، ومن أسرار المنع من ذلك أنه قد يحضر في شرائها منه معنى المنة أو الأذى أو إذلال الفقير؛ لأن الفقير يستحي منه، فلا يماكسه في ثمنها، وربما رخصها له؛ طمعًا في أن يدفع إليه صدقة أخرى، وربما علم أنه إن لم يبعه إياها استرجعها منه أو توهم ذلك، وما هذا سبيله ينبغي أن يجتنب، فسدت الشريعة باب ذلك بالنهي عن ذلك بالكلية[١].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أنه يكره أن يعطي الرجل صدقته الواجبة أقاربه في رواية عن مالك، وذلك حفظًا لأعراضهم، حيث إنه قد يظهر منته عليهم، فاستحب لذلك أن يعطيها الأجانب[٢].

٢- أنه يستحب أن يولي المكلف بالزكاة غيره لتفريقها -عند مالك- إذا لم يكن الإمام عدلًا؛ سدًّا لذريعة المنة والأذى إذا ما باشر بنفسه المستحقين بالإعطاء[٣].

٣- أن مخرج الزكاة إذا منَّ بها على مستحقيها أو آذى بها، فإنها لا تُقبل باطنًا فيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ عند جمهور العلماء[٤].

٤- المنع من شراء الصدقة ممن أديت إليه؛ سدًّا لذريعة أذى الفقير بإدخال الحرج عليه، فقد يبيعه إياها بأرخص مما تستحق، أو يماكسه في ثمنها، أو يردها إليه خشية منه، وفي ذلك أذى له[٥].

٥- أنه إذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيرًا؛ لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة[٦]؛ سدًّا لذريعة الأذى. «قال الحسن: أتريد أن تقرعه؟ لا تخبره. وقال أحمد بن الحسين: قلت لأحمد: يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل، فيقول: هذا من الزكاة. أو يسكت؟ قال: ولم يبكته بهذا القول؟ يعطيه ويسكت، وما حاجته إلى أن يقرعه؟»[٧].

٦- أن ابن السبيل الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله، فإنه يعطى من الزكاة، ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف. «قال مالك في كتاب ابن سحنون: إذا وجد من يسلفه فلا يعطى. والأول أصح، **فإنه لا يلزمه أن يدخل تحت مِنَّة أحد، وقد وجد منة الله تعالى**»[٨].

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٨٥).
(٢) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٣١٢).
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤١٠)، تفسير القرطبي (٣/ ٣١١).
(٥) أعلام الموقعين (٥/ ٢٧٢).
(٦) انظر: المغني (٢/ ٤٨٢).
(٧) المغني (٢/ ٤٨٢).
(٨) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧).

٧- ذهب جمع من أهل العلم إلى أن الأفضل للمحتاج فيما لو خير أن يأخذ من الزكاة أو صدقة التطوع أن يأخذ من الزكاة؛ لأنه إعانة على واجب، ولو ترك أهل الزكاة كلهم أخذها أثموا، **ولأن الزكاة لا مِنَّة فيها**[١].

٨- أنه لو دفعت له الزكاة بلا سؤال وجب قبولها، ويفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنة للواهب، **بخلاف المزكي فإنه لا منَّة له على الفقير**؛ لأنه إنما دفع له ما أوجبه الشرع عليه؛ فأشبه الدُّيون[٢].

المطلب الخامس: مقصد الشريعة في مصرف العاملين: أجرة وتقوية[٣]

بيان المقصد:

المراد بالعاملين على الزكاة: «السعاة الذين يتولون قبض الصدقات من أهلها، ووضعها في حقها»[٤]. وقد اختلف أهل العلم فيمن يشمله هذا المصرف:

القول الأول: أنهم هم الذين يستعملهم الإمام في جمع الصدقات، دون من يفرقها أو يوزعها، وهو قول الحنفية[٥].

يقول السرخسي: «هم الذين يستعملهم الإمام على جمع الصدقات، ويعطيهم مما يجمعون كفايتهم وكفاية أعوانهم»[٦]. ويقول الكاساني: «هم الذين نصبهم الإمام لجباية الصدقات»[٧].

القول الثاني: توسيع المصرف ليشمل مع جمع الزكاة تفريقها وتوزيعها، وإليه ذهب الجمهور[٨].

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٢).

(٢) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٧/ ٢١٩).

(٣) انظر: الأم (٢/ ٩٢)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٠)، تفسير الطبري (١٤/ ٣١٢)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٦)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٠١)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٩)، المبسوط (٣/ ٩)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٤)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٤)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٧)، شرح النووي على مسلم (٧/ ١٣٧)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٩٥)، قواعد ابن رجب (٢/ ٦٥)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢/ ٤٩٦)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٠٣)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٧٥)، المهيأ في كشف أسرار الموطأ (٢/ ١٦٤)، نيل الأوطار (٤/ ١٩٥)، تهذيب الفروق (٣/ ١٧).

(٤) تفسير البغوي (٢/ ٣٦١).

(٥) انظر: المبسوط (٣/ ٩).

(٦) المرجع السابق.

(٧) بدائع الصنائع (٢/ ٤٤).

(٨) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٨٦)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣١٣)، المغني (٦/ ٤٧٣).

يقول الماوردي: «وهم صنفان: **أحدهما**: المقيمون بأخذها وجبايتها. **والثاني**: المقيمون بقسمتها وتفريقها من أمين ومباشر متبوع وتابع»[١].

ويقول ابن قدامة في تعريفهم: «وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها من أربابها، وجمعها، وحفظها، ونقلها، ومَن يعينهم ممن يسوقها ويرعاها ويحملها، وكذلك الحاسب والكاتب والكيّال والوزَّان والعدَّاد، وكل مَن يحتاج إليه فيها»[٢].

والراجح هو القول الثاني قول الجمهور، في توسيع دلالة اللفظ؛ لأنه هو القول الموافق لمدلول اللفظ، ولمقصود الزكاة، وهو إيصالها لمستحقيها وإغناؤهم بها، وهذا مما لا يتم الواجب إلا به، وليس الجامع للزكاة بأولى من الموزع لها في الأخذ من سهم العاملين عليها؛ لاشتراك الصنفين في القيام بمصلحة الزكاة وإيصالها لمستحقيها، والعمل فيها[٣].

وأما الأجرة فهي لغة: من: أَجَر، يأْجِرُ، أَجْرًا، «والأجر هو الجزاء على العمل، والجمع أجور... والأجرة والإجارة والأجارة: ما أعطيت من أجر»[٤]، ولها معنى آخر وهو جبر العظم الكسير، والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يجبر به حاله فيما لحقه من كدّ فيما عمله[٥].

وأما شرعًا فلا يخرج معناها عن المعنى اللغوي؛ إذ هي: «الجزاء على العمل»[٦]، فهي ما يعطاه الأجير في مقابلة العمل.

والمراد بهذا المقصد: أنه لما كان العاملون على الزكاة -في مختلف مهامهم جبايةً وتوزيعًا- على ثغر عظيم في خدمة هذه الفريضة العظيمة، وتفريغ أنفسهم للمسلمين؛ كان من حكمة الشريعة أن اعتنت بهم عناية عظيمة، فجعلت لهم نصيبًا في الزكاة، جزاء لهم لقاء تفريغ أنفسهم لخدمة هذا الركن العظيم ومستحقيه من المحتاجين من المسلمين، والقائمين على نفع الدين.

كما أن الشريعة ترمي بذلك إلى تقوية جهاز الجباية واستقلاله، فلا يتعطل بتعطل بيت المال ولا يضطرب باضطرابه، بل يكون مستقرًّا مهما تماوجت الأمور؛ لأن باستمراره واستقراره تتحقق مقاصد الزكاة الكبرى كلها، وعلى رأسها حفظ الدين وحفظ النفوس، وباضطرابه وتعطله يتعطل جانب كبير من فريضة الزكاة، فيضيع المحتاجون ويهلكون، وتموج أمور الأمة وتضطرب.

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٩٦). (٢) المغني (٦/ ٤٧٣).
(٣) انظر: نوازل الزكاة (ص: ٣٧٦).
(٤) مادة (أجر) في لسان العرب (٤/ ١٠ - ١١).
(٥) انظر: مادة (أجر) في مقاييس اللغة (١/ ٦٣).
(٦) الكليات (ص: ٤٨).

يقول الطبري: «الله جل ثناؤه لم يقسم صدقة الأموال بين الأصناف الثمانية على ثمانية أسهم، وإنما عرّف خلقه أن الصدقات لن تجاوز هؤلاء الأصناف الثمانية إلى غيرهم، وإذ كان كذلك، كان معلومًا أن من أعطي منها حقًّا، فإنما يعطى على قدر اجتهاد المعطى فيه. وإذا كان ذلك كذلك، وكان العامل عليها إنما يعطى على عمله، لا على الحاجة التي تزول بالعطية، **كان معلومًا أن الذي أعطاه من ذلك إنما هو عِوَض من سعيه وعمله**، وأن ذلك إنما هو قدر يستحقه عوضًا من عمله الذي لا يزول بالعطية، وإنما يزول بالعزل»[(١)].

ويقول الباحث د.سامي السويلم: «والشريعة الإسلامية قدَّمت الحوافز المادية قبل المعنوية لتفعيل مؤسسات الزكاة وتشجيعها. ويكفي أن القرآن جعل من مصارف الزكاة مصرف العاملين عليها، بحيث يصل نصيب القائمين على الزكاة إلى ثُمن حصيلة الزكاة أو أكثر من اثني عشر في المائة، حتى لو كانوا أغنياء. بل نص الفقهاء على أنه أول ما يبدأ به من الزكاة هو سهم العاملين عليها، لأنهم يأخذونه على وجه المعاوضة، وغيرهم يأخذ على وجه المواساة.

هذه الحوافز من شأنها أن تجعل القائمين على الزكاة يتفانون لرفع حصيلة الزكاة، من خلال تسهيل وسائل دفعها، ومن خلال إيصالها لمستحقيها، والالتزام بمعايير الشفافية والمهنية في العمل، وبذلك ترتفع ثقة أصحاب الأموال في أجهزة الزكاة، وتتحسن كفاءة أدائها، ويظهر من ثم أثرها في معالجة الفقر وتخفيف حدة توزيع الثروة»[(٢)].

كما أن في جعل أجورهم في مال الزكاة مصلحة الرفق بأرباب الأموال، فلا يطالبون بأجرة مستقلة للعاملين على الزكاة، بل تكون مشمولة في مصارف الزكاة، يقول الماوردي: «جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة؛ **لئلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها**»[(٣)].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[(٤)].

وجه الدلالة: أنه جَلَّ جَلَالُهُ ذكر العاملين عليها من ضمن مصارف الزكاة، **وفي وصفهم بالعاملين عليها إشارة إلى سبب الاستحقاق بأنه عملهم عليها، فكان كالأجرة لهم في مقابلة ذلك العمل** الذي فيه خدمة لأهل الزكاة، يقول ابن عاشور: «واختيار حرف (على) في هذا المقام لما يشعر به أصل معناه من التمكن، أي: العاملين لأجلها عملًا قويًّا؛ لأن السعاة يتجشمون مشقةً وعملًا عظيمًا، ولعل

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٢).

(٢) مقال للكاتب بعنوان: أولويات الاقتصاد الإسلامي «تفعيل مؤسسة الزكاة»، جريدة الاقتصادية، مايو ٢٠٠٩م.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٩٦).

(٤) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

الإشعار بذلك لقصد الإيماء إلى أن علة استحقاقهم مركبة من أمرين: كون عملهم لفائدة الصدقة، وكونه شاقًّا، ويجوز أن تكون (على) دالة على الاستعلاء المجازي، وهو استعلاء التصرف»[١].

فدلت الآية على علة استحقاقهم بذكر الحكم مقرونًا بوصف مناسب، وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾، فدل على أن هذا الوصف هو علة الحكم، كما هو مقرر عند الأصوليين في إثبات علة القياس من النص غير الصريح بطريق التنبيه والإيماء.

وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى أنهم يعطون قدر عملهم من الأجرة؛ لأنهم عطلوا أنفسهم لمصلحة الفقراء، فكانت كفايتهم وكفاية أعوانهم في أموال الزكاة؛ كالمرأة لما عطلت نفسها لحق الزوج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على زوجها[٢].

كما أن في الآية دلالة على أنهم يعطون من الزكاة ولو كانوا أغنياء؛ لأن الله جَلَّجَلَالُهُ جعل العامل صنفًا غير الفقراء والمساكين، فلا يشترط وجود معناهما فيه كما لا يشترط معناه فيهما، وفي ذلك دلالة على أنهم يأخذونه على وجه الأجرة؛ إذ لو كان على وجه الصدقة لما جاز لهم الأخذ منها إلا إذا كانوا فقراء أو محتاجين.

٢- قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة؛ لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها.. الحديث»**[٣].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على أن للعامل أن يأخذ الصدقة وإن كان غنيًّا؛ لأنه إنما يأخذها على وجه الأجرة والعوض، فلا يشترط في ذلك أن يكون محتاجًا، لأنه إنما يستحقها لتفريغ نفسه لخدمة المسلمين وحاجتهم إليه لا حاجته إليهم.

يقول ابن العربي: «والدليل على أنها أجرة: أن الله سبحانه أملكها له، وإن كان غنيًّا، **وليس له وصف يأخذ به منها سوى الخدمة في جمعها**»[٤].

٣- عن ابن الساعدي المالكي، أنه قال: (استعملني عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على الصدقة، فلما فرغت منها، وأديتها إليه، أمر لي بعمالة، فقلت إنما عملت لله، وأجري على الله، فقال: خذ ما أعطيت، فإني عملت على عهد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقلت مثل قولك، فقال لي رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«إذا أعطيت شيئًا من غير أن تسأل؛ فكل وتصدق»**[٥]).

---

(١) التحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٥).
(٢) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٧٧).
(٣) سبق تخريجه (ص٩٥).
(٤) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٤).
(٥) أخرجه مسلم، (٢/ ٧٢٣)، رقم (١٠٤٥).

وجه الدلالة: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر لابن الساعدي بعمالة، والعمالة هي أجرة العمل، وفي ذلك دلالة أنه إنما يأخذها على وجه العوض على عمله للمسلمين[١].

يقول الشوكاني: «في الحديث دليل على **أن عمل الساعي سبب لاستحقاقه الأجرة**؛ كما أن وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك، وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجرة»[٢].

٤- إجماع المسلمين على أنه يعطى من الزكاة وإن كان غنيًّا، وما ذلك إلا لأنها أجرة وعوض[٣]. يقول الكاساني: «ما يستحقه العامل إنما يستحقه بطريق العمالة لا بطريق الزكاة بدليل أنه يعطى وإن كان غنيًّا بالإجماع، ولو كان ذلك صدقة لما حلت للغني»[٤].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- اتفق العلماء على أن العامل يعطى من الزكاة على قدر أجرة عمله[٥]، وحكي الإجماع على ذلك[٦]. واختلفوا فيما لو زادت أجرة العاملين على الثُّمن، فذهب الشافعية في قول إلى أنهم يعطون من سهم المصالح[٧]؛ بناء على قولهم في وجوب تعميم الأصناف، وذهب الجمهور إلى أنهم يعطون كفايتهم من الزكاة حتى لو زادت على

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ١٣٧). (٢) نيل الأوطار (٤/ ١٩٥).

(٣) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٠١)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٧٥).

(٤) بدائع الصنائع (٢/ ٤٤).

(٥) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٥١٧، ٥١٨)، فتح القدير للكمال بن الهمام (٢/ ١٦)، منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٨٧)، الأم (٢/ ٩٢)، المغني (٦/ ٤٢٥ - ٤٢٦).
وقيّده الحنفية بأن لا يزيد على نصف ما جمعوه. انظر: كنز العمال شرح متن كنز الدقائق (ص: ٧٤).
وذهب مالك إلى أن تحديد أجرته أمر يرجع إلى الإمام. انظر: الاستذكار (٣/ ٢١١).
ونص الشافعية والحنابلة على أنهم يعطون أجرة المثل. انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٩)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٥٥).
وقيده الشافعية بأن لا تزيد أجورهم على الثُّمن بناء على قولهم بوجوب تعميم المصارف. انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٠٦).

(٦) انظر: الاستذكار (٣/ ٢٠٧)، وفيه يقول ابن عبد البر: «وقد أجمع العلماء أن العامل عليها لا يستحق ثمنها، وإنما له بقدر عمالته، فدل ذلك على أنها ليست مقسومة على الأصناف بالسوية».
ويقول ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٩): «وأما العامل عليها: فلا خلاف عند الفقهاء أنه إنما يأخذ بقدر عمله».

(٧) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٠٦).

الثُّمن؛ «لأنه عطّل نفسه لمصلحة الفقراء، فكانت كفايته وكفاية أعوانه في مالهم، كالمرأة لما عطلت نفسها لحق الزوج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على زوجها، ولا تقدر بالثُّمن، بل تعتبر الكفاية ثُمنًا كان أو أكثر؛ كرزق القاضي»[١].

٢- إجماع العلماء على أن العامل يعطى من سهم العاملين ولو كان غنيًا[٢]؛ لأنه إنما يأخذها على وجه العوض والأجرة، لا للحاجة، يقول الشافعي: «والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غنائه لا يزاد عليه، وإن كان العامل موسرًا إنما يأخذ على معنى الإجارة»[٣]، ويقول السرخسي: «**لأنهم لما فرغوا أنفسهم لعمل الفقراء كانت كفايتهم في مالهم، ولهذا يأخذون مع الغنى**»[٤].

٣- أنه لما كان ما يعطاه العامل أجرة فإن الإمام يخير بين أن يستأجر العامل إجارةً صحيحةً، بأجر معلوم، إما على عمل معلوم، أو مدة معلومة، وبين أن يجعل له جُعلًا معلومًا على عمله، فإذا فعله استحق الجعل، وإن شاء بعثه من غير تسمية: ثم أعطاه[٥].

٤- جواز كون العامل هاشميًّا أو مطلبيًّا في قول مالك[٦] وقول للشافعية[٧]، بناء على أن ما يأخذه من الزكاة أجرة. يقول النووي: «فيه وجهان مشهوران مبنيان على أن ما يأخذه العامل أجرة أو صدقة... إن قلنا أجرة جاز»[٨]، «ولأنه أجير على عمل مباح فوجب أن يستوي فيها الهاشمي وغيره اعتبارًا بسائر الصناعات»[٩].

٥- البداءة بالعاملين عليها في توزيع الزكاة؛ لأنهم يأخذونها على وجه العوض، وغيرهم يأخذها على قدر المواساة[١٠].

٦- أنه لا يشترط إسلام العامل عند بعض أهل العلم كأبي الخطاب؛ لأنه إجارة على عمل، فجاز أن يتولاه الكافر، كجباية الخراج[١١].

---

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٧٧).
(٢) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٠١)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٧٥).
(٣) الأم (٢/ ٩٢).
(٤) المبسوط (٣/ ٩).
(٥) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٢٦)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٩٢).
(٦) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٧٨).
(٧) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٧).
(٨) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٨).
(٩) تفسير القرطبي (٨/ ١٧٨).
(١٠) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٧).
(١١) انظر: المغني (٦/ ٤٧٣).

٧- جواز أخذ العامل الزكاة إذا كان فقيرًا بوصفي الفقر والعمل إذا لم يغنه نصيب العمل؛ لأنه يأخذ نصيبه على عمله على وجه الأجرة، ونصيبه من سهم الفقراء على وجه الحاجة[١].

٨- استدل أهل العلم بأخذ العاملين على الزكاة منها على أن ما كان من فروض الكفايات فإن القائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه؛ كالإمامة ونحوها[٢].

٩- أن العامل على الزكاة يستحق العوض عن عمله بغير شرط؛ وقد ذكر ابن رجب أن من أنواع استحقاق العوض بغير شرط «أن يعمل عملًا فيه غناء عن المسلمين وقيام بمصالحهم العامة»، ثم مثل على ذلك بـ«العامل على الصدقات؛ فإنه يستحق أجرة عمله بالشرع»[٣].

١٠- أنه يندرج تحت هذا المصرف كل من تحقق فيه وصف العمل على الزكاة، ومن أمثلة ذلك في عصرنا الحاضر[٤]:

- صرف الزكاة من سهم العاملين عليها للموظفين في المؤسسات الزكوية ممن لا يتقاضون مرتبًا من بيت المال، ويكون عملهم مما يحتاج إليه في جمع الزكاة وتوزيعها، سواء كان من الأعمال المباشرة للجمع والتوزيع، أو من الأعمال المساعدة في ذلك، كالذي يقوم به المحاسبون والباحثون الشرعيون، والإداريون، ونحوهم ممن يُحتاج إليهم للقيام بمهمة العاملين في الزكاة، ولو كثروا.
- صرف الزكاة من سهم العاملين عليها للقائمين على استثمار أموال الزكاة عند من يرى جواز ذلك؛ لأنَّ وصف العاملين عليها يشمل صنف القائمين على استثمار أموال الزكاة بانطباق دلالة عموم اللفظ على القائمين بالاستثمار؛ لقيامهم بالعمل في مصلحة تنمية مال الزكاة، كما أنَّ منفعة استثمار الزكاة وتنميتها لا تقل عما يذكره الفقهاء من وظائف إذا تحققت فيها الشروط اللازمة من أَمْنِ المخاطرة بتلك الأموال، وعدم وجود الحاجة الماسة التي تحول دون استثمارها، بل ربما كان في استثمار أموال الزكاة من المحافظة عليها وتنميتها لإفادة أكبر عدد من المستحقين ما لا يكون في غيرها من وظائف العاملين على الزكاة.

---

(١) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٨٧).
(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٤).
(٣) القواعد لابن رجب (٢/ ٦٥).
(٤) انظر: نوازل الزكاة (ص: ٣١٨).

المطلب السادس: مقصد الشريعة في مصرف المؤلفة قلوبهم: إعزاز الإسلام، والترغيب فيه، والتثبيت عليه[١]

بيان المقصد:

المؤلفة في اللغة من (أَلِف): تقول: ألف الشيء ألفًا وإلافًا وولافًا، وتأتي بمعان منها: اللزوم، والوصل، والجمع، والإيناس. والمعنى الأخير هو المراد في هذا الموضع.

تقول: ألفت الشيء وألفت فلانًا إذا أنست به[٢].

والمعنى الشرعي لا يخرج عن اللغوي، فالمؤلفة قلوبهم بإعطائهم من الزكاة فيه تألُّفٌ لهم أي: مداراة وإيناس؛ ليثبتوا على الإسلام رغبة فيما يصل إليهم من المال[٣].

وأما تعريفهم كمصرف من مصارف الزكاة فهم قوم كانوا يتألفون على الإسلام في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ترغيبًا لهم أو لغيرهم في الإسلام، وتثبيتًا لهم عليه، أو إعزازًا للإسلام، ودفعًا للأذى عنه، بتأليفهم وترغيبهم.

يقول الطبري: «وأما المؤلفة قلوبهم فإنهم قوم كانوا يُتَأَلَّفون على الإسلام، ممن لم تصحّ نصرته، استصلاحًا به نفسَه وعشيرتَه»[٤]. ويقول الماوردي: «هم قوم كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتألفهم بالعطية»[٥]. ويقول الباجي: «قوم ذو وعد وسعة وقدرة على الأداء أجابوا إلى الإسلام ولم يتمكن من نفوسهم»[٦]. ويقول شمس الدين ابن قدامة: «هم: السادة المطاعون في عشائرهم ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه، أو إسلام نظيره، أو جباية الزكاة ممن لا يعطيها، أو الدفع عن المسلمين»[٧].

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢١)، تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦)، أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٥٩)، الحاوي الكبير (٨/ ٥٠١)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٣)، تفسير البغوي (٢/ ٣٦١)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٥٦٩)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤١٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٧)، المغني (٢/ ٤٩٧)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٨ - ١٨١)، شرح النووي على مسلم (٢/ ١٨٠ - ١٨٢)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٨٤)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٤٢٤ - ٤٢٥)، العناية شرح الهداية (٢/ ٢٦٠)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٨ - ٤٩)، عمدة القاري (١/ ١٩٥)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٧). الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٤٩٥)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦/ ٦٦٠).

(٢) انظر: مادة (ألف) في: لسان العرب (٩/ ٩ - ١١).

(٣) انظر: المرجع السابق، والتحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٦).

(٤) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٢).

(٥) تفسير الماوردي (٢/ ٣٧٥).

(٦) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٣).

(٧) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٣١).

ومع اختلاف التعريفات المذكورة في بعض الجزئيات إلا أننا يمكن أن نستشفَّ من خلالها المقصد العام الذي تتفق عليه ألا وهو إعطاء من لا يتمكن الإسلام من قلبه إلا بالعطاء، إذْ إن القلوب قد طبعت على حبّ من أحسن إليها، فتشريع العطاء لتأليف القلب يأتي في سياق التشريعات الإسلامية الكثيرة التي يدعو فيها الإسلام إلى الإحسان إلى الخصوم والأعداء، وبذلك يفتح القلوب بالإحسان كما يفتح العقول بالحجة والبرهان.

يقول القرطبي نقلًا عن بعض المتأخرين: «اختلف في صفتهم، فقيل: هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف، ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان. وقيل: هم قوم أسلموا في الظاهر ولم تستيقن قلوبهم، فيعطون ليتمكن الإسلام في صدورهم. وقيل: هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع يعطون ليتألفوا أتباعهم على الإسلام. قال: **وهذه الأقوال متقاربة، والقصد بجميعها الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه حقيقة إلا بالعطاء، فكأنه ضرب من الجهاد.** والمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع بإقامة البرهان، وصنف بالقهر، وصنف بالإحسان، والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سببًا لنجاته وتخليصه من الكفر»[1]. فشرع الإسلام نصيبًا من الزكاة لتأليف القلوب، وهو واحد من سبل كثيرة يعالج بها الإسلام القلوب الصلدة القاسية.

والمؤلفة قلوبهم صنفان: مسلمون ومشركون.

فأما المسلمون فصنفان: صنف كانت نياتهم في الإسلام ضعيفة فتألفهم تقوية لنياتهم، كعقبة بن زيد، وأبي سفيان بن حرب، والأقرع بن حابس، والعباس بن مرداس. وصنف آخر منهم كانت نياتهم في الإسلام حسنة، فأعطوا تألفًا لعشائرهم من المشركين؛ مثل عدي بن حاتم.

وأما المشركون فصنفان: صنف يقصدون المسلمين بالأذى فيتألفهم دفعًا لأذاهم؛ مثل عامر ابن الطفيل. وصنف كان لهم ميل إلى الإسلام تألفهم بالعطية ليؤمنوا؛ مثل صفوان بن أمية[2].

والمعاني المقصودة -في الجملة- من إعطاء المؤلفة قلوبهم ثلاثة:

- إعزاز الإسلام وإعانته، وتقوية شوكته، وتكثير أتباعه، ودفع الأذى الواقع أو المتوقع عنه وعن أهله.
- الترغيب في الإسلام للمعطى أو لغيره ممن تتأثر نفوسهم بالمال، فيحصل بإعطائهم تأليف قلوبهم للإسلام؛ إنقاذًا لمهجهم من النار.
- التثبيت على الإسلام لمن لم يتمكن الإسلام من قلبه أو يخشى من ارتداده.

---

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٧٨ - ١٧٩).

(٢) انظر: تفسير الماوردي (٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦).

وقد استبان مراعاة هذه المعاني والمقاصد في الكتاب والسنة القولية والعملية[١]، كما نص على ذلك أهل العلم.

يقول الجصاص: «كانوا قومًا يتألفون على الإسلام بما يعطون من الصدقات، وكانوا يتألفون بجهات ثلاث: **إحداها**: للكفار **لدفع معرتهم، وكف أذيتهم عن المسلمين**، والاستعانة بهم على غيرهم من المشركين. **والثانية**: **لاستمالة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار إلى الدخول في الإسلام**، ولئلا يمنعوا من أسلم من قومهم من الثبات على الإسلام، ونحو ذلك من الأمور. **والثالثة**: إعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر؛ **لئلا يرجعوا إلى الكفر**»[٢].

ويقول الباجي: «ويحتمل عندي أن يكون الإيمان تمكَّن من نفوسهم غير أن الطاعة لأحكامه لا تتمكن من نفوسهم، **فكان النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يستألفهم بالعطاء، ويحبب إليهم الإيمان، ويكف به أذيتهم**»[٣]. ونحوه عن الكاساني[٤]، وعلاء الدين البخاري[٥].

ولعظيم المصلحة المترتبة على هذا المصرف اقتضت حكمة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقدم المؤلفةَ قلوبهم ممن لم يتمكن الإيمان من قلوبهم في العطاء من الغنائم على أهل السابقة من المهاجرين والأنصار؛ وذلك لما بقي فيهم من الطبع البشري في محبة المال، فقسَّمه فيهم؛ لتطمئنَّ قلوبهم، وتجتمع على محبته؛ لأنها جُبِلت على حبّ من أحسن إليها، ومنع أهل الجهاد من أكابر المهاجرين ورؤساء الأنصار مع ظهور استحقاقهم لجميعها؛ **لأنه لو قسَّم ذلك فيهم لكان مقصورًا عليهم، بخلاف قسمته على المؤلفة من رؤوس القبائل والعشائر؛ فإن في قسمته عليهم استجلابٌ لقلوب أتباعهم** الذين كانوا يرضون إذا رضي رئيسهم، ويغضبون إذا غضب، فإذا أسلم هؤلاء، لم يتخلف عنهم أحد من قومهم، فلما كان ذلك العطاء سببًا لدخولهم في الإسلام، ولتقوية قلب من دخل فيه قبل، كان في تقديمهم في العطاء عظيم المصلحة من تقوية للإسلام وشوكته وأهله، فلله ما أعظم موقع هذا العطاء، وما أجداه وأنفعه للإسلام وأهله[٦]!

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٧].

---

(١) يأتي بيانها في الأدلة.
(٢) أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٥٩).
(٣) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٣).
(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).
(٥) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/ ١٦٧).
(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٤٢٤ - ٤٢٥)، وانظر: فتح الباري (٨/ ٤٩)،
(٧) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

وجه الدلالة: أن في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ بيان وتحديد لمعنى استحقاقهم من الزكاة وهو التأليف، أي: إيجاد الألفة والتأنس، وذلك ترغيبًا لهم في الإسلام وتثبيتًا لهم عليه، وإعانةً للدين وإعزازًا له. قال مجاهد: يتألفهم بالعطية[(١)].

يقول ابن عاشور: «هم الذين تؤلف، أي: تؤنس نفوسهم للإسلام من الذين دخلوا في الإسلام بحدثان عهد، أو من الذين يرغبون في الدخول في الإسلام، لأنهم قاربوا أن يسلموا. والتأليف: إيجاد الألفة وهي التأنس، فالقلوب بمعنى النفوس، وإطلاق القلب على ما به إدراك الاعتقاد شائع في العربية»[(٢)].

٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني أعطي قريشا أتألفهم؛ لأنهم حديث عهد بجاهلية**»[(٣)]، وفي رواية مسلم: «**فإني أعطي رجالًا حديثي عهد بكفر أتألفهم**»[(٤)].

٣- وعن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (بعث إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيء فقسمه بين أربعة، وقال: «**أتألفهم**». فقال رجل: ما عدلت، فقال: «**يخرج من ضِئْضِئِ هذا قوم يمرقون من الدين**»[(٥)]).

وجه الدلالة: أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (**أتألفهم**) جاء في معرض بيان علة إعطاء هذا الصنف وهو طلب إلفهم وإيناسهم، ثم بين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حكمة ذلك بقوله «**لأنهم حديث عهد بجاهلية**»، مما دلَّ على أن المقصد من إعطائهم هو إيلافهم وإيناس نفوسهم، تثبيتًا لهم على الدين[(٦)].

٤- حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى رهطًا وسعد جالس، فترك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا هو أعجبهم إلي، فقلت: يا رسول الله ما لك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: «**أو مسلمًا**» فسكت قليلًا، ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي، فقلت: ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: «**أو مسلمًا**». ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي، وعاد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم قال: «**يا سعد إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه؛ خشية أن يكبه الله في النار**». وفي رواية مسلم: «**مخافة أن يكبه الله في النار**»[(٧)].

---

(١) ذكره البخاري في صحيحه (٦/ ٦٧).
(٢) التحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٦).
(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري، (٤/ ٩٣)، رقم (٣١٤٦)، ومسلم، (٢/ ٧٣٣)، رقم (١٠٥٩) كلاهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) متفق عليه. أخرجه البخاري، (٥/ ٤٠١) رقم (٤٣١٣)، ومسلم، (٢/ ٧٣٣)، رقم (١٠٥٩) كلاهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) أخرجه البخاري، (٦/ ٦٧)، رقم (٤٦٦٧).
(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٨).
(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري، (١/ ١٤)، رقم (٢٧). ومسلم، (١/ ١٣٢)، رقم (١٥٠)، واللفظ له.

وجه الدلالة: أن في الحديث بيان لحكمة إعطاء المؤلفة قلوبهم، وهو إيناس قلوبهم دفعًا لكفرهم إذا لم يعطوا خشية أن يكبهم الله في النار، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وغيره أحب إلي منه**»؛ يعني: أعطي من أخاف عليه؛ لضعف إيمانه أن يكفر، وأدَعُ غيره ممن هو أحب إلي منه؛ لما أعلمه من طمأنينة قلبه وصلابة إيمانه[1].

يقول القاضي عياض: («**خشية أن يكبَّه الله في النار على وجهه**» إما بذم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسبه وتخيله إن لم يعطه فيكفر، أو لأنه بالعطاء يستألفه، حتى يتمكن الإيمان في قلبه، ويصح يقينه فينجو من النار، وكذلك قوله: «**إني لأعطى قومًا حديثي عهد بكفر أتألفهم**»[2]).

ويقول العيني: «والتقدير: أنا أعطي من في إيمانه ضعف؛ **لأني أخشى عليه لو لم أعطه أن يعرض له اعتقاد يكفر به، فيكبه الله تعالى في النار**، كأنه أشار إلى المؤلفة أو إلى مَن إذا منع نسب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى البخل، وأما من قوي إيمانه فهو أحب إلي، فأكله إلى إيمانه، ولا أخشى عليه رجوعًا عن دينه ولا سوء اعتقاد، ولا ضرر فيما يحصل له من الدنيا. والحاصل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفًا، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة، وترك جعيلًا وهو من المهاجرين، مع أن الجميع سألوه، خاطبه سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أمره؛ لأنه كان يرى أن جعيلًا أحق منهم، ولهذا راجع فيه أكثر من مرة، فنبهه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمرين: أحدهما: **نبهه على الحكمة في إعطاء أولئك الرهط**، ومنع جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطى؛ **لأنه لو ترك إعطاء المؤلفة لم يؤمن ارتدادهم فيكبون في النار**»[3].

والأحاديث المساقة وإن كان بعضها في قسمة الفيء إلا أن ما يهمنا في هذا المقام هو بيان مقصد الإعطاء، وهو واحد في كلا الموضعين، **فإذا كانت النصوص النبوية صريحة في أن المقصود من الإعطاء للمؤلفة قلوبهم من الفيء هو تأليف نفوسهم، وإنقاذهم من النار، فإن الزكاة لا تخرج عن هذا المعنى.**

٥- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يسأل شيئًا على الإسلام إلا أعطاه، قال: فأتاه رجل فسأله فأمر له بشياه كثيرة بين جبلين من شاء الصدقة، قال: فرجع إلى قومه فقال: «**يا قوم أسلموا؛ فإن محمدًا يعطي عطاء لا يخشى الفاقة**»[4].

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ١٨٢، ١٨٠).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٥٦٩).

(٣) عمدة القاري (١/ ١٩٥).

(٤) أخرجه مسلم، (٤/ ١٨٠٦)، برقم: (٢٣١٢)، وأخرجه أحمد (١٩/ ١٠٧)، رقم (١٢٠٥١) وفيه وردت زيادة (شاء الصدقة)، وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وجه الدلالة: أن فيه دلالة على إعطاء المؤلفة قلوبهم من شياه الصدقة، وتأثير ذلك الإعطاء على قلوب المعطين وإعزاز الإسلام ونشره، مما يدل على أن مقصد إعطائهم إنما هو تأليف قلوبهم وترغيبها في الإسلام.

٦- عن ابن شهاب، قال: (غزا رسول الله ﷺ غزوة الفتح، فتح مكة، ثم خرج رسول الله ﷺ بمن معه من المسلمين، فاقتتلوا بحنين، فنصر الله دينه والمسلمين وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مائة من النعم ثم مائة ثم مائة) قال ابن شهاب: حدثني سعيد بن المسيب، أن صفوان قال: «**والله لقد أعطاني رسول الله ﷺ ما أعطاني، وإنه لأبغض الناس إلي، فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إلي**»[(١)].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على تأليف النبي ﷺ لقلب صفوان، وأثر ذلك التأليف على قلبه، مما يدل على مقصود الإعطاء للمؤلفة قلوبهم من الزكاة ألا وهو إيناس قلوبهم وإحلال المحبة للدين والشرع فيها مكان البغض، والحديث وإن كان في الغنيمة إلا أن الزكاة تدخل في ذلك بطريق القياس[(٢)].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- اختلف أهل العلم في مقصود هذا السهم: هل التأليف فيه مقصود لأجل إعانة الدين وإعزازه، أم لأجل إنقاذ المعطى من النار وتقوية إيمانه؟

ولكل من المعنيين لوازم مؤثرة في أحكام هذا السهم.

فمن لوازم القول بالمقصد الأول -إعانة الدين وإعزازه- القول بسقوط السهم بإعزاز الدين؛ لأن الحاجة إلى التأليف قد انقطعت، ومن لوازم القول بالمقصد الثاني -إنقاذ المعطى من النار- بقاؤه؛ فيعطى منه من يُحتاج إلى تقوية إيمانه أو تثبيته بتألف قلبه؛ ولذا يقول الصاوي: «قال خليل: وحكمه باق؛ أي: لم ينسخ، **لأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل إنقاذ مهجته من النار، لا لإعانته لنا حتى يسقط بفشو الإسلام**. وقيل: إنه منسوخ؛ بناء على أن العلة إعانتهم لنا، وقد استغنينا عنهم بعزة الإسلام»[(٣)]. فالقول الأول مبني على القول بأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل إنقاذ مهجته من النار، والثاني مبني على القول بأن المقصود من دفعها له ترغيبه في الإسلام لأجل إعانته لنا[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم، (٤/ ١٨٠٦)، رقم (٢٣١٣). (٢) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٨٤).

(٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٦/ ٦٦٠).

(٤) انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٤٩٥).

كما أن من لوازم القول بالمقصد الأول -عند من يرى بقاء السهم- أن مناط العطاء حاجة الدين، فمتى ما كان الدين محتاجًا أعطوا من هذا السهم، وأما على القول بالمقصد الثاني فإن مناطه تأليف القلوب وترغيبها للدخول في الدين، واستمالتها للطاعة، وفي ذلك يقول الخرشي: «**وانظر هل المراد بالحاجة الحاجة إلى دخولهم الإسلام لإنقاذهم من الكفر، أو إلى إعانتهم لنا؟ فعلى الثاني لا يعطون إلا إن احتيج لإعانتهم في الخدمة، وعلى الأول يعطون إن علم من حال المعطى التألف للإسلام بالإعطاء**»[(١)].

ولذا اختلف أهل العلم في بقاء هذا السهم من عدمه -بناء على خلافهم في المقصود منه- على قولين:

القول الأول: أن المقصود منه ترغيبهم في الإسلام وإعزاز الدين فكلا المعنيين مقصود، فالسهم باق إلى قيام الساعة، ويجوز إعطاء المؤلفة قلوبهم مسلمين كانوا أو كفارًا. وهو قول للمالكية[(٢)]، والمذهب عند الحنابلة[(٣)]، وهو قول الإمام أبي عبيد[(٤)]، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[(٥)].

واستدلوا بإحكام قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ وأنه لا يوجد شيء يرفع الحكم أو ينسخه؛ لأن الآية في سورة التوبة وهي من آخر ما نزل، ولا دليل على النسخ[(٦)]، كما احتجوا بعموم الآية على أنه يشمل المسلم والكافر[(٧)].

كما احتجوا على توسيع العلة بأنه لا دليل على حصر علة تأليف المؤلفة قلوبهم على إعزاز الدين، بل إن لِلتأليفِ على الإسلام عِلَل، أظهرها استنقاذ المؤلفة ومَن وراءهم من النار بإسلامهم إن كانوا كفارًا، وثباتهم إن كانوا مسلمين، كما قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إني لأعطي الرجلَ، وغيرُهُ أحَبُّ إليّ منه، خشيةَ أن يُكَبَّ في النار على وجهه**»[(٨)]، وهذا يكون في حال ضعف المسلمين وقوتهم[(٩)]، وحصرها في إعانة الإسلام تحكم.

---

(١) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٧).

(٢) انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٣١)، يقول الصاوي: «قال خليل وحكمه باق؛ أي: لم ينسخ، لأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل إنقاذ مهجته من النار لا لإعانته لنا حتى يسقط بفشو الإسلام». حاشية الصاوي على الشرح الصغير = بلغة السالك لأقرب المسالك (١/ ٦٦٠).

(٣) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧/ ٢٣٢).

(٤) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢١).

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٣/ ٩٤).

(٦) انظر: المغني (٢/ ٤٩٧).

(٧) انظر: المرجع السابق.

(٨) متفق عليه، أخرجه البخاري، رقم (١٤٧٨)، ومسلم، (١/ ١٣٢)، رقم (١٥٠).

(٩) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/ ٦٦٠).

واحتجوا على جواز إعطاء المسلم والكافر بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى المؤلفة قلوبهم من المشركين والمسلمين، ولو قيل بأن ذلك من الفيء فإن ذلك لا ينطبق على جميع النصوص الواردة في هذا الشأن، فقد جاءت بعض النصوص الدالة على إعطائهم من الزكاة، كما في حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يسأل شيئًا على الإسلام إلا أعطاه، قال: فأتاه رجل فسأله فأمر له بشياه كثيرة بين جبلين من شاء الصدقة، قال: فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا؛ فإن محمدا يعطي عطاء لا يخشى الفاقة[1]، كما يمكن قياس الزكاة على النصوص الواردة في الفيء. وفي تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[2]. قال: «وهم قوم كانوا يأتون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أسلموا، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْضَخ لهم من الصدقات، فإذا أعطاهم من الصدقات فأصابوا منها خيرًا قالوا: هذا دِين صالح! وإن كان غير ذلك عابوه وتركوه»[3].

كما أن بعض النصوص؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني أعطي قريشًا أتألفهم؛ لأنهم حديث عهد بجاهلية**»[4] لم يبيِّن فيها ما يدل على مصدر العطاء، فيبقى محتملاً لكونه من الزكاة أو من غيرها، ويتقوى كونه من الزكاة بعموم النص في آية الصدقات، وهو من أظهر النصوص الدالة على ثبوت مشروعية إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة عمومًا مسلمين أو كفارًا[5].

وحدد بعض المالكية[6] وهو المذهب عند الشافعية[7] جواز الإعطاء للمسلمين فقط.

واحتجوا بأن الزكاة من حقوق المسلمين فلا حَقّ فيها للكافرين[8].

ويناقش: بأنه استدلال بمحل النزاع، وأن هذا مُسَلَّم في غير المؤلفة قلوبهم، أما فيهم فغير مُسَلَّم لعموم اللفظ الوارد، مع عدم تقييده بدليل أو تعليل، بل إن التعليل يؤيد شمول المسلم والكافر؛ لأن الأظهر أن المقصود من التأليف هو طلب النصرة واستنقاذ المؤلَّف من النار، وكلاهما يصدقان على الكافر، ولا يمكن الصرف لهما من غير هذا المصرف، وقد جاء في السنة ما يؤيد ذلك، كما في حديث أنس المتقدم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتاه رجل فسأله فأمر له بشياه كثيرة بين جبلين من شياه الصدقة.. الحديث[9][10].

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٠٧). (٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٣) أخرجه ابن جرير بإسناده في تفسيره، ينظر: (١٤/ ٣١٣).
(٤) سبق تخريجه (ص٤٠٣). (٥) انظر: المغني (٢/ ٤٩٧).
(٦) انظر: حاشية الدسوقي (١/ ٤٩٥).
(٧) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٧٨).
(٨) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٧). (٩) سبق تخريجه (ص٤٠٧).
(١٠) انظر: نوازل الزكاة، د. الغفيلي (ص:٤٠٥).

القول الثاني: أن المقصود منه إعزاز الدين وإعانته، وقد ارتفعت الحاجة بحصول ذلك، فلا يعطى المؤلفة قلوبهم من الزكاة، وهذا مذهب الحنفية وذهبوا إلى نسخ السهم[١]، وهو قول عند الشافعية ما لم تنزل بالمسلمين نازلة تستوجب إعطاءهم لرفعها[٢].

يقول علاء الدين البخاري: «تأليفهم على الإسلام بإعطاء المال ودفع أذاهم عن المسلمين به كان إعزازًا للدين في ذلك الزمان، **فلما قوي أمر الإسلام كان إعطاؤهم دَنِيَّة في الدين لا إعزازًا له فانتهى بانتهاء سببه**»[٣].

واستدل الحنفية بأدلة منها:

الأول: أن حكم إعطاء المؤلفة قلوبهم قد نسخ[٤]، واختلفوا في تحديد الناسخ، فقيل: نُسِخَ بإجماع الصحابة، حيث لم يعط أبو بكر وعمر المؤلفة قلوبهم من الصدقات، ولم ينكر عليهم بقية الصحابة، فكان إجماعًا[٥]. وقيل: إن الناسخ قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٦]، حيث قالها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعيينة بن حصن وكان من المؤلفة قلوبهم، وأراد بذلك أن يمنعه من الأخذ من سهم المؤلفة[٧].

ونوقش: بأن دعوى النسخ مردودة لما يلي:

أ- أن الإجماع لا يكون ناسخًا للنصوص؛ لأن الإجماع إنما يكون بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والنسخ يكون في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال شيخ الإسلام في الجواب عن جعل الإجماع ناسخًا ما نصه: «وقد نقل عن طائفة من أهل الكلام والرأي من المعتزلة وأصحاب أبي حنيفة ومالك أن الإجماع ينسخ به نصوص الكتاب والسنة، وكنا نتأول كلام هؤلاء على أن مرادهم أن الإجماع يدل على نص ناسخ، فوجدنا من ذكر عنهم أنهم يجعلون الإجماع نفسه ناسخًا، فإن كانوا أرادوا ذلك فهذا قول يُجَوِّز تبديلَ المسلمين دينَهم بعد نبيهم، كما تقول النصارى من أن المسيح سَوّغ لعلمائهم أن يحرموا ما رأوا تحريمه مصلحة، ويُحِلُّوا ما رأوا تحليله مصلحة، وليس هذا دينَ المسلمين، ولا كان الصحابة يسوغون ذلك لأنفسهم، ومن اعتقد في الصحابة أنهم كانوا يستحلون ذلك فإنه يُستتاب كما يُستتاب أمثاله، ولكن يجوز أن يجتهد الحاكم والمفتي فيصيب فيكون له أجران، ويخطئ فيكون له أجر واحد، **وما شرعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرعًا معلقًا بسبب إنما يكون مشروعًا عند وجود السبب، كإعطاء المؤلفة**

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).
(٢) انظر: الأم (٢/ ٧٧).
(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/ ١٦٧).
(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).
(٥) المرجع السابق.
(٦) الآية (٢٩) من سورة الكهف.
(٧) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).

قلوبهم؛ فإنه ثابت بالكتاب والسنة، وبعض الناس ظن أن هذا نُسِخَ لما رُوِي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ذكر أن الله أغنى عن التألف ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1] وهذا الظن غلط، ولكن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استغنى في زمنه عن إعطاء المؤلفة قلوبهم، فترك ذلك لعدم الحاجة إليه، لا لنسخه، كما لو فرض أنه عدم في بعض الأوقات ابن السّبيل والغارم ونحو ذلك»[2].

ب- كما أن عدم إعطاء عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من الصحابة للمؤلفة قلوبهم بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس بسبب النسخ، وإنما بسبب عدم الحاجة لتأليفهم في زمنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك يرجع تقديره لأولي الأمر في كل زمنٍ بحسبه[3]. يقول ابن قدامة: «**فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم، وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم، فمتى دعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا**، فكذلك جميع الأصناف، إذا عدم منهم صنف في بعض الزمان، سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة، فإذا وجد عاد حكمه، كذا هنا»[4].

الثاني: زوال العلة التي من أجلها شُرِعَ تأليف القلوب بالزكاة، وهي ضعف الإسلام وأهله، فقد استغنى الإسلام والمسلمون عن ذلك بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا مقتضى لصرف الزكاة لهم[5].

ونوقش: بأنه لا يسلم حصر علة المشروعية بضعف الإسلام وأهله، فقد أعطى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المؤلفة قلوبهم بعد فتح مكة وانتصار المسلمين، **فَلِلتأليفِ على الإسلام عِلَل، منها ما ذكروا، وأَظْهَرُ من ذلك استنقاذ المؤلفة ومَن وراءهم من النار بإسلامهم إن كانوا كفارًا، وثباتهم إن كانوا مسلمين**، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني لأعطي الرجلَ، وغيرُهُ أحَبُّ إليّ منه، خشيةَ أن يُكَبَّ في النار على وجهه**»[6]، وهذا يكون في حال ضعف المسلمين وقوتهم، وقد نص على توسعة العلةِ الحنفيةُ أنفسهم[7]، وكذا المالكية[8]، مما ينفي تقييد العلة بحال الضعف فقط.

---

(١) الآية (٢٩) من سورة الكهف. (٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٣/ ٩٤).

(٣) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٤١). يقول العلامة علاء الدين عبد العزيز الحنفي: «والأحسن أن يقال هذا تقرير لما كان في زمن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من حيث المعنى، وذلك أن المقصود بالدفع إليهم كان إعزاز الإسلام لضعفه في ذلك الوقت لغلبة أهل الكفر، فكان الإعزاز في الدفع، فلما تبدل الحال بغلبة أهل الإسلام صار الإعزاز في المنع، فكان الإعطاء في ذلك الزمان، والمنع في هذا الزمان بمنزلة الآلة لإعزاز الدين، والإعزاز هو المقصود وهو باق على حاله فلم يكن نسخًا». العناية شرح الهداية (٢/ ٢٦٠).

(٤) المغني (٢/ ٤٩٧).

(٥) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٤٢)، الأم (٢/ ٩٣).

(٦) سبق تخريجه (ص٤٠٦). (٧) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (٣/ ١٨٠).

(٨) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/ ٦٦٠).

كما نوقش بأن مجرد التعليل بكونه معللًا بعلة انتهت لا يصلح دليلًا على نفي الحكم المعلل؛ لأن الحكم لا يحتاج في بقائه إلى بقاء علته[١].

والراجح -والله أعلم- هو القول الأول؛ توسيعًا لمقصد هذا المصرف؛ إذ إن النصوص تؤيد أن المقصود به إنقاذ مهج الكفار من النار، وتثبيت ضعفاء الإيمان على الدين، وعلى هذا فيكون هذا المصرف قائمًا إلى قيام الساعة، فإن هذه المعاني لا تنقطع الحاجة إليها إلى قيام الساعة، وانتفاؤها أو خفاؤها في زمن لا يعني انتفاءها في سائر الأزمان، بل إنها تزيد ظهورًا مع تأخر الزمان؛ لضعف المسلمين وتسلط الكافرين.

كما أن بقاء هذا المصرف هو نوع من الجهاد في سبيل الله فيما لو نظرنا إلى كونه وسيلة لإعزاز الدين وإعانته، وذلك يستدعي بقاءه والصرف فيه حال الحاجة إلى ذلك.

يقول الطبري: «الصواب من القول في ذلك عندي: أن الله جعل الصدقة في معنيين **أحدهما**: سد خَلّة المسلمين، **والآخر**: معونة الإسلام وتقويته، فما كان في معونة الإسلام وتقوية أسبابه فإنه يُعطاه الغني والفقير؛ لأنه لا يُعطاه مَن يُعطاه بالحاجة منه إليه، وإنما يُعطاه معونةً للدين، وذلك كما يُعطى الذي يُعطاه بالجهاد في سبيل الله، فإنه يُعطى ذلك -غنيًّا كان أو فقيرًا - للغزو، لا لِسَدِّ خَلَّتِه، وكذلك المؤلفة قلوبهم يعطون ذلك وإن كانوا أغنياء استصلاحًا بإعطائهموه أمرَ الإسلام، وطلب تقويته وتأييده، **وقد أعطى النبي** ﷺ **من أعطى من المؤلفة قلوبهم بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا الإسلام، وعز أهله**، فلا حُجَّة لمحتج بأن يقول: لا يتألف اليوم على الإسلام أحد لامتناع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم، وقد أعطى النبي ﷺ من أعطى منهم في الحال التي وصفت»[٢]. ونحوه عن أبي عبيد[٣]، والشوكاني[٤].

٢- إعطاء الكافر من سهم المؤلفة؛ ليدفع المخاطر عن المسلمين، فإذا كان هناك من الكفار من يرتجى دفعه المخاطر عن المسلمين؛ لقوته أو مكانته أو نحو ذلك مع

---

(١) انظر: الدر المختار (٢/ ٣٤٢).

(٢) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦).

(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٢)، حيث قال: «فإذا كان قوم هذه حالهم، لا رغبة لهم في الإسلام إلا للنيل، وكان في ردتهم ومحاربتهم إن ارتدوا ضرر على الإسلام، لما عندهم من العز والأنفة، فرأى الإمام أن يرضخ لهم من الصدقة، فعل ذلك لخلال ثلاث: **إحداهن**: الأخذ بالكتاب والسنة، **والثانية**: البقيا على المسلمين، **والثالثة**: أنه ليس بيائس منهم إن تمادى بهم الإسلام أن يفقهوه، وتحسن فيه رغبتهم».

(٤) انظر: السيل الجرار (ص: ٢٥٢)، حيث قال: «فالتأليف شريعة ثابتة جاء بها القرآن، وجعل المؤلفة أحد المصارف الثمانية وجاءت بها السنة المتواترة، فإذا كان إمام المسلمين محتاجًا إلى التأليف لمن يخشى من ضرره على الإسلام وأهله، أو يرجو أن يصلح حاله ويصير نصيرًا له وللمسلمين كان ذلك جائزًا له».

عجز المسلمين عن القيام بما يقوم به لدفع الخطر عنهم، فيعطى؛ لأن في ذلك إعانة للإسلام ودفعًا للشر عنه[١].

٣- صرف سهم المؤلفة قلوبهم في إيجاد مؤسسات لرعاية المسلمين الجدد، وذلك أن من أقسام المؤلفة حديثي العهد بالإسلام الذين يرتجى ثباتهم وتقوية إيمانهم، وبه جاء قرار الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة مُبَيِّنًا أهم المجالات التي يُصَرف عليها هذا السهم، فذكر منها هذا النوع؛ حيث نص على: «إيجاد المؤسسات العلمية والاجتماعية لرعاية من دخل في دين الله، وتثبيت قلبه على الإسلام، وكل ما يمكنه من إيجاد المناخ المناسب معنويًّا وماديًّا لحياته الجديدة»[٢].

٤- جواز صرف الزكاة من سهم (المؤلفة قلوبهم) إلى بعض الصور المعاصرة، ومنها:

- صرفها إلى الأفراد الذين يؤمل إسلامهم أو تأثيرهم في توجيه المجتمع لصالح الدعوة الإسلامية؛ كرؤساء الدول والقبائل، وبه جاء قرار الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة حيث نص على ما يلي: «تأليف من يرجى إسلامه، وبخاصة أهل الرأي والنفوذ، ممن يظن أن لهم دورًا كبيرًا في تحقيق ما فيه صلاح المسلمين»[٣]، وذلك لأن في إعطائهم إنقاذًا لمهجهم من النار، وتقوية للدين وإعزازًا له.
- الإنفاق على من أسلم لتأليف قلوب نظرائهم وأمثالهم ممن لم يسلم، وفي ذلك تثبيت لمن أسلم ودعوة لمن لم يسلم.
- تأليف قلوب الشعوب الكافرة المستضعفة بمواساتهم في المصائب والنكبات، بأن يقدم المسلمون بأنفسهم المعونات حتى يستطيعوا التعريف بالإسلام، وتأليف القلوب عليه[٤].

٥- جواز الإعطاء من سهم (المؤلفة قلوبهم) للفسقة الذين يظن استمالة قلوبهم بالمال؛ ترغيبًا لهم في الطاعة، وتثبيتًا لهم على الدين[٥]. يقول الباجي في بيان أحد معاني

---

(١) انظر: نوازل الزكاة، د. الغفيلي (ص: ٤٠٩).

(٢) فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة (ص: ٥٤).

(٣) فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة (ص: ٥٤).

(٤) انظر: بحث: تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات، د. عمر الأشقر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت (٦/ ١٩٩)، ١٩٨٩م.

(٥) انظر: نيل الأوطار (٤/ ١٩٨).

التأليف: «أن يكون الإيمان تمكَّن من نفوسهم غير أن الطاعة لأحكامه لا تتمكن من نفوسهم، فكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستألفهم بالعطاء، ويحبب إليهم الإيمان»[١].

٦- جواز شراء الأسير المسلم من مال الزكاة؛ «لأن فيه إعزازًا للدين، فهو كصرفه إلى المؤلفة قلوبهم»[٢].

٧- أنه -في توزيع الزكاة- إن كان هناك مؤلفةٌ «بُدِئَ بهم؛ لأن استنقاذهم من النار وإدخالهم في الإسلام، أو تثبيتهم عليه إن كانوا قد أسلموا أفضل الأعمال، وذلك أولى من إطعام فقير»[٣].

المطلب السابع: مقصد الشريعة في مصرف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾: تحرير الإنسان من الرق والحبس[٤]

بيان المقصد:

الرقاب لغة: جمع رقبة، وهي مؤخرة العنق، وسميت الجملة باسم العضو لشرفها، وتطلق الرقبة ويراد بها المملوك، وأعتق رقبة أي نسمة. وفك رقبة: أطلق أسيرًا[٥].

والمعنى الشرعي للرقبة لا يخرج عن المعنى اللغوي فتطلق ويراد بها: المملوك.

يقول ابن الأثير: «قد تكررت الأحاديث في ذكر الرقبة وعتقها وتحريرها وفكها وهي في الأصل العنق، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان؛ تسمية للشيء ببعضه، فإذا قال: أعتق رقبة، فكأنه قال أعتق عبدًا أو أمة. ومنه قولهم: (ذنبه في رقبته)، ومنه حديث قسم الصدقات وفي الرقاب»[٦].

والتحرير لغة من (حرر): «والحُرُّ بالضم: نقيض العبد، والجمع أحرار وحرار؛ والحرة: نقيض الأمة، والجمع حرائر.. وحرَّره: أعتقه، والمحرَّر: الَّذِي جُعل مِنَ الْعَبِيدِ حُرًّا فأُعتق. يُقَالُ: حَرَّ العبدُ يَحَرُّ حَرارَةً، بِالْفَتْحِ، أَي صَارَ حُرًّا؛.. وتحرير الرقبة: عتقها»[٧].

---

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٣).
(٢) المغني (٦/ ٤٧٩).
(٣) انظر: التبصرة للخمي (٣/ ٩٨٤).
(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٢)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٣)، الذخيرة (٣/ ١٤٧)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤١)، تفسير النيسابوري (٣/ ٤٩٩)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٦)، تفسير المنار (١٠/ ٤٤٤)، التحرير والتنوير (١٨/ ٢١٩)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٧١ - ٣٨٥).
(٥) ينظر: مادة (رقب) في لسان العرب (١/ ٤٢٨).
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤٩).
(٧) مادة (حرر) في لسان العرب (١٨١ - ١٨٤).

والمعنى الشرعي لا يخرج عن المعني اللغوي: فهو بمعنى عتق المملوك وفك رقبته، والمحرَّر هو: المعتق[١]. ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[٢]، أي: أن كفارته عتق رقبة مؤمنة[٣].

وللعتق اسمان، والتحرير أحدهما، يقول ابن العربي: «وله اسمان، أحدهما: العتق، والثاني: التحرير، ولا خلافَ فيهما؛ لكونهما صريحين غالبين في هذا الباب وضعًا وعرفًا»[٤].

يقول ابن حجر: «والمراد بفك الرقبة: تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه، وإنما خُصَّت بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالغل في رقبته فإذا أعتق فك الغل من عنقه»[٥].

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تقصد من خلال مصرف الرقاب إلى تحرير الناس وتخليص رقابهم من الرق والعبودية، وفكهم من حبس الملك، وذلك يأتي من منطلق حرص الشريعة على تكثير أسباب رفع العبودية؛ لكون الشارع متشوفًا للحرية، حتى «يتخلص الإنسان عن رق الموجودات؛ تحرٌّ لعبودية موجدها»[٦]، وتحصل المساواة في التصرف التي هي مقصد من مقاصد الشارع الحكيم.

وقد بين ابن عاشور أن لفظ الحرية جاء في كلام العرب مطلقًا على معنيين:

الأول: ضد العبودية، والعبودية: أن يكون المتصرف غير قادر على التصرف أصالة إلا بإذن سيده.

الثاني: وهو ناشئ عن الأول بطريقة المجاز في الاستعمال، وهو تمكُّن الشخص من التصرف في نفسه وشؤونه كما يشاء دون معارض، ويقابل هذا المعنى الضرب على اليد، أو اعتقال التصرف.

والمعنيان المذكوران كلاهما جاءا مرادين للشريعة، فإن كليهما ناشئ عن الفطرة، ويتحقق فيهما معنى المساواة التي تَقرَّر أنها من مقاصد الشريعة.

فأما المعنى الأول فإطلاقه في الشريعة متقرر مشهور، ومن قواعد الفقه قول الفقهاء: «الشارع متشوف للحرية»، ويظهر ذلك من استقراء تصرفات الشريعة التي دلت على أن من أهم

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٦٣).
(٢) الآية (٩٢) من سورة النساء.
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٧٤).
(٤) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ٩٦١).
(٥) فتح الباري لابن حجر (٥/ ١٤٦).
(٦) تفسير النيسابوري (٢/ ٤٩٩).

مقاصدها إبطال العبودية، وتعميم الحرية.. فالتفت الإسلام إلى علاج الرق الموجود، بروافع ترفع ضرره، وذلك بتقليله بتكثير أسباب رفعه، وبتخفيف آثار حالته.

ويأتي فك الرقاب كمصرف زكوي في سياق كونه سببًا من أسباب تكثير رفع الرق: وذلك بشراء العبيد وعتقهم بنص قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[1]، أو إعانة المكاتبين.

يقول الزحيلي: «**وتخصيص سهم للرقاب في الزكاة دليل واضح على تشوف وتعطش الإسلام إلى التحرير والحرية أو فك الرقاب من قيد العبودية**»[2].

وأما المعنى الثاني فله مظاهر كثيرة هي من مقاصد الإسلام، وهذه المظاهر تتعلق بأصول الناس في معتقداتهم وأقوالهم وأعمالهم، ويجمعها أن يكون الداخلون تحت حكم الحكومة الإسلامية متصرفين في أحوالهم التي يخولهم الشرع التصرف فيها غير وجلين ولا خائفين أحدًا، ولكل ذلك قوانين وحدود حددتها الشريعة لا يستطيع أحد أن يحملهم على غيرها[3].

ولا شك في إرادة المعنى الأول في الزكاة وهو: تحرير العبيد المملوكين من الرق، فالشريعة تتشوف إلى الحرية وإبطال العبودية، والزكاة تحقق ذلك المعنى من جهة كونها سببًا من أسباب رفع الرق بشراء العبيد وعتقهم، أو إعانة المكاتبين.

وقد نص بعض أهل العلم على هذا المقصد ومن ذلك قول ابن العربي: **التخليص من الرق، والفك من حبس الملك هو المقصود**[4].

وأما المعنى الثاني فقد ذهب إلى اعتباره في الزكاة بعض المعاصرين كالسيد رشيد رضا، حيث يقول في تفسيره: «لسهم فك الرقاب مصرف في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد إذا لم يكن له مصرف تحرير الأفراد»[5]، والشيخ محمود شلتوت حيث يقول: «ولكن -فيما أرى- قد حلّ محله الآن رق هو أشد خطرًا منه على الإنسانية، ذلكم هو استرقاق الشعوب في أفكارها وفى أموالها وسلطانها وحريتها في بلادها، كان ذلك رق أفراد يموت بموتهم وتبقى دولهم حرة رشيدة، لها من الأمر والأهلية ما لسائر الأحرار الراشدين، ولكن هذا رق شعوب وأمم، تلد شعوبًا وأممًا هم في الرق كآبائهم فهو رق عام دائم، يفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة!

وإذن فما أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه، ورفع ذله عن الشعوب، لا بمال الصدقات فقط، بل بكل الأموال والأرواح. وبذلك نعرف مقدار مسؤولية أغنياء المسلمين

---

(١) الآية (٦٠) من سورة التوبة. (٢) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٣/ ٢٠١٨).

(٣) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٣٧١ - ٣٨٥).

(٤) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣١)، بتصرف يسير.

(٥) تفسير المنار (١٠/ ٤٤٤).

عن معونة الشعوب الإسلامية»[١].

ولذا نجد اختلاف بعض المعاصرين في هذا المصرف ما بين مضيق وموسع.

ومعيار التوسيع والتضييق **يعتمد على المعنى الذي يقدم في لفظ (الرقاب) في الآية: أهو العرف اللغوي، أم العرف الشرعي؟**

يقول القرافي: «﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ اجتمع فيه العرف الشرعي واللغة، أما العرف، فلأنه تعالى أطلق الرقبة في الظهار والقتل، ولم يرد بها إلا الرقيق الكامل الرق والذات، وأما اللغة:، فإن الرقبة تصدق لغة على الأحرار والعبيد، ومن كَمُل ومن نقص، فالمشهور قدم العرف الشرعي، وهو المشهور في أصول الفقه بأنه **ناسخ للغة**، ومن **لاحظ اللغة لكونها الحقيقة وغيرها مجاز** أجاز المكاتب والمدبر والمعيب والأسير وعتق الإنسان عن نفسه وإن كان الولاء له دون المسلمين؛ فلأن مقصود الزكاة إنما هو شكر النعمة وسد الخلة وهذا حاصل»[٢].

كما أن من ذهب إلى التوسيع لاحظ تحقق المقاصد العليا في الزكاة -كما سبق في كلام القرافي- ألا وهي شكر النعمة وسد الخلة.

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٣].

وجه الدلالة: قوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ قال الزجاج: فيه محذوف، والتقدير: وفي فك الرقاب، فالمعنى إذن: وفي فك الرقاب وعتقها[٤]، وفي ذلك دليل على أن الشريعة تقصد من هذا المصرف إلى تحرير الرقاب، وذلك داخل في أصل تشوفها إلى تكثير أسباب الحرية ورفع الرق.

٢- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[٥].

وجه الدلالة: أنه عَزَّوَجَلَّ قد حضَّ على مكاتبة العبيد، وقد ذهب جمع من أهل العلم إلى أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ حثٌّ على إيتائهم من سهمان الزكاة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[٦]، حتى يتحصل المكاتب بذلك على حريته، وفي ذلك دليل على أن الشريعة

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة، (ص: ١٠٤). (٢) الذخيرة للقرافي (٣/ ١٤٧).

(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب (٥/ ٢١٨)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٢)،

(٥) الآية (٣٣) من سورة النور. (٦) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

تريد من هذا السهم بث الحرية في الأمة.

يقول الطبري: «وأولى القولين بالصواب في ذلك عندي هو قول من قال: عنى به إيتاءهم سهمهم من الصدقة المفروضة. وإنما قلنا ذلك أولى القولين، لأن قوله: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أمر من الله تعالى ذكره بإيتاء المكاتبين من ماله الذي آتى أهل الأموال، وأمر الله فرض على عباده الانتهاء إليه، ما لم يخبرهم أن مراده الندب»[1].

ويقول ابن عاشور: «لما ذكر وعد الله من يزوج من العبيد الفقراء بالغنى، وكان من وسائل غناه أن يذهب يكتسب بعمله، وكان ذلك لا يستقل به العبد؛ لأنه في خدمة سيده؛ جعل الله للعبيد حقًّا في الاكتساب لتحرير أنفسهم من الرق، ويكون في ذلك غنى للعبد إن كان من ذوي الأزواج، أمر الله السادة بإجابة من يبتغي الكتابة من عبيدهم تحقيقًا لمقصد الشريعة من بث الحرية في الأمة، ولمقصدها من إكثار النسل في الأمة، ولمقصدها من تزكية الأمة واستقامة دينها»[2].

٣- الأحاديث الواردة في الحث على العتق وفضله عمومًا، كحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**أيما رجل أعتق امرأ مسلمًا، استنقذ الله بكل عضو منه عضوًا منه من النار**»[3].

وحديث البراء قال: (جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، علمني عملًا يدخلني الجنة، فقال: «**لئن كنت أقصرت الخطبة، لقد أعرضت المسألة، أعتق النسمة، وفك الرقبة**». فقال: يا رسول الله، أوليستا بواحدة؟ قال: «**لا، إن عتق النسمة أن تفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في عتقها**»[4]).

وجه الدلالة: أن فيها حثًّا على عتق الرقاب وتحريرها، مما يدل على تشوف الشارع إلى الحرية، ولأجل ذلك التشوف جعله الشارع مصرفًا من مصارف الزكاة، فتعدى مرحلة الاختيار إلى الإجبار بجعله مصرفًا زكويًّا.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- جواز شراء الرقبة وعتقها من هذا السهم؛ وهو مذهب مالك، وقول عدد من الصحابة كابن عباس وابن عمر[5]، وهو قول أبي عبيد[6]؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾

---

(١) تفسير الطبري (١٩/ ١٧٣). (٢) التحرير والتنوير (١٨/ ٢١٩).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري، (٣/ ١٤٤)، رقم (٢٥١٧)، ومسلم، (٢/ ١١٤٨)، رقم (١٥٠٩).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣٠/ ٦٠٠)، رقم (١٨٦٤٧)، وصححه ابن حجر في فتح الباري (٥/ ١٤٦).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٢). (٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٣).

«فإذا كان للرقاب سهم من الصدقات كان له أن يشتري رقبة فيعتقها، ولا خلاف بين أهل العلم أن للرجل أن يشتري الفرس فيحمل عليه في سبيل الله، فإذا كان له أن يشتري فرسًا بالكمال من الزكاة؛ جاز أن يشتري رقبة بالكمال، لا فرق بين ذلك»[١].

كما استدلوا بعموم قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، فـ«إطلاق الرقاب يقتضى عتق الرقاب فى كل موضع أطلق ذكرها، مثل كفارة الظهار،.. وكذلك فى اليمين، ولم يرد بذلك المكاتبين، وإنما أراد العبيد»[٢]. «ولو أراد المكاتبين لكان يكتفي بذكر الغارمين؛ لأن المكاتب غارم، فهو داخل فيهم»[٣]، ولأن «شراء العبد أولاً أولى من المكاتب؛ لأن المكاتب قد حصل له سبب العتق بمكاتبة سيده له، والعبد لم يحصل له سبب عتق»[٤]، ولأننا «لو أعطينا المكاتب، فإن تم عتقه كان الولاء لسيده فيحصل له المال والولاء، وإذا اشترينا عبدًا فأعتقناه كان ولاؤه للمسلمين، فكان أولى وأليق بظاهر الآية»[٥].

وقد خالف الحنفية فذهبوا إلى أن المراد من هذا السهم إعانة المكاتبين، فلا يجوز عتق الرقبة، واستدلوا بحديث البراء لما سأل الأعرابي رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أوليستا بواحدة؟ فقال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا، إن عتق النسمة أن تفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في عتقها**»[٦]، فقصروا معنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ على فك الرقبة بالإعانة في المكاتبة دون العتق الكامل[٧].

كما استدلوا بعدم تحقق التمليك في العتق، أما في إعانة المكاتبين فمتحقق[٨].

والراجح جواز شراء الرقاب وعتقها، وإعانة المكاتب من سهم الرقاب؛ لأن لفظ الآية عام، ولا دليل على تخصيصها بالمكاتبين دون شراء الرقبة وعتقها، فالمقصود عموم عتق الرقاب وتحرير العبيد، وذلك متحقق فيهما كليهما[٩].

٢- جواز صرف سهم الرقاب إلى تحرير الأسرى من أيدي العدو؛ إما توسيعًا لمعنى التحرير في هذا المقصد، فالأسير رقبة ملكت بملك الرق فهي تخرج من رق إلى عتق[١٠]، أو قياسًا على العبد؛ «لأنه فك رقبة من الأسر، فهو كفك رقبة العبد من

---

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٢).
(٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٣/ ٤٩٦).
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.
(٦) سبق تخريجه (ص٤١٩).
(٧) انظر: المبسوط (٣/ ١٠).
(٨) انظر: المرجع السابق.
(٩) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤١).
(١٠) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٣).

الـرق»[١]، وذلـك أحق وأولى مـن فكاك الرقاب الـذي بأيدينا[٢]؛ لأنـه «إذا كان فك المسـلم عن رق المسلم عبادة وجائزًا من الصدقة، فأولى وأحرى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق الكافر وذله»[٣].

٣- أنه يجوز للإمام شراء رقاب من مال الصدقة وعتقها عن المسلمين، ويكون ولاؤهم لجماعـة المسـلمين[٤]، وهذا على قول من قال بجواز شـراء الرقبـة وعتقها من مال الزكاة.

٤- أن الرقاب أرسخ في استحقاق الزكاة من المصارف الأربعة الأول، ذهب إليه جماعة من المفسـرين؛ وذلك لما في فك الرقاب من الكتابة أو الرق أو الأسر من التخليص والإنقاذ[٥].

٥- أنه يجوز إعطاء المكاتب من الزكاة ما يعين على عتقه وإن قدر على الكسب، وفارق الفقير والمسـكين، فلا يجوز إعطاؤهما إن قدرا على الكسب عند بعض أهل العلم، وذلك «توسيعًا لطرق العتق؛ لتشوف الشارع إليه»[٦].

٦- مشـروعية صـرف الـزكاة من سـهم الرقاب لفكاك الشـعوب المسـلمة مـن احتلال الكفار، وهو قول ذهب إليه بعض المعاصرين[٧]؛ توسـيعًا لمعنى الرق بإطلاقه على مطلق العبودية، فكأنهم أدخلوا فيه معنى الاستعمار على أنه رق للكافرين.

يقـول الزحيلـي: «وبالرغم من أن الغالب وجوده الآن في عصرنا في البلاد الإسـلامية أربعة أنواع وهم الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل، فإن هناك حاجة ماسة للتعرف على مصرف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ بعـد إلغاء الرق من العالم في العصر الحديث، ووجود حـالات تقتضي صرف الزكاة فيها مثل: اسـتعباد الشعوب الإسـلامية، وإنقاذ المسلمين من أشكال الاسـتعمار المختلفة، ومن أهمها الاسـتعمار الاسـتيطاني، ومساعدة الأسـرى على الافتداء من براثن العدو، وإطلاق سراح السجناء والمسـلمين مـن معتقلات الأعـداء الجماعيـة والفردية وما فيها من معاملة وحشـية منافية لأبسـط مبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان»[٨].

---

(١) المغني (٦/ ٤٧٩).
(٢) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٣).
(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٢).
(٤) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٢).
(٥) انظر: البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٤٥).
(٦) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٦).
(٧) وقال بذلك الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار (١٠/ ٤٤٤)، والشيخ محمود شلتوت في فتاواه (ص: ١١٨).
(٨) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٣/ ٢٠١٥).

والـذي يظهر -والله أعلم- أن هذا التعميم للمعنى لا يحتمله النص، فالاصطلاح الشـرعي لكلمـة (الرقـاب) واضـح في أن المراد بهـم تحرير الأرقاء مـن العبودية، فردًا كانـوا أو جماعة. أما الاستعمار وأشكاله فلا ينطبق عليه مفهوم الاسترقاق أو الرق الشرعي المقصود؛ لذا يصعب القول بأن الاسـتعمار كالاسترقاق، أو أن تعطى الشعوب المستعمرة من سهم (الرقاب) لتحرير نفسها من الاستعمار[١].

كما أن في المغالاة في توسـيع المعنى بما لا يحتمله النص إخلالًا بمقصد الضبط الشـرعي المرعي في تشريعات الزكاة وأحكامها.

المطلب الثامن: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لنفسه: استنقاذ المدين، وتأمين الناس ضد الآفات[٢]

بيان المقصد:

الغـارم لغة: من غَرِمَ يَغرَمُ غُرْمًا وغَرامةً، وأغرَمَـه وغَرَّمَه. والغُرم: الدَّين. ورجل غارم: عليه دين. وهو في الأصل يدل على الملازمة؛ ولذا سمي الغريم غريمًا للزومه وإلحاحه، والغريم: الذي له الدين والذي عليه الدين جميعًا، والجمع غرماء[٣].

وأمـا فـي تعريف الغارم فـي باب الـزكاة فنجد أن المفسـرين والفقهاء قد اتفقـوا على أصل التعريـف بمـا لا يخـرج عن الأصل اللغـوي وأن الغارم هو المديـن الذي ركبه الديـن ولزمه. يقول الجصاص: «لم يختلفوا أنهم المدينون»[٤]. ولكن اختلفوا في بعض الجزئيات ما بين تقييد وتوسيع.

فعرفهـم قتـادة بأنهم «قـوم غرَّقتهم الديون في غير إمـلاقٍ ولا تبذيرٍ ولا فسـاد»[٥]. وعرفهم الطبـري بأنهـم: «الذين اسـتدانوا في غيـر معصية الله، ثم لـم يجدوا قضاءً في عيـن ولا عَرَض»[٦]، وعرفهم القرطبي بأنهم: «هم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به»[٧]، وعرفهم ابن عاشور بأنهم: «المدينـون الذيـن ضاقـت أموالهم عـن أداء ما عليهـم من الديـون... فيكون من صـرف أموال من

---

(١) انظر: المرجع السابق (٣/ ٢٠٣٣).

(٢) انظـر: الأمـوال لأبـي عبيد (ص: ٦٦٦)، تفسـير الطبـري (١٤/ ٣١٨)، معالـم السـنن (٢/ ٦٩)، المهذب في فقـه الإمام الشـافعي (١/ ٣١٦)، نهاية المطلب فـي دراية المذهب (١١/ ٥٥٣)، تفسـير القرطبي (٨/ ١٨٤)، الذخيرة (٣/ ١٤٧)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٩٩)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣٨٠)، التحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٧).

(٣) انظر: مادة (غرم) في مقاييس اللغة (٤/ ٤١٩)، لسان العرب (١٢/ ٤٣٦).

(٤) أحكام القرآن، للجصاص (٣/ ١٦٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٣).

الصدقات في ذلك رحمة للدائن والمدين»[١].

وأما الفقهاء: فقد عرف الحنفية الغارم بأنه: «الذي عليه الدين أكثر من المال الذي في يده أو مثله أو أقل منه، لكن ما وراءه ليس بنصاب»[٢]، فاشترطوا الفقر مع الغرم، بأن لا يملك الغارم نصابًا بعد أداء دينه، وذلك بناء على أصلهم في اشتراط وصف الفقر في جميع مصارف الزكاة.

وذهب المالكية إلى أنهم: «الذين عليهم من الدين مثل ما بأيديهم من المال أو أكثر وهم ممن قد ادَّان في واجب أو مباح»[٣]. وفي الذخيرة: «الغارم هو من ادَّان في غير سفه ولا فساد، ولا يجد وفاء، أو معه مال لا يفي دينه، فيعطى من الزكاة قضاء دينه»[٤].

وأما الشافعية والحنابلة فقد ذكروا أن الغارمين نوعان: صنف غارم لنفسه، وصنف غارم لإصلاح ذات البين، والذي يهمنا في هذا المقام هو القسم الأول فعرفه الشافعي أنه: «كل من عليه دين كان له عرض يحتمل دينه أو لا يحتمله»[٥]. وعرفهم الحنابلة بأنهم: «المدينون العاجزون عن وفاء ديونهم»[٦].

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تقصد إلى استنقاذ المدين الذي أحاط به الدين وكبَّله بأن جعلت له حقًّا من الزكاة معلوم، فترفع عنه تلك المفسدة بقضاء دينه وتخليصه منه، وإخراجه من ذله وغرامه، فتكفي المدين أذى مستحق الدين، ولا يخفى ما للدين من هم وغم عظيم يلازم صاحبه، فهو كما قيل: همٌّ بالليل وذلٌّ بالنهار.

كما أن المصالح التي تحققها الشريعة من خلال هذا السهم: تأمين الناس ضد الآفات؛ كمن تفجعهم الكوارث والآفات، أو تنزل بهم جوائح تجتاح أموالهم فتضطرهم إلى الاستدانة لأنفسهم وأهليهم، فتقوم الزكاة بدور التأمين الاجتماعي لهم، وذلك سابق لكل ما عرفه العالم -بعد- من أنواع التأمين. وفي ذلك يقول الشافعي: «وإنما يعطى الغارمون إذا ادَّانوا في حمل دية، أو أصابتهم جائحة»[٧].

وروى أبو عبيد أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب أن اقضوا عن الغارمين. فكتب إليه: إنا نجد الرجل له المسكن، والخادم، والفرس، والأثاث، فكتب عمر: «إنه لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته، نعم فاقضوا عنه، فإنه غارم»[٨]، وذلك إن دلَّ فإنما يدل على أن هذا السهم ليس للفقراء فحسب، بل إنه شامل

---

(١) التحرير والتنوير (١٠/ ٢٣٧).
(٢) بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).
(٣) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٢٦).
(٤) الذخيرة (٣/ ١٤٧).
(٥) الأم (٢/ ٩٣).
(٦) المغني (٦/ ٤٨٠).
(٧) الأم للشافعي (٢/ ٩٣).
(٨) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٦٦).

لمـن يضطـر إلى الغرم وإن كان له ما يكفيه من ضرورات الحياة فـلا يجبر على بيعها ولا يترك حتى يضطر إلى ذلك، بل يعطى من هذا السهم ما يجبر حاله، ويغنيه عن ذلك.

يقول الجويني: «والصدقة تصرف لسد خَلة، أو كفاية أذى مستَحِقِّ الدين»[١].

ومما يلاحظ أن الفقهاء قد ضبطوا المدين المستحق لأخـذ الزكاة بوصف الغارم بضوابط، حتـى يكون أخـذه لها متوافقًا مع مقاصدهـا العامة الأخرى، فلا يكون وصف كونـه مديونًا بإطلاق سببًا كافيًا في استحقاق الزكاة، بل ثمت ضوابط أخرى لذلك، ومنها:

- أن يكـون الغـارم مسـلمًا؛ وذلـك داخل في عمـوم أن الـزكاة إنما شـرعت لحفظ الدين والإعانة على طاعة الله، وإعطاء الكافر يخالف ذلك[٢].
- أن يكون محتاجًا إلى ما يقضي به الدَّين، فلو كان غنيًا قادرًا على سـداده بنقود أو عروض لـم يعـط من الزكاة، ولو وجـد بعض ما يقضي به فيعطـى ما يقضي به الباقـي، وأما لو لم يملـك وكان قـادرًا على قضائه بالكسـب فيعطى عند الجمهور؛ لأنـه لا يمكنه قضاؤه إلا بعد زمن، وقد يعرض ما يمنعه من قضائه[٣]، وفي ذلك مراعاة لتحقق وصف الحاجة فيه.
- أن يكون ما اسـتدانه في طاعة أو أمر مباح، فلو اسـتدان في معصية؛ كالخمر ونحوه فإنه لا يعطـى من هذا السـهم قبل التوبة على قول الجمهـور[٤]، وخالف بعضهم فرأى جواز صرف الزكاة وإن كان الغرم في معصية؛ لأنه وإن استدان في معصية أو سرف فإنه داخل في عموم كونه غارمًا، ولكن الراجح -والله أعلم- الرأي الأول؛ رعاية لمقصد أن الزكاة إنما تصرف إعانة على طاعة الله، وفي إعطاء هذا إعانة على المعصية[٥].

  وأما لو تاب الغارم فذهب الأكثرون إلى أنه يعطى؛ لأنه داخل في عموم الغارمين.
- أن يكون دينه في غير سفه أو إسراف[٦]. ذكره الطبري عن قتادة، وأبي جعفر، ومجاهد[٧]؛ وذلك رعاية لمقصد سد الخلة، ومن ادَّان في سرف فلا يتحقق فيه ذلك المقصد.
- أن يكـون الدين حالًّا، فإن كان مؤجـلًا فذهب بعضهم إلى أنه لا يعطى؛ لأنه غير محتاج إليه الآن، وذهب الجمهور إلى إعطائه لدخوله في عموم الغارمين[٨].

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٥). (٢) انظر: المغني (٦/ ٤٨٠).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨).
(٤) انظر: المرجع السابق (٦/ ٢٠٨). (٥) انظر: المرجع السابق.
(٦) انظر: المرجع السابق، الذخيرة (٣/ ١٤٧). (٧) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٣١٨).
(٨) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٨).

- أن يكون شأن الدين مما يحبس فيه، فيخرج بذلك دين الكفارات والزكاة؛ لأن الدين الذي يحبس فيه ما كان لآدمي[١].
- أن يكون الغارم ممن تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها، وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلها ويعتمد عليها، فيركبه دين يلجئه إلى بيعها، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله، فهذا يؤدى دينه من الزكاة. وأما من كان على حالة من الابتذال والسعي، فأراد أن يشتري أموال الناس ليكون منها دين في ذمته، فيكون غارمًا ما يؤدى عنه من الزكاة فلا يجوز ذلك؛ لأن الغرم عن هذا لا يغير ولا يضطره منعه من الابتذال إلى الخروج عن عادته، وللخروج عن العادة تأثير في إسقاط العبادات؛ كالاستطاعة في الحج[٢]، وذلك مراعاة لمقصد تهذيب النفوس بالزكاة؛ ولذا فلا يعطى من هذا المصرف إلا من كانت حاله تتغير إلى الأفضل بالأخذ منها بأن يكون قد عرض له عارض ذهب بماله، فيحتاج إلى من يرفع عنه ذلك.

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[٣].

وجه الدلالة: في قوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَٱلۡغَٰرِمِينَ﴾ دلالة على وصف الاستحقاق، وأنه الغرم -الدَّين-، وقد اتفق المفسرون على أن المقصود بالغارمين: المدينون[٤]، فدل ذلك على أن هذا المصرف إنما جاءت به الشريعة إنقاذًا للمدينين من رق الدين.

٢- حديث قبيصة بن مخارق الهلالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسأله فيها، فقال: **«أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»**، قال: ثم قال: **«يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة»** -وذكر منهم- **«ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، أو قال: سدادًا من عيش»**[٥].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على جواز المسألة والإعطاء من سهم الغارمين لمن أصابته جائحة تعدمه فتضطره للاستدانة، فجاءت الشريعة بسد ذريعة الاستدانة بأن جعلت له حقًّا

---

(١) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥١).
(٢) المنتقى شرح الموطأ للباجي (٢/ ١٥٤)، بتصرف يسير.
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (٣/ ١٦٢).
(٥) سبق تخريجه (ص١٠٦).

في مال الزكاة من سهم الغارمين، وفي ذلك دلالة بينة على حرص الشريعة على استنقاذ من قد تضطره الحال إلى الاستدانة لوقوع جائحة أو كارثة، ودفع الضرر عنه قبل وقوعه بإباحة أخذه من مال الصدقة، فإذا كان ذلك حرصها على من قد يضطر إليه، فمن اضطر إليه من باب أولى. يقول مجاهد: «من احترق بيته، أو يصيبه السيل فيذهب متاعه، ويدَّانُ على عياله، فهذا من الغارمين»[(١)].

وقد تفسر الجائحة في هذا الحديث بما جاء في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيمن أصيب ماله وكثر دينه فحث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الصدقة عليه، فيكون الدَّين المراد هنا قد واقع حقيقة، وسيأتي.

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع[(٢)]، أو لذي دم موجع»**[(٣)].

وجه الدلالة: أن الحديث دل على إباحة المسألة لذي الغرم المفظع، وهو: من لزمته الديون الفظيعة الفادحة، وإنما أبيحت له لما يلحقه بالدَّين من العنت والمشقة البالغة، فدل ذلك على حرص الشريعة على فكاك المكلفين من ربقة الدين، فجاءت بتقرير سهم الغارمين ضمن المصارف الزكوية. يقول الخطابي: «والغرم المفظع: أن تلزمه الديون الفظيعة الفادحة حتى ينقطع به، فتحل له الصدقة، فيعطى من سهم الغارمين»[(٤)].

٤- حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أصيب رجل في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تصدقوا عليه»**، فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لغرمائه: **«خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»**[(٥)].

وجه الدلالة: أتى بهذا الحديث الإمام ابن كثير في سياق تفسيره لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[(٦)]، ففي حث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه على التصدق على من كثر دينه دليل على عناية الشريعة باستنقاذ المدين من الغرم الذي لحق به، ومن أصناف ذلك الغرم أن يغرم لأجل جائحة تلحقه في

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٨).

(٢) «الغُرْمُ: هو الدينُ، وهو بضم الغين وسكون الراء، ومفظع من أفظع يقال: أفظعني الأمر اشتد عَلَيَّ، والأمر الفظيع هو الشديد الشنيع الذي جاوز المقدار». شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣٨٩).

(٣) أخرجه أبو داود، (٢/ ١٢٠)، رقم (١٦٤١)، وسكت عنه، وضعفه الألباني في الإرواء (٣/ ٣٧٠).

(٤) معالم السنن (٢/ ٦٩).

(٥) أخرجه مسلم، (٣/ ١١٩١)، رقم: (١٥٥٦).

(٦) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٦٩).

مالـه فتجعلـه مدينًا، فجاءت الشـريعة في باب الزكاة برفع ذلك الضرر بـأن جعلت للغارم نصيبًا في مال الصدقة، وذلك صريح بين في حديث قبيصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الغارم لا يعطى من هذا السهم إن كان له نقود يمكنه القضاء منها؛ لأنه حينئذ غني قادر على القضاء من نقوده وعروضه، فلا تتحقق فيه الحاجة حينئذ، وسهم الغارمين إنما يقصد إلى استنقاذ من أرهقته الديون ولا يجد منها مخرجًا[١].

وقد ذهب بعضهم إلى أنه يجب مراعاة ألا يرفع سداده الدين وصف الغنى عنه -على اختـلاف الأقوال في تعريف الغنى-، فـإذا قلنا بأن الغنى هو الكفاية، وكان عليه دين ينقصه عن حد الكفاية فإنه يعطى ما يجعله لا ينقص عن حد الكفاية، وهكذا[٢].

يقـول ابن قدامـة: «إذا كان الرجـل غنيًّا، وعليـه دين لمصلحة لا يطيق قضـاءه، جاز أن يدفـع إليـه ما يتم به قضـاءه، مع ما زاد عن حد الغنى. فإذا قلنا: الغنى يحصل بخمسـين درهمـا. وله مائة، وعليه مائة، جاز أن يدفع إليه خمسـون، ليتـم قضاء المائة من غير أن ينقص غناه. قال أحمد: لا يعطى من عنده خمسـون درهمًا أو حسـابها من الذهب، إلا مدينًا، فيعطى دينه، وإن كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص من الغنى لم يعط شيئا»[٣].

وأمـا إن كان مالـه عقارًا مـن دور وضياع كفى أثمانها بدينه ففي جواز إعطائه من سـهم الغارمين قولان: أنه لا يجوز أن يعطى؛ لأنه قادر على قضاء دينه؛ كالموسر بمال ناض.

والوجـه الثانـي: أنـه يجـوز أن يعطـى؛ لأن العاجـز عـن قضـاء الديـن إلا مـن عقار بالمعسرين أشبه عنه بالموسرين؛ فاقتضى أن يكون من جملة الغارمين[٤].

٢- ذهـب بعـض أهـل العلم إلـى أن من تلف مالـه بجائحـة أو نحوها ولم يسـتدن؛ فلا يسـمى غريمًا، فلا يسـتحق من سـهم الغارمين إلا إن اسـتدان؛ لأن الغرم هو اللزوم والمطالبة، فمن لزمه الدين يسـمى غريمًا، ومن له الدين أيضًا يسـمى غريمًا؛ لأن له اللزوم والمطالبة، فأما من ذهب ماله ولم يسـتدن فليس بغريم، وإنما يسـمى فقيرًا أو مسكينًا[٥].

---

(١) انظر: الأم (٢/ ٧٨).
(٢) انظر: المغني (٦/ ٤٨١).
(٣) المرجع السابق (٦/ ٤٨١).
(٤) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٨).
(٥) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٦٣).

٣- إذا أراد الرجل دفع زكاته إلى الغارم، فله أن يسلمها إليه ليدفعها إلى غريمه، وإن أحب أن يدفعها إلى غريمه قضاء عن دينه فله ذلك؛ لأن المقصود قضاء دينه واستنقاذه، وذلك متحقق في الصورتين[١].

٤- من صور الغارمين التي يتحقق فيها وصف الغرم: أن يكون الشخص قد ادَّان في جوائح أصابته، أو نفقات لزمته، أو معاملات أضرت، أو زكوات وجبت، وحج أُدِّي، وفرض قضي، إلى ما جرى مجرى ذلك من واجبات أو مباحات، فيجوز أن يدفع إلى من صار بها غارمًا من سهم الغارمين إذا كان فقيرًا[٢].

٥- أن من ادَّان في تبذير كرجل بذر في الشهوات واللذات وأسرف في الصلات والهبات لا في بر ولا تقوى فهذا لا يعطى من سهم الغارمين، وله ما يقدر على قضاء دينه منه من ناض أو عقار؛ لأنه ممنوع من التبذير، فلأن يعود تبذيره على ماله أولى من أن يعود على مال الصدقات، وإن كان فقيرًا لا يقدر على قضاء دينه من ناض ولا عقار جاز أن يعطى من سهم الغارمين؛ لأنه منهم في الغرم والحاجة، فتحقق فيه وصف الغرم واحتاج إلى الاستنقاذ[٣].

٦- ذهب بعض أهل العلم إلى جواز صرف الزكاة وإن كان الغرم في معصية؛ لأنه وإن استدان في معصية أو سرف فإنه داخل في عموم كونه غارمًا[٤].

٧- أن الغارم لو تاب فإنه يعطى عند بعض أهل العلم؛ لأنه داخل في عموم الغارمين[٥].

٨- أن الغارم يعطى من هذا السهم وإن كان دينه مؤجلًا عند بعض أهل العلم لدخوله في عموم الغارمين، فيتحقق فيه وصف الغرم الذي أناطت الشريعة الاستحقاق به، وقصدت استنقاذ من اتصف به[٦]، وفرق بعضهم بينما لو كان الأجل ينقضي في وسط السنة المستقبلة أو كان أكثر من سنة، فإن كان ينقضي السنة المقبلة قضي دينه، وإلا فلا، وكل ذلك راجع إلى مدى حاجة الغارم إلى كفاية أذى مستحق الدين[٧].

٩- لو مات رجل وعليه دين ولا تركة له فذهب المالكية -وهو قول عند الشافعية ورواية عند الحنابلة- إلى جواز قضاء دينه من سهم الغارمين؛ لعموم قوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾، فعلق الحكم بوصف الغرم، وهو متحقق في الميت كما هو متحقق في

---

(١) انظر: المغني (٦/ ٤٨١).
(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٨).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨).
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٨).
(٦) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨).
(٧) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٦).

الحي[١]. وخالف الجمهور مستدلين بتخلف مقصد التمليك وسيأتي.

١٠- أنه يلحق بالغارم ضامن الدين، فلو ضمن رجل دينًا في معاملة؛ فإنه يعطى من هذا السهم إن كان المضمون عنه معسرًا؛ لأن الضامن حينئذ بمنزلة الغارم.

وأما إن كان المضمون عنه موسرًا والرجوع عليه ممكنًا، لم يعط من الصدقة؛ لأنه ليس بدين؛ فإنه يجد به مرجعًا؛ فلا يتحقق فيه وصف الغرم، فلا يحتاج إلى استنقاذه[٢].

١١- أن الغارم على أي وجه كان يستحق الأخذ من الصدقة بسبب الغرم، فلو أخذ الصدقة ثم أبرأه غريمه، فحكمه في رد ما أخذه إن كان تلف، حكم المكاتب إذا قبض حصته، ثم أُعتق أو أبرىء، فيرده إلى المصارف؛ لأن الحاجة قد ارتفعت فلا يحتاج إليه[٣].

١٢- أنه إذا أخذ الغريم سهمه فلم يصرفه في دينه حتى قضي عنه أو قضاه من غيره؛ استرجع منه؛ لأنه إنما أعطي لحاجة، وقد سبق أنَّ من أعطي لمصلحة فإن تمليكه مراعىً بقضاء تلك المصلحة، لا تمليك مطلق[٤].

١٣- أنه يجوز أن يكون من أموال هذا السهم ضمان للعاجزين عن السداد للمؤسسات المالية في قول لبعض المعاصرين، على أن تعود مؤسسة الزكاة عليهم لاسترجاع ما تم دفعه بأقساط مناسبة، وذلك بقياس ضمان الزكاة للتمويل المدفوع للفقراء على مصرف الغارمين، فكما أن الغارم إذا كان مدينًا بسبب تجارة فإنه يجوز إعطاؤه من الزكاة لسداد دينه إذا عجز عن الوفاء به، فكذلك يجوز أن تكون الزكاة ضمانًا لما يأخذه من تمويل للمتاجرة والاستثمار، بحيث يتم السداد من الزكاة إذا عجز المتمول عن السداد[٥].

١٤- جواز الإقراض من أموال الزكاة عند بعض المعاصرين؛ لأن المقصد من هذا السهم هو استنقاذ المدين، وذلك متحقق بالإقراض من أموال الزكاة حتى لو لم يتحقق مقصد التمليك على الكمال؛ يؤيده: أن مصرف الغارمين من المصارف التي يأخذها مستحقها أخذًا مراعى لقضاء حاجته، وليس المقصود منها التمليك المطلق، كما أن في الإقراض منها مصالح أخرى كمحاربة الربا والبنوك الربوية[٦].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٥)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١١)، المغني (٦/ ٤٨٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (١١/ ٥٥٦).

(٤) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٠).

(٥) انظر: ضمان أموال الزكاة، د. صالح الفوزان، موقع المسلم.

(٦) انظر: مصارف الزكاة في ضوء الكتاب والسنة، د. خالد العاني (ص: ٣٣٢).

المطلب التاسع: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لغيره: التحريض على الإصلاح والبر[١]

بيان المقصد:

الغارم لغيره هم من «ادَّانوا في حمالات، وإصلاح ذات بين، ومعروف»[٢]، والحَمَالة بفتح الهاء المهملة هي كما يقول ابن الأثير: «ما يتحمَّله الإنسان عن غيره من ديةٍ أو غرامةٍ؛ مثل أن تقع حرب بين فريقين تُسفَك فيها الدماء، فيدخل بينهم رجل يتحمل ديات القتلى ليصلح ذات البين. والتحمل: أن يحملها عنهم على نفسه»[٣].

قال الخطّابيّ: «تفسير الحَمَالة: أن يقع بين القوم التشاجر في الدماء والأموال، ويَحدُث بسببهما العداوة والشحناء، ويُخاف من ذلك الفتق العظيم، فيتوسّط الرجل فيما بينهم، ويسعى في إصلاح ذات البين، ويتضمن مالًا لأصحاب الطوائل، يترضّاهم بذلك حتى تسكن الثائرة، وتعود بينهم الألفة»[٤]، ونحوه عن النووي[٥].

ويقول شمس الدين ابن قدامة: «أن يقع بين الحيَّين أو أهل القريتين عداوة وضغائن، يتلف بها نفس أو مال، ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك، فيسعى إنسان في الإصلاح بينهم، ويتحمل الدماء التي بينهم والأموال، فيُسمَّى ذلك حَمَالة، بفتح الحاء، وكانت العرب تعرف ذلك، فكان الرجل منهم يتحمل الحَمَالة، ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديها، فورد الشرع بإباحة المسألة فيها، وجعل لهم نصيبًا من الصدقة»[٦].

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تريد تحريض الناس وحثهم على الإصلاح والبرّ وإطفاء ثائرة الفتن من خلال هذا السهم، فجعلت للمحسنين والمتبرِّعين في سبيل ذلك حقًّا من مال الزكاة يعانون منه على ما تحملوه من غرامات في سبيل إصلاح المجتمع، فيعطون ما تبرأ به ذممهم، ويخرجون به من عهدة ما ضمنوه.

---

(١) انظر: الأم (٢/ ٩٣)، معالم السنن (٢/ ٦٤-٦٧)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ٩٩)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣١٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٤-٥٥٦)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٦٤)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٢٦). البناية شرح الهداية (٣/ ٤٥٣)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٠)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٤)، نيل الأوطار (٤/ ٢٠٠).

(٢) الأم (٢/ ٧٨).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٤٢).

(٤) معالم السنن (٢/ ٦٧).

(٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٣٣).

(٦) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٣).

يقـول الخطابي: «فهذا الرجل صنع معروفًا وابتغـى بما أتاه صلاحًا، فليس من المعروف أن تـورّك الغرامـة عليه في ماله، ولكـن يُعانُ على أداء ما تحمله منه، ويعطى مـن الصدقة قدر ما يبرأ به ذمته، ويخرج من عهدة ما تضمنه منه»[١].

ويقول الجويني: «للشـرع على الحَمالات حث ظاهر، لصلتهـا بالمصالح العامة، حتى كأن المتحمل مستناب من جهة الشرع في الاقتراض على الصدقة»[٢].

ويقـول في موضع آخر في بيان مقصد هذا المصرف: «**تحريضًا لسـادات القبائل على تطفئة ثائرة الفتن؛ فإنه تكثر منهم، فلذلك لا يكلّفون بقضائها من أموالهم**»[٣].

ويقـول شـمس الدين ابن قدامـة عن الحميل: «أتـى معروفًـا عظيمًا، وابتغـى صلاحًا عامًّا، **فـكان مـن المعروف حمله عنه من الزكاة وتوفير ماله عليه، لئـلا يجحف بمال المصلحين، أو يوهن عزائمهم عن تسكين الفتن، وكف المفاسد**، فيدفع إليه ما يؤدي حمالته وإن كان غنيًّا»[٤].

وقـد جاء هـذا المصرف إقرارًا من الشـريعة لخلق كريم من أخلاق العـرب في الجاهلية[٥]، وذلـك أن «العـرب كانـت إذا وقعت بينهـم فتنة اقتضت غرامة فـي دية أو غيرها، قـام أحدهم فتبرّع بالتـزام ذلك، والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة، ولا شـكّ أن هذا من مكارم الأخلاق، وكانوا إذا علمـوا أن أحدهـم تحمّل حَمَالةً بـادروا إلى معونته، وأعطوه ما تبرأ به ذمّته، وإذا سـأل لذلك لم يُعَدَّ نقصًا في قدره، بل فخرًا»[٦].

كمـا أن هـذا المقصد يحقق مقصدًا كليًّا مهمًّا من مقاصد الشـريعة فـي الأمة ألا وهو تحقيق وحدة الأمة وتقوية روابط الأخوة الإسلامية، ودرء كل ما يخدشها[٧].

ومما تجدر الإشـارة إليه أن الفرق بين الغارم لنفسـه والغارم لإصـلاح ذات البين يتمثل في كـون الغرم في الغارم لإصلاح ذات البين هو لحاجة المسـلمين إليه لإطفـاء الثائرة، وإخماد الفتنة؛ ولـذا يجـوز لـه الأخذ مع الغنـى، كالغازي والمؤلَّـف والعامل، وأمـا الغارم لمصلحة نفسـه فيأخذ لحاجة نفسه، فاعتبرت حاجته وعجزه؛ كالفقير والمسكين والمكاتب وابن السبيل[٨].

---

(١) معالم السنن (٢/ ٦٧).
(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٦).
(٣) المرجع السابق (١١/ ٥٥٤).
(٤) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩).
(٥) انظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٤).
(٦) نيل الأوطار (٤/ ٢٠٠).
(٧) سبق تناول هذا المقصد في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثاني، ص٢٩٧ وما بعدها.
(٨) المغني (٦/ ٤٨١).

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[١].

وجه الدلالة: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ يشمل: الغارمين لغيرهم، وهم من يستدين لمصلحة المسلمين لإطفاء ثائرة الفتنة، ونشر الإصلاح والبر[٢]، وقصد الشارع من إعطائهم حثهم وتحريضهم على الإصلاح، ودرء مفسدة الفتن.

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[٣].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالإصلاح بين المتنازعين، فدلَّ ذلك على حرص الشريعة على درء الفتن، والتحريض على الإصلاح، ومن سُبُل الإصلاح أن يجعل للمصلحين سهمًا ماليًّا مضمونًا من مال المسلمين، حتى تُدرأ منه مفسدة الخلاف، ويتحقق الإصلاح.

يقول ابن تيمية: «**فيجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين** كما أمر الله تعالى، والإصلاح له طرق، منها: **أن تُجمَع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك**، فإن الغرم لإصلاح ذات البين يبيح لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم»[٤].

٣- حديث قبيصة بن مخارق الهلالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسأله فيها، فقال: «**أقم حتى تأتينا الصدقة**»، فنأمر لك بها، قال: ثم قال: «**يا قَبيصةُ إنَّ المسألةَ لا تحلُّ إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمَّل حمالة، فحلَّت له المسألة حتى يُصيبَها، ثُمَّ يُمْسِكُ**»[٥].

وجه الدلالة: أن قبيصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتحمله الحمالة، فأمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن يصبر حتى تأتيه الصدقة فيأمر له بها، ويجعل له منها حظًّا ونصيبًا، وفي ذلك تحريض وتشجيع عظيم على تحمل الحمالات، فكأنه أجاز لصاحب الحمالة الاستقراض على أموال الصدقة، وذلك لما في تحمل الحمالات من إطفاء ثائرة الفتن، ونشر الإصلاح والبر، وهو مقصود شرعي عظيم[٦].

---

(١) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٦٨).
(٣) الآيات (٩-١٠) من سورة الحجرات.
(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٦٤).
(٥) سبق تخريجه ص(١٠٦).
(٦) يقول الخطابي: «فهذا الرجل صنع معروفًا وابتغى بما أتاه صلاحًا، فليس من المعروف أن تورّك الغرامة عليه =

كما أن في الحديث دلالة على أنه يعطى مع الغنى، وذلك في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُمَّ يُمْسِكُ» ففيه دليل على أنه غني، لأن الفقير ليس عليه أن يمسك[١]، وإنما أعطي مع الغنى؛ تحريضًا له على ما يبذله من النفع والبر لمصلحة المسلمين.

٤- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن المسألةَ لا تحِلُّ إلا لثلاثة: لذي فقرٍ مُدْقِع، أو لذي غُرْم مُفظِع، أو لذي دَمٍ مُوجِع**»[٢].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أو لِذي دَمٍ مُوجِع**» دلالة على جواز الإعطاء من سهم الغارمين لمتحمل الدم، «والدم الموجع هو: أن يتحمل حمالة في حقن الدماء وإصلاح ذات البين فتحل له المسألة فيها»[٣]، فدل ذلك على حرص الشريعة على الإصلاح عبر هذا المصرف.

٥- حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تحِلُّ الصدقةُ لغَنِيٍّ إلا لخمسة: لغازٍ في سبيلِ الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ،.. »**[٤].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاز الأخذ من الصدقة للغارمين لمصلحة المسلمين حتى لو كانوا أغنياء؛ لأن استحقاقهم لها ليس لأجل حاجتهم، وإنما لحاجة المسلمين إليهم، لما في صنيعهم من سدٍّ لخلة المسلمين ومعونة للإسلام وأهله، فدل إعطاؤهم مع الغنى على أن مقصود إعطائهم إنما هو تحريضهم على الإصلاح والبر[٥]. والغنيُّ الذي تحلُّ له المسألة في هذا الموضع هو صاحب الحمالة وهي الكفالة والحميل الكفيل والضمين[٦].

٦- دليل من المعقول وهو: أن الغارم لإصلاح ذات البين إنما غرم في المصالح العامة فكان إعطاؤه أولى من الغرم في المصالح الخاصة، ولأنه لما جاز أن يعطى للغرم في حاجته إلينا، فأولى أن يعطى للغرم في حاجتنا إليه[٧].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الغارم لإصلاح ذات البين يُعطَى من الزكاة وإن كان غنيًّا[٨]؛ لأن من أعطي من

= في ماله، ولكن يعان على أداء ما تحمله منه، ويعطى من الصدقة قدر ما يبرأ به ذمته، ويخرج من عهدة ما تضمنه منه» معالم السنن (٢/ ٦٧)، ويقول الجويني: «تحريضًا لسادات القبائل على تطفئة ثائرة الفتن؛ فإنه تكثر منهم، فلذلك لا يكلّفون بقضائها من أموالهم» نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٤).

(١) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٤).
(٢) سبق تخريجه ص(+٥٠٤).
(٣) معالم السنن (٢/ ٦٩).
(٤) سبق تخريجه ص(+١٠٠).
(٥) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٤).
(٦) انظر: معالم السنن (٢/ ٦٦).
(٧) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩).
(٨) الحاوي الكبير (٨/ ٢٧١)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩).

الصدقة لحاجة المسلمين إليه فإنه يعطاها وإن كان غنيًّا؛ ولأن قصد إعطائه ليس حاجته حتى نشترط الفقر، وإنما تحريضه على الخير، فلا وجه لاشتراط الفقر فيه، فإن القرآن لم يشترط ذلك، والسنة المطهرة قد صرَّحت بعدم اشتراط الفقر فيه[١]، و«لأنه لو شرط الفقر فيه لقَلَّت الرغبة في هذه المكرمة»[٢]، والشريعة إنما تريد الحض عليه.

٢- أن «من استدان الحَمَالة وأدَّاها؛ جاز له الأخذ من الزكاة؛ لأن الغرم باق، والمطالبة قائمة، فلم يخرج عن كونه مدينًا بسبب الحمالة»[٣].

٣- أن من أدى الغرم لإصلاح ذات البين من ماله، لم يكن له أن يأخذ؛ لأنه قد سقط عنه وصف الغرم الذي أُنِيط به الاستحقاق، فلا يدخل في الغارمين حينئذ[٤].

٤- أن «دفع الزكاة إلى الوالد لا يجوز عند الأئمة المتبوعين في المشهور عنهم؛ إلا إذا أخذها لكونه غارمًا لإصلاح ذات البين أو للجهاد ونحوه مما فيه مصلحة للمسلمين»[٥].

٥- أن من تحمَّل ديةً في تسكين فتنة لولا تحمُّلها لثارت إذا طلب قضاء ذلك عنه لزمت إجابته؛ وإن كان غنيًّا بعقاره ومنقولاته، متمكنًا من قضاء تلك الحَمالة من غير عسر يلحقه.

وإن كان غنيًّا بالنقدين أو بأحدهما، فيؤدى عنه دينه كذلك في قول، كما لو كان غنيًّا بعقاره وعروضه؛ تحريضًا لسادات القبائل على تطفئة ثائرة الفتن؛ فإنه تكثر منهم، فلذلك لا يكلّفون بقضائها من أموالهم[٦].

٦- أن الغارم لإصلاح ذات البين يعطى من الزكاة ولو كان هذا الإصلاح بين جماعتين من أهل الذمة عند الحنابلة[٧]؛ توسيعًا لمقصد الإصلاح، وتحقيقًا للمصلحة العامة.

---

(١) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩)، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (ص: ٢٥٣).

(٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٠).

(٣) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩).

(٤) انظر: المغني (٦/ ٤٨١).

(٥) المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ١٦٤).

(٦) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٤) بتصرف، وانظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩)، وذكر وجهًا آخر لهم وهو أنه لا يعطى فيما لو كانت الفتنة في تلف مال لا دم؛ لأن للدم تفضيلًا على غيره.

(٧) انظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٣).

٧- أن من ادَّان في مصلحة لا تتعلق بقطع فتنة ولا منع حرب؛ كرجل ادان في عمارة مسجد أو جامع أو بناء حصن أو قنطرة أو فك أسرى أو ما جرى مجرى ذلك من المصالح العامة، فهذا يجوز أن يعطى مع الفقر والغنى بالعقار، ولا يجوز أن يعطى مع الغنى بالناض في وجه عند الشافعية؛ لأنه في النفع متردد بين الأمرين فاقتضى أن يكون فيه مترددًا متوسطًا بين الحكمين[١]؛ ولما في استدانته من مصلحة للمسلمين، وفيه توسيع للمقصد ليشمل كل أعمال البر.

المطلب العاشر: مقصد الشريعة في مصرف (في سبيل الله): نصرة دين الله وإعلاء كلمته[٢]

بيان المقصد:

السبيل في اللغة من (سبل) وهو: الطريق وما وَضُح منه، يُذَكَّر ويُؤَنَّث[٣].

وأما اصطلاحًا فيقول ابن الأثير: «و(سبيل الله) عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوُّعات، وإذا أُطلِق فهو في الغالب واقع على الجهاد، حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصورٌ عليه»[٤]. ويقول ابن منظور: «كلّ ما أمر الله به من الخير فهو من سبيل الله أي: من الطرق إلى الله، واستعمل السبيل في الجهاد أكثر؛ لأنه السبيل الذي يقاتل فيه على عقد الدين»[٥].

وكما يظهر مما سبق أن لفظة (في سبيل الله) لها عدة إطلاقات في نصوص الكتاب والسنة، ومن تلك الإطلاقات:

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥٠٩)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣١٩).

(٢) انظر: الأم (٢/ ٧٨)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٥)، تفسير الطبري (١٤/ ٣١٩)، أحكام القرآن للجصاص (٤/ ٣١٤)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٩٧)، الحاوي الكبير (٨/ ٥١٢)، الاستذكار (٣/ ٢١٣)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٤)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ -٥٥٧-٥٥٨)، التبصرة للخمي (٣/ ٩٨٢)، شرح السير الكبير (ص:١٨٨)، المبسوط (٣/ ١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٥) (٧/ ٩٨)، المغني (٦/ ٤٨٢)، مناهج التحصيل شرح المدونة (٢/ ٣١٣)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٥) (٥/ ٢٧٩)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٣)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٤)، البحر الرائق (٢/ ٢٦٠)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٤).فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٠)، رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٤٣)، تفسير السعدي (ص: ٨٩).

(٣) انظر مادة (سبل) في: لسان العرب (١١/ ٣٢٠).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٥) لسان العرب (١١/ ٣٢٠).

- كل عمل خالص سُلك به طريق التقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أعم المعاني[١].
- الجهاد في سبيل الله[٢].

وبسبب تعدد إطلاقات اللفظة حصل الخلاف بين أهل العلم في المعنى المراد من سهم (سبيل الله) في آية الصدقات، في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٣]، أهو عام فيشمل كل سبل الخير والتقرب، أم يراد به عموم الجهاد؟ أم الغزاة خاصة؟ وانبنى على ذلك الخلاف في مقصد هذا السهم.

وفيما يلي استعراض لبعض أقوال المفسرين في معنى هذا المصطلح في سياق آية الصدقات، حتى نستعين بذلك على تلمس المقصود الشرعي المراد من هذا السهم.

القول الأول: أن المراد به غزو الكفار، ذهب إليه جمهور المفسرين[٤]، وجمهور الفقهاء[٥].

يقول الطبري: «﴿وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فإنه يعني: وفي النفقة في نصرة دين الله وطريقه وشريعته التي شرعها لعباده، بقتال أعدائه، وذلك هو غزو الكفار»[٦].

ويقول البغوي: «أراد بها: الغزاة، فلهم سهم من الصدقة، يعطون إذا أرادوا الخروج إلى الغزو، وما يستعينون به على أمر الغزو من: النفقة، والكسوة، والسلاح، والحمولة، وإن كانوا أغنياء»[٧]. ويقول ابن الجوزي: «﴿وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الغزاة والمرابطين»[٨]، كما اختاره القرطبي ونسبه إلى أكثر العلماء[٩].

ويقول ابن قدامة: «ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله؛ لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو، قال الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[١٠]، وقال: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[١١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾[١٢]. وذكر ذلك في غير موضع من كتابه، فإذا تقرَّر هذا، فإنهم يعطون وإن كانوا أغنياء»[١٣].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٣٨-٣٣٩).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٥)، وقد نقله عن قتادة، ومقاتل، وابن أسلم.
(٥) انظر: الذخيرة (٣/ ١٤٨) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٦)، المغني (٦/ ٤٨٢).
(٦) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٩).
(٧) تفسير البغوي (٤/ ٦٥).
(٨) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٢٧١).
(٩) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٥).
(١٠) الآية (١٩٠) من سورة البقرة.
(١١) الآية (٥٤) من سورة المائدة.
(١٢) الآية (٤) من سورة الصف.
(١٣) المغني (٦/ ٤٨٢).

ويقول النووي: «المفهوم في الاستعمال المتبادر إلى الأفهام أن سبيل الله تعالى هو الغزو وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك»[١].

كما استدلوا بقوله ﷺ: «**لَا تحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسة: لغازٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ، أو لرجلٍ اشتَراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتُصدِّق على المسكين، فأهداها المسكين للغني**»[٢] فنص صراحة على الغازي، وليس في الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة إلا الذين نعطيهم من سهم سبيل الله تعالى[٣].

وكما يظهر من هذا القول فإن مقصد هذا السهم عندهم هو مقصود الجهاد وهو نصرة دين الله وإعلاء كلمته، ولكنهم قيدوا نوعًا معينًا من أنواع الجهاد ألا وهو الجهاد بالسنان، والقتال.

القول الثاني: أن المراد به الحج كذلك مع الغزو، وقد أثر عن أحمد وإسحاق[٤]، ومحمد بن الحسن من الحنفية[٥].

واستدلوا بحديث أم معقل رضي الله عنها قالت: خرج أبو معقل رضي الله عنه حاجًّا مع رسول الله ﷺ فلما قَدِمَ قالت أم معقل: قد علمت أن عَلَيّ حِجَّة، فانطلقا يمشيان حتى دخلا عليه، فقالت: يا رسول الله، إنّ عَلَيَّ حجة، وإن لأبي معقل بكرًا، قال أبو معقل: صدقتِ، جعلتُه في سبيل الله، فقال رسول الله: «**أَعْطِهَا فلتحُجَّ عليه؛ فإنه في سبيل الله**»[٦].

فمقصود هذا السهم عند أصحاب هذا القول هو نصرة دين الله وإعلاء كلمته ولكنهم يضمنونه الحج للأدلة الواردة في أن الحج داخل في جملة (في سبيل الله)، فوسعوا مقصود اللفظة ليشمله.

ونوقش: بأن الحديث ضعيف[٧]، ولو سلم بصحته فإنه غاية ما يدل عليه أن الحج من سبيل الله، **ولكن هذا إطلاق خاص غير مراد في آية الصدقات**؛ لأنها جاءت مطلقة، وإذا كانت مطلقة فإنها تنصرف إلى الجهاد في سبيل الله، فإن كل ما في القرآن من ذكر سبيل الله إنما أريد به الجهاد، إلا اليسير، فيجب أن يحمل ما في هذه الآية على ذلك؛ لأن الظاهر إرادته به[٨].

---

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٢). (٢) سبق تخريجه ص(٩٥).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٢). (٤) انظر: المغني (٦/ ٤٨٣).
(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٦).
(٦) أخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٤)، رقم: (١٩٨٨)، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٣٩٦): «ورواه أحمد في مسنده ومن طريقه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط مسلم، وفيه نظر، فإن فيه رجلًا مجهولًا، وإبراهيم بن مهاجر متكلم فيه». قال في عون المعبود (٥/ ٣٢٣): «لحديث أم معقل طرقٌ وأسانيد، ولا يخلو من الاضطراب في المتن والإسناد».
(٧) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٢). (٨) انظر: المغني (٦/ ٤٨٤).

«ولأن آخذ الزكاة إما لحاجته إليها كالفقير، أو لحاجتنا إليه كالعامل، والحاج لا يحتاج إليه؛ لعدم الوجوب عليه حينئذ إن كان فقيرًا، ولأن عنده كفايته إن كان غنيًّا ولا نحتاج نحن إليه»[١].

القول الثالث: أن المراد به جميع القرب والطاعات، وهو منسوب لبعض الفقهاء[٢].

يقول الكاساني: «وأما قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عبارة عن جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجًا»[٣].

ويقول الرازي: «واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ لا يوجب القصر على الغزاة، فلهذا المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى، وبناء الحصون، وعمارة المساجد؛ لأن قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عام في الكل»[٤].

ويقول القنوجي: «وأما ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فالمراد هنا الطريق إليه جَلَّجَلَالُهُ، والجهاد وإن كان أعظم الطرق إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به، بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقا إلى الله جَلَّجَلَالُهُ، هذا معنى الآية لغة، والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعًا»[٥].

فيظهر مما سبق أنهم يحملون اللفظة على عموم المعنى اللغوي، وأن اللفظ عام فلا يرون قصره على بعض أفراده إلا بدليل صحيح، ولا دليل على ذلك، فمقصود هذا السهم عندهم هو دعم سبل الخير عمومًا.

ويناقش بما نوقش به القول السابق من أن (سَبِيل الله) عند الإطلاق في نصوص الكتاب والسنة ينصرف إلى الجهاد، فيحمل اللفظ على ظاهره، كما أن إطلاقه على جميع سبل الخير ينافي حصر المصارف وضبطها وتحديدها، وهو مقصد شرعي في باب الزكاة[٦].

القول الرابع: أن المراد بذلك المصالح العامة، وقال به بعض المعاصرين[٧].

---

(١) الذخيرة (٣/ ١٤٨)، وانظر: المغني (٦/ ٤٨٣).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٥)، مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٧).

(٣) بدائع الصنائع (٢/ ٤٥).

(٤) مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٧).

(٥) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/ ٢٠٦).

(٦) سبق بيانه في المبحث السابع من الفصل الأول. انظر: (+ص: ١٤١).

(٧) وممن قال به السيد محمد رشيد رضا، والشيخ محمود شلتوت. ينظر: تفسير المنار (١٠/ ٤٣٥)، الإسلام عقيدة وشريعة (ص ١٢٤).

واستدلوا بأنه لا يعرف لكلمة ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ في القرآن معنى غير البر العام، والخير الشامل[١].

فمقصود السهم عندهم عام جدًّا فيرون أن مقصوده هو مقصود المصارف العامة الأخرى لبيت المال وهو إقامة المصالح العامة للمسلمين وتعزيزها.

ويناقش: بأننا لا نسلم بأنه لا يعرف لكلمة ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ غير معنى البر العام والخير الشامل، فإنه يأتي لمعان أخرى أظهرها معنى الجهاد، بل إن لفظة ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عند الإطلاق في نصوص الكتاب والسنة تنصرف إليه، فيحمل اللفظ على ظاهره[٢].

كما يمكن أن يناقش بأن المصالح العامة لها موارد أخرى قد حددتها الشريعة كالخراج والفيء، وأما الزكاة فشرعت كفاية للمحتاج من المسلمين أو لمن يُحتاج إليه من المسلمين، وأنيط استحقاقها بأشخاص وأوصاف، وجعلها في المصالح العامة لا يستقيم مع ذلك السياق.

ويمكن أن يناقش كذلك بأن التمليك لا يتحقق في صرفها إلى المصالح العامة، والتمليك لا بد منه في الزكاة عند عامة أهل العلم.

يقول أبو عبيد: «فأما قضاء الدين عن الميت، والعطية في كفنه، وبنيان المساجد، واحتفار الأنهار، وما أشبه ذلك من أنواع البر، فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة؛ لأنه ليس من الأصناف الثمانية»[٣].

القول الخامس: أن المراد بذلك الجهاد بمعناه العام (جهاد اليد والمال واللسان) فيشمل ذلك القتال في سبيل الله، والدعوة إلى الله، وطلب العلم وتعليمه، وهو ما يفهم من قول بعض المالكية[٤]، وهو ما صدر به قرار المجمع الفقهي الإسلامي[٥]، والندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة[٦].

يقول الخرشي نقلًا عن بعض المالكية: « ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يعني: **المجاهد لإعلاء كلمة الله، وإنما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين..**، وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذنون؛ **لأن في ذلك بقاء الإسلام، وشهرته، وتعظيمه، وإراحة القلوب عليه**، فينخرط ذلك في سلك قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾»[٧].

---

(١) تفسير القرآن، محمد شلتوت (ص: ٦٥١). (٢) انظر: المغني (٦/ ٤٨٤).
(٣) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٥).
(٤) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).
(٥) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة العدد ٣ (ص ٢١٠).
(٦) انظر: فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة (ص ٢٥).
(٧) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).

ومما استدلوا به:

- أن لفظة (سبيل الله) جاءت بهذه الصيغة ستة وتسعين مرة في كتاب الله، ولكنها لم ترد مرادًا بها غزو الكفار بالسنان فقط إلا إذا قرن بها لفظ (القتل) بصيغة المضارع، وأما ما عدا ذلك فتأتي بمعنى (الجهاد) بمعناه العام الذي يشمل الجهاد بالمال والقلم واللسان والسنان، فإما أن تأتي مطلقة فتكون عامة، وأما تأتي مقيدة بالنفس والمال، فيذكر المال مع النفس، وفي إقران المال مع النفس دلالة قرآنية تفيد توسيع مفهوم الجهاد في سبيل الله ليكون أعم من مجرد الغزو.

ومن الأمثلة على آيات جاءت فيها لفظة (سبيل الله) مقرونة بجهاد المال أو النفس قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾[1]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[2]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4]، وقوله: ﴿وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[5]، وقوله: ﴿وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[6]، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾[7].

ومن الأمثلة على مجيئها مقرونة بمطلق الجهاد دون تحديد قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾[8]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[9]، وقوله: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[10]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[11]، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾[12].

- كما أن دلالات اللغة والشرع لا يؤيدان قصره على الغزو والرباط فقط.
- ويُستدَلُّ لهذا القول بأدلة القول الأول، لكن مع توسيع دلالات ألفاظ النصوص الواردة في الغزو ليكون مقصودها الجهاد عمومًا دون قصره في الغزو.
- أن الدعوة إلى الله لو لم تكن داخلة في معنى الجهاد بالنص لوجب إلحاقها بالقياس؛ فكلاهما يُراد به نصرة دين الله وإعلاء كلمته[13].

---

(١) الآية (٩٥) من سورة النساء.
(٢) الآية (٧٢) من سورة الأنفال.
(٣) الآية (٢٠) من سورة التوبة.
(٤) الآية (٤١) من سورة التوبة.
(٥) الآية (٨١) من سورة التوبة.
(٦) الآية (١٥) من سورة الحجرات.
(٧) الآية (١١) من سورة الصف.
(٨) الآية (٥٤) من سورة المائدة.
(٩) الآية (٧٤) من سورة الأنفال.
(١٠) الآية (١٩) من سورة التوبة.
(١١) الآية (٦٩) من سورة العنكبوت.
(١٢) الآية (١) من سورة الممتحنة.
(١٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).

- أن المقصود من الغزو هو نصرة الدين ودحر الكافرين المعتدين، وهذا يتحقق في الجهاد بالمال واللسان ببيان الحق والدعوة إليه ودحض الباطل ورَدّه، لا سيما في هذه الأزمنة التي ساد فيه الإعلام حتى وصل لسائر بقاع الأرض، وكان له الأثر الكبير في تشكيل عقول الناس وتبديل مفاهيمهم حقًّا كان ذلك أو باطلًا، بل أصبح الغزو بوسائل الإعلام أشد أثرًا من الغزو العسكري، مما يؤكد على ضرورة عدم التفريق بين الجهاد بأنواعه المختلفة في مشروعية دفع الصدقة، ما دام يُقصَد منه بيان الحق ودحض الباطل[١].
- أن هذا القول هو الذي يتحقق به الجمع بين أسلوب الحصر في الآية، مع موارد اللفظة الموسعة في الكتاب والسنة، بما يفيد عدم التخصيص الضيق أو التعميم الواسع، وإنما هو تخصيص مع توسيع للمعنى لا يخرج به عن الاستعمال الشرعي الكثير، ولا يقتصر فيه على مجرد المعنى اللغوي[٢].
- أن القصد من الجهاد بالسلاح هو إعلاء كلمة الله تعالى، وإعلاء كلمة الله تعالى كما يكون بالقتال يكون -أيضًا- بالدعوة إلى الله تعالى ونشر دينه، وذلك بإعداد الدعاة، ودعمهم، ومساعدتهم على أداء مهمتهم، فيكون كِلَا الأمرين جهادًا؛ لما روى الإمام أحمد والنسائي، وصححه الحاكم، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**جَاهِدُوا المُشرِكين بأموالِكم وأنفُسِكُم وألْسِنتِكُم**»[٣]، وما صحَّ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سئل: أي الجهاد أفضل؟ فقال: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِندَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»[٤].

وعند التأمل والنظر نجد أن مقصد السهم عند أصحاب هذا القول لا يختلف عن مقصده لدى أصحاب القول الأول -وهو قول جمهور المفسرين والفقهاء- ألا وهو: نصرة دين الله وإعلاء كلمته، إلا أنهم لم يقيدوا ذلك بالجهاد العسكري بل جعلوه مطلقًا دون تقييد؛ ليشمل جميع أنواع الجهاد؛ لأن المقصود من الغزو هو نصرة الدين ودحر الكافرين المعتدين، وهذا يتحقق في الجهاد بالمال واللسان ببيان الحق والدعوة إليه ودحض الباطل ورَدّه.

---

(١) انظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٤٤).

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) أخرجه أحمد (١٩/ ٢٧٢)، وأبو داود (٣/ ١٠)، رقم (٢٥٠٤). وقد صحح الحديث ابن حزم في الإحكام (١/ ٢٦) حيث قال: «هذا الحديث في غاية الصحة»، كما صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥٩٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٧/ ٢٢٧)، رقم (١١١٤٣)، وأخرجه الترمذي (٤/ ٤١)، رقم (٢١٧٤)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٨٨٦)، وابن كثير في تفسيره.

وهـذا القـول -والله أعلـم- هو الراجح؛ لقـوة أدلته، وعـدم خروجه عن إجمـاع الأمة -إذ لا يخالـف أحد من الأقوال السـابقة في كون الغـزو مقصودًا أوليًّا في هذا السـهم-، وتحقق مقصد الضبـط والتحديـد فيـه؛ إذ إن الأقوال الأخرى -وخاصـة القولين الثالث والرابـع- لا يخرجان عن توسـيع قد تضطرب معه مصارف الزكاة، كما أنه هو القول المختار في المجامع الفقهية في عصرنا الحاضر، وعلى هذا القول يفعَّل هذا السهم العظيم في كل زمان ومكان، ولا يتعطل بانقطاع الجهاد العسكري في زمن من الأزمان، بل يبقى رافدًا داعمًا لإعلاء كلمة الله ونصرة دينه ونشره والذب عن حياضه في سائر الميادين وفي كل زمان ومكان.

فيكون مقصد هذا السهم على الراجح هو مقصد الجهاد في سبيل الله ألا وهو: نصرة دين الله عَزَّوَجَلَّ وإعلاء كلمته، ونشر دينه في أرجاء المعمورة، وصد العدوان عن المسلمين وديارهم، وتحرير النـاس وتخليص المسـتضعفين وحمايتهم من ظلـم وجبروت المتجبريـن والمتألهين في الأرض، ومنع وقوع الفتنة في المسلمين بل في المجتمع الإنساني عامة بدفع الشرك ومفاسده عن العالمين، وذلـك بتحريـض العاملين علـى تحقيق تلك المقاصـد الجليلة بإعطائهم من هذا السـهم وإن كانوا أغنيـاء، فيمثل هذا السـهم حينها رافدًا داعمًا لتحقيق كل هذه المقاصد، باسـتخدام شـتى الوسـائل المختلفة التي تؤدي إلى هذ المقصد، بالسـنان، واللسـان، والقلم، وغيرها من الوسائل التي لا تزال تتجدد في عصرنا الحاضر، بل إن بعض الوسائل قد تكون أنجع من أخرى في زمان دون زمان.

يقـول الجوينـي فـي بيـان مقصد هـذا السـهم: «الغرض مـن الدفـع إليهـم تحريضهم على الجهـاد»[(١)]، ويقـول اللخمـي: «لأن في إعطائه ضربًا من الاسـتئلاف؛ لمشـقة مـا يتكلفون من بذل النفوس»[(٢)]. وفيما يلي بيان لبعض نصوص العلماء المبينة لمقاصد الجهاد:

يقول محمد بن الحسن: «**فريضة القتال؛ لمقصود إعزاز الدين، وقهر المشركين**»[(٣)].

ويقـول الجصـاص: «وليس بعـد الإيمان بالله ورسـوله فرضٌ آكد ولا أولـى بالإيجاب من الجهـاد، وذلك أنـه بالجهاد؛ **يمكن إظهار الإسـلام، وأداء الفرائض**، وفي ترك الجهـاد غلبة العدوّ، ودروس الديـن، وذَهـاب الإسـلام»[(٤)]. ويقـول الكاسـاني: «مـا فُرض لـه الجهاد هـو: **الدعوة إلى الإسلام، وإعلاء الدين الحقّ، ودفع شرّ الكفرة وقهرهم**»[(٥)].

ويقـول القرطبي: «فأوجـب تعالى الجهاد **لإعلاء كلمتـه، وإظهار دينه، واسـتنقاذ المؤمنين الضعفـاء مـن عبـاده**، وإن كان فـي ذلك تلَـف النفـوس، وتخليص الأسـارى واجب علـى جماعة

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٨). (٢) التبصرة للخمي (٣/ ٩٨٢).
(٣) شرح السير الكبير (ص:١٨٨). (٤) أحكام القرآن للجصاص (٤/ ٣١٤).
(٥) بدائع الصنائع (٧/ ٩٨).

المسلمين»[١]. ونحوه عن الشوكاني[٢]. ويقول السعدي في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾[٣]: «ثم ذكر تعالى المقصود من القتال في سبيله، وأنه ليس المقصود به سفك دماء الكفار، وأخذ أموالهم، ولكن **المقصود به أن ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ تعالى، فيظهر دين الله عَزَّوَجَلَّ على سائر الأديان، ويدفع كل ما يعارضه من الشرك وغيره**، وهو المراد بالفتنة»[٤].

أدلة المقصد:

سبق بيان الأدلة في أدلة القول الخامس -القول الراجح في نظر الباحث- فليرجع إليها.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الغازي يعطى من سهم (سبيل الله) وإن كان غنيًّا عند الجمهور؛ لأنه يعطى من الزكاة لا لحاجته وإنما لحاجة المسلمين إليه في نصرة دين الله وإعلاء كلمته ونشر دينه، والذب عن المسلمين، ومن أعطي لحاجة المسلمين إليه فلا يشترط فيه الفقر، بل يعطى مع الغنى[٥].

ويدل عليه قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ إلا لخمسة: لغازٍ..**»[٦] فذكر منهم الغازي، مما يدل على أن إعطاءه هو تقوية له على نصرة دين الله، وإعلاء كلمته، لا لحاجته[٧].

يقول إلكيا الهراسي في جواز صرف الزكاة إليه وإن مستغنيًا بالفيء أو غيره: «**لأنه يحتاج لعُدَّة جهاده وتقوية قلبه إلى ما لا يحتاج إليه غيره**، فصرف الصدقة إليه جائز والحالة هذه»[٨].

ويقول الجويني في بيان الفرق بين سهم (في سبيل الله) و(ابن السبيل): «يشترط في استحقاق ابن السبيل الحاجةُ الناجزة: ألا يكون معه ما يبلغه مقصده.. بخلاف سهم سبيل الله، فإنا نصرفه إلى الموسرين؛ **لأن الغرض استحثاثهم على الغزو، وهذا يقتضي أن يُكفَوْا من الصدقة؛ حتى لا يتخاذلوا؛ ضِنةً بأموالهم**، وابن السبيل يعطى للحاجة؛ فاعتبر وجودها»[٩].

٢- عدم اعتبار الحج من المصارف المعتبرة في سهم (سبيل الله) عند الجمهور[١٠]؛

---

(١) تفسير القرطبي (٥/ ٢٧٩).
(٢) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٠).
(٣) الآية (١٩٣) من سورة البقرة.
(٤) تفسير السعدي (ص: ٨٩)، وانظر: المرجع نفسه (ص: ٣٢٦).
(٥) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٥)، الأم (٢/ ٧٨)، المغني (٦/ ٤٨٢).
(٦) سبق تخريجه ص(+١٠٠).
(٧) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥١٢).
(٨) المغني (٦/ ٤٨٢).
(٩) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٦١).
(١٠) انظر: الذخيرة (٣/ ١٤٨) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٦)، المغني (٦/ ٤٨٢).

لأنه لا يتحقق به مقصد هذا السهم من إعلاء كلمة الله ونصرة دينه[١].

٣- جواز الصرف إلى العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية عند أصحاب القول الرابع -القائلين بتوسعة المصرف ليشمل كل سبل الخير- خلافًا للجمهور.

يقول القنوجي: «من جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية، فإن لهم في مال الله نصيبًا سواء كانوا أغنياء أو فقراء، بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين، وبهم تحفظ بيضة الإسلام وشريعة سيد الأنام، وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون إليه مع زيادات كثيرة يتفوضون بها في قضاء حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم، والأمر في ذلك مشهور، ومن جملة هذه الأموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة: الزكاة»[٢].

وقد يقال بجواز الصرف إليهم على القول الراجح إذا كانوا في وضع الجهاد البياني، ونصرة دين الله وإعلاء كلمته، ولذا نص المالكية إلى جواز الإعطاء لهم؛ لعموم نفعهم للمسلمين، ففي إعطائهم بقاء الإسلام وشهرته وتعظيمه، ولذلك يقول الخرشي: «أجاب سيدي محمد الصالح بن سليم الأوجلي حين سئل عن إعطاء الزكاة للعالم الغني والقاضي والمدرس ومَن في معناهم ممن نفعه عام للمسلمين بما نصه: الحمد لله يجوز إعطاء الزكاة للقارئ والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء؛ **لعموم نفعهم ولبقاء الدين**،كما نص على جوازها ابن رشد واللخمي، وقد عدهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الأصناف الثمانية التي تعطى لهم الزكاة حيث قال: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يعني: **المجاهد لإعلاء كلمة الله، وإنما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين** فيعطى المجاهد ولو كان غنيًّا كما ذكرناه في عموم النفع، وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذنون؛ لأن في ذلك بقاء الإسلام وشهرته وتعظيمه وإراحة القلوب عليه فينخرط ذلك في سلك قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾»[٣].

٤- أن من كان في سبيل الله فإنه يعطى نفقة الذهاب ومدة الإقامة على القتال والحصار، ونفقة الإياب؛ لأن استشهاده ليس ضربة لازم، فهذا لأن الغرض من الدفع إليهم تحريضهم على الجهاد ونصرة دين الله وإعلاء كلمته[٤].

---

(١) «ولأن الزكاة إنما تصرف إلى أحد رجلين، محتاج إليها، أو من يحتاج إليه المسلمون، والحج من الفقير لا نفع للمسلمين فيه، ولا حاجة بهم إليه، ولا حاجة به أيضًا إليه؛ لأن الفقير لا فرض عليه فيسقطه، ولا مصلحة له في إيجابه عليه، وتكليفه مشقة قد رفَّهه الله منها، وخفف عنه إيجابها، وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف، أو دفعه في مصالح المسلمين أولى» المغني (٦/ ٤٨٤).

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية (/ ٢٠٧). (٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦).

(٤) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٨).

٥- أنـه لـو عدم الفـيء في بيت المـال، وجاء وقت عطـاء المرتزقة[١]، فقـد ذهب بعض أهـل العلم إلى أنـه لا يجوز الصرف إليهم من هذا السـهم؛ «لأن حقهم في الفيء لا يسَـاهمون فيه، فينبغي أن يختص المطوعة بسـهم الصدقة، وعليه تدلّ سـيرةُ السلف مـن الأئمة والخلفاء الراشـدين، فإنهم ما كانوا يمزجون الفـيء بالمطوعة»[٢]، ولأن أهـل الصدقة والمرتزقة متغايران[٣]، فتمايز مقصد كل من المصرفين يجعل الصرف إليهـم ممنوعًـا؛ لعدم تحقـق المقصد بإعطائهـم، إذ إن خلوص نية المتطوعة أشـد؛ لعدم ترتب جهادهم على الرزق، فيستحقون التحريض من مال الصدقة.

٦- أن الغازي يعطى من الصدقة في الكراع والسـلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب، وكف العدو عن الحوزة، لأنه كله من سبيل الغزو ومنفعته[٤].

٧- أن الغزاة المرتبين في ديوان السلطان ولهم فيه حق لا يعطون من الزكاة، وإنما يعطى منها أهل الصدقات الذين لا أرزاق لهم، إن أرادوا غزوا وإن لم يريدوا قعدوا[٥].

٨- أنه «إذا أراد رجل من المرتزقة المرتبين أن يصير من أهل الصدقات الذين يغزون إذا نشطوا؛ جعل منهم. وإن أراد رجل من أهل الصدقات أن يصير من المرتزقة؛ لم يعط من الصدقة، وأُعطي من الفيء، ولا حق للمرتزقة في سـهم الصدقات؛ لأن أرزاقهم يأخذونها من الفيء»[٦]، وذلك لاختلاف مقصد كل من المصرفين والمستحقين له.

٩- مشـروعية صـرف الزكاة لطلبة العلـم على رأي من يرى تعميم جميـع القرب؛ يقول ابن عابديـن: «لأن طلب العلم ليس إلا اسـتفادة الأحـكام، وهل يبلغ طالب رتبة من لازم صحبـة النبـي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لتلقي الأحـكام عنـه كأصحاب الصفة؟ فالتفسـير بطالب العلم وجيه خصوصًا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب، فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجًا»[٧]، وأما على القول الراجح فإنه لا يعطى منها إلا إذا كان مقصوده بالطلب نصرة دين الله وإعلاء كلمته،

---

(١) يقصـد بالمرتزقـة: «الذين يأخذون الرِزقَ وإن لم يُثْبَتوا في الديـوان، و(الرِزْق) ما يُخْرَج للجنديّ عند رأس كل شهرٍ، وقيل يومًا بيوم «المغرب في ترتيب المعرب» (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٦).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٦).

(٥) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢١)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٧).

(٦) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٦).

(٧) رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٤٣).

ونشر الدين في أرجاء الأرض، فهذا يستحق من الزكاة لكونه مجاهدًا بطلبه للعلم. يقول ابن عثيمين: «لو شعرنا أننا نطلب العلم ونحن مجاهدون في سبيل الله، لصارت صدورنا أشد انشراحًا،.. طالب العلم يجب أن يقصد بطلب العلم نصرة هذا الدين، وحماية هذا الدين من أعدائه وبهذا ينشرح صدره؛ ولهذا تجد الإنسان إذا لاحظ هذا الملحظ، إذا فهم مسألة من مسائل العلم رآها غنيمة، درَّة غواص لا يمكن أن يفرط فيها إطلاقًا»(١).

ولذا فقد أفتى -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بجواز صرف الزكاة إلى طلبة العلم حيث يقول:

«ومن سبيل الله الرجل يتفرغ لطلب العلم الشرعي، **فيعطى من الزكاة** ما يحتاج إليه من نفقة وكسوة وطعام وشراب ومسكن وكتب علم يحتاجها؛ **لأن العلم الشرعي نوع من الجهاد في سبيل الله**، بل قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلم لا يعدله شيء لمن صحت نيته»، فالعلم هو أصل الشرع كله، فلا شرع إلا بعلم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنزل الكتاب ليقوم الناس بالقسط، ويتعلموا أحكام شريعتهم، وما يلزم من عقيدة وقول وفعل. أما الجهاد في سبيل الله فنعم هو من أشرف الأعمال، بل هو ذروة سنام الإسلام، ولا شك في فضله، لكن العلم له شأن كبير في الإسلام، **فدخوله في الجهاد في سبيل الله دخول واضح لا إشكال فيه**»(٢).

١٠- جواز صرف الزكاة في سبيل الدعوة إلى الله؛ إعلاء لكلمة الله ونصرة دينه.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: «نظرًا إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح هو: إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى كما يكون بالقتال يكون -أيضًا- بالدعوة إلى الله تعالى ونشر دينه بإعداد الدعاة ودعمهم ومساعدتهم على أداء مهمتهم، فيكون كلا الأمرين جهادًا، لما روى الإمام أحمد والنسائي وصححه الحاكم عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ»(٣).

ونظرًا إلى أن الإسلام محارب بالغزو الفكري والعقدي من الملاحدة واليهود والنصارى وسائر أعداء الدين، وأن لهؤلاء من يدعمهم الدعم المادي والمعنوي، فإنه يتعين على المسلمين أن يقابلوهم بمثل السلاح الذي يغزون به الإسلام وبما هو أنكى منه.

ونظرًا إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها، ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة، بخلاف الجهاد بالدعوة.. لذلك كله فإن المجلس يقرر-بالأكثرية المطلقة- دخول

---

(١) تفسير ابن عثيمين (١/ ٢٧٣-٢٧٤).
(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٨/ ٣٣٨).
(٣) سبق تخريجه ص(٤٤١).

الدعوة إلى الله تعالى وما يعين عليها ويدعم أعمالها في معنى (وفِي سَبِيلِ اللَّهِ) في الآية الكريمة»[١].

ومن الصورة المعاصرة على سبيل المثال لا الحصر[٢]:

- كل ما يتحقق به مطلب الإعداد للجهاد المأمور به في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾[٣].
- وذلك مثل: إنشاء وتمويل المصانع الحربية التي تصنع مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وإنشاء معاهد التدريب على الأسلحة والقتال للمؤهلين للدفاع عن ديار الإسلام، وإعداد المواد العلمية العسكرية والتوجيهية للمقاتلين المسلمين مما يحتاجونه في جهادهم، وإنشاء مراكز للدراسات المختصة بمواجهة خطط الأعداء.

- ما يتحقق به الجهاد ونصرة الدين بالدعوة إلى الله و«كلُّ ما يحقق بقاء الإسلام، وشهرته، وتعظيمه، وإراحة القلوب عليه»[٤]، ولذلك صور متنوعة منها:

- إنشاء مكاتب الدعوة والإرشاد، وإعداد ونشر المواد الشرعية العلمية النافعة للأمة، ونحو ذلك من الوسائل الحديثة التي يتحقق بها المقصود من الدعوة إلى الله ببيان الهدى ودين الحق، فذلك من الجهاد بالبيان، وهو من أسباب نصرة الدين وهداية العالمين التي لم يُشرع الجهاد إلا لها، ولذا جاء الأمر بالجهاد الشامل، كما صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**جَاهِدُوا المُشرِكين بأموالِكُم وأنفُسِكُم وألسِنَتِكُم**»[٥]، والأولى مما تقدم تقديم ما يختص بدعوة غير المسلمين لكون ذلك هو الألصق بمعنى الجهاد مع عظيم أثره.
- دعم المدارس الإسلامية وحلقات تحفيظ القرآن وتمويلها بما تحتاج إليه، مما يحقق ما تصبو إليه من تعليم كتاب الله والعمل به، فهو من أعظم أبواب الجهاد، ذلك أن أول آية نزلت في الجهاد كانت عن الجهاد بالقرآن كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾[٦].
- إنشاء وتمويل المواقع الإسلامية في الشبكة العالمية والتطبيقات الذكية والقنوات الفضائية ونحوها من الوسائل العصرية المختصة ببيان الحق وهداية الخلق والدعوة

---

(١) انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، قرار رقم (٥)، في الدورة التاسعة، ص(١٩٧-١٩٨).
(٢) انظر: نوازل الزكاة (ص: ٤٤٩-٤٥١). (٣) الآية (٦٠) من سورة الأنفال.
(٤) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٦). (٥) سبق تخريجه ص(٤٤١).
(٦) الآية (٥٢) من سورة الفرقان.

إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ونشر الدين وصد الهجمات الشرسة عن حياضه، لا سيما في هذا الزمان الذي أضحت فيه التقنية من أجدى سبل التواصل بين الأمم والبلدان؛ لما له من أثر عظيم بسبب ما يصاحب تلك الوسائل العصرية من وسائل الجذب والتأثير، وقد أصبح الغزو الفضائي ووسائل التواصل الاجتماعي أقوى أثرًا من الغزو العسكري، لاختصاصه بالتأثير على العقول، بخلاف الغزو العسكري، فإنما يستولي على المحسوسات، وقد تستعصي عليه العقول والمعتقدات.

المطلب الحادي عشر: مقصد الشريعة في مصرف (ابن السبيل): إعانة الغريب المنقطع، ومنشئ السفر المباح[1]

بيان المقصد:

سبق تعريف السبيل لغة، **وأما ابن السبيل فهو لغة:** «المسافر كثير السفر، سُمِّي ابنًا لها لملازمته إياها،..قال ابن سيده: ابن السبيل ابن الطريق،.. وقال ابن بري: ابن السبيل: الغريب الذي أتى به الطريق،.. فهو المسافر الذي انقطع به وهو يريد الرجوع إلى بلده ولا يجد ما يتبلغ به»[2]، و«أُفرِد في الآية؛ لأنه محل الوحدة والانفراد»[3].

فابن السبيل -كما يتبين مما سلف- المسافر الكثير السفر والترحال؛ ولذا سمي ابنًا للسبيل؛ لأنه يلازمها ملازمة الطفل أمه، فالعرب تُسمِّي الذي يلازم الشيء كالليل، أو الغنى، أو الفقر ابنًا لذلك الشيء الذي لازمه، فتقول: هو ابن الليل، أو الغنى أو الفقر[4].

---

(١) انظر: الأم (٢/ ٩٣)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٢٦)، تفسير الطبري (١٤/ ٣٢١)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤٢٢)، الحاوي الكبير (٨/ ٥١٣)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٥٤)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٩)، تفسير البغوي (٢/ ٣٦٢)، تفسير الزمخشري (٢/ ٢٨٣)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٦)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٩)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٨٢)، المغني (٦/ ٤٨٤)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٦٣٠)، الذخيرة (٣/ ١٤٩)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣٨٢)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٦٥)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ٢٣٦)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٢١٩)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٨)، نيل الأوطار (٤/ ٢٠١)، تفسير المنار (٢/ ٩٤).

(٢) مادة (سبل) في لسان العرب (١١/ ٣٢٠).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧/ ١٦٠).

(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤).

وأما شرعًا فقد عرفه المفسرون والفقهاء بتعريفات متقاربة، فعرفه الحنفية بأنه: «الغريب المنقطع عن ماله وإن كان غنيًّا في وطنه»[١]. وعرَّفه المالكية بأنه: «الغريب المنقطع به، والمجتاز المقيم في الغربة، دون من ينشئ السفر من بلده»[٢]. وعرفه الشافعية بأنه: «المنشئ للسفر من بلده، أو المجتاز بغير بلده»[٣]. وعرفه الحنابلة بأنه: «المسافر الذي ليس له ما يرجع به إلى بلده، وله اليسار في بلده، فيعطى ما يرجع به»[٤]. وعرفه القرطبي بأنه: «الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله، فإنه يعطى منها وإن كان غنيًّا في بلده»[٥].

ويتبين مما سبق من تعريفات الفقهاء أنهم متفقون على أنه هو المسافر الغريب المنقطع في سفره عن ماله، فلا يستطيع العودة إلى بلده، إلا أن الشافعية رأوا إطلاقه على مجاز اللفظ ليشمل منشئ السفر قياسًا له على المنقطع، بجامع احتياج كل منهما لأهبة السفر.

واستدل الجمهور على قصره على المنقطع دون المبتدئ بأدلة منها:

- أنَّ السبيل هو الطريق، وابن السبيل الملازم للطريق، الكائِنُ فيها، كما يقال: ولد الليل، للذي يُكْثِر الخروج فيه[٦].
- أنه لا يفهم من ابن السبيل إلا الغريب دون من هو في وطنه ومنزله، وإن انتهت به الحاجة منتهاها، فوجب أن يحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره[٧].
- أن الشرع إنما ورد بالدفع إليه للرجوع إلى بلده؛ لأنه أمر تدعو حاجته إليه ولا غنى به عنه، فلا يجوز إلحاق غيره به؛ لأنه ليس في معناه، فلا يجوز قياسه عليه، ولا نص فيه، فلا يثبت جوازه؛ لعدم النص والقياس[٨].
- أن السبيل هو الطريق، فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السبيل، ولا يصير كذلك بالعزيمة كما لا يكون مسافرًا بالعزيمة[٩].

وأما الشافعية فاستدلوا بأدلة منها:

- قياس المنشئ للسفر على المجتاز، بجامع احتياج كل منهما لأهبة السفر. يقول الرملي: «إطلاقه عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني -الغريب المنقطع- بجامع

---

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٤٦).
(٢) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤٢٢).
(٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٨).
(٤) المغني (٦/ ٤٨٤).
(٥) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧).
(٦) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣).
(٧) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤٢٢)، وانظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣).
(٨) المغني (٦/ ٤٨٥).
(٩) أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٦٥).

احتياج كل لأهبة السفر»[١].

- أن «ابن السبيل يعطى لما يبتدئه من السفر لا لما مضى منه فاستوى فيه المجتاز والمنشئ؛ لأن كل واحد منهما مبتدئ؛ لأن المسافر لو دخل بلدًا أو نوى إقامة خمسة عشر يومًا صار في حكم المقيمين من أهله، ويصير عند إرادة الخروج كالمنشئ ثم يجوز بوفاق، فكذا كل مقيم منشئ وفيه انفصال عن الاستدلال»[٢].
- أن من عزم على السفر يُطلَق عليه اسم المسافر حتى لو لم يسافر، ونظير ذلك أنه يمكن تسمية من لم يحج حاجًّا، ومثل ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾[٣]، فسمَّاه شهيدًا قبل الشهادة؛ اعتبارًا لما سوف يأتي[٤].

ولكنهم قيدوا إعطاء المنشئ للسفر بفقره فكأنهم أعطوه بوصف الفقر مع مزيد تفضيل له لكونه ابن سبيل، يقول العمراني: «فإن كان منشئًا للسفر من بلده نظرت: فإن كان غنيًّا؛ لم يُعط شيئًا. وإن كان فقيرًا؛ أُعطي ما يحتاج إليه لذهابه ورجوعه»[٥].

والشافعية والمالكية والحنابلة قد يتفقون فيما لو كان منشئ السفر محتاجًا إليه، ولا مال له، فإنه يستحق ما يعينه على السفر، ولكن من سهم الفقراء عند المالكية والحنابلة، وعند الشافعية بوصفي الفقر وابن السبيل، وعند التأمل نجد أن الشافعية يرون أن ابن السبيل يعطى ما يكفيه في السفر، وعلى قول المالكية والحنابلة يعطى بوصف الفقر كفايته؛ فلا فرق إذن.

إلا أنهم يفترقون فيما لو كان منشئ السفر غير محتاج إليه، كما لو أراد السفر لمباح فإن بعض الشافعية قد ذهبوا إلى جواز إعطائه[٦].

شرح المقصد:

لا يخفى ما للسفر من منافع عظمى، ومصالح لا تحصى للإسلام والمسلمين، فكثير من مصالح الأمة الدينية -كالحج والعمرة وصلة الأرحام والدعوة إلى الله وطلب العلم- لا تقوم إلا بالأسفار، وكذلك المصالح الدنيوية عمادها الضرب في الأرض في كثير من الأحيان، ولا يقوم اقتصاد الأمة وصناعتها ورواج تجارتها إلا عليها.

ولكن لما كان الضرب في الأرض لا يخلو من مشقة وعناء؛ اعتنت الشريعة بابن السبيل عناية خاصة، فشرعت له أحكامًا كثيرة تخفف عنه من وعثاء السفر ومشقته، وكما أن السفر يحوي

---

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٨).
(٢) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٣).
(٣) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
(٤) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥١٣).
(٥) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٨).
(٦) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢١).

في طياته المشقة فإنه لا يخلو كذلك من مخاطر وعراقيل قد يتعرض لها المسافر -ولا سيما من كان من ملازمي الطريق وأبنائه- قد تمنعه عن السفر والخروج إليه؛ فيحرم بذلك نفسه والمسلمين من أنواع المصالح، فكان من حكمة الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ أن شرع له سهمًا مقررًا يهدف به إلى إعانة أبناء السبيل المنقطعين وتأمينهم، بما ينشر الطمأنينة والأمان في قلوبهم، فيبعثهم على السعي في الأرض وابتغاء ما ينفعهم والمسلمين من مصالح دينية أو دنيوية، دون أن يخشوا ما قد يعرض لهم من عوائق وفواجع مما هو من طبيعة السفر، ولا يضطروا إلى الالتجاء إلى المسألة أو السلف، بل يأخذوا بكرامة مما قررت لهم الشريعة من أموال الزكاة.

يقول القرطبي: «الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله، فإنه يعطى منها وإن كان غنيًّا في بلده، ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف»[(١)].

ويقول النووي: يعطى المسافر في المباح؛ لأنه يحتاج إليه لمصالح المعاش[(٢)].

وذهب الشافعية -كما سبق- إلى أن هذا المصرف كما أنه يشمل المنقطع الغريب فإنه يشمل منشئ السفر كذلك، فوسعوا بذلك مقصد هذا المصرف ليشمل كل محتاج لأهبة السفر مبتدئًا كان أم منقطعًا، فلا يكون مقصد الشارع فيه مقتصرًا على إعانة الغريب المنقطع وتأمينه، بل وإعانة كل مريد لسفر مباح بأن يعان بنفقات الطريق والسفر، وذلك حثًّا له وتحريضًا على الخروج والابتغاء من فضل الله -دينًا ودنيا- بالضرب في الأرض.

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[(٣)].

وجه الدلالة: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾، وهو: الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ سفره إلا بمعونة[(٤)]، فجعل الله له في الصدقات حقًّا معلومًا، واعتبره مصرفًا من مصارف الزكاة الثمانية؛ مما يدل على أن من غايات الشريعة إعانة المنقطعين في سفرهم، وما ذلك إلا حثًّا لهم على الضرب في الأرض لما يتحقق في ذلك من المصالح العظيمة.

يقول ابن العربي: «يريد الذي انقطعت به الأسباب في سفره، وغاب عن بلده ومستقر ماله وحاله، فإنه يعطى منها»[(٥)]. وذهب الشافعية إلى أن اللفظ عام يشمل مبتدئ السفر والمجتاز

---

(١) تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧).
(٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤)، بتصرف.
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٧).
(٥) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٤).

المنقطع، فيكون الشارع قاصدًا -على رأيهم- على الحث على الضرب في الأرض ابتداءً[١].

يقول في تفسير المنار: «وفي الأمر بمواساته وإعانته في سفره ترغيب من الشرع في السياحة والضرب في الأرض»[٢].

٢- النصوص القرآنية الدالة على عناية الشريعة بابن السبيل وذلك من وجوه منها:

- أن الله عَزَّوَجَلَّ جعل له حقًّا في الموارد المختلفة لبيت المال، ومنها:
- **مال الفيء**: وذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٣].
- **خمس الغنائم**: وذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٤].
- أن الله جعل له عَزَّوَجَلَّ حقًّا مطلقًا غير مقيد بكونه من الزكاة أو الفيء أو الخمس، وأمر بإعطائه هذا الحق، وذلك في نَصَّيْن من النصوص القرآنية، وهما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾[٥]، وقوله: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾[٦]. ويظهر أن المراد بحقه هنا حقه من أموال الزكاة والخمس والفيء وغيرها من صدقة التطوع والهبات والضيفات في حال عدمت الثلاث الأول.
- أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر في ثلاثة نصوص أمرًا عامًّا بالإنفاق في وجوه الخير، وفي كلٍّ من النصوص الثلاثة جعل ابن السبيل أحد المجالات المأمور بالإنفاق فيها، وهذه النصوص هي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾[٧]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٨]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٩].

فالملاحظ في النصوص الثمانية حرص الشريعة العظيم على رعاية ابن السبيل والعناية به، فلم تهمله في مجال من المجالات، بل جعلته مصرفًا من مصارف الفيء والغنيمة؛ كما جعلته مصرفًا

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٤).
(٢) تفسير المنار (٢/ ٩٤).
(٣) الآية (٧) من سورة الحشر.
(٤) الآية (٤١) من سورة الأنفال.
(٥) الآية (٢٦) من سورة الإسراء.
(٦) الآية (٣٨) من سورة الروم.
(٧) الآية (١٧٧) من سورة البقرة.
(٨) الآية (٢١٥) من سورة البقرة.
(٩) الآية (٣٦) من سورة النساء.

مـن مصارف الزكاة، وعندمـا أمرت بالإنفاق العام في مجالات الخير المختلفة جعلت ابن السـبيل إحدى هذه المجالات، وفي ذلك دلالة على مدى اهتمام الشارع بإعانته.

٣- الأحاديث الدالة على العناية بابن السبيل، ومنها:

- قولـه ﷺ: «**وإنَّ هـذا المالَ خَضِرةٌ حُلـوةٌ، فنِعمَ صاحبُ المُسـلِم ما أعطى منه المسـكينَ واليتيمَ وابنَ السَّـبِيلِ**»[(١)]، ففيه مدح وثناء لمن أعطى ابن السـبيل، وكأنه حث على إعانته.
- وقوله ﷺ: «**ثلاثةٌ لا ينظُرُ اللهُ إلَيهم يومَ القِيامةِ، ولا يُزَكِّيهم، ولهم عذابٌ أليم، رَجلٌ كان له فضلُ ماءٍ بالطريق، فمَنَعَه مِنِ ابنِ السَّـبِيلِ**»[(٢)]، وفيه دلالة على عِظَم وزر من منع ابن السبيل المعونة التي يقدر عليها دون ضرر يلحقه.
- وحديـث عمرو بـن الحارث، قال: «**ما ترك رسـول الله ﷺ دينارًا، ولا درهمًا، ولا عبدًا، ولا أمةً، إلا بَغْلَتَهُ البيضاء التي كان يركبها، وسلاحه، وأرضًا جعلها لابن السبيل صدقـة**»[(٣)]، وفيه دلالة فعلية على عناية رسـول ﷺ بأن تـرك أرضًا جعلها لابن السـبيل صدقـة، وتخصيصه ﷺ ابن السـبيل دون غيره دليل على شـدة العناية النبوية بأمره.

ففـي هذه النصـوص النبويـة دلالة على مـدى حرصـه ﷺ على ابن السـبيل، وأن الشريعة من أهم مقاصدها في إعطائه: إعانته ورفع الضرر عنه فيما لو انقطع أو تغرب.

٤- الأدلـة العامـة الحاثَّة على الضـرب فـي الأرض لمختلف المقاصـد؛ كابتغاء الرزق والنظـر والاعتبـار وطلـب العلـم وأداء العبادات، كما فـي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ﴾[(٤)]. وقوله: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٥)]. وقوله: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ﴾[(٦)]، وقوله: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[(٨)].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٢/ ١٢١)، رقم (١٤٦٥)، وأخرجه مسلم (٢/ ٧٢٨)، رقم (١٠٥٢).
(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣/ ١١٠)، رقم (٢٣٥٨)، وأخرجه مسلم (١/ ١٠٣)، رقم (١٠٨).
(٣) أخرجه البخاري (٦/ ١٥)، رقم (٤٤٦١).
(٤) الآية (١٥) من سورة الملك.
(٥) الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٦) الآية (٢٠) من سورة العنكبوت.
(٧) الآية (١٣٧) من سورة آل عمران.
(٨) الآية (٤٦) من سورة الحج.

وقوله: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ ٢٧ لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ﴾[2].

ففيما سبق من النصوص القرآنية بيان لأنواع من السفر والضرب في الأرض، دعا إليها الإسلام وحثَّ عليها؛ تحقيقًا للأهداف المتنوعة التي تعود بالنفع على المسافر والأمة؛ كطلب الرزق، وطلب العلم، والاعتبار والتفكر، ونشر دين الله في أصقاع الأرض، ونحوها من الأهداف التي دعا إليها، ولكن لما كان السفر لا يخلو من مخاطر وعراقيل اعتنى الشارع عناية خاصة بأهله -وخاصةً من انقطع به الطريق منهم، وانقطع عن ذويه وماله- فأمر بمعونتهم بصفة عامة، وبصفة خاصة بأن جعل لهم سهمًا متقررًا من مال الزكاة، وفي ذلك دلالة على أن مقصد إعطائهم إنما هو إعانتهم، وفي إعانتهم تشجيع للسفر في سبيل الأغراض المشروعة؛ لتحقيق المصالح الدينية والدنيوية للفرد وأمة الإسلام والمسلمين.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن الشَّافعية ذهبوا إلى التوسعة في هذا المصرف، فجعلوه شاملًا لمنشئ السفر والمنقطع، وأن مقصد الشريعة منه هو: الإعانة على أهبة السفر المباح عمومًا، خلافًا للجمهور الذين قصروا الاستحقاق فيه على المنقطع فاعتبروا أن قصد الشريعة فيه مقتصر على إعانة المنقطع وتأمينه، ولهذا الخلاف في المقصد آثار على الفروع.

٢- ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يجوز الدفع من سهم ابن السبيل إلى من أراد الحج؛ لأن السبيل المسافر المنقطع به، ومن هو محتاج إلى السفر، ولا حاجة بمريد الحج إلى السفر، وهذا على أن ابن السبيل إنما هو المسافر المنقطع، ومريد الحج ليس كذلك[3].

٣- أن ابن السبيل المنقطع يعطى مطلقًا حتى لو وجد من يُسَلِّفه عند الجمهور[4]، فلا يلزمه أن يتسلف، خلافًا لبعض المالكية، يقول ابن العربي: «وليس يلزمه أن يدخل تحت منة أحد، وقد وجد منَّة الله ونعمته»[5]؛ تحقيقًا لمقصد إعانته دون تقييد.

---

(١) الآية (٤١) من سورة التوبة. (٢) الآية (٢٧-٢٨) من سورة الحج.

(٣) انظر: المغني (٦/ ٤٨٤).

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٤)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧/ ١٦٠)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٩).

(٥) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٣٤)، وانظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧).

٤- أن ابن السبيل يُعْطَى من الزكاة وإن كان غنيًّا في بلده باتفاق المذاهب الأربعة؛ لأن القصد منها هو إعانته على العودة إلى بلده، ورفع الضرر عنه، فلا عبرة بغناه في بلده، بل بحاجته في تلك الحال[١]، ولأنه عاجز عن الوصول إلى ماله؛ فصار كالمعدوم[٢].

٥- أنه يشترط في ابن السبيل حاجته إلى المال في سفره، فإن لم يكن محتاجًا إليه فلا يعطى؛ لعدم تحقق المقصد حينئذ[٣]. يقول الجويني: «يشترط في استحقاق ابن السبيل الحاجةُ الناجزة: ألا يكون معه ما يبلغه مقصده وإن كان له مال غائب، فلو قصد بلدة بعيدة، وله في منتصف طريقها مال، لم يأخذ إلا ما يبلغه إلى ماله.. وابن السبيل يعطى للحاجة؛ فاعتبر وجودها»[٤].

٦- أن المنشئ للسفر -عند الشافعية- لا يعطى إلا إذا كان فقيرًا، أما إن كان غنيًّا فلا يعطى؛ لأن القصد هو إعانة المحتاج إلى الإعانة؛ لا مطلق الإعانة[٥].

٧- أن من خرج في سفر نزهة فقد ذهب جمع من أهل العلم إلى أنه لا يعطى؛ لأنه ليس سفرًا محتاجًا إليه، ولا يستحق الإعانة من الزكاة، فإن الزكاة إنما تعطى لمحتاج إليها، أو لمن يحتاج إليه المسلمون، ومن خرج في سفر النزهة فإنه لا يندرج تحت أي من هذين الصنفين[٦].

يقول الماوردي فيمن سافر للنزهة: «لا يجوز أن يعطى وإن أبيحت له الرُّخَص؛ لأن مال الصدقات مصروف إلى ذوي الحاجات وليس هذا منها، ولكن لو سافر للنزهة بماله ثم انقطعت به النفقة لعوده جاز أن يعطى لحاجته وضرورته»[٧]. فتبين أنه لا يعطى من مال ابن السبيل؛ لأن سفره إنما يقع في مرتبة التحسينيات لا الحاجيات أو الضروريات، وكأن الشريعة تقصد إلى إعانة من خرج في سفر ذي مقصد ضروري أو حاجي.

---

(١) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (٣/ ١٦٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٦)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٧)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢١)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٩)، المغني (٦/ ٤٨٥).

(٢) انظر: المغني (٦/ ٤٨٥).

(٣) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢١).

(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٦١).

(٥) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٨).

(٦) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢١)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٩).

(٧) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤).

٨- ذهب الشافعية إلى أن منشئ السفر يعطى نفقته بشرط أن تكون إقامته أقلّ من أربعة أيام؛ لأنه هو الذي في حكم المسافرين، والسهم إنما شرع لإعانة المسافر، أما من كانت إقامة أكثر من ذلك فإنه ليس له حكم المسافرين؛ فلا يدخل تحت مسمى (ابن السبيل)، فلا يعطى[١].

٩- أن ابن السبيل إن احتاج إلى كسوة في سفره أُعطي لها؛ لأنه يحتاج إليها، كالنفقة[٢]، فالمقصد إعانته والكسوة داخلة في عموم الإعانة التي يحتاج إليها؛ إذ إنها من ضروريات السفر.

١٠- أنه إن دفع إلى ابن السبيل ما يحتاج إليه، فلم يسافر؛ استرجع منه، وإن سافر وقتر على نفسه في النفقة، فرجع من سفره، وقد بقي معه بقية مما دفع إليه؛ استرجع منه؛ لأن إعطاءه إنما كان لقضاء مصلحة السفر له، لا تمليكه، فلما لم تتحقق مصلحة إعطائه استرد منه المال[٣].

يقول الماوردي في الفرق بين الفقير وابن السبيل: «والفرق بينهما أن ابن السبيل يعطى لأمر منتظر فاعتُبِرت حاله فيما بعد، والفقير يعطى للحال التي هو فيها فلم تُعتبَر حاله من بعده»[٤].

١١- أن ابن السبيل يعطى ما يُبَلِّغه بلده إن كان ذاهبًا إليها، أو يبلغه منتهى قصده إن كان خارجًا منها وانقطع قبل البلد الذي قصده، وليس معه ما يوصله إليه وعوده إلى بلده؛ لأن فيه إعانة على بلوغ الغرض الصحيح[٥]، و«لأن الدفع إليه للحاجة إلى ذلك، فيقدر بقدرها»[٦].

١٢- أن المسافر في طلب المباحات يعطى من هذا السهم فيما لو انقطع؛ كما لو خرج في طلب المعاش أو التجارات؛ لأن المقصد إعانة الغريب المنقطع في سفر مباح وقد تحقق فيه ذلك؛ ولأن في سعيه مصلحة له أو للمسلمين[٧]، وذهب بعضهم إلى اشتراط أن يكون السفر في حاجة ماسة؛ فيعطى لسد حاجته؛ لأن مناط الإعطاء هو الحاجة، وأما المسافر في طلب المباح من التجارات ونحوها فإنما هو طالب

---

(١) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٩).
(٢) انظر: المرجع السابق. (٣) انظر: المرجع السابق، المغني (٦/ ٤٨٥).
(٤) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤).
(٥) انظر: المغني (٦/ ٤٨٥)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤٩).
(٦) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣). (٧) انظر: المغني (٦/ ٤٨٥).

للاستزادة[١]، وكما يظهر أن الخلاف إنما هو في تحديد هل السفر للمباح -كطلب التجارات- يندرج في مرتبة الحاجي أم التحسيني؟ فمن رأى إدراجه في مرتبة الحاجي جعله مصرفًا، ومن جعله من مرتبة التحسيني لم يجعله كذلك.

١٣- أن من سافر لمعصية، فأراد الرجوع إلى بلده يُدفع إليه إذا تاب؛ لأن رجوعه ليس بمعصية، فأشبه رجوع غيره، فيدخل في عموم (ابن السبيل) بعد أن ارتفع عنه مانع المعصية[٢].

١٤- أن ابن السبيل إذا كان فقيرًا في بلده، أُعطِيَ لفقره وكونه ابن سبيل، لوجود الأمرين فيه، ولاختلاف قصد الإعطاء في كل منهما؛ فإن مقصود إعطائه لفقره: إغناؤه وتمليكه، ومقصود إعطائه لكونه ابن سبيل: انقطاعه وحاجته إلى الإعانة[٣].

المطلب الثاني عشر: مُراعاة الأحظّ للفقير[٤]

بيان المقصد:

المراد بالحظ لغة: «النصيب. زاد الأزهري عن الليث: من الفضل والخير. وفلان ذو حظ وقسم من الفضل.. قال الجوهري: تقول ما كنت ذَا حَظٍّ وَلَقَدْ حَظِظْتَ تَحَظُّ، وَقَدْ حَظِظْتُ فِي الأَمر فأَنا أَحَظُّ حَظًّا، وَرَجُلٌ حَظِيظٌ وحَظِّيٌّ، عَلَى النَّسَبِ، ومَحْظوظ، كُلُّهُ: ذُو حَظٍّ مِنَ الرِّزق.. قال أبو عمرو: رجلٌ محظُوظٌ ومَجدود، قال: ويقال: فلانٌ أحظُّ من فلان وأَجَدُّ منه»[٥].

والمعنى المراد في صيغة التفضيل هنا: أي: الأفضلُ والأكثرُ نَصيبًا وخيرًا له.

ولا يخرج المراد هنا عن المعنى اللغوي.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤).

(٢) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧/ ١٦٠)، المغني (٦/ ٤٨٦).

(٣) الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣).

(٤) انظر: الأم (٢/ ٣٤)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٣١)، الحاوي الكبير (٣/ ٣٨٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠)، المبسوط (٢/ ١٧٠) (٢/ ١٩١)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٨)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩)، المغني (٢/ ٤٤٨) (٣/ ٦٠-٦٣)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٨٠)، تفسير القرطبي (٣/ ٣٢١)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٢)، شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٤)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥)، الفروع لابن مفلح (٤/ ١٩٨)، البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٢٣)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤١)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩)، رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٦٦).

(٥) مادة (حظظ) في لسان العرب (٧/ ٤٤٠).

فيكـون المراد من هذا المقصد: أن الشَّـريعة تقصد إلى مراعاة الأنفع للفقير -والمسـتحقين بصفة عامة- والأفضلُ حظًّا ونصيبًا لهم في بعض تشريعات الزكاة، فتحرص على الأحوط والأكثر منفعـةً لهـم، مغلّبـةً جانبهم في بعض الأحيـان مراعاةً للمصلحـة العامة، وتقديمهـا على المصلحة الخاصَّـة لدافـع الزكاة، وذلك لا يخرم مقصد مراعاة العدل بين أرباب الأموال والمسـتحقين -وقد سبق-، بل يعزّزُه؛ لأنه لما كانت طائفة المحتاجين أضعف، كان من عدل الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ أن راعـى جانبهم بمزيد عناية؛ فإنّ تضرُّرَهم باختـلال نصيبهم من الزكاة أعظم من تضرُّر الغني فيما لو ثقلت عليه الزكاة احتياطًا.

يقول العز بن عبد السـلام: «ودفع المفسـدة عن الفقراء أولى من دفع المفسدة عن الأغنياء، وإن شـئت قلـت: **إن مصالـح الفقراء أولى من مصالـح الأغنياء؛ لأنهم يتضررون بعـدم نصيبهم من الزكاة ما لا يتضرر به الأغنياء من تثنية الزكاة**»[(١)].

ويقـول الطوفـي: «**وإذا تعارض الضرر، فمراعـاة جانب الفقراء أولـى، لأن ما يأخذونه جزء يسير من المال والباقي أكثر، وقد راعى العلماء جانبهم في مسائل كثيرة من باب الزكاة**، كضم أنواع الجنس من المال في تكميل النصاب، وفي الإخراج بالوزن أو بالقيمة، وفي تقويم العروض بما هو أحظ لهم ونحو ذلك»[(٢)].

ويقول ابن القيم عن فرض الزكاة: «فرضها على أكمل الوجوه، **وأنفعها للمساكين**»[(٣)].

وقـد نـص أهل العلم على هـذا المقصد وعللوا به كثيرًا في أحكام الـزكاة، ومن ذلك -على سـبيل المثال ما يقول السرخسـي نقلًا عن أبي حنيفة في تقويم عروض التجارة يوم حولان الحول: «أنـه يقوّمهـا بأنفع النقدين للفقـراء.. لأن المال كان في يد المالك وهو المنتفـع به في زمان طويل، فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم لأداء الزكاة، فيقومها بأنفع النقدين»[(٤)].

ويقول الجويني في تخير الساعي بين النقدين أو الشاة: «يتعين عليه رعايةُ الغبطةِ والمصلحةِ للمساكين، فإنه فيما يخرجه يتصرف في أملاك المساكين، فيلزمه الاحتياط فيه»[(٥)].

ونحوه عن الثوري[(٦)]، وابن قدامة[(٧)].

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٨٠). (٢) شرح مختصر الروضة (١/ ١٨٤).
(٣) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٣).
(٤) المبسوط (٢/ ١٩١)، وانظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١١٢).
(٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).
(٦) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٩).
(٧) انظر: المغني (٣/ ٦٠-٦١)، (٣/ ١٨).

أدلة المقصد:

١- قولـه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١].

وجـه الدلالـة: أن الذين لا يؤدُّون زكاة أموالهم ويمنعونها خشـية مـن أن تنقص أموالهم، قد قدّمـوا مصالحهـم الخاصة على مصالـح الأمة العامة، وضحَّـوا بمصلحة الجماعة الواسـعة لأجل مصالحهـم الفرديـة الضيقة، ولهذا اسـتحقوا التهديد بالعذاب الأليم، وهذا يرشـد إلى أن المصالح الخاصـة للأفراد متأخرة في المكانة والاعتبار عن المصالـح العامة للأمة، فتراعى مصلحة مجموع المحتاجين وتقدم في حال تعارض مصالحهم مع مصالح خواص الأغنياء[٢].

٢- قولـه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«وأما خالدٌ فإنَّكُـم تظْلِمُون خالدًا قد احتبَـس أدراعَهُ وأعتُدَه في سـبيلِ الله)**[٣]. **وجه الدلالة:** أنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قبل الأدراع والأعبد عوضًا من الزكاة؛ لأن العبيـد والـدروع لا زكاة فيها، فقد علم أنه إنما أخذها مكان صدقة المواشـي أو غيرها؛ فيدل على جواز قبول شيء مكان آخر إذا كان أنفع للفقراء[٤].

٣- قولـه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«ولا يخـرجُ في الصدقـةِ هرمةٌ، ولا ذاتُ عَـوارٍ، ولا تَيْسٌ، إلا ما شاء المُصدق»**[٥].

وجـه الدلالة: المراد من قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«إلَّا ما شـاءَ المُصـدِّق»** أن المصدق إذا رأى أن أخذ هذه الثلاثة خير له، وأنفع للفقراء، فله أخذُه؛ لظاهر الاسـتثناء[٦]، ففيه دلالة على اعتبار الأحظ والأنفع للفقراء.

٤- قـول معـاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لأهل اليمن: **«ائْتُوني بعَرضِ ثيـابٍ خَميصٍ -أو لَبيسٍ- فـي الصدقةِ مكانَ الشَّـعيرِ والـذرةِ أهوَن عليكم وخيرٌ لأصحـابِ النبيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **بالمَدينةِ»**[٧].

وجـه الدلالة: أن في قوله: **«وَخَيْرٌ لأصحـابِ النَّبيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ**»** دلالة على مراعاته الأحظ لمستحقي الزكاة، ولذا أخذ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ منهم الخميص واللبيس مكان الشعير والذرة؛ لكون ذلك أنفع وأفضل لأصحاب النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالمدينة[٨].

---

(١) الآية (٣٤) من سورة التوبة.
(٢) انظر: معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٤/ ٢٠٦).
(٣) سبق تخريجه ص(١٤٤).
(٤) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٧)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩).
(٥) سبق تخريجه ص(١٩٦).
(٦) المغني (٢/ ٤٤٨).
(٧) سبق تخريجه ص(٢٢١).
(٨) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ١٥١).

٥- حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاةَ الفِطرِ صاعًا من تَمرٍ، أو صاعًا من شَعير.. الحديث**»(١).

٦- **وجه الدلالة**: أن في الحديث دلالة على فرض زكاة الفطر في المطعومات دون النقود؛ لأن الطعام كان في عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنفع للآخذ لشُحِّ النقود، فدلَّ ذلك على مراعاة الشريعة للأحظ للفقراء والمحتاجين.

٧- أن المصلحة العامة مُقدَّمة على المصلحة الخاصة(٢)، فمراعاة الأنفع للفقراء في حال التعارض أولى من مراعاة مصلحة الغني خاصة، وقد سبق كلام العز بن عبد السلام أن «دفع المفسدة عن الفقراء أولى من دفع المفسدة عن الأغنياء..ومصالح الفقراء أولى من مصالح الأغنياء؛ لأنهم يتضررون بعدم نصيبهم من الزكاة ما لا يتضرر به الأغنياء من تثنية الزكاة»(٣).

وثمت قاعدة أخرى لها علاقة بهذا المقصد ألا وهي: «إِذا اتَّحد نوع الْمصلحَة والمفسدة كان التَّفَاوُت بالقلة وَالْكَثْرَة»(٤)، أو «حفظ الكثير الخطير بتفويت القليل الحقير من أحسن التصرفات»(٥)، وذلك فيما لو احتار المجتهد بين مصالح الغني والمحتاجين، فإنَّ تقديم ما هو أحظ للمحتاجين أولى؛ ترجيحًا بكثرة النفع وعمومه في جهتهم، كما أن في إعطائهم حفظًا لكثير، مقابل تفويت قليل لا بد منه من جهة الغني.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن العروض تصير إلى التجارة بمجرد النية في رواية عن أحمد؛ «لأن نية القنية بمجردها كافية، فكذلك نية التجارة، بل أولى؛.. ولأنه أحظ للمساكين»(٦).

٢- وجوب الزكاة في عين المستغلات عند بعض المالكية؛ «ترجيحًا لنية التجارة؛ احتياطًا للفقراء»(٧).

٣- «أن السّلع تُقوَّم إذا حال الحول بالأحظّ للمساكين، من عينٍ أو وَرِق، ولا يعتبر ما اشتريت به. يعني: إذا حال الحول على العروض وقيمتها بالفضة نصاب، ولا تبلغ نصابًا بالذهب؛ قومناها بالفضة؛ ليحصل للفقراء منها حظ، ولو كانت قيمتها بالفضة

---

(١) سبق تخريجه ص(١٨٨).
(٢) انظر: الذخيرة (٢/ ٢٥٦)، الموافقات (٣/ ٨٩).
(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٨٠).
(٤) الفوائد في اختصار المقاصد (ص: ٧٤).
(٥) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٥٩).
(٦) المغني (٣/ ٦٣).
(٧) البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤).

دون النصاب وبالذهب تبلغ نصابًا، قوموناها بالذهب؛ لتجب الزكاة فيها»[١]، «لأن المال كان في يد المالك وهو المنتفع به في زمان طويل، فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم لأداء الزكاة، فيقومها بأنفع النقدين»[٢]، «ولأن تقويمه لحظ الفقراء، فيقوَّم بالأحظ لهم»[٣]، فـ«يقوّمها بما هو أنفع للمساكين؛ احتياطًا لحق الفقراء»[٤].

٤- أن الأولى بالمزكي أن يُخرج من النَّقد المستعمل في البلد، لأنه أحظُّ للمساكين[٥].

٥- إذا اشترى للتجارة نصابًا من السَّائمة، فحال الحول، والسوم ونية التجارة موجودان، زكَّاهُ زكاة التجارة عند الحنابلة؛ لأن التجارة أحظُّ للمساكين؛ لأنها تجب فيما زاد بالحساب[٦].

٦- أن السَّاعي يخيَّر في الجبران بين الشاتين والقيمة بما كان أحوط للفقراء وأحظ لهم في قول للشافعية؛ «فلا يتخير تخير المتشهي بلا خلاف، بل يتعين عليه رعايةُ الغبطةِ والمصلحةِ للمساكين، فإنه فيما يخرجه يتصرف في أملاك المساكين، فيلزمه الاحتياط فيه»[٧].

٧- تشريع الخرص في التمر والعنب؛ احتياطًا لحقوق المستحقين. يقول الشافعي: «كثيرٌ من منفعة أهله به إنما يكون إذا كان رطبًا وعنبًا؛ لأنه أغلى ثمنًا منه تمرًا، أو زبيبًا، ولو منعوه رطبًا، أو عنبًا ليؤخذ عشره أضر بهم، ولو ترك خرصه ضيَّع حق أهل السهمان منه فإنه يؤخذ ولا يحصى فخرص -والله تعالى أعلم- وخلى بينهم وبينه للرفق بهم، والاحتياط لأهل السهمان»[٨].

٨- أن الفقير في زكاة الفطر يعطى الأنفع له من الطعام أو القيمة عند الحنفية، ولذا ذهب بعضهم أنه إذا كان الزمن زمن شدة وأزمة في الأقوات، فدفع العين (الحنطة) أفضل، وأما في أوقات السعة والرخاء فدفع القيمة أفضل؛ لأنها أعون على دفع حاجة الفقير، فمدار التفضيل إنما هو على ما هو أنفع وأجدى للفقير[٩].

---

(١) المغني (٣/ ٦٠)، وانظر: المبسوط (٢/ ١٩١).
(٢) المبسوط (٢/ ١٩١).
(٣) الفروع لابن مفلح (٤/ ١٩٨).
(٤) البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٩١)، البناية شرح الهداية (٣/ ٣٨٤).
(٦) المرجع السابق (٣/ ٦١).
(٧) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٩٠).
(٨) الأم (٢/ ٣٤).
(٩) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٦٦).

يقـول ابن عابديـن: «العلة في أفضليـة القيمة: كونهـا أعون على دفع حاجـة الفقير؛ لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة مثلًا من ثياب ونحوها، بخلاف دفع العروض»[١].

٩- أن المصـدّق إن رأى أخـذ الهرمـة، أو ذات العـوار، أو التيس، أنفع للفقـراء، فإن له ذلك؛ لأن العبرة بما هو أنفع للفقراء وأحظ لهم[٢].

١٠- أنه إن تطوَّع وأخرج غير الواجب أجزأ عند المالكية إذا كان أفضل، والضابط: أنه إن كان الذي أخرجه من غير ما طلب منه أحظ للفقراء؛ أجزأ، وإلا فلا[٣].

١١- أنـه إن اشـترى نخـلًا أو أرضًـا للتجـارة، فزرعـت الأرض وأثمـرت النخـل، فاتفق حولاهما، بأن يكون بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الحب عند تمام الحول، وكانت قيمة الأرض والنخل بمفردها نصابا للتجارة فإنه يزكيها زكاة العشر عند الحنابلة[٤]؛ «لأن زكاة العشـر أحظ للفقراء، فإن العشـر أحظ من ربع العشر، فيجب تقديم ما فيه الحظ»[٥].

١٢- أنه لو كان عليه دين مائتا درهم وعنده عروض قنية تسـاوي مائتي درهم فأكثر وعنده مائتـا درهم؛ جعل العـروض في مقابلة الدين؛ لأنه أحظ للفقـراء. وكذا إن كان عليه ديـن ولـه مالان زكويـان، لو جعل أحدهما فـي مقابل الدين لم يكـن عليه زكاة، ولو جعـل الآخر في مقابلة الديـن كان عليه زكاة، فإنه يجعل في مقابلة الدين ما هو أحظ للفقراء[٦].

١٣- أنـه يسـتحب أن يخرج فـي زكاة الفطر البُرَّ عنـد بعض أهل العلم؛ «لأن المسـتحب أن يخـرج أغلاها ثمنًا وأنفسـها،.. ولأن البُرَّ أنفع في الاقتيـات وأبلغ في دفع حاجة الفقير»[٧]، فإخراجها أحظ للفقير وأنفع له.

١٤- أنـه يجـوز قطع الثمـرة قبل كمالها خوفًا مـن العطش أو ضعف الجمـار؛ «لأن حفظ الأصل أحفظ للفقراء من حفظ الثمرة»[٨]، والمعتبر الأنفع والأحظ لهم.

١٥- ذهـب بعـض القائليـن بضـم الذهب إلى الفضـة في تكميـل النصاب إلـى أنها تضم

---

(١) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٦٦).
(٢) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ١٥٢)، المغني (٢/ ٤٤٨).
(٣) انظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤١).
(٤) انظر: المغني (٣/ ٦٢).
(٥) المغني (٣/ ٦٢).
(٦) انظر: المرجع السابق (٣/ ٦٩)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ٩).
(٧) المغني (٣/ ٨٤).
(٨) المرجع السابق (٣/ ١٨).

بالأحوط من الأجزاء والقيمة، وهو قول أبي حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة؛ لأن كل نصاب وجب فيه ضم الذهب إلى الفضة، ضم بالقيمة، كنصاب القطع في السرقة، ولأن أصل الضم لتحصيل حظ الفقراء، فيقوم بما هو أنفع للفقراء، وهي رواية عن أحمد[١].

١٦- أن أئمة البغاة إذا أخذوا الزكاة فصرفوها في غير مصارفها؛ لم يبرأ الأغنياء منها عند الشافعية؛ لما في إجزائها من تضرر الفقراء بخلاف سائر المصالح التي لا معارض لها، فإنها إنما نفذت لتمحصها، وأما ههنا فالقول بإجزاء أخذها نافع للأغنياء مضر للفقراء، ودفع المفسدة عن الفقراء أولى من دفع المفسدة عن الأغنياء، ومصالح الفقراء أولى من مصالح الأغنياء، لأنهم يتضررون بعدم نصيبهم من الزكاة ما لا يتضرر به الأغنياء من تثنية الزكاة[٢].

١٧- ذهب جمع من المعاصرين إلى تقويم النقود الورقية بالفضة دون الذهب؛ لأن ذلك أنفع للفقراء وأحظ لهم من تقييمها بالذهب[٣].

١٨- أن «للساعي بيع مال الزكاة من ماشية وغيرها لحاجة أو مصلحة، وصرفه في الأحظ للفقراء أو حاجتهم، حتى في إجارة مسكن»[٤].

١٩- أنه يجوز لمن وجبت عليه زكاة أن يشتري بها ثيابًا أو طعامًا ويتصدق به، إذا كان ذلك خيرًا للفقراء عند بعض المالكية، بل هو محسن[٥].

٢٠- أنه لو أراد إخراج الأعلى في زكاة الفطر فأبى المستحق إلا قبول الواجب؛ أجيب؛ لأن الأعلى إنما أجزأ رفقًا به، فإذا أبى إلا الواجب له فينبغي إجابته؛ كما لو أبى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى، وإن أمكن الفرق[٦].

٢١- أن علة إخراج القيمة في زكاة الفطر عند الحنفية هو كونها أنفع للفقراء، ولذا ذهبوا أنه لو كانت العين أفضل فيخرج العين، فذهب بعضهم إلى أن إخراج القيمة في السعة أفضل، أما في أيام الشدة فإخراج العين أفضل؛ لأن ذلك أنفع للفقراء[٧].

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٢٠)، المغني (٣/ ٣٧).

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٨٠).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٣/ ١٨٢١).

(٤) الفروع لابن مفلح (٤/ ٢٧٢).

(٥) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٦).

(٦) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٣/ ٣٢٢).

(٧) انظر: رد المحتار على الدر المختار (٢/ ٣٦٦).

المطلب الثالث عشر: التمليك[١]

بيان المقصد:

التمليك لغة: مشتق من الملك، والملك في اللغة يطلق على القوة والصحة، والأصل هذا. ثم قيل: ملك الإنسان الشيء يملكه ملكًا. والاسم الملك؛ لأن يده فيه قوية صحيحة[٢].

و«قال ابنُ سِيدَهْ: المَـلْكُ والمُـلْـكُ والمِلْك: احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به، مَلَكه يَمْلِكه مَلْكًا ومِلْكًا ومُلْكًا وتَمَلُّكًا»[٣].

وأما تعريفه في الاصطلاح فقد عرفه الجرجاني بأنه: «اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مُطلِقًا لتصرفه فيه، وحاجزًا عن تصرف غيره فيه»[٤].

وعرفه القرافي بأنه: «حكمٌ شرعيٌّ مقدَّرٌ في العين أو المنفعة يقتضي تمكُّن من يضاف إليه من انتفاعه بالمملوك، والعوض عنه من حيث هو كذلك»[٥].

وعرَّفه الحنفية بأنه: «قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف»[٦].

وقد أشكل ضبط الملك على كثير من الفقهاء، فإنه عام يترتب على أسباب مختلفة؛ كالبيع والهبة والصدقة والإرث وغير ذلك، فهو خارج عنها. ولا يمكن أن يقال هو التصرف؛ لأن المحجور عليه يملك ولا يتصرف، فهو حينئذ غير التصرف، فالتصرف والملك كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فقد يوجد التصرف بدون الملك؛ كالوصي والوكيل والحاكم وغيرهم يتصرفون ولا ملك لهم، ويوجد الملك بدون التصرف؛ كالصبيان والمجانين وغيرهم يملكون ولا يتصرفون، ويجتمع الملك والتصرف في حق البالغين الراشدين النافذين للكلمة الكاملين الأوصاف، وهذا هو حقيقة الأعم من وجه والأخص من وجه أن يجتمعا في صورة وينفرد كل

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٩٦)، أصول السرخسي (١/ ٧٣)، المبسوط (٢/ ٢٠٢) (٣/ ٩-١١)، الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤)، أحكام القرآن للكيا الهراسي (٤/ ٢١٢)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٠٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٣٩)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٧٨)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢١)، تفسير القرطبي (٨/ ١٨٣)، تفسير النسفي (٢/ ٥٠٣)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١)، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٦)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٥)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٦٧)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٦٢)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩).

(٢) انظر: مادة (ملك) في مقاييس اللغة (٥/ ٣٥٢).

(٣) لسان العرب (١٠/ ٤٩٢).

(٤) التعريفات (ص: ٢٢٨)، الفروق للقرافي (٣/ ٢٠٨).

(٥) الفروق للقرافي (٣/ ٢٠٨).

(٦) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٦/ ٢٤٨).

واحد منهما بنفسه في صورة كالحيوان والأبيض[١].

وكان لعدم انضباط الملك أثرًا في أحكام الزكاة، كما في شرط الملك التام وآثاره، وكذلك في تحقق مقصد التمليك للمستحقين.

والمراد بهذا المقصد: أن الشريعة تهدف -في الأصل- إلى تمليك مستحقي الزكاة[٢] تمليكًا مطلقًا من كل قيد، مستقرًّا تمامًا، فتمكنهم تمكينًا كاملًا من الانتفاع بالمملوك والتصرف فيه بما يشاؤون من أنواع التصرفات معاوضة وتبرعًا وغير ذلك من أنواع التصرفات، فلا يبقى لأحد عليهم يدٌ فيما أوتوا من مال الله عَزَّوَجَلَّ، فإنما هو حق ملكه إياهم الله جَلَّجَلَالُهُ.

يقول السَّمرقندي: «وأما ركن الزكاة فهو: إخراج جزء من النصاب من حيث المعنى إلى الله عَزَّوَجَلَّ، والتسليم إليه، **وقطع يده عنه بالتمليك من الفقير والتسليم إليه أو إلى من هو نائب عنه وهو الساعي**، وصاحب المال نائب عن الله في التسليم إلى الفقراء، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٣] والإيتاء هو: التمليك»[٤]، وعلى هذا فلا بد فيها من قبض الفقير أو نائبه؛ لأن التمليك لا يتم بدون القبض[٥].

ويقول الهراسي: «ومن حق الصدقة ألا تجزئ إلا إذا جرى فيها التمليك»[٦].

ويقول ابن تيمية: **يجب أن يعطي الزكاة ملكًا للفقير المحتاج**؛ بحيث ينفقها على نفسه وعياله في بيته إن شاء، ويقضي منها ديونه، ويصرفها في حاجاته[٧].

فيظهر من كلام أهل العلم اتفاقهم -في الجملة- على كون التمليك مقصدًا من مقاصد الشارع المعتبرة في الزكاة؛ إذ إن الإيتاء لا يتحقق إلا بالتمليك، ولا سيما إذا راعينا مقصد التعبد في الزكاة، فإن ذلك يستلزم أن يقطع المزكي علاقته بالمال الذي أخرجه.

وذهب بعض أهل العلم ومنهم أبو عبيد[٨]، وهو ما يظهر من قول بعض .....

---

(١) انظر: الفروق للقرافي (٣/ ٢٠٨).

(٢) جميع الأصناف عند الحنفية، والأصناف الأربعة الأولى عند الجمهور (الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم)، وسوف يأتي بيان الخلاف فيه.

(٣) الآية (٤٣) من سورة البقرة. وقد وردت في ١٢ موضعًا من القرآن الكريم بالصيغة نفسها.

(٤) تحفة الفقهاء (١/ ٣٠٥).

(٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢١).

(٦) أحكام القرآن للكيا الهراسي (٤/ ٢١٢).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١) بتصرف يسير. وانظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧/ ٢٤٦).

(٨) يقول أبو عبيد: «فكل هذه الآثار دليل على أن مبلغ ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت محظور على المسلمين أن لا يعدوه إلى غيره، وإن لم يكن المعطى غارمًا، بل فيه المحبة والفضل، إذا كان ذلك على جهة النظر من المعطي، بلا محاباة ولا إيثار هوى، كرجل رأى أهل بيت من صالح المسلمين أهل فقر ومسكنة، وهو ذو مال كثير، ولا منزل لهؤلاء يؤويهم ويستر خلتهم، فاشترى من زكاة ماله مسكنًا يُكِنُّهم من كَلَبِ الشتاء =

المالكية[١]؛ إلى أن التمليك ليس مقصودًا ذاتيًّا، وإنما القصد الغائي سد الخلة[٢].

وخلاصة استدلالهم -فيما يظهر- أن التمليك ليس مقصدًا وغاية، وإنما هو وسيلة إلى المقصد الأصلي وهو إغناء الفقير، فبأي صفة حصل الإغناء -حتى لو دون تمليك- أجزأت الزكاة، وإنما التمليك وسيلة إلى الإغناء.

كما استدلوا بآثار تدل على جواز عتق العبد من مال الزكاة، ومنها: ما ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنه كان لا يرى بأسًا أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج، وأن يعتق منه الرقبة»[٣]، وعنه أنه قال: «**أعتق من زكاة مالك**»[٤].

قال الحطَّاب: «قال البرزلي: وسئل ابن أبي زيد عمن وجبت عليه زكاة فاشترى بها ثيابًا أو طعامًا وتصدق به، فقال ابن القاسم: لا يجزئه، وقال أشهب: يجزئه قلت: أجزأها علي لو أخرج ذلك من عنده؛ لأن يد وكيله كيَدِه، واختار اللخمي - فيما إذا كان ذلك خيرًا للفقراء - جوازه، بل هو محسن»[٥].

ومما يمكن أن يستدل لهم به قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فتُرَدُّ على فُقَرَائِهِم**»[٦].

ووجه الدلالة أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**فتُرَدُّ على فُقَرَائِهِمْ**» ولم ينص على التمليك، والرد أوسع من التمليك، فدل ذلك على المقصود هو الرد على الفقراء على أي صفة كان الرد.

وأما القائلون بأن التمليك مقصد شرعي، فقد اختلفوا:

القول الأول: أن التمليك مقصد في جميع المصارف مطلقًا دون تفريق، وهو قول الحنفية[٧]، فلم يفرقوا بين المصارف في مراعاة التمليك المطلق. ومعنى التمليك عندهم لا يخرج عن تعريفه

= وحر الشمس، أو كانوا عراة لا كسوة لهم، فكساهم ما يستر عوراتهم في صلاتهم، ويقيهم من الحر والبرد، أو رأى مملوكًا عند مليك سوء قد اضطهده وأساء ملكته، فاستنقذه من رقه بأن يشتريه فيعتقه، أو مر به ابن سبيل بعيد الشقة، نائي الدار، قد انقطع به، فحمله إلى وطنه وأهله بكراء أو شراء. هذه الخلال وما أشبهها التي لا تنال إلا بالأموال الكثيرة، فلم تسمح نفس الفاعل أن يجعلها نافلة، فجعلها من زكاة ماله، أما يكون هذا مؤديًا للفرض؟ بلى، ثم يكون إن شاء محسنا. وإني لخائف على من صد مثله عن فعله؛ لأنه لا يجود بالتطوع، وهذا يمنعه بفتياه من الفريضة، فتضيع الحقوق، ويعطب أهلها» الأموال، لأبي عبيد (ص: ٦٧٧).

(١) لم أقف على تصريح لهم باشتراط التمليك، ولكن يبدو من بعض الفروع عدم اشتراطهم التمليك، كتجويز شراء الرقبة وعتقها مع عدم حصول التمليك في ذلك، وتجويز إخراج الزكاة في بناء الحصون والمراكب للغزو.

(٢) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٨). (٣) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٦٧٧)، رقم (١٧٨٦).

(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٦٧٧)، رقم (١٧٨٥).

(٥) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٦).

(٦) سبق تخريجه (ص٦٥). (٧) انظر: تحفة الفقهاء (١/ ٣٠٥)، بدائع الصنائع (٥/ ١٠١).

لديهم -وقد سبق-، وضابط التمليك المعتبر لديهم هو: حصول القبض، فكأن التمليك عندهم هو القبض[١].

واستدلوا: بأن الأدلة الشرعية قد وردت بلفظ الإيتاء، والإيتاء هو الإعطاء، والإعطاء هو التمليك، فعلى هذا لا يتحقق الإيتاء إلا بالتمليك المطلق[٢]، فيكون الشارع قاصدًا للتمليك في جميع المصارف.

ونوقش هذا بأن الإيتاء لا يراد به التمليك، وإنما الدفع[٣].

كما أن تغليب الحنفية لشائبة التعبد في الزكاة له أثره في مراعاتهم لتحقيق هذا المقصد في إيتاء الزكاة، إذ لو لم يتحقق التمليك المطلق للمستحق؛ لكان ذلك قادحًا في صفاء تعبد المزكي في أداء الزكاة، فإن التعبد الكامل لا يتحقق إلا بالقطع البات للعلاقة مع المال، وتطهير القلب من محبته والتعلق به[٤].

ومن وجه آخر فإنهم يرون أن جميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف إنما يأخذها بوصف الفقر، وأن الأصناف ذُكِرت في الآية بيانًا لأسباب الفقر[٥]، ولهذا اشترطوا التمليك في جميع المصارف دون استثناء؛ لأن الاستحقاق بوصف الفقر يقتضي قصد التمليك في جميع المصارف حتى يحصل به ارتفاع وصف الفقر، خلافًا لقول الشافعية والحنابلة في أن بعض المصارف إنما تعطى لأجل قضاء مصلحة لا للحاجة، فلا يكون المقصود حينئذ التمليك المطلق للمعطى، بل قضاء المصلحة التي أعطي لأجلها، فلا يستدعي ذلك تمليكًا.

القول الثاني: أن التمليك مقصود في الأصناف الأربعة الأولى دون الأخيرة في قوله عَزَّوَجَلَّ في آية الصدقات: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[٦]، وأما الأصناف الأربعة الأخيرة فإن أخذهم للزكاة مقيد مراعى لقضاء المصالح التي أوتوا من أجلها، وليس تمليكًا، وهو

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: تحفة الفقهاء (١/ ٣٠٥)، بدائع الصنائع (٥/ ١٠١).

(٣) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ١٣١).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).

(٥) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٦٥)، ووجهوا أخذ صنفي المؤلفة والعاملين عليها مع عدم فقرهم إلى أنهم لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المؤلفة منها لدفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضًا من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم.

(٦) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

قول الشافعية والحنابلة[١]. فذهبوا إلى أن اللام في قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ للتمليك، وأما (في) فهي للظرفية، وما ذاك التفريق في الآية بين المصارف الأربعة الأولى والأخيرة إلا للإشعار بإطلاق الملك في الأربعة الأولى، وتقييده في الأخيرة[٢].

وأساس التفريق بينهم أن المعنى المقصود في المصارف الأربعة الأولى من سد الخلة وقضاء حاجتهم يحصل بتمليكهم وإعطائهم فالتمليك مقصود بذاته، وأما المصارف الأربعة الأخيرة فالمعنى المراد لا يحصل بأخذهم وإنما بقضاء الحوائج التي من أجلها دفع إليهم، فتمليكهم ليس مقصودًا، بل أخذهم للزكاة وسيلة مقصودها قضاء المصالح المناطة بهم.

يقول الرازي: «أنه جَلَّ جَلَالُهُ أثبت الصدقات للأصناف الأربعة الذين تقدم ذكرهم بلام التمليك وهو قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾، ولما ذكر الرقاب أبدل حرف (اللام) بحرف (في) فقال: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ فلا بد لهذا الفرق من فائدة، وتلك الفائدة هي:.. أن في الأصناف الأربعة الأول، يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كما شاؤوا، وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم، بل يصرف إلى جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا سهم الزكاة»[٣].

وسبق كلام ابن قدامة في أن أربعة أصناف -الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم- متى أخذوها **ملكوها ملكًا دائمًا مستقرًّا**، لا يجب عليهم ردها بحال، وأربعة منهم وهم: الغارمون، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل؛ **يأخذون أخذًا مراعى**، فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، وإلا استرجع منهم. **والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها:** أن هؤلاء أخذوا لمعنى لم يحصل بأخذهم للزكاة، والأولون حصل المقصود بأخذهم، وهو غنى الفقراء والمساكين، وتأليف المؤلفين، وأداء أجر العاملين. وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها، وفضل معهم فضل، ردوا الفضل، إلا الغازي، فإن ما فضل له بعد غزوه فهو له[٤]، ونحوه عن البهوتي[٥]، والبجيرمي[٦].

وخالف الزمخشري فرأى أنه عدل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة للإيذان بأنهم

---

(١) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٩٣)، المغني (٢/ ٥٠٠).

(٢) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٣٩٣).

(٣) مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٦-٨٧)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١٢٦)، تفسير النيسابوري (٣/ ٤٩١).

(٤) انظر: المغني (٢/ ٥٠٠)، ويلاحظ أنه سمى أخذ الأصناف الأربعة الأخيرة (أخذًا) ولم يقل (تمليكًا) كما في الأصناف الأربعة الأولى، وانظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٢)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٢/ ٣٥٩).

(٥) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٢)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٢/ ٣٥٩).

(٦) انظر: حاشية البجيرمي على الخطيب (٢/ ٣٥٩).

أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكره، لأنّ (في) للوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبًّا، وما ذاك إلا لأنه لا يرى (اللام) مفيدة معنى الملك بل معنى الاختصاص، ولاشتراطه التمليك في جميع المصارف دون استثناء؛ لكون جميع المصارف آخذة بوصف الفقر عند الحنفية[١].

ومن ضوابط حصول التمليك -عند القائلين به- أمور منها: حصول القبض[٢]، وقدرة المستحق على التصرف في المملوك[٣]، والعوض عليه[٤]، والانتفاع به[٥].

ومن أجمع ضوابط تمام الملك ما ذكره الحنابلة من أن الملك التام: «هو ما كان بيده مما لم يتعلق فيه حق غيره، ويتصرف فيه باختياره، وتكون فوائده حاصلة له»[٦].

وكذلك ما ذكر المالكية من أن تمام الملك هو: «ما يمكن التصرف فيه تصرفًا تامًا»[٧]، «يقدر معه على تنميته»[٨]، «وأن يكون مستقرًّا لا يملك أحد استرجاعه أو أخذه»[٩].

ولا يشترط الحنفية لتحقق التمليك أن يدفع المزكي عين الواجب، وذلك بناء على أصلهم في جواز إخراج القيمة في الزكاة، فلو اشترى بالدراهم طعامًا وملَّكه للفقير صح عندهم، وكذا لو اشترى كسوة وملَّكه إياها، لكن لا بد من أن يكون على سبيل التمليك لا الإباحة، فلو صنع طعامًا لإطعام المستحقين فإن ذلك لا يجزئ عندهم؛ لعدم تحقق التمليك[١٠].

كما ذهب بعض الشافعية إلى جواز تقييد التمليك من وجه بأن جوزوا أن يشترى بمال الزكاة عقارًا -للفقير الذي لا يقوي على التكسب- ويشترط عليه عدم بيعه[١١].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[١٢]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[١٣].

---

(١) انظر: تفسير الزمخشري (٢/ ٢٨٣).
(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٦/ ٢٤٨).
(٤) انظر: الفروق للقرافي (٣/ ٢٠٨).
(٥) انظر: المرجع السابق.
(٦) المبدع في شرح المقنع (٢/ ٢٩٦)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ١٤).
(٧) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٢٥٦).
(٨) التبصرة، للخمي (٢/ ٩١٧).
(٩) المعونة على مذهب عالم المدينة (١/ ٣٧٥).
(١٠) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٧٤).
(١١) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٦٣).
(١٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(١٣) الآية (١٩) من سورة الذاريات.

وجه الدلالة: سبق بيان وجه الدلالة من الآية، وأن اللام في الآية تفيد التمليك، فدل ذلك على أن الشارع يقصد إلى تمليك المستحقين تمليكًا تامًا. ولأن الله «سمى الزكاة صدقة بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾، والتصدق تمليك»[١].

يقول إلكيا الهراسي: «إن الزكاة تصير شركة للفقراء، وهو قول الشافعي. وظاهر الآية يقتضي ذلك، لأن قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾ كالتمليك، وإنما لم يجعله تمليكًا حقيقة من حيث جعل لوصف لا لعين، وكل حق جعل لموصوف فإنه لا يملكه إلا بالتسليم»[٢].

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾[٤]، وقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ**»[٥].

وجه الدلالة: أن النصوص الشرعية وردت بالأمر بالزكاة بلفظ الإيتاء والأداء، وهما يشعران بالتمليك[٦]. يقول السرخسي: «والأصل فيه: أن الواجب فيه فعل الإيتاء في جزء من المال، ولا يحصل الإيتاء إلا بالتمليك، فكل قُرْبة خلت عن التمليك لا تجزئ عن الزكاة»[٧].

وقد استدل الحنفية بهذا الدليل على اشتراط التمليك في جميع المصارف، ويظهر أنهم حملوا لفظ (الإيتاء) هنا على التمليك لتغليبهم شوب التعبد في الزكاة، فلا يرون تحقق الإيتاء إلا بانقطاع منفعة المؤدي عما أدى، وذلك لا يحصل -في رأيهم- إلا بالتمليك[٨].

وقد يناقش: بأن معنى الإيتاء هو الإعطاء أو الدفع لا التمليك[٩]، ويتحقق الإعطاء بإيصال المنفعة للمستحق على أي وجه كان بالتمليك وغيره.

٣- أن الزكاة عبادة، والعبادة إخلاص العمل بكليته لله تعالى، فعند التسليم إلى الفقير تنقطع نسبة قدر الزكاة عنه بالكلية وتصير خالصة لله تعالى، ويكون معنى القربة في الإخراج إلى الله تعالى بإبطال ملكه عنه[١٠].

٤- الأدلة الدالة على أن الزكاة حق مالي[١١]، فإذا تبيَّن غلبة كون الزكاة حقًّا ماليًّا، فإن

---

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).
(٢) أحكام القرآن للكيا الهراسي (٤/ ٢٠٦).
(٣) الآية (٤٣) من سورة البقرة، ووردت في (١١) موضعًا آخر بالصيغة نفسها.
(٤) الآية (١٤١) من سورة الأنعام.
(٥) سبق تخريجه ص(٢٧٣).
(٦) انظر: بدائع الصنائع (٥/ ١٠١).
(٧) المبسوط (٢/ ٢٠٢).
(٨) انظر: المبسوط (٣/ ١١).
(٩) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٥١)، وانظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ١٣١).
(١٠) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).
(١١) سبق بيانها في المبحث الثاني من الفصل الأول. انظر: (ص٦٩).

الحـق المالي لا بد من التمليك فيه حتى يتحقق أداؤه، فإذا لم يتحقق التمليك لم يتم تحقق أداؤه على التمام؛ لأن الواجب هو التمليك، والحق في التمليكات لمن يقع له الملك، كما في سائر التمليكات، والتمليك من الله تعالى لا يتصور؛ لأن الأشياء لله تعالـى قبل التمليك وبعد التمليك علـى وجه واحد، فإذا لم يتصور أن يكون من الله تعالى علمنا قطعًا أنه حق العباد وهم الفقراء[١].

٥- أن مـن مقاصـد الـزكاة شـكر نعمة الغنـى، وذلـك أن الغني لمـا تمتع بملكيـة المال والاستنفاع به، كان الحق الواجب عليه أن يملك المحتاج المحروم من ذلك تمليكًا تامًا حتى يحصل الشكر تامًا.

٦- أنـه يلـزم مـن التمليك الناقـص أو المقيد للمحتاجيـن اختلال تحقـق بعض مقاصد الـزكاة الأخرى بوجه من الوجوه. فمن مقاصد الزكاة -مثلًا- تهذيب نفس المحتاج وتنقيتها من الغل والحسد، فلو أعطي الزكاة مع تقييد التصرف أو الانتفاع لم يتحقق ذلك على الكمال.

٧- أن المـال إذا لـم يتحقق فيه التمليك علـى وجه الكمال، لا يكون المالـك به غنيًّا[٢]، والزكاة إنما شُرِعت لإغناء المحتاجين، فلا يتحقق الإغناء مع نقصان التمليك.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

فرع الحنفية بناء على أصلهم في أن التمليك مقصد في كل المصارف فروعًا -يتفق معهم في بعضها الشافعية والحنابلة إما للمناط نفسه، أو لمناط آخر- ومنها:

١- أنه لا يجزئ صرف الزكاة إلى وجوه البر من بناء المسـاجد، والرباطات والسقايات، وإصلاح القناطر، وتكفين الموتى ودفنهم؛ لأنه لم يوجد التمليك أصلًا[٣].

٢- أنه إذا اشـترى بالزكاة طعامًا فأطعم الفقراء غداء وعشـاء ولم يدفع عين الطعام إليهم فإن ذلك لا يجوز؛ لعدم التمليك[٤].

يقـول ابن تيميـة: «ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنـع بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سماطًا؛ لا لوارد ولا غير وارد؛ **بل يجب أن يعطي ملكًا للفقير المحتاج؛**

---

(١) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة (٢/ ٥٤)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٩) (٣) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).

(٤) انظـر: المرجع السـابق، وذهب بعـض المالكية إلى جواز ذلك، انظر: مواهب الجليل في شـرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٦).

بحيث ينفقها على نفسه وعياله في بيته إن شاء، ويقضي منها ديونه، ويصرفها في حاجاته»[١].

٣- أنه لو قضى دين ميت فقير بنية الزكاة لم يجزئه؛ لعدم التمليك بتخلف القبض[٢].

٤- أنه لو قضى دين حي فقير بغير أمره لم يجز؛ لأنه لم يوجد التمليك من الفقير لعدم قبضه، وإن كان بأمره يجوز عن الزكاة لوجود التمليك من الفقير؛ لأنه لما أمره به صار وكيلًا عنه في القبض فصار كأن الفقير قبض الصدقة بنفسه وملكه من الغريم[٣].

٥- أنه لو أعتق عبده بنية الزكاة لا يجوز؛ لانعدام التمليك؛ إذ الإعتاق ليس بتمليك، بل هو إسقاط الملك[٤].

٦- أنه لو اشترى بقدر الزكاة عبدًا فأعتقه لا يجوز عن الزكاة؛ لأن الواجب هو التمليك، والإعتاق إزالة الملك فلم يأت بالواجب والمراد من قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[٥]: إعانة المكاتبين بالزكاة[٦].

٧- أنه لو دفع زكاته إلى الإمام أو إلى عامل الصدقة يجوز؛ لأنه نائب عن الفقير في القبض فكان قبضه كقبض الفقير[٧].

٨- أنه لو دفع زكاة ماله إلى صبي فقير أو مجنون فقير، وقبض له وليه أبوه أو جده أو وصيهما جاز؛ لأن الولي يملك قبض الصدقة عنه، وكذا لو قبض عنه بعض أقاربه وليس ثمة أقرب منه وهو في عياله يجوز، وكذا الأجنبي الذي هو في عياله؛ لأنه في معنى الولي في قبض الصدقة لكونه نفعا محضًا؛ كما في قبض الهبة، وكذا الملتقط إذا قبض الصدقة عن اللقيط؛ لأنه يملك القبض له فقد وجد تمليك الصدقة من الفقير[٨].

٩- أن من عال يتيمًا فجعل يكسوه ويطعمه وينوي به عن زكاة ماله يجوز. وقال محمد: ما كان من كسوة يجوز، وفي الطعام لا يجوز إلا ما دفع إليه، لعدم التمليك. وقيل: لا خلاف بينهما في الحقيقة؛ لأن مراد أبي يوسف ليس هو الإطعام على طريق الإباحة بل على وجه التمليك[٩].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧١).
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٦) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).
(٧) انظر: المرجع السابق.
(٨) انظر: المرجع السابق.
(٩) انظر: المرجع السابق.

١٠- أنـه لا يجـوز دفع الزكاة إلى عبده ومدبره وأم ولده؛ لعدم التمليك، إذ هم لا يملكون شـيئًا فـكان الدفع إليهم دفعًا إلى نفسـه، ولا يدفع إلى مكاتبه؛ لأنـه عبد ما بقي عليه درهم ولأن كسبه متردد، بين أن يكون له أو لمولاه لجواز أن يعجز نفسه[١].

١١- أنه لا يجزئه دفع الزكاة إلى والده وإن علا ولا إلى ولده وإن سـفل؛ لأنه ينتفع بملكه فكان الدفع إليه دفعًا إلى نفسه من وجه، فلا يقع تمليكًا مطلقًا[٢].

وثمت فروع أخرى ذكرها الشافعية والحنابلة بناء على أصلهم في التفرقة بين تمليك الأصناف الأربعة الأولى وبين أخذ الأصناف الأربعة الأخيرة، ومنها:

١٢- أن مخرج الزكاة لا يتولى شـراء الفرس بنفسـه فيما لـو كان إخراجه في مصرف (في سـبيل الله) بل يدفع ثمن الفرس؛ لأن الواجب إيتاء الزكاة، فإن اشـتراها بنفسـه فما أعطى إلا فرسًا. وكذلك الحكم في شراء السلاح والمؤنة[٣].

١٣- أنه لا يجوز أن يشتري من الزكاة فرسًا يصير حبيسًا في سبيل الله، ولا دارًا، ولا ضيعة يصيرهـا للرباط، ولا يقفها علـى المجاهدين؛ لأنه لم يؤت الزكاة لأحد، وهو مأمور بإيتائها[٤].

١٤- أنه يجوز للإمام أن يشتري للفقير عقارًا يستغله ويستغني به عن الزكاة، دون أن يُدفع إليه النقد عند بعض الشافعية، وله أن يشترط عليه عدم بيعه[٥]، وذلك لتحقق المقصد الشرعي في هذه الصورة، وهو سدُّ حاجة الفقير.

يقـول الرملـي: «للمصلحة العائدة عليه، إذ الفرض أنه لا يحسـن تجـارة ولا حرفة، والأقرب كما بحثه الزركشـي **أن للإمام دون المالك شـراءه له**،.. وله إلزامه بالشـراء وعدم إخراجه عن ملكه، وحينئذ ليس له إخراجه فلا يحل»[٦].

١٥- أن الإمام إن اشـترى بزكاة رجل فرسًـا فلـه دفعها إليه -إلى رب المـال- يغزو عليها وكذا لو اشـترى بزكاته سـلاحًا أو درعًا ونحوه، لحصول الإيتـاء المأمور به، وأخذه لها بعد بسبب متجدد[٧].

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٩).
(٢) انظر: المرجع السابق (٢/ ٤٠).
(٣) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٨).
(٤) انظر: المرجع السابق (٧/ ٢٤٨).
(٥) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٦).
(٦) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٦٢).
(٧) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٣).

١٦- أنه لا يجوز أن يحج أحد بزكاة ماله، ولا يغزو به، ولا يُحَج بها عنه ولا يغزى بها عنه؛ لعدم تحقق الإيتاء المأمور به[١].

١٧- أنه لا يجوز للمصارف الأربعة الأخيرة صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لأجلها؛ لأنهم لا يملكونها، وإنما دفعت إليهم مخصوصة بمصالح تقضى بها، فلا يجوز لهم العدول بها إلى غير ما صرفت له[٢].

١٨- أن الغارم لو أخذ الصدقة ثم أبرأه غريمه، فيجب عليه رد ما أخذه؛ كالمكاتب إذا قبض حصته، ثم أُعتق أو أبرئ[٣].

١٩- جواز قضاء دين الميت من الزكاة عند بعض أهل العلم؛ لأن الغارم لا يشترط تمليكه، فلا دعوى لمن منع من ذلك بحجة أنه لا يمكن تمليكه، وعلى هذا فيجوز الوفاء عنه من الزكاة[٤].

٢٠- أن الغازي إذا أخذ من سهم (سبيل الله) ولم يخرج إلى الغزو استرجع منه، وكذا لو مات في الطريق أو امتنع الغزو بسبب آخر استرد ما بقي معه، وكذا لو غزا ورجع وبقي معه شيء من النفقة، ولم يقتر على نفسه وكان الباقي قدرًا صالحًا استرد منه[٥].

٢١- أن الغازي يعطى من الزكاة إذا حضر وقت الخروج ليهيئ به أسباب سفره، لأن إعطائه لمصلحة لا تمليكًا، فيعطى قرب وقتها[٦].

٢٢- ذهب الجمهور إلى أن ابن السبيل إذا دُفِع إليه ما يحتاج إليه فلم يسافر؛ استرجع منه؛ وكذا لو سافر المنشئ للسفر -عند الشافعية- فقتر على نفسه في النفقة، فرجع من سفره وقد بقي معه بقية مما دفع إليه؛ استرجع منه؛ وذلك لأن مقصود إعطائه هو قضاء المصلحة لا التمليك، فلما لم يعد محتاجًا إلى قضاء تلك المصلحة استرد منه المال[٧].

٢٣- أن ابن السبيل إذا أخذ نفقة سفره إلى غاية فسافر شطرها ثم قطع، فإنه ينظر في نفقته، فإن كان أنفق في شطر المسافة جميع نفقته نظر:

فإن كان قد فعل ذلك لغلاء سعر أو زيادة مؤنة: لم يسترجع منه.

---

(١) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٣). (٢) انظر: البحر الرائق (٢/ ٢٦٠).

(٣) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٦).

(٤) انظر: الذخيرة (٣/ ١٤٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٥).

(٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤). (٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٩٢)، والبيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٩)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٢).

وإن كان لسرف في شهوة وإكثار استرجعت منه نفقة الباقي من سفره كما لو لم يسافر وأنفق في ذلك في مقامه استرجع منه جميعًا؛ لأنه أخذها ليستقبل بها ما لم يفعله[١]؛ لأن إعطاءه من الزكاة ليس من باب التمليك، بل لحاجته إلى ذلك، فيُقدَّر بقدرها[٢].

٢٤- أنه «إذا دفع إلى الغارم ما يقضي به دينه، لم يجز له صرفه في غيره وإن كان فقيرًا؛ لأنه إنما يأخذ أخذًا مراعى، وإن دفع إلى الغارم من الزكاة لفقره، جاز له أن يقضي به دينه؛ لملكه إياه ملكًا تامًّا»[٣].

(١) الحاوي الكبير (٨/ ٥١٤).

(٢) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٥٣).

(٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٢).

المبحث الخامس

المقاصد المتعلقة بجباية الزكاة وتوزيعها

المطلب الأول: ضبط جباية الزكاة وصرفها بالعدل[1]

بيان المقصد:

هذا المقصد هو أصل مقاصد جباية الزكاة، ويراد به: اتسام عملية الجباية والتوزيع في جميع مراحلها بالضبط والعدل، ابتداء من جمعها وتحصيلها وذلك بضبط المأخوذ وصفته وقدره من أرباب الأموال بكل دقة وعناية، وانتهاء بإيصالها إلى أيدي مستحقيها بضبط المستحقين وصفاتهم والتأكد من وجه استحقاقهم بما يتوافق مع المصارف المذكورة في الشريعة، ومراعاة مصالحهم وأولوياتهم، كما أن مراحل الجباية والتوزيع لا بد فيها من مراعاة حضور العدل بين أرباب الأموال والمحتاجين في سائر فروعها، فالضبط والعدل أسس وغايات عظيمة تقوم عليها جباية الزكاة في الشريعة.

ومن مظاهر عناية الشريعة بتحقيق الضبط والعدل في الجباية ما يلي:

- **إناطة الجباية بالسلطان.**

فجعلت الجباية ولاية شرعية، ولذلك دلالات كبرى أهمها: تعظيمها، وضبط تحصيلها، وتحقيق العدل في جبايتها بحفظ أصلها ووصفها، وتحمل مسؤوليتها كاملة دون التفريط بشيء منها، فهو الأدرى بالمستحقين وبالمصالح، وبقدر الحاجات وسائر ما يتعلق بشؤون الجباية والصرف.

---

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧٩، ٤٨٦، ٤٩٦)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٤٨)، الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ٤٠)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص: ٢٨)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣-٩٤)، غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ٢٩٣)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٣٣)، المبسوط (٢/ ١٦٢)، بحر المذهب (٣/ ٦٩)، بدائع الصنائع (٢/ ٣٥)، تفسير القرطبي (١/ ٢٧١) (٨/ ١٧٧)، المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٥- ١٦٩)، شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٠٠)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٥٧، ٥٧٣)، الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٢٧١)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٠)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ١٩٢)، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (٨/ ١٠٩)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٢١)، نيل الأوطار (٤/ ١٨٦)، الدرر البهية والروضة الندية (١/ ٥٢٣)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٢/ ٥٦٩) (٣/ ٤٥٨).

يقول الماوردي في واجبات الإمام: «جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصًّا واجتهادًا من غير خوف ولا عسف»[١]. ويقول الباجي: «الإمام هو المسؤول والمطلوب بنوائب المسلمين، فيُدفع إليه الزكاة؛ ليستعين بها على من يجب له أخذ الزكاة»[٢].

ويقول الجويني: «الزكاة تجب لله تعالى، ركنًا في الإسلام، ولكن الشارع عيّن له نائبًا، وأمره بصرف الزكاة إليه؛ **إقامةً لمصلحة كلية**»[٣].

ويقول السرخسي في عدم إجزاء زكاة الأموال الظاهرة فيما لو دفعت لغير الإمام: الزكاة محض حق الله تعالى، فإنما يستوفيه من يعين نائبًا في استيفاء حقوق الله تعالى وهو: الإمام، فلا تبرأ ذمته إلا بالصرف إليه،.. ولأن للإمام رأيًا في اختيار المصرف فلا يكون له أن يبطل رأي الإمام بالأداء بنفسه[٤]، ونحوه عن النووي[٥].

وإناطة جباية الزكاة وصرفها -ضبطًا وعدلًا- بالإمام متعلق كذلك بمقصد حفظ المال، فإنه بحصول الضبط والعدل يُحفظ مال الأفراد والأمة، يقول ابن عاشور: «فحقَّ على ولاة أمور الأمة ومتصرفي مصالحها العامة النظر في حفظ الأموال العامّة سواء تبادلُها مع الأمم الأخرى، وبقاؤها بيد الأمة الإسلامية» ثم ذكر مثالًا على الأصل الثاني بقوله: «ومن الثاني: نظام الأسواق والاحتكار، وضبط مصارف الزكاة، والمغانم، ونظام الأوقاف العامة»[٦].

كما أن له علاقة بمقصد حفظ نظام الأمة وصلاحه، فلو فوض إخراج الأموال إلى أرباب الأموال دون وازع سلطاني، لوقع الخلل في أدائها وإخراجها، فيتقاعس أرباب الأموال عن أدائها -ولا سيما أن إخراج المال أمر عسر على النفس البشرية- فجاءت الشريعة بضبط وحفظ نظام الأمة بإسناد الجباية إلى الإمام، حفظًا لحقوق المستحقين من الاضطراب، فتؤخذ الزكاة قهرًا من مانعها؛ حتى لا يختل نظام الأمة ويضطرب بمنع الزكاة، كما أن في ذلك العديد من المصالح الأخرى في انضباط نظام الزكاة في مختلف مراحله، بما يمنع تعطله أو تأخره عن تحقيق الحاجات التي شُرِعت لأجلها الزكاة.

- **مراعاة الأمانة والكفاية في الجباة.**

فلا يتحقق الضبط والعدل في جباية الزكاة إلا بأمانة الجُبَاة وكفايتهم؛ فهما شرطان أصليَّان ذكرهما العلماء في الجباة، وكل واحد منهما مكمِّل للآخر، لا يغني عنه. قال ابن تيمية: «فأما

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ٤٠)، وانظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص: ٢٨).
(٢) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣). (٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٣٣).
(٤) المبسوط (٢/ ١٦٢)، بتصرف يسير. (٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٥).
(٦) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٨٥).

استخراجها وحفظها فلا بد فيها من قوة وأمانة؛ فيولى عليها شاد قوي يستخرجها بقوته، وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته»[١].

ومن كمال المراعاة لهذا الشرط أن تجاوز الفقهاء مجرد اشتراط العدالة إلى الارتقاء بأخلاقه بأن يكون شهمًا فاضلًا ذا خِلال زكية. كما اشترطوا في الكفاية أن يكون العامل فقيهًا بأحكام الزكاة؛ وذلك لعِظَم العمل الذي يقوم به، فتحقق الفقه بأحكام الزكاة من أجل ضبط المقدار ونوعه وصفته وكيفية الأخذ؛ لئلا يعتدي على الأموال بجهله، فيظلم صاحب المال، أو يهضم حق الفقير بالنقص من قدر الزكاة، فإن لم يكن فقيهًا بنفسه وجب على الإمام رسم المقادير وبيان أنواعها وصفاتها وكيفية أخذها[٢].

ومن الكفاية كذلك: الخبرة والقدرة على القيادة، والقيام بالجباية كاملة، ومعرفة أحوال الناس وطرق التعامل معهم.

وأما العدالة: فمن لوازمها الأمانة؛ لئلا يميل أو يكذب أو يظلم بأخذ أكثر من حقها، أو بأخذها من قوم دون غيرهم؛ إذ الكفاية لا قيمة لها دون العدالة التي تمنع صاحبها من الظلم والبغي والعدوان والكذب والسرقة والخيانة، ولذا قال ابن قدامة: «والخائن يذهب بمال الزكاة، ويضيّعه على أربابه»[٣].

وقد فصل هذين الشرطين إمام الحرمين بقوله: «ينبغي أن يكون المولى مستجمعًا خَصْلتَين: إحداهما: الصيانة والديانة. والثانية: الشهامة، والكفاية اللائقة بما يتولاه ويتعاطاه»[٤].

ولأهمية الأمانة رفعتها الشريعة إلى أعلى مراتبها في جباية الزكاة حتى جعل ﷺ خيانة المخيط وكتمانه من الزكاة غلولًا يأتي به يوم القيامة الخائن[٥]، فتسقط به عدالته؛ لأنه أخفاها فلم يظهرها مع قلتها[٦]، فالولاة هم المسؤولون عنها أمامه عَزَّوَجَلَّ لعِظَم شأنها، فيتوجه عليهم تعيين الجُباة الأمناء الأكفاء.

- **مراعاة شمول جميع مراحل الجباية والتوزيع.**

جاءت الشريعة بإيراد وظائف متنوعة تقع على الجباة، قيامًا بحق الضبط والعدل في جبايتها، حتى يتوزع العمل وتسهل مهمة إدارة ديوان الزكاة؛ لأن الكفاية لا يمكن تحصيلها في الأعمال الكبيرة العظيمة عبر التكليف الفردي، بل يجب أن يكون العمل فيها مناطًا بمجموعات

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٥٧-٢٥٨).
(٢) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٨).
(٣) المغني (٦/ ٤٧٣).
(٤) غياث الأمم في التياث الظلم (ص: ٢٩٣).
(٥) سوف يأتي بيان الحديث في الأدلة.
(٦) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٢٣٨).

متكاملة، لكل مجموعة منها اختصاصها الذي تتخصص فيه، وتقوم عبره بإدارة ما أنيط بها على أعلى مستويات الضبط والترتيب، وبذلك يتحقق الضبط والعدل في أكمل صورة.

يقول ابن تيمية: «وهكذا في سائر الولايات، إذا لم تتم المصلحة برجل واحد، جمع بين عدد»[(١)]. وفي جباية الزكاة يتحمل العامل على الصدقة مسؤوليات كثيرة منها: التعريف بأرباب الأموال، وجمع الأموال المتفرقة على اختلاف أنواعها، وحسابها، وحفظها، وتوزيعها على مستحقيها، مع مراعاة اشتراط الكفاية والأمانة في كافة هذه الوظائف.

يقول النووي: «ويدخل في اسم العامل: الساعي، فالكاتب، والقسام، والحاشر، وهو الذي يجمع أرباب الأموال، والعريف، وهو كالنقيب للقبيلة، والحاسب وحافظ المال، قال المسعودي: وكذا الجندي، فهؤلاء لهم سهم من الزكاة»[(٢)]، ونحوه عن ابن قدامة[(٣)].

فهو عمل مؤسسي متكامل، قوامه الكفاية والأمانة، يحتاج إلى جمع من المختصين، يديرون عملية الجباية والتوزيع على أعلى مستويات الضبط ومراعاة العدل في كل مرحلة من مراحلها، حتى يتحقق المقصود الأصلي من جبايتها -وهو سد خلة الإسلام والمسلمين- من دون حيف ولا جور. يقول ابن تيمية: «ولا يستريب مسلم أن السعي في تمييز المستحق من غيره، وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها، والعدل بين الناس في ذلك، وفعله بحسب الإمكان: هو من أفضل أعمال ولاة الأمور؛ بل ومن أوجبها عليهم؛ فإن الله يأمر بالعدل والإحسان، والعدل واجب على كل أحد في كل شيء. وكما أن النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم؛ وزيادة من يستحق الزيادة ونقصان من يستحق النقصان، وإعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى: هو من أحسن أفعال ولاة الأمور وأوجبها، فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفيء والصدقات والمصالح والوقوف والعدل بينهم في ذلك وإعطاء المستحق تمام كفايته، ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم من أن يزاحمهم في أرزاقهم»[(٤)].

- **تشريع سهم العاملين بجعلهم من مصارف الزكاة.**

فجعلت الشريعة أجرة الجهاز الإداري العامل على الزكاة من إيراداتها؛ حماية لمقصد لضبط والعدل الذي ينبغي أن يلازم عمل الجباية والتوزيع، وتتميمًا لمصالحه، فلا تختل هذه الفريضة يومًا مع اختلال الجهاز المالي للدولة، بل تكون مهمته قائمة ما دامت الزكاة تجبى، فمصاريف هذا الجهاز متكفلة من إيراداته، بل ذهب أهل العلم إلى أنه يبدأ بهم في توزيع الزكاة؛ لأنهم يأخذون ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٥٨).
(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣١٣).
(٣) المغني (٦/ ٤٧٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧٣).

يأخذون على وجه المعاوضة[١].

ويجب على الإمام مراعاة العدل في الجباية والتوزيع، يقول ابن تيمية: «والكلف السلطانية على الأنفس والدواب والأموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق»[٢].

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٤].

وجه الدلالة: في الآيتين دليل على إسناد جباية الزكاة إلى ولي الأمر، فذكر عَزَّوَجَلَّ العاملين في الآية الأولى ضمن مصارف الزكاة المعتبرة، فتبين أنه لا بد في أداء هذه الزكوات من عامل، والعامل هو الذي نصبه الإمام لأخذ الزكوات، فدل على أن الإمام هو الذي يأخذ هذه الزكوات، وأُكّد ذلك في الآية الثانية بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾، وإسنادها إلى ولي الأمر إنما هو لضبط جباية هذه الفريضة بالعدل، مما يضمن استمرارها ودوامها، ويسد ذريعة تعطلها أو منعها[٥].

يقول الكاساني: «قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ الآية نزلت في الزكاة، عليه عامة أهل التأويل، أمَرَ الله عَزَّوَجَلَّ نبيه بأخذ الزكاة فدل أن للإمام المطالبة بذلك والأخذ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ﴾ الآية، فقد بيَّن الله عَزَّوَجَلَّ ذلك بيانًا شافيًا حيث جعل للعاملين عليها حقًّا، فلو لم يكن للإمام أن يطالب أرباب الأموال بصدقات الأنعام في أماكنها، وكان أداؤها إلى أرباب الأموال؛ لم يكن لذكر العاملين وجه»[٦].

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لمعاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حين بعثه إلى اليمن: **«إنَّكَ ستأتي قومًا أهلَ كتابٍ فإذا جِئتَهم فادعُهم إلى أن يشهَدُوا أن لا إلـه إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله. فإنْ هُمْ أطاعوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أنَّ الله قد فَرَضَ عليهم خمسَ صَلَوات في كل يومٍ وليلة، فإن هم أطاعوا لكَ بذلك فأخبِرْهم أنَّ الله قد فَرَضَ عليهم صَدَقةً تُؤخَذُ من أغنيائهم فتُرَدُّ على فُقَرائهم فإن هم أطاعوا لكَ بذَلِكَ، فإيَّاكَ وكرائمَ أموالهم واتَّقِ دعوةَ المظلومِ، فإنَّهُ**

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٥)، والمغني (٢/ ٤٨٠).
(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠).
(٣) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٤) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.
(٥) انظر: مفاتيح الغيب (١٦/ ٨٨).
(٦) بدائع الصنائع (٢/ ٣٥)، وانظر: المغني (٢/ ٤٨٠).

ليس بينَهُ وبينَ اللهِ حِجابٌ)[١]. وقوله ﷺ لمعاذ: **«خُذِ الحَبَّ من الحَبِّ، والشاةَ من الغنَمِ، والبعيرَ من الإبلِ، والبقرَ من البقر»**[٢].

وجه الدلالة: في قوله ﷺ: **«تُؤخَذُ من أغنيائهم فتُرَدُّ على فقرائهم»**، وقولِهِ: **«خُذِ الحَبَّ من الحَبِّ»** دلالة على أن الإمام هو الذي يقوم على قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه، ضبطًا لجباية وتوزيعها عبر سلطة الإمام، إذ إنها لو فوضت إلى أرباب الأموال لربما تقاعسوا أو امتنعوا، فحُرم المستحقون حقوقهم، ولاختلَّ نظام الأمة واضطرب، فسدت الشريعة ذريعة ذلك بتخويل سلطة الجباية والتوزيع إلى الإمام، فمن امتنع أُخذت منه قهرًا، وقد بيَّن النبي ﷺ المراد من ذلك ببعثه السعاة[٣].

يقول القاضي عبدالوهاب: «وفي إيجاب الأخذ دليل على إيجاب الدفع، ولأنه مال ظاهر يصرف إلى أقوام بأوصاف، فوجب أن يتولى الإمام تفريقه كالخمس»[٤]، ونحوه عن ابن دقيق[٥].

ويقول ابن حجر: «قوله: **«تُؤخَذ من أغنيائِهم»** استدُلّ به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منها أُخِذَت منه قهرًا،.. وفيه: توصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها، وفيه: بعث السعاة لأخذ الزكاة»[٦].

وأما قوله ﷺ: **«واتَّقِ دعوةَ المظلومِ، فإنَّهُ ليس بينهُ وبينَ اللهِ حِجابٌ»** ففيه دلالة على: «أن للإمام أن يَعِظَ مَن ولاه النظر في أمور رعيته، ويأمره بالعدل بينهم، ويخوِّفُه عاقبة الظلم، ويحذره وَبالَه»[٧]، وذلك دليل على عناية الشريعة بمراعاة العدل في الجباية، والنأي عن الظلم.

٣- قول أبي بكر رضي الله عنه: **«والله لأقاتلنَّ من فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها»**[٨].

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على مشروعية قتال الإمام لمانعي الزكاة، ضبطًا لجباية الزكاة وصرفها بالعدل، فهو مقصد عظَّمته الشريعة حتى شرَعت القتالَ لدَرءِ مفسدةِ اختلاله؛ لما يترتب على اختلال جبايتها وصرفها من مفاسد عظيمة بالأمة[٩]. فمَنْ لم يُذعِنوا للشرع فيما يخاطبهم به في دار الإسلام يُعدُّون محاربين لله ورسوله ﷺ؛ فيجب على الإمام الذي يقيم العدل

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٥).
(٢) سبق تخريجه ص(٣٣٩).
(٣) انظر: سبل السلام (١/ ٥١٢).
(٤) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤١٩).
(٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٥٦).
(٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٠).
(٧) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٤٨).
(٨) سبق تخريجه ص(١٣٣).
(٩) انظر: المغني (٢/ ٤٨٠).

ويحفظ النظام أن يقاتلهم على ذلك، كما فعل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمانعي الزكاة، حتى يفيئوا ويرجعوا إلى أمر الله، ومن رجع منهم في أي وقت يُقبَلُ منه ويُكَفُّ عنه؛ لأنهم -في سعيهم- مفسدون لما صلح من أمور الناس في نظام الاجتماع وأسباب المعاش[١].

٤- إجماع العلماء على مشروعية الجباية، ودفع الزكاة إلى ولي الأمر.

يقول ابن المنذر: «أجمعوا على أن الزكاة كانت تُدفَع لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولرسله وعماله، وإلى من أَمر بدفعها إليه»[٢]، ومقصد الجباية إنما هو الضبط والعدل الذي لا يتحقق إلا عبرها. ويقول الكاساني: «عليه إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصب العشار وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر وكان ذلك بمحضر من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ولم يُنقَل أنه أنكر عليه واحد منهم؛ فكان إجماعًا»[٣].

٥- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنِ استعمَلْناه مِنكُمْ على عمَلٍ، فكتَمَنا مخيطًا، فما فوقه كان غلولًا يأتي به يومَ القيامة**)، قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله، اقبل عني عملك، قال: «**وما لَكَ؟**» قال: سمعتك تقول: كذا وكذا، قال: «**وأنا أقولُه الآن، مَن استَعْمَلناه منكم على عَمَلٍ، فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخَذَ، وما نُهِي عنه انتَهى**»[٤].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة صريحة على حرص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ضبط الجباية، وتوجيه العاملين إلى مراعاة العدل فيها، والوعيد الشديد لمن يخالف ذلك.

٦- حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «استعمل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا من الأسد على صدقات بني سليم، يدعى ابن اللتبية فلما جاء حاسبه. قال: هذا مالكم، وهذا هدية، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فهَلَّا جلستَ في بيتِ أبيكَ وأُمِّكَ حتى تأتِيَك هَدِيَّتُكَ إن كنت صادقًا**»، ثم خطبنا، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «**أما بعدُ، فإني أستعمِلُ الرجلَ منكم على العمَلِ مما ولَّاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالُكُم، وهذا هديةٌ أُهْدِيَت لي، أفلا جلَس في بيتِ أبيه وأُمِّه حتى تأتِيَه هديتُه إن كان صادقًا، والله لا يأخُذُ أحدٌ منكم منها شيئًا بغير حقه، إلا لقي الله تعالى يحمِلُه يوم القيامة، فلأعرفن أحدًا منكم لقِيَ الله يحمل بعيرًا له رغاء، أو بقرةً لها خُوارٌ، أو شاة تَيْعَر**)، ثم رفع يديه حتى رئي بياض إبطيه، ثم قال: «**اللهمَّ، هل بَلَّغتُ؟**» بصر عيني، وسمع أذني»[٥].

---

(١) تفسير المنار (٦/ ٢٩٥) بتصرف.
(٢) الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٩).
(٣) بدائع الصنائع (٢/ ٣٥).
(٤) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٦٥)، رقم (١٨٣٣).
(٥) سبق تخريجه ص(١٨٧).

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على محاسبة الإمام للعمال، ليعلم ما قبضوه وما صرفوا[(١)]؛ ضبطًا لعمل الجباية ومراعاة العدل فيها، فذلك أصل مقاصد الجباية.

وفيه دلالة على تحريم هدايا العمال؛ سدًّا لذريعة الخيانة أو الفساد في عمل الجباية، كما أن فيه وعيدًا شديدًا لمن غل أو خان في الجباية. وكل هذه التأكيدات النبوية الشديدة إنما تدل على عظم شأن عمل الجباية، وضرورة حضور الضبط والعدل فيه.

٧- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: **«وتوقَّ كرائمَ أموال الناس»**[(٢)]، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب له الصدقة التي أمر الله رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ولَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلاَ ذَاتُ عَوَارٍ، وَلاَ تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ»**[(٣)].

وجه الدلالة: أن في نهيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كرائم أموال الناس، ونهيه عن إخراج الرديء في الزكاة ضبط وتحديد لجودة ما يؤخذ في الزكاة، فسَدَّ ذريعة الظلم والعدوان بعدم ترك الشأن في اختيار جودة المخرَج إلى شهوة العاملين، بل أرشد إلى العدل في ذلك بما لا يضر أرباب الأموال ولا يضر المحتاجين.

يقول الشافعي: «وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة، وإن أخذ فحق على الوالي رده وأن يجعله من ضمان المصدق؛ لأنه تعدَّى بأخذه حتى يرده على أهله، وإن فات ضمنه المصدق وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بأن يرد عليهم فضل ما بين القيمتين فيردها المصدق وينفذ ما أخذ هو مما هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان»[(٤)].

٨- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كتب له هذا الكتاب لما وجَّهُه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، **«فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا، فَلْيُعْطِهَا وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلاَ يُعْطِ»**[(٥)].

وجه الدلالة: يقول العيني في شرح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا، فَلْيُعْطِهَا وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلاَ يُعْطِ»**: «فمن سُئِل الزكاة من المسلمين على حسب ما سن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من فرض مقاديرها فليعطها، ومن سُئِل فوق الفريضة؛ فلا يعطي الزيادة على الواجب، وقيل: لا يعطي شيئا من الزكاة لهذا المصدق، لأنه خان بطلبه فوق الواجب، فإذا ظهرت خيانته؛ سقطت .....

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٠)، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ١٦٧).

(٢) سبق تخريجه ص(١٨٧). (٣) سبق تخريجه ص(١٩٦).

(٤) الأم (٢/ ٦١). (٥) سبق تخريجه ص(١٨٥).

طاعته»[١]، فذلك دليل صريح على إرادة الشارع ضبط الجباية، ومراعاة العدل فيها.

ويقول السبكي: «وفي هذا دليل على أن العامل لا يجاب طلبه المؤدي إلى ظلم المزكي، ولا ينافيه ما رواه جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالوا: إن ناسًا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ**»[٢]، وفيه زيادة: «**أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ وإِنْ ظُلِمْتُم**»[٣]، فإن هذا ونحوه محمول على أن المراد: وإن ظُلمتم في زعمكم، فإنَّ العامل أعلم بما يجزئ في الزكاة، وربما تظلَّم المالك من القدر المجزئ»[٤].

٩- عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**غدوت إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعبد الله بن أبي طلحة، ليُحَنِّكَه، فوافيتُه في يده المِيسَمُ يَسِمُ إبل الصدقة**»[٥].

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على استحباب وسم نعم الزكاة، «وهو مذهب الصحابة كلهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وجماهير العلماء بعدهم، بل نقل ابن الصباغ وغيره إجماع الصحابة عليه.. ووردت في ذلك آثار كثيرة عن عمر وغيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها، **وفي ذلك بيان لنظر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مصالح المسلمين والاحتياط في حفظ مواشيهم بالوسم وغيره**»[٦]، حرصًا منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ضبط عمل الجباية في حفظ مال الصدقة.

يقول الشافعي: «وهكذا أحب أن يفعل المصدق» ثم ساق أثر زيد بن أسلم عن أبيه «أنه قال لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن في الظهر ناقة عمياء. فقال: «أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟» فقال أسلم: بل من نعم الجزية، وقال: إن عليها ميسم الجزية»[٧]، يقول الشافعي: «وهذا يدل على أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يسم وسمين، وسم جزية، ووسم صدقة، وبهذا نقول»[٨].

١٠- عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من أعطاه مؤتجرًا فله أجرُه، ومن منعها فإنا آخِذُوها وشَطْرَ مالِه، عَزْمة من عَزْمات ربنا، لا يحل لآلِ مُحمَّد منها شيء**»[٩].

---

(١) شرح أبي داود للعيني (٦/ ٢٣٠)، وانظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للسبكي (٩/ ١٤١).
(٢) سبق تخريجه ص(١٤١).
(٣) أخرج هذه الزيادة أبو داود في سننه (٢/ ١٠٥)، رقم (١٥٨٩).
(٤) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للسبكي (٩/ ١٤١).
(٥) سبق تخريجه ص(١٨٧).
(٦) شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٠٠).
(٧) أخرجه الشافعي في مسنده (ص: ٩٩).
(٨) الأم (٢/ ٦٥).
(٩) سبق تخريجه ص(١٤٤).

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على تعزير الممتنع عن دفع الزكاة بتغريمه بإخراج زيادة بمقدار نصف المال الواجب مع المقدار الواجب عليه[١]؛ ضبطًا لجباية الزكاة، فإن من شأن تشريع العقوبة الرادعة ضبط الجباية.

١١- الأدلة الدالة على مشروعية إجابة السعاة ودفع الزكاة إليهم، ومنها:

- حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: إن ناسًا من المصَدِّقين يأتوننا فيظلمونا، قال: فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْضُوا مُصَدِّقيكم**» قال جرير: «**ما صَدَر عني مُصدِّقٌ، منذ سمعت هذا من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا وهو عني راضٍ**»[٢].

وجه الدلالة: أن فيها دليلًا على مشروعية إرضاء السعاة والمصدقين؛ لكونهم قد فُوِّضوا من الشارع بجباية الزكاة، كما أن في مخالفتهم وشق عصا الطاعة عليهم إخلالًا بما قصده الشارع من ضبط لعملية الجباية.

- حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى رجل من بني تميم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال:.. حسبي يا رسول الله، إذا أديت الزكاة إلى رسولك، فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نعم، إذا أَدَّيْتَها إلى رسولي، فقد بَرِئْتَ منها، فلك أجرُها، وإثمُها على مَن بدَّلَها**»[٣].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا أَدَّيْتَها إلى رسولي، فقد بَرِئْتَ منها**» دلالة على أن أداء الزكاة إلى الجابي كافٍ في إبراء ذمة المكلف، ويستبين من ذلك حرص الشريعة على إخراج المزكي ماله إلى الجباة الذين يبعثهم الإمام؛ لما في إخراجها إليهم من المصالح التي قد تغلب المفاسد التي قد تقارن ذلك، ولذا ذهب الجمهور إلى الإجزاء حتى لو كان السلطان جائرًا[٤].

- حديث جابر بن عتيك الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**سيأتيكُم ركبٌ مُبغِضُون، فإذا أَتَوْكم فرَحِّبوا بهم، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدَلوا فلأنفسهم، وإن ظلموا فعليها، وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم، وليدعوا لكم**»[٥].

---

(١) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ٣٧).

(٢) سبق تخريجه ص(١٤٥).

(٣) سبق تخريجه ص(٢٥٠).

(٤) انظر: نيل الأوطار (٤/ ١٨٥)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٤/ ٤٨٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢/ ١٠٥)، رقم (١٥٨٨)، وحسنه المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٣١٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٨٠): «رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر».

- وورود ذلك عن عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين-، ومما ورد في ذلك:
  - عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه أنه أتى سعد بن أبي وقاص فقال: إنه قد أدرك لي مال وأنا أحب أن أؤدي زكاته وأنا أجد لها موضعًا وهؤلاء يصنعون فيها ما قد رأيت فقال: «أدها إليهم»، قال: وسألت أبا سعيد مثل ذلك، فقال: «أدها إليهم» قال: وسألت ابن عمر مثل ذلك فقال: «أدها إليهم»، يقول البيهقي: «وروينا في هذا أيضا عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[1].
  - وروي عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أنه قال: «ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم، فمن بَرَّ فلنفسه، ومن أَثِمَ فعليها»[2].
  - وعنه أنه قال: «ادفَعُوها إليهم وإن شَرِبوا الخمر»[3].

وجه الدلالة من الآثار: أن فيها دلالة على إخراج الزكاة إلى ولاة الأمر المخولين بجباية الزكاة وإن ظُنَّ فسادهم؛ لأنَّ ما يحصل من المصالح بإشهار فريضة الزكاة بإعطائها الحاكم أعظم من إخفائها؛ لأنها شعيرة من الشعائر الكبيرة التي يجب عدم إخفائها بظلم السلطان؛ ففي إعطائهم تحصل الموازنة بين المصالح والمفاسد، ومن ذلك:

- تحقيق مصلحة إشهارها في المجتمع بجمعها ودفعها لمستحقيها، وهذه المصلحة ترجح على مفسدة تجاهلها والظلم والاعتداء في مصارفها، وإن كان ثبوت هذه المفاسد قد لا يكون متحققًا، بعكس مفسدة الإخفاء وعدم الإشهار فهي ظاهرة متحققة؛ لأن الإخفاء ذريعة لتلاشي الزكاة وضياعها، فمن نظر إلى مصلحة إظهار شعار فريضة الزكاة ذهب إلى إيجاب دفعها إلى الحاكم؛ لترجح المصلحة بما يحصل بالإظهار والإشهار وعدم خفائها في المجتمعات الإسلامية.
- مصلحة كفاءة التوزيع، وذلك أن ما لدى الحاكم من إمكانات تعينه على توزيعها أكثر من غيره، فتتحقق المصالح المعتبرة لتحصيل مقاصد الفريضة التي يرفع بها منار أحد أركان الإسلام، وتبقى ظاهرة في المجتمع المسلم غير خفية.
- ضبط الجباية واستمرارها، إذ لو كانت تلك المفاسد مبررة لسقوط حق الجباية عنهم؛

---

(١) أخرجه البيهقي (٤/ ١٩٣)، رقم (٧٣٨٥).
(٢) أخرجه البيهقي (٤/ ١٩٣)، رقم (٧٣٨١).
(٣) أخرجه البيهقي (٤/ ١٩٣)، رقم (٧٣٨٣).

لأدى ذلك إلى تقاعس بعض المسلمين عن إخراج زكاتهم، ومفسدة منعهم للزكاة إطلاقًا أعظم من مفسدة مظنة صرفها إلى غير مصارفها؛ إذ إن منعها يخل بدينهم، وحفظ الدين مقدم على حفظ المال.

- أن مفسدة المخالفة أعظم من مفسدة وقوع العدوان في الجباية؛ لأن في المخالفة اختلالًا لنظام الجباية، وشقًّا لعصا الطاعة، وهي مفسدة متعدية إلى الأمة جميعها، وأما العدوان في الجباية فمفسدته مقصورة على رب المال[١]، والمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة[٢].

١٢- حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قالت: مُرَّ على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغنم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلًا ذات ضرع، فقال عمر: «ما هذه الشاة؟» فقالوا: شاة من الصدقة. فقال عمر: «ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون، لا تفتنوا الناس، لا تأخذوا حَزَراتِ المسلمين، نَكِّبُوا عن الطعام»[٣].

وجه الدلالة: أن فيها دلالة على حرصه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على مراعاة العدل في جباية الزكاة، وعدم الإضرار بأرباب الأموال فيها، مما يدل على أهمية مقصد العدل في جباية الزكاة.

يقول الشافعي: «توهَّمَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أهلها لم يتطوعوا بها، ولم ير عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا، لو علم أن المصدق جبَرَ أهلَها على أخذها لرَدَّها عليهم إن شاء الله تعالى، وكان شبيهًا أن يعاقِبَ المصَدِّق، ولم أر بأسا أن تؤخَذَ بطيبِ أنفُسِ أهلها»[٤].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

سوف أُورِد بعض الآثار الفقهية لمراعاة أهل العلم لمقصد الضبط والعدل في الأحكام، علمًا أن بعضها قد سبق بيانها في الأدلة، فسوف أكتفي بإيرادها باختصار.

١- تفويض الإمام جبايةَ زكاة الأموال الظاهرة بالإجماع[٥].

٢- مشروعية إرسال السعاة لجباية الزكاة باتفاق أهل العلم؛ لما في ذلك من المصالح العظيمة والآثار الكبيرة على ضبط جباية الزكاة وصرفها، كما أن في بعثهم مصلحة تعليم الناس ما لهم وما عليهم، وإعانتهم على إبراء ذممهم، فمن أرباب الأموال من لا يعرف ما يجب عليه، وما يجب له، ومنهم من يبخَلُ بماله فلا يعطي، كما أن

---

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣). (٢) انظر: الذخيرة، للقرافي (٢/ ٢٥٦)، الموافقات (٣/ ٨٩).
(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٣٧٦)، رقم (٩١٥).
(٤) الأم (٢/ ٦١). (٥) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٩).

ببعثهم تتحقق مصلحة تحرِّي إيصال الحق إلى مستحقيه بكل دقة[١].

٣- تشريع سهم العاملين في مصارف الزكاة[٢]؛ لأن ذلك أدعى لضبط عمل الجباية والعدل فيها، فيكون الإنفاق على الجباية ومن ينتسب إليها على مختلف اختصاصاتهم محمَّلة على الزكاة نفسها، حتى لا ينقطع عمل الجباية يومًا من الدهر فيما لو عجز بيت المال، كما أن في ذلك تأثيرًا نفسيًا عميقًا على السعاة لبذل جهدهم في تحرِّي الدقة والعدل في جباية الزكاة وصرفها.

٤- أن ذمة صاحب المال تبرأ بأداء الزكاة كاملة إلى الساعي، ويتولى المسؤولية الشرعية الساعي، إما بكونه فقيهًا في نفسه، أو يحدد له الإمام مقدار الزكاة ونصبها، وبذلك يحصل الضبط الشرعي، فلا تكون الزكاة متأثرة باختلاف الآراء الفقهية بين أرباب الأموال والإمام، بل تكون على اجتهاد الإمام فيما لو كان الساعي من غير الفقهاء، وعلى اجتهاده نفسه فيما لو كان الساعي من الفقهاء بأحكام الزكاة.

يقول الماوردي: «والشروط المعتبرة في هذه الولاية أن يكون حرًّا مسلمًا عادلًا عالمًا بأحكام الزكاة إن كان من عمال التفويض، وإن كان منفذًا قد عيَّنه الإمام على قدر يأخذه؛ جاز أن لا يكون من أهل العلم بها،.. وإذا كان والي الصدقات من عمال التفويض: أخذها فيما اختلف الفقهاء فيه على رأيه واجتهاده، لا على اجتهاد الإمام، ولا على اجتهاد أرباب الأموال، ولم يجز للإمام أن ينص له على قدر ما يأخذه. وإن كان من عمال التنفيذ: عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الإمام دون أرباب الأموال، ولم يجز لهذا العامل أن يجتهد، ولزم الإمام أن ينص له على القدر المأخوذ، ويكون رسولًا في القبض منفِّذًا لاجتهاد الإمام»[٣].

٥- مشروعية مجيء الساعي لأصحاب أموال الزكاة الظاهرة، فكما أن في ذلك راحةً ويسرًا ظاهرًا لأرباب الأموال، فإن في ذلك إعانة على الضبط والعدل، إذ لو كان الواجب على أرباب الأموال المجيء إلى السعاة؛ لخشي من تهرب بعضهم بعدم الحضور أو مخالفة الحقيقة في مقدار الأموال، بخلاف إتيان الساعي إليهم.

قال الزهري: «لم يبلغنا أن أبا بكر وعمر أخذا الصدقة مثناة، ولكن كانا يبعثان عليها في الخصب والجدب، والسمن والعجف، ولا يضمنانها أهلها، ولا يؤخرانها عن

---

(١) انظر: التهذيب في فقه الشافعي (٥/ ١٩١)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٥٦).

(٢) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٠١)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٧٥).

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٨٠-١٨٥).

كل عام؛ لأن أخذها في كل عام من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنة»[١].

٦- أنه «إذا كتم زكاة ماله وأخفاها عن العامل مع عدله، أخذها العامل منه إذا ظهر عليها، ونظر في سبب إخفائها، فإن كان ليتولى إخراجها بنفسه لم يعزره، وإن أخفاها ليغلها ويمنع حق الله؛ عزَّره»[٢]، وذلك ضبط ظاهر لعملية الجباية.

٧- أن رب المال إذا «استراب بالعامل في مصرف زكاته، وسأله أن يشرف على قسمتها لم يلزمه إجابته إلى ذلك؛ لأنه قد برئ منها بدفعها إليه، ولو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه الحضور لبراءته منها بالدفع»[٣]، وفي ذلك ضبط وتنظيم للمسؤوليات والحقوق في الجباية، وما يجب على كل طرف فيها وما لا يجب.

٨- أن الساعي إذا أخذ زكاة الثمار قبل التجفيف فقد أساء، ويرده إن كان رطبًا بحاله، وإن تلف ردَّ مثله؛ لأنه معتدٍ، والشريعة تقصد إلى ضبط الجباية بالعدل بما لا يفوت معه حق أحد، وأن يتحمل كل أحد مسؤوليته وما يترتب على التفريط فيها.

وإن جفَّف الساعي الثمار بنفسه وكانت قدر الزكاة فقد استوفى الواجب، وإن كان دونه أخذ الباقي، وإن كان زائدًا رد الفضل، ضبطًا للحقوق بالعدل، فلا زيادة ولا نقصان[٤].

٩- أن المزكي إذا دفع الزكاة بنفسه قبل وصول المصدق فإنها لا تُقبَل منه عند الحنفية والمالكية[٥]؛ بل نص المالكية على أن مجيء الساعي شرط في صحة الوجوب[٦]، لأن هذا حقٌّ مالي يستوفيه الإمام بولايةٍ شرعيةٍ، فلا يملك من عليه إسقاط حقه في الاستيفاء كمن عليه الجزية إذا صرف بنفسه إلى المقاتلة،.. ولأن الزكاة محض حق الله تعالى، فإنما يستوفيه من يعين نائبًا في استيفاء حقوق الله تعالى وهو: الإمام، فلا تبرأ ذمته إلا بالصرف إليه، وعلى هذا نقول: وإن علم صدقه فيما يقول يؤخذ منه ثانيًا، ولا يبرأ بالأداء إلى الفقير فيما بينه وبين ربه، كما أن للإمام رأيا في اختيار المصرف فلا يكون له أن يبطل رأي الإمام بالأداء بنفسه[٧]، «ولأن السلطان أيضًا أعرف بالمستحقين، وأقدر على البحث عن أحوالهم.. **فتولي الآحاد لا يؤخذ**

---

(١) الأم (٢/ ١٩).
(٢) الأحكام السلطانية للماوردي (ص: ١٩٣).
(٣) المرجع السابق (ص: ١٩٨).
(٤) انظر: المغني (٣/ ١٨).
(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٦٢)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣).
(٦) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٨٣).
(٧) المبسوط (٢/ ١٦٢) بتصرف يسير، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٧).

منه بسطها على المستحقين، وإذا جمعها الإمام تأتَّى له ذلك؛ ولأنها وظيفة كلية، أُعِدَّت للحاجات العامة، فكأنها في السَّنَة تحل محل النفقات الدّارّة يومًا يومًا لمن يَمُونه»[١].

وخالف الشافعية فرأوا إجزاءها -وإن كان الأولى عندهم دفعها إلى الإمام-[٢]، كما خالف الحنابلة كذلك فرأوا إجزاءها، بل رأوا استحباب إخراج زكاة الأموال الظاهرة والباطنة بنفسه[٣]، مراعاةً للمقصد الأصلي من الزكاة وهو سد خلة المحتاجين بإيصال الزكاة إلى مستحقيها، وقد أوصلها بنفسه، فتحقق المقصود[٤]، وأما الحنفية فيرون الجباية حقًّا للإمام، وبإخراجها مباشرة إلى الفقراء أسقط حقه، كما راعوا مصالح أخرى لا تتحقق إلا عبر صرفها إلى الإمام، ومن تلك المصالح: ضبط صرفها بالعدل؛ لأن الإمام أدرى بمصالح المسلمين.

١٠- أن الإمام إذا كان عدلًا فيستحب لمن وجبت عليه الزكاة أن يدفعها إليه إن كانت من الأموال الباطنة وهي الذهب والفضة؛ لأن الإمام يكفيه الاجتهاد في أدائها، ولأن الإمام هو المسؤول والمطلوب بنوائب المسلمين، فيدفع إليه الزكاة ليستعين بها على من يجب له أخذ الزكاة[٥].

١١- أن من امتنع من أداء الزكاة أخذها منه الإمام جبرًا عند جمهور أهل العلم[٦]؛ «لأنه حقٌّ في عين مال جُعِل إلى الإمام المطالبة به، فوجب أن يكون له إجبار مَن هو عليه إن امتنع من الأداء؛ كالغصب والسرقة، ولأن ما جاز للإمام أخذه بالطلب والتضييق جاز أخذه قهرًا كحقوق الآدميين؛ ولأنه حق من طريق المال المحض في أدائه النيابة مع العجز والقدرة، فوجب أن يؤخذ جبرًا عند الامتناع من الأداء؛ كالديون»[٧]، وفي إجباره عليها ضبطًا لعمل الجباية والتحصيل، وعدلًا بين أرباب الأموال والمستحقين؛ إذ لو فتح الباب لمنع الزكاة؛ لهضمت حقوق الفقراء، ولاضطربت كثير من المصالح التي تحققها الزكاة، مما يعود بالضرر على الأمة كلها.

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١٠٤)، (١١/ ٥٣٣).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٨٦).

(٣) انظر: المغني (٢/ ٤٧٩).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ١٨٦).

(٥) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣).

(٦) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٩٠)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٤)، الحاوي الكبير (٣/ ١٨٥)، المغني (٢/ ٤٧٨).

(٧) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٩٠).

١٢- اتفقوا على أن العاملين على الزكاة لا يستحقون على قبضها جزءًا منها معلومًا سبعًا أو ثمنًا، وإنما للعامل بقدر عمالته على حسب اجتهاد الإمام[١].

١٣- ضبط الأموال التي يُفوَّض جبايتها إلى الإمام بالظهور، فمتى ما كان المال ظاهرًا كانت جبايته إلى الإمام، ومتى كان باطنًا لم يجب دفعه إلى الإمام[٢].

١٤- أنه يؤخذ في الزكاة الوسط من المال؛ وذلك من منطلق العدل في الجباية؛ «لأن مبنى الزكاة على مراعاة الجانبين، وذلك في أخذ الوسط؛ لما في أخذ الخيار من الإضرار بأرباب الأموال، وفي أخذ الأرذال من الإضرار بالفقراء، فكان نظر الجانبين في أخذ الوسط، والوسط هو أن يكون أدون من الأرفع، وأرفع من الأدون»[٣].

١٥- إذا كانت إبل المزكي صحاحًا؛ لا يؤخذ منها مريضة، وإذا كانت إبله كلها مِراضًا؛ لم تؤخذ منها صحيحة؛ لأن في ذلك إضرارًا بالجانبين، والزكاة موضوعة على العدل في الجباية بين الفقراء وأرباب الأموال[٤].

١٦- لا يجوز تفريق الأموال المجتمعة، أو جمع الأموال المتفرقة؛ بغية زيادة الزكاة أو نقصانها من قِبَل الساعي؛ لأن هذا من الجور والظلم، وهو خلاف العدل في الجباية[٥].

١٧- وجوب دفع زكاة الأموال الظاهرة إلى الإمام وإن كان جائرًا في الجباية أو الصرف عند بعض الحنفية والمالكية[٦]، ضبطًا لجباية أموال الزكاة وعدم تعطُّلها، إذ إن في تعطلها تعطل لفريضة الزكاة، كما أن مفسدة شق عصا الطاعة أعظم من مفسدة وقوع الخلل في الجباية، ولذا ذهب بعض المالكية إلى أنها تجزئ فيما لو كان الجور في الأخذ دون الصرف؛ لأن الصرف لا بد من ضبطه بوصول الحق إلى أهله[٧].

---

(١) انظر: الاستذكار (٣/ ٢١١).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٦)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٨٣)، الشافي في شرح مسند الشافعي (٣/ ١٠٧)، الحاوي الكبير (٣/ ١٨٥).

(٣) بدائع الصنائع (٢/ ٣٣).

(٤) شرح الرسالة (٢/ ٦)، وانظر: الاستذكار (٣/ ٢٠٠)، ويقول الماوردي: «ولا تأخذ هرمة ولا ذات عوار؛ لأن أمر الزكوات مبني على المعادلة بين المساكين، وأرباب الأموال، والرفق بهما، فلما لم يأخذ من المعيب صحيحا رفقًا برب المال، لم يأخذ من الصحيح معيبًا رفقا بالمساكين» الحاوي الكبير (٣/ ٩٧).

(٥) انظر: المغني (٢/ ٤٦٠).

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٣٦)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٩٣).

(٧) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٦٠).

والمسألة مبنية على حكم إعطاء زكاة الأموال الظاهرة إلى الإمام فمن رأى الوجوب رأى الإجزاء، ومن رأى تخيير صاحب المال -وهم الشافعية والحنابلة- رأى عدم الإجزاء[١].

١٨- مشروعية التعرف على أحوال أهل السُّهْمان، وتثبيت كل واحد باسمه ونسبه وحليته؛ لئلا يأخذ الواحد من صدقة مرتين فيُميّز كل صنف منهم، ويثبت أعداد الأصناف وعدد كل صنف منهما[٢]؛ مراعاةً للضبط في الجباية.

المطلب الثاني: مقصد الشريعة في المصارف جملةً أن تصرف إلى مُحتاجٍ من المسلمين، أو إلى من يحتاجُه المسلمون[٣]

بيان المقصد:

المراد من هذا المقصد أن الشريعة قد قصدت إلى صرف الزكاة -في الجملة- إلى نوعين من المسلمين:

- **محتاج**: وهو من يعاني خلة وحاجةً وفقرًا فتُسدّ عبر الزكاة حاجته وخلته.
- **من يحتاجه المسلمون**: وهو من يبذل نفسه لنفع الإسلام والمسلمين، فيعطى لأجل حاجة المسلمين إليه، وباعتبار النفع الحاصل للدين بإعطائه من إعلاء لكلمة الله، ورفع لرايته.

يقول الشافعي: «إنَّ الحاجة ليست مرعية في بعض الأصناف المذكورين؛ كالعاملين، فإنهم يأخذونها لا من جهة حاجتهم، وكالغارمين بسبب حمالة يحملونها لإصلاح ذات البين، فقد بطل التعويل على الحاجة»[٤].

ويقول الطبري: «الله جعل الصدقة في معنيين أحدهما: **سدُّ خَلَّة المسلمين**، والآخر: **معونة الإسلام وتقويته**»[٥].

---

(١) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ١١٣).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٥١٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٦)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٢)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٧)، المغني (٦/ ٤٨٤)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩)، الذخيرة (٣/ ١٤٨)، أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٩٠) (٢٨/ ٥٧٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٥٥)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٩/ ١٢٨)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٤١٢)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩).

(٤) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٥٥).

(٥) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦).

ويقول الماوردي: «مال الصدقات لا ينصرف إلا في ذوي الحاجات، إلا أنها ضربان:

أحدهما: من يُدفع إليه لحاجته إليها. وهم: الفقراء، والمساكين، والمكاتبون، وأحد صنفي الغارمين الذي أذنوا في مصالح أنفسهم، وبنو السبيل.

والضرب الثاني: من تُدفع إليه لحاجتنا إليه. وهم: العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وأحد صنفي الغارمين وهم الذين أُذِنوا في صلاح ذات البين، والغزاة»[١]. ونحوه عن ابن قدامة[٢]، والقرافي[٣]، وابن تيمية[٤].

ويمكن أن نطلق على القسم الثاني: أصحاب النفع؛ لأنهم يأخذون لمنفعتهم للمسلمين، ولذا قال ابن تيمية في بيان القسم الثاني: «**وقوم يأخذون لمنفعتهم**: كالعاملين والغارمين في إصلاح ذات البين، **وكمن فيه نفع عام**: كالمقاتلة وولاة أمورهم وفي سبيل الله. وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا»[٥].

ويقول ابن القيم في بيان ما راعاه الشارع في المستحقين: «وكذلك راعى في المستحقين لها أمرين مهمين: **أحدهما: حاجة الآخذ**، والثاني: نفعه؛ فجعل المستحقين لها نوعين: **نوعًا لحاجته، ونوعًا يأخذ لنفعه**، وحرّمها على من عداهما»[٦].

ويتبين مما سبق أن هذا التقسيم في مصارف الزكاة مستقرٌّ عند جمهور أهل العلم، باستثناء الحنفية الذين يرون اشتراط الفقر والحاجة في أغلب المصارف، فالوصف الأساس للاستحقاق عندهم هو الحاجة، ولذا يقول ابن الهمام عن مصارف الزكاة في آية التوبة: «نفس الأسماء المذكورة في الآية **تفيد أن المناط في الدفع إليهم الحاجة**؛ لما عرف من تعليق الحكم بالمشتق أن مبدأ اشتقاقه علته، ومأخذ الاشتقاقات في هذه الأسماء تنبه على قيام الحاجة، فالحاجة هي العلة في جواز الدفع، إلا المؤلفة قلوبهم، فإن مأخذ اشتقاقه يفيد أن المناط التأليف، وإلا العامل فإنه يفيد أنه العمل»[٧]. ويقول ابن رشد: «وسبب اختلافهم هو: هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف المذكورين هو الحاجة فقط، أو الحاجة والمنفعة العامة؟ فمن اعتبر ذلك بأهل الحاجة المنصوص عليهم في الآية قال: الحاجة فقط. ومن قال: الحاجة والمنفعة العامة توجب أخذ الصدقة اعتبر المنفعة للعامل، والحاجة بسائر الأصناف المنصوص عليهم»[٨].

---

(١) الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٦).

(٢) المغني (٦/ ٤٨٤)، وانظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩).

(٣) الذخيرة (٣/ ١٤٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٩٠).

(٥) المرجع السابق (٢٨/ ٥٧٦)، وانظر: (١٩/ ٢٥٨).

(٦) أعلام الموقعين (٣/ ٣٣٥).

(٧) فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٦٩).

(٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٧).

وقد أسَّست الشريعة لوصف الحاجة في المستحقين حتى لا يأخذ الزكاة أحد دون أن يتحقق فيه المعنى المعتبر للاستحقاق، فالأصل في المسلم ألا يأخذ من مال الزكاة إلا إذا تحقق فيه وصف الحاجة، فإذا ثبت في حقه وصف الحاجة المعتبرة شرعًا فإن الشريعة قد قررت له حقًّا معلومًا في الزكاة، فإما أن يكون محتاجًا بنفسه، أو أن يكون المسلمون في حاجة إليه، وكان ذا نفع معتبر فإن الشريعة قد أيدته وحرضته على النفع بأن جعلت له في الزكاة حقًّا كذلك.

وقد اختلف العلماء في تحديد وصف الحاجة المعتبرة والنفع المعتبر في المصارف[١]، وكان من أهم المسائل التي اختلفوا فيها، هل الحاجة المعتبرة فيمن يأخذ الزكاة لحاجته إليها هو العدم المالي فحسب أم العجز عن التكسب؟ كما اختلفوا فيمن له ما يكفيه من مال غير زكائي أو من مكسبه أو أجرة عقارات فهل يعد محتاجًا مستحقًا للزكاة وإن كان غير مالك للنصاب؟

فذهب الحنفية إلى أن عدم ملك النصاب هو الحاجة المعتبرة في استحقاق الزكاة، فمن كان عادمًا للنصاب فإنه يستحق الزكاة وإن كان قادرًا على الكسب[٢]، وذهب الجمهور إلى أن الحاجة هي انعدام الكفاية والقدرة على الكسب، فمن كان عادمًا للكفاية قادرًا على الكسب؛ فلا يسمى محتاجًا، كما أن من كان له ما يكفيه من مكسبه أو أجرة عقارات ونحوه فإنه ليس له الأخذ من الزكاة، وإن كان غير مالك للنصاب. ولو كان مالكًا لنصاب لا تتم به الكفاية فإن له الأخذ من الزكاة[٣].

يقول الشافعي في عدم جواز الإعطاء من الزكاة للقادر على الكسب: «ولا فقير استغنى بكسبه؛ لأنه أحد الغناءين، ولكنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرق الكلامين لافتراق سبب الغناءين، فالغنى الأول الغنى بالمال الذي لا يضر معه ترك الكسب ويزيد فيه الكسب، هو الغنى الأعظم، والغنى الثاني: الغنى بالكسب»[٤].

ويقول ابن قدامة في بيان أن حصول الكفاية هو الحاجة المعتبرة: «قال الميموني: ذاكرت أبا عبد الله فقلت: قد يكون للرجل الإبل والغنم تجب فيها الزكاة، وهو فقير ويكون له أربعون شاة، وتكون لهم الضيعة لا تكفيه، فيعطى من الصدقة؟ قال: نعم. وذكر قول عمر أعطوهم، وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا.. في رواية محمد بن الحكم: إذا كان له عقار يشغله أو ضيعة تساوي عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقيمه، يأخذ من الزكاة»[٥]، ونحوه عن أبي عبيد[٦].

---

(١) سبق بيان ذلك في المبحث الرابع، انظر: (ص: ٤٦٢).

(٢) انظر: البناية شرح الهداية (٣/ ٤٧٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٠)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤١١)، المغني (٢/ ٤٩٤-٤٩٥).

(٤) الأم (٢/ ٨٠).

(٥) المغني (٢/ ٤٩٥).

(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٦٨).

وقد ناقش أبو عبيد قول الحنفية في ربط الحاجة بملك النصاب بقوله: «الرجل قد يملك الأموال الجسام العظام من العقار، والرقيق، والعروض التي يكون الغناء بأقل منها، ثم يوافقه آخر الحول، وليس يحضره صامت يبلغ مائتي درهم، فينبغي لمن جعل وجوب الزكاة هو الفاصل بين الغناء والفقر أن يعُدَّ هذا فقيرًا يعطى من الزكاة، ويجزي معطيه منها إذا كانت لم تجب عليه، وإن بلغت أمواله تلك مئات ألوف في القيمة. وهذا قول لا يعلم أحد يقوله، ولا يفتي به»[(١)].

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[(٢)].

وجه الدلالة: أن الله عَزَّوَجَلَّ ذكر مصارف الزكاة في هذه الآية، وقد انقسموا بوصف الاستحقاق إلى: من يعطى لحاجته، ومن يعطى لنفعه، وقد سبق كلام الطبري في تفسير هذه الآية حيث يقول: «الله جعل الصدقة في معنيين أحدهما: سدُّ خَلَّة المسلمين، والآخر: معونة الإسلام وتقويته»[(٣)]، وقال ابن العربي: «**وما فهم المقصود أحد فهم الطبري؛ فإنه قال: الصدقة لسد خلة المسلمين، ولسد خلة الإسلام**؛ وذلك من مفهوم مأخذ القرآن في بيان الأصناف وتعديدهم»[(٤)]. فالفقراء والمساكين والمكاتبون أو العبيد والغارمون لأنفسهم وابن السبيل إنما يعطون لسد خلتهم، ورفع الضرر اللاحق بهم جرَّاء الحاجة سواء أكانت حاجة مطلقة، أم حاجة مؤقتة لنازلة، وأما العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، والغارمون للإصلاح، ومن هم في سبيل الله مجاهدين فإنما يُعطَون؛ لما يتحقق من إعطائهم من نفع للإسلام والمسلمين، فالمسلمون في حاجة إلى ما يقومون به[(٥)].

٢- قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تحِلُّ الصدقةُ لغَنِيٍّ إلا لخمسة: لغازٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغَارِمٍ**»[(٦)].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على جواز أخذ بعض المصارف -الغازي في سبيل الله والعامل والغارم- مع الغنى؛ لأن مقصود إعطائهم قضاء مصالح المسلمين من جلب مصلحة أو دفع مفسدة لا لحاجتهم وفقرهم، فناسب ذلك استحثاثهم لقضاء تلك المصالح بإعطائهم من أموال الزكاة، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، فدل ذلك على أن مقصد الشارع في إعطاء مصارف الزكاة ليس على السواء، وإنما بعض المصارف تأخذ لحاجتها، وأخرى تأخذ لنفعها.

---

(١) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٦٨).
(٢) الآية (٦٠) من سورة التوبة.
(٣) تفسير الطبري (١٤/ ٣١٦).
(٤) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٢).
(٥) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٦).
(٦) سبق تخريجه ص(٩٥).

٣- حديث قبيصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسأله فيها، فقال: «**أَقِمْ حتى تأتِينا الصدقةُ، فنأمُرُ لك بها**»، قال: ثم قال: «**يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة؛ رجل تحمَّل حمالة، فحلَّت له المسألة حتى يصيبها، ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلَّت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش -أو قال: سدادًا من عيش- ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانًا فاقة، فحلَّت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش -أو قال: سدادًا من عيش- فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتًا**»[1].

وجه الدلالة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر في الحديث أوصافًا لاستحقاق الزكاة، وهي:

- تحمُّل الحمالة، ومعلوم أن من تحمَّل حمالة فإنه إنما يتحملها لنفع الإسلام والمسلمين، ودرء مفاسد الفتنة عنهم، فعلم أنه إنما يعطى لأجل ذلك العمل، وما يترتب عليه من النفع.
- أن تصيب الإنسان جائحة تذهب بماله، أو تصيبه فاقة فيعطى من الزكاة ما يرفع عنه الحاجة والفاقة، فذلك هو الوصف الثاني للاستحقاق وهو أن يكون الإنسان محتاجًا إلى المال؛ لرفع الفاقة والحاجة عن نفسه.

وفي بيان هذا النوع يقول الماوردي: «دل نص هذا الخبر على أن الصدقة تحل بالحاجة وتحرم بإصابة القوام من العيش وهو: الكفاية على الدوام، من غير أن يعتبر النصاب، ولأن من عجز عن الكفاية الدائمة زال عنه حكم الغنى كالذي لا يملك نصابًا»[2].

ويقول ابن قدامة: «مدَّ إباحة المسألة إلى وجود إصابة القوام أو السداد، ولأن الحاجة هي الفقر، والغنى ضدها، فمن كان محتاجًا فهو فقير يدخل في عموم النص، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة»[3].

وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تِحِلُّ المسألةُ إلا لأَحَدِ ثَلاثةٍ**» إشارة إلى سد باب الأخذ من الصدقات، وذلك أن الشريعة تُشرِّف اليد العليا وترفع من مقدارها، ولا تحل الأخذ من مال الصدقة إلا عند الحاجة القاهرة.

ويدل على هذا المعنى كذلك حديث حكيم بن حزام أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن**

---

(١) سبق تخريجه ص(١٠٦).
(٢) الحاوي الكبير (٨/ ٥٢١).
(٣) المغني (٢/ ٤٩٤).

هـذا المـالَ خَضِرةٌ حُلوةٌ، فمَـن أخَذَه بطِيبِ نَفسٍ بُورِكَ له فيه، ومن أخَذَهُ بإشـرافِ نفسٍ لم يُبارَك له فيـه، وكان كالـذي يأكُلُ ولا يشـبَعُ، واليدُ العُليا خَيرٌ مِنَ اليدِ السُّـفْلى»، وفي روايـة البخاري: «**ومَن يَسـتعْفِفْ يُعِفَّهُ الله، وَمَن يَسـتَغْنِ يُغْنِه الله**»[1]، ففيه حثٌّ واضح على فضيلة اليد العليا، وسـدٌّ لباب الأخذ من الصدقات والزكوات إلا للحاجة الماسة.

٤- قولـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ المسـألةَ لا تحـلُّ إلا لثلاثـة: لـذي فقـرٍ مُدْقِعٍ، أو لـذي غُرْمٍ مفظِعٍ، أو لذي دَمٍ موجِعٍ**»[2].

وجه الدلالة: بيَّن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوصاف الاستحقاق، ويجمعها وصفان: الحاجة والنفع، فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ» دليل على من يأخذ بوصف الحاجة، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أو لـذي دَمٍ مُوجِـعٍ» دليل على من يأخذ بوصف النفع، فـ«الـدم الموجع هو أن يتحمل حمالة في حقن الدماء وإصلاح ذات البين فتحل له المسألة فيها»[3].

٥- حديـث عبيد الله بن عدي قـال: أخبرني رجلان أنهما أتيا رسـول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يقسـم الصدقة، فسـألاه منها، فرفع فينا البصر وخَفَضَه، فرآنا جَلْدَيْن، فقال: «**إن شئتُما أعطيتُكُما، ولا حَظَّ فيها لغنيٍّ ولا لقَوِيٍّ مُكتَسِبٍ**»[4].

وجـه الدلالـة: أن في الحديث دلالة على أنه لا حظ في الزكاة إلا للمحتاج، كما أن فيه دلالة على اعتبار القدرة على الكسب غنى.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- مـن آثـار التفريـق بيـن المصـارف في مقصـد الإعطـاء: أن من أخـذ الـزكاة لحاجة المسلمين إليه فإنه يعطاها مع الغنى، ولا يشترط فيه الفقر والحاجة؛ لأن إعطاءه منها إنما هو لاسـتحثاثه وإعانته على قضاء حوائج المسلمين[5]، وأما من أعطيها لحاجته فإنـه لا يعطاهـا إلا مع الفقر، فلا يجوز صرفها إلى غني بحال. يقول الماوردي: «من دُفعت إليه لحاجته إليها: لم يسـتحقّها إلا مع الفقر، ولم يجز أن يدفع إليه مع الغنى. ومن دفعت إليه لحاجتنا إليه: جاز أن تُدفع إليه مع الغنى والفقر»[6].

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٢/ ١١٢)، رقم (١٤٢٧)، وأخرجه مسلم (٢/ ٧١٧)، رقم (١٠٣٥).

(٢) سبق تخريجه ص(٤٢٦).

(٣) معالم السنن (٢/ ٦٩).

(٤) سبق تخريجه ص(١١٥).

(٥) انظـر: الذخيـرة (٣/ ١٤٨)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٦)، المغني (٦/ ٤٨٤)، وانظر: الشـرح الكبير على المقنع (٧/ ٢٤٩).

(٦) الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٦).

٢- أنَّه يجوز للهاشمي الأخذ من الزكاة إذا كان محتاجًا إليها ولم يعطَ من خمس الخمس؛ وذلك لتحقُّق وصف الحاجة فيه، وعدم استغنائه بخمس الخمس[١].

٣- «إذا كان للمرأة الفقيرة زوج موسر ينفق عليها، لم يجز دفع الزكاة إليها؛ لأن الكفاية حاصلة لها بما يصلها من نفقتها الواجبة، فأشبهت من له عقار يستغني بأجرته. وإن لم ينفق عليها، وتعذَّر ذلك، جاز الدفع إليها، كما لو تعطلت منفعة العقار. نص أحمد على هذا»[٢].

٤- مراعاة الحاجة في إعطاء الفقير ما لو كان يمتلك بعض الأصناف التي قد تدل على الغنى؛ كأثاث البيت، والكتب، فيحتاط في فهم الحاجة، فالكتاب -مثلًا- يُحتاج إليه لثلاثة: تعليم، وتفرج، واستفادة، فالتفرج لا يعد حاجة، فيباع لسد حاجته، وأما التعليم فإن كان للتكسب فهذه آلة المعلم فلا تباع، وإن كان لقيام فرض الكفاية، فلا تباع كذلك؛ لأنها حاجة مهمة، وأما الاستفادة والتعلم من الكتاب؛ كادخاره كتاب طب أو وعظ، فإن كان في البلد طبيب وواعظ فهو مستغن عن الكتاب، وإن لم يكن فهو محتاج. وتقدر هذه الحاجات وأمثالها كذلك بالمدة، فما لا يحتاج إليه في السنة فهو مستغن عنه[٣].

٥- أنَّه لا يجوز نقل الزكاة إلا إذا استغنى عنها فقراء أهل بلدها، أما إذا كانت الحاجة قائمة بأهل بلد فلا يجوز حملها إلى بلد آخر؛ لقيام وصف الاستحقاق بهم وهو الحاجة. قال أحمد: «قد تُحمَل الصدقةُ إلى الإمام إذا لم يكن فيها فقراء أو كان فيها فضل عن حاجتهم، وقال أيضًا: لا تخرج صدقة قوم عنهم من بلد إلى بلد، إلا أن يكون فيها فضل عنهم؛ لأن الذي كان يجيء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر من الصدقة، إنّما كان عن فضل منهم، يعطون ما يكفيهم، ويخرج الفضل عنهم»[٤]. وهو قول المالكية، وأضافوا إلى ذلك حالةً أخرى، وذلك فيما لو كان حاجة غير أهل بلد الزكاة أشدّ، فيفرّق الإمام من الصدقة بموضعها بمقدار ما يرى الإمام، ثم ينقل سائرها إلى موضع الحاجة، فالحاجة لها أثر في المكان الأولى بالتوزيع[٥].

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٩٠).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٩٦).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٢-١٩٣).
(٤) المغني (٢/ ٥٠٢).
(٥) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩).

٦- عدم اعتبار الحج من المصارف المعتبرة في سهم (سبيل الله) عند الجمهور[١]؛ «لأن الزكاة إنما تصرف إلى أحد رجلين، محتاج إليها، كالفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين لقضاء ديونهم، أو من يحتاج إليه المسلمون، كالعامل والغازي والمؤلف والغارم لإصلاح ذات البين. والحج من الفقير لا نفع للمسلمين فيه، ولا حاجة بهم إليه، ولا حاجة به أيضًا إليه؛ لأن الفقير لا فرض عليه فيسقطه، ولا مصلحة له في إيجابه عليه، وتكليفه مشقةً قد رفَّهَه الله منها، وخفف عنه إيجابها، وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف، أو دفعه في مصالح المسلمين أولى»[٢].

٧- أنه لا يجوز للإمام أن يقدم في مال الزكاة غير الأحوج على الأحوج، لأن التمليك والإعطاء إنما هو من الله تعالى لا من الإمام، فليس للإمام أن يملك أحدًا إلا ما ملكه الله، وإنما وظيفة الإمام القسمة، والقسمة لا بد أن تكون بالعدل، والعدل في تقديم الأحوج[٣].

٨- أنه لا يجوز التحايل لأخذ الزكاة لمن لم يكن محتاجًا إليها، فالزكاة إما لمحتاج من المسلمين أو لمن يحتاجه المسلمون، وقد تعرض قانون الزكاة في بيت الزكاة الكويتي للحِيَل في أخذ الزكاة، وذكر صورًا منها[٤]:

- الإدلاء ببيانات غير صحيحة في طلب المساعدة، أو عند إجراء البحث الاجتماعي، بحيث ترتَّب عليها تقرير المعونة أو زيادتها، أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق.
- انتحال شخصية الغير عند استلام المعونة المقرَّرة.
- تزوير محرَّر رسمي أو استعمال محرر مزوَّر، مما ترتَّب على الأخذ به تقرير المعونة أو زيادتها، أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق.
- تعديل البيانات الواردة في بطاقة صرف المعونة، أو إجراء أي محوٍ أو كشطٍ فيها، مما ترتَّب على الأخذ به تقرير المعونة أو زيادتها، أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق.
- استعمال المعونة في غير المصرف دون الموافقة بتغيير المصرف.

---

(١) انظر: الذخيرة (٣/ ١٤٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٢٦)، المغني (٦/ ٤٨٢).

(٢) المغني (٦/ ٤٨٤).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٢١-١٢٢).

(٤) لوائح وأنظمة بيت الزكاة الكويتي، ص(٤٢).

المطلب الثالث: أهل البلد أحق بزكاتها[١]

بيان المقصد:

هـذا المقصـد أصـل مُهِمٌّ من أصـول توزيع الزكاة، فإن الشـارع يقصـد إلى أن تُـوزَّع الزكاة وتُصـرَف فـي المكان الذي جُبيت منـه؛ حرصًا على تطهير قلوب فقرائـه وإرضائها، فيعطون حقَّهم مـن ثروات أغنيائهـم التي لطالما امتدَّت إليها أعينهم، وتعلَّقت بهـا قلوبهم؛ فتتحقق بذلك مصلحة عظيمـة من تهذيب نفوسـهم وتطهيرها، وإطفاء ثائرة الغل والحسـد فيها، ولـذا أُنِيطت جباية الزكاة بالأموال الظاهرة دون الباطنة؛ لأن ظهورها كان سببًا لتعلُّق القلوب بها، فجُعِلت جِبايتُها إلى الإمام.

يقـول السرخسـي: «وتقسَّـم صدقـة كل بلد على فقـراء بلادهم ولا يخرج إلـى غيرهم؛ **لأن لفقـراء تلك البلـدة حق القرب والمجـاورة، واطِّلاعهم علـى أرباب أموالهم أكثـر**؛ فالصرف إليهم أولى»[٢]، ويقول الغزالي: «لا ينقل الصدقة إلى بلد آخر، **فإن أعيُن المسـاكين في كل بلدةٍ تمتد إلى أموالها، وفي النقل تَخييبٌ للظنون**»[٣]، ونحوه عن الرافعي[٤].

ويقـول القرافـي: وتنفـذ الزكاة بموضـع وجوبها إن أمكـن، وإلا نقَلَها لأقـرب البلاد إليهم؛ **لتعلُّق آمال فقراء كل بلد بأغنياء أهلها**[٥].

كما أن من **حِكَم ذلك**: رعاية حرمة الجوار، فإن الجار له حقوق ميَّزته الشريعة بها، ومن تلك الحقوق أن جعلت له أولوية في استحقاق بِرِّ جاره وصلته ومعونته، فكان أولى بزكاته.

يقـول أبو عبيـد بعـد أن سـاق جملة من الأدلـة الدالة على وجـوب تفرقة الـزكاة في موضع جبايتها: «فكل هذه الأحاديث تُثبِت أن **كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغنوا عنها**، ونرى استحقاقهم ذلك دون غيرهم إنما جاءت به السنة؛ **لحرمة الجوار، وقرب دارهم من دار الأغنياء**»[٦].

---

(١) انظـر: الأم (٢/ ٨٥)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٨-٧١٢)، شـرح صحيح البخـارى لابن بطال (٣/ ٥٤٨)، الحـاوي الكبيـر (٨/ ٤٨٢)، المنتقى شـرح الموطـأ (٢/ ١٤٩)، المهذب في فقه الإمام الشـافعي (١/ ٣١٨)، التبصرة للخمي (٣/ ٩٤٥)، المبسوط (٢/ ١٨٠)، البيان والتحصيل (٢/ ٥٠٨)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣)، المحيـط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٢٩٠)، العزيز شـرح الوجيـز (٧/ ١٣٩)، المغني (٢/ ٥٠١)، قواعد الأحـكام في مصالـح الأنام (١/ ٢٣٧)، الاختيـار لتعليل المختـار (١/ ١٢٢)، الذخيـرة (٣/ ١٥٢)، الفتاوى الكبـرى لابـن تيميـة (٥/ ٣٧٠)، زاد المعاد في هدي خيـر العباد (٢/ ٩)، فتح الباري لابـن حجر (٣/ ٣٥٧)، البناية شـرح الهداية (٣/ ٤٧٩)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٢/ ٢٧٩)، تفسـير الثعالبي (٣/ ١٩٠)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٦٢).

(٢) المبسوط (٢/ ١٨٠).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٧/ ١٣٩).

(٥) الذخيرة (٣/ ١٥٢)، بتصرف يسير.

(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧١١).

ومن الأسرار في ذلك: أن من غايات الشريعة أن يكتفي أهل كل بلد بزكاتها، فلو شُرِعَ نقل الزكاة ولم يُجعَل أهل بلدها أحق بها؛ لأدى ذلك إلى بقاء الحاجة، وعدم حصول الاكتفاء، فلا تتحقَّقُ مقاصد الشريعة من الزكاة حينئذ.

يقول ابن تيميَّة: «وإنما قال السلف: جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره؛ **ليكتفي كل ناحية بما عندهم من الزكاة**»(١).

ولذا كان من هديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تفريق الزكاة أن يفرقها على المستحقين في بلد المال، وما فَضُل عنهم منها حُملت إليه، ففرَّقها هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذلك كان يبعث سعاته إلى البوادي، ولم يكن يبعثهم إلى القرى، بل أمر معاذ بن جبل أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن، ويعطيها فقراءهم، ولم يأمره بحملها إليه(٢).

وقد استثنى القائلون بتحريم نقل الزكاة أو كراهيته بعض الأحوال كما لو فَضُلت الزكاة وزادت على حاجة أهل البلد، أو فُقِد المستحقون، أو كان غير أهل البلد أشد حاجة، أو نقلها إلى قريب، وذلك مراعاة لمقاصد ومصالح أخرى؛ كمَقصِد سَدِّ الخَلَّة أو مقصد تقوية القرابة، ونحوها من المقاصد التي رأوا أنها أولى في الموازنة من مقصد توزيع الزكاة في المكان(٣).

ومما يدل على جواز نقل الزكاة للمصلحة الراجحة(٤):

- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن صدقات بني تميم قال: جاءت صدقاتهم فقال النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هذه صدقاتُ قَوْمِنا... الحديث**»(٥). وبنو تميم من أهل نجد، فنُقِلَت صدقاتهم إلى المدينة.
- حديث قبيصة بن مُخَارِق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه تحمّل حَمالة، فأتى النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال له: «**أَقِمْ حتى تأتِينا الصدقةُ، فنأمُرُ لَكَ بِها**.. الحديث بطوله»(٦)، ومعلوم أنَّ قبيصةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا ليس من أهل المدينة، ووعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليدفع له الصدقة حتى يذهب بها من المدينة إلى بلده.
- حديث أبي حميد الساعديِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**استعمَلَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا من الأزد، يقال له: ابن الأُتْبِيّة، أو اللُّتْبِيّة، على صدقات بني سُليم، فلما جاء حاسبه**.. الحديث»(٧)،

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠). (٢) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٩).
(٣) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠).
(٤) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ٣٢٣-٣٢٤).
(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري (٣/ ١٤٨)، رقم (٢٥٤٣)، وأخرجه مسلم (٤/ ١٩٥٧)، رقم (٢٥٢٥).
(٦) سبق تخريجه ص(١٠٦). (٧) سبق تخريجه ص(١٨٧).

فقد نُقِلت صدقاتُ بني سُليم إليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يأمره بقسمتها هناك.

- قول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأهل اليمن: **«ائتوني بعَرْضٍ ثيابٍ، خميصٍ، أو لَبيس في الصدقة مكانَ الشعيرِ والذُّرَة، أهون عليكم، وخير لأصحابِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة»**[1].

فهذه الأدلةُ ونحوها تُحمَل على نقلِ الزكاة لوجودِ المصلحةِ الراجحة في نقلها، وإلا فالأصل الذي قرَّرته الشريعةُ أن أهلَ البلد أولى وأحق بزَكاتها من غيرهم.

أدلة المقصد:

١- قولُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: **«فأخبِرْهم أنَّ اللهَ افترَضَ عليهم صدقةً تُؤخَذُ من أغنيائهم فتُرَدُّ في فُقَرائِهم»**[2].

وجه الدلالة: أن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فَتُرَدُّ في فُقَرائِهِمْ»** دلالة على اختصاص الزكاة بفقراء البلد، فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نسَبَ رَدَّ الزكاةِ إلى فُقَراء المكان، ولو أراد عدَمَ التخصيصِ لقال: (فقراء المسلمين)، ولكنَّه لما قال: «فُقَرائِهِمْ» دل ذلك على اختصاص الزكاة مكانيًّا بمكان جبايتها[3].

قال الشافعي: «كانت العرب أهل الصدقات، **وكانت تجاور بالقرابة ليمتنع بعضها على بعض لمن أرادها**، فلما أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وتُرَدُّ على فقرائهم **كان بيِّنًا في أمره أنها تُردُّ على الفقراءِ الجيرانِ للمأخوذةِ منه الصدقة»**[4]. ويقول ابن حجر: «**تُرَدُّ في** الفقراء حيث كانوا. وظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أُخِذَت من أغنيائهم.. والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل، وأن الضمير يعود على المخاطبين، فيختص بذلك فقراؤهم»[5].

٢- الأدلة الدالة على تعظيم حق الجوار، كما جاء في حديث عائشة قالت: قلت يا رسول الله، إن لي جارين فإلى أيهما أهدي؟ قال: **«إلى أقربِهما منك بابًا»**[6].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على أحقية الأقرب في الجوار بالبر والمعونة وما في معناهما، وإذا كان ذلك في النافلة، فالزكاة من باب أولى، فالأقرب مجاورةً أحق بها من الأبعد[7].

يقول الشافعي كما نقل عنه ابن رسلان: «النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أوصى بالجار في الصدقة النافلة، فمَن قَرُبَ جوارُه في الفرض أولى»[8].

---

(١) سبق تخريجه ص(٢٢١).
(٢) سبق تخريجه (ص٦٥).
(٣) انظر: المغني (٢/ ٥٠١).
(٤) الأم (٢/ ٨٥).
(٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٥٧).
(٦) أخرجه البخاري (٣/ ٨٨)، رقم (٢٢٥٩).
(٧) انظر: معالم السنن (٣/ ١٥٤).
(٨) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٦٣٥).

ويقول ابن بطَّال: «عائشةُ سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمن تبدأ به من جيرانها في الهدية، فأخبرها أنه مَن قرُب بابُه أولى بها من غيره، فدلَّ بهذا أنه أولى بجميع حقوق الجوار وكَرَمِ العِشرة والبِرِّ ممن هو أبعد منه بابًا»[(١)].

٣- أن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بثُلُث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر، وقال: «**لم أبعثْكَ جابيًا ولا آخِذَ جِزيةٍ، ولكن بعثتُكَ لتأخُذَ من أغنياءِ الناسِ فتَرُدَّها على فُقَرائِهم**». فقال معاذ: «ما بعثتُ إليك بشيء وأنا أجد أحدًا يأخذه مني». فلما كان العام الثاني بعث إليه شَطرَ الصدقة، فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجَعَه عُمَرُ بمثل ما راجعه قبل، فقال معاذ: «ما وجدتُ أحدًا يأخذ مني شيئًا»[(٢)].

وجه الدلالة: أن في إنكار عمر على معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعث الصدقة إليه دلالة على أن الأصل في الصدقة أن توزَّع في مكانها، وأن أهل المكان أحق بها من غيرهم، وأنه لا يجوز نقلها إلا للمصلحة؛ كما لو عدم المحتاجون في تلك البلد.

٤- عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال في وصيته: «أوصي الخليفة من بعدي بكذا، وأوصيه بكذا، وأوصيه بالأعراب خيرًا، فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام، أن يؤخذ من حواشي أموالهم، فيُرَدُّ في فقرائهم»[(٣)].

وجه الدلالة: أن في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فيُرَدُّ في فقرائهم» دلالة على أن الزكاة ترد على فقراء المكان، ولا تخرج عنهم إلى غيرهم.

٥- عن إبراهيم بن عطاء، مولى عمران بن حصين، عن أبيه أن زيادًا -أو بعض الأمراء- بعَثَ عمرانَ بن حُصَين على الصدقة، فلما رجع قال لعمران: أين المال؟ قال: «وللمالِ أرسلتَني، أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووضعناها حيث كنا نضَعُها على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٤)].

وجه الدلالة: أن في قول عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» «دليل على الحصر في أهل البلد، ويؤخذ منه: أن الزكاة لا تُنقَل إلى غير بلد المال الذي فيه المال»[(٥)]، كما أن في فعله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتقسيمه الصدقة في مكانها دلالةً كذلك على أن

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٣٨٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٧١٠)، رقم (١٩١٢). (٣) سبق تخريجه ص(٢٢١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢/ ١١٥)، رقم (١٦٢٥)، وصححه الألباني [تخريج أحاديث مشكلة الفقر (ص: ٦٣)].

(٥) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٦٣٤).

أهـل المكان أحق بزكاتـه، وأن إخراج الزكاة عن مكانها لغير حاجة غير مشـروع، ومناقضٌ لمقصد الشارع[١].

٦- قـول معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أيما رجل انتقل من مخلاف عشـيرته إلى غير مخلاف عشيرته، فعشره وصدقته إلى مخلاف عشيرته»[٢].

وجـه الدلالة: دل هذا الأثر على أن الصدقة تُقسَّـم في مكان جبايتهـا، وأنه لو نقلها إلى غيره فإنها مردودة حتى توزَّع في أهلها؛ لأنهم أولى بالاستحقاق من غيرهم بحرمة الجوار[٣].

٧- عن ابن جريج، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن ضعوا شطر الصدقة -قال أبو عبيد: يعني في مواضعها- وابعثوا إليَّ بشَطْرها. قال: ثم كتب في العام المقبل أن ضعوها كلها[٤]. وعن سـفيان بن سـعيد أن زكاة حملت من الري إلى الكوفة، فردَّها عمـر بـن عبد العزيز إلـى الري[٥] ففي فعـل عمر بـن عبد العزيز دلالة علـى أن أهل المكان أحق بصدقته.

٨- إجماع أهل العلم على مشروعية ذلك.

قال أبو عبيد: «والعلماء اليوم مُجمِعون على هذه الآثار كلها: أن أهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه، أحق بصدقتهم، ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقتها، حتى يرجع السـاعي ولا شيء معه منها. بذلك جاءت الأحاديث مُفسِّرة»[٦] ثم قال: «فكل هذه الأحاديث تثبت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يسـتغنوا عنها، ونرى اسـتحقاقهم ذلك دون غيرهم إنما جاءت به السنة؛ لحرمة الجوار، وقرب دارهم من دار الأغنياء»[٧].

٩- أن مقصـود الـزكاة إغناء الفقراء بها، فإذا أبحنا نقلها أفضـى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين، فلم يتحقق حينئذ المقصد الأصلي من تشريع الزكاة[٨].

١٠- القيـاس علـى حقوق اللـه فـي الأبـدان، فلمـا لـم يجُـز نقلُها عـن مكانهـا، فكذلك حقوق الله في الأموال لا يجوز نقلُها، فلما كان من حقوق الله في الأبدان ما يختص

---

(١) انظر: المغني (٢/ ٥٠١)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٦٣٥).
(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٤)، رقم (١٣١٤١).
(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٠).
(٤) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٧٠٨)، رقم (١٩٠٢).
(٥) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٧٠٨)، رقم (١٩٠٦).
(٦) الأموال لأبي عبيد (ص: ٧٠٩-٧١٠). (٧) المرجع السابق (ص: ٧١١).
(٨) انظر: المغني (٢/ ٥٠١).

بمكان دون مكان، وهو الطواف والسعي والوقوف بعرفة، فذلك وجب أن يكون في حقوق الأموال ما يختص بمكان دون مكان، وهو الزكاة[١].

١١- القياس على تخصيص الشريعة لمستحقي الزكاة ومصارفها، فكما أن مستحقي الزكاة قد تمَّ تحديدُهم، فلا يجوز تعديهم ونقل الزكاة عنهم إلى غيرهم؛ لم يجز نقلُها عن مكانها[٢].

١٢- أنه إذا كان ثمت فقراء بين أغنياء فإنَّ القياسَ يقتضي أن لا تُنقَل عنهم زكواتُهم، ويُكلَّفوا إلى أن يطلبوا زكوات قوم آخرين في بلد آخر، أو يقيموا على خصاصة، أو يُكلَّف من هو بينهم من الأغنياء مواساتهم، فيكونوا قد كلفوا زكاة أخرى، بل القياس أن تكون المواساة بينهم[٣].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يجوز نقل الزكاة من بلدها[٤]، وقد حدَّد الحنابلة ذلك بمسافة القصر[٥]، وذهب الحنفية إلى كراهة النقل لا تحريمه[٦].

٢- أن المُصَدِّق لو جهل فحمل الصدقة من بلد إلى آخر سواه، وبأهلها فقر إليها، ردَّها الإمام إليهم، كما فعل عُمَرُ بن عبد العزيز، وكما أفتى به سعيد بن جبير؛ لأنَّ أهلَها أحقُّ بها، والشريعة تقصد إلى نفعهم بالأولية[٧].

٣- أن الإمام لو لم يعلم بحاجة أهل الصدقة، فقَسَمَها في غيرهم، أو فعل ذلك بعضُ عُمَّاله، ثم علم به هو بعد، فإنه يضعّف الصدقة لهم من قابل، ويروى عن عمر بن الخطاب[٨]؛ لأنهم لما كانوا أحق بها، فإن تقسيمها في غيرهم حرمان لهم منها، فوجب رَدُّ حقهم إليهم.

٤- أن المشروع إخراج زكاة الفطر من غالب قوت البلد؛ لأنه لما كان أهل البلد أحق بزكاتها، كان الأولى إخراجَها من غالب قُوتهم، حتى يتحقق إغناؤهم وسد حاجتهم على الكمال[٩].

---

(١) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٢).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) انظر: التبصرة للخمي (٣/ ٩٤٥).
(٤) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٨١)، المغني (٢/ ٥٠١).
(٥) انظر: المغني (٢/ ٥٠١).
(٦) المبسوط (٢/ ١٨٠).
(٧) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٧١٢).
(٨) انظر: المرجع السابق.
(٩) انظر: المغني (٣/ ٨٥).

٥- اشترط الشافعية في مصرف (في سبيل الله) أن يكون الغازي جارَ الصدقة، وذلك مراعاة لأحقية جار الصدقة[١].

٦- أن رب المال لو نقل الزكاة عن بلد المال، فإنها لا تجزئه وعليه الإعادة، وبه قال الشافعية مطلقًا إلا عند فقد المستحقين بالكلية، فإنه يجوز عندهم نقلها؛ لعدم وجود المحتاج حينئذ، وذهب المالكية إلى عدم الإجزاء كذلك فيما لو نقلت إلى من هو مساوٍ لأهل بلد الجباية في الحاجة أو دونهم فيها، أما لو نُقِلت إلى من هو أحوج فتجزئ؛ رعايةً لمقصد أن الزكاة تُصرَفُ إلى المحتاج وهم أَشَدُّ حاجة[٢].

٧- أنه إذا عُدِم في بلد جميع الأصناف، وجب نقل الزكاة إلى أقرب البلاد إلى موضع المال؛ رعايةً لحرمة الجوار، فيعتبر الأقرب فالأقرب إلى بلد المزكي[٣].

٨- ذهب الشافعية إلى عدم جواز الصرف إلى الغرباء في البلد؛ رعاية لهذا المقصد.

يقول الجويني: «لأن تحريم النقل يقتضي أن يختص كل فريق بما عنده، وإذا علم الغرباء أن الصدقة تصرف إليهم، أمُّوا البلد، وضيَّقوا على القاطنين»[٤].

٩- أنه يجب على الإمام -مراعاةً لمعنى توزيع الزكاة في أهل البلد- أن يرتب في كل قطر نائبًا يأمره بذلك، وذلك متيسِّر، ويتحقق به المقصد الشرعي[٥].

المطلب الرابع: الجمع بين المصالح وبث المنفعة[٦]

بيان المقصد:

إن من حكمة الشريعة الغَرَّاء أن سعت في تشريعاتها إلى الجمع بين المصالح المختلفة وتعظيم المنافع المترتبة عليها، فيأتي الحُكم مشتملًا في طيَّاته على مصالح متعددة لأفراد المسلمين

---

(١) انظر: الأم (٢/ ٧٨).
(٢) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨١).
(٣) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٥).
(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٥٩).
(٥) انظر: المرجع السابق (١١/ ٥٣٥).
(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٨٩-٦٩٠)، معالم السنن (٢/ ٥٩)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٧٩-٤٨٠)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٤)، الوسيط في المذهب (٤/ ٥٦٩)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣)، العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٠٦)، المغني (٢/ ٤٩٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٣)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٢٩)، الذخيرة (٣/ ١٤٠)، الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٣٥٠)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١/ ٤٠٢)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٢)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧/ ١٦٩)، حجة الله البالغة (٢/ ٧٠)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/ ٦٦٥)، مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).

وجماعتهم في الدين والنفسِ والمال والعقل والنسل والعِرض وغيرها من المصالح.

وفي توزيع الزكاة وصَرْفِها يلاحظ المتأمِّل ذلك بجلاء، فالشارع الحكيم قد سعى إلى تعظيم منفعة الزكاة بأن جمع في توزيعها مصالح متعددة، ومنافع عظيمة، فنوَّع مصارف الزكاة وعدَّها عَزَّوَجَلَّ على التفصيل في كتابه العظيم، وجعلها متنوعة تجمع بين أصحاب الحاجات وأرباب النفع للمسلمين، فالزكاة تسد حاجات المحتاجين المختلفة، كما أنها تعين من يحتاج إليهم المسلمون في جلب مصالح أو درء مفاسد، وما ذلك التنوع والتعدد إلا حرصًا على بَثِّ المنفعة وتعميمها. فعلى الإمام -باعتباره السلطة المفوضة في جباية الزكاة وتوزيعها- أن يحرص على تعميم النفع بالزكاة، ومراعاة الجمع بين مختلف المصالح في عملية التوزيع، وكذلك لو تولى رب المال تفرقة الزكاة بنفسه، فإن عليه الحرص على بثِّ نفعها وتعميمه.

يقول الجويني: «فهمنا اعتناء الشارع ببث الصدقات على الأشخاص، فلا بد من رعاية ذلك»[(١)]، وسمَّى هذا المقصد في موضع آخر بـ: «بسط الصدقات على جميع الجهات»[(٢)]، ويقول في موضع آخر: «والغالب المرعِيُّ في الزكوات تعميم جميع أهل البلاد»[(٣)].

ويقول العز بن عبد السلام: «أوجب الشافعي صرف الزكاة إلى الأصناف؛ لما فيه من دفع أنواع من المفاسد وجلب أنواع من المصالح، فإنَّ دفعَ الفقر والمسكنة نوع مخالف لدفع الرق عن المكاتَبين، والغرم عن الغارمين، والغربة والانقطاع عن أبناء السبيل، وكذلك التأليف على الدين عند من يرى أن سهم المؤلَّفة باقٍ، وكذلك إعانة المجاهدين على الجهاد الذي هو تلو الإيمان برب العالمين»[(٤)].

ويقول الدهلوي: «الحاجات غير محصورة، وليس في بيت المال في البلاد الخالصة للمسلمين غير الزكاة كثير مال، فلا بد من توسعه لتكفي نوائب المدينة»[(٥)]. ونحوه عن ابن عاشور[(٦)].

ومسألة استيعاب الأصناف الثمانية في صرف الزكاة هي أظهر مسألة يذكر العلماء هذا المقصد في سياق الكلام عنها، فقد ذهب الشافعية[(٧)]، وبعض المالكية[(٨)]، وهي رواية عن أحمد[(٩)]

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٤).
(٢) المرجع السابق (١١/ ٥٦٠).
(٣) المرجع السابق.
(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٣).
(٥) حجة الله البالغة (٢/ ٧٠).
(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).
(٧) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٠).
(٨) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/ ٦٦٥).
(٩) المغني (٢/ ٤٩٩).

إلى مشروعية تعميم الزكاة على المصارف الثمانية[١]، وبه قال عكرمة، وعمر بن عبد العزيز، والزهري[٢]؛ «لما فيه من الجمع بين المصالح، ولما فيه من سد الخَلَّة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك، ولما يوجبه من دعاء الجميع ومصادفة وليٍّ فيهم»[٣].

وفصَّل بعضُهم بين أن يتولى الإمام تفرقة الزكاة وبين أن يتولَّاها رب المال بنفسه، فذهبوا إلى مشروعية التعميم فيما لو كان الإمام هو المتولي لتفرقة الزكاة، وهو قول أبي ثور[٤]، واختيار أبي عبيد حيث قال: «فهذه مخارج الصدقة إذا جعلت مجزأة، وهو الوجه لمن قدر عليه وأطاقه، غير أني لا أحسب هذا يجب إلا على الإمام الذي تكثر عنده صدقات المسلمين، وتلزمه حقوق الأصناف كلها، ويمكنه كثرة الأعوان على تفريقها، فأما من ليس عنده منها إلا ما يلزمه لخاصة ماله، فإنه إذا وضعها في بعضهم دون بعض كان جازيًا عنه، على قول من قد سميناه من العلماء»[٥].

فراعَوا في التوزيع مقاصدَ أخرى؛ كمقصد الرفق بالمالك، فإن في إيجاب الاستيعاب عليه -فيما لو تولى تفرقة الزكاة بنفسه- مشقة ظاهرة عليه، كما أن في تكثير المصارف مع قلة المال تقليل لمنفعته، وقد سبق أن من مقاصد الشريعة في مصارف الزكاة مراعاة الأحظ للمستحقين، فالأحظ للمستحقين حين يتولى رب المال بنفسه تفرقة ماله القليل ألا تكثر مصارفه، وإنما يعطى لأشدّ الأصناف انتفاعًا به.

أدلة المقصد:

١- قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٦].

وجه الدلالة: أن في تعداد المصارف وتنوع أسباب استحقاقها دلالة على حرص الشارع على بث المنفعة والجمع بين مختلف المصالح في توزيع الزكاة. كما أنه جَلَّ جَلَالُهُ أضاف الزكاة إليهم فاللام للتمليك، وأشرك بينهم بواو التشريك، فدل على أنها مملوكة لهم مشتركة بينهم[٧].

يقول ابن قدامة: «والآية أُريد بها بيان الأصناف الذين يجوز الدفع إليهم، دون غيرهم. إذا ثبت هذا، فإن المستحَبَّ صرفُها إلى جميع الأصناف، أو إلى من أمكن منهم»[٨].

---

(١) ذهب الشافعية إلى وجوب ذلك، وذهب الباقون إلى الاستحباب.

(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٠). (٣) الذخيرة (٣/ ١٤٠).

(٤) انظر: معالم السنن (٢/ ٥٩). (٥) الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٢).

(٦) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٧٩)، إحياء علوم الدين (١/ ٢١٣).

(٨) المغني (٢/ ٤٩٩).

ويقول الرافعي: «أضاف الله جَلَّجَلَالُهُ الصدقات إلى الفقراء والمساكين وغيرهما بحرف (اللام) كما يقول القائل: هذه الدار لزيد، ولعمرو، ولبكر، أو يوصى للفقراء والمساكين والغارمين، وذلك يمنع تخصيص بعض المذكورين»[١].

٢- ما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتيتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبايعته فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة. فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن اللهَ لم يَرْضَ بحُكْمِ نبيٍّ ولا غيرِه في الصَّدَقاتِ حتى حَكَمَ هو فيها فجَزَّأها ثمانيةَ أجزاء، فإن كنتَ من أهْلِ تلك الأجزاءِ أعطَيْتُكَ حَقَّكَ**»[٢].

وجه الدلالة: أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فإن كنتَ من تلك الأجزاء أعطيتُكَ حَقَّكَ**» دليل على أنه لا يجوز جمع الصدقة كلها في صنف واحد، وأن الواجب تفرقتها على أهل السُّهْمان بحِصَصهم[٣]. يقول الماوردي: «أخبر أنها مقسومة ثمانية أجزاء، وأن الواحد لا يُعطَى منها إلا قدرُ حَقِّه، وهذا نص لا يحتمل خلافه،.. ولأن الفقراءَ أَحَدُ أصنافِ الصدقاتِ فلم يجُز أن يختصُّوا بها كالعاملين»[٤].

٣- قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[٥].

وجه الدلالة: أنه لما كان من مقاصد الشريعة منعُ كون المال دولة بين الأغنياء، عُلِمَ أن الشريعةَ تقصد إلى ضدِّ ذلك من بثٍّ منفعة المال وتوزيعه في الناسِ بقَدرِ المستطاع، حتى يعُمَّ نفعُه البلادَ والعباد، فيبذل ولي الأمر جَهدَه في تعميمِ مالِ الزكاةِ بين المصارف، وتعظيمِ منافعِهِ بالجمعِ بينَ المصالحِ المختلفة[٦].

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٧].

وجه الدلالة: قياس الزكاة على الخمس، فكما أن الخمس مالٌ أضيف شرعًا إلى أصناف، فلم تجز الشريعة أن يختص به بعضهم دون بعض، بل أوجبت تعميم النفع به على جميع الأصناف المذكورة في الآية؛ فكذلك مال الزكاة[٨].

---

(١) العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٠٧).
(٢) سبق تخريجه ص(١٨٤).
(٣) انظر: معالم السنن (٢/ ٥٩).
(٤) الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٠).
(٥) الآية (٧) من سورة الحشر.
(٦) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٣/ ٤٦١).
(٧) الآية (٤١) من سورة الأنفال.
(٨) انظر: الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٠).

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- مشروعية استيعاب الأصناف الثمانية في الزكاة وجوبًا عند الشافعية، واستحبابًا عند بعض المالكية، وبعض الحنابلة[١]؛ وأوجبه أبو عبيد فيما لو قسَّم الإمام الصدقات[٢]، وأوجبه بعضهم فيما لو كثر المال[٣]، مراعاة لقصد الشارع تعميم النفع.

٢- أن الإمام إذا قسَّم الصدقات فإن عليه استيعاب آحاد الأصناف، ولا يجوز له الاقتصار على بعضهم عند الشافعية[٤]، رعاية لهذا المقصد.

٣- أنه إذا كان الفقر عامًّا بين الناس، فإن صرف الزكاة إلى أكثر من فقير هو الأفضل[٥].

٤- ذهب الشافعية إلى أن التسوية بين الأصناف واجبة وإن كانت حاجة بعضهم أشد، إلا أن العامل لا يزاد على أجرة مثله؛ وأما التسوية بين آحاد الصنف، استوعبوا أو اقتصر على بعضهم، فمستحب عند تساوي الحاجات، ولكن لا يجب[٦]؛ لأننا لو لم نقل بالتسوية لأدى ذلك إلى تفضيل صنف على صنف، وفي ذلك حصر للمنفعة وإضعاف لانتشارها.

٥- أن من كان فيه سببان لأخذ الزكاة أعطي بهما[٧]؛ بثًّا للمنفعة وجمعًا بين المصالح.

٦- أنه لا يجوز وضع الزكاة كلها في العاملين عليها بالاتفاق[٨].

٧- عدم إعطاء المحتاج أكثر من حاجته؛ حتى يعم النفع بالزكاة.

٨- أن الفقير لا يعطى من الزكاة كفاية العمر؛ لأن في إعطائه كفاية العمر محذور استنفاد الزكاة المحصلة في فئة قليلة، والشريعة تقصد إلى تعميم النفع بالزكاة، حتى يعم أكثر المستحقين[٩].

---

(١) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١/ ٦٦٥)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٨٠)، المغني (٢/ ٤٩٩).

(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٠).

(٣) وذهب إليه النخعي، انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٣)، وذهب إليه الزركشي، انظر: مغني المحتاج (٤/ ١٩٠).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٠٨).

(٥) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٨/ ٣٥٤).

(٦) انظر: المرجع السابق (٧/ ٤٠٩).

(٧) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٢٨٨).

(٨) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢١).

(٩) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤).

المطلب الخامس: مراعاة مصلحة المصارف في التوزيع[١]

بيان المقصد:

لما كانت المقاصد المتعدّية الأوليَّة من الزكاة هي: سدُّ خلَّة المسلمين، ومعونة الإسلام وتقويته، كان لزامًا على الإمام أن يجتهد في تحقيقها بالعدل، فيبذل وسعه في مراعاة الأصلح والأنفع للمصارف في توزيعه للزكاة، وذلك بأن يؤثر في توزيعها أهل الحاجة والعدد، أو من كان إعطاؤه أكثر نفعًا للإسلام والمسلمين. كما يبذل وسعه في دراسة وتأمل الأصلح للمصارف من حيث مقدار الإعطاء ونوعه لكل صنف، بل لكل فرد، فيراعي مصلحة كل فرد من المستحقين فيما يوزع من الزكاة عليهم، حتى تتحقق مقاصد الشارع من إيتائها لهم، ويجتنب ما يخالف ذلك.

وهذا المقصد له ارتباط وثيق بقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، ألا وهي قاعدة: (التصرف على الرعيَّة منوط بالمصلحة)[٢]. وتعني: «أن تصرف الإمام وكل من ولي شيئًا من أمور المسلمين يجب أن يكون مبنيًّا ومعلقًا ومقصودًا به المصلحة العامة، أي: بما فيه نفع لعموم من تحت يدهم، وما لم يكن كذلك لم يكن صحيحًا ولا نافذًا شرعًا»[٣].

يقول العز بن عبد السلام: «تصرف الولاة ونوابهم بما ذكرنا من التصرفات بما هو الأصلح للمولى عليه درءًا للضرر والفساد، وجلبًا للنفع والرشاد، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح إلا أن يؤدي إلى مشقة شديدة»[٤].

ومعلوم أن عمل جباية الزكاة وتوزيعها لا يخرج عن هذا الأصل، فعلى الإمام أن يراعي الأصلح والأنفع لمستحقي الزكاة، وأن يحتاط لحقوقهم، فهو في أموالهم بمنزلة الولي في مال اليتيم، بل أعظم؛ لأن أموال الصدقات من المصالح العامة، و«اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة»[٥].

---

(١) انظر: الموطأ (٢/ ٣٧٨)، الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧١)، معالم السنن (٢/ ٥٩)، الاستذكار (٣/ ٢٠٦)، نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٤)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٦)، المغني (٢/ ٤٩٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٨٩)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٥)، المجموع شرح المهذب (١٩٠ - ١٩١)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٢)، الذخيرة (٣/ ١٤٩)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٠)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٥٧)، حجة الله البالغة (٢/ ٦٩)، الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/ ٢٠٩)..

(٢) المنثور في القواعد الفقهية (١/ ٣٠٩).

(٣) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، للبورنو (ص: ٣٤٨).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٨٩).

(٥) المرجع السابق.

وهـذا المقصـد هو الأصـل المعتبر عنـد مالك في قَسْـم الصدقات وفي مقـدار الإعطاء من الزكاة[١]، فذهب إلى أن الإمام يجتهد ويتحري موضع الحاجة من الأصناف، ويقدم الأولى فالأولى من أهل الخلة والفاقة، فإن رأى الخلة في الفقراء في عام أكثر قدمهم، وإن رآها في أبناء السـبيل في عام آخر حولها إليهم، وهكذا[٢]. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمر عندنا في قسـم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا علـى وجـه الاجتهاد من الوالي، فأي الأصناف كانت فيه الحاجـة والعدد أُوثِر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي، وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام، فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك، وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم»[٣].

ويقول شـيخ الإسـلام ابن تيمية: «العطاء إنما هو بحسـب مصلحة دين اللـه، فكلما كان لله أطوع ولدين الله أنفع كان العطاء فيه أولى»[٤]، ويقول في موضع آخر: «وأما هذه المواضع فالأخذ فيهـا بالحاجـة والمنفعة، فـلا يجوز أن تكون التسـوية بين الأصناف واجبة ولا مسـتحبة؛ بل العطاء بحسـب الحاجـة والمنفعة كما كان أصل الاسـتحقاق معلقًا بذلك»[٥]، ويقـول القنوجي: «وللإمام أن يعطـي بعضهـم دون بعـض إذا رأى في ذلك صلاحًا عائدًا على الإسـلام وأهله مثلًا: إذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الإسـلام من الكفار أو البغاة؛ فإن له إيثار صنـف المجاهديـن بالصرف إليهم وإن اسـتغرق جميع الحاصل من الصدقـات وهكذا إذا اقتضت المصلحة إيثار غير المجاهدين»[٦].

أدلة المقصد:

١- أن النبـي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يراعـي مصلحة المصارف في التوزيع، فيقدّم في التوزيع من تستدعي مصلحة المسلمين إعطاءه، فحين أرسل معاذًا إلى اليمن قال له: «**تُؤْخَذُ مِـن أَغْنِيَائِهِـمْ، فَتُرَدُّ فـي فُقَرَائِهِمْ**»[٧]. فلم يذكـر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هاهنا غير صنف واحد وهـم الفقراء؛ وذلـك لأن المصلحة حينهـا كانت في إعطاء أهـل الحاجات، ثم أتاه مـال بعد هذا، فجعله في صنفٍ ثانٍ سـوى الفقراء، وهـم المؤلفة قلوبهم: الأقرع بن

(١) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٧١).

(٢) انظر: الموطأ (٢/ ٣٧٨)، معالم السنن (٢/ ٥٩)، الاستذكار (٣/ ٢٠٦).

(٣) الموطـأ (٢/ ٣٧٨)، وقـال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المدونـة (١/ ٣٤٢): «وإذا كنت تجد الأصناف كلهـا الذين ذكر الله في القرآن وكان منها صنف واحد هم أحوج، آثر أهل الحاجة حيث كانت حتى تسـد حاجتهم، وإنما يتبع في ذلك في كل عام أهل الحاجة حيث كانت، وليس في ذلك قسم مسمى».

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٠).

(٥) المرجع السابق (١٩/ ٢٥٨).

(٦) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/ ٢٠٩).

(٧) سبق تخريجه (ص٦٥).

حابس، وعيينة بن حصن، وعلقمة بن علاثة، وزيد الخير، قسَّم فيهم الذهبة التي بعث بها إليه علي من أموال أهل اليمن[١]، وإنما الذي يؤخذ من أموال أهل اليمن الصدقة، فوزَّع على المؤلفة قلوبهم؛ لأن مصلحة المصارف كانت في ذلك، ثم أتاه مال آخر، فجعله في صنف ثالث، وهم الغارمون، ومن ذلك قوله لقَبِيصةَ بن المخارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحَمالة التي تحمَّل بها: «**أَقِمْ حتى تأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فنأْمُرُ لَكَ بها**»[٢]، فجعل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض الأصناف أسعد بها من بعض بحسب الحاجة والمصلحة، ومراعاةً للحال[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقًا على إعطاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمؤلفة قلوبهم وتركه للمحتاجين من سادات الصحابة: «أعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الإسلام وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين، والذين لم يعطهم هم أفضل عنده وهم سادات أولياء الله المتقين وأفضل عباد الله الصالحين بعد النبيين والمرسلين، والذين أعطاهم منهم من ارتدَّ عن الإسلام قبل موته، وعامَّتُهم أغنياء لا فقراء. فلو كان العطاء للحاجة مقدمًا على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هؤلاء الأغنياء السادة المطاعين في عشائرهم، ويَدَعُ عطاء من عنده من المهاجرين والأنصار الذين هم أحوج منهم وأفضل. وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..».

ثم قال: «**فإنَّ العطاءَ إنما هو بحسب مصلحةِ دين الله، فكُلَّما كان لله أطوعَ ولدين الله أنفعَ كان العطاء فيه أولى**، وعطاءٌ محتاج إليه في إقامة الدين وقمع أعدائه وإظهاره وإعلائه أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك، وإن كان الثاني أحوَجَ»[٤].

٢- قول مُعاذِ بنِ جبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأهل اليمن: «**ائتُوني بعَرْضِ ثيابٍ خَميصٍ -أو لَبِيسٍ- في الصدقةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذُّرَةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ**»[٥].

وجه الدلالة: أن في قول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وخيرٌ لأصحابِ النَّبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» دلالةً على مراعاته مصلحة مستحقي الزكاة في جنس المأخوذ، ولذا أخذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منهم الخميص واللبيس مكان الشعير والذرة؛ لكون ذلك أنفع وأفضل لأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة[٦]، فدل ذلك على مشروعية مراعاة مصلحة المصارف في التوزيع.

---

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري (٩/ ١٢٧)، رقم (٧٤٣٢). وأخرجه مسلم (٢/ ٧٤١)، رقم (١٠٦٤).
(٢) سبق تخريجه ص(١٠٦).
(٣) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٦٩٢)، وانظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٧٩-٥٨١). (٥) سبق تخريجه ص(٢٢١).
(٦) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٢/ ١٥١).

٣- أن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بثلث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «**لم أبعثك جابيًا ولا آخُذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردَّها على فقرائهم**». فقال معاذ: «**ما بعثتُ إليك بشيء وأنا أجد أحدًا يأخذه مني**». فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة، فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل، فقال معاذ: «**ما وجدتُ أحدًا يأخُذُ مني شيئًا**»[١].

وجه الدلالة: أن في بعث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصدقة إلى عمر مع أن الأصل توزيع الزكاة في بلدها؛ لفقدان المستحقين، دلالة على أن الأصل هو مراعاة مصلحة المصارف في التوزيع، فلما فُقِدَ المستحقون في البلد، كانت المصلحة في نقلها إلى مكان آخر ذي حاجة.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أنه يجوز للإمام نقل الزكاة من بلدها إذا استغنى عنها فقراء أهل بلدها أو كان فيها فضل عن حاجتهم، مراعاة لمصلحة المصارف في توزيع الزكاة، فالمصلحة هنا تستدعي نقلها[٢].

٢- أنه يجوز للإمام نقل الزكاة من بلدها إذا كانت حاجة غيرهم أشد عند الجمهور[٣]؛ فلو بلغه أن بعض البلاد بها حاجة شديدة جاز له النقل إليهم؛ لأن مقصودها سد حاجة الفقير، فمن كان أحوج كان أولى[٤]، وفيه مراعاة لمصلحة المصارف، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج[٥].

٣- أن للإمام أن يعطى بعض الأصناف أكثر من البعض الآخر، وله أن يعطي بعضهم دون بعض، إذا رأى في ذلك صلاحًا عائدًا على الإسلام وأهله، كما إذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الإسلام من الكفار أو البغاة، فإن له تأثير صنف المجاهدين بالصرف إليهم، وإن استغرق جميع الحاصل من الصدقات[٦].

٤- مراعاة مصلحة المصارف في ترتيب التوزيع، فيقدم العامل على غيره؛ لأن مصلحة

---

(١) سبق تخريجه ص(٥٠٤).
(٢) انظر: المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩)، المغني (٢/ ٥٠٢).
(٣) انظر: البناية شرح الهداية (٣/ ٤٨٠)، المنتقى شرح الموطأ (٢/ ١٤٩)، المغني (٢/ ٥٠٣).
(٤) انظر: البناية شرح الهداية (٣/ ٤٨٠). (٥) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ١٧٥).
(٦) انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٢٤٨).

المصارف تستدعي تقديمه؛ إذ إنه يأخذ ما يأخذ أجرة[١]، ويقدم الفقراء والمساكين على العتق؛ لأن سدّ الخلة أفضل[٢]، ويقدم المؤلفة قلوبهم على الفقراء والمساكين؛ لأن الصون عن النار مُقدَّمٌ على الصون عن الجوع[٣]. ويقدَّم المميز بدين أو علم على غيره في كل مصرف؛ ورُوِيَ عن عمَرَ أنه كان يقول: الفضائل الدينية لها أجور في الآخرة، ولأن إقامة بنية الأبرار أفضل من إقامة بنية غيرهم لما يترتب على بقائها من المصالح[٤].

٥- أنه يشرع للإمام بعث السعاة، وتشكيل لجان خاصة تتولى مهمة قبول الصدقات، والقيام بتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمساكين؛ لأن في ذلك مراعاة لمصلحة المصارف في التوزيع، فذلك أبلغ من ترك هذا الأمر للجهود الفردية التي يغيب التنسيق بينها؛ وفي ذلك ترشيدٌ للتوزيع، وتحقيق للعدالة عن طريق تعميم الزكاة على أكبر قدر ممكن من المستحقين لها، بينما آحاد الأفراد قد يدفعون الزكاة كلها إلى فئة قليلة من الفقراء ويغفلون عن آخرين، فضلًا عن إغفال بقية المصارف الأخرى للزكاة[٥].

٦- أنه لو كان المال كثيرًا فإنه ينبغي للإمام استيعاب الأصناف، وأما إن كان قليلًا فيؤثر به صنفًا؛ إذ إن في توزيعه مع قلته تقليلًا لنفعه، وذلك مناقض لمصلحة المصارف[٦].

٧- أنه ينبغي للإمام مراعاة مصلحة المصارف في مقدار الإعطاء لكل مستحق، فالأصلح أن يعطى الفقير كفاية السنة، ولا يزاد على ذلك؛ لأن في إعطائه كفاية العمر خطر حرمان كثير من المحتاجين من الزكاة، وفي القول بإعطائهم بكفاية السنة اعتدال ومراعاة لمصلحة بقية المصارف في التوزيع[٧]. وذهب بعض المالكية إلى أنه «ليس في ذلك حدٌّ وإنما هو على اجتهاد الوالي. وقد تقِلُّ المساكين وتكثر الصدقة فيعطى الفقير قوت سنة»[٨].

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٧). (٢) انظر: الذخيرة (٣/ ١٥٠).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٥٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ٥٦٩)، لوامع الدرر في هتك أستار المختصر (٣/ ٥٠٧).

(٥) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٥٦)، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية (٣٤٤/ ٤).

(٦) وذهب إليه النخعي [أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٣)]، وذهب إليه الزركشي [مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٩٠)].

(٧) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٢٤). (٨) تفسير القرطبي (٨/ ١٩٠).

٨- أنـه ينبغي للإمام مراعاة مصلحة المصارف في نوع التوزيع في الزكاة، فلو جاءه فقير قادر على الكسب فإن المصلحة تقتضي ألا يعطيه من الزكاة، حتى يعينه على العمل، وأما لو كان غير قادر على الكسب، فيعطيه كفاية السنة[١].

٩- مـن مراعاة مصلحة المصـارف في توزيع الزكاة أن يفرق الإمـام بين من لديه القدرة علـى الاتجـار ومن لا يملكها. يقـول الجويني: «والقريبُ من الفقه: إن كان يحسـن التجـارة، ملَّكناه مالًا يردُّ عليه التصرفُ فيه ما يكفيه، ولا يحطّه من الكفاية شـيئًا، بل يكتفي بما هو أدنى درجات الكفاية. وإن لم يحسـن التجارة، فقد نقيم له قائمًا يتَّجر لـه، وإن عسـر ذلك، قال: فالظاهر عنـدي أنه لا يزاد على نفقة سـنة؛ فإنه لا ينضبط، وللسـنة اختصاص بالزكاة؛ فإنها تجب في السـنة مرة، فنزلت فـي كفاية المحتاجين منزلة النفقة الخاصة في كفاية من ينفق عليه»[٢].

١٠- مـن مراعاة مصلحـة المصارف في توزيع الزكاة ما ذكره الشـافعية من أنه يجب على الإمام أن يراعي الحرفة والمهنة حين توزيع الزكاة، فالمحتاج:

- إن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلَّت قيمة ذلك أم كثـرت، ويكـون قدره بحيث يحصـل له من ربحه ما يفي بكفايتـه غالبًا تقريبًا، ويختلف ذلك باختلاف الحِرَف والبلاد والأزمان والأشخاص.
- وأنَّ من كان تاجرًا أو خبازًا أو عطارًا أو صرَّافًا أعطي بنسبة ذلك، ومن كان خياطًا أو نجـارًا أو قصَّـارًا أو غيرهـم من أهل الصنائع أعطي ما يشـتري به الآلات التي تصلح لمثله.
- وإن كان من أهل الضِّياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غَلَّتُها على الدوام.
- فـإن لـم يكـن محترِفًـا ولا يحسـن صنعـة أصـلًا ولا تجارة ولا شـيئًا مـن أنواع المكاسب: أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده[٣].

وهـذا التفصيل كله مبنـي على مراعاة الأصلـح للمصارف في توزيـع الزكاة، وعدم صرفها دون نظر وتأمل ودراسة للمصالح والمفاسد.

---

(١) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤١١)، الحاوي الكبير (٨/ ٤٩٠).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١١/ ٥٤٥).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٤).

١١- من مراعاة مصلحة مصرف الغارم ما ذكره المالكية من أنه يشترط أن يكون الغارم ممن تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها، وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلُّها ويعتمد عليها، فيركبه دين يلجئه إلى بيعها ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله، فهذا يؤدى دينه من الزكاة. وأما من كان على حالة من الابتذال والسعي، فأراد أن يشتري أموال الناس ليكون منها دين في ذمته، فيكون غارمًا ما يؤدى عنه من الزكاة فلا يجوز ذلك؛ لأن الغرم عن هذا لا يغير ولا يضطره منعه من الابتذال إلى الخروج عن عادته، وللخروج عن العادة تأثير في إسقاط العبادات كالاستطاعة في الحج[١].

١٢- من مراعاة مصلحة الغارم أنه يعطى من الزكاة وإن كان كسوبًا؛ لأنه لا يقدر بالكسب قضاء دينه إلا بالتدريج، وفي ذلك حرج شديد، فمصلحته تستدعي إعطاءه من الزكاة[٢].

١٣- من مراعاة مصارف الزكاة في التوزيع منع من يريد أن يأخذ الزكاة للاستعانة بها على معصية، إذ إن في إعطائه من الزكاة مفسدة إعانته على معصية، فتقتضي المصلحة منعه منها[٣].

١٤- أخذ القيمة في الزكاة ما لو كان في ذلك مصلحة للمستحقين؛ كما لو رأى الساعي كونها أنفع للفقراء، وهو اختيار ابن تيمية[٤]. يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل الأقوال في إخراج القيمة: «لا يجزئ إلا عند الحاجة مثل من تجب عليه شاة في الإبل وليست عنده، ومثل من يبيع عنبه ورُطَبُه قبل اليبس.. وهذا القول أعدل الأقوال.. ومعلوم أن مصلحة وجوب العين قد يعارضها أحيانًا في القيمة من المصلحة الراجحة، وفي العين من المشقة المنفية شرعًا»[٥]، ويقول في موضع آخر: «والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع منه؛ ولهذا قدَّر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجبران بشاتَين أو عشرين درهمًا، ولم يعدل إلى القيمة؛ ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقًا فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة، وقد يقع في التقويم ضرر، ولأن الزكاة مبناها على المواساة وهذا معتبر في قدر المال وجنسه.

---

(١) المنتقى شرح الموطأ للباجي (٢/ ١٥٤)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٦/ ١٥٧).

(٣) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٤٤)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٣)، المغني (٦/ ٤٨٠)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٣٧٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٤٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٤٦).

وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل فلا بأس به: مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم فهنا إخراج عشر الدراهم يجزئه ولا يكلَّف أن يشتري ثمرًا أو حنطة إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد على جواز ذلك. ومثل أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل، وليس عنده من يبيعه شاة، فإخراج القيمة هنا كافٍ، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة، ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة؛ لكونها أنفع فيعطيهم إياها، أو يرى الساعي أن أخذها أنفع للفقراء»[1].

١٥- من مراعاة مصلحة المصارف ما ذهب إليه بعض المعاصرين من جواز استثمار الإمام أو من ينوب عنه أموال الزكاة بالطرق المشروعة، ولكن مع بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة[2].

المطلب السادس: إشراك الفقراء في عين مال المزكي[3]

بيان المقصد:

يأتي هذا المقصد في سياق حرص الشريعة على تعظيم المصالح المترتبة على فريضة الزكاة للمزكي ومستحقي الزكاة على اختلاف أنواعهم، فكان من غاياتها التشريعية في الجباية والتوزيع إشراك المحتاجين والفقراء في عين مال الأغنياء، لتتحقق بذلك مصالح عظيمة للفريقين.

أما المزكي فإنه يتحقق له في الجباية من عين ماله: كمال التهذيب النفسي، والتعبد الإيماني، والشكر للرب المعطي، وذلك بتخليه واستغنائه عن عين المال الذي تعلَّقت به نفسه زمنًا طويلًا، كما يتحقق له التعبد من وجه آخر وذلك بتسليمه للنص الشرعي، وتعبُّده بالإخراج على الوجه الذي أمر الله به.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٢).

(٢) انظر: قرارات الندوة الثالثة من ندوات قضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت عام ١٩٩٢م.

(٣) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٨٢)، الحاوي الكبير (٣/ ١٧٩)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢) (٣/ ٢١٤)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠). المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠-١١)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠) (٣/ ٩)، مفاتيح الغيب (١٦/ ١٣٤- ١٣٥)، المغني (٣/ ٤١) (٣/ ٨٨)، تفسير القرطبي (٨/ ١٧٧)، الذخيرة (٣/ ٧) (٣/ ٥٧)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٣)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧)، القواعد لابن رجب (ص: ٣٧٠)، المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٢٣)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٧٨).

وأما المستحق فإنه يتحقق بإعطائه من عين مال الغني: أعلى مراتب شفاء النفس وتطهيرها، حينما يرى نفسه شريكًا للغني في عين ماله الذي كان يراه مستمتعًا به حولًا كاملًا، ثم إنه يرى نماء ذلك المال بين يديه، كما كان ينمو في يد الغني؛ فيستمتع بتملك أصل المال ملكًا تامًّا، ويستمتع بنمائه وتنميته، وتلك مصلحة أخرى.

فتبين أن أهم المصالح التي تتحقق بالإخراج من العين:

- **مصلحة الابتلاء بتعيين الناقص الذي تعلقت به النفس.**

يقول ابن العربي مبينًا هذه المصلحة في رده من جوز إخراج القيمة في الزكاة: «زعم أن التكليف والابتلاء إنما هو في نقص الأموال، وذهل عن **التوفية لحق التكليف في تعيين الناقص، وأن ذلك يوازي التكليف في قدر الناقص**؛ فإن المالك يريد أن يبقى ملكه بحاله، ويخرج من غيره عنه، فإذا مالت نفسه إلى ذلك، وعلَّقت به، كان التكليف قطع تلك العلاقة التي هي بين القلب وبين ذلك الجزء من المال، فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه»[(١)].

- **مصلحة نماء العين في أيدي المستحقين.** وذلك بتسليم عين الأموال النامية إلى المساكين، حتى تنمو في أيديهم، وتسدّ منهم مسدًّا، وتعين على إغنائهم[(٢)].

- **مصلحة حصول الاشتراك بين الأغنياء والفقراء في جنس الأعيان المملوكة:**

يقول ابن العربي في بيان هذه المصلحة: «حتى يشترك الأغنياء والفقراء في جنس الأعيان المملوكة، فتكون غُنمٌ بغُنم، وبقرٌ ببقر، وإبل بإبل، وذهب بذهب، وورق بورق، وحَبٌّ بحَبٍّ، وتمر بتمر، فيعمَّ الاختصاص، ويحقق الاشتراك، وينجز الوفاء بالعهد»[(٣)]. ونحوه عن ابن رشد[(٤)].

- **مصلحة كمال شكر النعمة، وكمال تطهير قلوب الفقراء، ودرء انكسارها:**

وفي ذلك يقول القَرافي: «أوجب الله تعالى الزكاة شكرًا للنعمة على الأغنياء، وسدًّا لخلة الفقراء، وكمَّل هذه الحكمة بتشريكه بين الأغنياء والفقراء في أعيان الأموال بحسب الإمكان، حتى لا تنكسِرَ قلوبُ الفقراء باختصاص الأغنياء بتلك الأموال ومتعلقاتها»[(٥)]. وقال في موضع نحوه: «وهو مُدرِكٌ مالك»[(٦)] يقصد في إيجاب إخراج الزكاة من العين.

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠). (٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢).

(٣) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٠-١١).

(٤) حيث قال: «إن الشارع إنما علق الحق بالعين تصدر منه؛ لتشريك الفقراء مع الأغنياء في أعيان الأموال» بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠).

(٥) الذخيرة (٣/ ٧)، (٣/ ٥٧)، وانظر: المغني (٣/ ٨٨)، القواعد لابن رجب (ص: ٣٧٠).

(٦) الذخيرة (٣/ ٥٧).

- **مصلحة التنوُّع في دفع الحاجات:**

فالـزكاة وجبَـت لدفع حاجة الفقيـر، والحاجات متنوعـة، فينبغي أن يتنـوع الواجب؛ ليصل إلـى الفقيـر من كل نوع ما تندفع به حاجته، ويحصل شـكر النعمة بالمواسـاة مـن جنس ما أنعم الله عليـه بـه[١]. كما أن لكل جنس من أجناس الأموال الزكوية مقصودًا يختصُّ به لا يحصل من الجنس الآخر، وكذلك الأنواع، فلا يحصل بإخراج غير الواجب من الحكمة ما يحصل بإخراج الواجب[٢].

وذلك أن للإنسان حاجات مختلفة هو في فقرٍ إلى سدها؛ كالحاجة إلى النقد، والحاجة إلى الغـذاء بمختلف أنواعه سـواء أكان لكفاية حاجة القوت اليومي -وتسـد ببهيمـة الأنعام- أو لكفاية حاجة القوت السـنوي -وتُسـدُّ بالمدَّخَرات من الزروع والثمار-، والحاجة إلى الركوب، والحاجة إلى اللباس ونحوها من الحاجات، فكان في إعطاء الفقراء من أعيان أموال الأغنياء سـدٌّ لحاجاتهم المختلفة.

- **حصول كمال التطهير، وإظهار التسليم والتعبد بالإخراج من العين:**

ولـذا كان قـول الجمهور علـى وجوب إخـراج العين، مـع أن مقتضى تغليبهم شـائبة الحق المالي في الزكاة يستلزم جواز الإخراج من القيمة، ولكنهم راعوا التعبد في هذا الموطن خاصة[٣]، ولذا يقول الجويني: «وحكم سدّ الحاجة يقتضي ما يصير إليه أبو حنيفة -أي: جواز إخراج القيمة-، ولكن يجب اتباع التعبد معه»[٤].

ويقـول السـبكي: «فإن قلـت: قضية أصل الشـافعي إجزاء القيمـة في الزكاة؛ لأنـه إذا غلب جانب الفقير، فسد خلته واقع بالقيمة. قلت: لا يلزم من تغليب جانب الفقير إهمال جانب المالك، بل هو منظور إليه أيضًا لتطهير ماله؛ وذلك إنما يكون بإخراج العين»[٥].

ويجـد المتأمل أن الشـريعة لم تنصرف عن إيجاب الـزكاة في عين المال إلا لتحقيق مصالح أكبـر أو درء مفاسـد أعظم؛ كما في زكاة عروض التجارة إذ أوجبـت الزكاة في القيمة لا العين؛ درءًا لمفسدة القطع والتبعيض[٦].

وإذا تقرَّر حرص الشريعة على الإشراك في عين المال فإنه يجب على الإمام أن يحرص على مراعاة تحقيق هذا المقصد في عمل الجباية والتوزيع، إلا إذا رأى حاجة المسـتحقين أو مصلحتهم

---

(١) انظر: المغني (٣/ ٨٨)، وانظر: المبدع في شرح المقنع (٢/ ٣٢٣).

(٢) انظر: المغني (٣/ ٤١).

(٣) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢)، الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧).

(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢). (٥) الأشباه والنظائر للسبكي (٢/ ٢٦٧).

(٦) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص:٥٢٥).

تستدعي أخذ القيمة، فيجوز له ذلك عند بعض أهل العلم؛ مراعاة لمصلحتهم -وقد سبق في المقصد السابق-.

وخالف الحنفية فرأوا أن الزكاة إنما علقت في الشريعة بالعين لمصلحة أخرى وهي التيسير والتسهيل على أرباب الأموال؛ لعزة النقد في زمن التشريع، وإلا فإنه يكفي حصول المقصد الأصلي من سد حاجة الفقراء وإغنائهم سواء من عين المال أم قيمته، فرب المال حينئذ بالخيار بين أن يأخذ بالتيسير الشرعي بالإخراج من عين المال، أو أن يخرج من قيمته إذا كان ذلك أيسر(١).

أدلة المقصد:

١- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾(٢).

وجه الدلالة: يقول الرازي: «ومعلوم أن تلك الصدقة ليست إلا الصدقات التي وصفها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيَّن كيفيتها، والصدقة التي بين رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي أنه أمر بأن يؤخذ في خمس وعشرين بنت مخاض، وفي ست وثلاثين بنت لبون، إلى غير ذلك من المراتب، فكان قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ **أمرًا بأن يأخذ تلك الأشياء المخصوصة والأعيان المخصوصة**»(٣).

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾(٤).

وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حيث بعثه إلى اليمن: «**فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افترَضَ عليهِمْ صَدَقةً في أموالِهم تُؤخَذُ من أغنيائِهِمْ وتُرَدُّ على فُقَرائِهِمْ**»(٥).

وقوله: «**فيما سَقَتِ السماءُ والعيونُ أو كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وفيما سُقِي بالنَّضحِ نِصفُ العُشْرِ**»(٦). وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وفي الرِّكازِ الخُمُسُ**»(٧).

وفي كتاب أبي بكر إلى أنس قال: «**في أربع وعشرين مِن الإبل، فما دونها من الغَنَم من كل خَمس شاة،.. وفي صدَقةِ الغَنَمِ في سائمتِها إذا كانتْ أربَعِينَ إلى عِشرين ومِائة شاة**»(٨).

وجه الدلالة: أن في قوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ**»، وقوله: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ**»، وقوله: «**وَفي الرِّكَازِ**»، وقوله: «**فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ**» وقوله: «**فِي أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ**» دليل على تعلق الزكاة بأعيان الأموال(٩).

---

(١) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٦).

(٢) الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

(٣) مفاتيح الغيب (١٦/ ١٣٤).

(٤) الآية (١٩) من سورة الذاريات.

(٥) أخرجه البخاري (٢/ ١٠٤)، رقم (١٣٩٥).

(٦) سبق تخريجه ص(١٦٩).

(٧) سبق تخريجه ص(١٨٥).

(٨) سبق تخريجه ص(١٨٥).

(٩) انظر: الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٨٢).

يقول القَرافي: إن قلنا: إن (في) في الأحاديث للظرفية كان نصيب الفقراء أجزاء في النصاب فيكونون شركاء، ومقتضاه: أن لا يتمكن الغني من الدفع من غير العين المزكاة، وأن لا يضمن إلا بالتعدي، وأن يخرج مما بقي ربع العشر[١].

ويقول السرخسي مبينًا وجه استدلال الشافعية بقوله ﷺ: «**فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ**»: «وهذا بيان لما هو مُجمَل في كتاب الله تعالى؛ لأن الإيتاء منصوص عليه، والمؤتى غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب، فصار كأن الله تعالى قال: «**وآتوا الزكاةَ مِن كُلِّ أربعين شاةٍ شَاة**»، فتكون الشاة حقًّا للفقير بهذا النص، فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لإبطال حقه من العين»[٢].

٣- «أن سعاة رسول الله ﷺ كانوا يعدون على الناس مواشيهم، ويأخذون الزكاة من أعيانها، فلو كانت الزكاة في الذمة؛ لم تتعلق المطالبة بأعيان الأموال»[٣].

٤- قوله ﷺ: «**ما خالطَتِ الزكاةُ مالًا قَطُّ إلا أهلكته**»[٤].

وجه الدلالة: أن فيه دليلًا على تعلُّق الزكاة بعين المال، إذ لو لم تكن الزكاةُ واجبةً في عين المال، لما كان مخالطة المال المتعلق بها مهلكًا له[٥].

٥- أنه ﷺ قدَّر في الجُبران: «**بشاتَين أو عشرين درهمًا**»[٦]، ولم يعدل إلى القيمة فقط، فدل ذلك على عناية الشريعة بتعليق الزكاة بعين المال بقدر المستطاع، والإشراك في أعيان الأموال[٧].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- وجوب إخراج الزكاة من عين المال دون القيمة عند جمهور أهل العلم[٨].

٢- أن الزكاة تتعلَّق بعين المال دون الذمة عند جمهور أهل العلم[٩].

---

(١) الذخيرة (٣/ ٥٧)، بتصرف يسير. (٢) المبسوط (٢/ ١٥٦).

(٣) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٣٨٢).

(٤) سبق تخريجه ص(١١٤). (٥) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٧٨).

(٦) سبق تخريجه ص(١٧٠).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨٣).

(٨) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٢٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٣٠)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٢٠٢)، المغني (٣/ ٨٨).

(٩) بدائع الصنائع (٢/ ١٦٧)، حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٥/ ١٦)، المعونة على مذهب عالم المدينة (١/ ٣٦٧)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٣٤١)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٦/ ٣٨١)، قواعد ابن رجب (ص٣٠٨).

٣- أن تعليق الزكاة بالعين يلزم منه أن يأخذ المالك حكم الأمين، لا الغارم بعد وجوب الزكاة، وقبل التمكُّن من الأداء[١].

٤- أن المكلَّف إذا أخَّر الزكاة بعد الوجوب وبعد تمكنه من الأداء، فتلف المال فذهب الحنفية إلى سقوط الزكاة عنه؛ لأن الزكاة متعلِّقة بالعين، والحق لا يبقى بعد فوات محله؛ كالعبد الجاني أو المدين إذا هلك[٢].

٥- أنه إذا ذهب بعض المال بعد الوجوب وقبل التمكن من إخراج الزكاة، فقد ذهب بعضهم إلى عدم وجوب الزكاة عليه إلا فيما بقي؛ لأن الزكاة تتعلق بعين المال، وعين المال قد نقص قبل تمكنه من الإخراج[٣]. وخالف آخرون فرأوا أنها تجب عليه في كل المال.

«والسبب في اختلافهم: تشبيه الزكاة بالديون -أعني: أن يتعلق الحق فيها بالذمة لا بعين المال-، أو تشبيهها بالحقوق التي تتعلق بعين المال لا بذمة الذي يده على المال؛ كالأمناء وغيرهم»[٤]، كما أن من أسباب الخلاف «تردد شبه المالك بين الغريم والأمين والشريك»[٥].

٦- أنه إذا وجبت الصدقة في السائمة، فلا يجوز بيع قدر الزكاة في قولٍ عند الشافعية؛ لأن نصاب الزكاة صار مشغولًا بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المدين، والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بما وجب فيه، وبيع المرهون لا يجوز[٦].

٧- أن المصدق إذا حضر بعد بيع المزكي للمال الذي وجبت فيه الزكاة، فإنه يأخذ الزكاة من البائع؛ لأنه صار متلفًا محل حق الفقراء فيضمن[٧].

٨- عدم وجوب الزكاة في أموال التجارة في قول حكي عن بعضهم؛ «لأنه إنما يجب على كل مال الزكاة في نفسه، والقيمة سوى المتاع، فأسقط عنه الزكاة لهذا المعنى»[٨].

---

(١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩). (٢) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٤).
(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٨٦).
(٧) انظر: المبسوط (٢/ ١٧٤).
(٨) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٢٣).

وناقش أبو عبيد هذا القول فقال: «أموال التجارة، إنما كان الأصل فيها أن تؤخذ الزكاة منها أنفسها، فكان في ذلك عليهم ضرر من القطع والتبعيض، فلذلك ترخصوا في القيمة»[١].

٩- أنه إذا كان الرجل في بلد، وماله في بلد، فتؤدى الزكاة حيث كان المال. وإن كان بعضه حيث هو، وبعضه في مصر، يؤدي زكاة كل مال حيث هو؛ لتعلق الزكاة بعين المال[٢].

وأما زكاة الفطر فإنه يفرِّقُها في البلد الذي وجبت عليه فيه، سواء كان ماله فيه أو لم يكن؛ لأن المكلف نفسَه هو سبب وجوبها؛ فقد شرعت طهرةً لصومه، وهو متعلق بالبدن، ففرقت في البلد الذي سببها فيه[٣].

١٠- أنه يجوز إخراج زكاة العروض من أعيانها، ولا يلزم إخراج القيمة؛ لأن الأصل تعلُّق الزكاة بأعيانها، وإنما جوز إخراج القيمة في عروض التجارة للتيسير على المزكي، فإذا رأى إخراجها على الأصل فله ذلك[٤].

(١) الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٢٥).
(٢) انظر: المغني (٢/ ٥٠٢).
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) انظر: الأموال لأبي عبيد (ص: ٥٢٥).

المبحث السادس

المقاصد المتعلقة بزكاة الفطر

المطلب الأول: كونها طهرة للصائم[١]

بيان المقصد:

سبق تعريف الطهرة لغة.

والمراد من هذا المقصد: أنه لما كان الصوم من العبادات التي لا تخلو من خلل أو تقصير يكتنفها؛ لطولها؛ فرض الشارع الرحيم زكاة الفطرة كفارةً مالية متممة لذلك النقص ومكمِّلة له، فأراد للعباد أن يحققوا بإخراجهم لها تطهير صومهم مما عسى أن يكون قد شابه من اللغو والرفث.

قال وكيع بن الجراح: زكاة الفطر لشهر رمضان، كسجدة السهو للصلاة، تجبُر نقصان الصوم، كما يجبر السجود نقصان الصلاة[٢].

ومما يؤكد عِظَم هذا المقصد فيها أن سميت زكاة، يقول ابن رسلان: «وسميت هذِه الصدقة زكاة؛ لأنها طهرة أي: تطهر النفس، ولأنها مطهرة للصائم أي: صيام رمضان»[٣].

كما سمي المخرج فيها (فطرة) نسبة إلى الفطرة بمعنى: الخلقة أو الجبلة، والمعنى أنها وجبت على الخلقة -أي: البدن- تزكيةً للنفس: أي تطهيرًا لها وتنمية لعملها[٤].

كما سميت بـ(زكاة النفوس) للمعنى ذاته[٥].

---

(١) انظر: معالم السنن (٢/ ٤٧)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٤)، الحاوي الكبير (٣/ ٣٥٩)، المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٣)، المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٣٤-١٣٥)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٧٧)، المغني (٣/ ٦٢) (٣/ ٨٠) (٣/ ٨٩-٩١)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٢٣)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٥٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٢٧)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣١٨)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢١٩)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤٧)، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/ ٥١١)، نيل الأوطار (٤/ ٢٢٠).

(٢) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣/ ١٠٧).

(٣) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٧/ ٥٨٩).

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣/ ١٠٩).

(٥) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ٢١٨).

كما أنها في تسميتها بـ(صدقة الفطر) نسبة إلى الفطر، تدل على قصد التطهير، يقول ابن العربي: «(صدقة الفطر)، هذا هو اسمها على لسان صاحب الشرع أضافها للتعريف.

وقال قوم: أضافها إلى سبب وجوبها.

وأنا أقول: إلى وقت وجوبها، وسبب وجوبها هو: ما يجري في الصوم من اللغو، وهذا مما خفي على من رأيت من علمائنا.. والدليل على صحة ما قلته: الحديث المروي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفِطرِ طُهْرة للصائم من اللغو والرَّفَث، وطُعْمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاةٌ مقبولة، ومن أدَّاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات**»[(١)]»[(٢)].

وقد نص العلماء على هذا المقصد في مواضع عديدة:

يقول الخطابي: «**عُلّلت بأنها طهرة للصائم من الرفث واللغو**، فهي واجبة على كل صائم غني ذي جدة ويسر أو فقير يجدها فضلًا عن قوته؛ **إذ كان وجوبها عليه بعلة التطهير**، وكل من الصائمين محتاجون إليها، فإذا اشتركوا في العلة اشتركوا في الوجوب»[(٣)].

ويقول الشيرازي: «الفطر جعلت طُهرةً للصائم»[(٤)].

ويقول القاضي عياض: «العبادات التي تطول ويشق التحرز منها من أمور توقع فيها وصمًا، جعل الشرع فيها كفارة من المال عوضًا عن التقصير، كالهدايا في الحج لمن أدخل فيه نقصًا يكفره بالهدي، وكذلك الفطر كفارة لما يكون في الصوم»[(٥)] ثم ذكر حديث ابن عباس الآتي، ونحوه عن ابن قدامة[(٦)]، والنووي[(٧)].

وإرادة الشارع التطهير بإخراج الزكاة مقصود في الزكاة بنوعيها -زكاة المال[(٨)] وزكاة الفطر-، إلا أنه في زكاة الفطر غُلّب قصد تطهير البدن؛ وذلك لكونها تطهيرًا مخصوصًا بالصوم

---

(١) أخرجه أبو داود (٢/ ١١١)، رقم: (١٦٠٩) وابن ماجه (١/ ٥٨٥)، رقم: (١٨٢٧) والدارقطني في سننه (٢/ ٦١)، رقم (٢٠٦٧)، وقال: ليس فيهم مجروح. وأخرجه الحاكم في مستدركه (١/ ٥٦٨)، رقم: (١٤٨٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه». قال الذهبي في تلخيصه: «على شرط البخاري».

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٣٤-١٣٥).

(٣) معالم السنن (٢/ ٤٧).

(٤) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٣٠٣).

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٧٧).

(٦) انظر: المغني (٣/ ٦٢).

(٧) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

(٨) قد سبق بيان مقصد التطهير في زكاة المال في المبحث الأول من هذا الفصل. انظر: (+ص ٢٩٧).

الـذي هـو عبادة بدنيـة، فهي في نوعها تجنـح إلى أن تكون عبـادة بدنية أكثر من كونهـا عبادة مالية، بخلاف زكاة المال، فهي تطهير عام للمزكي ولماله وللمستحقين.

ولذا لم يراعَ في تشريعها صفة اليسر -كما في زكاة الأموال-، بل شرط القدرة؛ لتعلقها ببدن المكلف لا ماله، ولذا وجبت على كل أحد وجد قوت يومه وليلته حتى لو لم يكن غنيًّا باعتبار زكاة المال، ولم يراعَ فيها الدَّين، فتجب على الإنسان حتى لو كان عليه دين[١].

يقول ابن قدامة: «زكاة التجارة تجب عن القيمة، ولذلك تجب في سـائر الحيوانات وسـائر الأموال، **وهذه طهرة للبدن، ولهذا اختص بها الآدميون**، بخلاف زكاة التجارة»[٢].

أدلة المقصد:

١- حديـث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قـال: «**فَرَضَ رسـول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **زكاة الفطر طُهْرةً للصائـم مـن اللَّغْـوِ والرَّفَـث، وطُعْمةً للمسـاكين، من أداهـا قبل الصـلاة، فهي زكاة مقبولة، ومن أدَّاها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات**»[٣].

وجـه الدلالـة: أن قولـه: (طُهْـرة) منتصـب على التعليـل، «أي: لأجـل تطهير، فهـو مفعول لأجله»[٤]، وذلك نصٌّ في بيان علة تشريع زكاة الفطر، وذلك بأنها طهرة للصائم من الرفث واللغو، ولذا فهي واجبة على كل صائم تلبس بالصيام غنيًّا كان أو فقيرًا إذ إن كل الصائمين محتاجون إليه[٥].

يقـول العينـيّ: «(طهرةً للصائم) انتصابهـا على التعليل أي: لأجل تطهيـر الصائم من اللغْو، وهو القول الباطل أو الكلام المطرح. والرفث: الفحش من القول»[٦].

٢- إضافة الزكاة إلى الفطر على لسـان صاحب الشـرع كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**فَرَضَ رسـولُ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **زكاةَ الفِطْر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شـعير علـى العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسـلمين.. الحديث**»[٧]، وذلـك من بـاب إضافة الشـيء إلى سـبب وجوبه، فسـبب وجوبها هـو التطهير مما يجري في الصوم من اللغو[٨]، فكانت كالكفارة حين الفطر بعد الصيام.

---

(١) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢١١).
(٢) المغني (٣/ ٨٠). (٣) سبق تخريجه ص(٥٢٨).
(٤) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/ ٥١١).
(٥) انظر: معالم السنن (٢/ ٤٧)، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/ ٥١١).
(٦) شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣١٨)، وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٩).
(٧) سبق تخريجه ص(١٨٨).
(٨) انظر: المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٣٤-١٣٥)، المغني (٣/ ٩٠).

٣- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الماءُ النَّارَ»[١].

وجه الدلالة: يقول ابن عثيمين: «صدقة الفطر - طهرة للصائم؛ لأنه ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، فتكون هذه الصدقة كفارة لما حصل للصائم من اللغو والرفث وتطهيرًا له»[٢].

٤- الأدلة العامة الدالة على مقصد التطهير في الزكاة[٣].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- اجتماع زكاة المال والفطر في المال؛ لأنهما بسببين مختلفين، «فإن زكاة الفطر، تجب عن بدن الإنسان المسلم طهرةً له، وزكاة التجارة تجب عن قيمته»[٤].

٢- أنه يجب على الذمي إخراج الفطرة عن عبده المسلم عند بعض أهل العلم؛ لأن «العبد من أهل الطهرة، فوجب أن تؤدى عنه الفطرة كما لو كان سيده مسلمًا»[٥].

٣- جواز تعجيل زكاة الفطر من أول شهر رمضان عند بعض أهل العلم؛ لأن سببها الصوم والفطر عنه، ومقصدها الطهرة، وقد وُجِد أحد السببين فجاز تعجيلها[٦].

٤- أنه لا يجوز أن تُردَّ زكاة الفطر على مُخرِجها فيما لو كان فقيرًا لا يملك كفايته؛ لأنها طهرة له، فلم يجز له أخذها كشرائها[٧]، ولأنه لا يجوز أن يتطهر بما قد تطهَّر به[٨].

٥- أن زكاة الفطر لا تجب على الصبيان عند بعض أهل العلم؛ لأنها طهرة للصائم، ولا يجب عليهم الصيام حتى يستدعي ذلك تطهيرًا. يقول الخطابي: «ويشبه أن يكون إنما ذهب من رأى إسقاطها عن الأطفال إلى هذا؛ لأنهم إذا كانوا لا يلزمهم الصيام؛ فلا يلزمهم طهرة الصيام»[٩]، ونحوه عن النووي[١٠].

وقد ذكر النووي جواب الجمهور على ذلك بأن التعليل بالتطهير أغلبي فهو لغالب الناس، ولا يمتنع أن لا يوجد التطهير من الذنب، كما أنها تجب على من لا ذنب له؛ كصالح محقق الصلاح وككافر أسلم قبل غروب الشمس بلحظة؛ فإنها تجب عليه

---

(١) أخرجه الترمذي (١/ ٧٥٣)، رقم (٦١٤)، وصححه الألباني في تخريج صحيح الجامع الصغير (١/ ٥٦٨).
(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، ابن عثيمين (٣/ ٩٤).
(٣) سبق بيانها في المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثاني (ص٢٦٥).
(٤) المغني (٣/ ٦٢).
(٥) المرجع السابق (٣/ ٨٠).
(٦) انظر: المرجع السابق (٣/ ٩٠).
(٧) انظر: المرجع السابق (٣/ ٩٩).
(٨) انظر: الفروع وتصحيح الفروع (٤/ ٣٧٧).
(٩) معالم السنن (٢/ ٤٨).
(١٠) انظر: شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

مع عدم الإثم[١].

كما أجيب كذلك بأن «علة الإيجاب مركبة من الطُّهرة والطعمة؛ رعايةً لجانب المساكين»[٢]، وقد وجدت علة طعمة المساكين.

٦- أن زكاة الفطر لا تجب على الكافر؛ «لأنها طهرة للمسلمين وتزكية، والكافر لا يتزكى، فلا وجه لأدائها عنه»[٣].

٧- أن زكاة الفطر تجب على الغني والفقير؛ لأنها عبادة بدنية لا مالية، فهي طهرة للصوم، والصوم عبادة بدنية واجب على الغني والفقير، فلا اعتبار إذن باليسار والفقر، بل العبرة بحصول الصوم؛ لتجب طهرته[٤]، ومعنى المطهرة لا يختلف بالغنى[٥]. يقول الشوكاني: «العلة التي شُرِعت لها الفطرة موجودة في الغني والفقير، وهي التطهرة من اللغو والرفث»[٦].

٨- ذهب الجمهور إلى أن من فَضَل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاع وجبت عليه زكاة الفطر، ولكن اختلفوا فيما لو فضل بعض صاع؟

فذهب بعضهم إلى عدم وجوبها عليه؛ لأنها طُهرة فَلا تجب على من يعجز عن بعضها كالكفارة، وذهب آخرون إلى أنها تجب عليه؛ لأنها طهرة فوجب منها ما قدر عليه[٧].

٩- أن الفطرة تجب بغروب الشمس ليلة العيد عند الجمهور؛ لأنها طهرة، فتجب عقيب الخروج منه، فمن أفطر آخر ليلة من رمضان فقد كمل رمضان في حقه، وتحقق فيه وصف التطهير بإخراجه لزكاة الفطر خلافًا للحنفية الذي يرون الوجوب فجر يوم العيد؛ لأن الطهرة لا يلزم أن تختص بعقيب انتهاء الفعل، بل قد تتأخر[٨].

يقول القاضي عبدالوهاب: «سبب الخلاف: النظر إلى كونها طهرة الصائم من الرفث، أو إلى إضافتها إلى اليوم»[٩].

---

(١) انظر: المرجع السابق. (٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٩).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٤)، وانظر: المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٤٣٦)، وبحر المذهب (٣/ ٢٠٨)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٣٩).

(٤) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢١٩). (٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٦٩).

(٦) نيل الأوطار (٤/ ٢٢٠). (٧) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٨٨).

(٨) انظر: التجريد للقدوري (٣/ ١٣٩٣)، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/ ٢٣٩).

(٩) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/ ٢٣٩).

١٠- أن المعتبر في ما يخرج في زكاة الفطر هو الغالب فيما يأكلونه في شهر رمضان لا ما قبله عند بعض المالكية؛ لأن زكاة الفطرة طهرة للصائمين فيعتبر ما يؤكل فيه؛ لأنه سبب، ولأنه بفراغه تجب[١].

١١- أن العبد إن كان بين شركاء لزمهم إخراج الفطرة عنه عند الجمهور خلافًا لأبي حنيفة؛ «لأنه مملوك من أهل الطهرة، فوجب إخراج الفطرة عنه، كمن تلزمه نفقته، أصله إذا كان المالك واحدًا»[٢].

١٢- أنه إذا لزمته النفقة على زوجته المسلمة؛ لزمه إخراج الفطرة عنها موسرة كانت أو معسرة خلافًا لأبي حنيفة؛ «لأنها من أهل الطهرة، فوجب أن تلزمه فطرتها من تلزمه نفقتها إذا كان قادرًا عليها»[٣].

١٣- أنه لا يجوز دفع زكاة الفطر إلا إلى الفقير المسلم؛ «لأنه حق يجب إخراجه للطهرة، فلم يجزه دفعه إلى أهل الذمة؛ كزكاة المال»[٤].

١٤- أنه يجزئ في إخراج زكاة الفطر الأعلى عن الأدنى عند الشافعية، وخالف زكاة الأموال؛ لأن زكاة الفطر طهرة للبدن، فنظر فيه لما به غذاؤه وقوامه، والأقوات متساوية في هذا الغرض، وتعيين بعضها إنما هو رفق، فإذا عدل إلى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة[٥].

المطلب الثاني: كونها طعمة للمساكين وإغناء لهم يوم العيد[٦]

بيان المقصد:

الطعمة لغة من (طَعِم) «والطعام: اسم جامع لكل ما يؤكل، وقد طَعِمَ يَطْعَمُ طُعْمًا، فَهُوَ طاعِمٌ إِذَا أَكَلَ أَو ذاقَ،.. والطُّعْمة: المَأْكَلة، وَالْجَمْعُ طُعَمٌ؛.. يقال: جعل السلطان ناحية كذا طعمة

(١) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٦٩).
(٢) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤١٣).
(٣) المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ٤٣٥).
(٤) الحاوي الكبير (٣/ ٣٨٧).
(٥) انظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٣/ ٣٢٢).
(٦) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤/ ١٢٠)، المغني (٣/ ٨٨)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٧٤)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٥٢)، أعلام الموقعين (٤/ ٣٥٤)، النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٢٥)، شرح المصابيح لابن الملك (٢/ ٤٣٢)، شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣١٨)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢٢٣)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٤٧)، نيل الأوطار (٤/ ٢٢٠).

لفلان أي: مأكلة له»[١]. والمعنى الشرعي المراد هنا لا يخرج عن المعنى اللغوي، يقول العيني: «الطُّعْمةُ- بضم الطاء وسكون العين- المأكلَة»[٢]. **والمراد من هذا المقصد** أنه لما تجلت الرحمة الإلهية للواجدين لقوتهم في ذلك اليوم بتطهيرهم مما عسى أن يكون قد شاب صيامهم من اللغو بإخراجهم زكاة فطرهم، تجلت رحمته كذلك للفقراء والمحرومين بأن فرض لهم هذا المورد طعمةً لهم يوم العيد وإغناءً، حتى تحصُل التسوية بين الأغنياء والفقراء في وجدان القوت، فلا يبقى من يتسم بصفة الفقر في ذلك اليوم العظيم، بل يكون كل أحد واجدًا لقوت يومه وليلته تلك؛ ليكون عيدًا عامًّا للجميع، ويعم السرور أبناء المجتمع المسلم، فيعيشون فرح إتمام رمضان، ويتحقق شكر الله عَزَّوَجَلَّ على نعمة الصيام تامًّا[٣]. يقول ابن قدامة: «**المقصود منها: الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم**»[٤]. ويقول ابن القيم: «**المقصود: إغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال**»[٥]. ونحوه عن الزرقاني[٦]، والسبكي[٧]، والشوكاني[٨].

أدلة المقصد:

١- حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاةَ الفِطْرِ طُهْرةً للصائم من اللغو والرفث، وطُعْمةً للمساكين، مَن أدَّاها قبل الصلاة، فهي زكاةٌ مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات**»[٩].

وجه الدلالة: أن قوله «**وطعمة للمساكين**» منتصب على التعليل، أي: لأجل إطعام المساكين، والطعمة أي: المأكلة أو الطعام الذي يؤكل، وذلك نص في بيان علة فرض زكاة الفطر، فعلة التشريع -كما سبق- مُركَّبة من التطهير والإطعام[١٠]، «وفيه دلالة ظاهرة على أن الطهرة على الأغنياء من الصائمين، والطعمة للفقراء والمساكين»[١١]، فيكون قُوتُ المساكين في يوم العيد مهيَّأً؛ ليكون

---

(١) مادة (طعم) في لسان العرب (١٢/ ٣٦٣-٣٦٥)، وانظر: مقاييس اللغة (٣/ ٤١١).
(٢) انظر: شرح أبي داود للعيني (٦/ ٣١٨).
(٣) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، لابن عثيمين (٣/ ٩٤).
(٤) المغني (٣/ ٨٨). (٥) أعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٣٥٤).
(٦) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢٢٣).
(٧) انظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (٩/ ٢٤١).
(٨) انظر: نيل الأوطار (٤/ ٢٢٠).
(٩) سبق تخريجه ص(٥٢٨).
(١٠) انظر: شرح سنن أبي داود للعيني (٦/ ٣١٨)، نيل الأوطار (٤/ ٢١٨)، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام لابن عثيمين (٣/ ٩٥).
(١١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للهروي (٤/ ١٢٩٩).

الفقير والغني متساويين في وجدان القوت يوم العيد[١].

٢- حديث ابن عمر قال: فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفطر، وقال: «**أَغْنُوهُم في هذا اليَوْمِ**»[٢]، وفي رواية: «**أغنُوهم عنِ الطَّوافِ في هذا اليوم**»[٣].

وجه الدلالة: أن في صيغة الأمر في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أغنوهم**» دلالة على مقصد زكاة الفطر، وأنه إغناء الفقراء في يوم العيد، فلا يحتاجون إلى السؤال والطواف، بل يكتفون بما جعل الله لهم من الحق في أيدي الأغنياء والفقراء ممن وجبت عليهم[٤].

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- اختصاص المساكين بزكاة الفطر دون غيرهم؛ لأن المقصود بها الإطعام والإغناء للمحتاجين، حتى يستغنوا بها في يوم العيد[٥].

٢- أنه يستحب إخراج زكاة الفطر يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأنها شُرِعت لإطعام المساكين وإغنائهم عن الطواف في يوم العيد، وبتأخيرها يختل هذا المقصد وينتقض[٦].

يقول ابن قدامة: «المقصود منها الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم، فمتى أخَّرها لم يحصل إغناؤهم في جميعه، لا سيما في وقت الصلاة»[٧].

٣- جواز إخراج القيمة في الزكاة عند الحنفية؛ لأن المقصد إغناء المساكين في ذلك اليوم، وذلك يتحقق بالقيمة كما يتحقق بالطعام[٨]. خلافًا للجمهور الذي لا يرون إجزاء إخراج القيمة[٩]. يقول الكاساني: «**الواجب في الحقيقة إغناء الفقير، والإغناء يحصل بالقيمة بل أتمُّ وأوفر؛ لأنها أقرب إلى دفع الحاجة، وبه تبين أن النص معلولٌ بالإغناء**، وأنه ليس في تجويز القيمة يعتبر حكم النص في الحقيقة»[١٠].

---

(١) المفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري (٢/ ٥٠٥)، بتصرف يسير.

(٢) سبق تخريجه ص(٣٨٤).

(٣) أخرجه ابن زنجويه في الأموال (٣/ ١٢٥١)، رقم: (٢٣٩٧)، وضعفه الزيلعي وغيره كما في نصب الراية: (٢/ ٤٣١).

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤/ ١٢٠)، أعلام الموقعين (٤/ ٣٥٤).

(٥) انظر: سبل السلام (١/ ٥٤٠). (٦) انظر: المغني (٣/ ٨٨).

(٧) المغني (٣/ ٨٨)، وانظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٢٥).

(٨) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٧٣).

(٩) انظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٦٨)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٠/ ٣٩٣)، المغني (٣/ ٨٨).

(١٠) بدائع الصنائع (٢/ ٧٣).

وقد يناقش ذلك: أننا لا نسلم بأن المقصد هو الإغناء عمومًا، بل المقصد هو الإطعام، ولا سيما أن الحديث قد نَصَّ على مقصد التشريع بأنها (طُعْمة) والطعمة هي المأكلة، والطعام الذي يؤكل.

٤- أن إخراج العين أفضل في وقت الشدة، وإخراج القيمة أفضل في وقت السعة عند بعض الحنفية، فمدار ما هو الأولى بالإخراج نفع الفقير، فما كان أنفع له كان أولى بالإخراج؛ لأنه هو المقصود بالنفع. قال في رد المحتار: «العلة في أفضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير؛ لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة مثلًا من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض»[(١)].

٥- أنه يجوز تقديم الفطرة قبل العيد بيومين، ولا يجوز أكثر من ذلك عند الحنابلة؛ لأنه بتقديمها أكثر قد يستنفدها الفقير قبل يوم العيد، فيختل المقصود من إعطاء الفقير إياها، وهو إغناؤه يوم العيد، بخلاف ما لو أعطيها قبل ذلك بيوم أو يومين[(٢)].

يقول ابن قدامة مستدلًا على ذلك بقوله ﷺ: «**أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ في هذا اليوم**»[(٣)]:

«الأمر للوجوب، **ومتى قدَّمها بالزمان الكثير؛ لم يحصل إغناؤهم بها يوم العيد،** وسبب وجوبها الفطر؛ بدليل إضافتها إليه، وزكاة المال سببها ملك النصاب، والمقصود إغناء الفقير بها في الحول كله فجاز إخراجها في جميعه، **وهذه المقصود منها الإغناء في وقت مخصوص فلم يجز تقديمها قبل الوقت.** فأما تقديمها بيوم أو يومين فجائز؛.. **لأن تعجيلها بهذا القدر لا يخل بالمقصود منها،** فإن الظاهر أنها تبقى أو بعضها إلى يوم العيد، فيُستغنى بها عن الطواف والطلب فيه»[(٤)].

٦- أنه يجزئ في زكاة الفطر الإخراج من غير المنصوص عليه مما هو من غالب قوت البلد عند الشافعية والمالكية[(٥)]، فالاعتبار عندهم بغالب قوت بلد المخرِج؛ لأن المقصود هو الإطعام والإغناء، «وغناهم إنما يحصل بدفع قوت من البلد»[(٦)]، «ولأن في اعتبار غالب قوت البلد توسعةً ورفقًا»[(٧)]. وخالف الحنابلة، فرأوا أن الإغناء المقصود محصور في أصناف معينة نص عليها الحديث فيخير بينها وإن

---

(١) انظر: الدر المختار (٢/ ٣٦٦).
(٢) انظر: المغني (٣/ ٩٠).
(٣) سبق تخريجه ص(٥٣٤).
(٤) المغني (٣/ ٩٠).
(٥) انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٥٠٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٧٤).
(٦) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٧٤).
(٧) الحاوي الكبير (٣/ ٣٧٩).

لـم يكـن أحدها قوتًا، ولا يجـوز العدول عنها مـع القدرة على تحصيلهـا، فمن قدر على التمر، أو الزبيب، أو البر، أو الشعير، أو الأقط فأخرج غيره لم يجزه، سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن[١]؛ لأن الإغناء يحصل بها، فلا منافاة بين حديث الإغناء، وبين حديث الأصناف.

٧- أن الاعتبـار بغالب قوت المخرِج، فإن عدل عـن الواجب إلى أعلى، جاز؛ لحصول الإغنـاء وزيـادة[٢]، وإن عـدل إلـى دونـه، ففيـه قـولان: أحدهمـا الجـواز؛ لقولـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَغْنُوهُـمْ عَـنِ الطَّلَـبِ» والغنى يحصـل بمُطلَق القـوت، والثاني: لا يجزئ؛ لأن الغنى لا يحصل بدون قوت البلد[٣].

٨- أن زكاة الفطـر تجب على الصبيان والمجانين عند الجمهور؛ لأن علة إيجابها مركبة مـن الطهرة والطعمـة رعاية لجانب المسـاكين، وقد وُجِدت علة طعمة المسـاكين، فوجبت[٤].

٩- أن الأفضـل فـي المخرَج فـي زكاة الفطر إخراج ما هو أنفع للفقـراء؛ لأن زكاة الفطر طعمة للمساكين وإغناء لهم، فوجب أن يراعى فيها الأصلح لهم، فذهب بعضهم إلى أنَّ الأنفع هو التمر، وذهب بعضهم إلى اسـتحباب إخراج العجوة منه، وآخرون إلى اسـتحباب إخراج البر، ومدار التفضيل على ما هو أنفع للفقراء، ولذا وجَّه أصحاب الشـافعي تفضيله البُـر؛ لأنه كان أغلى في زمنه، والمسـتحب أن يخـرج أغلاها ثمنًا وأنفسـها، ولأنـه أنفع في الاقتيـات وأبلغ في دفع حاجة الفقير، وأمـا التمر فذكر من قال بتفضيله بأن فيه قوتًا وحلاوة وهو أقرب تناولًا وأقل كلفة فكان أولى[٥].

١٠- أنـه لا يجب تقسـيم الصاع الواحـد بين عدد من المسـاكين؛ لأنـه لا يحصل الإغناء بذلـك، «فـإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدَّر المأمور بـه صاعًا من تمر أو صاعًا من شـعير، ومـن البر إما نصـف صاع وإما صاعًا على قدر الكفاية التامة للواحد من المسـاكين، وجعلها طعمة لهم يوم العيد يستغنون بها، فإذا أخذ المسكين حفنة لم ينتفع بها ولم تقع موقعًا»[٦].

---

(١) انظر: المغني (٣/ ٨٦).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٣٧٩)، المجموع شرح المهذب (٦/ ١٣٣).

(٣) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٧٥).

(٤) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٤١)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٥١)، المغني (٣/ ٧٩)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٢٩٩).

(٥) انظر: الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٦٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٧٤).

المطلب الثالث: توسيع دائرة المكلفين بها[١]

بيان المقصد:

يـراد بهذا المقصد أن الشـريعة قد قصدت إلى توسـيع دائرة المكلفين بزكاة الفطر، لتشـمل كافـة أطياف المسـلمين، غنيهـم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهـم، حرهم وعبدهـم، ذكرهم وأنثاهم؛ فيعيش المجتمع كله تطهيرًا كاملًا، وتعبُّدًا عامًا، وتراحمًا شاملًا في يوم العيد، ولذا أناطت وجوبها بالحـد الأدنى للغنى، وهو أن يجد المسـلم فضلًا عن قوته وقوت أهله فـي يومه وليلته، كما أنها لم تجعل الوجوب مقصورًا على المكلَّف فحسب، بل أوجبت عليه إخراجها عن نفسه لكونه من أهل التطهير، ثم أوجبتها على من يمون -إيجابًا بسـببه لكونه من أهل الطهرة-؛ حتى يعم التعبد بالبذل، وحصول التطهير والرحمة.

كما أن ثمت مصلحة أخرى تتحقق جرَّاء هذا التوسـيع ألا وهي: تعويد المسلم وتربيته على الإنفاق في الضرَّاء كما ينفق في السرَّاء، والبذل في العسر، كما يبذل في اليسر، ومن صفات المتقين التي ذكرها القرآن أنهم ﴿يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[٢]، وبهذا يتعلم المسـلم -وإن كان فقير المال، رقيـق الحـال- أن تكون يده هي العليا، وأن يذوق لذة الإعطـاء والإفضال على غيره، ولو كان ذلك يومًا في كل عام.

يقـول القاضـي عياض: «وجوبها عـام على الجميع مـن أهل الحواضر والبـوادي والأغنياء والفقراء؛ لأنها زكاة بدن، ليست بزكاة مال، وهو قول كافة الأئمة والعلماء»[٣].

ويقول ابن قدامة: «زكاة الفطر آكد وجوبًا، بدليل وجوبها على الفقير، وشـمولها لكل مسلم قدر على إخراجها، ووجوب تحملها عمن وجبت نفقته على غيره، ولا تتعلق بقدر من المال فجرت مجرى النفقة»[٤].

ومما يلاحـظ في تشـريع زكاة الفطـر أن فرضها قد جاء علـى خلاف القيـاس، فالقياس ألا

---

(١) انظر: الأم (٢/ ٧٠)، إكمال المعلم بفوائد مسـلم (٣/ ٤٧٨)، شـرح صحيح البخـارى لابن بطال (٣/ ٥٦٨)، الحـاوي الكبيـر (٣/ ٣٥٢)، نهايـة المطلب فـي دراية المذهـب (٣/ ٣٧٤)، إحيـاء علوم الديـن (١/ ٢١١)، المسالك في شرح موطأ مالك (٤/ ١٣٩)، بدائع الصنائع (٢/ ٧٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٤١)، المغنـي (٣/ ١٠٠)، المحـرر في الفقه علـى مذهب الإمام أحمد بـن حنبل (١/ ٢٢٦)، الذخيـرة (٣/ ١٦٥)، التوضيح لشـرح الجامع الصحيح (١٠/ ٦٣٢)، طرح التثريب في شـرح التقريب (٤/ ٥٩)، القواعد للحصني (٤/ ٩٩)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٦٣)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢١٩).

(٢) الآية (١٣٤) من سورة آل عمران.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٧٨).

(٤) المغني (٣/ ١٠٠).

يحمل الإنسان قربة غيره، ولكن خولف -والله أعلم- مراعاة للمعنى المذكور من تعميم التكليف بها؛ تحقيقًا لمصالح تعميم التعبد بالبذل، وحصول التراحم والتقارب والتواد في المجتمع المسلم، والتطهير الشامل للمسلمين كافة.

يقول الجويني: «لو رددنا إلى القياس الذي عقلناه، لما أثبتنا على الإنسان صدقة فطرة غيره؛ فإن القُربات بعيدة عن التحمل، وإن نحن قلنا: الفطرة غير محتملة، بل وجوبها بسبب الغير بمثابة وجوب زكاة المال بسبب المال، فهذا بعيد أيضًا، من جهة أن قريبَ الإنسان ليس محلّ ارتفاقه كماله، فبَعُد إيجاب إخراج الفطرة عنه قياسًا على زكوات الأموال، ولكن أجمع المسلمون على أن الفطرة تجب على الغير، بسبب الغير، ثم اضطربت المذاهب، فاعتبر أبو حنيفة في ذلك الولاية، وأوجب على الولي إخراجَ الفطرة عن المولَّى عليه،.. ونحن لم نستمسك بتعليل، ولكنا نعتمد حديثًا نقله الأثبات، عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ثم قال: «فالفطرة تتبع المؤنة في أصلها، ثم يعتبر في وجوبها بسبب الغير كونه من أهل الطهرة»[(١)].

أدلة المقصد:

١- حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاةَ الفِطر صاعًا من تَمرٍ، أو صاعًا من شَعيرٍ على العَبدِ والحُرِّ، والذَّكَر والأنثى، والصغيرِ والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تُؤدَّى قبل خُروجِ الناسِ إلى الصلاة**»[(٢)]، وفي رواية لمسلم: «**أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرَضَ زكاةَ الفِطر من رمضان على كل نفسٍ من المسلمين حُرٍّ، أو عبدٍ، أو رجل، أو امرأة، صغيرٍ أو كبير صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير**»[(٣)].

وجه الدلالة: أن في قوله: «**على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين**»، وقوله: «**على كل نفس من المسلمين**» دليل على عموم وجوبها على الجميع من أهل الحواضر والبوادي والأغنياء والفقراء؛ لأنها زكاة بدن، وليست بزكاة مال، وهو قول كافة الأئمة والعلماء[(٤)]، فدل ذلك على قصد الشارع توسيع دائرة التكليف بها؛ ليعم التعبد والتطهير بها الجميع.

٢- حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفطر طهرةً للصائم من اللَّغوِ والرَّفَثِ، وطُعْمةً للمساكين، مَن أدَّاها قبلَ الصلاةِ، فهي زكاةٌ مقبولة، ومَن أدَّاها بعد الصلاة، فهي صدقةٌ من الصَّدَقات**»[(٥)].

---

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٣٧٤).
(٢) سبق تخريجه ص(١٨٨).
(٣) أخرجه مسلم (٢/ ٦٧٨)، رقم (٩٨٤).
(٤) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٤٧٨).
(٥) سبق تخريجه ص(٥٢٨).

وجه الدلالة: أن «في قوله: «**طُهْرة**»: دليل على وجوبها على الفقير كالغني،.. قال ابن بزيزة: لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها؛ لأنها زكاة بدنية لا مالية»[١]، وفي إيجابها على الغني والفقير وجعلها طهرة للأبدان دليلٌ على أن الشارع يقصد أن يعم التكليف بها كل أحد، وأن تطال منفعتها وبركتها لتطال الجميع.

٣- حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصدَقَةِ الفطرِ عن الصَّغيرِ والكبير والحُرِّ والعبد ممن تَمُونُونَ**»[٢].

وجه الدلالة: أن في الحديث دلالة على إيجاب الفطرة على الإنسان بسبب غيره، فإنه يدل على أن الفطرة تتبع المؤنة ــ أو الولاية عند الحنفية-، وتجب على التبع بسبب الأصل؛ لكونه من أهل الطهرة، وفي ذلك توسيع لقاعدة المكلفين بزكاة الفطر، لتشمل الصائمين الذين وجبت عليهم الزكاة لأنفسهم، وعمن يمونون.

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية:

١- أن زكاة الفطر واجبة على من قدر عليها، ولا يعتبر في وجوبها النصاب عند جمهور العلماء[٣]؛ فتجب على الغني والفقير ممن يملك فضلاً عن قوته في يومه وليلته؛ لأن الشارع يقصد إلى توسيع دائرة التكليف بها، حتى يعم النفع المترتب عليها.

٢- أن المكلف بزكاة الفطر يلزمه إخراج زكاة الفطر عن نفسه وعن عياله وعن كل من ألزمه الشرع النفقة عليه، إذا كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته، فتلزمه فطرتهم كما تلزمه مؤنتهم إذا وجد ما يؤدي عنهم؛ والذي يلزم الإنسان نفقتهم وفطرتهم ثلاثة أصناف: الزوجات، والعبيد، والأقارب[٤]، وفي ذلك توسيع للتكليف بها.

٣- أنه تجب على الإنسان زكاة الفطر عن زوجته عند جمهور العلماء؛ لأن نفقتها واجبة فتجب فطرتها[٥]؛ وفي ذلك توسيع لدائرة التكليف بها.

٤- أن المقدار الواجب عليه إخراجه في زكاة الفطر صاع بإجماع العلماء[٦]، ويلاحظ أن

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢١٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣/ ٦٧)، رقم (٢٠٧٨). وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٢٠).

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٤١)، الشرح الكبير على المقنع (٢/ ٦٤٨).

(٤) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٤١)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٣٧٤)، المغني (٣/ ٩٠).

(٥) انظر: المغني (٣/ ٩١).

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٧)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٦٤)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٧٢)، المغني (٣/ ٨١).

المقدار قليل مقدور عليه غالبًا، فلو كان كثيرًا لشق إخراجه، ولما تيسَّر توسيع دائرة التكليف بها.

٥- أنه يجزئ في زكاة الفطر الإخراج من غير المنصوص عليه مما هو من غالب قوت البلد عند الشافعية والمالكية[١]؛ «لأن في اعتبار غالب قوت البلد توسعةً ورفقًا»[٢]، كما أن المطعومات لا تُعدَم في الغالب، بخلاف النقد الذي قد يعز وجوده في بعض الأحوال والأزمان، وبحضور التيسير والرفق يتحقق مقصد توسيع دائرة التعبد بالزكاة دون مشقة على المكلفين.

٦- أن زكاة الفطر تجب على أهل البادية، خلافًا لمن لم يَرَ ذلك، إذ إنه قد عُرِف قصد الشارع توسيع دائرة التكلف بها، فلا يستقيم إخراجهم من التكليف دون دليل. يقول ابن قدامة: «أكثر أهل العلم يوجبون صدقة الفطر على أهل البادية»[٣]. كما أنه يجزئهم إخراج الأقط صاعًا إذا كان قوتهم[٤].

٧- أن من كان في يده ما يخرجه عن صدقة الفطر، وعليه دين مثله، لزمه أن يخرجها؛ لأنها آكد وجوبًا بدليل وجوبها على الفقير، وشمولها لكل مسلم قدر على إخراجها، ووجوب تحملها عمن وجبت نفقته على غيره، ولا تتعلق بقدر من المال فجرت مجرى النفقة[٥]، فعدم منع الدين لزكاة الفطر إنما هو من منطلق توسيع الشارع في التكليف بها، ولذا روعي فيها القدرة الممكنة لا الميسرة.

٨- استحباب إخراج الزكاة عن الجنين[٦]، وفي إخراجها عنه توسيع لدائرة التكليف؛ لما يترتب على ذلك من المصالح العظيمة.



(١) انظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير (١/ ٥٠٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٣٧٤).
(٢) الحاوي الكبير (٣/ ٣٧٩).
(٣) المغني (٣/ ٨٣).
(٤) انظر: المرجع السابق (٣/ ٨٣).
(٥) انظر: المرجع السابق (٣/ ١٠٠).
(٦) انظر: المرجع السابق (٣/ ٩٩).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث فإني أحمد ربي العليّ الأعلى الوهَّاب -جَلَّجَلَالُهُ وتقدَّست أسماؤه- على تكريمه وتوفيقه لعبده الضعيف على البحث في مقاصد شرعه عَزَّوَجَلَّ، في ركن عظيم من أركان دينه، وأسأله عَزَّوَجَلَّ صلاح النية والقَبول، وفيما يلي بيانٌ لأهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها في رحلتي عبر هذه الرسالة الموسومة بـ(**المقاصد الشرعية للزكاة -دراسة تأصيلية تطبيقية**).

أولًا: النتائج

يمكن تلخيص أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج فيما يلي:

١- أنَّ في كشف مقاصد الشَّارع وحِكمَه الجليلة في الزكاة وبيانها للمكلَّفين موافقة للخطاب القرآني في اتسام حثّه على الإنفاق بالمبالغة المشفقة، والحرص الرؤوف؛ لأن الاستغناء عن المال شاقٌّ على النفوس، ففي بيان المقاصد وتجليتها إعانة وحث لطيف للمكلفين.

٢- أنه لما كانت الزكاة عبادة ماليَّة، كان الأصل هو إمكان تعقُّل معانيها وأسرارها، إذ إن العبادات التي لا يُعقل معناها هي العبادات البدنية المحضة.

٣- أن المراد بمقاصد الزكاة: الحِكَم والغايات والمعاني التي لاحظها الشارع في التشريع وراعاها عمومًا وخصوصًا؛ من أجل تحقيق المصالح.

٤- أن الزكاة في اللغة تطلق على النماء والطهارة والبركة، وأما إطلاقها على بذل المال على وجه القربة فإنه معنى شرعي لم يكن معهودًا عند العرب، ولكنه مناسب للمعنى اللغوي من حيث مقاصدها، فإنه يتحقق بإخراجها نماء شامل للمال، ونماء لأجر صاحب المال وحاله عند الله وعند المسلمين، ونماء لمستحقيها. كما أنه يحصل بإخراجها التطهير لنفس مخرجها وما بقي من ماله، وأما معنى البركة فإنه مكمل لمعنى النماء.

ومعنى الطهارة أقعدُ بالزكاة، وقد نقول: إنه يقع موقع الوسيلة إلى النماء، فيكون في عمومه شاملًا للنماء، وذلك أنه بحصول التطهير للمال وصاحبه؛ يرتفع مانع النماء، وبارتفاع المانع يحصل النماء لا محالةً، فلا تعارض حينئذ.

٥- أن المقاصد الشرعية حجةٌ شرعًا، ولكنها ليست دليلًا مستقلًا، بل تستمد حجيتها -على مختلف رتبها- من حجية النصوص الشرعية التي هي منبعها وموردها، ولذلك فهي ليست على رتبة واحدة، بل تتفاوت رتبها بعدة اعتبارات.

٦- أن من أهم مسالك الكشف عن المقاصد:

- استخلاصها من ظواهر النصوص الشرعية؛ إما باستخلاصها من النص والظاهر، أو من دلالة الأمر والنهي الابتدائي التصريحي.
- استخلاصها من خلال اعتبار علل الأمر والنهي، عبر مسالك العلة المعروفة.
- استخلاصها عبر الاستقراء.
- سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المقتضي له وانتفاء المانع منه.

٧- العلاقة الوطيدة بين مقاصد الشريعة وبين المصالح بأنواعها، وبين الوصف المناسب في باب القياس باعتبار أن المصلحة المعتبرة هي المحافظة على مقصود الشارع، ولذا ألحق بعض المعاصرين المقاصد بباب الاستصلاح أو المصلحة المرسلة باعتبارها المعنى الملائم لتصرفات الشارع بأن يوجد في جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين.

٨- أن لمقاصد الزكاة آثارًا جلية واضحة في فروع الباب ومسائله، بل إن كثيرًا من المسائل في باب الزكاة تُبتنى على مقاصد كلية أو خاصة أو جزئية، كما أن خلاف العلماء في عدد من المسائل مبني على مراعاة المقاصد والمصالح.

٩- إجماع أهل العلم على كون الزكاة عبادة لا حقًّا ماليًّا محضًا، ولكن لما كان المعنيان كلاهما حاضرين في قصد تشريعها اختلفوا في الشائبة الغالبة، أهي شائبة كونها عبادة، أم شائبة كونها حقًّا ماليًّا قرره الشارع في مال الأغنياء للفقراء؟

ولهذا الاختلاف آثاره الفقهية في خلاف العلماء في عدد كبير من المسائل.

١٠- أن أجل مقاصد الزكاة وأعظمها بالنسبة لجانب المزكي التعبُّد لله والتقرب إليه عَزَّوَجَلَّ بإخراج الزكاة، ويتجلى هذا التعبد في معانٍ قلبية عديدة؛ كمحبة لله، والذل والاستسلام له، وسد ذريعة العبودية للمال، وتعزيز اليقين باليوم الآخر في النفس،

والاستسلام لشرع الله بمراعاة التوقيف في التعبدي من أحكامها، وتطهير النفس وتزكيتها لأجل الله، وشكر نعمة الغنى.

١١- أن أجل مقاصد الزكاة بالنسبة لمستحقيها كونها مؤونة مالية مقررة لهم في مال الأغنياء، ومن المعاني التي تتجلى في كون الزكاة حقًّا ماليًّا كونها نفقة واجبة على الأغنياء للفقراء بقرابة الإسلام، ووظيفة موظفة فيها، فقصدُها في هذا الشّق هو سد خلتهم، ونفعهم وإصلاحهم، ومواساتهم، ويكون التكليف بها حينئذ من باب ربط الأحكام بأسبابها.

١٢- أن تشريع الزكاة يحقق حفظ المقاصد الست الكبرى: الدين، والنفس، والمال، والعقل، والنسل، والعرض لأفراد الأمة وجماعتها، من ناحية الوجود بجلب المصالح المتعلقة بهم، ومن ناحية العدم بدرء المفاسد الواقعة أو المتوقعة عنهم.

١٣- أن المقصدين الأُسَّين اللَّذَين يدور حول تحقيقهما تشريع الزكاة هما: حفظ الدين، وحفظ النفوس. فأما حفظ الدين فلأنه غاية الغايات، فجميع الضروريات الأخرى إنما وجدت لغاية حفظه، فتقع موقع الوسيلة إليه، فهو محفوظ عبر تشريع الزكاة من وجهين:

- **مباشرة**: بتعبد المزكي، وإعانة المستحقين على الطاعة، وإعزاز الدين وتقويته.
- **وسيلة**: عبر حفظ النفس والضروريات الأخرى الواقعة موقع الوسيلة إليه.

وأما مقصد حفظ النفس فلأنها أسُّ الضروريات الثلاث الأخرى، من حيث إنها تتوقف على بقاء النفس، فلو عدمت النفس لعدم النسل، والعقل، ولعدمت أهمية المال، فحرمته إنما جاءت من حيث كونه مادة البدن، فتبين أن بقاء النفس ركن أساس لتحقيق المصالح الضرورية، ومن ثَم تحقيق مقصد الوجود بحفظ الدين، ولذا كان من أجلّ معاني الزكاة ومقاصدها: حفظ هذين المقصدين وجودًا وعدمًا.

١٤- أن الزكاة تعين على حفظ دين الفرد المزكي بتحقيق معاني التعبد في قلبه، وتقوية دينه وتنميته وترسيخه، وزيادة أجره ونمائه، ودرء ما يفسده من أمراض القلوب.

كما أنها تحفظ دين عموم الأمة عبر مستحقي الزكاة بإعانتهم على طاعة الله، وإعانة الدين وتقويته، وإعزاز شأنه، ونشره في أرجاء المعمورة، ودرء كل ما قد يؤثر على

ذلك، ولذا كان من مصارف الزكاة من يستحقها لأجل حاجة الدين والمسلمين إليه فحسب.

١٥- أن الزكاة تحقق حفظ نفوس أفراد الأمة وجماعتها، وذلك بسد الخلة، ودفع الحاجات والضرورات، وإحياء النفوس المعرضة للتلف، ودرء باب هلاك النفوس بالفقر أو الجرائم التي تنتشر بسببه، ولذا كان من مصارفها من يستحقها بوصف الحاجة فحسب؛ لأن القصد حينئذ حفظ نفسه، كما أنها تحفظ نفوس الأمة جمعاء بصرفها في حفظ بيضة المسلمين والذب عن حماهم.

١٦- أن فرض الزكاة دلالة على ما للمال من المكانة العليَّة في القيام بمصالح الأمة اكتسابًا وإنفاقًا، ولذا كانت الزكاة حفظًا لأموال الأغنياء بتنميتها حسيًّا ومعنويًّا، وبث البركة فيها، وحراستها عن الآفات والممحقات، وحفظًا لمال مجموع الأمة بضبط نظام إدارته بالإعانة على نمائه، وضبطه بأسلوب يحفظه موزعًا بين الأمة بقدر المستطاع، وجلب المنافع الاقتصادية للمجتمع، ودرء مفاسد السرقات والنهب والسطو الناجم عن اختلال عدالة توزيع المال بين الأمة.

١٧- أن الزكاة تُعين على تحقيق مقصد حفظ العقل ونمائه، فبسد خلة المحتاج المالية تمكّنُه الزكاة من التفرغ لتنمية عقله وتغذيته بالعلوم والمعارف، كما أن في صرفها المباشر إلى طلاب العلم -في قول بعض أهل العلم- إعانة لهم على طلب العلم وتقوية.

وبانتشار العلم بين أفراد الأمة ينتشر العلم والوعي والمعرفة في المجتمع كافة، ويرتفع الجهل الذي هو أساس التخلف والبلاء الاقتصادي.

١٨- أنه بالزكاة يتحقق مقصد حفظ النسل لأفراد الأمة وجماعتها، فتعين الزكاة أفراد الأمة على النكاح ابتداء وديمومة، وذلك بدرء الفقر الذي هو سبب من أسباب وقوع الطلاق المؤدي إلى انقطاع النسل.

كما أنها بدرء الفقر وسد الحاجة تدرأ انقطاع النسل أو اضطرابه من أوجه أخرى؛ كسد ذريعة قتل الأولاد بسبب الفقر، وسد باب الزنا المفضي إلى اضطراب النسل بالإعانة على النكاح.

١٩- أن الـزكاة تعيـن على حفظ أعـراض الفقراء والمحتاجين حتى ما كان منه على سـبيل التحسـيني، بدفع مفسـدة ذل اضطرارهـم لسـؤال الناس، فقرَّرت الزكاة لهم حقًّا ماليًّا مفروضًـا فـي مال الأغنياء، ونفقة مفروضة بقرابة الإسـلام، لا منـة للأغنياء في دفعها إليهم؛ لأنهم إنما يدفعون إليهم ما أوجب الشـرع عليهم حقًّا لهم، بل توعدت المنَّان بأشد الوعيد، وأبطلت عمله.

٢٠- أن الـزكاة تسـاهم في حفـظ نظام الأمة وصلاحه من شـتى النواحي، ولـذا عدَّها أهل العلـم مـن الضروريات التـي ليس للمكلف فيهـا حظ عاجل مقصود، وإنما شـرعت لمصالـح عامة إذا فرض عدمها أو تـرك الناس لها؛ انخرم النظام، فبإيتائها على الوجه الذي يريده الشارع يصلح النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأمة.

كمـا أن فيها حفظًا لأمن المسـلمين وجماعتهم فهي تعمـل على تعزيزه وجودًا بتعزيز الأمـن الداخلي بنشـر المحبة والسـلام والوئـام بين أفـراد المجتمع، فتـزداد اللحمة المجتمعية تماسـكًا؛ فيعم الاطمئنان وراحة البال في الأرجاء، كما تعمل على تعزيزه عدمًـا بدرء مسـببات اختلال الأمن قبـل وقوعها وعلى رأس تلك المسـببات: الفقر؛ لعلاقتـه الوطيـدة بإخـلال الأمن؛ كمـا أثبتت الدراسـات الحديث ذلـك، وأما الأمن الخارجـي فيكفـي أنها من أهـم الروافد الداعمة للجيوش الإسـلامية المسـؤولة عن حماية الحوزة الإسلامية والذب عنها، ولا ريب أن جيوش الدولة هي أهم القطاعات المسؤولة عن حفظ الأمن.

٢١- أن تهذيـب النفوس وتنقيتها وتزكيتها من أجـل مقاصد الزكاة، ولذا نص القرآن عليها صراحـة، ففـي الزكاة تطهير شـامل لنفوس المكلفيـن بها من أراذل الخُلُق؛ كالشـح، والبخـل، وتطهيـر لنفوس المسـتحقين لها من صفـات ذميمة قد يتصفون بها بسـبب حاجتهـم وفقرهـم؛ كالحسـد، والضغينـة، والغل، ونحـو ذلك، وبحصـول التهذيب الشامل تقوى روابط الأخوة الإسلامية.

٢٢- أن الشـريعة قد راعت رفع الحرج في تشـريعات الزكاة وأحكامهـا، بل إن ثمت مزيد مراعاة لهذا المعنى في تشـريعها؛ لكونها شـرعت مواسـاة، والتكليف بما يشـق على المكلف إخلال بالمواسـاة؛ فلا تأتي به الشـريعة، كما أن إيتاءها حق الإيتاء أشق على

النفس من القيام بالواجبات البدنية المحضة، فاعتبرت الشريعة تلك المشقة النفسية، فجعلتها مبنية على الرفق بالمالك والتيسير عليه، واشترطت في وجوبها القدرة الميسَّرة.

٢٣- أن من مقاصد الشريعة الضبط، والزكاة في أصل تشريعها ضبط للتوزيع المالي العادل في الأمة، والضبط ظاهر كذلك في ثنايا تشريعاتها، إذ بُنيت بعض أحكامها على التوقيف؛ لضبط وجوه المصالح فيها؛ كالنُّصُب والحول والمقادير وغيرها من الأحكام التوقيفية الأخرى غير معقولة المعنى، فلو لم تضبط لأدى ذلك إلى اضطراب الفريضة وعدم استقرارها، وبذلك -أعني: قصد الضبط- علل بعض العلماء ترك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحيفة في أحكامها دون سائر الفروض.

ومن أوجه الضبط في أحكامها كذلك: الانضباط بتمييز المواهي والمعاني، والانضباط بتحقق الاسم، والتقدير، والتوقيت، والضبط بالصفات المعينة للمواهي، والإحاطة والتحديد، ونوط بعض أحكام الزكاة بمظان تحقق الحكم لا حقيقته.

٢٤- أنَّ من أجلِّ مقاصد الشريعة وأعظمها: إزالة الضرر ومنعه، وقد روعي هذا المقصد في الزكاة من حيث أصل تشريعها وغايته، فإن الزكاة تسهم في إزالة أضرار عظيمة تُحدِثها الحاجة في أفراد الأمة وجماعتهم، ومن وجه آخر: فإن معنى إزالة الضرر قد روعي كذلك في أحكامها، ففرضت على وجه عادل لا يضُرُّ برب المال ولا بمستحقيها.

٢٥- أن الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ لم يوجب الزكاة في كل مال، بل ظهرت حكمته البالغة في الأموال التي اصطفاها لإيجاب الزكاة فيها، فاعتبر فيها أوصافًا مؤثرة، ومن تلك الأوصاف: عموم نفعها، ووفرة وجودها، وشدة حاجة الخلق إليها -فأوجبها فيما هو في رتبة الضروري أو الحاجي لا التحسيني-، وكثرة دورانها بين الخلق، وعلوّ نوعها وشرفه.

٢٦- أن الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ قد راعى العدل في تشريعه لفريضة الزكاة، فكان أساس تشريعها قاصدًا إلى العدل بين أرباب الأموال وأرباب الحاجات في توزيع الأرزاق التي منحهم الله إياها، كما راعى العدل في أحكامها كذلك، فكانت جميع أحكام الزكاة قائمة على العدل بين أرباب الأموال ومستحقي الزكاة.

ومن مظاهر مراعاة العدل في التشريع أن روعي في مقدار الزكاة التعب والجهد الذي تجشمه الإنسان في كسبها تثقيلًا وتخفيفًا، فما زادت فيه الكلفة والتعب؛ خفَّفت الشريعة فيه مقدار الزكاة أو أسقطتها بالكلية، وما قلَّت فيه الكلفة أوجبت فيه الزكاة، وزادت فيه المقدار؛ مراعاة لزيادة النعمة المستدعي لزيادة الشكر بتثقيل التشريع، كما أن زيادة الكلفة يلزم منه تقليل النماء، فأثر ذلك في تقليل الواجب.

ومن مظاهر العدل كذلك: منع الثني والازدواج في الزكاة، فلا تؤخذ من المال الواحد زكاتان.

٢٧- أن من معاني فرض الزكاة: ما فيها من الرحمة والإحسان، والمواساة والإيثار، ولذا اعتبر بعض أهل العلم (المواساة) الحكمة أو الوصف المناسب لإيجاب الزكاة، فالمصلحة المقصودة منها هي مواساة الفقراء على وجه لا يصير به المزكي فقيرًا.

٢٨- أن الشريعة قد راعت الاحتياط في تشريعاتها في فريضة الزكاة، بل إن حضور شائبة الحقّ المالي في ماهيتها أضفى على أحكامها مزيد احتياط؛ إذ إن حقوق العباد مبنية على المشاحة، ولذا راعت الشريعة الاحتياط، وذلك على أوجه:

- **الاحتياط لحق الله** عَزَّوَجَلَّ. بمراعاة مقصد التعبد والتوقيف في الزكاة.
- **الاحتياط لحق الغني**. فالزكاة حق مالي، فإيجابها يعني إشغال ذمة المكلف، والاحتياط يقتضي عدم إشغالها إلا بما أوجبه الشارع عَزَّوَجَلَّ، فلا يوجب عليه شيء إلا بأمر منه.

  وقد يكون الاحتياط لذمته بالإيجاب -أحيانًا- إبراءً لذمته.
- **الاحتياط لحق المستحقين**. فمن أهم مقاصد الزكاة سد خلتهم، ولذلك تحرَّت الشريعة الأحوط والأحظ لهم.
- **الاحتياط لحق مجموع أصناف الزكاة**. وذلك بأن لا يأخذ منها إلا من كان مستحقًّا لها، فيحتاط الساعي في جبايتها وتوزيعها.

٢٩- أن للشارع الحكيم مقاصد جليلة فيما يتعلق بالمزكي، ويغلب عليها حفظ دِينه وماله، وتتلخص في:

- **التطهير الشامل له وتزكيته**، وتطهيره من دنس الأخلاق والذنوب، وتنمية نفسه وإصلاحها، ورفع درجاته عند الله عَزَّوَجَلَّ، وتحليته بالفضائل والحسنات، وحمله على

مكارم الأخلاق؛ كالعطف والجود والرحمة، وترك الشح والضن.

- **شكره نعمة الله عَزَّوَجَلَّ من جنس النعمة المالية التي أنعم عَزَّوَجَلَّ بها عليه.** فلما كانت نعمة الغنى نعمةً ماليةً محسوسةً كان شكرها من جنسها، بأن يظهر المزكي أثر النعمة المالية عليه بالاستغناء عن جزءٍ من ماله، خالصًا لوجهه جَلَّجَلَالُهُ وابتغاء مرضاته؛ انقيادًا وطاعةً.
- **الرفق بالمالك، والتيسير عليه.** وهذا المقصد يقع **موقع المكمِّل لشكر نعمة الغنى**، إذ إنه لو كانت الزكاة شاقة على النفس؛ لوقع شكر النعمة ناقصًا غير كامل، ومما يندرج تحت هذا المقصد بعض شروط الزكاة؛ كاشتراط الحول، والنصاب، فإن القصد من شرطها إنما هو مراعاة الرفق بالمالك، وقد ذكر هذا المعنى كثيرًا في كتب أهل العلم.

٣٠- أن الشريعة راعت مصالح الأمة في تشريع الزكاة، ويغلب في تلك المصالح حفظ نظام الأمة وصلاحه، وفي مقدمة تلك المصالح المرعية:

- **تقوية روابط الأخوة الإسلامية.** وذلك بدفع مفسدة الغل والحسد التي قد تحضر في نفس الفقير بسبب حاجته؛ فكان في كفاية حاجته من الله عَزَّوَجَلَّ على يد أخيه الغني درءٌ لمفسدة ذلك، وما يترتب عليه من المهالك العظيمة من التقاتل والتقاطع والتحزُّب، ونشرًا لضده من المحبة والوئام والرحمة.
- **تقوية روابط القرابة.** فلمَّا كان المال من أهم العوامل المؤثرة على ترابط الأسر وقوة أواصرها؛ حرص الإسلام على جعله وسيلة من وسائل تعزيز أواصر القرابة، وصلة الرحم، وذلك باعتبار القرابة وصفًا مؤثرًا في قوة استحقاق زكاة الشخص الغني؛ فتتحقق بذلك مصالح متعددة من قوة العلاقة بين أغنياء الأسرة الواحدة وفقرائها، وتعميق مفهوم المحبة بين أفرادها، وتعظيم أجر المزكي باجتماع سد الخلة وصلة الرحم في فعل واحد.
- **منع كون المال دولة بين أغنياء الأمة.** فالزكاة تدرأ مفسدة تركز المال في أيد قليلة، وتحقق مصلحة جعله دولة بين الأمة كلها، غير محصور في قومٍ دون آخرين.
- **منع اكتناز الأموال واحتباسها؛** لما في ذلك من ضرر عام ومفاسد كبرى، ففرضت على المكلف إخراج جزء من ماله لمستحقي الزكاة حتى لا يكون ماله كنزًا، وجلبت بذلك مصلحة دفع المكلف إلى استثمار ماله حتى لا تأكله الزكاة، فجعلت الأصل في الأثمان كونها زكوية على كل حال.

٣١- أن للشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ مقاصد وحكمًا وأسرارًا تتعلق بالأموال التي أوجب فيها الزكاة، والمقصد الغالب فيها هو حفظ مال المزكي والأمة، وتشاركها مع مراعاة العدل، ومن تلك الحكم:

- **تنمية المال المزكَّى وتطهيره.** فمراد الشارع أن ينمو مال المزكي ويزيد في الدنيا، ويحصل له التطهير والبركة، فيوقى بذلك من الآفات والنقصان، وينمو كذلك في الآخرة بنمو الجزء المخصوص المخرج عنده عَزَّوَجَلَّ في الآخرة.
- أن سر تشريع الزكاة في الأثمان وعروض التجارة: كونها أثمانًا للعروض والأشياء، واشتمالهما لمعنى المالية من حيث تقويم الأشياء بهما، وكذا عروض التجارة، فإن تشريع الزكاة فيها إنما هو باعتبار قيمها لا باعتبار أعيانها، وقيمها هي الأثمان، فصارت الثمنية هي المعتبرة في كل منهما. وأما ما سوى النقدين وعروض التجارة من الأموال: فإن الزكاة فيها تتعلق بأعيانها.

  وسبب التفرقة هو المقصد: فوصف الثمنية والمالية مناسب لقصد الشارع في الرَّواج ومنع الاكتناز، وأما في سائر الأموال الأخرى: فالقصد إتاحة الانتفاع بأعيانها.
- أن أهل العلم قد اختلفوا في الحكمة التي وجبت لأجلها الزكاة في الحبوب والثمار: فذهب الجمهور إلى أن الحكمة هي تشارك الأقوات التي بها قوام أبدان الناس، التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة، على خلاف بينهم في العلة، هل هي الاقتيات والادخار أم الكيل واليبس؟

  وذهب الحنفية إلى أن الحكمة: تنمية الأرض وإصلاحها؛ لأنها سبب الحياة ومنشأ الأقوات، ولأن العشر للمحتاجين كفاية؛ لأنهم هم الذابُّون عن حريم الإسلام، فكان الصرف إليهم صرفًا إلى الأرض. ورجح ابن تيمية المعنى الأول لتحقق المناسبة فيه، ولأن تنمية الأرض وسيلة للقوت، والمقصد مقدم على الوسيلة، وكذلك الحال في علة الكيل واليبس.

٣٢- أن مقاصد الشارع في مصارف الزكاة تتلخص في: أن تصرف إلى نوعين من المسلمين: **محتاج**: وهو من يعاني خلة وحاجةً وفقرًا؛ فتُسدّ عبر الزكاة حاجته وخلته، **ومن يحتاجُه المسلمون**: وهو من يبذل نفسه لنفع الإسلام والمسلمين، فيعطى لأجل حاجة المسلمين إليه والنفع الحاصل للدين بإعطائه؛ من إعلاء لكلمة الله، ورفع لرايته، وإعانة لدينه، وتقوية له.

٣٣- أن الزكاة ليست إعانةً ماليةً مجردة عن المعنى الإيماني، بل المقصد الغائي من إعطائها هو الإعانة على طاعة الله، من حيث إن المال في الأصل إنما هو وسيلة لتحقيق مقصود الوجود من عبادة الله عَزَّوَجَلَّ، فتكون الزكاة حينئذٍ ظهيرًا ومعينًا لمستحقيها على طاعة الله جَلَّجَلَالُهُ وعبادته، والقيام بفرائضه؛ لأن الفقر والحاجة والانشغال بمصالح الأمة قد يحولان بين الإنسان وبين طاعة الله جَلَّجَلَالُهُ، مما قد يلهيه عن القيام بواجب الطاعات على أتم وجه، فكانت الزكاة كفاية له من الله حتى يتقوى على أداء ما افترضه الله عليه من التوحيد والعبادات.

٣٤- أن المتأمل لمصارف الزكاة الثمانية يجد بينها تقاربًا من نواحٍ وتباينًا من نواحٍ أخرى، ولكن نجد أنها تنقسم من حيث نوع استحقاق المصارف للزكاة إلى قسمين:

١- المستحقون الذين تقصد الشريعة إلى تمليكهم ملكًا مستقرًّا دائمًا فلا يجب عليهم ردّها بحال من الأحوال، ولا تُراعَى حالهم بعد الدفع إليهم، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم.

٢- المستحقون الذين تقصد الشريعة بإعطائهم من مال الزكاة إلى قضاء مصالح تتعلق بهم أو بغيرهم لا تمليكهم. وهم: الرقاب، والغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فهؤلاء يأخذون الزكاة أخذًا مراعى: فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، وإلا استرجعت منهم الزكاة.

وسبب التفرقة بين النوعين: أن القصد من إعطاء النوع الأول تمليكهم، وقد حصل بمجرد الإعطاء، وأما النوع الثاني فإن المقصود بإعطائهم أسباب ومصالح لا تمليكهم.

٣٥- أن بعض الأسماء المذكورة في آية مصارف الزكاة تفيد مناط الدفع فيها وعلته؛ لما عرف في تعليق الحكم بالمشتق أن مبدأ اشتقاقه علته، ومأخذ الاشتقاقات في هذه الأسماء تنبه على العلة التي لأجلها تدفع الزكاة إليهم؛ كالمؤلفة قلوبهم، فإن مأخذ اشتقاقه يفيد أن المناط التأليف، وكالعامل فإنه يفيد أنه العمل.

٣٦- أن الراجح في وصف الفقر الذي تحل به أخذ الزكاة هو: عدم ملك الكفاية، وذلك بأن يكون الإنسان محتاجًا، فلا يملك ما يكفيه، وحدُّ الغنى عكس ذلك، وهو أن يملك ما تحصل به الكفاية.

٣٧- أن الشافعي اعتبر القدرة على الكفاية غنى حتى لو لم يملك المرء مالًا، وهذا بناء على قوله في أن القادر على الكسب لا يستحق الزكاة إذا كان قادرًا على كسب يكفيه ويليق بحاله، فالغنى عنده غير معتبر بالمال، وإنما هو القدرة على الكفاية الدائمة لنفسه ولمن تلزمه نفقته إما بضاعة أو تجارة أو زراعة.

٣٨- أن مقصد الشريعة في مقصدي الفقير والمسكين هو: إغناؤهما وكفايتهما الحاجة والعوز والشدة، بأن يعطوا من مال الله الذي جعله حقًّا لهم في مال الأغنياء ما يستغنون به عن الخلق، ولا يحتاجون معه إلى أحد، فيرتفع عنهم به وصف الحاجة والفقر، وتحصل لهم به الكفاية والاستغناء.

٣٩- أن الراجح في حد إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة على التفصيل:

- إن كان المحتاج يحسن تجارة أو صنعة أو حرفة: فيُعطى مالًا يتَّجر به، وتحصل له به الكفاية على الدوام، أو يعطى ما يشتري به آلة أو أصلًا يستغله، فيغتني به.
- وأما إن لم يكن قادرًا على الكسب: فيقام له قائمٌ يتَّجر له.
- وأما إن تعذَّر ذلك كله: فيعطى كل سنة ما يكفيه إلى عام، وبذلك يتحقق معنى الإغناء للمحتاجين، بما لا يتنافى مع مقصد تهذيبهم وحثهم على العمل والكسب، ودرء ذريعة الكسل.

٤٠- أن النفس لما كانت داعية إلى المنَّ والتفضل على من أحسَنَت إليه، جاءت الشريعة بسد ذرائع ذلك في باب الزكاة، وكان من مقاصدها حصول السكينة والطمأنينة لنفس الفقير حين أخذه لها، ورفع الذلة والحرج عنه، وذلك بأمور منها:

- بيان أن المنة بالزكاة يناقض مقصد التعبد، فإن مَن مَنَّ بها لم يكن مخلصًا في أدائها، وذلك مبطلٌ لأجره، وماحقٌ لثوابه.
- بيان حقيقة المال الذي في يد الغني بأنه ليس ماله، وإنما هو مال الله عَزَّوَجَلَّ، ولا منة للإنسان في الإخراج من مال غيره.
- اعتبار الزكاة حقًّا في مال الغني؛ كالدَّين، ولا منة للإنسان في أداء حق واجب عليه، وفي ذلك مراعاة لقصد كون الزكاة مؤنة في مال الأغنياء للفقراء.
- النهي الصريح عن المن والأذى، وترتيب الوعيد الشديد عليه في الآخرة، وعده من كبائر الذنوب.
- سد الذرائع المؤدية إليه؛ كالنهي عن شراء الصدقة.

٤١- أن مقصد الشريعة فيما يعطى العاملون على الزكاة: أن يكون ذلك لهم أجرةً لهم وجزاءً لقاء تفريغ أنفسهم لخدمة هذا الركن العظيم ومستحقيه من المحتاجين من المسلمين، والقائمين على نفع الدين. كما أن الشريعة تقصد بذلك إلى تقوية جهاز الجباية واستقلاله، فلا يتعطل بتعطل بيت المال ولا يضطرب باضطرابه، بل يكون مستقرًّا مهما تماوجت الأمور؛ فتتحقق باستقراره مقاصد الزكاة الكبرى.

٤٢- أن المعاني المقصودة -في الجملة- من إعطاء المؤلفة قلوبهم ثلاث:

- إعزاز الإسلام وإعانته، وتقوية شوكته، وتكثير أتباعه، ودفع الأذى الواقع أو المتوقع عنه وعن أهله.
- الترغيب في الإسلام للمعطى أو لغيره ممن تتأثر نفوسهم بالمال، فيحصل بإعطائهم تأليف قلوبهم للإسلام؛ إنقاذًا لمهجهم من النار.
- التثبيت على الإسلام لمن لم يتمكن الإسلام من قلبه أو يخشى من ارتداده.

٤٣- اختلف أهل العلم في مقصود سهم المؤلفة قلوبهم: هل التأليف فيه مقصود لأجل إعانة الدين وإعزازه، أم لأجل إنقاذ المعطى من النار وتقوية إيمانه؟

ولكل من المقصدين لوازم مؤثرة في أحكام هذا السهم.

فمن لوازم القول بالمقصد الأول -إعانة الدين وإعزازه- القول بسقوط السهم بإعزاز الدين؛ لأن الحاجة إلى التأليف قد انقطعت، ومن لوازم القول بالمقصد الثاني -إنقاذ المعطى من النار- بقاؤه؛ فيعطى منه من يُحتاج إلى تقوية إيمانه أو تثبيته بتألف قلبه.

كما أن من لوازم القول بالمقصد الأول -عند من يرى بقاء السهم- أن مناط العطاء حاجة الدين، فمتى ما كان الدين محتاجًا أعطوا من هذا السهم، وأما على القول بالمقصد الثاني فإن مناطه تأليف القلوب وترغيبها للدخول في الدين، واستمالتها للطاعة.

٤٤- أن الشريعة تقصد من خلال مصرف (وفي الرقاب) إلى تحرير الناس وتخليص رقابهم من الرق والعبودية، وفكهم من حبس الملك، وذلك يأتي من منطلق حرص الشريعة على تكثير أسباب رفع العبودية؛ لكون الشارع متشوفًا للحرية، حتى يتخلص الإنسان عن رق الموجودات تحريًّا لعبودية موجدها، وتحصل المساواة في التصرف والتي هي مقصد من مقاصد الشارع الحكيم.

٤٥- أن أهـل العلـم اختلفوا في مفهوم (الرقاب) ما بين مضيِّق وموسِّـع، وسـبب الخلاف أن لفظ (الرقاب) اجتمع فيه العرف الشرعي واللغة، أما العرف؛ فلأنه تعالى أطلق الرقبة في الظهار والقتل، ولم يرد بها إلا الرقيق الكامل الرق والذات، وأما اللغة: فإن الرقبة تصدق لغـة على الأحـرار والعبيـد، ومن كمل ومـن نقص، فالمشـهور في أصـول الفقه تقديم العرف الشـرعي، وأنه ناسـخ للغة، وأما من لاحظ اللغة لكونهـا الحقيقة وغيرها مجاز؛ أجـاز المكاتَب والمدبَّر والمعيب والأسـير وعتق الإنسـان عن نفسـه وإن كان الولاء له دون المسلمين؛ لأن مقصود الزكاة إنما هو شكر النعمة وسد الخلة وهذا حاصل.

وقـد ذهـب بعـض المعاصرين إلى المغـالاة في مراعـاة المعنى اللغـوي فأدخلوا في (الرقاب) الشـعوب المسـلمة المسـتعمرة ونحوها، والظاهر أن هـذا التعميم للمعنى لا يحتملـه النـص، فالاصطـلاح الشـرعي لكلمـة (الرقاب) يـراد به: تحريـر الأرقاء مـن العبودية، أفرادًا كانوا أو جماعة. أما الاسـتعمار وأشـكاله فـلا ينطبق عليه مفهوم الاسترقاق أو الرق الشرعي المقصود.

كمـا أن فـي المغالاة في توسـيع المعنى بمـا لا يحتمله النص إخـلالًا بمقصد الضبط الشرعي المراعى في تشريعات الزكاة وأحكامها.

٤٦- أن الشـريعة تقصد إلى اسـتنقاذ المدين الذي أحاط به الدين وكبَّله من خلال مصرف الغـارم لنفسـه، فترفـع عنه تلك المفسـدة بقضـاء دينه وتخليصـه منـه، وإخراجه من ذلـه وغرامـه، فتكفـي المدين أذى مسـتحق الديـن، كما تهـدف الشـريعة كذلك عبر هـذا المصـرف إلى القيام بـدور التأمين الاجتماعـي لمن تلحقهم الآفـات والفواجع والكوارث فتضطرهم للاستدانة.

٤٧- أن غاية الشـريعة من مصرف الغارم لغيره هو: تشـجيع النـاس وحثهم على الإصلاح والبرّ وإطفاء ثائرة الفتن، فجعلت للمحسـنين والمتبرعين في سـبيل ذلك حقًّا يعانُون منه على ما تحملوه من غرامات في سبيل إصلاح المجتمع، فيعُطَون ما تبرأ به ذممهم، ويخرجون به من عهدة ما تضمنوه. ويحقق ذلك مقصدًا كليًّا من مقاصد الشـريعة في الأمة ألا وهو: تحقيق وحدتها وتقوية روابط الأخوة بين أفرادها، ودرء كل ما قد يفسد ذلك.

٤٨- أن عبارة (في سبيل الله) لها عدة إطلاقات في نصوص الكتاب والسنة، ومن تلك الإطلاقات: كل عمل خالص سلك طريق التقرب إلى الله، وهو أعم المعاني، والمعنى الآخر: الجهاد في سبيل الله عمومًا فيشمل جميع أنواع الجهاد.

ولتعدد إطلاقات اللفظة حصل الخلاف بين أهل العلم في المعنى المراد بسهم (في سبيل الله) في آية الصدقات، أهو عام فيشمل كل سبل الخير والتقرب؟ أم يراد به عموم الجهاد؟ أم المقصود الغزاة خاصة؟ وانبنى على ذلك: الخلاف في مقصد هذا السهم.

٤٩- أن الراجح من المراد بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَفِي سَبِيلِ﴾ في آية الصدقات: الجهاد بمعناه العام: (جهاد اليد والمال واللسان)، فيشمل ذلك: القتال في سبيل الله، والدعوة إلى الله، وطلب العلم وتعليمه، وكل ما اندرج في المعنى العام للجهاد في سبيل الله، فيكون مقصد هذا السهم موافقًا للمقصد العام للجهاد وهو: نصرة دين الله وإعزازه وإظهاره، وإعلاء كلمته، ودفع شر الكفرة وقهرهم، ومنع وقوع الفتنة في المسلمين، بل في المجتمع الإنساني عامة بدفع الشرك ومفاسده عن العالمين، بالتحريض على تحقيق تلك المقاصد الجليلة عبر هذا المصرف -وإن كانوا أغنياء-.

وهذا القول يتفق مع قول جمهور المفسرين والفقهاء في مقصود السهم وأنه نصرة دين الله وإعلاء كلمته، إلا أن أصحابه لم يقيدوا ذلك بالجهاد العسكري، بل جعلوه مطلقًا دون تقييد؛ ليشمل جميع أنواع الجهاد.

كما أن هذا القول هو الذي يتحقق به الجمع بين أسلوب الحصر في الآية، مع موارد اللفظة الموسعة في الكتاب والسنة، بما يفيد عدم التخصيص الضيق أو التعميم الواسع.

٥٠- أن مقصد الشارع من سهم (ابن السبيل): إعانة أبناء السبيل المنقطعين وتأمينهم، بما ينشر الطمأنينة والأمان في قلوبهم، فيبعثهم على السعي في الأرض، وابتغاء ما ينفعهم والمسلمين من مصالح دينية أو دنيوية، دون أن يخشوا ما قد يعرض لهم من عوائق وفواجع مما هو من طبيعة السفر، ولا يضطروا إلى الالتجاء إلى المسألة أو السلف، بل يأخذوا بكرامة مما قررت لهم الشريعة من أموال الزكاة. وذهب الشافعية إلى توسيع مقصد هذا المصرف ليشمل منشئ السفر المباح، فلا يكون مقصد الشارع

مقتصرًا على إعانة الغريب المنقطع وتأمينه، بل وإعانة كل مريد لسفر مباح بأن يعان بنفقات الطريق والسفر؛ حثًّا له وتحريضًا على الخروج والابتغاء من فضل الله -دينًا ودنيا- بالضرب في الأرض.

والشافعية والمالكية والحنابلة قد يتفقون فيما لو كان منشئ السفر محتاجًا إليه، ولا مال له، فإنه يستحق ما يعينه على السفر ولكن من سهم الفقراء عند المالكية والحنابلة، وعند الشافعية بوصفي الفقر وابن السبيل، وعند التأمل نجد أن الشافعية يرون أن ابن السبيل يعطى ما يكفيه في السفر، وعلى قول المالكية والحنابلة يعطى بوصف الفقر كفايته؛ فلا فرق إذن.

إلا أنهم يفترقون فيما لو كان منشئ السفر غير محتاج إليه، كما لو أراد السفر لمباح فإن بعض الشافعية قد ذهبوا إلى جواز إعطائه.

٥١- أن الشريعة تقصد إلى مراعاة الأحظ والأفضل لمستحقي الزكاة، فتحرص على الأحوط والأكثر منفعةً لهم، وتغلب جانبهم في بعض الأحيان مراعاةً للمصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة لدافع الزكاة، وذلك كله لا يخرم مقصد مراعاة العدل بين أرباب الأموال والمستحقين، بل إنه يعززه، لأنه لما كانت طبقة المحتاجين أضعف، كان من عدل الشارع الحكيم عَزَّوَجَلَّ أن راعى جانبهم بمزيد عناية واحتياط؛ فإنهم يتضررون باختلال نصيبهم من الزكاة أكثر من تضرر الغني فيما لو ثقلت عليه الزكاة احتياطًا.

٥٢- أن الشريعة تهدف -في الأصل- إلى تمليك المحتاجين من مستحقي الزكاة تمليكًا مطلقًا من كل قيد، مستقرًّا تمامًا، بحيث تمكنهم تمكينًا كاملًا من الانتفاع بالمملوك والتصرف فيه بما يشاؤون من أنواع التصرفات معاوضةً وتبرُّعًا وغير ذلك من أنواع التصرفات، فلا يبقى لأحد عليهم يد فيما أوتوا من الزكاة، إذ إن الله جَلَّجَلَالُهُ هو من ملَّكهم إياها بأن فرض لهم ذلك على الأغنياء حقًّا معلومًا.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن التمليك ليس مقصودًا بذاته، وإنما المقصود الغائي سد الخلة، فالتمليك وسيلة إلى المقصد الأصلي وهو إغناء الفقير، فبأي صفة حصل الإغناء -حتى لو دون تمليك- أجزأت الزكاة، وإنما التمليك وسيلة إلى الإغناء.

٥٣- اختلف القائلون بأن التمليك مقصد شرعي هل هو مرعي في جميع المصارف أم في بعضها، فذهب الحنفية إلى أنه مقصود في جميع المصارف مطلقًا دون تفريق، بناء على أصلهم في تغليب شائبة التعبد في الزكاة، فلو لم يتحقق التمليك المطلق للمستحق من قِبل المزكي؛ لكان ذلك قادحًا في صفاء التعبد، كما أن لاشتراطهم وصف الفقر في جميع المصارف أثرًا في هذا التعميم؛ لأنه يستلزم قصد التمليك في جميع المصارف حتى يحصل به ارتفاع وصف الفقر.

وأما جمهور أهل العلم فذهبوا إلى أن التمليك مقصود في الأصناف الأربعة الأولى في آية الصدقات دون الأخيرة، والتفريق بينهم مبني على أن المعنى المقصود في المصارف الأربعة الأولى من سد الخلة وقضاء حاجتهم يحصل بتمليكهم، فالتمليك مقصود بذاته، وأما المصارف الأربعة الأخيرة فالمعنى المراد لا يحصل بأخذهم وإنما بقضاء الحوائج التي من أجلها دفع إليهم.

٥٤- أن مقاصد الشريعة في جباية الزكاة وتوزيعها تتلخص في:

- **اتسام عملية الجباية والتوزيع في جميع مراحلها بالضبط والعدل**، ابتداء من جمعها وتحصيلها، بضبط المأخوذ وصفته وقدره من أرباب الأموال بكل دقة وعناية، وانتهاء بإيصالها إلى أيدي مستحقيها بضبط المستحقين وصفاتهم والتأكد من وجه استحقاقهم بما يتوافق مع المصارف المذكورة في الشريعة، ومراعاة مصالحهم وأولوياتهم، كما أن مراحل الجباية والتوزيع لا بد فيها من مراعاة حضور العدل بين أرباب الأموال والمحتاجين في سائر فروعها، فالضبط والعدل أسس وغايات عظيمة تقوم عليها جباية الزكاة في الشريعة.

  ومن مظاهر مراعاة ذلك: إناطة الجباية بالسلطان، مراعاة الأمانة والكفاية في الجباة، مراعاة تغطية جميع مراحل الجباية والتوزيع، تشريع سهم العاملين بجعلهم من مصارف الزكاة.

- **أن أهل البلد أحق بزكاتها.** فتوزع الزكاة في المكان الذي جُبيت منه، وذلك لحكم وأسرار منها:

  - تعلُّق قلوب أهل المكان بأموال أغنيائهم؛ فحرصت الشريعة على تطهير قلوبهم وإرضائها بإعطائهم حقهم من ذلك المال الذي قد تعلقوا به.

- رعاية حرمة الجوار، فإن الجار له حقوق ميزته الشـريعة بها، ومن تلك الحقوق أن جعلت له أولوية في استحقاق بر وصلة ومعونة جاره، فكان أولى بزكاة جاره.
- اكتفـاء أهل كل بلد بزكاتها، فلو شُـرِعَ نقل الزكاة ولم يجعـل أهل بلدها أحق بها؛ لأدى ذلـك إلى بقائهم محتاجين، وعدم اكتفائهم بمال أغنيائهم، فلا تتحقق مقاصد الشريعة من الزكاة حينئذ.

- **الجمع بين المصالح وبث المنفعة.** فالشارع الحكيم قد سعى إلى تعظيم منفعة الزكاة بأن جمـع في توزيعها مصالح متعددة، ومنافـع عظيمة، فجعل مصارف الزكاة متنوعة تجمع بيـن أصحـاب الحاجات وأرباب النفع للمسـلمين، وما ذلك التنـوع والتعدد إلا حرصًا علـى بث المنفعـة وتعميمها. فعلى الإمام -باعتباره السـلطة المفوضة فـي جباية الزكاة وتوزيعهـا- أن يحرص علـى تعميم النفع بالزكاة، ومراعاة الجمع بين مختلف المصالح فـي عملية التوزيـع، وكذلك لو تولى رب المال تفرقة الزكاة بنفسـه، فـإن عليه الحرص على بثِّ نفعها وتعميمه.
- **مراعـاة مصلحـة المصارف في التوزيـع.** انطلاقًا من أصل جليل وهـو أن تصرف الإمام علـى الرعيَّـة منوط بالمصلحة، وعمل جباية الـزكاة وتوزيعها لا يخرج عن هذا الأصل، فعلى الإمام أن يراعي الأصلح والأنفع لمستحقي الزكاة، وأن يحتاط لحقوقهم، فهو في أموالهم بمنزلة الولي في مال اليتيم بل أعظم؛ لأن أموال الصدقات من المصالح العامة، واعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة.
- **إشـراك الفقراء في عيـن مال المزكي.** وفي ذلـك تعظيم للمصالـح المترتبة على فريضة الزكاة لكل من المزكي ومستحق الزكاة.

فأمـا المزكي فإنه يتحقق له من تشـارك عيـن المال: كمال التهذيب النفسـي، والتعبد الإيماني، والشـكر للرب المعطي، والتسـليم للنص الشـرعي، بالتعبد بالإخراج على الوجه الذي أمر الله به.

وأما مسـتحق الزكاة فإنه يتحقق بذلك: كمال شـفاء نفسـه وتطهيرها حينما يرى نفسه شـريكًا للغنـي في عين مالـه الذي كان يراه مسـتمتعًا به حولًا كاملًا، ثـم إنه يرى نماء ذلك المال بين يديه كما كان ينمو في يد الغني، وتتحقق بذلك مصلحة التنويع في سد حاجاته المختلفة.

ويجد المتأمل أن الشريعة لا تنصرف عن إيجاب الزكاة في عين المال إلا لتحقيق مصالح أكبر أو درء مفاسد أعظم؛ كما في زكاة عروض التجارة، إذْ أوجبت الزكاة في القيمة لا العين؛ درءًا لمفسدة القطع والتبعيض.

فيجب على الإمام أن يحرص على مراعاة تحقيق هذا المقصد في عمل الجباية والتوزيع، إلا إذا رأى أن حاجة المستحقين أو مصلحتهم تستدعي أخذ القيمة، فيجوز له ذلك عند بعض أهل العلم؛ مراعاة لمصلحتهم.

٥٥- أن مقاصد الشريعة في زكاة الفطر تتلخص في:

- **كونها طهرة للصائم.** فلمَّا كان الصوم من العبادات التي لا تخلو من خلل أو تقصير يكتنفها؛ لطولها؛ فرض الشارع الرحيم زكاة الفطرة كفارةً مالية تسد ذلك النقص، وأراد للعباد أن يحققوا بإخراجهم لها تطهير صومهم مما عسى أن يكون قد شابه من اللغو والرفث.

  وإرادة الشارع التطهير بإخراج الزكاة مقصود في الزكاة بنوعيها -زكاة المال وزكاة الفطر- إلا أن زكاة الفطر قد غلب قصد تطهير البدن في تشريعها، وذلك لكونها تطهيرًا مخصوصًا بالصوم الذي هو عبادة بدنية، فهي في نوعها تجنح إلى أن تكون عبادة بدنية أكثر من كونها عبادة مالية، بخلاف زكاة المال، فهي تطهير عام للمزكي ولماله وللمستحقين.

- **كونها طعمة للمساكين وإغناء لهم يوم العيد.** فتحصُل التسوية بين الأغنياء والفقراء في وجدان القوت، فلا يبقى من يتسم بصفة الفقر والحاجة في ذلك اليوم البهيج، بل يكون كل أحد واجدًا لقوت يومه وليلته تلك؛ فيكون عيدًا عامًّا للجميع، ويعم السرور على كل أبناء المجتمع المسلم، فيعيشون فرح إتمام رمضان، ويتحقق معنى شكر الله عَزَّوَجَلَّ على نعمة الصيام على الكمال والتمام.

- **توسيع دائرة المكلفين بزكاة الفطر.** لتشمل كافة أطياف المسلمين، غنيهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم، حرهم وعبدهم، ذكرهم وأنثاهم؛ ليعيش المجتمع تطهيرًا كاملًا، وتعبدًا عامًّا، وتراحمًا شاملًا في يوم العيد، ولذا أناطت وجوبها بالحد الأدنى للغنى، وهو أن يجد المسلم فضلًا عن قوته وقوت أهله في يومه وليلته، كما أنها لم تجعل الوجوب حكرًا على المكلف فحسب، بل أوجبت عليه إخراجها عن نفسه لكونه من أهل التطهير، ثم أوجبتها على من يمون -إيجابًا بسببه لكونه من أهل الطهرة-؛ حتى يعم التعبد بالبذل، وحصول التطهير والرحمة.

ثانيًا: التوصيات

١- إحياءُ البحثِ المقاصديّ المتخصص في سائر أبواب الفقه، في دراسات تجمع بين التأصيل المقاصدي والتطبيق الفقهي، وذلك لما لعلم المقاصد من أثر جليل في بث أرواح الأعمال بين الناس، وترشيد الاجتهاد الفقهي وتوجيهه.

٢- بثُّ المقاصد الشرعية للزكاة ونشر الوعي بها بين أطياف المجتمع كافَّة -لا سيما بين أصحاب الأموال- عبر الوسائل المتعددة؛ لما لذلك من الأثر القلبي الباعث على الالتزام بإخراجها كما أمر الله عَزَّوَجَلَّ، ولما في استحضارها من ضبط عام للممارسات في بابها وفق مراد الشارع عَزَّوَجَلَّ.

٣- إعداد معايير للحوكمة والتقويم مبنيَّة على المقاصد الشرعية للزكاة، وذلك بغرض تقييم مدى توافق تطبيقات هذه الفريضة وممارساتها العملية -على كافة الأصعدة[١]، وفي مختلف المجالات[٢]- مع مقاصدها وغاياتها التي يريدها الشارع عَزَّوَجَلَّ.

٤- العمل على دراسة وبث المقاصد الشرعية في محاسبة الزكاة، فإن المسائل المتعلقة بها من أهم تحديات هذه الفريضة في العصر الحاضر.

٥- العمل على دراسات مقارِنة بين مقاصد الزكاة وغاياتها، وبين أهداف الضريبة المعاصرة ومبادئها، والآثار المترتبة على ذلك.

٦- العمل على دراسات تبين مقاصد الحقوق المالية في الشريعة ومقاصد أبواب التبرعات، تبيانًا لما تحمله تلك الحقوق في كنفها من إعجاز ورحمة، وما لها من الآثار الفقهية.

٧- سدُّ باب التوسُّع غير المنضبط في الاستدلال بالمقاصد، فالزكاة عبادة، ولا بد من مراعاة أصل التوقيف فيها، وفي حال اللجوء إلى المقاصد فلا بد أن يكون الاجتهاد صادرًا عن أهل العلم خاصة، مراعيًا الاحتياط في تنزيل المناط، مستحضرًا النصوص الشرعية، والعلل الضابطة.

وصلَّى الله على نَبيِّنا مُحَمَّد، وعلى آله وَصَحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

---

(١) كالمؤسسات التابعة للدولة، والمؤسسات الأهلية الخاصة، ودافعي الزكاة ومستحقيها.

(٢) كتطبيقات جباية الزكاة في جميع مراحلها، وتطبيقات توزيعها.

ثبت المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم.**

٢- **إبراز الحكم من حديث رفع القلم**، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، حققه وخرج أحاديثه: كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ.

٣- **الإبهاج في شرح المنهاج**، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤١٦هـ.

٤- **الاجتهاد المقاصدي حجيته وضوابطه**، د.نور الدين مختار الخادمي، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، ط١، ١٤١٩هـ.

٥- **الإجماع**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المحقق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦- **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري (ابن دقيق العيد)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية.

٧- **الأحكام السلطانية**، الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار الحديث - القاهرة.

٨- **الأحكام السلطانية**، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢١هـ.

٩- **أحكام القرآن**، أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف «بابن الفرس الأندلسي»، تحقيق: طه بن علي بو سريح، منجية بنت الهادي النفري السوايحي، صلاح الدين بو عفيف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٠- **أحكام القرآن**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

١١- **أحكام القرآن**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ.

١٢- **أحكام القرآن**، علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقَّب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي، المحقق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

١٣- **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

١٤- **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٥- **إحياء علوم الدين**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة - بيروت.
١٦- **الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي علاء الدين أبو الحسن، المحقق: أحمد بن محمد بن حسن الخليل، دار العاصمة.
١٧- **اختلاف المذاهب**، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: عبد القيوم بن محمد شفيع البسنوى، دار الاعتصام.
١٨- **الاختيار لتعليل المختار**، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي، تعليق: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦ هـ.
١٩- **أدب الدنيا والدين**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.
٢٠- **أدب الكاتب لابن قتيبة**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٢١- **إرشاد الخلق إلى دين الحق**، محمود محمد خطاب السّبكي، المحقق: أمين محمود خطاب، المكتبة المحمودية السبكية، ط٤، ١٣٩٧هـ.
٢٢- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
٢٣- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٤- **إرشاد أولى البصائر والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب**، عبد الرحمن بن ناصر ابن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، اعتنى به ونسقه وعلق عليه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف-الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٥- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٦- **أساسيات في النقود والبنوك**، د.عزت قناوي، دار العلم للنشر والتوزيع-الفيوم، ٢٠٠٥م.
٢٧- **الاستذكار**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
٢٨- **الإسلام عقيدة وشريعة**، محمود شلتوت، دار الشروق، ط١٨، ١٤٢١هـ.
٢٩- **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، دار الكتاب الإسلامي.
٣٠- **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عيد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣١- **الأشباه والنظائر في قواعد الفقه**، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ ابن الملقن، تحقيق ودراسة: مصطفى محمود الأزهري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع-الرياض)، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع-القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٢- **الأشباه والنظائر**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٣٣- **الأشباه والنظائر**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٣٤- **الإشراف على نكت مسائل الخلاف**، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٥- **الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة**، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المحقق: د. نايف بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٦- **أصول السرخسي**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة - بيروت.

٣٧- **أصول الفقه الإسلامي**، د.وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٨- **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين**، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٩- **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشقير، سعد بن عبد الله آل حميد، هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤٠- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق ودراسة وتعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤١- **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٢- **الإعلام بمناقب الإسلام**، أبو الحسن محمد بن أبي ذر يوسف العامري النيسابوري، دار الثقافة للنشر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٣- **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٤٤- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد-مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢هـ.

٤٥- **الاقتصاد في الاعتقاد**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحشية: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٦- **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت - لبنان.

٤٧- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي أبو الفضل، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٨- **الأم**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، دار المعرفة-بيروت، ١٤١٠هـ.

٤٩- **الأمنية في إدراك النية**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، دار الكتب العلمية-بيروت.

٥٠- **الأموال**، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥١- **الأموال**، أبو عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، المحقق: خليل محمد هراس، دار الفكر-بيروت.

٥٢- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المَرْداوي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٥٣- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٤- **إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل**، عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الزريراني الحنبلي، تحقيق: عمر بن محمد السبيل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣١هـ.

٥٥- **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، المحقق: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط١.

٥٦- **بحث بعنوان «أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة»**، الباحث علي أحمد الصوري، الشبكة العنكبوتية.

٥٧- **بحث: أثر شرعة الزكاة في مقصد حفظ المال**، د.أحمد محمد عزب موسى، ملتقى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠١٧م.

٥٨- **البحر الرائق**، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.

٥٩- **بحر العلوم**، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.

٦٠- **البحر المحيط في أصول الفقه**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ.

٦١- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٢- **بحر المذهب**، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٦٣- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث-القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٦٤- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٦٥- **البدر التمام شرح بلوغ المرام**، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي، المحقق: علي بن عبد الله الزين، دار هجر، ط١، ١٤١٤هـ، ١٤٢٤هـ، ١٤٢٨هـ.

٦٦- **البرهان في أصول الفقه**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، المُلَقَّب بإمام الحرمين، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٧- **بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير**، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف.

٦٨- **البناية شرح الهداية**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٩- **بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار**، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، المحقق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٠- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني-السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧١- **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج-جدة، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٢- **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٧٣- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧٤- **التاج والإكليل لمختصر خليل**، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٥- **تأويلات أهل السنة**، محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٧٦- **التبصرة**، علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي، دراسة وتحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر، ط١، ١٤٣٢هـ.

٧٧- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي**، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، تحشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.

٧٨- **التجريد**، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، المحقق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة ط٢، ١٤٢٧هـ.

٧٩- **التحبير شرح التحرير**، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح،: مكتبة الرشد - السعودية، ط١، ١٤٢١هـ.

٨٠- **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر - قطر/ الدوحة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

٨١- **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر-تونس، ١٩٨٤هـ.

٨٢- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية-بيروت.

٨٣- **تحفة الفقهاء**، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٨٤- **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، مراجعة: لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ١٣٥٧هـ.

٨٥- **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، علي بن إسماعيل الأبياري، المحقق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، دار الضياء-الكويت، ط١، ١٤٣٤هـ.

٨٦- **تخريج الفروع على الأصول**، محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب، شهاب الدين الزَّنْجاني، المحقق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٨٧- **تخريج مشكلة الفقر**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.

٨٨- **تدابير الأمن الداخلي وقواعده العامة في الدولة في ضوء مقاصد الشريعة**، حسام إبراهيم حسين أبو الحاج، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م.

٨٩- **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٠- **الترغيب والترهيب**، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٩١- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، تاج الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، دراسة وتحقيق: سيد عبد العزيز، عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٢- **تعارض دلالة اللفظ والقصد في أصول الفقه والقواعد الفقهية**، د.خالد بن عبد العزيز آل سليمان، الجمعية الفقهية السعودية/ دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ.

٩٣- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٩٤- **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان**، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع- جدة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٩٥- **تفسير القرآن الكريم**، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

٩٦- **تفسير أسماء الله الحسنى**، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، المحقق: عبيد بن علي العبيد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طبعة: العدد (١١٢)، ١٤٢١هـ.

٩٧- **تفسير الإمام الشافعي**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان، دار التدمرية-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ.

٩٨- **التفسير الحديث**، دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٩٩- **تفسير القرآن الحكيم**، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.

١٠٠- **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٠١- **تفسير القرآن العظيم**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

١٠٢- **تفسير القرآن الكريم**، محمد شلتوت، دار الشروق، ط١٣، ٢٠٠٩م.

١٠٣- **التفسير القرآني للقرآن**، عبدالكريم يونس الخطيب، دار الفكر العربي-القاهرة.

١٠٤- **التقرير والتحبير**، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له: ابن الموقت الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٠٥- **تقويم الأدلة في أصول الفقه**، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي، المحقق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٦- **تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة**، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدَّهَّان، المحقق: صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد-الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٠٧- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٠٨- **التنوير شرح الجامع الصغير**، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، ثم الصنعاني، المعروف بالأمير، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام- الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٠٩- **تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق**، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه، المحقق: ابن الخطيب، مكتبة الثقافة الدينية، ط١.

١١٠- **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١١- **التهذيب في فقه الشافعي**، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

١١٢- **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب**، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١، ١٤٢٩هـ.

١١٣- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر- دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ.

١١٤- **التوقيف على مهمات التعاريف**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، ٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٥- **تيسير التحرير**، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مصطفى البابي الْحلَبِي-مصر، ١٣٥١هـ.

١١٦- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١٧- **جامع الأمهات**، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، المحقق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢١هـ.

١١٨- **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١٩- **جامع البيان في تفسير القرآن**، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعيّ، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢٠- **الجامع الصغير للسيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الحكم على الأحاديث: محمد ناصر الدين الألباني، كتاب الكتروني غير مطبوع.

١٢١- **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

١٢٢- **جامع العلوم والحكم**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، البغدادي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٢٣- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

١٢٤- **جريدة الاقتصادية**.

١٢٥- **الجمع والفرق**، أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: عبد الرحمن بن سلامة بن عبد الله المزيني، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢٦- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٧- **الجوهرة النيرة على مختصر القدوري**، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي، المطبعة الخيرية ط١، ١٣٢٢هـ.

١٢٨- **حاشية البجيرمي على الخطيب**، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي، دار الفكر حاشية الدسوقي، ١٤١٥هـ.

١٢٩- **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع**، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٣٠- **حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني**، أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ.

١٣١- **الحاوي الكبير**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣٢- **حجة الله البالغة**، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ«الشاه ولي الله الدهلوي»، المحقق: السيد سابق، دار الجيل-بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٣٣- **الدر الثمين والمورد المعين**، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي - تونس، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٣٤- **درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح**، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، المحقق: أيمن محمود شحادة، الدار العربية للموسوعات - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٣٥- **دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٨م.

١٣٦- **الدرر البهية والروضة الندية**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، التعليق: العلامة المحدِّث الشيخ محمَّد نَاصِر الدّين الألبَاني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع-السعودية، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع-القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٣٧- **دليل الإرشادات لحساب زكاة الشركات**، بيت الزكاة الكويتي، ٢٠١٩م.

١٣٨- **ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية للنشر، ودار آل بروم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ-١٤٢٤هـ.

١٣٩- **الذخيرة**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، تحقيق: جماعة من أهل العلم، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٤٠- **رد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٤١- **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مكتبة الثقافة الدينية.

١٤٢- **الرسالة**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي- مصر، ط١، ١٣٥٨هـ.

١٤٣- **رفع الحرج في الشريعة الإسلامية** د.يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد - الرياض، ط٤، ١٤٣٢هـ.

١٤٤- **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي السِّمْلالي، المحقق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد-الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٤٥- **روح البيان**، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي المولى أبو الفداء، دار الفكر- بيروت.

١٤٦- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٤٧- **الروض المربع بشرح زاد المستنقع**، منصور بن يونس البهوتي، المحقق: أ. د خالد بن علي المشيقح، د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامى، دار الركائز للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٣٨هـ.

١٤٨- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط٣، ١٤١٢هـ.

١٤٩- **روضة الناظر وجنة المناظر**، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ.

١٥٠- **الروضة الندية شرح الدرر البهية**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار المعرفة.

١٥١- **رؤوس المسائل للزمخشري**،: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٥٢- **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥٣- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة-بيروت، مكتبة المنار الإسلامية-الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.

١٥٤- **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

١٥٥- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥٦- **الزكاة تطبيقاتها العملية المعاصرة وآثارها الاقتصادية**، محمد أحمد عيادات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٩٩٠م.

١٥٧- **زهرة التفاسير**، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، دار الفكر العربي.

١٥٨- **سبل السلام**، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأمير، دار الحديث.

١٥٩- **سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني وشيء من فقهها وفوائدها**، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض ط١، ١٤١٥هـ-١٤٢٢هـ.

١٦٠- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة**، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الألباني، دار المعارف-الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦١- **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٦٢- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٦٣- **سنن الترمذي**، أحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.

١٦٤- **سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٦٥- **سنن الدارمي**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٦- **السنن الكبرى للبيهقي**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

١٦٧- **سنن النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٦٨- **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن حزم، ط١.

١٦٩- **الشافي في شرح مسند الشافعي**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٧٠- **شجرة المعارف والأحوال**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقَّب بسلطان العلماء، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٧١- **شرح التلقين**، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، المحقق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٨م.

١٧٢- **شرح التلويح على التوضيح**، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر.

١٧٣- **شرح التنبيه**، العلامة جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الفكر.

١٧٤- **شرح الرسالة**، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٧٥- **شرح الزرقاني على الموطأ**، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٧٦- **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، دار العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ.

١٧٧- **شرح السنة للبغوي**، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي-دمشق/ بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٨- **شرح السير الكبير**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١م.

١٧٩- **الشرح الكبير على متن المقنع**، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي شمس الدين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

١٨٠- **الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي**، أحمد بن محمد الدردير، تحشية: محمد بن أحمد ابن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر.

١٨١- **شرح المقدمة الحضرمية**، سَعيد بن محمد بَاعَليّ بَاعِشن الدَّوْعَنِيُّ الرباطي الحضرمي الشافعي، دار المنهاج للنشر والتوزيع-جدة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٨٢- **شرح تنقيح الفصول**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ.

١٨٣- **شرح زروق على متن الرسالة**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بـزروق، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٨٤- **شرح سنن أبي داود**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث-الفيوم، ط١، ١٤٣٧هـ.

١٨٥- **شرح سنن أبي داود**، بو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٨٦- **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد-الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.

١٨٧- **شرح مختصر الروضة**، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨٨- **شرح مصابيح السنة للإمام البغوي**، محمد بن عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدِّين ابن فرشتا، الرومي الكرماني، الحنفي، المشهور بـابن الملك، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٨٩- **شرح منتهى الإرادات**، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ.

١٩٠- **شرخ مختصر خليل**، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله، دار الفكر للطباعة - بيروت.

١٩١- **شريعة القرآن من دلائل إعجازه**، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، دار العروبة-القاهرة، ١٣٨١ هـ.

١٩٢- **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد-بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ.

١٩٣- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ.

١٩٤- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٩٥- **صحيح ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٦- **صحيح ابن خزيمة**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.

١٩٧- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩٨- **صحيح سنن أبي داود**، لشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع- الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٩٩- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

٢٠٠- **صحيح وضعيف سنن الترمذي**، محمد ناصر الدين الألباني، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة -الإسكندرية، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٠١- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٠٢- **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٠٣- **طرح التثريب في شرح التقريب**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، وابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، الطبعة المصرية القديمة.

٢٠٤- **طرق الكشف عن مقاصد الشارع**، نعمان جغيم، دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن

٢٠٥- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٠٦- **العبودية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، ط٧، ١٤٢٦هـ.

٢٠٧- **عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج**، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن النحوي» والمشهور بـ «ابن الملقن»، دراسة: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب-إربد، ١٤٢١هـ.

٢٠٨- **عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق**، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٠٩- **العدة في أصول الفقه**، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، تحقيق ودراسة: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ.

٢١٠- **العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام**، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، اعتنى به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١١- **العزيز شرح الوجيز**، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١٢- **عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة**، محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي، دراسة وتحقيق: حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢١٣- **علم المقاصد الشرعية** د.نور الدين الخادمي، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ.

٢١٤- **علم مقاصد الشارع**، د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢١٥- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢١٦- **العناية شرح الهداية**، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، دار الفكر.

٢١٧- **عون المعبود شرح سنن أبي داود وحاشية ابن القيم**، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢١٨- **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢١٩- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت،ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢٠- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢١- **الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة**، عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٢٢- **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية**، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، المطبعة الميمنية.

٢٢٣- **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٢٤- **غياث الأمم في التياث الظلم**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، المحقق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ.

٢٢٥- **الفاضل**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، دار الكتب المصرية-القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ.

٢٢٦- **فتاوى أركان الإسلام**، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر والتوزيع-الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٢٧- **فتاوى السبكي**، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعارف.

٢٢٨- **الفتاوى الكبرى لابن تيمية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٢٩- **فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة**، بيت الزكاة الكويتي.

٢٣٠- **الفتاوى**، محمد شلتوت، دار الشروق-القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٣١- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب،، دار المعرفة-بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٣٢- **فتح البيان في مقاصد القرآن**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، اعتنى به: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر-صيدا، ١٤١٢هـ.

٢٣٣- **فتح القدير**، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر.

٢٣٤- **فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٣٥- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٣٦- **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٣٧- **الفروع وتصحيح الفروع**، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٣٨- **الفروق اللغوية**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع-القاهرة.

٢٣٩- **الفروق**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، دار عالم الكتب، ومعه حاشية الفروق «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة.

٢٤٠- **الفصول في الأصول**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٤١- **الفقه الإسلامي وأدلته**، أ.د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر-دمشق، ط٤.

٢٤٢- **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت**، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.

٢٤٣- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٢٤٤- **الفوائد السنية في شرح الألفية**، شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي، المحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي-الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ.

٢٤٥- **الفوائد في اختصار المقاصد**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، المحقق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر - دار الفكر- دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٤٦- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ابن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٢٤٧- **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.

٢٤٨- **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م.

٢٤٩- **قرارات المجمع الفقهي الإسلامي**.

٢٥٠- **قواطع الأدلة في الأصول**، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٥١- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم ابن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، ١٤١٤هـ.

٢٥٢- **القواعد النورانية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٥٣- **القواعد**، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن المعروف بـ«تقي الدين الحصني»، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٥٤- **القواعد**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، دار الكتب العلمية.

٢٥٥- **الكافي في فقه الإمام أحمد**، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٥٦- **الكافي في فقه أهل المدينة**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة-الرياض، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٥٧- **الكبائر**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الندوة الجديدة - بيروت.

٢٥٨- **كشاف الاصطلاحات والفنون التهانوي**، ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢٥٩- **كشاف القناع عن متن الإقناع**، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية.

٢٦٠- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، وحاشيته لابن المنير، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٦١- **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي.

٢٦٢- **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٦٣- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش-محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٦٤- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان الهندي البرهانفوري الشهير بالمتقي الهندي، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠١هـ.

٢٦٥- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٦٦- **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- والشيخ علي محمد معوض: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٦٧- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٦٨- **لطائف الإشارات**، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط٣.

٢٦٩- **لوامع الدرر في هتك أستار المختصر**، محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، تصحيح وتحقيق ونشر: دار الرضوان- موريتانيا، ط١، ١٤٣٦هـ.

٢٧٠- **المبدع في شرح المقنع**، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٧١- **المبسوط**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة-بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٧٢- **مجلة البحوث الأمنية**، العدد (٥٦)، بحث: حفظ الأمن بين المقصد والوسيلة، د.سعيد بن متعب القحطاني، ١٤٣٤هـ.

٢٧٣- **مجلة الدراسات القرآنية**، الجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، بحث: «الاقتران بين الصلاة والزكاة»، د. العباس الحازمي، العدد (١٠).

٢٧٤- **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، بحث «تأليف القلوب على الإسلام بأموال الصدقات»، د.عمر الأشقر.

٢٧٥- **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة-بيروت.

٢٧٦- **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي، دار إحياء التراث العربي.

٢٧٧- **مجمع الزوائد**، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ.

٢٧٨- **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

٢٧٩- **المجموع شرح المهذب**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.

٢٨٠- **مجموع فتاوى ورسائل العثيمين**، الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد ابن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن- دار الثريا، ١٤١٣ هـ.

٢٨١- **محاسبة الزكاة مفهومًا ونظامًا وتطبيقًا**، د.حسين حسين شحاته، مكتبة الإعلام - دار الوفاء، ٢٠١٢م.

٢٨٢- **محاسن الإسلام**، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن البخاري، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٢٨٣- **محاسن التأويل**، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٨٤- **محاسن الشريعة في فروع الشافعية**، أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٨٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٨٦- **المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين، مكتبة المعارف - الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٨٧- **المحصول**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

٢٨٨- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٨٩- **المحلى بالآثار**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر - بيروت.

٢٩٠- **المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة**، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد ابن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٩١- **مختصر التحرير شرح الكوكب المنير**، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ.

٢٩٢- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ.

٢٩٣- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، المحقق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٩٤- **المدونة**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٩٥- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية - الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٩٦- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩٧- **المسالك في شرح موطأ مالك**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دَار الغَرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٩٨- **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٩٩- **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية - مصر، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٠٠- **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم ابن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣٠١- **المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، اعتنى به: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٠٢- **المستصفى**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٠٣- **مسند أحمد**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرناؤوط/ عادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٠٤- **مسند الشافعي**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٠هـ.

٣٠٥- **مشكاة المصابيح**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

٣٠٦- **مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة**، خالد عبدالرزاق العاني، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.

٣٠٧- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية - بيروت.

٣٠٨- **المصنف**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٠٩- **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيبانى مولدًا ثم الدمشقي الحنبلي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٥هـ.

٣١٠- **المطلع**، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣١١- **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ.

٣١٢- **معالم السنن**، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية - حلب، ط١، ١٣٥١هـ.

٣١٣- **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد/ عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

٣١٤- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، دار الدعوة.

٣١٥- **المعلم بفوائد مسلم**، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر/ المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر/ المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ط٢، ١٩٨٨م.

٣١٦- **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**، مجموعة من الباحثين والعلماء، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - منظمة التعاون الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ١٤٣٤هـ.

٣١٧- **المعونة على مذهب عالم المدينة**، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المحقق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.

٣١٨- **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

٣١٩- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب**، أبو العباس أحمد ابن يحيى الونشريسي، إشراف: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، ١٤٠١هـ.

٣٢٠- **المعين على تفهم الأربعين**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، دراسة وتحقيق: الدكتور دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ.

٣٢١- **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٢٢- **المغني**، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٣٢٣- **مفاتيح الغيب**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣٢٤- **المفاتيح في شرح المصابيح**، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الضرير الشيرازي الحنفي المشهور بالمظهري، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣هـ.

٣٢٥- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٢٦- **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم/ الدار الشامية - دمشق/ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢٧- **المفصل في القواعد الفقهية**، د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، دار التدمرية، ط٢، ١٤٣٢هـ.

٣٢٨- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق وتعليق: محيي الدين ديب ميستو/ أحمد محمد السيد/ يوسف علي بديوي/ محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،/ دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٢٩- **مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور**، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ.

٣٣٠- **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٣١- **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، علال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، ط٥، ١٩٩٣م.

٣٣٢- **مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية**، د.عز الدين بن زغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٣٣- **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٣٣٤- **المقدمات الممهدات**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت،ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣٥- **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي - قبرص، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٣٦- **مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها**، أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي، اعتنى به: أبو الفضل الدّميَاطي - أحمد بن عليّ، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٣٧- **المنتقى شرح الموطأ**، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - مصر، ط١، ١٣٣٢هـ.

٣٣٨- **المنثور في القواعد الفقهية**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٣٣٩- **منح الجليل شرح مختصر خليل**، محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٤٠- **منحة الباري بشرح صحيح البخاري**، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي، تحقيق وتعليق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٤١- **المنخول من تعليقات الأصول**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر - بيروت/ دار الفكر دمشق - سورية، ط٣، ١٤١٩هـ.

٣٤٢- **منهاج السنة النبوية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٤٣- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٣٤٤- **المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**، محمود محمد خطاب السبكي، تحقيق وتصحيح: أمين محمود محمد خطاب، مطبعة الاستقامة - القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ.

٣٤٥- **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية.

٣٤٦- **المهيأ في كشف أسرار الموطأ**، عثمان بن سعيد الكماخي، تحقيق وتخريج: أحمد علي، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٣٤٧- **الموافقات**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٤٨- **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ.

٣٤٩- **الموسوعة الفقهية الكويتية**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، من ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ.

٣٥٠- **موسوعة القواعد الفقهية**، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣٥١- **موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي**، د. علي بن أحمد الندوي، دار عالم المعرفة، ١٤١٩هـ.

٣٥٢- **موسوعة قضايا إسلامية معاصرة**، محمد الزحيلي، دار المكتبي - دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٥٣- **الموطأ**، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٥٤- **موقع** *https://www.theguardian.com/business/2019/jan/21/world - 26 - richest - people - own - as - much - as - poorest - 50 - per - cent - oxfam - report*

٣٥٥- **موقع المسلم**، بحث: ضمان أموال الزكاة د.صالح بن محمد الفوزان.

٣٥٦- **ميزان الأصول في نتائج العقول**، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة - قطر، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٥٧- **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي، دار المنهاج - جدة، المحقق: لجنة علمية، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٥٨- **نحو تفعيل مقاصد الشريعة الإسلامية**، د.جمال عطية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر - دمشق، ط٤، ٢٠١١م.

٣٥٩- **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى ابن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٦٠- **نصب الراية لأحاديث الهداية**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، اعتنى به: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني/ محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٦١- **نفائس الأصول في شرح المحصول**، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٦٢- **النكت والعيون**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٦٣- **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٦٤- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٦٥- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٦٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٦٧- **النهر الفائق شرح كنز الدقائق**، سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، المحقق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٦٨- **نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة**، عبد الله بن منصور الغفيلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٦٩- **نيـل الأوطـار**، محمـد بـن علي بـن محمد بـن عبد اللـه الشـوكاني اليمنـي، تحقيق: عصـام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٧٠- **الوجيـز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، الشـيخ الدكتور محمد صدقي بـن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤١٦هـ.

٣٧١- **الوسيط في المذهب**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٧٢- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشـافعي، تحقيق وتعليق: الشـيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشـيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمـد محمـد صيرة، الدكتـور أحمد عبد الغني الجمـل، الدكتور عبد الرحمن عويـس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	٥
مقدمة	٧
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره	٩
أهداف الموضوع	٩
الدراسات السابقة	١٠
إجراءات البحث	١١
أولًا: الإجراءات الخاصة	١١
ثانيًا: الإجراءات العامة	١١
تقسيمات البحث	١٣
التمهيد	١٩
المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان	٢١
المطلب الأول: تعريف المقاصد الشرعية	٢١
أولًا: تعريفها باعتبارها مركبًا إضافيًّا	٢١
ثانيًا: تعريفها باعتبارها عَلَمًا على علم معيَّن	٢٣
المطلب الثاني: تعريف الزكاة	٢٤
المبحث الثاني: حجيَّة المقاصد	٣١
الأول: في ثنايا حديثهم عن الاستصلاح أو المصلحة	٣١
الثاني: في باب القياس، وذلك في ثنايا حديثهم عن الوصف المناسب	٣٣
الثالث: في كتاب الاجتهاد، وذلك في كلامهم عن شروط الاجتهاد -التي هي مظنَّةٌ لذكر الأدلَّة التي لا يتحقق الاجتهاد إلا بإدراكها-	٣٤
المبحث الثالث: مسالك الكشف عن المقاصد	٣٩
المسلك الأول: استخلاص المقاصد من ظواهر النصوص الشرعية	٣٩
المسلك الثاني: استخلاص المقاصد من خلال اعتبار علل الأمر والنهي	٤٠
المسلك الثالث: الاستقراء	٤٧
المسلك الرابع: سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المقتضي له وانتفاء المانع منه	٤٩

الموضوع | رقم الصفحة

الفصل الأول

المقاصد العامة المتعلقة بتشريع الزكاة ٥١
تمهيد ٥٣
المبحث الأول: التعبُّد والتقرُّب ٥٥
بيان المقصد ٥٥
أدلة المقصد ٦١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٦٧
المبحث الثاني: الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء ٦٩
بيان المقصد ٦٩
أدلة المقصد ٧٢
أثر رعاية مقصد (التعبد والتقرب)، ومقصد (الزكاة مؤونة مالية في مال الأغنياء للفقراء) في الفروع الفقهية ٧٣
أولًا: خلاف العلماء في القصد الأول من الزكاة ٧٣
مأخذ الخلاف بين الجمهور وأبي حنيفة ٧٥
الآثار الفقهية للخلاف ٧٥
آثار فقهية لرعاية قصد التعبد ٨٥
آثار فقهية لرعاية قصد كون الزكاة مؤونة مالية ٨٧
المبحث الثالث: حفظ الدين ومعونته ٨٩
بيان المقصد ٨٩
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ٩٠
أدلة المقصد ٩٤
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٩٦
المبحث الرابع: حفظ النفوس ١٠١
بيان المقصد ١٠١
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٠٢
أدلة المقصد ١٠٤
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٠٧
المبحث الخامس: حفظ الأموال ١٠٩
بيان المقصد ١٠٩
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١١١
أدلة المقصد ١١٣

الموضوع	رقم الصفحة

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١١٦
المبحث السادس: حفظ العقول ١١٩
بيان المقصد ١١٩
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٢٠
أدلة المقصد ١٢١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٢٣
المبحث السابع: حفظ النسل والعرض ١٢٥
بيان المقصد ١٢٦
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٢٧
أدلة المقصد ١٢٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٣٤
المبحث الثامن: حفظ نظام الأمة وصلاحه ١٣٧
بيان المقصد ١٣٧
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٣٩
أدلة المقصد ١٤٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٤٧
المبحث التاسع: تهذيب النفوس ١٥١
بيان المقصد ١٥١
أدلة المقصد ١٥٤
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٥٧
المبحث العاشر: رفع الحرج ١٦١
بيان المقصد ١٦١
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٦٣
أدلة المقصد ١٦٦
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٧٠
المبحث الحادي عشر: الضبط والتوقيف ١٧٧
بيان المقصد ١٧٧
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة ١٧٨
أدلة المقصد ١٨٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٨٨
المبحث الثاني عشر: إزالة الضرر ١٩٣

الموضوع	رقم الصفحة

بيان المقصد..... ١٩٣
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة..... ١٩٤
أدلة المقصد..... ١٩٥
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ١٩٩
المبحث الثالث عشر: فرض الزكاة في أكثر الأموال نفعًا للخلق،: ومن كل مال في أشرفه وأعلاه ٢٠٥
بيان المقصد..... ٢٠٥
أدلة المقصد..... ٢٠٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٢١١
المبحث الرابع عشر: العَدْل..... ٢١٥
بيان المقصد..... ٢١٥
بيان وجه علاقة المقصد بفريضة الزكاة..... ٢١٦
أدلة المقصد..... ٢١٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٢٢٣
المبحث الخامس عشر: الرحمة والإحسان والمواساة ٢٣١
بيان المقصد..... ٢٣١
أدلة المقصد..... ٢٣٥
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٢٣٨
المبحث السادس عشر: الاحتياط للحقوق ٢٤٣
بيان المقصد..... ٢٤٣
أدلة المقصد..... ٢٤٧
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٢٥١

الفصل الثاني
المقاصد الخاصة المتعلقة بتشريع الزكاة ٢٦١

تمهيد ٢٦٣
المبحث الأول: المقاصد المتعلقة بالمكلف بالزكاة..... ٢٦٥
المطلب الأول: تطهير المزكي وتزكيته..... ٢٦٥
بيان المقصد..... ٢٦٥
أدلة المقصد..... ٢٦٨
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٢٧٣
المطلب الثاني: شكر نعمة الغنى..... ٢٧٦

الموضوع	رقم الصفحة

بيان المقصد..... ٢٧٦
أدلة المقصد..... ٢٨٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٢٨٤
المطلب الثالث: الرفق بالمالك، والتيسير عليه..... ٢٨٨
بيان المقصد..... ٢٨٨
أدلة المقصد..... ٢٩١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٢٩٣
المبحث الثاني: المقاصد المتعلقة بالأمة..... ٢٩٧
المطلب الأول: تقوية روابط الأخوة الإسلامية..... ٢٩٧
بيان المقصد..... ٢٩٧
أدلة المقصد..... ٢٩٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٣٠٢
المطلب الثاني: تقوية روابط القرابة..... ٣٠٤
بيان المقصد..... ٣٠٤
أدلة المقصد..... ٣٠٤
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٣٠٨
المطلب الثالث: منع كون المال دُولة بين الأغنياء..... ٣١٠
بيان المقصد..... ٣١٠
أدلة المقصد..... ٣١٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٣١٤
المطلب الرابع: منع الاكتناز..... ٣١٥
بيان المقصد..... ٣١٥
أدلة المقصد..... ٣٢٠
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٣٢٢
المبحث الثالث: المقاصد المتعلقة بالأموال الزكوية..... ٣٢٥
المطلب الأول: تنمية المال وتطهيره..... ٣٢٥
بيان المقصد..... ٣٢٥
أدلة المقصد..... ٣٢٧
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية..... ٣٣٠
المطلب الثاني: حكمة تشريع الزكاة في الأثمان والعروض: ماليتها وثمنيتها، وفيما سواها: النفع بعينها..... ٣٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

بيان المقصد ٣٣٢
أدلة المقصد ٣٣٦
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٣٩
المطلب الثالث: مقصد تشريع الزكاة في الحبوب والثمار تشارك الأقوات وتنمية الأرض ٣٤٢
بيان المقصد ٣٤٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٥٠
المطلب الرابع: حكمة تفاوت مقدار الواجب: اعتبار الكلفة والمؤونة ٣٥٣
بيان المقصد ٣٥٣
أدلة المقصد ٣٥٦
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٥٩
المبحث الرابع: المقاصد المتعلقة بمصارف الزكاة ٣٦٣
المطلب الأول: الإعانة على طاعة الله ٣٦٣
بيان المقصد ٣٦٣
أدلة المقصد ٣٦٥
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٦٧
المطلب الثاني: مقصد الشريعة في مصارف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ قضاء مصالح لا التمليك ٣٦٩
بيان المقصد ٣٦٩
أدلة المقصد ٣٧١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٧٢
المطلب الثالث: إغناء الفقير وسد خلته ٣٧٥
بيان المقصد ٣٧٥
أدلة المقصد ٣٨٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٨٥
المطلب الرابع: سدُّ ذريعة المِنَّة والتفضُّل على الفقير ٣٨٩
بيان المقصد ٣٨٩
أدلة المقصد ٣٩٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٣٩٥
المطلب الخامس: مقصد الشريعة في مصرف العاملين: أجرة وتقوية ٣٩٦
بيان المقصد ٣٩٦
أدلة المقصد ٣٩٨

الموضوع	رقم الصفحة

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٠٠
المطلب السادس: مقصد الشريعة في مصرف المؤلفة قلوبهم: إعزاز الإسلام، والترغيب فيه، والتثبيت عليه ٤٠٣
بيان المقصد ٤٠٣
أدلة المقصد ٤٠٥
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٠٨
المطلب السابع: مقصد الشريعة في مصرف ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾: تحرير الإنسان من الرق والحبس .. ٤١٥
بيان المقصد ٤١٥
أدلة المقصد ٤١٨
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤١٩
المطلب الثامن: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لنفسه: استنقاذ المدين، وتأمين الناس ضد الآفات ٤٢٢
بيان المقصد ٤٢٢
أدلة المقصد ٤٢٥
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٢٧
المطلب التاسع: مقصد الشريعة في مصرف الغارم لغيره: التحريض على الإصلاح والبر ٤٣٠
بيان المقصد ٤٣٠
أدلة المقصد ٤٣٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٣٣
المطلب العاشر: مقصد الشريعة في مصرف (في سبيل الله): نصرة دين الله وإعلاء كلمته ٤٣٥
بيان المقصد ٤٣٥
أدلة المقصد ٤٤٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٤٣
المطلب الحادي عشر: مقصد الشريعة في مصرف (ابن السبيل): إعانة الغريب المنقطع، ومنشئ السفر المباح ٤٤٨
بيان المقصد ٤٤٨
أدلة المقصد ٤٥١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٥٤
المطلب الثاني عشر: مُراعاة الأحظّ للفقير ٤٥٧
بيان المقصد ٤٥٧
أدلة المقصد ٤٥٩

الموضوع	رقم الصفحة

أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٦٠
المطلب الثالث عشر: التمليك ٤٦٤
بيان المقصد ٤٦٤
أدلة المقصد ٤٦٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٧١
المبحث الخامس: المقاصد المتعلقة بجباية الزكاة وتوزيعها ٤٧٧
المطلب الأول: ضبط جباية الزكاة وصرفها بالعدل ٤٧٧
بيان المقصد ٤٧٧
أدلة المقصد ٤٨١
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٨٨
المطلب الثاني: مقصد الشريعة في المصارف جملةً أن تصرف إلى مُحتاجٍ من المسلمين، أو إلى من يحتاجُه المسلمون ٤٩٣
بيان المقصد ٤٩٣
أدلة المقصد ٤٩٦
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٤٩٨
المطلب الثالث: أهل البلد أحق بزكاتها ٥٠١
بيان المقصد ٥٠١
أدلة المقصد ٥٠٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥٠٦
المطلب الرابع: الجمع بين المصالح وبث المنفعة ٥٠٧
بيان المقصد ٥٠٧
أدلة المقصد ٥٠٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥١١
المطلب الخامس: مراعاة مصلحة المصارف في التوزيع ٥١٢
بيان المقصد ٥١٢
أدلة المقصد ٥١٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥١٥
المطلب السادس: إشراك الفقراء في عين مال المزكي ٥١٩
بيان المقصد ٥١٩
أدلة المقصد ٥٢٢
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥٢٣

الموضوع	رقم الصفحة

المبحث السادس : المقاصد المتعلقة بزكاة الفطر ٥٢٧
المطلب الأول: كونها طهرة للصائم ٥٢٧
بيان المقصد ٥٢٧
أدلة المقصد ٥٢٩
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥٣٠
المطلب الثاني: كونها طعمة للمساكين وإغناء لهم يوم العيد ٥٣٢
بيان المقصد ٥٣٢
أدلة المقصد ٥٣٣
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥٣٤
المطلب الثالث: توسيع دائرة المكلفين بها ٥٣٧
بيان المقصد ٥٣٧
أدلة المقصد ٥٣٨
أثر رعاية المقصد في الفروع الفقهية ٥٣٩
الخاتمة ٥٤١
أولًا: النتائج ٥٤١
ثانيًا: التوصيات ٥٥٩
ثبت المصادر والمراجع ٥٦١
فهرس الموضوعات ٥٨٧

ISBN 978-603-8465-01-1

zatca.gov.sa